أحمد صدقي الدجاني



للحل العنصرى في فلسطين

شهادة على مدريد وأوسلو

دار المستقبل العربي



لا للحل العنصري في فلسطين
شهادة على مدريد وأوسلو

لا للحل العنصري في فلسطين
شهادة على مدريد واوسلو
د.أحمد صدقي الدجاني

الناشر: دار المستقبل العربي
الغلاف للفنان: هشام بهجت عثمان
٤١ شارع بيروت • مصر الجديدة • القاهرة
ج. م. ع، ت ٢٩٠٤٧٢٧
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٩٤/١٠٣٨٣
الترقيم الدولى: ٦ - ٠٧٣ - ٢٣٩ - ٩٧٧ ISBN

أحمد صدقي الدجاني

لا للحل العنصري في فلسطين

شهادة على مدريد وأوسلو



دار المستقبل العربي

المحتويات صفحة

مقدمة

هذا الكتاب يتضمن شهادة، يوجّه من خلالها رسالة، لكل من هو مَعنيٌ بالوصول الى حل عادل لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيونى يكفل استتباب سلام حقيقى في أرض السلام فلسطين ومنطقتنا بعامة.

الرسالة هى «لا للحل العنصري في فلسطين» الذي تجري محاولة فرضه أمراً واقعاً هذه الأيام. و «نعم للحل الديموقراطي في فلسطين الواحدة ضمن وطن عربي كبير يعيش في ظل الحضارة العربية الاسلامية مع جميع الأوطان التي تستظل بها في عالم مترابط غني بتعاون الحضارات».

تقول هذه الرسالة «لا للحل العنصري في فلسطين» وتُنّبه الى المفارقة التاريخية بين محاولة فرضه امراً واقعاً باتفاقية غزة أريحا يوم ١٩٩٤/٥/٤ استمراراً لاتفاق واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣، وبين انتصار الحل الديموقراطي في جنوب افريقيا في ربيع هذا العام. وهي تُذكّر بأن التمييز بكل أشكاله، الذي هو «التفرقة في المعاملة تفضيلاً او تقييداً أو استثناءً على اساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة»، محظور بموجب المواثيق الدولية، فكيف بالتمييز العنصري الذي هو أبشع اشكاله كافة. وتوضح هذه الرسالة صور التمييز العنصري التي حفل بها اتفاق واشنطن في تعامله مع اجزاء قضية فلسطين الاربعة جزءاً جزءاً.. بتجاهله الكامل لما يعانيه اهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من تمييز، لأنهم عرب «مسلمون ومسيحيون نصارى» في كيان يعرِّف نفسه بأنه دولة يهودية.. وبتمكينه اسرائيل من تهويد القدس الكبرى.. وبإنكاره حق العودة على ابناء الشعب العربي الفلسطيني في الخارج.. وبحرمانه اهلنا في الضفة والقطاع من الاستقلال وتكريس الاحتلال الاسرائيلي هناك باسم الحكم الذاتي. وتطرح الرسالة بعد ذلك استحالة القبول بالحل العنصري الذي يمكن الكيان الصهيوني من

الاستئثار بـ ٨٧٪ من أرض فلسطين، والهيمنة على كل الأرض، والتحكم في وطنه، وحرمان الموجودين في الخارج من العودة الى هذا الوطن، والنفاذ الى الوطن العربي الكبير في محاولة للسيطرة من خلال القيام بدور الوكيل عن قوى الهيمنة الدولية، وتهويد بيت المقدس.

الشهادة التي يتضمنها هذا الكتاب هي على مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو الذي حمل اسم واشنطن بعد ان تم التوقيع عليه فيها. وهي لمتابع تابع عن كثب خطوات فرض هذا «الحل العنصري لقضية فلسطين» على مدى ثلاثة اعوام من مواقعه في العمل الفلسطيني والعمل العربي الشعبي. كما تابع من ساحة المعركة المقاومة القوية التي تواجه فرض هذا الحل وتعمل للحل الديمقراطي.

لقد حرصت هذه الشهادة على أن تتناول بالتفصيل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين في ايلول / سبتمبر ١٩٩١ قبيل انعقاد مدريد، واجتماع المجلس المركزي في تشرين أول – اكتوبر ١٩٩٢، ثم اجتماع المجلس المركزي في تشرين أول – اكتوبر ١٩٩٣ في اعقاب توقيع اتفاق واشنطن. وحرصت هذه الشهادة على أن تتضمن رؤية عربية شعبية لمؤتمر مدريد ولاتفاق واشنطن بلورتها الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي. كما حرصت هذه الشهادة على تتبع تفاعلات الاحداث خلال هذه الفترة ومضاعفاتها وتداعياتها اسبوعياً، وأن تقف عدة وقفات أمامها.

استهدفت هذه الشهادة الاسهام في تعميم الوعي بما يجري، واستنفار المهمة لمتابعة النضال، وطرح الحل الصحيح، والحفاظ على الذاكرة التاريخية للأمة. وكم هو ضروري هذا الحفاظ في خضم حملات دعايات اعلام الازمات التي تستهدف مسح هذه الذاكرة. وقد حرص كاتب الشهادة على «الموضوعية» حرصاً شديداً من موقع كونه «دارس تاريخ» وادراكه أن الشهادة لابد أن تكون «ذاتية» ايضاً. والشهادة في اللسان العربي هي «أن يخبر المرء بما رأى، وأن يُقّر بما علم».

جاءت متابعة الاحداث وتفاعلاتها ومضاعفاتها وتداعياتها خلال السنوات الثلاث الماضية استمراراً لما ألزم به كاتب هذه السطور نفسه منذ خمسة وثلاثين عاماً من كتابة اسبوعيات المقاومة. وكانت هذه الاسبوعيات قد عالجت بداية الصحوة العربية في مواجهة الغزوة الصهيونية التي رأيناها في اعقاب العدوان الصهيوني على لبنان ومعركة بيروت عام ١٩٨٢. كما عالجت الانتفاضة على مدى اعوامها الستة الماضية. وهكذا

يأتي هذا الكتاب مكملاً لسلسلة الكتب التي ضمت تلك الاسبوعيات.

ويصدر هذا الكتاب «لا للحل العنصري في فلسطين» في وقت يقترن فيه فرض هذا الحل من قبل قوى الهيمنة في عالمنا بسعي هذه القوى لفرض نظام الشرق الأوسط على منطقتنا. وقد أوليت هذا الموضوع ايضاً عنايةً في متابعتى، وجمعت ماكتبته فيه بين دفتي كتابي «في مواجهة نظام الشرق الأوسط» الذي نشرته دار المستقبل العربي في مطلع صيف عام ١٩٩٤. وهكذا تتكامل هذه الكتابات.

ألحَّ عليّ وانا أُعدُّ هذا الكتاب للنشر بعد عام على اتفاق واشنطن وثلاثة اعوام على مؤتمر مدريد، سؤال عن جدوى موقف رفض ظلم الأمر الواقع المفروض؟ وهل لهذا الرفض من تأثير على مجريات الأحداث؟ وقد وجدتِ اني مطمئن الى إجابة تقول «إن رفض الظلم من حيث المبدأ فرض على الانسان، يعبِّر عنه بيده وبلسانه وبقلبه وهذا أضعف الايمان، وبموقف رفض الظلم هذا يحقق الانسان انسانيته وهو الذى كرّمه خالقه، ويمارس حريته وقد ولدته أمه حراً. والجهر بموقف رفض الظلم بالكلمة فرض، ومن أفضل الجهاد كلمة حق عند «سلطان جائر» الذي تمثله اليوم في عالمنا قوى الهيمنة القارونية. والكلمة التي ترفض الظلم طيبة تؤتي اكلها كل حين بإذن ربها تماماً كما الشجرة الطيبة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء. والموقف الذي يبدأ بها سرعان مايتجسد بعمل صالح مثمر. وما اكثر الامثلة في تاريخنا وتاريخ العالم من حولنا على ذلك. وما موقف احمد عرابى وكلماته في تاريخنا الحديث الا واحد منها، وموقف شارل ديجول في تاريخ أوروبا الحديث واحد آخر وهو على النقيض من موقف بيتان الذي استسلم لظلم الأمر الواقع وسايره فانتهى الى ما انتهى اليه.

ألحَ عليّ ايضاً سؤال آخر كثيراً ما يوجه الى أهل القلم من ابناء أمتنا عن قيام الفكر بمسؤولياته في معالجة أمورنا. وأجد نفسى مطمئناً الى اجابة تقول «ليس صحيحاً ما يردده البعض من أن الفكر في امتنا غائب، وأن العجز الفكري بلغ مداه، وليس صحيحاً ايضاً ما يوصل اليه هذا الحديث من حكم على «العقل العربي» بالقصور وترديد صفات يلصقها به عنصريون. والشاهد على ذلك ما قام به الفكر العربى حين نشر الوعي بحقائق عملية التسوية الجارية وتشريحها ونقدها وطرح افكار عن كيفية معالجة ما فيها من خلال وتحويلها الى عملية سلام حقيقى. وقد أسهم فيه فريق كبير من المفكرين والباحثين والدارسين ممن أخلصوا للعلم ودافعوا عن شرف الكلمة الطيبة. وإن لنا أن

نبحث عن الخلل القائم في وطننا على صعيد آخر يتعلق باحترام الفكر والالتزام بالشورى والديموقراطية واعتماد آلية لصنع القرار تنجو به من الوقوع في مهاوي الفردية والهوى والاستسلام لقوى الهيمنة القارونية رغبة أو رهبة. وإن لنا في الوقت نفسه أن نضاعف جهودنا على الصعيد الفكري ليقوم الفكر العربي بدوره على أحسن وجه.

ألحّ علي سؤال ثالث وأنا أراجع شهادتي عما جرى في مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي الفلسطيني عن مدى فعالية هذه المؤسسة، وعن مدى صواب الاجتهاد القائل بضرورة الالتزام بها مهما أصابها من وهن واعتور عملها من خلل؟ والحق أن هذا السؤال - كما سيلاحظ قارئ هذا الكتاب - كان يبرز أمامي في السنوات الثلاث الأخيرة مع كل انعقاد لاجتماع في رحاب هذه المؤسسة، وقبل ذلك منذ عام ١٩٨٤ الذي شهد انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في غياب عدد من الفصائل. وأجد أني مطمئن الى اجابة تقول «لقد فقدت هذه المؤسسة جزءاً ليس بالقليل من فعاليتها بفعل مجموعة عوامل. ولكنها بقيت محتفظة بجزء ليس بالقليل، واستمرت بالمقياس النسبي منبراً حيوياً بما يطرح فيه من آراء وأفكار. ومع أن هذه الآراء والأفكار لم تعد قادرة منذ بضع سنوات على تغيير القرار المطلوب من المؤسسة، ولا على الحيلولة دون استصداره، الا أنها وضعت ضوابط في الممارسة تناقصت قوتها عاماً بعد عام، وأسهمت هذه الآراء والأفكار في صنع الرأي العام بشأن ما هو مطروح. ولعل هذا هو أهم ما حققته. ولقد أدى فقدان المؤسسة فعاليتها الى غياب عدد من الكفاءات عنها ممن رجحوا في اجتهادهم أفضلية الخروج منها. وهو اجتهاد مفهوم اسهم في الوصول اليه ظرف صاحبه وموقعه. أما اجتهاد كاتب هذه السطور فقد رجح فيه افضلية الالتزام بهذه المؤسسة رغم كل ما اعتورها. وذلك شعوراً بأهمية معنى وجود ارض رمزية تجمع شعبنا وتجسد كيانه، وبمسؤولية النفر الذين مازالوا متابعين ممن شاركوا في تأسيس هذا الكيان وبناء منظمة التحرير الفلسطينية، وبواجب التفاعل مع أخوة حريصين على سماع الرأى الحر. وواضح أن الاجتهادين يتكاملان.

أتأمل فيما يثمره التفاعل بين اجابات الاسئلة الثلاثة التي ألحت، فأجد أن الموقف الرافض للظلم المعبر عنه بالفكر في اطار المؤسسة ينتهي الى بلورة خطوط ماينبغي عمله. وهذا هو بيت القصيد. وقد عني كاتب هذه السطور بهذا الأمر عناية خاصة. وهو على ثقة من أن العمل الصالح سيفشل الحل العنصري ويوصل الى الحل

الديموقراطي في فلسطين. وهذا العمل الصالح يسير على عدة خطوط في عدة مجالات تتكامل مع بعضها وتعالج اجزاء قضية فلسطين الاربعة على مختلف الصعد. وقد حرص هذا الكتاب على شرح هذه الخطوط والحث على العمل الصالح وصولاً للسلام العادل والحل الديموقراطي وانتصار الحق.

بقي أن أوجه شكراً خاصاً لدار المستقبل العربي على عنايتها بنشر هذا الكتاب، وأشيد بدورها في نشر الوعي بقضايا أمتنا. وأحمد الله سبحانه واصلي واسلم على انبيائه ورسله وخاتمهم محمد بن عبد الله. والله ولي التوفيق.

مصر الجديدة - ايلول / سبتمبر ١٩٩٤
ربيع الآخر ١٤١٥

الفصل الأول

حقائق الصراع العربي الصهيوني
في مرحلة مابعد الحرب الباردة

١ - الأمم المتحدة في مرحلة جديدة

الاختبار الصعب «للشرعية الدولية»

يشهد عالمنا في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين دخول «الأمم المتحدة» مرحلة جديدة من تاريخها تواجه فيها اختباراً صعباً يوصل نجاحها فيه الى استتباب السلام العالمي ويؤدي فشلها فيه الى تفاقم الخلل القائم في النظام الدولي. وهذا الاختبار الصعب هو «اعتماد معيار واحد في التعامل مع الأمور عند اقرار الشرعية الدولية، والقدرة على تنفيذ أحكام هذه الشرعية الدولية وإقامتها على اعضاء الاسرة الدولية على حد سواء القوي منهم والضعيف».

لقد جاءت هذه المرحلة الجديدة بعد ثمانية عشر شهراً حافلة بأحداث كبيرة فعلت فعلها في النظام الدولي وغيرت صورة التوازن القائم فيه، منذ بداية خريف عام ١٩٨٩ وحتى بداية ربيع عام ١٩٩١. فالتحولات التي حدثت في أوروبا الشرقية طيلة ذلك الخريف أدت الى تغير معادلة التوازن بين ما يطلق عليه الغرب العالمين الأول والثاني، وبدء صفحة جديدة في العلاقات بينهما أوصلت الى توقيع معاهدة باريس في ديسمبر ١٩٩٠ واعلان نهاية حرب باردة استمرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. وزلزال الخليج الذي بدأ باجتياح العراق الكويت يوم ١٩٩٠/٨/٢ وتضمن نشوب أزمة عالمية تفاقمت على مدى خمسة شهور ونصف لم تلبث أن تفجرت حرباً طاحنة على مدى ستة اسابيع شنتها قوات تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية على العراق باسم «الشرعية الدولية» وتحت «مظلة الأمم المتحدة»، أدى الى تغيرّ في العلاقات القائمة بين مايعرف بالعوالم الثلاثة.

تشهد هذه المرحلة التي دخلتها «الأمم المتحدة» تردد الحديث بقوة عن «الشرعية الدولية» التي باسمها تمت معاقبة العراق على اجتياحه الكويت، واتجاه انظار كثيرين الى «المنظمة الاممية» من دول العالم وشعوبه بالتساؤل عن امكانية أن يجرى تطبيق الشرعية الدولية في كل الاحوال، والأمل في أن تفي «الأمم المتحدة» بما جاء في ديباجة ميثاقها عن «العزم على تحقيق العدالة والقانون الدولي ودفع الرقي الاجتماعي»؛ وقد رأينا مؤخراً

كيف أعلنت قمة الدول الصناعية السبع التي انعقدت في لندن يوم ١٩٩١/٧/١٦ في بيانها ايمان اعضائها – ومنهم اليابان – «بأن الشروط اللازمة لوفاء الامم المتحدة بوعد مؤسسيها ورؤيتهم موجودة الآن. وإن «إمماً متحدةً» مشحونة بعزم جديد سيكون لها دور مركزي في تقوية النظام الدولي. ونحن نلزم أنفسنا بجعل الأمم المتحدة أقوى واكفأ وأعظم تأثيراً من أجل حماية حقوق الانسان وإقامة السلام والأمن للجميع وردع العدوان. وسوف نجعل للدبلوماسية الوقائية أولوية قصوى لتساعد على تفادي نشوب نزاعات مستقبلاً بأن يكون واضحاً للمعتدين ذوي القدرة ماذا ستكون عليه نتائج اعمالهم. وإن دور الأمم المتحدة في حفظ السلام يجب أن يقوى، ونحن مهيأون بقوة للقيام بذلك.

وتشهد هذه المرحلة ايضاً تردد الحديث بقوة عن ضرورة ايجاد حل لقضية فلسطين والصراع العربى الصهيونى. وذلك بعد أن تضافرت عدة عوامل اثناء أزمة الخليج جعلت هذه القضية شديدة الالحاح على الصعيد الدولي. فالتحرك الذي قادته الولايات المتحدة في مجلس الأمن للتصدي للاجتياح العراقي للكويت، وصدور قرار المجلس رقم ٦٦٠ يوم ١٩٩٠/٨/٦ الذي أقر فرض عقوبات اقتصادية على العراق، والمباشرة في تنفيذه فوراً، أثار موضوع قرارات مجلس الأمن التي صدرت بشأن قضية فلسطين ولم تنفذ وكذلك مشاريع القرارات التي استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ازاءها فحالت دون اقرارها. وقد جاءت المبادرة العراقية يوم ١٩٩٠/٨/١٢ لتجعل هذا الموضوع على مائدة البحث طارحة ما اصطلح على تسميته «بالربط»، الأمر الذي حدا بقمة هلسنكي يوم ١٩٩٠/٩/١١ بين الرئيسين الامريكي والسوفيتي الى رفض «الربط» كي لايبدو وكأنه «جزاء على عدوان» مع «الوعد» بالعمل بهمة بعد الفراغ من أزمة الخليج لحل جميع النزاعات المتبقية في الشرق الأوسط والخليج. وحدث ابان الازمة ايضاً أن ناقش مجلس الأمن عدة مرات أوضاع الفلسطينيين في الأراضى المحتلة وممارسات الاحتلال الصهيونى الاسرائيلى عليهم، وبخاصة في اعقاب مذبحة استهدفتهم في القدس يوم ١٩٩٠/١٠/٨، وبدا خلال المناقشة الفارق الكبير في تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع «الشرعية الدولية» في كل من حالي «العراق» و«اسرائيل» حيث لم تحرك ساكناً ازاء الرفض الاسرائيلى لقرارات مجلس الأمن ٦٧٢ و٦٧٣ و٦٨١ وجميعها متعلقة بتصرفات قوات الاحتلال الاسرائيلى في القدس والأراضى العربية المحتلة

عموماً. الأمر الذي جعل دولاً كثيرة تستشعر خطورة تزعزع ثقة الشعوب بعدالة المنظمة الأممية، وتبادر وهي ترفض «الربط» الى تقديم«وعد» بالعمل للوصول الى حل عادل لقضية فلسطين بعد الفراغ من أزمة الخليج. هذا فضلاً عن أن الأزمة نبهت الذاكرة التاريخية لجذور مشكلات المنطقة فتأكد أن قضية فلسطين هى جوهر هذه المشكلات. وقد رأينا مؤخراً كيف نضمن بيان قمة الدول الصناعية السبع فقرة عن «سلام الشرق الأوسط» جاء فيها «نحن نولى أهمية بالغة لتسيير عملية جرى تصميمها بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم بين اسرائيل وجيرانها العرب بما في ذلك الفلسطينيون. ويجب أن يقوم هذا السلام على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. ونحن نؤكد دعمنا المستمر للمبادرة الامريكية الجارية للتقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط لأننا نعتقد أن هذه المبادرة تقدم أفضل أمل للتقدم نحو تسوية. ونحن نحث جميع أطراف النزاع على أن يتبنوا اجراءات بناء ثقة متبادلة ومتوازنة، وأن يبدوا المرونة الضرورية التي تسمح بانعقاد مؤتمر سلام على الأسس المقترحة في هذه المبادرة. ونحن نؤمن من ثم أن المقاطعة العربية يجب أن توقف تماماً كما هو بالشأن بالنسبة للسياسة الاسرائيلية في بناء مستوطنات في الأراضى المحتلة».

واضح إذن أن البحث فى تطبيق الشرعية الدولية بشأن قضية فلسطين أمر مطروح اليوم بقوة في عالمنا. وهو يدعونا الى استحضار حقائق الصراع العربى الصهيونى في هذه المرحلة. فكيف تبدو هذه الحقائق والمجلس الوطني الفلسطينى على وشك الانعقاد في شهر ايلول – سبتمبر من عام ١٩٩١؟

يبرز هذا السؤال اليوم وسط إعلام غربى ضاغط يتناول احداثاً تفصيلية كثيرة تتعلق بعملية التسوية الجارية، يوشك من يقع فى أسر متابعتها أن يغرق ولا يعرف «رأسه من رجله» كما يقول التعبير الشائع. الأمر الذي تشتد الحاجة معه الى الوقوف أمام الحقائق الاستراتيجية المتعلقة بالصراع للإحاطة بها أولاً وتمثلها ثانياً بحيث توّفر أساساً قوياً لفهم ما يجري، وتزوّد المرء بنظرة شاملة سابرة للأغوار يصبح معها قادراً على التمييز بين ماهو غث وما هو سمين في سيل الأخبار المتدفق.

٢ - حقائق متعلقة بقضية فلسطين فى المرحلة الراهنة

المناخ السائد ثقيل •• والتوجه الصهيونى هو هو

عدواني توسعي •• وانحياز أمريكي لإسرائيل

تشهد المرحلة الراهنة وجود فرصة للتقدم في طريق معالجة قضية فلسطين. هذه حقيقة أولى تستحق أن نوليها عنايتنا. وواضح أن هذه الفرصة في خطها العريض هي من نوع الفرص التي تسنح في أعقاب الحروب. فالحرب عادة تفسح المجال أمام إبرام تسويات. وقد عرفت قضية فلسطين سنوح هذه الفرص عدة مرات من قبل، ورأينا أنها ما أسرع أن توقفت عند حد معين مرة وأدت الى تفاقم الصراع كما حدث في اعقاب حرب عام ١٩٦٧، وشهدت في مرة أخرى الوصول الى حل جزئي على احدى الجبهات في اعقاب حرب عام ١٩٧٣ أدى الى حدوث مضاعفات حادة، وما أسرع ما تبددت في مرة ثالثة إثر حرب عام ١٩٨٢ ومعركة بيروت الكبرى.

يمكننا حين نتأمل فيما حدث في كل هذه المرات أن نلاحظ أن النجاح في اهتبال الفرصة السانحة يتوقف على مدى تصدي المعالجة الى جوهر القضية وأساسياتها، وكذلك على توجهات الأطراف المعنية بها. ولما كانت قضية فلسطين فى جوهرها هى في نظر شعب فلسطين العربى والأمة العربية والشرعية الدولية هي قضية شعب له حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ووطن مستهدف بالاغتصاب والاحتلال واقتلاع شعبه منه، في مواجهة عملية تهجير صهيوني لليهود وتوطينهم في فلسطين وأراض عربية أخرى، فإن مسار محاولات التسوية التي جرت في ظل تلك الفرص تأثر الى حد كبير بالتوجه الصهيوني.

واضح أن التوجه الصهيوني في هذه المرحلة محكوم بحملة التهجير الصهيونية ليهود الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية التي بدأت في اعقاب التحولات هناك. فالهمّ الأول للصهيونية العالمية بعامة وللحكومة الاسرائيلية بخاصة هو لمتابعة هذا الحملة ولاقامة المستعمرات الاستيطانية لاستيعاب هؤلاء المهجرين. ونحن نرى كيف تجاهر الحكومة الاسرائيلية باعلان مخططاتها لاقامة مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان متحدية القانون الدولي والشرعية الدولية. كما نرى كيف

تتمسك الصهيونية العالمية بهدف التوسع في الأراضي العربية على الصعيد العقيدي لإقامة اسرائيل الكبري من النيل الى الفرات.

إن حملة التهجير الصهيوني ليهود الاتحاد السوفييتي من أوطانهم الى فلسطين تثير تساؤلاً جذرياً عن مدى امكانية التوصل الى حل يحقق «السلام الشامل والعادل والدائم بين اسرائيل وجيرانها العرب بما في ذلك الفلسطينيون». كما جاء في بيان قمة الدول الصناعية السبع الأخير. فهذه الحملة من وجهة نظر سياسية تتضمن في طياتها خطراً كبيراً على شعب فلسطين العربي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعلى الدول العربية المجاورة لفلسطين، لأنها تغري القائمين بها لتنفيذ مخططاتهم التوسعية. وهي تمثل من وجهة نظر الاعلان العالمي لحقوق الانسان انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان العربي الفلسطيني المهدد باقتلاعه من وطنه أو المحروم من ممارسة حقه في العودة، وانتهاكاً لحقوق الانسان اليهودى الذي تتحكم فيه مخططات التهجير الصهيونى والاتفاقات المبرمة بين الصهيونية العالمية ودولة تهجيره. وفرق بين حق الهجرة التي كفلها اعلان حقوق الانسان والتهجير، لأن الهجرة عمل فردي اختياري حرّ مسؤول لايتهدد أمن الآخرين، بينما التهجير عمل جماعي يتم قسراً ويهدد أمن الآخرين.

لاتكتفى الحكومة الاسرائيلية بالمجاهرة بمخططاتها الخاصة بالتهجير والاستيطان والتوسع، بل هي تجاهر أيضاً برفضها قرارات الامم المتحدة الخاصة بحقوق شعب فلسطين العربي، ومنها حقه في العودة وحقه في تقرير المصير وبتنفيذ سياساتها في طرد اعداد متزايدة من ابناء فلسطين في الأراضى المحتلة ورفع شعار «الترانسفير».

يلفت النظر على هذا الصعيد ماتبديه الحكومة الاسرائيلية من استخفاف بالشرعية الدولية وتحدٍ للقانون الدولي، ومن انتشاء بقوة الصهيونية العالمية وقدرتها على تأمين الدعم الامريكي غير المحدود لسياسات التوسع الاسرائيلية ولمخططات تهجير اليهود السوفييت من خلال مركز القوة اليهودي الذى تقوده «ايباك» (اللجنة الامريكية الاسرائيلية للشؤون العامة). وقد وصف جورج مونت الثالث مركز القوة هذا في مقال له في جريدة كريستان سانيس مونرتر يوم ٩١/٦/٢٨ بأنه «أعجوبة في العلاقات العامة» وجعل عنوان مقاله «مركز القوة الاسرائيلى في الحقيقة غير مسبوق». والأمر يصدق الى حد ليس بالقليل على النفوذ الصهيونى في مختلف دول أوروبا الغربية.

إن هذا الشعور بالانتشاء المهيمن على بعض القيادات الاسرائيلية بسبب مايبدو من

تأثير الحركة الصهيونية القوي في الغرب يدفع الحكومة الاسرائيلية الى أن تغالي في فرض «شروطها» لمجرد القبول بالجلوس الى مائدة المفاوضات في عملية التسوية التي تقترحها الولايات المتحدة. فهي تعلن مسبقاً أنها لن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ولن تعود عن ضم الجولان والقدس، ولن تقبل بمجرد مناقشة موضوع القدس، ولن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتتمسك بأن يكون لها حق النقض على أى اسم فلسطيني يضم الى الوفد الأردني – الفلسطيني. وهي لا تكتفي بذلك بل تطالب ايضاً أن تنهي الدول العربية بداية مقاطعتها لاسرائيل، وأن تستصدر الولايات المتحدة قراراً جديداً من الأمم المتحدة يلغي القرار الاممي بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية الذي صدر عام ١٩٧٥، وأن تموّل الولايات المتحدة عملية استيعاب المهجرين اليهود السوفييت، وأن يقوم الاتحاد السوفيتي بعدد من الأمور فضلاً عن السماح بالتهجير من بينها اعادة العلاقات الدبلوماسية، وأن تقوم الجماعة الأوروبية بعدد من الأمور كي تشترك بممثل عنها في المؤتمر من بينها اعطاء اسرائيل افضلية اقتصادية.

مجموعة اسئلة تبرز من خلال مواجهة هذه الحقيقة، بينما يتوجه العالم لايجاد حل لقضية فلسطين في ظل الفرصة السانحة. ومن هذه الاسئلة كيف يمكن حمل اسرائيل على احترام الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة؟ وكيف يمكن تحويل اسرائيل والصهيونية العالمية عن الاهداف الصهيونية التوسعية في الوطن العربي التى يرمز لها «قانون العودة» الاسرائيلي الذي يسمح لأي يهودي أن يصبح مواطناً اسرائيلياً حالما يترك وطنه ويأتي الى فلسطين؟ وكيف يمكن حمل اسرائيل على احترام حق الفلسطيني بالعودة الى وطنه، وهو حق سماوى أكدّه القرار الأممي رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩؟

تتجه الانظار في هذه المرحلة الراهنة الى الولايات المتحدة الامريكية عند البحث في ايجاد حل لقضية فلسطين، ومحاولة الإجابة عن الاسئلة التي تبرز من خلال الموقف الاسرائيلي الصهيوني. فالولايات المتحدة هي التي تمد اسرائيل بمقومات استمرارها، وهي التي تدعم عملياً الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك بالتزامها أن تكون اسرائيل اقوى من الدول العربية مجتمعة في تسليحها، وهي التي ابرمت مع اسرائيل تحالفاً استراتيجياً عام ١٩٨١ اسندت فيه عدداً من الأدوار لها فى الاستراتيجية الامريكية العالمية تجاه الاتحاد السوفيتى وفي الاستراتيجية الامريكية تجاه النفط

والاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الوطن العربي ودائرة الحضارة العربية الاسلامية التي تطلق عليها اسم الشرق الأوسط.

دلائل كثيرة تشير الى أن الولايات المتحدة متجهة في هذه المرحلة لايجاد تسوية لقضية فلسطين والصراع العربى الصهيونى بفعل مجموعة اعتبارات تتعلق بمصالحها ودورها العالمي. فهي الآن تتصرف من وحي كونها قطباً أعظم ينفرد باحتلال قمة هرم النظام الدولي بعد أن سلم لها الاتحاد السوفيتي عملياً بذلك. وهي تستشعر الحاجة بعد زلزال الخليج والانتصار الذي حققته لإعادة رسم خريطة منطقة الوطن العربي في ضوء عدد من المستجدات. وهي حريصة على توفير حدٍ من المصداقية للامم المتحدة بعد أن اعتمدتها مظلة للشرعية الدولية وتحركت باسمها وزالت تحفظاتها عليها إثر انتهاء القطبية الثنائية في مجلس الأمن. وهي ملتزمة بالوفاء «بالوعد» الذي اصدرته ابان ازمة الخليج بأن تسعى الى ايجاد حل لقضية فلسطين بعد انتهاء الأزمة. هذا فضلاً عن بروز مجموعة حقائق استراتيجية إبان الأزمة والحرب تتعلق باسرائيل ودورها في المنطقة تدعو السياسة الامريكية الى مراجعة وتطوير، ومن هذه الحقائق تضاؤل الدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الامريكية تجاه الاتحاد السوفيتي، وعدم الحاجة اليه تجاه النفط، والحاح الحاجة لنظام عربي قوي تكون مصر فى قلبه، وبروز الانتفاض بقوة في المنطقة.

لكن من الواضح ايضاً في الوقت نفسه أن التحرك الامريكي لايجاد التسوية لايزال في هذه المرحلة أسير النهج الذي سار عليه منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٠، وهو نهج ثبت من خلال الممارسة العملية أنه غير موصل. وابرز خصائص هذا النهج انطلاقه مما يعرف بالسياسة الواقعية التى لاتأخذ في اعتبارها القيم الأخلاقية والمثل العلا. وقد أصبح هَمُّه بفعلِ ذلك تكريس الأمر الواقع. كما أن من خصائصه تعطيل عملية السير فيه بالتزامات سرية يجري ابرامها مع اسرائيل ومثل صارخ عليها ما حدث في فك الاشتباك الأول بعد حرب عام ١٩٧٣ من التزام قيّد به وزير الخارجية الامريكي هنري كسينجر الادارة الامريكية في تعاملها مع منظمة التحرير الفلسطينية وتعهد به لاسرائيل. ومن خصائص هذا النهج ايضاً أن الولايات المتحدة تتخذ فيه مواقف غامضة ازاء قرارات الشرعية الدولية، وتحرص في الوقت نفسه أن تكون حكماً. ومثل على ذلك تعاملها مع قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن والتفاسير الغامضة التى تقدمها حول موضوعات الأراضي والقدس والأمن والمستوطنات، فهي تعتمد كلمة «أراضٍ» وليس «الأراضي»

ولا تحدد خطوط الانسحاب وتعلن أن كل شيء قابل للتفاوض، وهي تعترف بالقدس الشرقية ضمن الأراضي المحتلة ولكنها تعلن تمسكها بوحدة المدينة ولاتعمل شيئاً إزاء عملية الضم الاسرائيلي لها، وهي تحصر الأمن في أمن اسرائيل، وهي تصل في موقفها من بناء المستوطنات الى أنها مجرد عقبة في طريق السلام وتسكت عن كونها غير شرعية.

لقد برزت الحاجة ملحة في اعقاب زلزال الخليج الى اعتماد الولايات المتحدة منهجاً آخر موصلاً لبلوغ تسوية. وانطلقت أصوات كثيرة تدعو لذلك داخل الولايات المتحدة وفي دول كثيرة، وتطالب بأن تعلن الولايات المتحدة بداية تفسيرها الواضح لقرار ٢٤٢ وتحدد موعداً للانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ لا يحدث تأخر عنه، وتتخذ من الأمم المتحدة اطاراً للتسوية وتتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل لشعب فلسطين العربي. وقد حمل خطاب الرئيس الامريكى بوش يوم ١٩٩١/٣/٤ أملاً في التحول عن النهج غير الموصل ولكن تصريحاته لاربعة من الصحفيين العرب يوم ١٩٩١/٣/١٠ جعلت الكثيرين يقللون من تفاؤلهم حيث أوضح طرحه أن الأمر يكون مختلفاً حين يقتضي التعامل مع اسرائيل. كما أن اعلان الادارة الامريكية في الأسبوع نفسه عن عزمها على بيع اسلحة لسبع من دول المنطقة بما قيمته ثمانية عشر بليوناً من الدولارات زاد من تشاؤم المتشائمين.

مجموعة اسئلة تبرز من خلال مواجهة هذه الحقيقة، بينما يتوجه العالم لايجاد حل لقضية فلسطين في ظل الفرصة السانحة. ومن هذه الاسئلة كيف يمكن لاعضاء الاسرة الدولية أن يصلوا بالولايات المتحدة الى اعتماد النهج الموصل واعلان مواقفها المحترمة للشرعية الدولية والتزامها بتطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن الصراع! وكيف يمكن الوصول بالولايات المتحدة الى التعامل مع جذور القضية ومعالجتها، والتمييز من ثم بين التهجير الصهيوني وحق الهجرة الفردي، وايقاف دعمها للتهجير؟ وماذا ينبغي عمله لتحقيق تقدم في تمثل الولايات المتحدة للحقائق الاستراتيجية الجديدة في المنطقة وبلورة رؤية جديدة لعلاقاتها بالدول العربية تقوم على احترام المصالح المتبادلة وتحرص على مشاعر من يمدون لها يد الصداقة؟ وكيف يتم اقناع الولايات المتحدة بتجنيب المنطقة دخول سباق تسلح جديد؟

الحقيقة الرابعة المتعلقة بقضية فلسطين في المرحلة الراهنة هي أن هذا التحرك

لبلوغ تسوية يأتي في وقت يخيم فيه مناخ ثقيل على الوطن العربي بفعل زلزال الخليج. فالمنطقة حافلة بمشاعر متناقضة، وهناك حالة من التمزق النفسي تعتري كثيرين نتيجة ما شهدته الازمة من اقتتال وانقسام، كما أن هناك حالة من التشوش الفكري وتساؤلات كثيرة حول اسرار ماحدث ومسؤولية مختلف الاطراف عنه. ولاتزال معاناة الكثيرين شديدة وبخاصة في العراق والكويت والضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك نجد أن «روح الانتفاض» قوية جداً في المنطقة وهي تفعل فعلها في صنع استجابة صحيحة لتحديات أزمة الخليج.

لقد كان ملفتا للنظر أن الانتفاضة الفلسطينية استمرت إبان الازمة واحتفلت بمضي ألف يوم على حدوثها في ايلول سبتمبر ١٩٩٠، ثم دخلت عامها الرابع في كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٠. وذلك على الرغم من انفراد سلطات الاحتلال الاسرائيلي بشعب فلسطين العربي في غياب كامل للاعلام الدولي عما تقوم به من تصعيد لإرهابها. ويكفي أن نشير الى حالة الحصار التي استمرت طيلة اسابيع الحرب الستة وكان منع التجول فيها مفروضاً على الشعب كله بدون توقف. كما كان ملفتاً للنظر أن «روح الانتفاض» عبرت عن نفسها بصور مختلفة في شتى انحاء الوطن العربي.

يسود في ظل هذا المناخ بين العرب شعور قوي بضرورة الاستجابة للتحديات، ويبرز بينهم ترقب للتحركات الجارية واستعداد للتجاوب معها بحذر شديد على أمل أن تتميز بالعدل. كما تبدو في أوساطهم بوادر توجه لمقاومة مايعتبرونه ظلماً وفرضاً لأمر واقع؛ وهناك دلائل كثيرة على أن الممارسات الاسرائيلية أوصلت الكثيرين الى أن يصبح الصراع العربي الصهيوني صراعاً عقيدياً. وقد دللت شهور الانتفاضة الخمسة والاربعين على أن مخزون المقاومة لاينضب حتى وإن بدا احياناً أنها فترت. وهذا هو شأن مقاومة شعب فلسطين العربي في حلقاته المتصلة على مدى قرن من الزمان.

واضح أن الدول العربية تبدي تجاوباً مع التحرك السياسى الذي تقوم به الولايات المتحدة في هذه المرحلة. وقد اتخذت من المواقف ما دلل على أقصى درجات المرونة، على أمل الوصول بالولايات المتحدة الى تعديل نهجها. وهناك خشية مبررة من أن يحدث رد فعل شعبي قوي على هذه «المرونة» اذا استمرت الولايات المتحدة في طلب مزيد من «التنازلات» منها تلبية لشروط اسرائيلية لاتنتهي.

الفصل الثاني

شهادتي عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني العشرين (أيلول/ سبتمبر١٩٩١)

لا للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد

١ - حديث ما قبل الإنعقاد

دواع وأهداف وخصوصية

وترجيح قرار المشاركة

هذه أحاديث من وحي انعقاد الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في الأسبوع الأخير من شهر ايلول - سبتمبر ١٩٩١م الموافق اواسط شهر ربيع الأول ١٤١٢ هـ، أباشر كتابتها بعد عودتي من هناك، وأتناول فيها موضوعات كانت محلّ اهتمامي قبيل الانعقاد وأثناءه وبعده.

***

بدأ أمر هذه الدورة يشغلني حين وصلتني الدعوة للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لتشكيل المجلس الوطني مع دخول فصل الصيف، حيث بدا احتمال قرب الانعقاد. وتأكد لي بعد الفراغ من اجتماع هذه اللجنة التحضيرية في الأسبوع الثالث من شهر تموز - يوليو الماضي أن الانعقاد بات وشيكاً. وكانت متابعتي للتحركات السياسية لترتيب تسوية، في أعقاب زلزال الخليج، للصراع العربي الاسرائيلي قد جعلتني أتوقع ظهور حاجة لاجتماع المجلس.

مجموعة اسئلة حول دواعي الانعقاد وأهدافه برزت أمامي في خضم الانشغال بهذا الأمر. وهي تتصل جميعها بخصوصية وضع هذا المجلس الوطني الفلسطيني وما وصلت اليه هذه التحركات السياسية. واذكر أن مهندساً شاباً من أبناء فلسطين معنيا بالعمل العام وقف أمام هذه الاسئلة في ندوتي البيتية الأسبوعية ورغب الى المخضرمين الذين سبقوه في العمل العام أن يجيبوه عنه. وقد فعلوا.

«الخصوصية نابعة من كون هذا المجلس لا يقف على أرضه فلسطين، فهو ينعقد ضيفاً في احدى العواصم العربية. ويقتضي هذا الأمر موافقة الدولة المضيفة. وقد حدث قبل نكبة عام ١٩٦٧ أن انعقد لأول مرة في القدس الشرقية على رُبى جبل الطور ربيع عام ١٩٦٤ في ضيافة الأردن، كما انعقد في دورته الثالثة في غزة ربيع عام ١٩٦٦ إبان الادارة المصرية للقطاع، وانعقد بين هاتين الدورتين في دورته الثانية في القاهرة ربيع عام ١٩٦٥ . مقر جامعة الدول العربية». واستضافت القاهرة كمقر للجامعة اكثر دورات

المجلس بين عامي ٦٧ و٧٧، باستثناء دورتين انعقدتا في عمان عام ١٩٧٠. وانعقد المجلس مرتين في ضيافة دمشق عامي ٧٩ و٨١ بعد صدور قرار القمة العربية بنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إثر توقيع مصر معاهدة سلام مع اسرائيل عام ٧٩. ويلفت النظر بعد خروج قيادة المنظمة من بيروت عام ٨٢ أن انعقاد المجلس في دورته السادسة عشرة جاء في الجزائر في شباط / فبراير ٨٣. ولكن الجزائر اعتذرت عن استضافة الدورة السابعة عشرة في تشرين الثاني – نوفمبر ٨٤ لأن العمل الفلسطيني كان يعاني من انشقاق، فكان ان انعقد المجلس الوطني في عمان في ضيافة الأردن. وعادت الجزائر الى استضافته في الدورتين التاليتين عام ٨٧ وعام ٨٨».

«إن هذه الخصوصية للمجلس الوطني الفلسطيني تجعل انعقاده مرهوناً بتوافر شرائط محددة. هكذا قال المهندس الشاب وهو يستخلص عبرة ما سمعه. ثم تابع قائلاً «ولولا ذلك لكان من الممكن انعقاد المجلس سنوياً كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهو الأمر الذي نلاحظه على كل المجالس الواقفة على أراضي أوطانها حيث لها دورات منتظمة معروفة».

الشرائط المحددة التي توصل المهندس الشاب الى معرفتها هي أولاً استشعار الحاجة في الساحة الفلسطينية للانعقاد بعد مضي «العام» على آخر دورة. وتلح هذه الحاجة عادة حين تحدث مستجدات في التحركات السياسية ويتردد الحديث عن ضرورة انعقاد المجلس الوطني في اجتماعات المجلس المركزي وأوساط الفصائل. وثانياً استعداد دولة عربية لاستضافة الدورة الجديدة. وهذا الاستعداد له بدوره متطلبات يجب توافرها، منها رؤية هذه الدولة للعمل الفلسطيني وللمواقف في الساحة الفلسطينية، وحسابها لتأثير الانعقاد على علاقاتها العربية، وتحسسها للنظرة الدولية لهذه الاستضافة. وهذا المطلب الأخير يصل بنا الى ثالثاً وهو سيادة مناخ دولي يرحب بالانعقاد لمعالجة قضية بعينها تحتاج الى قرار من أعلى سلطة تشريعية في الساحة الفلسطينية.

أذكر أن المهندس الشاب عند هذا الحد من الحديث عاد ليسأل، أين وصلت التحركات السياسية الجارية التي تقوم بها الولايات المتحدة منذ انتهاء حرب الخليج لانضاج مسيرة تسوية؟، وماهي القضية التي تحتاج الى قرار فلسطيني؟. وجاء الجواب إن هذه التحركات التي بلغت ذروتها في جولات الوزير جيمس بيكر أنضجت تصور المسيرة وحددت الأساس والاطار والاطراف في عملية التسوية وتفاهمت مع جميع الدول

الاطراف، ويقى عليها الطرف الفلسطيني الذي اختصته السياسة الامريكية بمعاملة خاصة حين تحدثت عن فلسطينيين يشاركون في العملية ضمن وفد مشترك اردني فلسطيني لإبعاد منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد» استجابة لمطلب اسرائيل. وهكذا فالقضية التي تحتاج الى قرار هو مشاركة هؤلاء الفلسطينيين.

أصبح واضحاً لي قبيل الانعقاد أن هناك عدة أهداف لعدة أطراف موضوعة نصب الأعين في الدورة العشرين. فعلى صعيد الساحة الدولية تتطلع الولايات المتحدة الى صدور قرار يتجاوب مع التحرك السياسي الذي تقوده ويعالج قضية مشاركة الفلسطينيين. وعلى صعيد الساحة العربية يتطلع اكثر من طرف عربي لصدور هذا القرار كي يستكمل التحضير لمسيرة التسوية. وعلى صعيد الساحة الفلسطينية تتطلع الفصائل والقوى لتحسين مواقعها في البيت وتتطلع القيادة الى وقوف المجلس معها وفتح صفحة ما بعد زلزال الخليج الذي أدى الى أزمات في علاقاتها مع عدد من الدول العربية. هذا فضلاً عن النظر في أمور الساحة الداخلية المتصلة بالانتفاضة العظيمة وبأوضاع شعب فلسطين وبالتحركات السياسية.

أصبح واضحاً أيضاً قبيل الانعقاد أن الشرائط الثلاثة له توافرت. فالولايات المتحدة في شخص الوزير بيكر أعلنت أثناء زيارته للجزائر أنها تنظر بايجابية لانعقاد المجلس في العاصمة الجزائرية، والجزائر استعدت لاستضافة الدورة العشرين، والساحة الفلسطينية بغالبية الفصائل توافقت على عقد المجلس.

كان متوقعاً عند هذا الحد أن تبرز مسألة مشاركة كل الفصائل في هذه الدورة. وقد وجدت نفسي حريصاً على تتبع تطورات هذه المسألة لأنها تتصل بالوحدة الوطنية. وبدا لي في فترة أن هناك امكانية التئام الشمل، ومن ثم تولد إمكانية أن يستجيب المجلس لتحديات المرحلة. ورأيت هذا الاحتمال يرفع درجة الحماسة عندي للمشاركة الفعالة. ولكن لم نلبث أن رأينا هذه الامكانية تتلاشى حين أعلنت فصائل جبهة الانقاذ وحماس ايضا أنها لن تشارك.

لقد تطلعت في تلك الفترة الى أن يحدث تحضير جيد للانعقاد تُشارك فيه جميع القوى. وكان مطلب التحضير الجيد قد تردد بقوة في اجتماع المجلس المركزي. ولكن مضى شهر آب / اغسطس ونصف شهر أيلول / سبتمبر دون أن اسمع عن الدعوة لاجتماع تحضيري شامل، وان سمعت عن اجتماعات جزئية بين الفصائل. وتذكرت أن

مثل هذا الأمر حدث في الدورة السابقة «التاسعة عشرة» التي تحمل مسؤولية الاعداد لها فصائل محددة بعيداً عن أهل الرأي. كما تذكرت أن التحضير الذي حدث في الدورة السادسة عشرة والدورة الثامنة عشرة كان له نتائج طيبة الى حد ليس بالقليل.

اعترف بأن درجة حماستي للانعقاد انخفضت لهذين السببين : اعتذار بعض الفصائل عن المشاركة وعدم حدوث التحضير الشامل. وقد لفتت نظري الحملة الاعلامية الغربية التي تصاعدت مركزة على القول بأن الكرة في ملعب منظمة التحرير الفلسطينية كي تسهل أمر انعقاد المؤتمر، وأقلقتني هذه الحملة. وألفيت الايام تتتالى دون أن تصل الدعوة لأي من الاعضاء، وإن تتالت أخبار إعلامية عن تحديد موعد الانعقاد ومكانه. ووجدت هذا الموعد هو موعد ندوة التزمت بالمشاركة فيها ببحث صرفت شهراً بطوله في إعداده تلتئم في طوكيو ضمن حوار عربي ياباني. وكان عليّ أن أحسم أمري بشأن الاعتذار عن حضورها.

وصلتني الدعوة قبل اسبوع من الانعقاد، وكنت قد اكملت التشاور مع إخوة لي في ساحتنا العربية وساحتنا الفلسطينية ضمنها، فاتخذت قراري بالاعتذار عن السفر لليابان والسفر الى الجزائر للمشاركة في الدورة العشرين للمجلس الوطني. وذلك بعد أن رجح عندي أمر المشاركة في مواجهة رأي قوي تبناه عدد ممن استشرتهم يقول بعدم جدوى المشاركة لأن البحث سيتناول موضوعاً يقترب من الخطوط الحمر تتم مناقشته في اطار محدد يستحيل تجاوزه ومن ثم تنعدم امكانية تغيير المجرى الذي وضع فيه.

لقد رجح عندي أمر المشاركة لأنني رأيت أن من واجبي أن أطرح رؤيتي للحظة الراهنة في نضالنا المتصل لتحرير وطننا من على منبر المجلس أمام إخوتي الأعضاء. وكنت قد تأملت طويلاً في هذه اللحظة الراهنة خلال الايام الماضية، وبخاصة بعد مشاركتي في ندوة عن حركات التحرير الافريقية في مواجهة الاستعمار الاستيطاني مقارنة بحركة التحرير الفلسطينية. وألحتّ عليّ فكرة أننا في هذه الساحة الفلسطينية في سفينة واحدة تتعرض بين حين وآخر لعواصف عاتية، ولابديل عن التكاتف والتكافل حتى وإن حدث إخلال في تقاليد عملنا وفي الحقوق والواجبات. وهكذا أقبلت على ترتيب أوراقي التي سأحملها معي في رحلتي بعد أن راجعت ملفاتي واخترت منها ما تلح حاجتي اليه. وسافرت الى الجزائر لبيدأ انشغالي بموضوعات كانت محل اهتمامي اثناء الانعقاد. وهذه لها حديثها الخاص.

٢ - حديث الإنعقاد •• والأوضاع الداخلية

انتخابات رئاسة المجلس ومبادرة «مستقلة» لممارسة الديموقراطية

انعقاد مجالس الشورى بعامة، أياً كانت مُسمَّياتها، يحيي آمالاً في نفوس الشعوب. وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بخاصة يقترن بآمال كثيرة للشعب العربي الفلسطيني يرجو أن تتحقق. وهذه الآمال الكثيرة تتصل بمشكلات هذا الشعب داخل وطنه المحتل وفي أماكن تجمعه المختلفة، كما تتصل بقضيته التي دخلت قرنها الثاني. وقد حرصت حين انفردت بنفسي في الطائرة التي أقلّتنا الى الجزائر أن استعرض بعض هذه المشكلات وأصنّفها في موضوعات لأتناولها في حديثي الى المجلس.

كان موضوع حماية شعبنا ورعايته في مقدمة هذه الموضوعات. فالاولوية دوماً للانسان. وشعبنا تستهدفه الصهيونية العنصرية وهو بحاجة الى حماية. كما أنه يعاني من أوضاع خاصة في أعقاب زلزال الخليج وهو بحاجة الى رعاية. وحماية الشعب من الاستعمار الاستيطاني أساسها مقاومة المستعمرين المستوطنين، الأمر الذي يطرح علينا تصعيد الانتفاضة ومتابعة الكفاح بكلِ صوره. ورعاية الشعب في مختلف أماكن تجمعه تتطلب وجود علاقات قوية بين من يمثله والدول العربية التي تستضيفه، كما تتطلب تلاحماً بين قواه المجاهدة وقوي الأمة المجاهدة في اطار الانتماء الى الوطن العربي الكبير والحضارة العربية الاسلامية.

وكان موضوع التحرك السياسي الذي يحسن توظيف عطاء شعبنا السخي هو الموضوع الآخر في الأولوية. والفرق كبير بين تحرك سياسي يحسن توظيف عطاء الشعب وتحرك سياسي يهدر بعض هذا العطاء أو يبدده ويسيء توظيفه: والأمر يتوقف على حكمة القيادة التي تقوم بهذا التحرك وأدائها.

«واضح إذن أن هذين الموضوعين وغيرهما يصلون بنا الى أوضاعنا الداخلية في ساحتنا الفلسطينية». هكذا حدثت نفسي. وهكذا حدثني عدد من اخوتي حين تواصلت معهم في الطائرة بعد أن أخذت حظي من الانفراد وتقت للتشاور.

ما اكثر ما تردد الحديث عن هذه الأوضاع الداخلية بين الاعضاء ليلة انعقاد

المجلس، مثقلاً بالقلق منها على حركة نضال شعبنا. وعديدة هي الامثلة التي كانت تساق في معرض التدليل على «أن هذه الأوضاع ليست كما نتمنى» و«ليست على مايرام» و«ليست كما يريد شعبنا أن تكون». وقد كان واضحاً تطلع كثير من الاعضاء الى حدوث تغيير على عدة صعد.. في اساليب العمل وفي الأداء وفي المواقع. وكم تمنى هؤلاء أن يحمل التشكيل الجديد للمجلس الوطني معه إمكانية حدوث هذا التغيير. وكان موقعا أن تتجه انظارهم من ثم الى موقع رئاسة المجلس الوطني الذي يطرح للبحث في الجلسة الأولى للمجلس بعد افتتاحه، ثم بقية المواقع القيادية.

لقد وصل الى مسامع هؤلاء الاعضاء صبيحة يوم الانعقاد خبر مفاده أن القيادة المؤلفة من اللجنة التنفيذية والأمناء العامين للفصائل قررت عند منتصف الليل اعادة ترشيح رئيس المجلس الوطني لفترة أخرى. وقد كان لهذا الخبر وقع وأى وقع. واذكر انني تأملت في ردود الأفعال التي صدرت عن عدد من الاعضاء من حولي سواء ممن ينتمون للفصائل أو من الذين يحرصون على استقلالهم عن الفصائل، فوجدتها تشير الى التسليم احياناً الذي يعبر عنه القول «القديم على قدمه. لا جديد. كل شئ مرتب كالعادة. لماذا التعب إذن»، وتشير الى الإحباط احياناً الذي يعبر عنه القول «أتصل الأمور الى هذا الحد؟ حتى هذا الموقع في ظل الظروف المحيطة به لا تغيير فيه. وجميع الفصائل توافق على ذلك! يا لها من بداية، وتشير الى النقمة أحياناً التى يعبر عنها القول «لا .. لا .. غير معقول»، وتشير الى الاستجابة احياناً التي يعبر عنها القول «ينبغي عمل شئ. لا يجوز اتخاذ موقف المتفرج».

كان واضحاً في أغلب ردود الأفعال أن سماحة الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس يحظي بمحبة واحترام وتقدير سواء كأحد علماء الدين البارزين أو كمجاهد وطني على مدى عقود من السنين أو كسياسي عملي، واعتراضات المعترضين على اعادة ترشيحه انطلقت من هذه المحبة وهذا الاحترام وهذا التقدير له، وأخذت في الاعتبار ما عبرّ عنه هو بنفسه من رغبة في عدم الترشيح، واستهدفت الحرص عليه وعلى صحته. وكان واضحاً ايضاً أن هذه الاعتراضات منصبة على الطريقة التي تعالج بها الأمور للحيلولة دون حدوث تغيير وابقاء كل شئ على ماهو عليه.

لعل من ابرز ماسيذكر عن الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني أن بعض الذين استجابوا لتحدي خبر إعادة ترشيح رئيس المجلس لفترة أخرى بالتوجه الى عمل

شيء، أنهم أقدموا على التحرك في فسحة من الوقت قصيرة جداً ونجحوا في الحصول على موافقة عضو بارز. أن يقبل الترشيح كي يرسوا تقليد إجراء انتخابات في المجلس لكل المواقع. وكانوا على يقين من تجاوب الاعضاء.

بدأت جلسة انتخاب رئيس المجلس بعد جلسة الافتتاح، وتولى أكبر الاعضاء سناً رئاستها، وفتح باب الترشيح لموقع رئيس المجلس. وما أسرع ما وقف الأخ رئيس اللجنة التنفيذية وأعلن ترشيح سماحة الشيخ للموقع لفترة أخرى، ثم ما أسرع أن حدثت التثنية على الترشيح وتجاوب بعض الاعضاء بالتصفيق. وعند هذا الحد رفع أحد الاعضاء يده طالباً الكلمة وهو كاتب هذه السطور، فدعاه الرئيس الى اعتلاء المنصة للتحدث من عليها. وأنصت المجلس الى هذا العضو وهو يقول بعد التحية «جميعنا في هذا المجلس ندرك الدوافع الكريمة التي حدت بالأخ أبي عمار رئيس اللجنة التنفيذية لترشيح سماحة شيخنا عبد الحميد السائح لرئاسة مجلسنا فترة أخرى. فسجلُ سماحة الشيخ حافل بالجهاد على مدى عقود من السنين. وقد كان عطاؤه لقضيتنا ووطننا سخياً في مراحل متتالية آخرها حين تولى رئاسة المجلس قبل حوالي سبع سنوات. ولكني من موقع هذا الادراك، ومن التقدير العظيم لشيخنا، ومن الأخذ في الاعتبار رغبته التي أبداها في الصحافة بعدم الترشيح انطلق من التقاليد الشورية الديموقراطية التي نشيد بها في أحاديثنا مذكراً نفسي بأن الديموقراطية هي في جوهرها حرية تعبير وتداول مواقع السلطة، لأرشح أخاً من الذين واكبوا مسيرتنا منذ بدايتها وشاركوا في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية هو الاستاذ ياسر عمرو».

جاء تجاوب اعضاء كثيرين سريعاً بعد خروجهم من وقع المفاجأة، وعبروا عنه بالتصفيق وبتحية العضو الذي تحدث وهو عائد الى مجلسه وبتعليقات ترددت فيها كلمة «التقاليد». وكم كان رائعاً أن يتجلى هذا التجاوب في قيام عضو آخر بترشيح عضو بارز آخر واكب المسيرة منذ بدايتها وشارك بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وهو الأخ شفيق الحوت. ثم قامت عضوة كريمة فرشحت عضوة بارزة من رعيل المؤسسين هي الاخت عصام عبد الهادي التي شكرت واعتذرت. وتتالت الترشيحات ومعها بعض الاعتذارات ليستقر الأمر على اجراء الانتخاب بين مرشحين أربعة آخرهم الأخ خالد عبد الغني من اتحاد العمال. وكم كانت سعادتي وسعادة اخوة كثيرين بنبض المجلس في تلك اللحظات. وقد سعدت بخاصة لأن أخي شفيقاً أباهادر لم يعترض على الترشيح، فأسهم ذلك في

إرساء التقليد وفي الكشف ايضاً عن توجهات المجلس وبنيته.

لم يكن أحد من الذين استجابوا لارساء هذا التقليد يراهن على نجاح مُرشح آخر غير مرشح الفصائل، لأنهم يعرفون بنية المجلس وتوزيع النسب فيها ومايعنيه الإلزام التنظيمي في تحديد من يصوّت له العضو المنظم في فصيل بغض النظر عن قناعته. ولكن همهم كان أن يجري الاقتراع، لأن اجراءه حدث في حدّ ذاته له دلالاته. وقد مارس المجلس الاقتراع لأول مرة منذ الدورة الثالثة عشرة عام ١٩٧٧ التي شهدت هي الأخرى محاولة صادقة لإرساء التقليد وإحداث تغيير. وجاءت النتيجة في محصلتها ايجابية بالمقياس النسبي حيث حصل المرشحان المستقلان عن الفصائل على نسبة ٤٣ بالمائة من الأصوات بينما حصل مرشح الفصائل على حوالي ٥٦ بالمائة من الاصوات. وكان من الممكن لو أن هذا التقليد استوفى حقه من متطلبات الترشيح فسحة في الوقت واتصالات أن يعاد الاقتراع وتحدث تفاعلات أخرى تؤدي الى تغيير محمود على اكثر من صعيد.

إن أهم ما في عملية التشاور «الديموقراطي» هو ما تحدثه من تفاعلات في الاجتماع الانساني يؤدي الى الأحسن والأفضل. وكم يعجب المرء لتحسب البعض من هذه العملية وتخوفهم ومردودها آخر الأمر ايجابي على الجميع وهم منه أياً كانت النتيجة التي يسفر عنها التشاور. وكم كان منظر المجلس الوطني رائعاً إثر ظهور نتيجة التصويت، فالمرشحون الذين لم يفوزوا أقبلوا على سماحة الشيخ مهنئين واقبلوا على بعضهم البعض محيين، والاعضاء يملؤهم الحبور بالعمل الذي ساهم كل منهم فيه، والفصائل مرتاحة للنتيجة سواء على صعيد نجاح مرشحها أو على صعيد دلالة ماحدث.

لقد كان التقدير لإسهام الجميع في نجاح عملية الاقتراع عاماً. وتنوعت التعليقات على ماحدث، فأجمعت على ضرورة ممارسة الشورى كاملة، وتعرض بعضها من خلال المراجعة الشاملة لما حدث الى أمور منها قيام رئاسة السلطة التنفيذية بترشيح رئاسة السلطة التشريعية، وهو أمر غير مألوف وإن كان تبرير البعض له الرغبة فى كسب الوقت من خلال الفوز بالتزكية. ومنها عدم حدوث تنسيق بين المرشحين المستقلين، وقد كان يمكن حدوث ذلك لو وجدت فسحة فى الوقت، ولكن عدم حدوثه لم يقلل من قيمة محاولة ارساء التقليد، لأن هدف المحاولة هو أن تحدث وتحرك سطح البركة الساكن وتُحدث (بضم التاء) التفاعلات في المجلس.

كثيرة هى التفاعلات التي أحدثتها هذه المحاولة. وهي تستحق دراسة. وقد ظهرت

على مدى أيام الانعقاد وبخاصة في اجتماع اللجنة السياسية، ومثلت في مجموعها قطرات، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر. وكان من نتائجها المباشرة دخول الاخوين شفيق الحوت وياسر عمرو اللجنة التنفيذية بعد انتخاب المجلس لهما. وإن لنا أن نتأمل في حصيلة دراسة هذه التفاعلات ونتناولها في حديث آخر.

٣ - ماذا قالت وجهة النظر الرسمية

دعوة إلى الموافقة

على التعامل مع مؤتمر مدريد

أتابع الحديث عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني العشرين، بعد مضي ثمانية اسابيع على انعقادها بالجزائر في الأسبوع الأخير من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩١. وكنت قد توقفت عن الكتابة بعد مقالين كي أنجز مهاماً موقوتة، ثم لم ألبث أن تفرغت لمتابعة «مؤتمر التسوية» في مدريد. وأجدني اليوم متهيئا لهذه المهمة التي ألزمت نفسي بها.

الاحظ بين يدي الحديث أن هذا الإلزام يتصل بكوني واحداً من أهل القلم دارسي التاريخ الذين يستشعرون أهمية «التأريخ»، وكوني في الوقت نفسه من المشتغلين بالعمل العام الذين من واجبهم أن يدلوا بشهادتهم عن الاحداث التي شاركوا فيها. وقد حثني على هذا الإلزام ما رأيته من تغطية اعلامية للدورة تمت بكيفية معينة، تجعل المرء يتأمل طويلاً في «إعلام العصر». واذكر أنني كنت اتابع اثناء الانعقاد ما تذيعه هيئة الاذاعة البريطانية عن الاجتماعات، فألاحظ أنها معنية بأمر واحد تركز عليه، ولاتكاد تلتفت لغيره. كما اذكر انني حين راجعت ماكتبته صحيفة يومية عربية بعد عوتي عن الدورة وجدت أنه كان جدّ ضئيلا ومقتصرا على الأمر الواحد نفسه وهو «المشاركة في مؤتمر التسوية». وحثني ايضاً على هذا الإلزام ما قرأته من «مقالات رأي» حول ما جرى في المجلس في عدد من الدوريات، حيث تعددت زوايا الرؤية، وكان كثير مما نشير يعبر عما يمكن وصفه بوجهة النظر الرسمية.

انعقدت جلسة افتتاح الدورة العشرين صباح يوم ١٩٩١/٩/٢٣، وتضمنت خطابين أولهما لرئيس اللجنة التنفيذية والآخر لرئيس الوزراء الجزائري. وقد أصخت السمع لهما ترقباً لما يقصدان قوله.

استمعت باهتمام في الخطاب الأول لما جاء في الجزء الأول منه عن معاناة شعبنا في وطنه المحتل وفي اماكن تجمعه، وتمنيت لو اقترن وصف هذه المعاناة بطرح افكار محددة لكيفية رفعها عن كاهل الناس ولكن الحديث انتقل الى الممارسة

الديموقراطية. وقد استمعت باهتمام الى هذا الحديث وتجاوبتُ مع رفع شعار الشورى، ولكني توقفت أمام «النغمة والأسلوب» ووددت لو أن الخطاب ركزّ على الممارسة العملية بنظرة نقدية كي لا يقع في محظور الحديث عن النفس باسم الشعب ويفاخر بأنه «حامل لواء الديموقراطية» ورافع شعار «حماية الديموقراطية بمزيد من الديموقراطية». ذلك أن دراسة الخطاب السياسي تبين وجود علاقة بين الانسياق في التغزل اللفظي في الديموقراطية وخطر الوقوع في مهاوي الممارسة الفردية. وكلنا يذكر بأسى كيف كانت انظمة الحزب الواحد تصر على تسمية بلادها بالجمهوريات الديموقراطية الشعبية الاشتراكية الخ..

انتقل الخطاب الأول الى الحديث عن «الخيارات السياسية للمرحلة الراهنة» فبدا أننا وصلنا الى «بيت القصيد»، وأرهف الأعضاء السمع ولم يطل انتظارهم فقد وصل الحديث الى القول «ان الشرق الأوسط بالذات منطقة تتوازى فيها فرص السلام بذات القدر مع فرص الحرب. والشرق الأوسط وقضيته فلسطين يظل في كل الاحوال بؤرة مفصلية اساسية تمتلك امكانات هائلة في التأثير على الواقع الدولي بأسره.. لذا فإنني من على هذا المنبر أتوجه الى الرئيس جورج بوش والى الرئيس ميخائيل جورباتشيف أو الى قادة الدول الصناعية الكبرى، والى الدول الأوروبية، والدول الصديقة في الأمم المتحدة،.... بنداء نابع من القلب والعقل.. انتبهوا الى الشرق الأوسط، اعملوا كل ما في استطاعتكم من أجل تسوية النزاع العربي الاسرائيلي، وجوهره قضية فلسطين، على اساس العدل والشرعية الدولية.. ان الزمن يمضي بسرعة كبيرة... واذا كان العالم كله يتحدث بصدق عن فرصة ثمينة تلوح في الأفق، فاننا نحن الفلسطينيين كنا أول من اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الصعب والطويل. وسوف نكون اكثر الأطراف جدية في التعامل مع هذه الفرصة بعقل مفتوح وارادة قوية. ان خيار السلام هو خيارنا المبدئي الراسخ، أقدمنا عليه بوعي عميق عبر مبادرة السلام الفلسطينية التي عززناها بخطوات واقعية ودستورية رحب بها العالم كله.... اننا نجدد استعدادنا للعمل مع جميع الاطراف الدولية من أجل إنجاح مؤتمر السلام لتحقيق ما تصبو اليه شعوب المنطقة من سلام عادل وأمن واستقرار.. ونجدد استعدادنا للتعاون من أجل تذليل العقبات المتبقية على طريق انعقاده. آملين ان تبذل الاطراف الأخرى جهودها كي تساعد من جانبها على حل هذه العقبات. ولكن ليعلم الجميع اننا نرفض الابتزاز الاسرائيلي والشروط الاسرائيلية... واني

لعلي يقين من أن مجلسنا لابد وأن يتخذ أصوب القرارات واسلم التوجهات».

كانت رسالة رئاسة اللجنة التنفيذية واضحة لا لبس فيها؛ سواء فى المصطلحات التي تستخدمها، وفي الجهة التي تتوجه اليها بها، وفي مضمونها. فقد استخدمت المصطلحات «الغربية» حين تحدثت عن «الشرق الأوسط» وعن «النزاع العربي الاسرائيلي» وليس «الصراع» وعن «الواقعية السياسية» وعن «مؤتمر السلام». وتوجهت الى الرئيس جورج بوش وبقية القوى الدولية. وأوضحت اختيارها المبدئي وجددّت استعدادها للعمل مع جميع الاطراف الدولية لتحقيق ما تصبو اليه «شعوب» المنطقة، والتعاون لتذليل الصعوبات.. وقد خاطبت هذه الرسالة ايضاً اعضاء المجلس داعية إياهم ضمناً الى الموافقة على التعامل مع مؤتمر التسوية، دون أن تعرض لما هو معروض. ولم يكن ذلك محل استعجال لأن الخطاب افتتاحي ومن المتوقع ان يأتي دور العرض لما هو معروض.

جاء خطاب السيد رئيس وزراء الجزائر الدولة المضيفة موجزاً يحمل معه مشاعر أخوة بين الشعبين جرى التعبير عنها. وقد تحدث الخطاب عن المتغيرات السياسية في عالمنا وتطلع الكثيرين للقرارات السياسية التي ستصدر عن المجلس. وكان مما فاجأ اعضاء كثيرين على دراية بالسياسة الجزائرية وما تتصف به من «حرص» أن الخطاب عمد بعد ذلك الى الايحاء بلغة مباشرة بما ينتظر صدوره عن المجلس، حين أكد على الآثار السلبية للشعارات التى لاتبررها قوة ولايدعمها فكر ولاتستند الى واقع عملي، وأوضح أن المتحدث على يقين بأن وعي الاعضاء لهذه التحولات العميقة كفيل باتخاذ القرار المناسب، وأنه ما ضاع حق وراءه مطالب و«أنتم تملكون قوة الحق وتدافعون عن قضية عادلة غير انكم فى حاجة ماسة الى تثبيت ارضية الحق الذي عنه تدافعون». وقد بدا للبعض أن الدولة المضيفة على غير عادتها «حريصة» على طرح رأيها، وأنها لذلك خرجت عن المألوف ودعمّت وجهة نظر بعينها دون «أن تعرض لما هو معروض».

ترقب أعضاء المجلس أن «يعرض عليهم ماهو معروض» كي ينظروا فيه ويناقشوه، ويكونوا من ثم قناعة بشأنه تساعدهم على اتخاذ قرارهم. وبدأت تلاوة التقرير الذى اعدته الدائرة السياسية في جلسة المساء من اليوم الأول. وجاء هذا التقرير كالمعتاد سارداً للوقائع التي جرت منذ الدورة الماضية من وجهة نظر رئاسة الدائرة السياسية. وقد تحدث عن التعامل الايجابي الذي تعاملت به قيادة المنظمة مع مبادرة الرئيس بوش ١٩٩١/٣/٦، وتحركات الوزير بيكر الذي «التقى بوفد فلسطيني مكلف من قيادة منظمة التحرير

الفلسطينية وبتعليمات واضحة منها». وسجل التقرير «أن الولايات المتحدة على ضوء المتغيرات الدولية القائمة وفوزها في الحرب، تحاول أن تجد حلاً لأزمة الشرق الأوسط.. وأن الأولوية في سياستها في الشرق الأوسط هو الحفاظ على اسرائيل قوية وآمنة.. ولكننا لانستطيع مع ذلك أن نتجاهل الاتجاه العام نحو حل المشاكل بشكل سلمي..»

جاءت خاتمة تقرير الدائرة السياسية مختلفة عن خواتم تقاريرها في الدورات السابقة. وقد أعلنت «سقوط الايديولوجيات، ونشوء مفاهيم سياسية تعتمد التعددية السياسية والاقتصادية والنضال الديموقراطي وتتبنى النهج السلمي في حل النزاعات الاقليمية». وأوضحت هذه الخاتمة «أن ما هو معروض أمام شعبنا الفلسطيني اليوم يمكن أن يكون الحد الأدنى لحقوقه الوطنية. وهذا الحد الأدنى ليس سهلاً انتزاعه من عدو لايخفي اطماعه في فلسطين كلها. وكلنا نعرف حجم تأثيره ونفوذه في مراكز القرار العالمي». وقررت الخاتمة «أننا أمام مرحلة تقتضي أقصى درجات التعقل والشجاعة والثقة بالنفس والحكمة وان نهيىء أنفسنا لاحتمالات الخوض في مفاوضات صعبة ومضنية مع عدو لن يعدم وسائل المكر والحيلة لكسب الوقت لتنفيذ مخططاته الواضحة لنا جميعاً وهي الاستمرار في بناء المستوطنات، وافراغ الضفة الغربية والقطاع من ابناء الشعب الفلسطيني، ولنأخذ في الاعتبار ان نحو ٦٥٪ من اراضي الضفة والقطاع قد تمت مصادرتها حتى الآن». وانتهت الى القول «نعم ايها الاخوة اننا مع عقد المؤتمر الدولي للسلام.. ولقد تعمدنا منذ البداية ان لا نثير المسائل الشائكة حتى لانعطى مجالاً لمن يدعى أننا عقبة أمام المساعي السلمية؟ وعددت هذه المسائل التى هي مطالبنا. وطالبت بالاجماع الوطني. ورأت «ان الخطوة القادمة التي سنخطوها هي الخطوة الكبري نحو الوطن والالتصاق بترابه المقدس، فإن تمكنا من وضع اقدامنا على ثراها نكون قد حققنا اكبر انجاز لنا حتى الآن، ولكن لاننكر عليكم ان الخطوة محفوفة بالمخاطر ونحن نسير بخطى متئدة ولكنها ثابتة، نستكشف مواقع خطواتنا القادمة لنتأكد من صحة قرارنا وصوابنا».

لقد حسم تقرير الدائرة السياسية موقفه وأعلن انه مع عقد مؤتمر التسوية، وأن ماهو معروض أمام شعبنا يمكن أن يكون الحد الأدنى لحقوقه الوطنية، ولكنه لم يوضح تفاصيل ماهو معروض ولم يبيّن مقياس الحد الأدنى للحقوق الوطنية الذى اعتمده في اصدار حكمه. وعبّر التقرير عن تفاؤله بالخطوة القادمة واصفاً إياها بالخطوة الكبرى نحو

الوطن، ولكنه استدرك متحفظاً بأنه «لاينكر أنها محفوفة بالمخاطر». وكان من اكثر ما اثار التساؤل مما جاء فيه، إعلانه سقوط الايدولوجيات.. وتبني النهج السلمي في حل النزاعات الاقليمية».

انتهى اليوم الأول ولم يستمع بعد اعضاء المجلس من القيادة التنفيذية «لما هو معروض» بشأن مؤتمر التسوية. فقوى تطلع عدد منهم الى معرفته تفصيلاً، واتجه هؤلاء الى اللجنة السياسية التي تشكلت والتأم شملها في اليوم الثالث بعد أن استمع المجلس في يومه الثاني الى عدد من المداخلات في المناقشة العامة.

لقد شهدت اللجنة السياسية في اجتماعها الأول نقاشاً محتدماً حول كيفية سير العمل فيها، انتهى بالاستجابة لمطالب عدد من الاعضاء «أن تبدأ الدائرة السياسية» عرض ماهو معروض» معززاً بالوثائق التي تتردد الاشارة اليها مثل المذكرة الامريكية المقدمة للفلسطينيين والمذكرة الامريكية للحكومة الاسرائيلية». وقد عرضت الدائرة مالديها عما هو معروض دون أن توزع الوثائق. واكملت رئاسة اللجنة التنفيذية العرض، فوضحت جوانب من الصورة. وكانت المداخلات في المناقشة العامة قد أوضحت الكثير من جوانب الصورة، فأحاط اعضاء المجلس بالخطوط الرئيسية لما هو معروض.

استمع المجلس «لوجهة النظر الرسمية»، التي حثته بقوة على التعامل مع مؤتمر التسوية واحتدم النقاش على مدى ثلاثة أيام حول وجهة النظر هذه قبل أن يتخذ المجلس قراره. وبرز في هذا النقاش رأيان متعارضان، يستحقان أن نعرضهما في حديث آخر.

كان أحد هذين الرأيين مخالفاً لوجهة النظر الرسمية. وقد جرى طرحه بقوة داخل المجلس. وكان مما لفت النظر أنه بينما كان المجلس يستمع الى وجهة النظر الرسمية صدرت خارجه وجهة نظر أخرى من الفصائل التي لم تحضر هذه الدورة أوضحت بجلاء معارضتها للتعامل مع مؤتمر التسوية ومخالفتها للقائلين بالتعامل.

٤ - الرأي المعارض ونتائج الدورة العشرين

معارضة قوية ·· وقرار بموافقة مشروطة على المشاركة

برز الرأي المعارض للمشاركة في مؤتمر مدريد قوياً متماسكاً منطقياً موضوعياً في جلسة المناقشة العامة الأولى. وقد طرحه ممثلو بعض الفصائل الفلسطينية المعارضة، وبعض الاعضاء المستقلين. من الذين شاركوا في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

كان أول من تحدث من قيادات الفصائل الدكتور جورج حبش أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد طرح موضوعين مترابطين فصّل الحديث فيهما. أولهما «مراجعة السياسة التي سارت عليها قيادة المنظمة منذ الدورة التاسعة عشرة آخر عام ١٩٨٨ وتقييم هذه السياسة». والآخر «الوضع السياسي الراهن ومؤامرة التصفية الامريكية ودحرها تمهيداً لمبادرة سلام عادل». وكعادته قام المتحدث بشرح وافٍ للموضوعين مؤكداً على ضرورة معرفة العدو الصهيوني وارتباطه بالاستعمار، ومركزاً على الانتفاضة وامكاناتها في نطاق شرحه لأهمية العامل المحلي، ومحذراً من الانسياق الى دهاليز تسوية غير عادلة. وتتالى المتحدثون باسم كل فصيل مشاركٍ في اللجنة التنفيذية معبرين عن رأي معارض في أغلب الأحيان تتفاوت درجة المعارضة فيه بين الرفض المبدئي والرفض الجزئي لتفصيلات مع القبول بالمسار وإبداء تحفظات عليه. ومن الذين أخذوا الموقف الأول جبهة التحرير العربية. وقد عرفت الجبهة الديموقراطية بأخذها الموقف الآخر. ولاحظ أعضاء المجلس أنها تعرضت في هذه الدورة لانشقاق حدث فيها، قاده ممثلها في اللجنة التنفيذية الأخ ياسر عبد ربه. وكم كانت الساعة التي وقف يلقي خطابه فيها عصيبةً، إذ أنه حال إشارته في مطلع الخطاب لاسم الجبهة ارتفعت أصوات زملائه القدامي تطالب بانزاله عن المنبر وتصيح مهددة متوعدة. وبصعوبة أمكن احلال النظام ثانية، لتاخذ الجلسة مجراها.

كنت أول المتحدثين من المستقلين، وقد جاء دوري بعد أمين عام الجبهة الشعبية. وقد استهللت خطابي بالتعبير عن الاعتزاز بتجديد عضويتي في المجلس، وقبولي بعد تمعن، متذكراً قسم العضوية وميثاقنا ونظامنا الأساسي ومستحضراً سبعاً وعشرين سنة

في رحاب مؤسسات منظمة التحرير القيادية ومترحماً على شهدائنا الذين رحلوا ومرحباً بجيل جديد من الاعضاء ومحيياً الانتفاضة التي توشك ان تكمل اربع سنين من الجهاد والنضال والكفاح. وتحدثت عن المرحلة الراهنة في نضال شعبنا لتحرير فلسطين، وقدمت قراءة أخرى لها وللحظة التاريخية التي نمر بها لاتقتصر على حديث الضعف الذي تعاني منه أمتنا وحديث قوة الاعداء بل يبرز جوانب القوة لدينا والأوراق التي بين ايدينا وإمكانات الصمود وآفاق الانتفاض الرحب. وتساءلت عن كيفية التصرف من وحي هذه اللحظة التاريخية. هل نوافق على حضور فلسطينيين هذا المؤتمر بالشروط التى فرضتها عليهم الدعوة الموجهة اليهم؟ ماذا سيكون مصير المنظمة ككيان سياسي اذا وافقنا؟ كيف ستسير الأمور علي أرض الواقع في ظل عملية التسوية؟ هل سيستمر العدو في التهجير الصهيوني لليهود من اوطانهم الى فلسطيننا؟ ألن يستمر في استيطانه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؟ ما مصير أهلنا في الداخل وفي أماكن التجمع؟ أية شروط هذه التي وضعت لعملية التسوية وماذا أبقت من حقوقنا الثابتة غير القابلة للتصرف؟ وطالبت باستذكار سنن التاريخ بين يدي تحديد موقفنا مبيناً أن اختيار التوقيت الصحيح للتفاوض هو الذي يأتي بالنصر، والقبول بالتوقيت الذي يحدده العدو ويمكنّه من فرض شروطه يعني الهزيمة. واستشهدت بالمناضل نيلسون مانديلا ورفضه عام ١٩٨٦ قبول شرط العنصريين مقابل الافراج عنه. وأعلنت موقف المعارضة للمشاركة في مؤتمر مدريد وشرحت حيثياته التي أعرض لها في حديث لاحق. وتناولت ما يمكن عمله في نطاق استمرار المقاومة والانتفاضة الى أن نصل بالعدو للقبول بحقوقنا.

تحدث عدد من الاخوة المستقلين المعارضين اثناء المناقشة العامة وفي اجتماع اللجنة السياسية. وقد بدا لي أن أحاديثنا نفذت الى قلوب غالبية من اعضاء المجلس وعقولهم. وتأكدت من هذه الحقيقة من خلال ماسمعته من تعليقات الكثيرين على خطابي. ولكن كان واضحاً لي ايضاً أن مسار أعمال المجلس محكوم في خط عريض محدد، وأقصى مايمكن لهذه المعارضة وما هو في متناول اليد وضع ضوابط للمشاركة. وقد عمنيّ شعور بالرضا للجهر بالموقف المعارض بهذه القوة داخل قاعة المجلس، على الرغم من التعتيم الاعلامي الكلي عليه، لأنه يحفظ في الذاكرة التاريخية لشعبنا. وتابعت باهتمام أعمال اللجنة السياسية المكلفة بصياغة الموقف الذي سيعلنه المجلس ونأيت عن ترؤس لجنة الصياغة التي كان إخوتي في الدورات السابقة على الدورة التاسعة عشرة

يشرفوني بترؤسها في اجتماعات المجلسين المركزي والوطني. ووضح لي بعد حضور جلسة لها أن لا مكان لي فيها، لأنها تناقش تفاصيل تتعلق بالمشاركة في مؤتمر مدريد بينما أعارض المشاركة بداية، ولا مجال من ثم لتلبية رغبة اخوتي في تقديم خبرتي المتواضعة في الصياغة لموقف أعارضه شاكراً حسن ظنهم. وكان الأخ خالد الحسن قد أعطى هذه اللجنة جهده مع رئيس اللجنة السياسية الأخ نبيل شعث مع ممثلي الفصائل المشاركة.

توصلت اللجنة السياسية الى صياغة البيان السياسي الذي أقره المجلس. وقد تضمن هذا البيان حديثاً تمهيدياً عن نضال الثورة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٥، ثم اشارة الى التطورات الاقليمية والدولية التي حدثت بفعل زلزالي أوروبا الشرقية والخليج عامي ٨٩ و٩٠، للوصول الى القول بأن «الوضع الجديد يقتضى التعامل بروح المسؤولية السياسية والواقعية الوطنية»، والترحيب بدعوة الرئيسين بوش وجورباتشيف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط، وأن المنظمة «ترى أن نجاح المساعي لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الاطراف الأخرى لتحقيق الاسس التالية». وقد اورد البيان ستة أسس هي: أولاً استناد مؤتمر السلام الى الشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ والالتزام بتطبيقها، والتي تكفل الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني. ثانياً تأكيد اعتبار القدس جزءاً لايتجزأ من الأراضى الفلسطينية المحتلة... ثالثاً وقف الاستيطان في الأرض المحتلة بما فيها القدس الشريف كضرورة لاغنى عنها لهدوء عملية السلام مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك. رابعاً حق المنظمة باعتبارها الممثل في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل وخارج الوطن بما في ذلك القدس.. خامساً تنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمة العربية. سادساً ضمان ترابط مراحل الحل وصولاً الى الحل النهائي.

كان واضحاً من صياغة هذه الاسس الستة أنها تعبر عن قلق شديد من الاسس التي وضعها المصمم الامريكى لمؤتمر مدريد، وتشير في الوقت نفسه الى الثغرات الموجودة في عملية التسوية، وتحاول تطمين اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ليوافقوا على قرار المشاركة. والملفت أن القلة من الاعضاء التى كانت مطلعة على عملية

التحضير للمؤتمر التي يقوم بها الوزير الامريكي جيمس بيكر وافكار رسائل التطمينات التي وجهها، كانت تعلم علم اليقين أن جميع هذه الأسس الستة قد تم الحسم الامريكي بالقفز فوقها. فلا قرارات شرعية دولية ولا انسحاب شامل ولا لبحث موضوع القدس ولا التزام بوقف الاستيطان ولا لتشكيل المنظمة الوفد ولا لتنسيق المواقف العربية ولا ضمان لترابط المراحل. وقد تابع البيان السياسي بعد ذكر هذه الاسس سرد ستة اهداف تسعى المنظمة الى تحقيقها انطلاقاً من الاسس؛ وهي تأمين حق تقرير المصير بما يضمن الحق في الحرية والاستقلال الوطني، والانسحاب الاسرائيلي التام من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وعودة اللاجئين وفق قرارات الامم المتحدة وقرار ١٩٤ بخاصة، والسيادة على الأرض والمياه و.. و.. كافة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتوفير الضمانات لازالة المستوطنات.

تضمن البيان السياسي بعد ذكر الاسس والاهداف «تكليف اللجنة التنفيذية بالاستمرار في الجهود الجارية لتوفير افضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني على ان ترفع النتائج الى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي في ضوء المصلحة الوطنية العليا لشعبنا». كما تضمن البيان بعد ذلك حديثاً ضافيا عن تطوير الانتفاضة المباركة وتعزيز طابعها الجماهيري والديموقراطي مؤكداً انها الضمان الحقيقي الذي يكفل تحقيق الاهداف وعلى أن حمايتها ودعمها وتوفير مستلزماتها هو في مقدمات مهمات العمل الوطني الفلسطيني. وتلا ذلك الحديث المعتاد عن الدول الشقيقة والصديقة.

تأملت طويلاً في خطوط البيان السياسي بعد أن أنهته لجنة الصياغة وقبل اقراره من اللجنة السياسية ثم من المجلس في جلسة المناقشة العامة الاخيرة التي تسبق اختتام اعماله، فوجدت أنه يعني في محصلته الموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد موافقة مشروطة بتحقيق اسس. وبدت لي المفارقة حادة في ضوء ما أعلمه علم اليقين من اطلاعي على خطوط رسائل بيكر من قفز فوق هذه الاسس جميعها دون استثناء. ووجدت ان القرار النهائي في المشاركة عهد به الى اللجنة التنفيذية كي تبلوره والى المجلس المركزي كي يصدق عليه. وتأكد لي في ضوء ذلك كله أن الأمر سائر الى المشاركة.

عند هذا الحد من أعمال المجلس في دورته العشرين، بدأت كالعادة مشاورات

تشكيل اللجنة التنفيذية الجديدة. وقد وافق المجلس الوطني على طلب بتعديل المادة ١٤ الفقرة الاولى من النظام الاساسي ليصبح عدد اعضاء اللجنة التنفيذية ثمانية عشر عضواً بدلاً من اربعة عشر. وكان واضحاً أن اكثر اسباب هذا التعديل إلحاحاً معالجة أمر تمثيل الفصائل في اللجنة في ضوء ما حدث من انشقاق في احدها، واشراك فصيل آخر لأول مرة فيها هو جبهة النضال الشعبي وزيادة عدد المستقلين.

لم اتوقع جديداً يذكر في التشكيل الجديد. فصيغة الجبهة التي تحكم التشكيل هي هي في خطوطها الاساسية. وكان واضحاً أن الفصائل المعارضة للمشاركة في مدريد في المجلس ستستمر في المشاركة في اللجنة التنفيذية رغم معارضتها، على غرار ما فعلت في دورات سابقة مكتفية بإعلان معارضتها في المجلس وفي اعلامها. وهذا الوضع الذي يبدو غريباً لكثيرين في ضوء المفهوم الديموقراطي ومايتضمنه من حكم ومعارضة، هو نتاج اوضاع خاصة بالساحة الفلسطينية أوجدت هذا النوع من المعارضة المشاركة في الحكم وفي تحمل مسؤوليات قرارات تعارضها وفي ان تكون شاهداً على ماتعترض عليه. وهكذا استمرت الجبهة الشعبية في المشاركة، ولكنها غيّرت ممثلها في اللجنة ليكون الأخ عبد الرحيم ملوح بدلاً من الأخ ابو علي مصطفى الزبرى الامين العام المساعد الذي أصر على ترك الموقع. ودخل الأخ تيسير خالد ممثلاً عن الديموقراطية مع بقاء الأخ ياسر عبد ربه ممثلاً عن جناح آخر فيها بعد أن كان ممثلها الوحيد في اللجنة. وأصبح الأخ علي اسحق ممثل الجبهة الفلسطينية بدلاً من الأخ أبي العباس.

مع هذا الفهم الشائع في الساحة الفلسطينية للعلاقة بين الحكم والمعارضة، لم أفاجأ بأخ عزيز من قيادات العمل الفلسطيني يستمزجني بقبول عضوية اللجنة التنفيذية هذه المرة بترشيح توافقت عليه الفصائل، كي أسهم مع عدد من الاخوة في ترشيد مسار عملية التفاوض. وقد شكرت الأخ العزيز واعتذرت لكوني معارضاً ومن المستقلين عن التنظيمات، مبيّناً أنني لاستطيع الدفاع عن خط سياسي لا أوافق عليه، وانني اخدم العمل بمتابعة المعارضة من خارج اللجنة التنفيذية، وأن هذا مادعاني الى ترك موقعي فيها منذ الدورة السابعة عشرة في كانون أول – ديسمبر ١٩٨٤، والاعتذار عن عروض المشاركة التى قدمها لي الاخوة في الدورتين التاليتين. وعلى الرغم من أن اعتذاري كان قاطعاً، الا انني خشيت من ان تمارس عليّ ضغوط المشاعر الاخوية فأعاني منها وأحرج نفسي وإخوةً لي كراماً، وهكذا توجهت الى المغادرة قبل انتهاء أعمال المجلس في يومه

الأخير، واستشرت أخي غازي فخري مرار زميلي في الغرفة ورفيق رحلة العمل في المنظمة منذ تأسيسها ومدير عام المجلس الاعلي للتربية والثقافة والعلوم، فوافقني وهو معروف بمرونته وتوافقنا على ان خطابي في المجلس أعلن بوضوح معارضتي. وكم سرني أن أعلم وأنا في طريق العودة أن أخي شفيق الحوت انضم الى عضوية اللجنة التنفيذية، وهو الذي كان عضواً فيها عام ١٩٦٦، ثم حالت معادلة الفصائل دون مشاركته مع استمرار عطائه السخي للعمل الفلسطيني في عدة مواقع أخرى. وكان سروري نابعاً من ثقتي في أنه سيوظف خبرته الواسعة في العمل الدولي لترشيد المسار وأنه ينبه دوماً الى الخطوط الحمراء.

علمت أيضاً ان المجلس الوطني وافق في يومه الأخير على قرار يرحب فيه ويؤكد «قرار المجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد في تونس يوم ١٩٨٩/٣/٣٠ باختيار الأخ ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين. وتداعى الى خاطري ما حدث في ذلك الاجتماع وهو يستحق حديثاً خاصاً له مكانه، وكان واضحاً لي ان اتخاذ القرار بهذه الصورة تمّ للتغلب على عقدة تتمثل في رغبة رئيس اللجنة التنفيذية تعديل مادة في النظام الاساسي للمنظمة تنص على أن المجلس ينتخب اللجنة التنفيذية التي تنتخب هى رئيسها، بينما يتمسك المجلس ببقاء هذه المادة تمسكاً لم تفلح معه المحاولات المتكررة سنة بعد سنة لتعديلها، ولم يكن خافياً على المخضرمين أن قيمة هذا اللقب على ارض الواقع شكلية، والعبرة بما تسفر عنه عملية التسوية، ولكن التحسب نابع من الخشية أن يوظف في عملية اتخاذ القرار بصورة لا تتفق مع الاجماع. وكان من الملفت أنه رغم هذا القرار فقد جاء قرار تشكيل اللجنة التنفيذية وفقاً لما جرت عليه العادة وما نص عليه النظام الاساسي.

ما أسرع ما انعقد المجلس المركزي لاتخاذ القرار الذي بلورته اللجنة التنفيذية بشأن المشاركة في مؤتمر مدريد. ولم يتح لي أن احضر ذلك الاجتماع لأن الدعوة اليه تمت بين يوم وليلة اثناء وجودي في الخارج، فلم أعلم بها الا في طريق عودتي حين ركب الطائرة التي استقلها أحد الزملاء الذين حضروه وحدثني عما جري فيه.

تقررت مشاركة المنظمة في مؤتمر مدريد ضمن صيغة خاصة، مع اطراف عربية أخرى ليتفاوض كل طرف مع اسرائيل بمفرده. وبدا واضحاً اننا امام مرحلة جديدة دخلها الصراع العربي الصهيوني تختلف اختلافاً جذرياً عن سابقاتها، وأن من أهم

ماينبغي القيام به الآن هو مخاطبة الرأى العام العربي وطرح رؤية عربية على الأمة بشأن مؤتمر التسوية. وكان هذا ماقامت به الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي خير قيام حين اجتمعت في بيروت واصدرت «بياناً الى الامة حول مؤتمر التسوية» يوم ١٩٩١/١٠/٢٥. وقد شرفتني بمسؤولية صياغة هذا البيان في ضوء المناقشات العميقة التى اجرتها في ذلك الاجتماع. وبدا واضحاً ايضاً أن أقصى مايمكن للمفاوض الفلسطيني أن يصل اليه في حدود الهامش الضيق الذي ترك له ليتحرك فيه هو ما أوجزه هنرى كيسنجر في مقاله اثناء حرب الخليج «جدول أعمال لما بعد الحرب» بشأن التسوية مع الطرف الفلسطيني «ستقام ترتيبات حكومة ذاتية بالاتفاق. ولكنها لن تتحول في الفترة الانتقالية الى دولة مستقلة. وكإجراء عملي ستقيم القوى الراعية إدارة ذاتية مقبولة من منظمة التحرير الفلسطينية.

بقي أن نستحضر ما قاله بيان الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول مؤتمر التسوية.

٥ - بيان إلى الأمة حول مؤتمر التسوية
رؤية عربية للمرحلة
ودعوة لمتابعة النضال

تمر الأمم في تاريخها بلحظات تشهد وقوع احداث جسام متعلقة بقضاياها المصيرية. وتستثير هذه الأحداث مشاعر جياشة، كما تثير ردود افعال قوية، فتبرز ازاءها اكثر من قراءة لما يجري وتتعدد الاجتهادات في كيفية التعامل معه. وهكذا تشتد الحاجة، من ثمّ، على صعيد الامة الى تمالك النفس امام «الحدث الجلل» الذي وقع، وامعان النظر فيه وإعمال الفكر، وصولاً الى بلورة واضحة له واتخاذ مواقف فاعلة منه.

لقد عرفت امتنا في تاريخها الحافل مثل هذه اللحظات مراراً، ونجحت مرات كثيرة في مواجهة احداث تهز الكيان هزاً، فاستحقت ان توصف بانها «امة مواجهة». وكان لها من ايمانها ومن استحضارها لايام العرب عبر العصور وبخاصة في فجر الاسلام، ما مكنها من حشد متطلبات «المواجهة».

واضح اليوم ان امتنا تمر بواحدة من هذه اللحظات «التاريخية» بعد ان تم الاعلان عن موعد انعقاد مؤتمر لتسوية الصراع العربي الصهيوني في الثلاثين من هذا الشهر تشرين أول / اكتوبر ١٩٩١ بمدريد العاصمة الاسبانية، وان حاجتنا ماسة للوقوف امام هذا «الحادث الجلل» واتخاذ موقف فاعل منه. والاجابة عن سؤال يُلح حول ماينبغي عمله.

* * *

لقد برز هذا السؤال مراتٍ في عدة لحظات مماثلة مرّت بها امتنا خلال قرن وهي تواجه الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا العربي وفي قلبه فلسطين، ومنها لحظة فرض الانتداب البريطاني على فلسطين في اعقاب الحرب العالمية الأُولى، ولحظة فرض تقسيم فلسطين في اعقاب الحرب العالمية الثانية. وكانت الاجابة الصحيحة تقتضي بداية استذكار طبيعة الصراع العربى الصهيوني الذي نشب بفعل هذا الغزو، والتأمل في السنن الحاكمة لصراع الشعوب والامم ومقاومتها للاستعمار الاستيطاني العنصري بعامة. وقد تضمنت هذه الاجابة الصحيحة في كل مرة تأكيد حقيقة ان هذا الصراع هو صراع

وجود بين المستعمر الصهيوني المستوطن الذي تدعمه القوى الاستعمارية الكبرى في الغرب بعد ان اوجدته، وبين الامة العربية بعامة التي استهدف الغزو التسلط على وطنها العربي وجزء منها شعب فلسطين العربي بخاصة الذي استهدفه الغزو بالابادة والتشريد بغية اغتصاب موطنه. كما انطلقت هذه الاجابة الصحيحة من إدراك للسنن التي تحكم هذا النوع من الصراعات وقد كشفت عنها نضالات حركات التحرير في عالمنا ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري.

ان من ابرز هذه السنن، ان الشعب المستهدف باغتصاب وطنه لا ينفك عن المقاومة مرحلة بعد مرحلة، وان فترت هذه المقاومة احياناً، مدركا بفطرته ما يتهدده وامته من اخطار، وموطنا نفسه على العطاء السخي لقضيته وواثقاً من ان النصر هو البديل الممكن الوحيد امامه، كما ان الامة المستهدفة بالتسلط عليها تبقى على الرغم من كل محاولات فصل شعوبها عن الصراع مدركة للخطر الذي يتهددها ومستعدة لمتابعة النضال. ومن هذه السنن ايضاً ان القوى الاستعمارية الكبرى الغربية التي تعتمد القوة الغاشمة سبيلاً لاسكات هذه المقاومة موظفة فيها المستعمرين المتوطنين العنصريين، لا تلبث حين تتعاظم خسائرها البشرية والمادية والمعنوية ان تتجه الى التفاوض مع الحرص على اختيار توقيته لتتمكن من املاء ما تستطيع املاءه من شروطها. وهي تتجه دوماً الى الدول المجاورة للوطن الذي اقامت فيه الكيان الاستعماري الاستيطاني لتخرجها من الصراع وتمنع من ثم مشاركة شعوبها فيه، عاملة في الوقت نفسه على فرض تسوية جائرة على الشعب المقاوم يتبنى فيها مطالب المستعمرين المستوطنين في محاولة منها لانهاء مقاومته واجباره على الاعتراف بشرعية وجود الكيان الاستعماري الاستيطاني في موطنه. كما ان من هذه السنن ان المستعمر المستوطن من موقع ادراكه لطبيعة وجوده العدواني غير الشرعي ينزع مع تزايد المقاومة له الى مزيد من العدوان، فيتجه الى جلب مهجرين جدد ويتمسك بمواقعه ويعمل على التوسع، الامر الذي يحدث في غالب الاحيان تناقضاً ثانوياً بينه وبين القوى الاستعمارية التي اوجدته يمكن ان يتسع اذا نجح نضال الامة ومقاومة الشعب في التأثير على المصالح الاستراتيجية لهذه القوى بشكل يدعوها الى المراجعة واعادة النظر في سياستها والتسليم بما لهذا الشعب المقاوم من حقوق مغتصبة.

* * *

الاجابة الصحيحة حول ما ينبغي عمله بشأن «الحدث الجلل» الذي نقف امامه، تقتضي ايضاً قراءة متعمقة لما يجري تتجاوز السطح وتنفذ في الاغوار، في ضوء استذكارنا طبيعة الصراع والتأمل في السنن الحاكمة له.

ان توجيه الدعوة لانعقاد «مؤتمر» لتسوية الصراع العربي الصهيوني في اعقاب «زلزال الخليج» بمبادرة امريكية، ومشاركة سوفييتية، ومباركة أوروبية غربية، واستجابة الطرف الاسرائيلي والاطراف العربية لهذه الدعوة يدعونا الى الوقوف امام مجموعة حقائق على صعد عدة.

واضح اليوم على صعيد الولايات المتحدة الامريكية ان الادارة الامريكية متوجهة الى ايجاد «تسوية» للصراع، كان لها الدور الاكبر في رسم خطوطها. وواضح ايضاً ان هذا التوجه الامريكي جاء بفعل حقائق استراتيجية استجدت تتعلق بأبعاد الصراع المحلية والاقليمية والدولية، اوجدتها الانتفاضة الفلسطينية المباركة، وما تضمنه زلزال الخليج من تفاعلات اقليمية في الوطن العربي والعالم الاسلامي، وما جدّ فى العلاقات الدولية فى اعقاب التحولات التى حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. وهكذا تزحزحت الولايات المتحدة عن موقف امريكي استمر على مدى أربع وعشرين سنة لا يتحمس عملياً لتسوية الصراع. كما هو واضح ان الولايات المتحدة اختارت توقيتاً لاجراء التفاوض على هذه التسوية بين الاطراف يمكّنها من إنفاذ ما خططته، ورسم صورة المنطقة.

لقد رسمت الولايات المتحدة خطوط هذه التسوية في صورة تجعلها بعيدة عن ان تكون «حلاً عادلاً» قائماً على تطبيق «الشرعية الدولية» وفق «معيار واحد». فهي لم تكتف بأن تتنكر لجل القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة، بل اتاحت للكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيونى ان يقدم تفسيره الخاص للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين جعلتهما اساساً للتسوية، وهو تفسير يفرغهما من المضمون. وقد استجابت لمطلب المستعمر الصهيوني المستوطن في عدم الاعتراف بحق شعب فلسطين العربي في تقرير مصيره ورفض التعامل مع ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية. كما فرضت تأجيل بحث «قضية» القدس بعد ان فصلتها عن قضية الأراضي المحتلة استجابة للضغوط الصهيونية. ولم تتردد في اعلان تبنيها للافكار الصهيونية بشأن «فرص تطبيع» جميع الدول العربية علاقاتها بالكيان الاسرائيلي فجعلت مسيرة التسوية تجري في

«مسارين» من خلال «مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية، وبين اسرائيل والفلسطينيين»، وربطت بين بحث قضية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وبين بحث «مشاكل اقليمية واسعة النطاق مثل انتشار الاسلحة والامن الاقليمي والبيئة والمياه والأمن والاقتصاد وقضايا اللاجئين وموضوعات اخرى ذات اهتمام مشترك»، بغية جعل الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني جزءا من المنطقة وتثبيته فيها. كما استمرت الولايات المتحدة في متابعة سياستها الداعمة للتهجير الصهيوني لليهود السوفييت من اوطانهم الى فلسطين، وتراجعت عن استخدام نفوذها منع الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ او لتمكين الامم المتحدة في مجلس الامن من تطبيق مواد الفصل السابع من الميثاق كما فعلت مع العراق، مكتفية بتأجيل تقديم قرض بعشرة مليارات دولار للكيان الاسرائيلي لاسكان المستعمرين الجدد بضعة شهور. وبادرت على لسان رئيسها بمطالبة اعضاء الجمعية العامة للامم المتحدة الغاء قرارها ٧٥/٣٣٧٩ بان الصهيونية عنصرية. هذا في الوقت الذي تتابع فيه الولايات المتحدة قيادة عملية تدمير قوة العراق العسكرية واحكام الحصار عليه براً وبحراً وجواً والتحكم في مقدراته من خلال فرض وصاية عليه باسم مجلس الامن غير ملتفتة لما يسببه ذلك كله من معاناة لابناء الشعب العراقي اطفالاً ونساء وشيوخاً وشباناً ورجالاً.

واضح اليوم على صعيد حكومة الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني والصهيونية العالمية بعامة، ان شهيتها مفتوحة لما ستأخذه من خلال هذه التسوية التي كانت قد اقترحت جلّ خطوطها فيما سمي مبادرة شامير قبل عامين، وانها تتطلع بعد دخولها مرحلة التفاوض الى تكثيف الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ إبان ما اتفق ان يكون «فترة انتقالية» كي لا يبقى على ارض الواقع ما يتفاوض عليها عملياً، كما انها تعمل على متابعة التهجير الصهيوني لليهود السوفييت، وانها تتهيأ للنفاذ الى جميع الدول العربية مغرباً ومشرقاً ولعابها يسيل لما يمكن ان تأخذه من اموال الثروة النفطية. كما هو واضح ايضاً انها تشجع الاصوات الصهيونية التي تنادي مجاهرة برفض أى انسحاب اسرائيلي من الأراضي المحتلة.

لم يكن غريباً في ضوء ما هو واضح على الصعيدين الامريكي والصهيونى ان تتوجس جماهير امتنا العربية شراً من التحرك الامريكي للاعداد لهذا المؤتمر وتتخذ ازاءه موقف الحذر وتتحسب من نتائجه السلبية على نضالها من اجل تحرير فلسطين. ولم

يكن غريباً ايضا ان يعلن خاصة اهل الرأي في الامة من على عدد من المنابر، ومنها منبر المؤتمر القومي العربي، ان الظرف فى اعقاب زلزال الخليج ليس مناسبا للتفاوض على «الحل العادل» الذي يعيد الحقوق المغتصبة ويفتح المجال امام بلوغ الامة اهدافها من خلال اقامة مشروعها الحضاري، وان الاولوية الآن هي لتضميد الجراح العربية وبناء موقف عربي قوي وايجاد حقائق جديدة على ارض الصراع بالتلاحم مع الانتفاضة الفلسطينية وتصعيدها. وحذر اهل الرأى هؤلاء من خطورة الجلوس على مائدة المفاوضات حتى قبل أن يسلّم الكيان الصهيوني بالحقوق العربية من خلال الوصول بالولايات المتحدة الى تغيير استراتيجيتها تجاه وطننا العربي، لان نتيجة التفاوض تعكس الواقع القائم على الأرض. كما ذكّروا بتجارب أمم وشعوب اخرى تمكست بحقوقها التاريخية رغم ضغط الامر الواقع عليها، ومنها ما حدث في الجزائر التي لم تتفاوض في «ايفيان» الا بعد ان سلمت فرنسا بوحدة التراب الجزائري، والصين التي لم تسلم باقتطاع فورموزا منها والمانيا التي تشبثت بوحدة شعبها.

لم يكن غريبا في ضوء ذلك كله ان يشهد الصعيد الرسمي العربي حواراً محتدماً حول جدوى قبول المبادرة الامريكية، وان يبرز في اوساطه رأي قوي بعدم التعجل. ولكن ما رجح على هذا الصعيد الرسمي العربي هو الرأي القائل بقبول الدعوة للمؤتمر والتعامل مع المبادرة الامريكية، لان ذلك «هو اهون الشرور في ظل تزايد الضغط الامريكي وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى فى عالمنا، وعلى امل «التقاط الانفاس» وتخفيف معاناة اهلنا الرازحين تحت الاحتلال ومحاصرة سرطان التوسع الاسرائيلي وتوسيع شقة الخلاف بين الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني والولايات المتحدة الامريكية بحكم اختلاف زاوية النظر لكل منهما الى اوضاع المنطقة وعلى اساس ما جدّ من تغيرات استراتيجية عطلت بعض ادوار هذا الكيان في الاستراتيجية الامريكية، وجعلته تحت الحماية الامريكية المباشرة».

ان التأمل في المسار الذي اوصل الصعيد الرسمي العربي بنظمه ومنظماته الى هذه «اللحظة»، يبيّن انه جاء نتيجة متوقعة لتغليب القطرية ولتغييب الشورى والديمقراطية والوقوع من ثم فى شرك الاعتماد على الغير. كما ان المتأمل فى مسار النضال العربي على مدى قرن بطوله فى مواجهة التحالف الاستعمارى الصهيوني، يبين ان روح الانتفاضة فى الامة هو اليوم بالغ القوة ويجري التعبير عنه بصور كثيرة فردية

وجماعية، وهو يبشّر بأن الصحوة ستبلغ مداها بعد ان اصبح الصراع العربي الصهيوني عقيديا. وما اروع الجوانب المضيئة في اللوحة الشعبية العربية التي تنبض بروح الانتفاض.

* * *

وبعد .. فواضح اليوم في هذه اللحظة التى نواجه فيها هذا الحدث الجلل المتمثل بانعقاد مؤتمر مدريد، ان التسوية التي يطمح اليها هذا المؤتمر لن تنهي الصراع العربي الصهيوني لانها غير عادلة. وهكذا يدخل هذا الصراع مرحلة جديدة لها متطلباتها التى تحدد لنا ماينبغي عمله في ضوء قراءتنا المتعمقة لما يجري.

لكن منطلقنا في عملنا ان الحقوق التاريخية للشعوب والام لا يجوز التصرف بها تحت وطأة ظرف ضاغط، كما لا يجوز لقيادة أو لجيل أو لقطر أو لمجموعة اقطار ان تتصرف بما يمس حقوق الامة بأسرها ويلغي حق الاجيال القادمة في النضال من اجل استرجاعها. وهذا يعني ضرورة التعامل مع ما يجري من موقع التمسك بالثوابت وعدم تجاوز الخطوط الحمر.

ليكن هدفنا في عملنا في هذه المرحلة هو ايجاد حقائق جديدة على ارض الصراع تصل بالولايات المتحدة الى التسليم بحقوقنا العربية والتعامل معنا على اساس من الندية، وتفرض على المستوطن الصهيوني العنصري التخلي عن صهيونيته وعنصريته، كى يصبح مستأمنا وتمنحه الامة الامان كما فعلت مع كثيرين من قبل دخلوا فى حماها. ان هذه الدعوة لايجاد هذه الحقائق الجديدة على ارض الصراع وابداع اساليب جديدة في النضال تدرك ان الولايات المتحدة وقد برزت قوة عظمى في عالمنا تعاني من ازمة بنيوية لنظامها ومن ضغوط داخلية وخارجية تجعلها غير قادرة على الاستمرار في القيام بدور «بوليس العالم» وتدفعها من ثم الى اعادة النظر في سياساتها واستراتيجياتها. كما تدرك هذه الدعوة ان الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري يعاني من تناقضات كثيرة فى داخله، وان عملية التهجير الصهيوني لليهود من اوطانهم تزيد من حدة هذه التناقضات، وان بنيته شأن البنى الاستعمارية الاستيطانية بدون جذور ولا تقوم على اساس راسخ، وقد كشفت الانتفاضة ذلك بجلاء، كما كشفته تداعيات زلزال الخليج. وتدرك هذه الدعوة ايضا ان العالم من حولنا ضائق «بالطغيان» الامريكى والعنصرية الصهيونية العدوانية، وهو توّاق للعدل ولانتصار حركات التحرير كي يصبح التحرير روح العصر. وتدرك هذه الدعوة اخيراً ان امتنا مصممة على المواجهة وموطنة

نفسها على متطلباتها.

ان العمل لايجاد هذه الحقائق الجديدة وابداع اساليب جديدة في النضال يتطلب منا على الصعيد الشعبي العربى القيام بتحرك واسع لتحقيق اللقاء ولتوثيق الترابط بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية في أمتنا على برنامج المواجهة. كما يتطلب القيام بتحرك واسع لتحقيق اللقاء بينها مجتمعة وبين قوى المواجهة التى تتصدى للتحالف الاستعماري الصهيونى في الدائرة الاسلامية، وهو يتطلب من اهل الرأى في الدائرتين استلهام ارادة الناس والتعبير عنها لان الناس بنظرتهم يعرفون الحق ويأبون الظلم ويتوقون للعدل الذي يأتى بالسلام. كما انه يتطلب من الانظمة افساح المجال امام هذا التحرك الشعبي واعتماد الشورى والديمقراطية واحترام حقوق الانسان كي يأخذ مداه ويحقق اهدافه.

ان هذا العمل يتطلب منا على الصعيد الرسمي العربي القيام بتحرك واسع لتضميد جراح عربية لم تلتئم بعد، وتحقيق تضامن عربي على اساس متطلبات المواجهة. وهذا يتطلب القيام بعمل سريع لفك الحصار عن العراق تكون الدول العربية فيه المبادرة. ولابد ان يتضمن برنامج المواجهة اقامة نظام اقليمى عربى يوفر الامن للدائرة العربية ويرتبط بنظام اقليمى لدائرة الحضارة العربية الاسلامية. كما لابد ان يتضمن هذا البرنامج دعم الانتفاضة الفلسطينية وتصعيدها وتعبئة الجماهير لرفض التطبيع وتوفير الشروط اللازمة لقيام مقاومة عربية اسلامية شاملة تتصدى للوجود الصهيوني وللاستعمار.

ان الصراع العربي – الصهيوني مواجهة تاريخية، سياسية وحضارية، تمتد على مدى اجيال، ولا يمكن ان تحسمها حرب أو صلح أو تسوية طارئة أو ظرفية فى حمأة الصراع. من هنا فان رهان القوى الحية في الامة كان وسيبقي على قدراتها ومواردها ووحدة ارادتها على المستوى القومى وفى اطار موازين القوى القومية والاسلامية، وليس على موازين اقليمية ظرفية من صنع الغرب الاطلسي والقوى الدخيلة على المنطقة.

في اطار هذا الفهم للمواجهة التاريخية طويلة الامد بيننا وبين الصهيونية ومتطلبات هذه المواجهة الانية والمستقبلية يكون النصر دائما قدر الذين يختارون ان يكتبوا مصيرهم بارادتهم وعقولهم ونبضات قلوبهم.

الفصل الثالث

قراءة لمؤتمر مدريد

محاولة تسوية وسراب سلام

١ - انطباع عام

خلل في التصميم الأمريكي للمؤتمر
وتوقيت غير مناسب للمفاوض العربي

فتح «مؤتمر سلام الشرق الأوسط» الذي افتتح فى مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ مجموعة ملفات تتناول عدة موضوعات، في الوقت الذى دخل فيه الصراع العربي الصهيوني مرحلة جديدة.

موضوعات الملفات حيوية تستحق من الفكر السياسي العربي أن يوليها عنايته، لأن ما سيتقرر بشأنها سيكون له تأثيره القوي على الحياة في وطننا العربي الكبير وعلى مسار الصراع العربي الصهيوني.

تحددت هذه الموضوعات وفق التصور الذي قام عليه هذا المؤتمر. فالدعوة اليه والاستجابة لها وصورة انعقاده في مدريد أثارت عدة موضوعات أهمها موضوع «العلاقات الامريكية الاسرائيلية» وموضوع «العلاقات العربية الامريكية». والمفاوضات الثنائية المباشرة التي افتتحت في اعقابه بين الكيان الصهيوني واطراف عربية وتوشك أن تدخل جولتها الرابعة أثارت هي الأخرى موضوعات، من بينها موضوع «الاتحادية» بين فلسطين والأردن وموضوع «الحكم الذاتي» فى الضفة الغربية وقطاع غزة وموضوع ماسمي «بالحل النهائي» وموضوع «الجولان» وموضوع «جنوب لبنان» فضلاً عن موضوع «القدس» الذي قصد مصممو المؤتمر تجنبه في هذه الفترة. والمفاوضات متعددة الاطراف التي عقدت جولتها الأولى في موسكو يوم ١٩٩١/١/٢٨ اثارت عدة موضوعات منها «الرقابة على التسلح والأمن الاقليمي» في المنطقة و«التعاون الاقتصادى» و«اللاجئون» و«المياه» و«البيئة».

إن من حق قارئ هذه الاحاديث التي تقدم هذه القراءة أن يعرف بداية أن القائم بها كان من بين الذين نصحوا بعدم مشاركتنا في هذا المؤتمر وقدموا حيثيات لهذا الرأي مؤكدين على أن توقيت التفاوض المناسب لنا لم يحن بعد. وأصارح انني كلما استعرضت الملفات التى فتحها انعقاد المؤتمر واستحضرت أوضاعنا العربية بعامة والفلسطينية منها بخاصة ازداد اقتناعاً بسلامة ذلك الموقف الذى وقفناه حتى يوم

الانعقاد. ولكننا وقد حدث الانعقاد نجد لزاماً علينا أن نواجه مايترتب عليه.

* * *

انطلاقنا في قراءة هذه الملفات هو من استشعارنا واجب الفكر السياسي العربي فيّ معالجة موضوعاتها، أياً كان الموقف من هذا المؤتمر قبيل انعقاده. ذلك أن أبناء أمتنا على اختلاف مواقفهم منه يجدون انفسهم اليوم، وقد انعقد، في سفينة واحدة، المخالف والموافق، والمتحمس والفاتر في الموافقة، والمعارض قولاً أو فعلاً في المخالفة. ولابد لهذه السفينة أن تصل شاطئ النجاة وهي تمخر عباب بحر الصراع العربي الصهيوني في مرحلته الجديدة.

تستهدف هذه القراءة تسليط أضواء على موضوعات الملفات والبحث في كيفية مقاربتها عربياً بمنطق الفعل. وقد استوقفتني وأنا أتهيأ للقيام بها كلمات قرأتها في «فوائد» ابن قيم الجوزية تحت عنوان «قاعدة جليلة»، جاء فيها «مبدأ كل علم نظري وعمل اختياري هو الخواطر والأفكار، فانها توجب التصورات، والتصورات تدعو الى الإرادات، والارادات تقتضي وقوع الفعل، وكثرة تكراره تعطي العادة، فصلاح هذه المراتب بصلاح الخواطر والأفكار وفسادها بفسادها».

لقد توقفت أمام الاسم الذي استخدمه للدلالة على هذا المؤتمر شأني في التحقق من المصطلحات بعامة والتي تأتينا من الغرب بخاصة. إذ ما أشد «التحيز» في المصطلحات الغربية وما أعظمه، كما كشفت ندوة عن التحيز عقدت في القاهرة في شباط / فبراير ١٩٩٢. وانتهيت من وقفتي الى ترجيح استخدام الاسم الامريكي له موضوعاً بين قوسين للدلالة على المنشأ. وكانت وراء هذا الترجيح حقيقة كون الولايات المتحدة الامريكية هي المسؤولة الأولى عنه التي اعتمدت «التصميم» النهائي له وجعلت من نفسها «الراعية» «الفعلية» لأعماله، وإن جاملت الاتحاد السوفيتي سابقاً وجمهورية روسيا لاحقاً بأن تكون راعياً ثانياً مشاركاً. وهناك ملاحظتان أساسيتان على هذا الاسم الامريكي، تنصرف الأولى الى مصطلح «الشرق الأوسط» الذي هو ايضاً مصطلح أمريكي جرى نحته ليوافق الرؤية الامريكية للمنطقة. فهذه المنطقة هي الجناح الشرقي من وطننا العربي الكبير مع جزء من دائرتنا الحضارية العربية الاسلامية. وتنصرف الأخرى الى مصطلح «السلام» الذى يعد بأمر لا يصدقه الواقع. ويكفي أن نشير الى حقيقة تصاعد «العنف» منذ انعقاد مؤتمر مدريد وتزايد معاناة المنطقة بسببه. وقد جاء هذا الاسم

الامريكي كاملاً في رسالة التنظيمات الامريكية لاسرائيل يوم ٩١/١٠/١٨ «إن قرار اسرائيل الاشتراك في مؤتمر السلام للشرق الأوسط لبدء محادثات مباشرة وثنائية ثم مفاوضات سلام متعددة الأطراف هو...» وأشارت اليه رسالة الدعوة الموجهة على أنه «مؤتمر سلام»، وهناك من الاطراف العربية من أسماه «مؤتمر السلام» في خطاباته، وتردد في الاعلام العربي احياناً اسم «المؤتمر الدولي «للسلام» كما تردد في العالم اسم مؤتمر مدريد نسبة لمكان الافتتاح، وقد اسماه اسحق شامير في مستهل خطابه «محادثات السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب». وتعوّد كاتب هذه السطور أن يتحدث عنه باعتباره «مؤتمر تسوية للصراع العربي الصهيوني».

* * *

يحق لنا بين يدي هذه القراءة لملفات المؤتمر أن نسجل انطباعاً عاماً عنه، فهو مؤتمر انطلقت الولايات المتحدة في تصميمه من فرضية بأن جلوس أطراف الصراع وجهاً لوجه على مائدة المفاوضات الثنائية المباشرة سيفتح الباب واسعاً أمام التفاهم الاسرائيلي مع كل منهم بغض النظر عن مواقفهم المسبقة. وهذه فرضية لم تثبت صحتها في الجولات التي تمت حتى الآن. ويتصل بهذه الفرضية فرض آخر وهو أن انعقاد المفاوضات متعددة الأطراف يساعد على التقدم في المفاوضات الثنائية لأن اسرائيل ستنعطف نحو المرونة حين يتحقق لها على صعيد المنطقة مكاسب. وهذا الفرض ايضاً لم يصدقه اجتماع موسكو الذي استمع الى خطاب من وزير الخارجية الاسرائيلي يؤكد رفض مبدأ الأرض مقابل السلام، وغابت عنه سوريا ولبنان والمشاركة الفلسطينية.

هو ايضاً مؤتمر يفتقد الأساس الصلب، حيث قبل «مصممه» الامريكي أن تطرح الاطراف تفسيراتها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي اعتمده أساساً. ولا يدع التفسير الاسرائيلي للقرار أى مجالٍ لاستخراج قاسم مشترك بين التفسيرات. وهو مؤتمر يتصف تصميمه بتعقيد ناجم عن «التلفيق». ولانقول التوفيق - بين المواقف. ويتجلى هذا التلفيق في رسائل التطمينات الامريكية لاسرائيل و«الفلسطينيين» وسوريا ولبنان.

هو مؤتمر بحكم ما سبق يجعل القول الفصل في نهاية المطاف للولايات المتحدة في مختلف الموضوعات التي ستتناولها المباحثات الثنائية، وفقاً للتصور الامريكي للتسوية. ولما كان هذا التصور قابلا للتأثير عليه من خلال العوامل التي تحكمه، فإن هناك مجالاً للعمل يجب أن يستفاد منه. وهذا هو ما يدعونا الى نولى ملفات المؤتمر عنايتنا.

يتضمن انطباعنا العام عن المؤتمر ايضاً ما يتجاوز صيغته، ويقف أمام توقيت انعقاده. فهو مؤتمر يلتئم في اعقاب تغيرات استراتيجية ضخمة حدثت على صعيد النظام العالمي، وتجلّت في اعقاب زلزالي اوروبا الشرقية والخليج. ويكفى ان نشير من بينها الى انتهاء الثنائية القطبية وطي صفحة الحرب الباردة التي اقترنت بها، والى وضع الخليج ومعادلة النفط فيه. وقد فرضت هذه التغيرات نفسها على الاستراتيجية الامريكية العالمية بعامة وتجاه منطقتنا بخاصة. وهذا يعنى حتمية تطوير هذه الاستراتيجية، الأمر الذي يفسح مجالاً أمام تحركنا الفاعل ليكون التطوير في صالح علاقات عربية امريكية صحيحة تقوم على «توازن المصالح» و«الاحترام المتبادل».

ينعقد «مؤتمر سلام الشرق الأوسط» هذا أيضاً في وقت تطرح الولايات المتحدة الامريكية فيه تصورها لنظام عالمى جديد، وتباشر إرساء قواعده عملياً. وقد بانت من خلال الطرح النظري والممارسات العملية الامريكية معالم هذا النظام؛ فهو نظام تتصدى دولة واحدة لقيادته ليكون نظام القطب الواحد صاحب «القوة العظمى الوحيدة» على حد تعبير وثيقة البنتاجون؛ وهو نظام يتصرف من خلاله هذا القطب الواحد باسم القانون الدولي والشرعية الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة؛ وهو نظام يحرص فيه هذا القطب الواحد على عدم الخضوع لسلطان الامم المتحدة في الوقت الذي يعمل فيه تحت مظلتها، كي يكون حراً في انتقائه للقضايا التي يلجأ بها الى المنظمة الدولية وفي اعتماده معيارين. وتشير دلائل كثيرة الى أن النظام العالمي في مرحلته الجديدة مضطر الى اعطاء «الانظمة الاقليمية» دوراً كبيراً فيه. وهذا يدعونا الى أن نولي نظامنا الاقليمي عناية كبيرة سواء في الدائرة العربية أو في دائرة الحضارة العربية الاسلامية. كما أنه يفسح مجالاً امامنا لتحرك فاعل يسهم بنصيب فعال في النظام العالمي، وهو يتطلب منا قبل ذلك أن نفشل محاولات إدخال قاعدة الاستعمار الاستيطاني الصهونية فى هذا النظام الاقليمي.

لقد تزامن تحرك عجلة هذا المؤتمر مع سنة الانتخابات الامريكية. وهي سنة لها طابعها الخاص. فاثناءها تتحرك مراكز القوى في الولايات المتحدة بأقصى جهدها من خلال لجان العمل السياسية، وتتبلور برامج الحزبين للرئاسة وللسلطة التشريعية بمجلسيها. وعلى الرغم من حداثة عهدنا نحن العرب في متابعة التفاعلات الامريكية الداخلية، فإن خبرتنا على هذا الصعيد تنامت خلال العقد الأخير من السنين. وهي تمكننا من القيام

بتحرك فاعل تجاه بعض مراكز القوى تلك.

يأتي انعقاد هذا المؤتمر ايضاً في وقت تمر فيه العلاقة بين القاعدة الاستعمارية الاسرائيلية والقوى الغربية التي اوجدتها ومكنّت لها بنقطة تحول تشهد حدوث اختلال في التوافق الذي يقارب التطابق. وهذه مرحلة مرت بها جميع تجارب الاستعمار الاستيطاني في عالمنا، فهي «سنّة» تاريخية لها ملامحها. وقد اقترن حدوث نقطة التحول هذه بمرحلة جديدة من التهجير الصهيوني لليهود من اوطانهم ثم ببدء حملة الانتخابات الاسرائيلية. وهذا الوضع يفسح مجالاً واسعاً نحو العرب للتحرك الفاعل فيه ونحن نواجه عدوان المستعمر المستوطن الصهيوني.

واضح أخيراً أن انعقاد مؤتمر التسوية هذا الذي يحمل اسم «سلام الشرق الأوسط»، يتزامن ايضاً مع حدوث سلسلة تغيرات داخل منطقتنا على الصعيد القطري بخاصة. وهذه التغيرات التي بدأت، والحبل فيها على الغارب، متوقعة، ولها صلة وثيقة بالتغيرات التي حدثت على الصعيد العالمي. وهي تذكرنا بتغيرات مشابهة جرت قبل ربع قرن في اعقاب حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧. ويومها دخل النظام العالمي مرحلة جديدة إثر اجتماع جلاسبورد بين جونسون وكوسيجين، انتقل فيها التوازن الدولي من حالة التعايش السلمي الى حالة الانفراج. وما أسرع ما انعكست أوضاع النظام العالمي على اقليمنا الذي شهد منذ يوليو / تموز ١٩٦٨ تغيرات قطرية على مستوى قمة القيادة تتالت اربع مرات فى عام ١٩٦٩ ومرتين في عام ١٩٧٠. وهذا الوضع يدعونا بدوره لإعمال الافكار وبلورة التصورات وشحذ الارادات وصولاً للفعل.

* * *

فلنقبل إذن على قراءة ملفات هذا المؤتمر ملفاً ملفاً، نحن الذين نصحوا بعدم الاشتراك فيه لأن التوقيت غير مناسب لنا كى نتفاوض وأخوتنا الذين اقدموا على الاشتراك، كي نلتقي جميعاً على مواجهة متطلبات المرحلة الجديدة.

٢ - قراءة السلوك الإسرائيلي في أعقاب «مدريد»
هو سلوك مستعمر مستوطن عنصري
تابع لقوى الهيمنة الدولية

مجموعة أسئلة تبرز اليوم بفعل «ما يحدث» في إطار عملية التسوية التي بدأت في مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠. ومنها

كيف نقرأ السلوك الاسرائيلي تجاه العملية؟

ما هي طبيعة ما يبدو من اختلاف بين الموقف الاسرائيلي والموقف الامريكي من العملية؟

ما هي التحديات التي ستواجه الولايات المتحدة في مسيرة هذه التسوية الامريكية؟

ماذا ينبغي أن نعمل في ضوء اجاباتنا على الاسئلة الثلاثة السابقة؟

تأملت طويلاً في هذه الاسئلة وغيرها اثناء اعتكافي في هذا الاسبوع للنظر في «المرحلة الراهنة»، بمناسبة دعوة كريمة لالقاء محاضرة عن قضيتنا فيها وصلتني من اتحاد المرأة الفلسطينية بالقاهرة، وحديث صحفي مع صحفي مخضرم تعودت أن التقي به فصلياً. وقد ألقيت المحاضرة يوم ١٩٩١/١١/٢٩ في ذكرى مرور اربع واربعين سنة على صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧. وتحدثت للصحفي المخضرم في اليوم التالي بعد مضي شهر واحد على انعقاد مؤتمر مدريد. وكان طبيعياً أن تدعو ذاكرتي التاريخية الى خاطري يوم ١٩٩١/١٢/٩ الذي تبدأ فيه الانتفاضة الفلسطينية عامها الخامس.

* * *

أثار السلوك الاسرائيلي تجاه عملية التسوية تساؤلات وتعليقات كثيرة، ولم يقتصر توقف الكثيرين في هذا السلوك أمام ما طرحه شامير في خطابه وتعليقه إبان انعقاد المؤتمر، بل تجاوزه الى ما حدث في اعقاب الانعقاد.

لقد حرص المستعمر المستوطن الصهيوني أول ما حرص على المجاهرة بعزمه على تكثيف الاستيطان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. والذي لفت النظر

في سلوكه على هذا الصعيد ليس مجرد القيام ببناء مستوطنات، بل إحاطة مايقوم به بحملة اعلامية واسعة جاهر فيها بمخططاته متحدياً الدولتين الراعيتين للمؤتمر والمنظمة الاممية والقانون الدولي.

سارع المستعمر المستوطن الصهيوني في الوقت نفسه الى استصدار قرار من الكنيست الاسرائيلي باعتبار «احتلال هضبة الجولان» أمراً لم يمكن العودة عنه وتأكيد قراء الضم الصادر بشأنها وعدم ادخالها في النقاط التى يتفاوض عليها، وذلك في يوم ١٩٩١/١١/١٢.

باشر المستعمر المستوطن الصهيوني منذ انعقاد مؤتمر التسوية القيام بسلسلة عمليات عدوانية على جنوب لبنان استخدم فيها اسلحة مختلفة، وانتهك حرمة الاراضي اللبنانية وسيادة الدولة.

كان مما لفت النظر أن تأتي زيارة ديكليرك رئيس جمهورية النظام العنصري في جنوب افريقيا الى الكيان الصهيوني العنصري في اعقاب مؤتمر مدريد مباشرة. وقد دارت المباحثات على مدى ثلاثة أيام الزيارة بين القلعتين الاستعماريتين الاستيطانيتين الباقيتين في عالمنا في ظل تغيرات دولية استراتيجية تواجههما.

عمد المستعمر المستوطن الصهيوني الى القيام بعدة تصرفات «تكتيكية»، من بينها التضييق على المتحدث بلسان الوفد الفلسطيني د.حنان عشراوي وملاحقتها «قانونيا»!!، ومحاولة تأجيل موعد مباحثات الجولة الثانية من المرحلة الثانية من ١٢/٤ الى ١٢/٩ ووضع شروط للحضور والالحاح لتغيير مكان الاجتماع الذي تحددت له واشنطن.

لقد وقفت أمام هذه التصرفات الاسرائيلية وأنا أحاول «قراءة» هذا السلوك الاسرائيلي، وتذكرت كلمة قرأتها في مقال كتبه هنري كيسنجر ونشره في نيويورك تايمز يوم ٩١/١٠/٣١ يقول فيها «المفاوضون الاسرائيليون لديهم مهارة في الارتباك والتشوش سجلت رقماً قياسياً عالمياً. فتكتيكهم المحبب الأثير الى نفوسهم أن يثيروا موضوعاً لغزاً يخيب ظن المفاوض الامريكي ويحبطه». وقد أوضح كيسنجر في مقاله أن هؤلاء المفاوضين يستسلمون في النهاية حين يتأكدون من عدم وجود إمكانية لمرور «تكتيكهم». وبدا لي أن هذا السلوك الاسرائيلي يقع في أسر «الارتباك والتشوش» حين يجد نفسه أمام «سياسة امريكية» يجري تنفيذها تستهدف الوصول الى تسوية ما في

المنطقة واعادة رسم خريطة العلاقات فيها. وقد رأينا هذا يحدث عام ١٩٥٦ إثر حرب السويس والعدوان الثلاثي على مصر في عهد رئاسة دوايت ايزنهاور حين طلبت السياسة الامريكية من بن غوريون اتخاذ قرار بالانسحاب من سيناء ثم قطاع غزة عام ١٩٥٧. ورأينا هذا يحدث عام ١٩٧٣ إثر حرب رمضان حين رتبت السياسة الامريكية في عهد ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر اتفاق فك الاشتباك الأول توطئة لإقامة علاقات جديدة مع مصر. ويومها وجد كيسنجر نفسه وهو أمريكي يهودي يخوض غمار التباحث مع جولدا مائير الاسرائيلية اليهودية ويضطر لمواجهتها بحقائق جديدة. وها هو يحدث اليوم والولايات المتحدة ماضية في عملية تسوية طموحة للغاية تستهدف اعادة ترتيب المنطقة في ظل نظام دولي «جديد» تشرف بنفسها على اقامته.

إن قراءتنا لهذا السلوك الاسرائيلي هي أنه سلوك المستعمر المستوطن المرتبط بقوة عظمى مكنت له، حين يواجه بعزم هذه القوة العظمى على إبرام تسوية واعادة ترتيب المنطقة وتحديد دوره، وهو الذى تعوّد في الأحوال العادية على دور واحد يؤديه. وواضح أنه في أعماقه يريد عرقلة عزم القوة العظمى إن استطاع، ويخشى في الوقت نفسه ان يتحول اختلافه معها الى خلاف، ولكنه مسوق بفعل جموده الى هذا الخلاف. وهذا يدعونا الى النظر في طبيعة هذا الاختلاف القائم وتوقيته وحدوده.

* * *

واضح أن هناك اختلافاً قائماً بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني حول كيفية السير في مؤتمر التسوية، ومن مظاهره التي رأيناها الجدل حول مكان اجراء محادثات المرحلة الثانية، وليس صعباً أن نستنتج أن هذا الاختلاف ناجم عن وضع كل من طرفيه القوة العظمى والقاعدة الاستعمارية الاستيطانية. فالطرف الأول محكوم في تصرفاته بوزنه وحجمه ومكانته الدولية ومصالحه الاستراتيجية وسياسته العالمية. بينما الطرف الآخر محكوم بكونه مستعمراً مستوطناً تابعاً للقوة العظمى وجزءاً من حركة صهيونية عالمية. ويمكننا أن نلاحظ أن توقيت بروز الاختلاف مرتبط بتوجه القوة العظمى الامريكية لابرام تسوية. وقد رأينا كيف حدث مرتين من قبل. والحق أنه مما يلفت نظر دارس التاريخ أن بروز هذا الاختلاف هو احدى السنن التاريخية التي نراها في ظاهرة الاستعمار الاستيطاني. ومن امثلتها ما حدث في فرنسا عام ١٩٥٩ بين رئيسها ديجول والمستعمرين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر الذين كان لهم دور بارز في الاتيان

به الى السلطة عام ١٩٥٨، حيث برز الاختلاف قوياً حين سلّم ديجول بأن ثورة الجزائر مستمرة ولابد من التفاوض معها، ووقتها بلغ الاختلاف حداً قوياً حاول فيه المستوطنون اغتيال رئيس الجمهورية مرات. وكذلك ما حدث بين بريطانيا والمستعمرين المستوطنين الانجليز في زيمبابوي بقيادة ايان سميث الذي انفرد بإعلان حكومة عنصرية ثم رضخ بعد حين، وتولي كارنجتون وزير خارجية بريطانيا آنذاك الدعوة لمؤتمر تسوية. ويبقى ونحن نتابع هذا الاختلاف أن نحسن تقدير حدوده فلا نقع في خطأ المبالغة تهويلاً أو تهويناً، كما ينبغي أن ندرك بأن حدوده لن تتجاوز حقيقة العلاقة بين الأصل والفرع، وصاحب الشأن وعميله. ولابد أن نفتح عيوننا على المحاولات التي ستقوم بها الصهيونية للايقاع بنا بإلصاق عمليات إرهابية تقوم بها هي. واذا كان التحقيق في عملية الجامعة الامريكية ببيروت لم ينته بعد وسابق لأوانه القطع بمن قام به إلا أن عدداً من القرائن يذكرنا بالعملية الصهيونية في الاربعينات في حى الزمالك بالقاهرة التي استهدفت اللورد موين، وبعملية لافون في الخمسينات بالقاهرة ايضاً. وعلينا ايضاً ان نتابع التفاعلات الجارية داخل الولايات المتحدة بشأن هذا الاختلاف وهي قوية وهامة جداً ولم تشهد الساحة الامريكية مثيلاً لها من قبل. وستتفجر أحداثاً على مقربة من قلب النظام حيث الكونغرس الذى استطاع مركز القوة اليهودي الامريكي أن يتغلغل فيه مستغلاً الموافقة الصامتة للادارات المتعاقبة في عهد الحرب الباردة حين كان تضخيم دور هذا المركز مطلوباً. وليس لنا ولا بطاقتنا كدول عربية أن نتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ولكن لنا أن نتابع تحرك المحافظين الجمهوريين وبعض الديمقراطيين وحتى بعض اليهود الذين ضاقوا بقوة هذا المركز. كما نرعى جهود الامريكيين العرب الذين بدأوا يشقون طريقهم هناك.

* * *

لن يكون السلوك الاسرائيلي ولا الاختلاف الناشب بين اشنطن وتل أبيب هو التحدي الاقوى الذي ستواجهه الولايات المتحدة في مسيرة تسويتها الامريكية، لأن التحدي الاقوى لهذه المسيرة سيبرز من داخل «الخطة» التي وضعتها الولايات المتحدة لها. والحق ان هذه الخطة تضمنت جوانب «قوة» استطاعت بفضلها جمع الأطراف على مائدة التفاوض. ولكنها في الوقت نفسه تتضمن جوانب «ضعف» قد تقضى عليها اذا لم تعالج. ويمكننا أن نذكر من جوانب الضعف هذه موضوع الاستيطان

الاسرائيلي والتهجير الصهيوني، وموضوع القدس، وموضوع سقف التسوية في الضفة والقطاع، وموضوع خطوات عملية التسوية، وأخيراً موضوع الأمور الانسانية التى تحدث عنها جيمس بيكر في خطابه الختامي في مدريد، وهذا الموضوع ناجم عن الارهاب الاسرائيلي. وسبرز هذا التحدي بقوة حين تصل عملية التسوية الى المرحلة الثالثة المتعددة الاطراف. وهذه الموضوعات تستحق حديثاً خاصاً.

* * *

ما اكثر ماينبغى على امتنا - شعوباً ودولاً - عمله في ضوء الاجابة عن الاسئلة الثلاثة وبلوغ الهدف في عملية التفاوض لايأتي من اتقان المفاوض عمله فحسب، بل النسبة الكبري تأتى من ايجاد حقائق جديدة اثناء التفاوض على ارض الواقع. فلنعمل لايجاد هذه الحقائق الجديدة.

٣ - التعتيم على قضية القدس

لماذا هذا التعتيم وكيف نواجهه ؟

«كان مما لفت الانظار بعد انعقاد مؤتمر مدريد وجود تعتيم اعلامي غربي على قضية القدس التي قصد «مصمِّم» المؤتمر أن يغيِّبها عنه. وقد برز السؤال «حول ماينبغي عمله لتكون القدس حاضرة في الاعلام في ضوء ما هو واضح من وجود هذا التعتيم الاعلامي الغربي» في أوساط العمل الفلسطيني، فكان أن تناولته ندوة «القدس مفتاح السلام» التي انعقدت بتونس بين ١١ و١٤ كانون ثان / يناير ١٩٩٢ ودعتني للكتابة فيه».

إن المفهوم الذي نعتمده في معالجة هذا الموضوع ينطلق من حقيقة **أن القدس عاصمة «بلادنا فلسطين» واقعة تحت «احتلال» كما يتضح من المحور الرابع للندوة، شأنها شأن فلسطين والجولان وشريط من جنوب لبنان. ومن ثم فإن لها «قضية» ، هي جزء من قضية فلسطين، تتصف بخصوصية بفعل عدة عوامل. وتنتمي هذه القضية الى قضايا «التحرير» . وهكذا يكون «تحرير» القدس هو مفتاح السلام.** ويتعزز هذا المفهوم من كون الجهة الداعية «بدائرتيها» حركة تحرير، ومن انعقاد الندوة في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد ثلاثة من اخوتنا الاعزاء مضوا لاحقين بالسابقين من شهدائنا على طريق تحرير القدس وفلسطين. ونسأل الله سبحانه أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته.

سنحاول معالجة موضوع «القدس والاعلام» بالنظر **أولاً** في تفسير ظاهرة التعتيم الاعلامي الغربي على قضية القدس، ثم نقف **ثانياً** أمام حقائق تتعلق بالاعلام في عالمنا، لنصل **ثالثاً** الى بلورة أفكار بشأن ما ينبغي عمله لتكون القدس حاضرة في الاعلام.

أولاً : في تفسير التعتيم الاعلامي الغربي على «قضية القدس» في المرحلة الراهنة

في تفسير هذه الظاهرة نقف بداية أمام مصطلح «التعتيم الاعلامي» لنحدد مفهومنا له. فالمصطلح يوحي بوجود قضية حيوية تهم كثيرين وتستحق أن يعلم عنها، ولكن وسائل الاعلام تصمت ازاءها، أو تكتفي بأن تشير اشارات عابرة للأحداث المتعلقة بها. فنحن إذن أمام «عملية مقصودة» تمليها دوافع واعتبارات.

نبحث عن هذه الدوافع والاعتبارات بصورة عامة، فيتبادر الى الذهن أن نتأمل في الصلة التي تقوم بين الاعلام في دولة ما والسياسة الخارجية لهذه الدولة. وما أسرع ما نجد أنها صلة وثيقة. فالسياسة الخارجية للدولة هي التي تحدد في الغالب الأعم خطوط الاعلام الرئيسية عن القضايا المعنية بها. ثم نجد أن هذه الصلة الوثيقة ازدادت قوة الى درجة تقرب من «الالتحام» في عصر «ثورة الاتصال» وفي الغرب بخاصة حيث قامت هذه الثورة أول ما قامت.

إن للاعلام بحكم هذه الصلة الوثيقة بالسياسة الخارجية دوراً مهماً في تنفيذ هذه السياسة الخارجية. ويمكننا أن نأخذ فكرة عن هذا الدور من خلال مراجعة تقرير «شارلتون أوجيبون» الشهير عن «تكوين وادارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة» الذي قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي عام ١٩٦٠. فبعد أن يشرح هذا التقرير خطوات اتخاذ القرار يوضح أن مجموعة اشياء تحدث فور إعلان الوزير عنه، واحد منها هو «عقد اجتماعات يحضرها ممثلون عن الدوائر الجغرافية المعنية، ودوائر الشئون العامة، ووكالة الاعلام الامريكية. ثم يعود ممثلو وكالة الاعلام الامريكية الى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الاعلام الامريكية في جميع انحاء العالم. وتحتوى هذه التوجيهات على كيفية استخدام الانباء الخاصة بالقرار الامريكي عند اعلانها». كما يوضح التقرير الاعمال التي يقوم بها مساعد الوزير لتنفيذ القرار عملياً، ومن بين هذه الاعمال «الاتصال بوكالة الاعلام الامريكية للاتفاق معها على الموقف الامريكي الذي سيتم اعلانه». ويلفت النظر أن التقرير حين يتحدث عن «توجيه سيل المطالب والاحتياجات في القنوات الصحيحة»، يقول «إن مراسلي الصحف يعرفون طريقهم عادة دون الحاجة الى توجيههم».

لقد أصبح الاعلام بفعل هذا الدور في تنفيذ السياسة الخارجية احدى الوسائل الفعالة في العملية الدبلوماسية وإن لنا أن نستحضر ما كتبه «كارل دريتش» في كتابه الشهير «تحليل العلاقات الدولية» عن هذه الوسيلة في معرض بحثه في «الدبلوماسية». فهو يرى وسيلة الاعلام من «ألطف الوسائل لممارسة القوة». ويبين «كيف يمكن استمالة الدول الصغيرة لتلتزم بأخذ معظم الأخبار الدولية من احدى وكالات الانباء شبه الاحتكارية التابعة للقوى العظمى». هذا فضلاً عن شرحه لأساليب النفاذ من الداخل في اعلام هذه الدول، واساليب الضغط الاعلامي عليها من الخارج.

النتيجة التي نتوصل اليها عند هذا الحد من التأمل لتفسير ظاهرة «التعتيم الاعلامي» هى أن السياسة الخارجية للدول تتحكم الى حدّ بعيد في «الاعلام» السائد فيها، وأن موقف هذه السياسة من أية قضية يحدد كيفية تناولها في وسائل الاعلام في الغالب الأعم، وأن بإمكان السياسة الخارجية لدولة ما في ضوء موقف سلبي تتخذه من احدى القضايا أن تقوم بتعتيم اعلامي على هذه القضية. وطبيعى أن تدعونا هذه النتيجة للتعرف على السياسات الخارجية لدول الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة تجاه قضية القدس في هذه المرحلة من مراحل الصراع العربي الصهيوني. ولكن تساؤلاً ملحاً يبرز بشأن إمكانية أن تفرض قضية ما نفسها بقوتها على هذا الاعلام الغربي رغم وجود سياسة بالتعتيم الاعلامى عليها مستفيدة من «حرية الاعلام» التى تكفلها دساتير هذه الدول الغربية؟ والاجابة عن هذا التساؤل أن الإمكانية قائمة، ولكن ضمن حدود ضيقة قابلة للتوسع تبعاً «لفعل القضية». ويستوقفنا على هذا الصعيد ما أورده «ستانفور أُنجار» في بحثه «الضغط من اجل صحافة حرة» (مجلة فورين بوليسى عدد ٧٧ شتاء ٩٠/٨٩) «من أن جميع الحكومات، ديموقراطية أو ديكتاتورية، تشترك في قدر معين من الكراهة للصحافة. ورغم مجاهرة المسؤولين بالالتزام بالصراحة والأمانة، فإنهم يسعون عادة للحيلولة دون فتح النوافذ على مصاريعها ومناقشة القضايا غير المريحة أو التى تبعث على الضيق. وتغري هذه «السرية الغريزية» – خاصة فى ميدان السياسة الخارجية – الحكومات باستخدام الخداع كأداة لتحقيق أهداف سياسية تتجه نحو حفظ الذات اكثر مما تتجه نحو تحقيق اصلاح يتسم بالحكمة. وفي الخارج مثلما هو الحال في الولايات المتحدة، فإنه من المهم على نحو حاسم الا تسمح وسائل الاعلام بأن يتم هذا الخداع، وأن تتدخل لتعزيز المناقشة العامة للمشكلات التي قد لا تعالج على النحو المناسب عن طريق عمليات الحكم المعتادة». وقد أوضح «أنجار» أن «التعبير الحر» «لايزال من أهم المجالات التي لدى الولايات المتحدة فيها مبرر لأن تتباهى بسجلها الخاص رغم أنه لاريب في أن حرية الصحافة تتعرض للتهديد في هذا البلد على نحو متكرر» كما أوضح «أن هذا السجل الخاص ليس بلا عيوب» وضرب مثلاً على ذلك «أوراق البنتاجون» وكشف ايضاً عن أن أشهر حليفتين لامريكا وهما بريطانيا واسرائيل ضالعتان في تقييد وسائل الاعلام فيهما، وأن المسؤولين الامريكيين يتحرجون من إثارة هذا الموضوع معهما. وضرب مثلاً بسياسة مرجريت تاتشر الاعلامية التي كممت افواه الموظفين المدنيين

البريطانيين «بقانون الاسرار الرسمية» وحظرت التحدث مع من وصفتهم «بالارهابيين الايرلنديين». كما ضرب مثلاً آخر بسياسة اسرائيل الاعلامية تجاه الانتفاضة حين فرضت قيوداً على المراسلين «وهي التي تزعم انها تتبنى القيم الغربية فى حرية التعبير» على حد قوله. وهكذا نجد أن التضييق يزداد في دول الغرب على حرية الصحافة متخذاً في الغالب اسلوباً غير مباشر، ويتصارع من ثم مع مايوفره مبدأ «حرية الاعلام» مع امكانية.

لعل خير سبيل للتعرف على السياسات الخارجية لدول الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة تجاه «قضية القدس» في هذه المرحلة، هو أن نراجع وثائق «مؤتمر التسوية في مدريد» الذي بانعقاده بدأت وطبيعى أن نولي اهتماماً خاصاً لما صدر عن الولايات المتحدة، باعتبارها صاحبة فكرة هذا المؤتمر والمخططة له والساعية لانعقاده وراعيته مع الاتحاد السوفييتي سابقاً وجمهورية روسيا حالياً.

لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر التى وجهها الرئيسان بوش وجورباتشيف أي ذكر لقضية القدس أو إشارة. ومثلها جاءت دعوة وزيري الخارجية بيكر وبانكين. وأشارت الدعوة الى أن عملية التسوية ترتكز على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨و ولكنها جاءت خالية من أية اشارة الى قرارات مجلس الأمن بشأن القدس وأولها القرار رقم ٢٥٢. وقد لفت النظر أن خطاب الرئيس بوش الافتتاحي في المؤتمر لم يتضمن أية اشارة أو ذكر لقضية القدس، ومثله خطاب الرئيس جورباتشيف الافتتاحى. أما خطاب هانزفان دين بروك ممثل الجماعة الاوروبية، فجاء متضمناً اشارة واحدة حين قال «ان مواقفنا بشأن القضايا الخاصة بالأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية معروفة». وذلك في معرض حديثه عن قراري مجلس الأمن. وهكذا نجد أن الدولتين الراعيتين الغربيتين* تبنتا موقفاً سياسياً واحداً بشأن قضية القدس هو تجنّبها في هذا المؤتمر لفترة من الزمن.

لقد أشار الى هذا الموقف صراحة الأخ د.حيدر عبد الشافي رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الأوروبي المشترك، وهو يحاول في خطابه التذكير بقضية القدس، قائلاً «القدس هي المدينة التي ليست فقط روح فلسطين بل مهد الديانات

---

* روسيا الاتحاد السوفييتي كانت منتمية حضارياً للغرب، وأصبحت منذ أن وقع الاتحاد السوفييتي معاهدة باريس أواخر عام ١٩٩١ منتمية له سياسياً أيضاً وأخذت مكانها فيما اسماه جورباتشيف «البيت الأوروبى»

العالمية الثلاث موجودة حتى إن ادَّعى أنها غائبة عن هذا المسرح، هي واضحة رغم أن الاستبعاد المصطنع من هذا المؤتمر يعد إنكاراً لحقها في السعي وراء السلام والخلاص فهي ايضاً قد عانت من الحرب والاحتلال. القدس مدينة السلام منعت من حضور مؤتمرٍ للسلام وحرمت من أداء دعوتها. إن القدس الفلسطينية عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة تعرف الوجود الفلسطيني في الماضي وفي الحاضر والمستقبل.. هي حرمت وأسكت صوتها وهويتها.. هي تتحدى الملكية الخاصة والاسترقاق. وحاول المتحدثون العرب الآخرون مثله التذكير بقضية القدس ولو بكلمات معدودة. وبالمقابل جاء طرح اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي منكراً وجود قضية للقدس بتأكيده على «اورشاليم» ومعبراً بين السطور عن ارتياحه لتجنّب المؤتمر موضوعها. ويبدو أن التذكير العربي بقضية القدس نبّه الاتحاد السوفييتي الى ضرورة الإشارة اليها واستدراك ما فاته من ذكرها في خطاب الافتتاح، فقام وزير الخارجية بوريس ناكين في كلمته في ختام المؤتمر بالاشارة اليها في فقرة خاصة تعاملت معها «كمدينة سماوية» بلغةِ «حمالة أوجه» بعد أن اغفلت ذكرها في الفقرة الأولى من الخطاب الخاصة بتفسير قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ومبدأ «مبادلة الأرض بالسلام». وهكذا انتهى الحديث الى القول «ينبغي ايجاد الحل المناسب والمقبول من جانب الجميع لمسألة القدس».. ثم «مدينة سماوية» و«قاسم مشترك» في مواقف الاطراف يتطلب وقتاً طويلاً وعملاً دءوباً.. «ووضع المدينة البالغ الحساسية». وهكذا تحولت القضية عنده الى قضية مكان للعبادة وليس على اعتبار أنها «وطن شعب فلسطين»، وهذا التحول هو الذي سعت اليه اسرائيل دوماً. أما الولايات المتحدة فلم تلتفت الى التذكير العربي بقضية القدس حين صاغ وزير الخارجية بيكر رده على الكلمات والتعقيبات، فجاء خطابه الختامي خالياً من أية اشارة لهذه القضية، معتبراً أن الموقف بشأنها حسم في المباحثات التمهيدية لانعقاد المؤتمر، وتم قبول جميع الاطراف به.

واضح في ضوء ماسبق أن الموقف الامريكي بتجنب قضية القدس في هذه المرحلة، وقد تم الاتفاق عليه مع الاتحاد السوفييتي واوروبا الغربية، إرضاءً لاسرائيل، وقبلته الاطراف العربية، يؤدي بالضرورة الى «تعتيم إعلامي غربي» على قضية القدس، لأن الاعلام الغربي في غالبه محكوم كما رأينا بالمواقف السياسية الغربية. والنتيجة التي نتوصل اليها هي أن هذا التعتيم الاعلامي الغربي من المتوقع أن يستمر طيلة الفترة

الانتقالية، ما لم يحدث ما يفرض تبديده.

سؤالان يبرزان عند هذا الحد من وحي موضوعنا. الأول هو على أى أساس تمّ قبول الأطراف العربية بتجنب قضية القدس في «الفترة الانتقالية» من المباحثات؟ والآخر هو ماذا سيكون عليه الموقف الامريكي من قضية القدس بعد هذه الفترة.

تتلمس الاجابة عن هذين السؤالين بين سطور الوثائق الامريكية الخاصة بمؤتمر التسوية، وعلى الخصوص تلك الرسائل التي وجهتها الادارة الامريكية للطرف الاسرائيلي وبعض الاطراف العربية، واطلق عليها «رسائل تطمينات».

يبدو أن الأطراف العربية قبلت تجنّب قضية القدس في «الفترة الانتقالية» على أساس ما جاء في رسالة «التطمينات الامريكية الى الفلسطينيين»، حيث خلت رسالتا التطمينات الامريكية لسوريا ولبنان من أى ذكر لقضية القدس. وقد أشارت هذه الرسالة الى «قضية القدس» اشارات عدة غير مباشرة غالباً، في الجزء الثالث منها الخاص بالتمثيل الفلسطيني. فبعد أن تحدثت عن «وفد اردني فلسطيني مشترك» و«حقوق سياسية للفلسطينيين» في بند ا، وحددت شروط عضوية الوفد الفلسطيني فى بند ب بأنهم «سيكونون فلسطينيين من المناطق يوافقون على مفاوضات على مسارين، وبمراحل، وعلى استعداد للعيش بسلام مع اسرائيل..» وسمحت لهم في بند جـ «تقديم بيان افتتاحي خلال المؤتمر، واعلان جزئهم من الوفد المشترك، واثارة اية قضية تتعلق بجوهر المفاوضات خلال المفاوضات»، أوضحت في بند د مايفيد أن قبول هؤلاء الفلسطينيين بعدم وجود واحد من القدس ضمنهم – وهو الشرط الذي تمسكت به اسرائيل – في هذه المرحلة لن يؤثر «على مطالبهم في القدس الشرقية أو يشكل سابقة وحكماً على نتائج المفاوضات». ولكن الرسالة صارحت في بند هـ بأن «موقف الولايات المتحدة هو أن القدس يجب الا تكون مطلقاً مرة أخرى مدينة مقسمة، ووضعها النهائي يجب ان يحدد خلال المفاوضات» كما أوضحت في بندي (د) و(ز) أن هذا الموقف الامريكي يرى «أنه يمكن ان يكون هناك فلسطيني من عائلة مقدسية شهيرة من سكان الأردن في الجانب الأردني من الوفد المشترك»، و«أن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية». وتضمنت الرسالة «اعتقاد الولايات المتحدة أن الشرق مقدسيين والفلسطينيين خارج المناطق المحتلة الذين تنطبق عليهم المعايير الثلاثة (في بند ب) يجب ان يكونوا قادرين على المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية»،

(البند ح). كما تضمنت الرسالة النص في البند الأخير (ط) على أن «الولايات المتحدة تدعم حق الفلسطينيين في اثارة أية قضية بما فيها قضية القدس الشرقية على طاولة المفاوضات».

لقد قصدنا أن نعرض هذه الرسالة في بنودها التسعة، لأنها تبين خطوط الموقف الامريكي من «قضية تحرير القدس» في الفترة الانتقالية، ثم في المرحلة النهائية من المفاوضات، وهو الموقف الذي سيحكم الى حد بعيد الاعلام الامريكي ومن ثم الاعلام الغربي. ونستطيع من خلال «سبر أغوار» البنود التسعة أن نستخلص خطوط هذا الموقف الامريكي. فهو بداية يتعامل مع «فلسطينيين لهم حقوق سياسية» ولكنه لا يراهم «شعباً» له حق تقرير المصير. وهذا ينطبق على فلسطينيي القدس الشرقية. وهو يجزم بأن القدس يجب أن تبقى «موحدة»، فلا فصل مستقبلاً بين «غربية وشرقية»، ولكنه يصمت عن مسألة السيادة عليها مقرراً أن وضعها النهائي يحدد من خلال المفاوضات، علماً بأنه أوضح في «رسالة التطمينات الامريكية لاسرائيل» بأن «الولايات المتحدة توافق على التشاور مع اسرائيل وعلى أخذ مواقفها في الحسبان في مسائل مسار السلام، وفي الوقت نفسه تحتفظ لنفسها بالحق في اعلان مواقفها التقليدية عند الحاجة». وهذا الموقف قرّر عملياً فصل «قضية القدس» عن قضية «المناطق»، على حد تسميته للضفة والقطاع، في المرحلة الأولي من المفاوضات، ورفض وجود مقدسي في الجانب الفلسطيني من الوفد، وقبل وجود مقدسي أردني في الجانب الأردني، ووافق على أن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية. الأمر الذي يعني أنه حصر قضية القدس في نظره على أنها قضية «سكان مقدسيين عرباً فلسطينيين وأماكن مقدسة» يكون حلها بوصلهم ووصلها بالاردن. وقد التزم هذا الموقف الامريكي، بعد أن قرر ما قرر عملياً، أن «يدعم حق الفلسطينيين في اثارة قضية القدس الشرقية في المرحلة النهائية للمفاوضات وأن يشارك مقدسي فلسطين قابل للشروط الثلاثة فيها».

ننتهي من الاجابة عن السؤالين اللذين برزا. وقد وضح لنا الأساس الذي قبلت بموجبه الاطراف العربية تجنب قضية القدس. في «الفترة الانتقالية» من المباحثات، وهو أساس ينخفض سقفه انخفاضاً شديداً عن الحد الأدني الذي حددته هذه الاطراف بشأن هذه القضية فرادي ومجتمعة على صعيد مؤسساتها القطرية أو منظماتها الاقليمية. ويقيناً فإن هناك اسباباً دعتها الى هذا القبول ليس هنا مجال النظر فيها. كما وضح ايضا

أن الموقف الامريكي الذي يقف وراء سياسة التعتيم الاعلامي الغربي على قضية تحرير القدس، لن يشهد تغيراً في المرحلة النهائية للمباحثات الا في حدود ضئيلة، اللهم الا اذا حدث ما يفرض عليه التغيير.

ثانياً : حقائق تتعلق بالإعلام عن قضية القدس

أياً كان الموقف الرسمي الذي تتخذه الدول الغربية، فإن هناك عدة حقائق اعلامية تؤثر على الاعلام الغربي عن قضية القدس لابد أن نقف أمامها.

الحقيقة الأولى هى أن الاعلام في الغرب على الرغم من تحكم السياسة الخارجية للدول الغربية فيه الى حد بعيد، فإن هناك هامشاً للتحرك في مجالسه وطرح وجهة نظر أخرى. كما أن هناك امكانية محدودة لنفاذ قضية فيه تتزايد مع تأثير هذه القضية على أوضاع داخلية، وذلك بفعل وجود التنافس الاعلامي يتفاعل مع حرية القول ومع مصالح متصارعة داخلياً.

الحقيقة الثانية هي أن «الدعاية» الصهيونية قادرة على النفاذ الى هذا الاعلام الغربي بمزاعمها ومقولاتها، حتى في حالة وجود «تعتيم اعلامي» رسمي على قضية من القضايا. وذلك بحكم تغلغل الحركة الصهيونية واليهودية الغربية بعامة في «عالم الاتصال» في الغرب، بوسائله وأجهزته. ومعلوم أن اليهود في الغرب تغلغلوا في أربعة عوالم رئيسية في الحياة الغربية بفعل عوامل معينة أثناء القرنين الأخيرين، هى «**عالم المال**» و«**عالم الجامعات ومراكز البحث**» و«**عالم الاتصال**» وعالم «**صناعة الاستعراض**».

الحقيقة الثالثة هي أن «المقاومة» التي تقوم بها حركات التحرير في مواجهة الطغيان الاستعماري الغربي وإرهابه وعسفه، تصنع أحداثاً يومية تفرض نفسها على الاعلام الغربي في عصر «ثورة الاتصال»، بحيث لا يمكنه تجاهل بعضها. وهذا يصدق على المقاومة الفلسطينية وهي تواجه الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

هناك حقيقة أخرى رابعة تتعلق بالاعلام في عالمنا ككل أوضحها تقرير اليونسكو عام ١٩٨٠ عن «الاتصال» الذي وضعته لجنة دولية برئاسة ماكبرايد، وهي «أن تحريف مضمون الاعلام يجري على قدم وساق في مجتمعات كثيرة، يتسلط عليها إعلام أجنبي فتعيش مع معلومات خاطئة أو أكاذيب تحل محل الحقائق الثابتة». وقد أوضح هذا التقرير أن تسلط الاعلام الاجنبي ينتج الاغتراب الثقافي، وهو يأخذ احياناً شكل «غزو ثقافي» على حد تعبير بعض الكتاب. وما اكثر ما جأر خبراء العالم غير الغربي

الاعلاميون بالشكوى من واقع النظام الاعلامي في عالمنا ورفعوا في اليونسكو شعار «إقامة نظام اعلامي جديد».

نتأمل في العملية الإعلامية عناصر وآلية، ونحن مستحضرون هذه الحقائق، فنلاحظ بداية أن هذه العملية بلغة «الرياضيات» تابع، لابد أن تكون مسبوقة بحدث يتم الإعلام عنه. فالإعلام لا يكون في فراغ، ولا يعيش على «اختلاق» أحداثٍ لأن «حبل الاختلاق قصير». وهكذا فإن مباشرة عملية اعلامية عن قضية تحرير القدس يقتضي وقوع أحداث تتعلق بالقضية تحافظ على حيويتها. كما نلاحظ أن هذه العملية تتألف من عدة عناصر، فهناك عنصر الذي يقوم بالاعلام، وهناك عنصر مَنْ يتلقى هذا الاعلام، وهناك عنصر مضمون الخطاب الاعلامي، وهناك عنصر اسلوب صياغة هذا الخطاب ولغته، وهناك عنصر وسائل الاعلام المستخدمة لايصاله. ونلاحظ أخيراً على صعيد آلية العملية الاعلامية أنها تبدأ بوقوع الحدث، وأنها تشهد مبادرة المُعْلِم للإعلام عنه وتستجيب ايضاً لتحدي الاعلام المضاد بالرد عليه وتفنيده، فتعيش تفاعلات قوية، وأنها تتأثر سلباً أو إيجابا بالقدرة على احسان استخدام وسائل الاعلام، واحسان صياغة الخطاب الاعلامي وتوجيهه.

واضح أننا نواجه فيما يتعلق بالاعلام عن قضية تحرير القدس «دعاية صهيونية» اتقنت فهم «العملية الاعلامية». فهي تعتمد على القيام بحوادث لا تتوقف تجعل القدس محط الانظار باسم «اورشاليم»، وتمكِّن منفذي الدعاية الصهيونية من إضفاء الصبغة الاسرائيلية عليها. وهي تتولى عملية الدعاية بنفسها وتحرص على المبادرة السريعة فيها. وهي تقيم هذه الدعاية على موقف ثابت لايتزحزح تحكمه خطوط حمر. والموقف الثابت الواضح هو ركن أساسي في الخطاب الاعلامي. كما تضمن هذه الدعاية ما يوحي بوجود «مرونة» مستخدمة لغة مضللة. ويقدم لنا «تيدي كوليك» في مقاله «التشارك في القدس الموحدة» الذي نشره في مجلة فورين افيرز مجلد ٦٧ عدد ٢ مثلاً على ذلك فهو يقول بوضوح لا لبس فيه «ينبغي أن نكون حازمين في اعلان أن وحدة القدس، عاصمة لاسرائيل، خارج التفاوض.. ولكن مع الاعلان بأن كل ماعدا ذلك قابل للتفاوض كأمر طبيعي» ويقول «ان مستقبل اورشاليم هو أن تظل موحدة وعاصمة لاسرائيل في ظل السيادة الشاملة الاسرائيلية». ثم يضع هذا العنوان مضمناً إياه كلمة «التشارك» ليوحي بالمرونة ويتحدث في مقاله عن التشارك في السلطة الوظيفية، ويزعم

بأن «القدس الموحدة التي تقوم على هذا التشارك ليست عقبة أمام المفاوضات، بل ستكون اسهاماً كبيراً في خلق المناخ المفضي الى الاتفاق على تسوية بناءة». ولنا أن نلاحظ تعبير «التسوية البناءة» المستخدم، وتوظف هذه الدعاية الصهيونية ماتسيطر عليه الحركة الصهيونية من وسائل اعلامية، وما استطاعت التغلغل فيه من وسائل اعلامية يسيطر عليها آخرون. وهي تستغل الى آخر مدى جهل من تخاطبهم بحقائق قضية فلسطين بعامة وقضية تحرير القدس بخاصة.

حين ننظر في الاعلام الذي نواجه به هذه الدعاية الصهيونية في الدائرتين العربية بعامة والفلسطينية داخلها بخاصة، نجد بداية أن انتفاضة شعبنا نجحت في لفت انظار العالم الى قضية القدس الحقيقية باعتبارها قضية تحرير لأرض وشعب وجزء من قضية فلسطين، وذلك بما تضمنته من أحداثٍ. وقد شغل عدونا الصهيوني بدراسة أثر الانتفاضة الاعلامي على التعريف بهذه القضية، ونضرب مثلاً بما كتبه ايتان جلبواع في مجلة اوربس مجلد ٣٣ شتاء ١٩٨٩ بعنوان «الانتفاضة الفلسطينية هل حولت الرأي العام الامريكي؟». ونجد أيضاً أن جهوداً متناثرة تبذل للتعريف بقضية القدس. ولكننا نجد في الوقت نفسه أن الموقف بشأن هذه القضية الذي يجري الاعلام عنه، لم تحدده خطوط حمر، واعتوره نقص في الثبات والوضوح، وقبل «الخضوع بالقول»، والانسياق من ثم للشد والجذب، الأمر الذي مكن العدو الصهيوني من جعل الدول الغربية تقبل وجهة نظره وتستجيب لموقفه بابعاد قضية القدس عن مباحثات الفترة الانتقالية. ويلفت النظر أن بعض الطروحات التي يتم طرحها في أوساط الجانب العربي تحصر هذا الموقف في حدود «المدينة القديمة» بل واماكن العبادة فيها فحسب!! ولعل اخطر ما يهدد حقنا في القدس هو الاعتراف بمقولة الشعب «اليهودى» وأن اليهودية قومية تضم جميع الذين يدينون باليهودية، والتسليم بمقولة «وطن واحد لشعبين» التي يقصد منها اضفاء الشرعية على الاغتصاب الصهيوني لوطن شعب فلسطين.

ثالثاً : أفكار بشأن ماينبغي عمله لتكون قضية تحرير القدس حاضرة في الإعلام

أول ما يتبادر الى الذهن من أفكار في ضوء ماسبق، هو أن يضع العرب بعامة وشعب فلسطين بخاصة نصب العين تصعيد مقاومة الاحتلال من خلال استمرار الانتفاضة وتصاعدها وشمولها. فبهذه الانتفاضة وبتصعيد المقاومة توجد الأحداث التي تكون مادة الإعلام. وينبغي أن تحظي المقاومة في القدس بكل صورها بنصيب وافر من

العناية. وعلى عكس ما يتوهم البعض بفعل الاعلام الغربي المحيط بمؤتمر التسوية، فإن الحاجة الى تصعيد المقاومة في هذه المرحلة أشد منها في أية مراحل سبقت، لأن مفهوم التفاوض يقتضي ايجاد حقائق على أرض الواقع تفرض على المستعمر المستوطن الصهيوني أن يتراجع عن غيّة وعدوانه، وبدون ايجاد هذه الحقائق تشهد عملية التفاوض إملاء شروط ليس إلا. وواضح أن هذا التصعيد المطلوب للمقاومة يقتضي أن يعتمد كخط استراتيجي وأن تتفرّغ لتنفيذه جهات مختصة.

يتبادر الى الذهن أيضاً في ضوء ما سبق إقامة مركز خاص يتخصص في الاعلام عن قضية تحرير القدس، فيعنى بكل عنصر من عناصر العملية الاعلامية، ويوفرّ له متطلباته ويكون بمثابة «وكالة الاعلام المركزية» لهذه القضية. ويقيم الروابط مع جميع الجهات المعنية بالقدس في الدائرتين العربية والاسلامية. ويحرص على صياغة خطاب اعلامي مؤثر بأسلوب جذاب ولغة واضحة. وحبذا لو قام هذا المركز على «أرض» منظمة التحرير الفلسطينية. ويلفت النظر افتقاده فيها. ويكون على هذا المركز أن يعدّ ثبتاً بأيام شعبنا وأمتنا في بيت المقدس، ويضع خططاً لاحيائها، بأساليب عدة، كما فعلت الانتفاضة حين أحيت أيامنا الفلسطينية. كما يكون عليه أن يحدد الجهات التي يتوجه اليها بالخطاب الاعلامي، ويقوم بدراسات حول كيفية مخاطبتها.

يتبادر الى الذهن **ثالثاً** أن الحاجة ماسة لمراجعة الموقف الحالي من قضية تحرير القدس بهدف جعله ثابتاً واضحاً تحدده خطوط حمر. وقوام هذا الموقف المطلوب هو أن قضية القدس عاصمة فلسطين هي قضية وطن وشعب، وأن فلسطين كانت عبر العصور وطناً لشعبها، وقبلة روحية للمؤمنين يسعد هذا الشعب باستضافة الحجيج منهم عند زيارتهم لها، ومطمعاً لغزاةٍ لابديل أمام شعب فلسطين عن مقاومتهم وصدهم. ولا حل لهذه القضية الا بتحرير القدس من الاحتلال الصهيونى.

يتبادر الى الذهن **رابعاً** أن يكون الانطلاق من الموقف الثابت الواضح الى بلورة رؤية لتاريخ فلسطين والقدس في اطار تاريخ المنطقة العربية والحضارة العربية الاسلامية عبر العصور منذ فجر التاريخ، فى مراحله المتتالية. ويتم حصر المقولات الصهيونية ومزاعمها التى لاتستند الى أساس، والرد عليها بهذه الرؤية. فشعب فلسطين العربي، موجود على أرض فلسطين منذ عصر ما قبل التاريخ، وقد تحدثت كتب التاريخ عن حضارات اقامها آنذاك. والقدس تميزت بموقعها وكان اليبوسيون العرب أول من بنى في هذا الموقع. الى

آخر ما فصلناه في كتابنا «عروبة واسلام ومعاصرة» وكتابنا «الانتفاضة وادارة الصراع». وتقدم هذه الرؤية إجابات واضحة عن أمور استطاعت الدعاية الصهيونية أن تجعلها ملتبسة، تتصل ببني اسرائيل وانبيائهم وتاريخهم في فلسطين. وتنطلق هذه الاجابات من حقائق التاريخ وتنسجم وهذا حيوي للغاية مع العقيدة الدينية، وقد كان لنا اجتهاد في تقديمها في بحثنا «يهود فلسطين عبر العصور» الذى قدمناه في ندوة بلاد الشام.

يتبادر الى الذهن خامساً أن يتعرض الخطاب الاعلامي عن قضية القدس لما عانت منه على أيدي الهمجية الصهيونية قبيل اقامة الكيان الصهيوني العنصري عام ١٩٤٨، وبعد اقامته، ثم إثر احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧. وقد تنوعت هذه المعاناة وتعددت مجالاتها ومنها المجال الذي استهدفه التخريب الحضارى المتمثل بتشويه صورة المدينة التاريخية والمساس بقدسيتها. ولابد أن تكون جميع قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس حاضرة في هذا الخطاب، وبخاصة قرارات مجلس الأمن مثل قرار ٢٥٢ الذي عملت الصهيونية على عدم اعتماده كأساس مع قرار ٢٤٢. ولابد ايضاً أن يقدم هذا الخطاب الوضع القانونى لمدينة القدس من جميع جوانبه من وجهة نظرنا على أساس دراسات يعدها مركز القدس يتابع فيها أولاً بأول القضية قانونياً.

يتبادر الى الذهن سادساً أن يتضمن هذا الخطاب الاعلامى تصوراً لقدس المستقبل المحررة التي هى بحق مدينة السلام ومفتاح السلام. ولابد أن ينطلق هذا التصور من التمسك بالحق العربي الفلسطيني، ومن الثقة بأن المستقبل لنا. فمصير الغزاة الذين طمعوا في القدس كان دوماً الى اندحار، وقد انتهى الطغاة البغاة الى زوال*.

---

* فصلنا الحديث عن هذه البنود، وذكرنا أسماء كتب وبحوث أخرى تناولت قضية القدس، في بحثنا «القدس في التاريخ» من كتاب عروبة واسلام ومعاصرة، وفي بحثنا «دور الشعب الفلسطيني في حماية المقدسات» من كتاب الانتفاضة وادارة الصراع، وفي بحثنا في الكتاب نفسه عن القرار ٢٥٢ لعام ١٩٦٨ بشأن القدس، وفى بحثنا «اليهود في فلسطين عبر العصور»، وفى بحثنا «نظرة تحليلية عن تاريخ فلسطين» الذى نشر في شؤون فلسطينية عام ١٩٧٧.

٤ - ملف «الإتحادية» الأردنية الفلسطينية

التصور الأمريكي وموقفنا

موضوع «الاتحادية الاردنية الفلسطينية» مطروح علينا نحن العرب مرة أخرى هذه الأيام، بعد أن فتح «مؤتمر سلام الشرق الأوسط» ملفه من جديد، في اطار المفاوضات الثنائية الجارية. وقد تردد حديث عنه مؤخراً في اعقاب زيارة الملك حسين لواشنطن ولقائه بالرئيس بوش أواسط شهر آذار / مارس ١٩٩٢. ونقلت وكالات الانباء أن المجلس المركزي الفلسطيني سينظر في هذا الموضوع في اجتماعه الذي تحدد له يوم ٦ نيسان / ابريل ١٩٩٢ ثم تأجل الى موعد آخر.

* * *

نقف في قراءتنا لهذا الملف أمام عنوانه بداية، ومصطلح «الاتحادية» بخاصة. فهذه الكلمة في «علم السياسة» تدل «على علاقة سياسية بين كيانين سياسيين تربط بينهما إحدى صور الاتحاد». وهي في لساننا العربي تقابل كلمتين معربتين هما «الفيدرالية» و«الكونفدرالية» اللتين تتفاوتان في درجة استقلال كل من هذين الكيانين السياسيين عن الآخر في مجالات معينة، ولكنهما تلتقيان على مبدأ «الاتحاد». ونحن نؤثر استخدام الكلمة العربية المترجمة على استخدام الكلمتين المعربتين الا في المواقع التي تتطلب الدقة أو النقل الاقتباسي، فنستخدم الكلمتين المعربتين.

نقف ايضاً أمام توقيت تردد هذا الحديث عن «الاتحادية» الاردنية الفلسطينية، ملاحظين أنه جاء سابقاً للموعد الذي تحدد لبحث هذا الموضوع في عملية التسوية الجارية. فالوثائق الامريكية للمؤتمر حددت هذا الموعد عند مباشرة «مفاوضات الوضع النهائي» التي تبدأ في السنة الثالثة «المرحلة الانتقالية» ومدتها خمس سنوات. والاشارة هنا هي لما ورد في فقرة جـ من «سادساً» فى رسالة «التطمينات الامريكية الى الفلسطينيين وعنوانه «حول ملامح الوضع النهائي»، وجاء في هذه الفقرة ان «الولايات المتحدة ستقبل اية نتيجة توافق عليها الأطراف. وفي هذا المجال فإن «الكونفدرالية» ليست مستثناة كنتيجة ممكنة لمفاوضات المرحلة النهائية». ولعلها المرة الوحيدة التي تطرقت فيها

الولايات المتحدة لذكر «الاتحادية» التى يفهم من السياق انها «أردنية فلسطينية»، وإن لم يَرِدْ ذلك نصاً.

لماذا تردد الحديث إذاً عن «الاتحادية الاردنية الفلسطينية» الآن ونحن مازلنا نتابع محادثات «ترتيبات حكم الذات الانتقالية» فى المفاوضات الثنائية التي محدد لها سنتان تتلوهما سنوات ثلاث تستكمل فيها المرحلة الانتقالية؟

واضح أن تردد هذا الحديث يأتى في أعقاب جولة المباحثات الثنائية الرابعة بين اسرائيل والوفد الفلسطيني المشترك. وقد أجمعت التقارير على أن الجولات الثلاث التي تمّت لم تحقق «تقدماً» فيما يخص جوهر موضوع «حكم الذات»، وذكرت هذه التقارير أن اسرائيل قدمت افكارها بشأن حكم الذات تماماً كما قدم الجانب الفلسطيني من الوفد الفلسطيني الاردني المشترك مشروعه الذى يرى أن حكم الذات يجب ان ينتهي الى قيام دولة فلسطينية. ومن نافلة القول الحديث عن البون الشاسع القائم بين التصورين، وفشل المباحثات فى ايجاد قاسم مشترك لهما.

لقد أدى هذا الخلل الى بروز بون شاسع بين تصورى الوفدين الاسرائيلى والفلسطينى لم تستطع الجولات المتتالية أن تصل بهما الى تصور مشترك.

واضح أيضاً أن هذا الفشل في ايجاد قاسم مشترك للتصورين الاسرائيلى والفلسطينى لم يكن مفاجأة أبداً. بل هو الأمر المتوقع في ضوء «التصميم» الامريكي لهذا المؤتمر. وهو «تصميم» قصدت الادارة الامريكية فيه أن تتعذر إمكانية اتفاق أطراف المباحثات الثنائية لكى تكون الكلمة الأخيرة لها وفقاً لتصورها للحل.

الاستنتاج الذى ننتهى اليه هو أن مسار المباحثات الثنائية جعل الادارة الامريكية معنية بالبحث في بلورة تفاصيل الحل الذي عليها أن تقدمه في ضوء الخطوط الأساسية التي سبق أن رسمتها له، وأحد هذه الخطوط له علاقة بموضوع «الاتحادية». ومن هنا فالاجابة عن السؤال الذي برز أمامنا حول سبب تردد الحديث عن الاتحادية يقتضى منا أن نستحضر هذه الخطوط الأساسية للتصور الامريكي للحل من خلال مراجعة «رسائل التطمينات».

أحد هذه الخطوط هو «أن الولايات المتحدة وفقاً لسياستها التقليدية، لاتؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة» كما جاء في «رسالة التطمينات الامريكية الى حكومة اسرائيل» يوم ١٩٩١/١٠/١٨. وخطر آخر مقترن بهذا الخط حرصت الرسالة على تثبيته هو

كما «جاء نصاً» كما أننا لانؤيد استمرار السيطرة أو الضم للمناطق التي تحتلها اسرائيل». وليس صعباً الاستنتاج أن هذا التصور الامريكي يدعو الادارة الامريكية الى أن تجد صيغة مناسبة لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن هذين الخطين.. لا دولة فلسطينية ولا سيطرة اسرائيلية أو ضم. فماذا إذن؟

لقد تضمنت الرسالة الامريكية نفسها خطوطاً أخرى في التصور الامريكي للحل احدها «أن الولايات المتحدة لاتهدف الى الوصول بمنظمة التحرير الفلسطينية الى داخل المسار، أو الى حمل اسرائيل على الدخول في حوار أو مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية». وهذا الخط كما هو واضح يفرضه الخط الأول، وهو يجعل المنظمة خارج المسار من جهة وبعيدة عن التفاوض المباشر مع اسرائيل. وخط آخر هو مقترن بسابقه يعالج مسألة التمثيل الفلسطيني في هذه المفاوضات مادام «الممثل الشرعي والوحيد» غير مقبول فيها. وقد جاءت صياغته حافلة بما يطمئن اسرائيل «لايجوز أن تكون هناك مفاجآت بخصوص نوعية التمثيل في المؤتمر أو في المفاوضات. تؤمن الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين سيكونون ممثلين في وفد اردني فلسطيني مشترك في المؤتمر. الفلسطينيون الذين هم سكان الضفة الغربية وغزة، والذين يقبلون بالنهج الثنائي السبيل، والمفاوضات على مراحل، ويريدون العيش بسلام مع اسرائيل سيساهمون في الوفد وفي المفاوضات بشأن تسويات مرحلية». ونلاحظ في هذا النص كيف استبعد أهلنا في القدس الشرقية، والشروط المفروضة على المفاوض الفلسطيني مسبقاً، واغلاق الباب أمام أي احتمال لزحزحة محددات التصور. ونزداد فهماً لما حدث في موسكو يوم ٢٨/١/٩٢ في الجولة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف حين حاولت المنظمة زحزحة هذه المحددات بضم اعضاء من «الخارج» أو من «قيادتها» للجانب الفلسطيني في الوفد المشترك الفلسطيني الاردني، وتعذر عليها ذلك. وواضح أن صيغة هذا الوفد المشترك حملت ضمناً الرؤية الامريكية لمستقبل الضفة والقطاع واشارت الى انه سيكون مرتبطاً بالأردن. وقد حرصت الرسالة الامريكية هذه وهي تطمئن اسرائيل الى «أن الولايات المتحدة توافق على التشاور مع اسرائيل وعلى أخذ مواقفها في الحسبان في مسائل مسار السلام»، على أن تقول ايضاً «وفي الوقت نفسه تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بالحق في اعلان مواقفها التقليدية عند الحاجة». وهي المواقف التي اشرنا الى بعضها.

آخر الخطوط التي نستحضرها في التصور الامريكي وردت في رسالة «التطمينات

الامريكية للفلسطينيين». وأحدها يشير الى «الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني» وفق المفهوم الامريكي لها، والى «انهاء الاحتلال الاسرائيلي وخلق علاقة جديدة» بين الفلسطينيين والاسرائيليين تقوم على «ان يحترم كل منهما أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية»، والى امتلاك الفلسطينيين «السيطرة على القرارات التى تؤثر على حياتهم والاقتصادية منها بخاصة». والآخر سبق أن اشرنا اليه وهو المتعلق «بالاتحادية» «ان الكونفدرالية ليست مستثناة كنتيجة ممكنة لمفاوضات المرحلة النهائية».

نستطيع في ضوء ماسبق أن نجيب عن السؤال الذى برز بالقول إن مسار المباحثات الثنائية استشعر الادارة الامريكية بالحاجة الى بلورة موضوع الاتحادية في هذه الفترة وطرحها كنتيجة يبلغها هذا المسار، لعل ذلك يسكت الشكوك الاسرائيلية سواء كانت حقيقية أو مصطنعة.

نستطيع ايضاً في ضوء ماسبق أن نفهم مانقلته وكالات الانباء من اعتزام المجلس المركزي الفلسطيني بحث موضوع «الاتحادية» في هذه الفترة واتخاذ توجه بشأنه يحدد العلاقة بين الاراضى الفلسطينية فى الضفة والقطاع والأردن مستقبلاً. ويستوقفنا عند هذا الحد من النظر في الملف التحرك الذي لاتفتأ الولايات المتحدة القيام به تجاه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بين حين وآخر لتدعوها الى اتخاذ مواقف من خلال المؤسسات الفلسطينية بشأن أمور محددة تسعى الادارة الامريكية الى بلورتها. فالمنظمة مدعوة الآن لبحث موضوع «الاتحادية» والارض الفلسطينية لم تتحرر والحكومة الفلسطينية لم تقم، تماماً كما دعيت المنظمة قبل شهور لاتخاذ قرار بشأن مشاركة «فلسطينيين» فى مؤتمر سلام الشرق الأوسط فكان أن انعقد المجلس الوطني واتخذ قراراً ترتب عليه انعقاد المجلس المركزي ليتخذ القرار النهائى. ويتداعي الى الخاطر ايضاً والحديث يتردد عن اعلان مايصدر بشأن «الاتحادية» كيف اعلن المجلس الوطني الفلسطينى فى ١٥ نوفمبر / تشرين الثانى قيام دولة فلسطين بعد «اعلان الاستقلال» والأرض الفلسطينية تحت الاحتلال. وكان واضحاً ان لهذا الاعلان أسبابا عدة من بينها التصريح بأن هذه الدولة ستكون على جزء من فلسطين وفقاً للشرعية الدولية التي تحددها قرارات الامم المتحدة، والتصريح بأن اساس التسوية يشمل قراري ٢٤٢ و٣٣٨، كي تمهد الطريق أمام تلبية مطالب امريكية أخرى موضوعة كشرط لمباشرة حوار فلسطيني امريكي. ويذكرنا هذا التحرك الامريكى تجاه قيادة المنظمة بتحركها تجاه الدول العربية مجتمعة لتدعوها الى اتخاذ مواقف من خلال مؤسسة القمة العربية بشأن امور محددة تتعلق بالصراع العربي الصهيونى. ويلفت نظرنا ونحن نستحضر فصول هذا التحرك على

الصعيدين الفلسطيني والعربي أن الولايات المتحدة كانت تريد دوماً الدفع مقدماً قبل التسليم ودون الالتزام الواضح بالتسليم، وأنها لم تتحرك بمثل ذلك تجاه اسرائيل. وهذا اسلوب امريكي في التعامل مع العرب يستحق أن يراجع ويكون محل بحث عربي مع الادارة الامريكية في اطار «موضوع العلاقات الامريكية العربية» خلال التسعينات الذى فتح مؤتمر سلام الشرق الأوسط ملفه.

تأتى إثارة «الولايات المتحدة» اليوم موضوع الاتحادية الاردنية الفلسطينية بعد حوالي عشر سنوات من طرح مصطلح «الكونفدرالية» لأول مرة فى لغتنا السياسية، وتسع سنوات على اتخاذ المجلس الوطني الفلسطيني أول قرار بشأن الصيغة الاتحادية. وقد جاء هذا الطرح في خريف عام ١٩٨٢ إثر خروج القيادة الفلسطينية من بيروت وطرح الادارة الامريكية مبادرة ريجان، في المباحثات الفلسطينية الاردنية التى بدأت فى تشرين الأول اكتوبر واستمرت شهوراً. وكان واضحاً أن هذا الطرح يحاول ايجاد مخرج للتعامل مع ما جاء فى تلك المبادرة من عدم تأييد انشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وتأييد ربطهما بشكل ما بالاردن. ولم يلبث المجلس الوطني فى دورته السادسة عشرة التى انعقدت فى شباط / فبراير ١٩٨٣ بالجزائر، أن اتخذ قراراً بشأن العلاقة مع الاردن يتألف من فقرتين تؤكد اولاهما على وحدانية التمثيل وتؤكد الأخرى على العلاقة ذات الطبيعة الخاصة والمتميزة التى تربط الشعبين الاردنى والفلسطيني وتنتهى بالقول «وانطلاقاً من تطلعاتها القومية تري أن تكون العلاقة المستقبلية بعد قيام الدولة الفلسطينية على اسس كونفدرالية».

والآن.. أياً كان السبب المباشر في تردد حديث «الاتحادية» اليوم، فالمهم أن نبلور نحن موقفنا تجاه هذا الموضوع في ضوء رؤية أهلنا له. وواضح أننا من حيث المبدأ مع كل علاقة اتحادية فى وطننا العربي تقرر بين قطرين أو أكثر، لأنها تعبير عن العودة الى الأصل. وواضح اننا من حيث التوقيت نجد أن غالبية أهلنا في الاردن وفلسطين ترحب بهذه العلاقة، بعد أن تقاربت المواقف الفلسطينية الاردنية تجاه عملية التسوية وساد مناخ جديد إيجابى بفعل التعددية. وتبقى الحاجة ملحة لتنسيق عربي يعزز الموقف الثنائى الفلسطيني الاردني؛ ولنظر متمعن، من خلال إعمال الفكر، فلسطيني أردني لصياغة تفاصيل هذه العلاقة «الاتحادية» يستحضر عبرة التجارب الماضية ويضع في اعتباره حقائق الواقع القائم ورؤية المستقبل.

٥ - قراءة الواقع القائم في فلسطين بعد مدريد

ماهي أهمية حقيقة الواقع القائم على أرض فلسطين اليوم بعد مضي حوالى خمسة شهور على افتتاح مؤتمر التسوية؟

يبرز السؤال وقد انتهت الجولة الرابعة من المباحثات الثنائية في واشنطن، وهدأ الاعلام الغربي الذي جعل همّة تحويل الانظار الى نشاطات المؤتمر واحداً تلو الآخر فملأ الدنيا ضجيجاً وأغرق الكثيرين في متابعة أخبار تجعلهم «يسمعون جعجعة ولا يرون طِحناً» (بكسر الطاء). ويبرز السؤال ونحن في شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وما أروع أن يفرق بين الوهم والصواب والحقيقة والخيال والحق والباطل.

إن العبرة في مسار الصراع العربي الصهيوني الذي دخل مرحلة جديدة مع انعقاد مؤتمر التسوية، هي فى نهاية الأمر لما يحدث على أرض الواقع. وهذا مايجعل الاجابة عن السؤال ضرورة ملحة. وقد استشعرت الحاجة لذلك وأنا مشغول في الوفاء بعدد من الواجبات الفكرية، فما أن فرغتُ منها حتى تفرغت أياماً لأقرأ التقارير الاسرائيلية عن فترة الشهور الخمسة الماضية من خلال ترجمات الصحف الاسرائيلية وحرصت بعد فراغي على أن أركز نظري على «حال» كل من طرفي الصراع وأتأمل في قضايا بعينها تتعلق «بالحال». وانتهيت من هذا كله الى الاحاطة بصورة هذا الواقع القائم التي ألفيتها بعيدة عن صورة له يرسمها اعلام الازمات الغربي.

لايزال عدونا الصهيوني مشغولاً بتهجير مزيد من اليهود من أوطانهم في أوروبا الشرقية؛ ولم يزده حضوره مؤتمر التسوية الا اصراراً على المضي في هذا التهجير. وتتحدث التقارير الاسرائيلية عن وصول ثلاثماية وعشرة آلاف مهجر يهودي من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق منذ خريف ١٩٨٩، منهم مائة وسبعون ألفاً وخمسمائة وواحد وعشرون وصلوا عام ١٩٩١. ولا يخفي هذا العدو أنه يعمل على تهجير مليون آخرين خلال هذه الفترة، مستغلاً المناخ السائد في جمهوريات أوروبا

الشرقية وآسيا الوسطى، وراكباً رأسه بعدم الالتفات لمضاعفات هذا التهجير في داخله. وهو يفترض أن تكاليف استيعاب هذا المليون تبلغ خمسة وستين بليون دولار. وقد عبّر عن هذا التوجه اسحق مرواغى وزير المالية في خطاب علني نشرته معاريف يوم ٩٢/١/٢١ بقوله «انني واثق بأننا سننجح في استيعاب المليون مهاجر الذين سيأتون(!!) ومن المؤكد ان هذا سيكون عبئاً، ولكني لا أشك في أن الاستيعاب لن ينجح» ويلفت النظر ذكره رقم المليون وكأنه أمر مقرر كما يلفت النظر استخدامه في حديثه نفي النفي، مما يشير الى استشعاره للمصاعب. ومن هذه المصاعب ما اسماه فى جزء آخر من خطابه «نقاط بطالة حادة جداً» موجودة فى التجمع الاسرائيلي.

واضح أن موضوع التهجير الصهيوني سيزداد سخونة فى خضم الحملات الانتخابية التى بدأت، وستحكمه المزايدة الى حد ليس بالقليل. الأمر الذي يدعونا الى متابعته ووضع خططنا لمواجهته على عدد من الصعد اعلامياً وعملياً.

كان الموضوع الآخر الاكثر سخونة في أوساط عدونا الصهيوني هو موضوع الاستيطان، وهو جزء من موضوع استيعاب هؤلاء المهجرين. فهذا الموضوع هو الموضوع الذي اختارته الحكومة الاسرائيلية اساساً لاستراتيجيتها تجاه مؤتمر التسوية، وهي استراتيجية ترفض بداية بحث موضوع الأرض، ولاتقبل بالمبدأ الذي اعتمدته الولايات المتحدة «الأرض مقابل السلام»، وترفع شعاراً مضللاً هو «السلام مقابل السلام».

لقد انعكس اعتماد هذه الاستراتيجية على أرض الصراع في موضوع الاستيطان الصهيوني. فالحكومة الاسرائيلية ماضية في تكثيف النشاط الاستيطاني ومنساقة بفعل ذلك الى اجراءات خطرة تتخذها وممارسات بشعة تقوم بها.

من أخطر ما حدث على هذا الصعيد في ظل انعقاد مؤتمر التسوية، هو تكثيف الاستيطان في القرى والمدن الفلسطينية وأولها القدس. فقد عمل تكتل ليكود وحركة غوش امونيم بخاصة على الاستيطان في وسط الخليل ونابلس وداخل بلدة سلوان فضلاً عن القدس القديمة. فليكود لايسعى الى مجرد ايجاد «حدود أمنية جغرافية» بمستوطناته شأن تجمع العمل، «بل يسعى الى تحقيق هدف سكاني داخل المدن والقرى القريبة في الضفة الغربية وقطاع غزة فى سلوان وأزقة الحي الاسلامي في البلدة القديمة في القدس» كما يقول دانى روبنشتاين في هاآرتس ١٩٩١/١٢/٢٩. والهدف من هذا الصراع السكانى هو «المس بنابلس وقلقيلية وطولكرم وإقلاق مضاجع سكانها العرب

وزعزعة ثقتهم بالقوة الوحيدة في اوساطهم المتمثلة بعددهم الكبير واخضاعهم وممارسة ضغوط عليهم حتي يرحلوا الى اثنتين وعشرين دولة عربية فيتحقق بذلك الانتصار الاسرائيلي السكانى المنشود».

لقد نجمت عن هذه السياسة الاستيطانية الصهيونية مضاعفات أوصلت الى ان تتخذ الحكومة الاسرائيلية قراراً اواخر العام الماضي «بإقامة حرس مدني في المستوطنات» أى تخويل المستوطنين استخدام السلاح. والجديد هنا الذي حدث في ظل انعقاد مؤتمر التسوية هو اعلان هذا الأمر، لأن المستوطنين كانوا يستخدمون السلاح عملياً منذ فترة طويلة كما أوضح تقرير للجنة اسرائيلية وما اكثر الجرائم التي اقترفوها في السنوات العشر الماضية ويتطلب تنفيذ هذا القرار تخصيص قوات أمن كثيفة «لحماية!!المستوطنين في المدن والقرى» وبتعبير أصح لدعم هذه الميلشيات الصهيونية. وهذا يعني أن يواجه أهلنا الجيش والميلشيات في وقت واحد. ويتوقع روبنشتاين أن هذه الوحدات شبه العسكرية ستتصرف كقوة طلائعية للجيش بعد أن حصلت على اعتراف قانونى حكومي بها.

مفيد أن نضرب مثلاً لأعمال هؤلاء المستوطنين، كي نلّم بالواقع القائم على صعيدهم. فقد حدث في شهر كانون أول – ديسمبر ١٩٩١ في ظل مؤتمر التسوية أن قام مستوطنو «الون موريه» باقتلاع اشجار الزيتون لقرى فى منطقة نابلس. وتبين أن أحد الحاخامات أصدر فتوى بذلك. وحين سئل هذا الحاخام واسمه «لبنون».. وهو من تلاميذ الحاخام كوك مؤسس غوش أمونيم – عن فتواه التي تسمح باقتلاع أشجار الفلسطينيين أجاب «في المهاجر كان عمل الحاخام يقتصر على الكنيست فقط. أما هنا في اسرائيل فان عمله يجب أن يتناول جميع مناحي الحياة، ويجب ان نسير حياتنا حسبما نصت عليه التعاليم التورانية». كما أجاب حين سئل عما اذا ذلك عقوبة جماعية، «ليس عقوبة نحن نؤيد فكرة ازالة الاضرار الأمنية دون الاهتمام بصاحبها. والاشجار التي يمكن ان تكون ساتراً لاطلاق النار يجب ان تزال من الطريق».

يطول الحديث عن جرائم المستوطنين الصهاينة التي يتفنن القانون الاسرائيلى في حمايتها. وواضح أن الواقع القائم على هذا الصعيد ينذرنا بأن الخط البياني لهذه الجرائم هو في تصاعد في ظل مؤتمر التسوية. الأمر الذي يدعونا الى وضع خططنا لمواجهة الاستيطان السكاني في القرى والمدن وما يقترن به من جرائم.

إن لنا ان نتوقع ان يمضي عدونا في عمليتي التهجير والاستيطان في هذه الفترة

وتدبير الحملات التي تتصل بهما. وقد رأينا كيف كشف الاعلام الصهيوني عن خطة لتهجير يهود يمنيين عرباً بغية تحقيق كسب لتكتل ليكود وزعامته الشاميرية. ولن يثنيه عن ذلك ما يعانيه المهجرون وتعثر خطته الاستيعابية وردود الفعل داخل التجمع الاسرائيلي، لأن طبيعة قيادات الاستعمار الاستيطاني العنصرى تجعلها أسيرة للمزايدة العقيدية.

نحن مدعوون الى أن نتابع هذه التفاعلات الاسرائيلية الداخلية ضمن تعرفنا على الواقع القائم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومناخاً عاماً. وقد استوقفني ما تضمنته التقارير الاسرائيلية من شرح لمعاناة المهجرين. فهؤلاء الفلاشا الذين اقتلعوا من وطنهم يعانون كما تقول ميرى كوهين في رسالة ماجستير عنهم تقدمت بها للجامعة العبرية من «الشوق للوطن وتشتت العائلة والبطالة ومشاكل دينية وصدمة حضارية وانتهاء سلطة القبيلة وانهيار سلطة الأسرة ثم الاهانات التى توجه لهم». وذكر تقرير لها آرتس يوم ١٩٩٢/١٢/١ أن نسبة الانتحار بين الفلاشا هي خمسة اضعاف نسبتها بين الاسرائيليين. وقد سجل تقرير لدافار يوم ٩١/١٢/٢٩ ارتفاع نسبة مدمني الكحول فى أوساط المهجرين الروس. ويلفت النظر أن معدل تعاطي المخدرات في التجمع الاسرائيلي ككل زاد خلال السنة الماضية بنسبة ٢٥٪، وبلغ عدد المتعاطين مائتا ألف منهم حوالي ثلاثين ألف مدمن. ويقدر سوق المخدرات الاسرائيلي بثلاثة مليارات دولار وفق ما ذكرته سلطة مكافحة المخدرات.

ان المواجهة العربية للتهجير الصهيونى والاستيطان والاستيعاب تتم على صعد كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية واعلامية، فى المحافل الدولية وعلى أرض الصراع في فلسطين. ولنثق بإمكانية كسبها اذا نحن وفينا متطلباتها حقها. فهذا الاستيطان لا جذور له، والتهجير ما أسرع أن يولد النزوح حين يواجه وقد بدأت تباشير هذا النزوح المرتبط بالتهجير الأخير تتالى. وقد أوضحت دراسة اجراها الاستاذ «اليشع افرات» من جامعة تل ابيب حول ظاهرة «الفرار الجماعي التي حدثت ابان حرب الخليج» أن مائة ألف نسمة من سكان تل ابيب ورامات جان هجروا منازلهم بين يومى ١٨ و١٩٩١/١/٢٥». وقد لجأ ٥٦٪ منهم الى النقب و٢٩٪ الى الجليل و١٥٪ الى القدس.

موضوع أخير يتعلق بالواقع القائم في فلسطين على صعيد العدو وهو العلاقات الاسرائيلية الامريكية فهذا الموضوع يفعل فعله في المزاج العام السائد بين المستعمرين

المستوطنين الصهاينة لأنه يتصل بصميم الرباط القائم بينهم وبين القوة الخارجية التي مكنّت لهم. وواضح أن هناك جديداً في هذا الموضوع يتمثل في اختلال تطابق المصالح بين طرفي العلاقة. وهذا ما سيجعل الحديث عنه يتردد بقوة في الحملات الانتخابية، وليس بعيداً أن نشهد في حزيران – يونيو القادم ظهور نتائج أولية لهذا الجديد في نتائج الانتخابات الاسرائيلية. وهناك الكثير مما يبحث في هذا الموضوع، ومما يمكن لنا كعرب أن نعمل فيه. وهو يستحق حديثاً خاصاً. وقد اعتبر أهود براك رئيس الاركان الاسرائيلى العلاقة الاسرائيلية الخاصة بالولايات المتحدة أحد ثلاثة أركان يقوم عليها أمن اسرائيل، في خطابه أمام النادى التجاري الصناعي الذي نشرته معاريف يوم ١٩٩١/١٢/١٠.

ماهي ملامح الواقع القائم في فلسطين على صعيد شعب فلسطين العربي اليوم؟

الملمح الرئيسي هو تصاعد الانتفاضة. فهذا الشعب يفهم عدوه فهماً عميقاً، وهو يتابع موضوعات التهجير والاستيطان والاستيعاب والتفاعلات الحادة الجارية في مختلف مجالات حياة هذا العدو. وهو بنظرته مدرك لطبيعة الصراع، كما أنه بوعيه حريص على سبر اغوار هذا التحرك السياسى الجاري في اطار مؤتمر التسوية ومتوقع من ثم ضآلة مايسفر عنه. وهذا كله يجعله اكثر اصراراً على الانتفاض وايجاد حقائق على أرض الواقع مهما كانت الظروف المحيطة به بالغة القسوة.

تحفل الصحف والدوريات الاسرائيلية بمعلومات عن الانتفاضة في مرحلة مؤتمر التسوية. وخلاصة هذه المعلومات أن الانتفاضة في تصاعد، وأن مراهنة البعض على أن يؤدي انعقاد المؤتمر الى انهاء الانتفاضة خسرت. والحق أن هدوءاً حدث لأيام معدودة تم فيها التأكد من حقيقة ماهي عليه التوجهات الاسرائيلية في المؤتمر ثم ما اسرع ما تصاعد الخط البياني للمقاومة بكل صورها. ويتحدث أحد التقارير الاسرائيلية الذي نشرته صحيفة هاموديع يوم ١٩٩٢/١/٦ عن مئات العمليات وعشرات التنظيمات التى تم اكتشافها. كما تحدثت صحيفة يديعوت يوم ١٩٩٢/١/٣٠ عن اكتشاف ثماني وسبعين خلية جديدة واعتقال المئات ينتهي بالقول «ولازالت قوات جهاز الأمن العام تكثف جهودها لالقاء القبض على اعضاء الخلايا الخطرة والجريئة الأخرى التي لم يتم القاء القبض عليها حتى الآن». وحديث الانتفاضة فى هذه المرحلة يستحق أن نفرد له حديثاً خاصاً. وهو وثيق الصلة بحديث المقاومة في جنوب لبنان التي شهدت هي الأخرى تصعيداً.

وبعد.. فإن الواقع القائم اليوم على أرض فلسطين يقول لنا إن الصراع العربي الصهيوني محتدم، في هذه المرحلة، وإن ما يجري على أرض الواقع هو الذي سيحدد مسار مؤتمر التسوية. فلنركز انظارنا على ساحة المعركة، ولنعمل فكرنا في متطلبات الفوز فيها، ولنعمل بكل ما اوتينا من قوة، واثقين من أن النصر في نهاية المطاف لنا بإذن الله.

٦ - أفكار أمريكية لكسر الجمـود

مزيد من الأخطار والتعقيدات

بعد شهر حافل بالتحركات السياسية الرسمية المكثفة في منطقتنا في اعقاب الانتخابات الاسرائيلية يوم ١٩٩٢/٦/٢٣، وبعد مضى حوالي تسعة شهور على انعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠، تبدو الحاجة ماسة عند «المتابع» الى «وقفة» يلتقط فيها انفاسه وعند «أهل الرأي» الى «مراجعة شاملة» لعملية التسوية الجارية تستهدف رسم خطوط تحرك عربي مبادر نحو الولايات المتحدة الامريكية تشتد ضرورته في الشهور الثلاثة القادمة.

لماذا «الشهور الثلاثة القادمة» بالذات؟ قد يبرز هذا السؤال أمام البعض. والجواب هو لأن الادارة الامريكية ملتزمة بموعد يوم ١٩٩٢/١٠/٣٠ لاعلان اتفاق اسرائيلي فلسطيني اردني حول «ترتيبات حكم الذات الانتقالية». وقد سجلت هذا الالتزام في «رسالة التطمينات الامريكية الى الفلسطينيين» في الجزء الخامس البند جـ، بأنها «ستبذل قصارى جهدها لتحقيق اهداف التوصل لاتفاق حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية خلال سنة واحدة». ولأن الانتخابات الامريكية ستجري اوائل شهر تشرين ثان / نوفمبر ١٩٩٢، وهذه الفترة الباقية مناسبة لتحرك عربي مبادر نحو القوى السياسية الامريكية التي تخوض هذا الغمار بهدف مناقشتها في السياسات الامريكية تجاه منطقتنا والتوصل الى نقاط لقاء تعبر عن مصالح مشتركة، فضلاً عن التحرك تجاه الادارة بخاصة لاقناعها بوجهات نظرنا العربية بسأن ترتيبات حكم الذات الانتقالية.

لماذا المراجعة الشاملة لعملية التسوية الجارية؟ لأن الشهور التسعة الماضية كشفت بوضوح عن جوانب الضعف في التصور الامريكي الذي بلورها، وعن ثغرات كبيرة فيها تحول دون انتظامها، وعن تناقضات داخلها تجعلها معرضة للتوقف والتفجر. وقد رأينا المناخ الذي أحاط بهذه العملية قبيل الانتخابات الاسرائيلية في اعقاب جولات المحادثات الثنائية المتتالية التي غرقت في بحث الاجراءات، وهو مناخ يسوده الاحباط في اوساط

الكثيرين. وغير خافٍ ما لهذا المناخ من آثار سلبية على الصعيد الأمني في المنطقة.

لقد وضح الآن أن التصور الامريكي الذي بلور هذه العملية قام على افتراضٍ أول مفاده «أن جلوس العرب طرفاً طرفاً في المحادثات الثنائية مع الاسرائيليين، ومجتمعين في المحادثات المتعددة الاطراف، كافٍ لانطلاق قطار التسوية الذي ما أن ينطلق حتى يسير في الغالب تلقائياً بقوة دفع ذاتية الى أن يصل للمحطة النهائية». فمجرد «الجلوس للتفاوض» في الفكر السياسى الامريكي أمر بالغ الأهمية لأنه يكفل حدوث «مفاوضات مباشرة» بين الاطراف. وما اكثر ما تحدثت السياسة الامريكية عن «المفاوضات المباشرة» وعملت على فرضها.

هناك افتراض آخر قام عليه التصور الامريكي للعملية هو أن راعي المؤتمر الفعلي في عملية التسوية الجارية قادر في حال أن الجلوس للتفاوض لم يؤد الى النتيجة المطلوبة، على أن يقوم هو بتوفير مستلزمات السير واعطاء قوة الدفع للعملية. وهذا الراعي الفعلي هنا هو الولايات المتحدة الامريكية.

الافتراض الأول لم تثبت صحته عند الاختبار فمجرد «الجلوس للتفاوض» لم يكن كافياً لتوليد قوة دفع ذاتية للعملية التفاوضية، وبخاصة أن هذا الجلوس لم يتم على قاعدة صلبة توفر أساساً قوياً لهذه العملية. بل لعل «مجرد الجلوس» بدون وجود هذا الأساس القوي عقّد أموراً كثيرة كادت أن تنهك الجالسين وأحبطتهم وأوجدت مناخاً من الاحباط الشديد حولهم. وهذه الظاهرة كانت محل تعليق عدد من المخضرمين في السياسة الامريكية الذين شككوا في سلامة هذا الافتراض، وأكدوا على ضرورة وجود أساس واضح لعملية التفاوض يوفر لها أول عناص نجاحها. وقد حذّر هؤلاء من «الغموض» الذي يتسم به «أساس» العملية الجارية المتمثل بحديث عام عن قراري ٢٤٢ و٣٣٨، وأعلنوا مخالفتهم لرأي «فنّييّ» وزارة الخارجية الامريكية الذين يصفون هذا الغموض بأنه «ايجابى» و«مفيد».

واضح أن فقدان الأساس القوي في عملية التسوية الجارية هو أهم جوانب الضعف في التصور الامريكى الذى بلورها. ولايزال هذا الجانب يفعل فعله فيها، فهذا اسحق رابين يحاول النفاذ منه ليفرض أمراً واقعاً حين رأيناه يقول فى المؤتمر الصحفي بالقاهرة يوم ٩٢/٧/٢١ «وفيما يتعلق بموقف اسرائيل فإن خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد

الذي وجهه راعيا المؤتمر ذكر قراري ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للمفاوضات كما كانا أساساً لمفاوضات كامب دافيد. إذن هناك القراران أمام الاطراف لتفسيرهما طبقاً لرؤية كل طرف». فرابين هنا يشير الى أن لاسرائيل رؤيتها الخاصة للقرارين وهي متمسكة بها. ومعلوم أن هذه الرؤية اتفق عليها حزب العمل وتكتل ليكود منذ صدور القرار عام ١٩٦٧، وهي تقطع بعدم الانسحاب الاسرائيلي الى خطوط ما قبل ٥ يونيو / حزيران من ذلك العام. وقد وصلت بالليكود الى التمسك بكل الأراضي العربية المحتلة، وعند «العمل» الى التمسك بغالبية هذه الاراضى والتخلص فقط من عبء المناطق الكثيفة السكان بالعرب حفاظاً على «يهودية» الدولة على حد قولهم.

لقد نجم عن افتقاد عملية التسوية الجارية الأساس القوي، وعن قبول الولايات المتحدة بوجود رؤية اسرائيلية للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بروز مشكلات خطيرة تهدد هذه العملية بالفشل الذريع وتصعد حدة التوتر في المنطقة. ويكفي أن نشير هنا الى مشكلة الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومشكلة التهجير الصهيوني لليهود من اوطانهم المرتبطة بها، ومشكلة القدس. وستبقى هذه المشكلات تتفاقم ما لم تسلم الولايات المتحدة بضرورة توفير الاساس القوي لعملية التسوية، وتعمل على ذلك. وهذا الاساس القوي المطلوب هو قرارات الشرعية الدولية بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني. وقد كان التصرف المنطقي أمام الولايات المتحدة حين فكرت أن تطرح مبادرتها هو أن تصوغ مضمون هذه القرارات في قرار أممي يصدر عن مجلس الأمن تتوافر له آلية التنفيذ، لأن قرار ٢٤٢ بالرغم من أنه ملزم فهو يفتقد وجود آلية تُنفِّذه، ولأنه بعد القبول الأمريكي بطرح اسرائيل تفسيراً اسرائيلياً له أصبح بمثابة «قرار ميت» كما وصفناه قبل سنوات. ونذكر كيف قال امين عام الامم المتحدة الجديد وهو في بداية ولايته «بأن القرار لايمكن تنفيذه» ولكنه أخطأ حين قال «إنه غير ملزم». واذا كانت الولايات المتحدة لأسباب كثيرة لم تفعل ماهو منطقي، فلا أقل أن تُقوي أساس عملية التسوية الجارية بإعلان تفسيرها الواضح هي للقرارين بشكل ينهي «الغموض» المحيط بهما بعد أن ثبت عملياً أنه ليس غموضاً ايجابياً بل سلبي في غاية السلبية.

إن الوقت مناسب الآن لحديث عربي صريح مع الولايات المتحدة حول هذه النقطة بالذات في ضوء ما اسفرت عنه عملية التسوية الجارية بعد تسعة اشهر من بدئها،

وتنبيه الادارة الامريكية الى أن الافكار الجديدة التي حملها الوزير بيكر معه في جولته الأخيرة تحاول رتق خروق واسعة في هذه العملية دون جدوى، لأن «الخرق اتسع على الراتق». كما ينبغي تنبيهها الى أن محاولة الرتق تتضمن ما يسبب مضاعفات تزيد الطين بلة.

أول هذه الأفكار الامريكية، كما اذاع راديو العدو الاسرائيلي «ان تلتزم اسرائيل بوقف الاستيطان في الاماكن المكتظة بالسكان العرب في الأراضي المحتلة، مقابل تقديم ضمانات القروض لاسرائيل التي تبلغ قيمتها عشرة مليارات دولار». وهذا يطرح السؤال وماذا عن الاستيطان في الاماكن غير المكتظة في الأراضي المحتلة من وجهة نظر الوزير بيكر؟ كما أنه يشير الى مضاعفات تقديم ضمانات القروض التي ستمكن الحكومة الاسرائيلية من الاستمرار في سياساتها العدوانية. وهي سياسات ما كان يمكن أن تصمد أمام الانتفاضة والمقاومة بعامة لولا الدعم الامريكي.

من بين هذه الأفكار الامريكية، كما اذاع الراديو الاسرائيلي، «ضرورة الغاء المقاطعة العربية للشركات الاجنبية التي تتعامل مع اسرائيل، وبدء مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية عربية ربما بعضها من السعودية حول ادارة المسجد الاقصى ومسجد عمر في القدس». وواضح أن مقاربة قضية القدس بهذه الصورة سيزيد من تفاقم مشكلتها، فكأنها مجرد قضية «أماكن عبادة»، وكأن العرب ليس لهم الا الاهتمام بالمسجدين من أماكن العبادة هذه، أما بقية الاماكن ومنها كنيسة القيامة فلها حديث آخر؟!! وكأن على هؤلاء العرب أن يدفعوا مقدماً ثمناً باهظاً مقابل الاعتراف بحقهم في التفاوض «حول ادارة المسجدين»، هو إلغاء المقاطعة، والحديث هنا متجه الى السعودية التي يمكن ان تشرك ودول الخلية بعامة، وهو حديث عين صاحبه مركزة على الثروة النفطية. والقدس في منظورنا هي ارض فلسطينية عربية تمثل وطناً لشعبها الذي يعتز بكونها محجاً للمؤمنين.

لقد تضمنت هذه الافكار ايضاً أن اسرائيل تلتزم بتحديد موعد نهائي لاجراء الانتخابات العامة في الاراضي المحتلة بحلول شهر نيسان / ابريل ١٩٩٣، وأن يتعهد القادة الفلسطينيون بوقف الانتفاضة، وعلى اسرائيل من ثم «أن تنسحب انسحاباً تدريجياً لبعض الوحدات العسكرية من المدن في الأراضي العربية المحتلة». كما تضمنت بالنسبة

لسوريا واسرائيل «أن يبدي الطرفان استعدادهما للبدء في مفاوضات حول فصل رمزي للقوات في هضبة الجولان تنسحب بموجبه وحدات مدرعة لمسافة خمسة عشر كيلو متراً من الحدود». وما أكثر الاسئلة التي تبرز هنا لتؤكد أن عملية التسوية هذه غير واعدة وأن مضاعفاتها ستزيد التوتر في المنطقة. ومن الملفت للنظر أن كل عملية تسوية باشرتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧ بشأن الصراع العربي الصهيوني كانت تؤدي دوماً الى زيادة التوتر وسيل مزيد من الدماء. وقد آن أوان اعادة النظر في المنهج كله.

الافتراض الآخر الذي قام عليه التصور الامريكي الخاص بقدرة الولايات المتحدة على دفع العملية صحيح، اذا حسمت الولايات المتحدة أمرها وبلورت إرادتها وصححت تصورها للعملية وخلصتها من الثغرات التي تحول دون انتظامها ومن التناقضات داخلها. ويكفي كي نتصور مدى اتساع الثغرات أن نتذكر تصريح اسحق شامير بعد فشله في الانتخابات عن أنه كان عازماً على ابقاء المفاوضات عشر سنين والمضي اثناء ذلك في الاستيطان حتى لايبقى شئ يتفاوض عليه. ويكفي كي نتصور عظم التناقضات أن نتذكر ان هذه العملية لا تشير بكلمة الى حق العودة لابناء فلسطين وفقاً للقرار ١٩٤ بينما تشجع واقعياً من خلال موضوع القروض على العدوان الصهيوني المتمثل فيما يسمى قانون العودة الاسرائيلي الذي يمكن من تهجير اليهود من أوطانهم.

* * *

إن التحرك العربي المبادر الذي نبلوره من خلال المراجعة الشاملة لعملية التسوية الجارية يجب أن يدعو الولايات المتحدة الى أن تصحح تصورا هاما لهذه العملية ولسياستها في المنطقة. وهو أيضاً يجب أن يفتح معها ملفات القدس وحق العودة وقانون العودة الاسرائيلي من أجل ارساء الاساس القوي الواضح للعملية. وهو حين يتجه الى الولايات المتحدة أساساً فلأنه منطلق من الوعي بأنها بالنسبة للقاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية «الرأس والأصل»، وعندها هي أمر الحسم. وهو مدرك للمرحلة التي دخلتها العلاقة بين القاعدة والقوة الداعمة لها، وليست لديه اية أوهام تجاه مايمكن ان يكون عليه حزب العمل واسحق رابين فى هذه المرحلة.

٧ - رابين بدون أوهام

قراءة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية

الحاجة ماسة لتحرك عربي مبادر، يتجه الى الولايات المتحدة الامريكية بخاصة، ويلبي متطلبات المرحلة الراهنة من مراحل الصراع العربي الصهيوني، في هذه الفترة التي شهدت مؤخراً إجراء انتخابات اسرائيلية وتشكيل حكومة اسحق رابين وتشهد قريباً اجراء انتخابات الرئاسة الامريكية.

يمكننا أن نحدد ثلاث مواصفات يجب أن يتصف بها القائمون بهذا التحرك

* ان لا تكون لديهم أية أوهام عن «رابين» و«العمل» من موقع المعرفة العلمية بالرجل والحزب والكيان.

* أن يكونوا مدركين للطور الذي دخلته العلاقات الامريكية الاسرائيلية بعد زلزالي أوروبا الشرقية والخليج.

* أن يكونوا مقتنعين بأن تأثير أي تحرك عربي متوقف على مدى القوة العربية الذاتية التي يملكها القائمون به من العرب.

* * *

ما اكثر الأوهام التي عاشها بعض العرب بعد ظهور نتائج الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة. وفرق شاسع بين «الوهم والصواب» حرصتُ في كتابي «مدرسة عربية في علم السياسة» أن أُبينه بشرح وافٍ جاء فيه «ليس للوهم علاقة بالعقل، فهو من خطرات القلب كما يقول صاحب لسان العرب. وهو ظن وتخيل وتمثل.. ويتكون الوهم إذن حين يعطل التخيل العقل، فيحدث السير وراء الظن، وتحجب رؤية حقائق الأمور. ويتكون الوهم أيضاً بفعل فكرة يوحي بها من يريد أن يوهم الموهوم بأمر غير حقيقي، ليتسلط من خلالها عليه، فيتمثل «الضحية» الفكرة وينطلق منها الى التخيل، ويحسب الأمور على اساسها فيقع في الغلط. ويقال عنه وَهِمَ (بكسر الهاء) بمعنى غلط وسها».

سببان رئيسيان لتكوّن هذه الاوهام في أذهان بعض ابناء أمتنا. الأول هو إعلام الأزمات الموجه الينا من الخارج. والآخر استعداد ذاتي للعيش في الوهم انسياقاً وراء

«تفكير رغبي» وحلم خيالي وشوقاً الى الاتيان بجديد ووقوعاً في فخ المعرفة الناقصة. والحق اننا ووجهنا بحملة اعلام مكثفة صدرت عن الغرب بعامة وعن الدوائر الصهيونية فيه أوروبياً وامريكياً والدوائر الامريكية بخاصة. ونلتمس العذر لمن وقع تحت تأثيرها من غير المختصين من ابناء أمتنا. ونلتمس العذر ايضاً للمشتغلين بالعمل العام حديثاً الذين وقعوا في فخ المعرفة الناقصة وقدموا تحليلات حافلة بالتفكير الرغبي تريد أن تأتي بجديد، ونحن على يقين أنهم سرعان ما سيعبرون الوهم الى الصواب اذا هم توغلوا في المعرفة العلمية واستكملوا ما تعانيه معرفتهم من نقص واعتمدوا منهجاً موصلاً.

امكانية التغلب على هذه الاوهام في اوساطنا العربية كبيرة. فالنسبة لغير المختصين يتولى «المسلك الرابيني» وسياسة الحكومة الاسرائيلية تبديدها عملياً. وقد رأينا تصريحات رابين في القاهرة تفعل فعلها على هذا الصعيد، ثم رأينا زيارته الى الشريط المحتل في جنوب لبنان وتصريحاته في اعقابها تفعل فعلها هي الأخرى. وبالنسبة للمختصين فان تتابع الدراسات العلمية حول الواقع الاسرائيلي سيساعدهم على سبر اغوار هذا الواقع وسيأخذ بأيدي من عاش اوهاماً منهم لتجاوز هذه الاوهام الى عالم الصواب. وقد اسعدني أن اشارك في عدة ندوات ولقاءات تناولت الانتخابات الاسرائيلية بالتحليل العلمي خلال الاسبوعين الماضيين، بعد أن كنت قد عرفت الضيق وانا أقرأ ما أوحت به الأوهام للبعض. وإن لنا أن نتطلع الى صدور مزيد من الدراسات العلمية حول هذه الانتخابات تركز بخاصة على جوانب فيها لم الاحظ أنها نالت حقها من المعالجة.

اضرب مثلاً على أحد هذه الجوانب، وهو الدور الذي «لعبته» قوى اليهودية العالمية الموجودة خارج التجمع الاسرائيلي في هذه الانتخابات، وبخاصة الامريكية منها. وقد لفت نظري في عدة دراسات جيدة جداً في تتبعها الخريطة السياسية داخل هذا التجمع صدرت مؤخراً، أنها لم تلتفت الى هذا الجانب ولم تشر اليه وكأنه غير موجود وكأن هذا الكيان الصهيوني قائم وحده بمعزل عن الصهيونية العالمية والقوى الغربية التي أوجدته ولاتزال تمكنه من الحياة.

جانب آخر هو ما ستكون عليه السياسة الداخلية الاسرائيلية، والعلاقات بين القوى السياسية في الأيام القادمة. فجميع الدراسات التي تناولت هذه الانتخابات تحدثت عن شرارة الحملة الانتخابية وحدتها وتركيزها على الأشخاص وتجريحهم بالغمز واللمز والتنابز بالألقاب؛ ولابد أن تكون قد خلفت جروحاً لم تندمل بعد. فإلى أى مدى ستكون هذه

الجراح معرضة للالتهاب. وكيف سيتصرف الائتلاف الحاكم بقيادة العمل وقد عاد الى السلطة بعد أن ابعد عنها فترة طويلة، وكيف سيكون رد فعل الليكود على هذه التصرفات بعد أن ذاق فترة طويلة لذة التحكم والتسلط وهو الآن محروم؟ ثم كيف سيكون رد فعل الاحزاب الدينية التي أعلنت الحكومة الجديدة بشأنها «انها ستلغي كل الميزانيات الخاصة بها»، وستفحص «حجم الميزانيات المخصصة للمدارس الدينية وطلاب التوراة وطريقة توزيعها بهدف التوصل الى اساس يحقق المساواة بين جميع الطلاب في اسرائيل» أي سحب امتيازات هذه المدارس التي منحها لها الليكود وهو في الحكم؟

* * *

المعرفة العلمية التي تبدد الأوهام ترشد الى الصواب، تتوافر من خلال دراسة وضع الكيان ككل في هذه المرحلة والمناخ السائد فيه وحاله، ودراسة برنامج حزب العمل قائد الائتلاف الحكومي والاحزاب المشاركة، ودراسة الرجل الذي يقود هذا الحزب ويرأس الحكومة الاسرائيلية وهو اسحق رابين، ثم دراسة صلة هذا التجمع الاسرائيلي كله باليهودية العالمية والقوى الداعمة له في الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

لا بأس أن نبدأ بالرجل، ونركز حديثنا عليه، معتبرين افعاله وتصريحاته محصلةً لعناصر الدراسة الأخرى، متخذينه رمزاً ومؤشراً على توجه هذا الكيان الصهيوني.

نحن أمام رجل شيخ اذا نظرنا الى سنّه، يحيط به عدد من المُسنين على رأسهم زميله ومنافسه في زعامة الحزب شمعون بيريز، فكلاهما تجاوز الخامسة والستين من العمر منذ فترة. وكلاهما عسكري سياسي يحتل مواقع مؤثرة منذ اكثر من ثلاثة عقود. وقد شارك اسحق رابين في مفاوضات الهدنة الأولى عام ١٩٤٨. وسنّ الشيخوخة والنشأة العسكرية وركام التجربة التاريخية وأخيراً طبيعة المناخ السائد في هذا الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، عوامل لاتجعل التغيير سهلاً على هذا الرجل الذي تتفاعل فيه هذه العوامل. فمن أين للمراقب ان يتوقع التغيير على يدي هذا الرجل على صعيد صفاته الشخصية؟ هناك عامل واحد يشير اليه العارفون هو أن الرجل «عملي»، وقد وصفته افتتاحية نيويورك تايمز يوم ١٩٩٢/٦/٢٨ بأنه «ليس رجلاً معروفاً ببلاغته أو بوجود رؤية لديه. هو جنرال سابق فظ فلسفته – اذا جاز أن نطلق هذا الاسم – هو العملية «البراجماتية». فليس لديه أية حماسة لأية عقيدة «ايديولوجية»». والدوائر الامريكية العليا تعرف عنه ذلك. وهذا مادعاها الى دعمه في انتخابات رئاسة الحزب أولاً

ثم في الانتخابات الاسرائيلية العامة.

نحن أمام رئيس حكومة اسرائيلية لا يخفي الاطماع الصهيونية التوسعية، وإن عمد الى التعبير عنها بلغة «زخرف القول» التي اشتهر بها «حزب العمل» لإرضاء الغرب. فقد اعلن اسحق رابين صراحة أن حكومته «ستعمل على ترسيخ الاستيطان اليهودي على طول خطوط المواجهة نظراً لأهميتها الأمنية، وفي القدس الكبرى». وستعمل «على الحفاظ على أمن المستوطنات والمستوطنين في يهودا والسامرا». ثم قرن هذه الصراحة بالقول «لن تقدم هذه الحكومة على خطوات من شأنها ان تعرقل المسيرة الصحيحة للمفاوضات» ليطمئن الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة. ولكنه لايلبث أن يقول «والقدس ليست مجالاً للمساومة، وستشهد السنوات القادمة توسعاً في بناء القدس الكبرى». هكذا بكل غطرسة وتحدٍ يتحدث هذا المستعمر المستوطن عن بيت المقدس عاصمة فلسطين العربية. واذا كان حديثه يجوز على غربيين طامعين مثله بالقدس، فإنه لابد أنه مدرك يوماً أن هذا الحديث «الكفر» في نظر شعبنا وأمتنا والمؤمنين مسلمين ونصارى سيرد عليه عملياً بمنطق الانتفاضة في القدس وجميع أنحاء فلسطين.

نحن أمام عسكري سياسي ينطق بلسان مؤسسة عسكرية تحكم هذه القاعدة الاستعمارية الاستيطانية، مأخوذ «بالأمن» بمفهوم يجمع بين خوفٍ دفين في اعماق المستعمر المستوطن من الواقع والمستقبل واستعداد عدواني بالغ في محاولة دائمة للهرب الى أمام. وقد تحدث اسحق رابين عن الأمن فقال «ان المنطقة مازالت تنطوي على اخطار شديدة. ولن نتنازل عن أي شئ خاص بالأمن. فالأمن في نظرنا أهم بكثير من السلام». وما أسرع ما تجلى الانفصام الذي يعانى منه حين تابع قائلاً «ان الحكومة في بداية طريقها، وربما بالتعاون مع دول أخرى ستعمل على احباط واجهاض أية محاولة من الدول المعادية لاسرائيل لامتلاك اسلحة نووية». والقائل يقف على مستودعات اسلحة نووية، راقصاً فوق الهيدروجين على حد تعبير ذلك الشريط السينمائى «الرقص فوق الهيدروجين»؛ وقد فعل هو واقرانه مافعل بأرضنا الحبيبة من تلويث نووي سيكون علينا أن نبذل جهوداً جبارة بعد التحرير لإزالة هذا التلويث. ونجده وقت كتابة هذه السطور مواجهاً بانفجار هائل لمخزن اسلحة تحت الارض على ساحلنا الفلسطيني الساحر، مضطراً للتفكير في نقل مخازن اسلحته الى النقب، وكأن النقب له مقياس مختلف. ولا غرابة فالمستعمر المستوطن هو المرأة المدعية بأنها أم الطفل في قصة سليمان والمرأتين، ولذا

وجدناها لم تمانع أن يقسم الطفل قسمين. وقد رأينا رابين يقول صراحة في كلمته الافتتاحية في المؤتمر الصحفي بالقاهرة يوم ١٩٩٢/٧/٢١ عن وجود فرص للتفاوض «دون التعرض لأمن اسرائيل الحيوي ومصالحها الوطنية». ثم قال في اجابته عن أحد الأسئلة «علينا ان نعرف كيف نمضي في المفاوضات محل المستويين في اطار صيغة مدريد بهدف ايجاد حل يفي بمصالح اسرائيل الحيوية». وتداعى الى الخاطر بفعل تعبير «أمن اسرائيل الحيوي» و«مصالحها» تصريحات رابين حين كان وزير دفاع عند قيام الانتفاضة. وسيطول بنا الحديث لو استحضرناها بالنص لتقدم شرحاً لمفهومي أمن اسرائيل الحيوي ومصالحها الوطنية الحيوية. كما تداعى الى الخاطر شرح شمعون بيريز للمفهومين في دراسته «عصر جديد لايطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة» التي صدرت ضمن كتاب «ماذا بعد عاصفة الخليج. رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط» عن «الاهرام». وهذا الشرح يستحق حديثاً منفرداً لأنه يقع في صميم عملية التفاوض الجارية.

يبرز السؤال مرة أخرى من اين للمراقب أن يتوقع التغيير على يدي هذا الرجل على صعيد افكاره وافكار حزبه؟ هناك عامل واحد يشير اليه العارفون هو أن الرجل والحزب يسلمان «بالتبعية الواقعية» للولايات المتحدة الامريكية. وسيدعوهما هذا التسليم الى تبني الافكار الامريكية الخاصة بترتيب المنطقة واقامة ما تسميه الولايات المتحدة «نظاماً شرق أوسطي» ضمن تصورها للنظام العالمي الجديد الذى تسعى لاقامته. وقد صارح اسحق رابين مجلس امناء الوكالة اليهودية يوم ٩٢/٦/٣٠ فيما يخص رؤيته للعلاقات الاسرائيلية الامريكية «كنت انظر الى هذه العلاقات على الدوام كثروة حيوية هائلة لاسرائيل. إن من الممكن حدوث هبوط وارتفاع في هذه العلاقات، الا انها تظل على درجة كبيرة من الحيوية والاهمية بالنسبة لاسرائيل لكونها توفر لنا مساعدات هائلة اقتصادياً وعسكرياً وعلى صعيد مكانتنا في العالم».

واضح أن «الجديد» بعد الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة على صعيد الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، محصور في أن قيادة رابين على الصعيد الشخصي تتبنى العملية البراجماتية، وعلى الصعيد العام تسلم للولايات المتحدة الامريكية. وماعدا ذلك فالقديم على قدمه. ولتتبدد أية أوهام عاشها بعض العرب.

ان هذه النتيجة تدعونا الى تركيز نظرنا نحن العرب على الولايات المتحدة الامريكية والقيام بتحرك عربي مبادر تجاهها يدرك الطور الذي دخلته العلاقات الامريكية الاسرائيلية ويعتمد القوة الذاتية العربية.

٨ - حدس شبابنا العربي
شكوك في عملية التسوية
وعزم على متابعة الإنتفاض

كيف ينظر شبابنا العربي الى ما يجري في المرحلة الراهنة من الصراع العربي الصهيوني؟ ماذا يجيش في نفوسهم من عواطف؟ ما هي الافكار التي تتزاحم في عقولهم؟ أي مشاعر تعتريهم وهم يتابعون مسيرة التسوية وأخبار الاستيطان الصهيوني والارهاب الاسرائيلي ويعيشون أحداث الانتفاضة؟ ما هو حدسهم بشأن مستقبل أمتهم؟

برزت هذه الاسئلة أمامي وأنا أشد الرحال لأحاضر في مخيم الشباب القومي العربي الثالث الذي أقيم هذا الصيف بعجلون من ربوع الأردن على مقربة من قلعة «الربض». وأخال هذه الاسئلة تبرز أمام كهول عرب كثيرين وهم يعيشون المرحلة ولسان حال كلٍ منهم يقول «اذا كان بعض ما نشاهده ونسمعه في هذه المسيرة يهتزُّ له الكهل العربي المجرب فكيف بالشاب العربي الفَتيِّ حديث العهد».

كان الموضوع المحدد لمحاضرتي هو «مستقبل قضية فلسطين»، وقد رتَّبتُ حديثي وفق رؤيتي لمفهوم النظر في المستقبل بشكل يقدم إطاراً ويركز فيه على أمور معينة، تستثير ما لدى الشباب ليطرحوه. وحددت لعرضي خمسين دقيقة متطلعاً لحوار يمتد ساعة على الأقل.

استحضرت في طريقي الى المخيم ذكرياتي عن مخيم الشباب القومي العربي الثاني الذي أقيم الصيف الماضي بصنعاء عاصمة ربوع اليمن وتذكرت بخاصة كيف استلهمت المكان والزمان والحال لأطرح عدة افكار كانت محل نظر الشباب المشاركين، وحرصت حين بدأت حديثي أن افعل الأمر نفسه.

* * *

الحوار الذي دار بعد المحاضرة على مدى ساعة ونصف قدّم اجاباتٍ عن هذه الاسئلة. وقد اتخذ شكل تعليقات على ما جاء في المحاضرة وتساؤلات من وحيها. ولم يتوقف الا بتدخل من المشرفين على البرنامج بعد أن تجاوز الوقت المحدد بنصف ساعة. وحرص بعض الشباب على متابعته في استراحة الغداء، كما تابعه اثنان منهم بتعليقات

مكتوبة. وكم اسعدني أن أجد شبابنا هؤلاء متابعين لما يجري مشغولين بواقع أمتهم يتصف الواحد منهم بأنه «طُلَعَةٌ» واعدٌ، وإن احسست بمشاعر عطف تستولي عليّ وأنا أرى ما يعانيه بعضهم من شعور بالإحباط والغضب متذكراً ما مرّ به جيلي حين كنّا شباباً مثلهم وواجهنا إحباطات.

عدة موضوعات ركزّ عليها حوار الشباب.. هذا التحرك السياسي الجاري ضمن عملية التسوية، وما يمكن أن يسفر عنه، وهذه الشرعية الدولية في عالمنا ومقياسها المزدوج، وقرار ٢٤٢ وشعار الارض مقابل السلام الذي يقترن بهذا القرار، وحال امتنا بفعل زلزال الخليج، وأوضاع هذا العدو الصهيوني.

كثيرة هي تساؤلات الشباب وتعليقاتهم حول عملية التسوية. بعض هذه التساؤلات يتناول العملية من أساسها، وهو مفعم بالشك فيها. والبعض الآخر يعرض لجزئيات منها، ويعبرّ عن حيرة إزاء ما يجري. وجميعها تتحسب من أن «الجبل سيتمخض عن فأر يلده» حسبما يقول مثلنا العربي «تمخض الجبل فولد فأراً». وقد بدا أن «الحكم الذاتي» كحلٍ للضفة والقطاع يثير بخاصة اسئلة ملحة حول معناه ومرجعيته واختصاصاته وما يمكن أن يتم في ظله. والمناخ السائد عند تناول هذا الموضوع هو مناخ إحباط في الغالب، وإن حاول شاب من احد الاقطار العربية المشاركة في «مؤتمر السلام» أن يخفف من هذا الاحباط بوصف مايجري بأنه «معركة سلام» وأن علينا أن نحسن إدارتها لنحقق اهدافاً محددة فيها، ومن هذه الاهداف «كشف العدو الاسرائيلي أمام العالم». وكان واضحاً اثناء تعليق هذا الشاب «الطُلَعة الواعد» أنه متمرس في النشاط التنظيمي الشبابي في قطره، وأنه استطاع أن يتمالك نفسه ويتكيف الى حد ما مع الطرح الجديد الذي تبناه تنظيمه، وأنه حريص على أن لايصل اليأس الى القلوب بفعل الاحباط. ولكن زميلاً له ذكره بما أسفر عنه ما وصف بأنه «هجوم وسلام» قبل أعوام.

حفلت تساؤلات الشباب وتعليقاتهم حول «الشرعية الدولية» بالمرارة. وأسهب عدد منهم في تقديم الامثلة على المقياس المزدوج الذي تستخدمه الدول الكبرى فى تعاملها معها. وبلغت المرارة أوجها عند حديث بعضهم عن اعتبار هذه الدول مقاومة الشعوب الاحتلال والظلم إرهاباً، وكيف أصبح «النضال الوطني» محل اتهام! بينما تنجح احدى هذه الدول الكبري في اصدار قرار أممى بالغاء القرار ٣٣٧٩ لعام ٧٥ بأن الصهيونية شكل من اشكال العنصرية. وتساءل الشباب لماذا اختير قرارا ٢٤٢ و٣٣٨ دون غيرهما

اساساً لعملية التسوية وتم تجاوز القرارات الدولية الأخرى؟ وأين القدس في هذا الأساس؟واين حق العودة؟ وماهو التجسيد العملى لشعار الارض مقابل السلام وكيف يفسر كل طرف من اطراف عملية التسوية هذا الشعار؟

كان واضحاً اثناء طرح هذه التساؤلات والتعليقات بأن أصحابها يعانون من إحباط شديد، وأنهم ليسوا مقتنعين بصواب هذه العملية وجدواها، وأنهم يتطلعون الى استمرار النضال من أجل دفع العدوان الصهيوني وايقاف استعماره الاستيطاني. ولذا فإنهم اكثروا من الاشارة للانتفاضة وما حققته وما يمكن ان تحققه، واشار بعضهم الى حرب «تشرين اكتوبر رمضان» - والتسميات تختلف بحسب القطر والمدرسة السياسية التي ينتمي اليها الشاب - في معرض التدليل على امكانية منازلة العدو.

إحباط جيل الشباب كان يبلغ مداه حين تناولت تساؤلاتهم وتعليقاتهم حال أمتنا وأوضاع وطنهم الكبير بعد زلزال الخليج. وما أسرع ما كان هذا الإحباط يستحيل غضباً يتنامى بدوره ليصبح عارماً.. «الى متى هذه الفرقة؟ لماذا تستمر هذه الاجراءات؟ ماتفسير هذا الركون الى هذه الأوضاع؟ الا يدرك المسؤولون عنها أنها تهددهم وتهدد الأمة بالضياع؟ الكل مسؤول .. والمثقفون في المقدمة.. لم تعد كلمات كثيرين منهم صادقة.. جلّ شبابنا يعاني وهو يقرأ لكتّاب همهم إثارة الإحن والسخائم.. من المسؤول عن معاناة هؤلاء الشباب؟ اين مراكز البحث التى تنضج القرار؟ اين المنهج العلمي في رسم السياسة على مختلف الصعد؟......»

تأملتُ في إحباط الشباب وهو يستحيل غضباً عارماً يريد أن يطول كل شئ، ويبحث عن شئ ليصب عليه جام غضبه. التمستُ لهم العذر، فمعاناتهم شديدة على الصعيدين العام والشخصى. وكم يؤثر الصعيد العام على الصعيد الشخصى في الرزق والعمل والتنقل والمزاج. وتوقفتُ أمام ما يتمتعون به من طاقات هائلة وما لديهم من حدس. وبدا لي أن هذا الغضب العارم يمكن أن يستحيل بدوره الى عمل منتج إذا أمكن توجيهه الوجهة الصحيحة.

تأكدت الوجهة الصحيحة حين كانت التساؤلات والتعليقات تتناول العدو الصهيونى. فالشباب العربي بفطرته وبوعيه مدرك ما يبيتّه هذا العدو لأمتنا العربية ووطنا الكبير، في اطار الدور المحدد للكيان الاسرائيلي كقاعدة استعمارية استيطانية صهيونية في استراتيجيات الدول الكبرى للهيمنة على ثرواتنا ومقدراتنا واسواقنا وللوقوف في وجه

صحوتنا. والشباب العربي تواق الى أن يبذل قصارى جهده فى أعمال ايجابية مثمرة للانطلاق بهذه الصحوة ومواجهة هذا العدو. وهو يريد أن يعرف عدوه معرفة علمية ولديه استعداد للبحث والنظر، وإن كان احياناً يبدو وكأنه حائر بين التهوين من أمر هذا العدو والتهويل.

وتأكدت الوجهة الصحيحة حين كانت التساؤلات والتعليقات تتناول ما ينبغي علينا نحن أن نقوم به للنهوض بأوضاعنا. فالشباب العربي بفطرته ووعيه مدرك أن هناك الكثير مما ينبغي عمله للتغلب على ما في حياتنا من سلبيات. وهو تواق الى أن يبذل قصارى جهده للاسهام في نهضة أمته، وحريص على أن يُقدم نموذجاً ايجابياً لمعنى تعاون أبناء الأمة لتحقيق اهدافها.

لعل أروع ما رأيته في هذا المخيم وفي سابقه قبل عام، هو ما يقوم بين الشباب العرب المشاركين فيه القادمين من اقطار عربية مختلفة من مشرق وطننا الكبير ومغربه وشماله وجنوبه من أواصر قوية وتفاعل مثمر. ومن بين ثمار هذا التفاعل معرفة أفضل لواقعنا العربي ولأحوال الناس فيه، ووقوف على أرض الواقع بايجابياته وسلبياته، وعزم على شحذ الهمة للعمل من أجل تحقيق أهداف الأمة، ووعي لأساليب العمل ومايتطلبه من صدق وصبر.

تداعى الى خاطري وأنا أرى هذا التفاعل الايجابي، كيف رأيتُ مثله حين التقى عرب من اقطار مختلفة في حفل زفاف لعروسين عربيين من قطرين جهدت دعايات اعلام الازمة ابان زلزال الخليج أن تشعل نار العداء بينهما، فإذا بالجميع إخوة سعداء بما يرمز له هذا الحفل من معنى كبير يلتقون على إنشاد «طلع البدر علينا» والتغني بمولد النبي المصطفى وترديد اغانٍ عربية من مختلف الاقطار، وزفّ العروسين بأجمل الرقصات الشعبية في القطرين. وحديث ذلك الحفل يستحق أن يتابع فهو ذو شجون.

تزودت وأنا الكهل المجرب بحدس شبابنا العربي في ذلك اللقاء بشأن مستقبل أمتهم. فالبرغم من الاحباط والغضب وجدتهم عازمين على متابعة العمل الصالح واثقين من أنفسهم معتزين بهويتهم مؤمنين بربهم. وألحت عليّ وأنا في طريقي من المخيم ابيات قصيدة شعرية بالعامية حملتها معي لأقرأها مستشهداً بها اثناء المحاضرة على التقاء شبابنا اينما كانوا على قضية فلسطين بفطرتهم ووعيهم، ولكنى لم أجد الحاجة الى هذا الاستشهاد لأن اللقاء كان حافلاً بالامثلة على ذلك. وتذكرت كيف قرأت تلك

القصيدة مع أم البنين ونحن فى طريقنا الى الصين قبل شهور، وسجلنا فضلاً لأخي وصديقي د.يحيى الجمل الذي مدّ الينا عدداً من مجلة صباح الخير يحمل تاريخ ٩٢/٥/٧ يتضمن في وسطه اشعار شاب عربي مصري وقال لنا ارجو قراءة هذه القصيدة التي كتبها شاب من «قنا» اسمه بدوي مبارك الرن وسماها «تشكيلات حجرية». وقرأنا..

«رص الحجر / جنب الحجر / ... يبقى طريق / حط الحجر / ويا الحجر / ... يبقى رفيق / حط الحجر / فوق الحجر / ... يبقى سند / يبقى بلد / .. يبقى حضارة بتتولد / حط الحجر / فوق كف إيد / بنت وولد / يبقى انتفاضة / من جديد / يبقى شهيد / يبقى نشيد / يبقى أمل / أو فجر جاري / من بعيد / بالنور حِبلْ / يبقى حديد / يبقى جبل / يبقى قَدَر / بالميه دي / بلّ الحجر / شِمّة تحس / إنك بشر / ما احنا اتخلقنا مِ الحجر».

حفظ الله شبابنا العربي، ما أعظم حدسهم بشأن مستقبل أمتهم، وأخذ بأيديهم وأيدينا لصنع هذا المستقبل.

الفصل الرابع

شهادتي عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني (تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٢)

مراجعة ومحاولة لتصحيح المسار

١ - المناخ السائد والالتزام بالمؤسسة

عام بطوله يمضى على انعقاد مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي الصهيونى. «حولٌ يحول» فيدعونا «الزمن» لوقفة. تتردد أحاديث وتدور حوارات. يطول التأمل وتطيب المراجعة والنظر المستقبلى. ويبحث المرء عن عصارات ذلك كله.

ستة اسابيع وأنا في هذه الأجواء. بدأتها في مطلع ايلول / سبتمبر ١٩٩٢ بالمشاركة في اجتماعات تتعلق بالتربية في وطننا المحتل في نهاية العام الخامس للانتفاضة عقدها «المجلس التربوى الفلسطيني» في عمان. ولم ألبث أن شاركت في اجتماع «أمانة المؤتمر القومي العربى» الذي انعقد ببيروت وتمت فيه دراسة الاوضاع الاستراتيجية العربية. ثم ما اسرع أن اندمجت في اجتماع «الحوار العربي اليابانى الثالث» الذى انعقد بعمان وناقش فيما ناقش عملية التسوية الجارية. وهكذا قاربت الموضوع في دوائر ثلاث وطنية محلية وعربية قومية ودولية عالمية. وتتالت لقاءات أخرى، واحد في القاهرة مع دبلوماسيين من جيل الشباب حضره اخوة لهم من جنوب افريقيا، وآخر في عمان في رحاب «مجلس أمناء منتدى الفكر العربي»، وثالث في «ندوة بيت المقدس» بمناسبة يوم سنوي للقدس في عمان نظمتها لجنة شعبية وشارك في ورشة العمل الخاصة بقضية القدس عدد من الفعاليات الممارسة. وهكذا قاربت الموضوع على صعدٍ ثلاثةٍ أخرى. ثم جاء اجتماع المجلس المركزى الفلسطيني بتونس يوم ١٩٩٢/١٠/١٥.

استحضر هذه الاجتماعات فى مطلع هذا الحديث لألفت الانتباه الى أمرين. الأول هو هذه الحيوية التي يتسم بها النشاط الفكري في أمتنا في هذه المرحلة تعبيراً عن الانشغال بما يجري من أحداث. فما هذه الاجتماعات التي ذكرتها إلا نموذجاً لاجتماعات أخرى كثيرة تتم على مستويات مختلفة. وتناقش مجريات الأحداث. وإن لنا أن نتوقع نمو هذه الظاهرة وبروز تأثيراتها على المقاربة العربية لعملية التسوية الجارية بما توجده من مناخ وما تثمره من افكار، والأمر الآخر هو أن ماطرحته في اجتماع المجلس المركزي على صعيد المراجعة والنظر المستقبلي كان حصيلة التفاعل مع هذه الاجتماعات

وأمثالها من اللقاءات الثنائية والمحدودة العدد وما يقبل المرء عليه من قراءات. وهذا هو شأن ما طرحه الاعضاء الآخرون فكل منهم تفاعل بدوره في دوائر نشاطه. والتأمل في هذا الأمر يصل بنا الى معرفة كيفية تبلور الأفكار التي تعم في سساحة العمل العام وتشيع.

استشعرت من خلال هذا التفاعل أهمية انعقاد المجلس المركزي قبيل اسبوع من موعد انعقاد الجولة السابعة من المباحثات الثنائية في واشنطن، لأكثر من سبب. فقد شهدت الساحة الفلسطينية تفاعلاتٍ حادةً مؤخراً في داخلها وصدرت بيانات واتخذت مواقف على الأرض في وطننا المحتل تدعونا جميعاً الى بذل جهد لصياغة موقف واحد. وشهدت الساحة العربية مثل ذلك ايضاً. وبدا للمتابع أن الفترة القريبة القادمة ستشهد على صعيد عملية التسوية الجارية تحريك موضوع القدس وطرح جزئيات في آلية العمل تؤثر بقوة على المسار.

كان السبب الاقوى في استشعار أهمية الانعقاد هو هذه المقاومة البطولية التى قام بها ابطالنا الأسرى المعتقلون في سجون الارهاب الصهيوني، على مدى اسبوعين متتالين، على غير توقع من كثيرين. وقد لفتت «انتفاضتهم» انظار أمتهم والعالم، وذكّرت بالواقع القائم على ارض الصراع وفظاعة ما تقوم به حكومة اسرائيل من تصعيد لإرهابها وقمعها وعسفها شعب فلسطين العربي في ظل عملية التفاوض الجارية مستغلة تركيز الاعلام الغربي على تتبع أخبارها وصرفه الانظار عمّا يجرى على ارض الواقع في فلسطين. كما أعلنت انتفاضة الأسرى المعتقلين الأبطال ايضاً تجديد انتفاضة الشعب وهي في أواخر عامها الخامس بعد انقضاء عام على افتتاح مؤتمر مدريد.

تولّد لديّ بفعل ذلك كله حرص شديد على المشاركة في اجتماع المجلس المركزي، فجعلت لها أولوية واخضعت برنامجي لمتطلباتها. ورأيت اننا جميعاً مدعوون للوقوف جنباً الى جنب على «أرض المؤسسة» أياً كانت آراؤنا واجتهاداتنا، ومهما كثرت ملاحظاتنا على طريقة العمل فيها، فالمطلوب بإلحاح هو تأكيد وحدة الشعب والحفاظ على «السفينة» التي تجمعه وهي تخوض غمار بحر تتلاطم أمواجه في منطقة صخرية. كما رأيت أن لديّ ما أقوله مما تجمّع عندي من حصيلة التفاعل، وهو ليس ملكي وحدي بل ملك الجماعة ايضاً، لأن ما «يعلمه» «الواحد» هو أمانة في عنقه وعليه أن يسلمها «للكل».

لعل أصعب ما يواجه المشارك في العمل العام إبان لقائه بزملائه في ظل الانعقاد الرسمي للاجتماعات، هو ترتيب ما يقول، فالفرق كبير بين الطرح في المحفل الرسمي وطرح النجوى في اللقاءات العادية. وهو مدعو الى أن يدرك حدود الوقت الذي يطرح فيه مالديه، والى النظر في الاسلوب الأمثل لطرحه واضعاً نصب العين دوماً الهدف الكبير مقاوماً بقوة غواية الأهواء. وهذا يعني أن ينجح في القيام بعملية اختيار دقيق لما يقدمه من بين الكثير مما تجمع لديه. وتبلغ هذه العملية ذروة صعوبتها إذا كان ما سيطرح يعالج قضايا حساسة يحتدم حولها الخلاف وتستقطب المواقف. ولا عجب في ضوء ما سبق أن يستغرق التحضير لحديث ثلث ساعة في محفل رسمي عدة ساعات تخصص فقط للنظر في تحديد نقاط الطرح واسلوبه ونغمته. وكان الله في عون من يتحمل مسؤولية «الكلمة» ويوفي هذه «الكلمة» حقها.

جاء حديثي في اجتماع المجلس المركزي بعد أن استمع المجلس الى تقريري التحرك السياسى والانتفاضة وعبر بعض المسؤولين في الفصائل المشاركون في اللجنة التنفيذية عن تأييدهم أو معارضتهم طارحين ملاحظاتهم؛ فكنت أول المتحدثين من الأعضاء المستقلين عن الفصائل. وقد توافقت في ذلك رغبة رئاسة المجلس مع رغبة عدد من الزملاء الذين حثوني على المبادرة بطرح رؤية بعض أصحاب الرأي اعتقاداً منهم بأن ذلك يساعد على ايجاد مناخ أفضل للحوار الايجابي حول الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال من تحرك سياسي وانتفاضة وقدس وتمثيل اهلنا في الوطن المحتل. والحاجة ماسة لهذا المناخ وبخاصة أن الوفد الفلسطيني المفاوض، جاء لحضور هذا الاجتماع، وعرض رئيسه ضمن تقرير التحرك السياسي رؤيته.

* * *

كان واضحاً قبيل انعقاد اجتماع المجلس أن المناخ السائد المحيط بالساحة الفلسطينية والتحرك السياسي بخاصة يعاني من جوّ ملبد بغيوم. وقد كشفت عن هذه الحقيقة البيانات والتصريحات والمواقف التي صدرت خلال الشهر الماضي وفي اعقاب انتهاء الجولة السادسة من المباحثات بخاصة. وجاءت كلمات المتحدثين من المشاركين في العملية السياسية وفي اللجنة التنفيذية للمنظمة لتؤكد ذلك.

برزت في هذا المناخ السائد مرارة قوية من النتائج التي اسفرت عنها الجولات الست. فقد بدت هذه النتائج لكثير من الفصائل بالغة الضآلة ومخيبة لآمال كبيرة كانت

عند البعض. وما اعظم الفرق بين حال هذا البعض اليوم وحاله قبل عام حين أقدم متحمساً على عملية التفاوض مستغرباً أو مستهجناً موقف أولئك الذين عارضوها.

برز في هذا المناخ السائد قلق شديد مما قد يحدث في الجولة السابعة في ضوء ما يتردد من حديث عن المواقف الامريكية والاسرائيلية في المباحثات، وفي ضوء بعض التصريحات التي صدرت في الساحة الفلسطينية. فهذه المواقف الامريكية الاسرائيلية تتبين أن اقصى ما سيسفر عنه التفاوض هو ادارة ذاتية تنفيذية تحت السيطرة الاسرائيلية المحكمة مع بقاء الاستيطان والمستوطنات والهيمنة على القدس والتحكم في الأمن واغتصاب السيادة. وجاء التصريح الذى ادلى به عضو في اللجنة التنفيذية حول موضوع اقامة كونفدرالية ثلاثية بين الاردن وفلسطين واسرائيل والقول «إنه قابل للبحث» ليولّد ردود فعل حادة في كل من ساحتي الأردن وفلسطين ويسبب قلقاً شديداً. سواء من مآل عملية التسوية ويثير تساؤلات جادة عن مكان الكيان الاسرائيلي في منطقتنا العربية. كما جاء تصريح آخر نسب الى قيادة فلسطينية في الداخل حول موضوع الأمن الداخلي في الحكم الذاتي ومهامه في الفترة الانتقالية وموقفه ازاء عمليات المقاومة ليسبب هو الآخر قلقاً شديداً على الرغم من النفي القاطع له.

برز في هذا المناخ السائد انعطاف لخوض معارك كلامية جانبية بين اطراف في الساحة الفلسطينية، ولطرح تشككات حول مواقف اطراف عربية من الحل المنفرد على جبهة دون أخرى نفخ فيها إعلام العدو الذى قصد أن يتم التفاوض ثنائياً مع كل طرف على حدة.

* * *

كان مطلوباً بإلحاح قبيل الجولة السابعة وبمناسبة مضي عام بطوله على هذا المسار أن يعمل الجميع على تصفية الجو وتحسين المناخ بإحكام التنسيق بين الاطراف العربية الذي يتم على مستوى وزراء الخارجية وبإجراء منافشة موضوعية لكل ما يجرى في اجتماع المجلس المركزي.

لقد راهنت جهات خارجية أجنبية على استحالة اجراء مناقشة موضوعية في ظل المناخ السائد الحافل بالمرارة والقلق والمعارك الكلامية والتشكك، فتحدثت اوساطها عن احتمال تفجر الساحة الفلسطينية وردد اعلامها هذا الحديث. ولكن الساحة الفلسطينية بمستوياتها المختلفة تطلعت الى اجتماع المجلس المركزي بثقة في القدرة على اجراء هذه

المناقشة الموضوعية. واستشعر اصحاب الرأى المستقلون مسؤولية خاصة في القيام بدورهم التقليدى في «المؤسسة الفلسطينية» في توفير هذه القدرة من خلال الحوار الايجابي الموضوعي الذي يصارح بالحقائق كاملة ويعمل الفكر فيها وصولاً الى بلورة المواقف التي يتلاقي الجميع عليها.

حين انظر في حصيلة ما أسفر عنه اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني يومي ١٥ و١٦ تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٢ أجد أن تلك الجهات الخارجية الاجنبية خسرت الرهان، وان المجلس أجرى مناقشة موضوعية وتوصل الى نتائج محددة في الموضوعات التى بحثها. ولعل أهم ما يستوقفني في هذه الحصيلة وضوح صورة الواقع القائم اليوم على الأرض وعلى مائدة المفاوضات على السواء، وتحديد المجلس الخطوط الحمر التي لا يجوز تجاوزها، وتأكيده على الثوابت. كما يستوقفني ايضاً تجاوب المجلس مع طرح أصحاب الرأي. فماذا طرح هؤلاء؟ وماهي الخطوط الحمر التي رسمها المجلس؟ وما هى الافكار بشأن ماينبغي عمله في ضوء حصاد عام من التفاوض؟ وإن لنا ان نتابع هذا الحديث للاجابة عن هذه الاسئلة.

٢ - حول عملية التفاوض الجارية ··

نعم للتجميد وللانسحاب إذا لم يصحح المسار ··

لا للاستمرار

كيف تبدو صورة عملية التفاوض الجارية بعد مضي عام على بدئها في مدريد؟ ما هو «المعيار» في تقويمها؟ وما هي نتائج هذا التقويم؟ ماذا نتوقع أن يبحث في الجولة السابعة من المحادثات الثنائية في واشنطن التي قد تستمر شهراً - كما أعلن - بين يومي ١٠/٢١ و٩٢/١١/٢٠؟ ما هو الموقف الأنسب إزاء هذه الجولة؟

كيف تبدو صورة قضية فلسطين اليوم في ظل عملية التفاوض الجارية؟ ماذا عن تحرير القدس، وتحرير الضفة والقطاع، وممارسة حق تقرير المصير فيهما، وممارسة حق العودة لهما ولأراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨؟ ماذا عن التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم الى فلسطينى العربية في هذه المرحلة، وإقامة المستعمرات الاستيطانية الصهيونية؟ ما هو تأثير عملية التفاوض الجارية على قضية فلسطين؟ كيف نواجه خطر «دموية الصراع» الذي يبرز عادة في أوساط الشعب المقاوم إبان فترات الانتقال؟ كيف نعمل على الأرض من اجل انتصار قضية فلسطين وتحرير الأرض وتطهير المقدسات؟ كيف نعمل في الدائرة العربية جمعاء لبناء نظامنا العربي ونطرحه بديلاً صحيحاً لنظام شرق أوسطي تجري محاولة فرضه علينا؟ كيف نربط بين الدائرة العربية والدائرة الحضارية العربية الاسلامية بنظام اقليمي نابع من المنطقة معبر عن عمراننا الحضاري؟

هذه الاسئلة جميعها بارزة أمامنا اليوم، يحاول أصحاب الرأي العربى الاجابة عنها. وهي لابد حاضرة في أي حديث جاد مسؤول حول ماينبغي عمله. وقد كانت ماثلة أمامي وأنا أطرح رؤية بعض أصحاب الرأي في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني يوم ٩٢/١٠/١٥.

* * *

قلت لأخوتي «حديثي اليوم في مجلسنا هو عن عملية التفاوض الجارية وعن قضيتنا الفلسطينية ككل بجميع أبعادها، والصلة بينهما وثيقة». وقلت لاخوتي «مشاعر فياضة تغمر الواحد منا في كل اجتماع نعقده لهذا المجلس على أرض المؤسسة والكيان.

وفي هذه المرة تتضاعف هذه المشاعر بفعل وجود اخوتنا القادمين من وطننا المحتل لأول مرة معنا، اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض. وهكذا يتجسد بصورة أكمل معنى كوننا جميعاً مع اخوتنا فلسطينيي ١٩٤٨ في سفينة واحدة. وإن اختلفت آراؤنا حول جزئيات تتعلق بما يجري حولنا».

قلت لاخوتي «تعلمون جيداً الرأي الذي اشارك فيه عدداً من الاخوة المستقلين في مجلسنا بشأن معارضتنا دخول عملية التفاوض في الدورة العشرين لمجلسنا الوطني حتى يتوافر لها شرطان أساسيان هما وجود أساس واضح لها غير ملتبس يضمن حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لأن قرار ٢٤٢ الذي واقفت الولايات المتحدة على أن يفسره كل طرف على هواه هو أساس ملتبس غير واضح وإحسان توقيت التفاوض بعد حصر جميع اوراقنا وحشدها لأن التوقيت الخاطئ يمكن الآخر من املاء شروطه. ولكننا بعد أن بدأت عملية التفاوض أصبح همنا إنطلاقاً من كوننا في سفينة واحدة هو أن نتكاتف معاً لندفع أى ضرر نراه ولنجلب أية منفعة ممكنة لشعبنا ولقضيتنا. والتزاماً بهذه الموقف نطرح رؤيتنا لعملية التفاوض الجارية».

قلت لاخوتي «هناك عدة حقائق تتعلق بأية عملية تفاوض، أقف اليوم أمام حقيقتين منها. الأولى كان كثيراً ما يشير اليها المرحوم طيب الذكر السيد محمود رياض في أحاديثه وقد شرفت بصحبته في عدة محافل عربية، فيقول «حين كنت أفاوض في الأمم المتحدة لاستصدار قرار ٢٤٢ بعد النكسة التي حلت بنا عام ١٩٦٧ كان عدد من زملائي يسألونني كلما جئت في زيارة للقاهرة «بماذا جئت لنا؟» فكنت أرد عليهم قائلاً «بقدر ما عملتم أنتم هنا». فمائدة التفاوض وحدها لاتصنع شيئاً بدون ايجاد الحقائق على الأرض. ومعنى هذا الحديث الشارح لهذه الحقيقة كما هو واضح أن أحد العوامل الحاسمة في عملية التفاوض بالنسبة لمن يريد استرجاع حقوقه هو العمل في ساحة الصراع ايجاداً لحقائق جديدة. وأشرت الى المفاوضات الفلسطينية البريطانية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٣ التي اعقبتها ثورة القسام، والى كتاب المؤرخ شفيق غربال عن تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية في الفترة نفسها الذي كان المفاوض البريطاني فيها لا يغير من جوهرها الا اذا تغير الواقع على الأرض.

قلت لاخوتي «الحقيقة الأخرى هي أن عملية التفاوض الجارية على مائدة التفاوض تتطلب عناية خاصة بأدق التفاصيل المتعلقة «بخطوط البحث الأساسية. فلا

يفلح في التفاوض من لايدرس الجزئيات بدقائقها ويصبر على المناقشات الطويلة «لها». وتداعى الى خاطري اكثر من مثال على ذلك لم استشهد بها لضيق الوقت. فكلنا يذكر كيف أخل بعض المفاوضين العرب في مفاوضات الهدنة في اعقاب حرب ١٩٤٨، وكيف لم يتم توظيف ما تحقق في حرب رمضان عام ١٩٧٣ بالصورة الامثل لعدم الصبر على هذه الدراسة. وقد تذكرت ما كتبه كيسنجر في دراسته عن مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ موضحاً كيفية التعامل مع التفاصيل في «درب السلام الصعب». وأشرت الى الخبرة التي اكتسبها بعض اخوتى الحاضرين من عملية التفاوض التى جرت مع فيليب حبيب الامريكى إبان معركة بيروت عام ١٩٨٢، وعنايتهم بالتفاصيل.

قلت لاخوتي «حين نُقَيِّم أداء الوفد الفلسطيني في عملية التفاوض نقرن بين ما يجري على مائدة التفاوض وما يجري على الأرض في وطننا. ونقف أمام ايجابيات نسجلها تماماً كما نقف أمام سلبيات نتساءل عن اسباب حدوثها. ولعل أهم ايجابية كانت هي الصورة التي اعطاها وفدنا للعالم عن شعبنا وقضيتنا على صعيد الاعلام بخاصة. فقد وفق رئيس الوفد اخونا الشيخ الجليل تماماً كما وفقت اختنا الناطقة باسم الوفد. وما اكثر الشهادات التي سمعناها بهذا الشأن ومنها قول شخصية أوربية مخضرمة مختصة بالاعلام قال لي في محفل دولي جمعنا إن جماعتكم منتصرون دوماً. ولكن هذه الايجابية على أهميتها لا تجعلنا نغفل عن سلبيتين برزتا، الأولى اطرحها وانا استحضر عاماً من المعاناة لشعبنا بفعل تزايد الارهاب الاسرائيلى الصهيونى منذ بدء عملية التفاوض بصورة لم نعهدها من قبل. فما حدث لآلاف مؤلفة عبرت الجسر هذا الصيف من اساءة معاملة سيبقى ماثلاً في الذاكرة، ولايمكن غفرانه. وها هو الرصاص الاسرائيلي الآثم لايفتأ ينطلق الى صدور شبابنا. وهاهى انتفاضة المعتقلات قبل أيام تشهد بفظاعات العنف الصهيوني. والسؤال هو كيف نسمح بحدوث هذا كله في ظل عملية التفاوض؟ لقد قدم اخوتنا في الداخل للوزير بيكر قبيل بدء العملية قائمة بثلاثين مطلباً أو يزيد، وتحدث هو عن «اجراءات الثقة» كما سماها، واشار الى البعد الانسانى في خطابه في ختام مؤتمر مدريد. ولكن القمع تزايد. وحق لنا و واجب علينا أن نجعل موضوع حقوق الانسان في الوطن المحتل وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في بؤرة الاهتمام وشرطاً للمضي في عملية التفاوض، والعالم كله يفهم جيداً وجهة نظرنا في هذا الموضوع ويتجاوب معها. والسلبية الأخرى التي اقف امامها هي عدم حدوث تباحث في

العمق بين وفدنا والادارة الامريكية، وعدم تبلور قناة اتصال منتظمة. ومعلوم أن عملية التفاوض هذه حين بدأت كانت الانظار عند البعض تتابع مستويات اربعة فيها.. محفل مؤتمر مدريد في بدايتها، وجولات المباحثات الثنائية، وجولات المفاوضات المتعددة الاطراف، وأخيراً الى جانب هذه الثلاثة التباحث الفلسطيني الامريكي الذى يمكن الطرف الفلسطيني من وضع النقاط على الحروف. وقد توقع البعض ان تعود الولايات المتحدة الى متابعة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية الذي اوقفته منذ ربيع ١٩٩٠. وهذه السلبية تفعل فعلها في ظل الاطار المرسوم لعملية التفاوض الذي يجعل من الولايات المتحدة الحكم الفعلي بين الاطراف. وقد رأينا كيف تباحث رابين مع بوش مؤخراً واعطت الادارة الامريكية ضمانات القروض لاسرائيل. وحق لنا وواجب علينا أن نعالج هذه السلبية ونجعل معالجتها شرطاً للمضي في عملية التفاوض».

قلت لإخوتي «لن استبق تقرير لجنة التوجيه العليا وأتحدث عن حصاد الجولات الست، فسنستمع الى هذا التقرير غداً». ولم أشأ أن اكرر ما أقوله دوماً حول وهن اساس عملية التفاوض. ولا ان ارد عليها. ما قاله البعض من ان تفسير قرار ٢٤٢ واضح، ولكني حرصت بأن أوضح للقائل بعد الجلسة «نعم»، أن تفسيرنا نحن له واضح. ولكن هناك تفسيراً آخر مختلفاً يطرحه العدو. والمشكل هو أن الولايات المتحدة لم تعلن تفسيرها الدقيق لمضمون القرار، فضلاً عن ان انعقاد مؤتمر مدريد خارج الأمم المتحدة لا يمكّن من طرح التفسير «الشرعي» له. وهذا هو السبب الذي جعل اسرائيل تصر على عدم تمكين المنظمة الدولية من المشاركة الفعالة في المؤتمر».

قلت لإخوتي «نصل عند هذا الحد الى حديث الجولة السابعة، وبلورة الموقف بشأن مشاركتنا فيها أو تغيبنا عنها. وقد تردد حديث في هذا المجلس عن المأزق الذي وصلته المفاوضات. والحق أن المعلومات المتعلقة بهذه الجولة متوافرة للمتابع، ومفيد أن نستذكرها معاً هنا. ومفيد قبل ذلك أن نشير ان لهذه الجولة خصوصية تميزها عما سبقها لثلاثة اسباب. فهي تنعقد قبيل الموعد الذي حددته الولايات المتحدة للوصول الى اتفاق والزمت نفسها به في رسائل التطمينات حين ذكرت ضرورة التوصل لاتفاق قبل مضي عام على انعقاد مدريد. وهي تنعقد قبيل اجراء الانتخابات الامريكية وحيويّ بالنسبة لادارة بوش أن تحقق انجازاً فيها. وهي أخيراً على صلة وثيقة بسعي الولايات المتحدة للمضي قدماً في اقامة النظام الشرق أوسطي الذي يتطلب الوصول الى اتفاق

على الصعيد الثنائي».

حرصت بعد ذلك أن أقرأ حرفياً ما سجلته في عدد من البطاقات حول المعلومات المتوافرة عن الجولة. وكنت عرضت بعض هذه المعلومات في ثلاث مقالات نشرتها مؤخراً. وبدأت بنقاط بيكر الست التي عرضها على الاطراف ابان زيارته للمنطقة في الاسبوع الثالث من شهر تموز / يوليو ١٩٩٢ والتى سماها البعض «الصفقة السياسية الكبرى». وأشرت الى ما تم انجازه منها حتى الآن حيث اعلن رابين ايقافاً جزئياً للاستيطان وحصل على ضمانات القروض الامريكية. ثم قرأت المشروع الاسرائيلي لترتيبات المرحلة الانتقالية الذي أعَدَّه الوفد الاسرائيلي لتقديمه فى الجوله السابعة، وافكاره بشأن عناصر الحل في الجولان، ونبهّت الى ان رابين سيتحدث عن انتخابات لاختيار ممثلين سياسيين في الضفة والقطاع، لا مجرد تنفيذيين ولا تشريعيين ايضاً. واستحضرت برنامج الوكالة اليهودية الذى اعلنه سيمحا دينتس والقاضي بتهجير مليون يهودي آخرين من اوطانهم الى فلسطين. ولم اشأ أن افصل الحديث عن «الانتخابات الاسرائيلية» تعليقاً على بعض ما طرح في المجلس، ولكنني اشرت لما طرح بعد الجلسة الى قراءتى التى نشرتها في مقالي «رابين بدون اوهام». كما أشرت الى خطة شيمون بيريز التي ترمي الى مشاركة اسرائيل الدول النفطية ثروتها وقد شرحها في دراسة تضمنها كتاب نشرته مؤسسة الاهرام عن الشرق الأوسط بعد حرب الخليج. وأوضحت ان «الحكم الذاتي» مصطلح له حد أدني وحد أقصى وهو في الحدين صيغة اوجدها المستعمر المستوطن ليحرم الشعوب من حق الاستقلال والتحرر.

تساءلت عند هذا الحد ماذا ينبغي ان يكون عليه موقفنا في ضوء ذلك كله؟ واستحضرت ماجاء في البيان السياسي للمجلس الوطني في الدورة العشرين من اسس ستة هي: الأرض مقابل السلام ووقف الاستيطان والقدس وحق المنظمة في التمثيل وتنسيق المواقف العربية وضمان ترابط مراحل الحل. وتمنيت أن يبلور المجلس موقفاً واضحاً مبنياً على التوافق، لأن ذلك حق للوفد المفاوض عليه.

كانت النقطة الأخيرة المتعلقة بعملية التفاوض التي تناولتها هي ماذا يكون عليه الموقف اذا استمر العدو في موقفه التفاوضي وفي سياساته التعسفية. واستحضرت هنا حقيقة أن هناك عدة أوراق يمكن للمفاوض الذي يواجه المستعمر المستوطن استخدامها. فعملية التفاوض تعرف عادة الامتناع عن حضور جولة بعينها وربط الحضور بتلبية شرط

معين. وهي تعرف تعليق المشاركة لفترة اذا كان ما يفعله المستعمر المستوطن يجاوز خطوطاً حمراً. وقد رأينا الشيخ نلسون مانديلا مؤخراً بعد قيام حكومة ديكليرك بتشجيع المذابح بين السود، وهو يعلن تعليق التفاوض حتى تعود الحكومة العنصرية عن سياستها هذه. وعملية التفاوض تعرف ايضاً اذا لزم الأمر الانسحاب منها. والمهم أن يتقن المفاوض استخدام هذه الأوراق والتلويح بها في الوقت المناسب وهو مستند الى دعم قومه واقف على ارض الوحدة الوطنية الصلبة متمسك بثوابته مدرك واقع عدوه ودارس كل التفاصيل التي تمكنه من تقدير صحيح للموقف.

وفيت حديثي عن النقطة الأولى الخاصة بعملية التفاوض. فانتقلت الى الحديث عن قضية فلسطين اليوم محاولاً الاجابة عن الاسئلة.

٣ - .. وعن قضية فلسطين بجميع أجزائها
لانسيان لأهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨،
ولا لإنكار حقنا في العودة،
ولا لتهويد القدس، ولا لحكم ذاتي يكرس الاحتلال

بين عملية التفاوض الجارية وقضية فلسطين ككل بجميع أبعادها تأثير متبادل قوي. فكل منهما تؤثر في الأخرى. وإذا كنا معنيين بحديث عملية التفاوض فإن علينا أن نعنى بحديث قضية فلسطين في هذه المرحلة من الصراع العربي الصهيوني التي بدأت مع انعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩٢/١٠/٣٠.

قلت لإخوتي في اجتماع المجلس المركزي يوم ١٩٩٢/١٠/١٥ بعد أن فرغت من حديث عملية التفاوض الجارية «إن صورة قضية فلسطين كما يرسمها مَنْ صمم عملية التفاوض الجارية، وهي الولايات المتحدة الامريكية، أصبحت واضحة الخطوط. وأول ما يلفت النظر في هذا الرسم محاولة الفصل الكامل بين فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وأهلنا الصامدين فيها، وبين فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ وأهلنا الصادمين فيها، وبين بقية شعب فلسطين العربي الموجودة خَارج وطنها فلسطين. كما يلفت النظر في هذا الرسم الفصل بين هذه الأجزاء الثلاثة معاً وبين قضية القدس ومنطقة القدس الكبرى».

* * *

لقد قامت عملية التفاوض وفق التصميم الامريكي على قراري ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وهذا الأساس كما نعلم يتعامل مع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وفيه اشارة الى حل مشكلة اللاجئين، ولكنه لا يشير من قريب أو بعيد الى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ولا الى أهلنا الفلسطينيين العرب فيها الذين فرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية وتمارس عليهم العنصرية الصهيونية. ويخطئ من يظن أن تجاهل أمريكا هذا الجزء الاساسى من قضية فلسطين الذي يمثل على صعيد الارض ٧٨٪ وعلى صعيد الشعب حوالى (١) الى (٥٠) من عدد سكانه وعلى صعيد القيمة بما لايقدر، يعني أن قضيته قد انتهت وأنها لن تؤثر فيما يجري. فقضية «فلسطين ١٩٤٨» حية متجددة تفرض نفسها على العدو الاسرائيلي والعالم بأشكال مختلفة. وقد رأينا روعة

يوم الأرض منذ عام ١٩٧٦، ورأينا تزايد تأثير أهلنا على مجرى الانتخابات الاسرائيلية، ورأينا الانبعاث الجديد في اوساطهم تمسكاً بالعقيدة والعمران الحضاري واقبالاً على التعليم رغم المعوقات وتشبثاً بالأرض. ومهمتنا في هذه المرحلة الجديدة من الصراع العربي الصهيوني أن نحسن نحن مقاربة هذه القضية ونبقى متيقظين بإزائها وندرك بوعي مكانها من قضية فلسطين الكلية، ونصب أعيننا في ذلك كله الوقوف مع أهلنا هناك ودعمهم في الذود عن حقوقهم الانسانية وفي التمسك بهويتهم الثقافية. وعلينا ونحن نقوم بذلك أن نقدّر ظروفهم فلا نحملّهم ما لاطاقة لهم به، ونستمع الى مشورتهم فهم الآن أدرى بظروفهم وأخبر منّا بالعدو. وإن لنا أن نثق بأنهم وإن اضطروا لحمل الجنسية الاسرائيلية متمسكون بهويتهم الفلسطينية العربية يعتزون بانتمائهم مسلمين ونصارى للعمران الحضاري العربى الاسلامى، وأنّ سياسة التمييز الصهيوني ضدهم ستقوى هذا التمسك وهذا الاعتزاز. وهكذا فإن جميع الاطراف العربية مدعوة مع منظمة التحرير الفلسطينية لرسم سياسة في ضوء ماسبق تجاه فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وشعب فلسطين العربى هناك، ولدراسة كيفية إثارة قضيتهم على الصعيد الدولي استناداً للشرعية الدولية واعلان حقوق الانسان.

* * *

حين ننظر الى الجزء الخاص بشعب فلسطين العربي الموجود خارج وطنه من قضية فلسطين، نجد أن المصمم الامريكي لعملية التسوية الجارية حاول القفز عليه فى الفترة الانتقالية، ويسّر للعدو الاسرائيلي أمر إنكار حق العودة، وفتح الباب واسعاً أمام فرض التوطين كأمر واقع.

لقد حصر المصمم الامريكى عملية التفاوض في نطاق فلسطينيين من الداخل، وجعلهم تحديداً من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستجاب للمطلب الاسرائيلي الا يكون أحد منهم من القدس الشرقية، وفرض عليهم مسبقاً ثلاثة شروط هى: الموافقة على «مفاوضات على مسارين، وبمراحل، والعيش بسلام مع اسرائيل». وتحدثت الدعوة التي وجهها مع «الراعي الآخر» عن «فلسطينيين» متجنبة مصطلح «شعب فلسطين»، ووضح من مسار عملية التفاوض على الصعيد الثنائي وفى لجنة اللاجئين على صعيد المتعدد الأطراف أن العدو الاسرائيلي يرفض رفضاً باتاً بحث عودة شعب فلسطين العربي الموجود خارج وطنه، وينكر عليه هذا الحق الذي أقرته الشرعية الدولية في وقت يتوسع فيه في

تطبيق ما يسميه «قانون العودة» الذي يسمح لأي يهودي من أي وطن أن يأتي الى فلسطين ويستوطنها. ونلاحظ في الوقت نفسه أن حديث التوطين بدأ في هذا القطر العربي أو ذاك على ألسنة هيئات دولية، ويسبب ردود أفعال غاضبة في أوساط شعبنا. ولقد حاول المفاوض الفلسطيني في لجنة اللاجئين إثارة تطبيق قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩ الخاص بالعودة، واضطرت الولايات المتحدة للاعتراف بأن القرار قائم، ثم سرعان ما خفف متحدث رسمي باسمها من التصريح بذلك أمام رد الفعل الاسرائيلي المتشنج. ولايزال هذا المفاوض يحاول جاهداً النفاذ من اشارات قليلة وردت في رسالة التطمينات الامريكية للفلسطينيين ليحرك قضية هذا الجزء من شعب فلسطين العربي.

قلت لإخوتي في اجتماع المجلس المركزي «إن أحداً من ابناء شعبنا خارج الوطن لايمكن أن يقبل فكرة التوطين والتعويض. فالوطن لايعوض وهو وطن الأجداد ووطن الاولاد والاحفاد. ومطلوب أن نتحرك لإثارة قضية العودة على العالم أجمع في هذه الفترة بالذات. فبدون ممارسة شعبنا هذا الحق لن تكون المسيرة الجارية قد قدمت شيئاً لأكثر من نصفه. ويخطئ من يظن أن تجاهلها هذا الجزء الأساسي من قضية فلسطين يعني أن قضية عودة شعبنا قد انتهت. فهذه ايضاً قضية متجددة تفرض نفسها. وإن لنا في هذا الخصوص أن نبدأ بإثارة قضية قانون العودة الاسرائيلي ونطالب بإلغائه بسبب عنصريته وما يمثله من عدوان مستمر على أمتنا العربية من خلال ممارسة الاستعمار الاستيطاني في الأرض العربية وتشجيع التوسع الصهيوني فيها. وعلينا ان نذكر هنا أن أحد وكلاء وزارة الخارجية الامريكية دعا اسرائيل في عهد ايزنهاور علناً الى وقف العمل بقانون العودة. وقد ذكر هذه الحقيقة ستيفن شبيجل في دراسته امريكا واسرائيل (فى ناشيونال انترست شتاء ١٩٩٠)».

* * *

وننظر مرة أخرى الى الجزء الخاص بأهلنا في الضفة والقطاع من قضية فلسطين الكلية، مركزين هذه المرة نظرنا على الخطوط الحمر التي لا يجب بحال تجاوزها، وعلى الحد الأدنى لما يمكن للمفاوض أن يقبل به. فالاستيطان الصهيوني يجب أن يتوقف تماماً في الضفة والقطاع، وعلى الولايات المتحدة أن تلتزم بالانسحاب الاسرائيلي الكامل منهما تطبيقاً لقرار ٢٤٢ وفق التفسير الشرعي له، وعلى الطرف الاسرائيلي أن يلتزم بذلك ايضاً بدون لبس. وعلينا الا نقبل بحالٍ بالسيطرة الامنية الاسرائيلية، وهل هناك

أعجب من أن يكون «الارهابي المجرم العدواني» متمثلاً في مستعمرين مستوطنين وفي اجهزة حكومية اسرائيلية تساندهم، هو صاحب السيطرة الأمنية على حرماتنا وفي مواجهة انتفاضتنا؟. ولابد أن يكون هناك اشراف دولي على الانتخاب في الضفة والقطاع ووجود دولي رمزي الى حين استكمال الانسحاب. ولنقطع دابر أي حديث عن علاقة باسرائيل العدوانية في صورة «كونفدرالية»! فأي «كونفدرالية» هذه في ظل الاحتلال والتوسع، ولنسمِ الاشياء بمسمياتها.

ونأتي للجزء الخاص بقضية القدس من قضية فلسطين. وقد آن الأوان أن نوليه عناية خاصة. فالدبلوماسية السرية بدأت على هذا الصعيد والبند الخامس من مقترحات بيكر الست يحاول ان يقدم لاسرائيل ثمن الغاء المقاطعة العربية مقابل تحريك القضية، ويحاول أن يعطيها بعد ذلك من خلال التحريك السيادة على القدس كأمر واقع من خلال الاقتصاد على حديث حرية العبادة في «مسجدي الاقصى وعمر»، والضغط على الفاتيكان للبحث في حرية العبادة في كنيسة القيامة. ويلفت النظر ان هذه الدبلوماسية السرية بدأت في وقت فرض فيه المصمم الامريكي على عملية التفاوض أن تؤجل النظر في أى أمر يتعلق بقضية القدس في الفترة الانتقالية.

قلت لاخوتي في المجلس المركزي «مطلوب أن نُعد اعداداً جيداً ملف قضية القدس، وأن نبدأ بتحديد مفهومنا الشامل لها. وقد بلورت هذا المفهوم الشامل ندوة التأمت في عمان بمناسبة يوم القدس قبل أيام. فقضية القدس تشمل القدس بكاملها الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي، الشرقية منها والغربية، المدينة القديمة في المركز والاحياء المحيطة في الجهات الاربع والضواحي وقرى منطقة القدس. وهي قضية أرض وشعب لها ابعادها الروحية والاستراتيجية والحضارية». وكانت ندوة القدس قد أوضحت كيف ان احتلال القدس اسرائيلياً دنس مقدساتها وعطّل دور شعب فلسطين التاريخي في استضافة المؤمنين، وهو يهدد جميع العواصم العربية، وقد أحدث فيها تخريباً حضارياً حين جعلها هدفاً لاستعماره الاستيطاني وشوه معالمها بالمستعمرات الاستيطانية».

واضح في ضوء ما سبق أن المهمة الكبرى الملقاة على عاتق أهل الحل والعقد في الساحتين الفلسطينية والعربية في هذه المرحلة من الصراع العربى الصهيوني هي مقاربة قضية فلسطين بنظرة شمولية ومعالجة جميع اجزائها بعد الربط الذكي بين هذه الاجزاء واحباط محاولات الفصل بينها وتصفية أي جزء منها. وهذا يقتضي بداية بلورة

تصور فكري لكيفية القيام بهذه المهمة. وقد قلت لاخوتي في اجتماع المجلس المركزي اقترح أن تتشكل لجنة في اطار هذا المجلس تكون مهمتها النظر فى تأثير عملية التسوية الجارية على قضية فلسطين باجزائها المختلفة، وبلورة تصور فكري لمعالجتها بنظرة شمولية تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة من الصراع العربي الصهيوني.

واضح في ضوء ما سبق أن الجهود التي نبذلها على هذا الصعيد السياسي يجب أن تقترن بجهود مضاعفة نبذلها على ارض الواقع في فلسطيننا وفي وطننا العربي حشداً للطاقات وحصراً للأوراق وايجاداً لحقائق جديدة. ولابد كي تنجح جهودنا على الصعيد السياسي أن تكون قراءتنا السياسية لما يجري في عالمنا صحيحة. وقد قلت لاخوتي في المجلس المركزي «لقد استمعنا في هذا المجلس الى اكثر من قراءة سياسية واغتنينا بما تضمنته من نظرات. ولكنني استشعر الحاجة لمزيد من الحوار نبلور من خلاله رؤية سياسية دقيقة لعالمنا. وهناك نقطة خاصة تستحق منا عناية هي وضع الولايات المتحدة وحدود قدراتها كقوة اعظم كما تسمى نفسها. فهذا الوضع حسب تحليل مختصين يقيد تحركها ضمن حدود وغير صحيح انها مطلقة اليد. ونقطة أخرى تستحق منا عناية هي العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل في هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب الباردة، وحدود عدم التطابق القائم بين القاعدة الاستعمارية الاستيطانية والقوة الدولية التى تدعمها. ونقطة ثالثة تتعلق بقراءة أوضاعنا العربية بنظرة شاملة لاتقتصر على المستوى الرسمي بل ترصد التفاعلات الجارية في كل المستويات. وإن مثل هذا الحوار سينتهي بنا الى اننا نستطيع عمل الكثير ولدينا طاقات مختزنة كثيرة. وهذا يجعل المفاوض الفلسطيني والعربي أقدر على القيام بواجبه. إذ ما أبشع وأفظع أن يكون المفاوض محبطاً مساقاً الى التفاوض وهو يشعر بأنه لا يملك شيئاً أمام عدوه. وفى هذه الحالة الأفضل له الا يقبل التفاوض، فالتوقيت غير مناسب له. وحاشا ان يكون هذا حالنا في ظل انتفاضتنا المباركة المعطاءة».

الجهود المضاعفة التي يجب ان نتابع بذلها على ارض الواقع، تبدأ بدعم الانتفاضة والعمل على حمايتها وتصعيدها. وهذا يقتضي معالجة سلبيات برزت في أوساط شعبنا مؤخراً وتقوية ايجابيات كثيرة تحققت. وقد استمع المجلس المركزي الى تقرير وافٍ عن وضع الانتفاضة تناول المقاومة البطولية لأهلنا والارهاب الصهيوني والسياسات الاسرائيلية والوضع الاقتصادي والوضع التنظيمي. ودارت في الساحة الفلسطينية

مناقشات متعمقة حول هذه النقاط جميعها، وطرح عدد من اعضاء المجلس رؤاهم لها مقدمين ما بلورته هذه المناقشات. وتأكد من خلال ذلك كله أن الحاجة ماسة لوقفة يقفها أهل الحل والعقد على ارض المنظمة، فصائل وقوى وتنظيمات شعبية وشخصيات، لمعالجة السلبيات. وقد قلت لاخوتي في المجلس المركزي «اقترح أن تتشكل لجنة في اطار هذا المجلس تكون مهمتها التحضير لاجتماع لتعزيز الوحدة الوطنية تجري الدعوة اليها في وقت قريب».

هذه الجهود المضاعفة تبدأ ايضاً، وفي الوقت نفسه، بحشد الطاقات العربية وإحكام التنسيق العربي على الصعيد الرسمي. فقضية فلسطين في نشأتها ومسارها ومصيرها قضية عربية. وعبثا يحاول العدو فصلها عن امتها وفصل امتها عنها. وقد قلت لاخوتي في المجلس المركزي «اقترح أن تنبثق من هذا المجلس وفود تتحرك على الساحة العربية لتتلاقى مع قوى امتنا». وهذا اقتراح سبق طرحه. وكان في اعتباري وأنا اكرره نشاطات شعبية مباركة في وطننا العربي لدعم الانتفاضة ولنصرة قضية فلسطين. وهذه خطوة يجب أن تتسع للتحرك في دائرة العمران الحضاري العربي الاسلامي.

لقد شهد اجتماع المجلس المركزي يوم ١٥ و١٦/١٠/١٩٩٢ مناقشات غنية حول هذه الأمور. وانتهى الى بلورة موقف واحد بشأن الجولة السابعة التي ينبغي ان تتلوها وقفة جذرية. كما انتهى، وهذا هو الاهم، الى رسم الخطوط الحمر في التحرك السياسي ورسم الخطوط الخضر في التحرك على ارض الواقع، ونبّه نفراً قليلاً ممن اخطأوا قراءة ما يجري فاندفعوا في اتجاه خاطئ ليراجعوا انفسهم معبراً عن حرصه عليهم. وموضوع هؤلاء يستحق حديثاً خاصاً. وأصدر بيانه، ولعلنا نعود لنتابع عرض هذه المناقشات.

بعد عام على مدريد نوطّن النفس على متطلّبات الصراع طويل المدى لتحرير فلسطيننا واراضينا العربية، والنَفَس طويل.

٤ - خطوط خضر و خطوط حمر

لا لإيقاف الانتفاضة، ولا لصراع الأخوة،

ولا للانفراد، ولا للغفلة عن القدس

أختتم هذه المقالات في وقفة ذكرى مضي عام على مدريد، والتوتر في جنوب لبنان على أشده، بينما العدو الاسرائيلي يقوم بتظاهرة قوة ويتوسع في عدوانه الاجرامي رداً على مقاومة أهلنا البطولية الرائعة ضد الاحتلال هناك. وتتناغم هذه المقاومة مع مقاومة أهلنا في فلسطين وهم يتابعون انتفاضاتهم في مواجهة إرهاب صهيوني عنصري متصاعد. وتبرز في «المقاومة» في الأرض التى باركها الله في المكانين بطولات سيحفظها تاريخ هذه المرحلة الجديدة من الصراع العربي الصهيوني التى بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد. وتتزامن هذه «المقاومة» مع الجولة السابعة من المباحثات الثنائية في واشنطن، وتفعل فعلها في «إلهام» المفاوض العربي «بالموقف الفاعل» الذي عبرت عنه «تصريحات» أعلنت حق المقاومة في القيام بعملياتها المسلحة في الاراضى العربية المحتلة وفضحت ممارسات الاحتلال من خلال المطالبة بتطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. كما تفعل فعلها في تنبيه المفاوض العربي الى «الخطوط الحمر»، وفي تجسيد التحرك نحو «الخطوط الخضر» على ارض الواقع الذي يعبر عن إرادة أمتنا.

* * *

إن أهم خط بارز اليوم في هذه الخطوط الخضر هو «خط الكفاح المسلح» في زمن التفاوض. وقد رسمه شعبنا المقاوم استجابة «للفطرة الانسانية وللعقل الجماعي في آن واحد. وكان مما لفت النظر أن جميع المتحدثين في اجتماع المجلس المركزي الأخير تحدثوا عنه، وأن بيان المجلس أكد في آخر فقراته «أن استمرار الجهاد الصادق والكفاح المسلح يسير جنباً الى جنب مع نضالنا في معركة التفاوض حتى يتحقق دحر الاحتلال». وقد أصبح النظر الى التفاوض على «أنه معركة وساحة نضال الى جانب الانتفاضة الجبارة والمقاومة المسلحة الباسلة»، هو خط أخضر آخر للتحرك. وشتان بين هذا النظر وبين نظر البعض الى التفاوض على أنه السبيل الممكن الوحيد والوهم بأنه يوصل الى شيء. وكم يسعد المرء حين يرى أكثر هذا البعض وقد راجع نفسه وتراجع

عن اندفاعه قبل عام في الترويج لنظره بأساليب غير موضوعية. وواضح مدى مايحتاجه التحرك على هذين الخطين الأخضرين من حشدٍ واستنفار لطاقات شعبنا وأمتنا.

خط أخضر للتحرك بارز اليوم هو خط «الوحدة الوطنية» الذى يتكامل مع «خط الكفاح المسلح». وقد أكد المجلس المركزي في بيانه على «التمسك الحازم بالوحدة الوطنية الفلسطينية وبالمسيرة الديموقراطية التي تعززت وتجذرت عبر النضال المشترك ضد العدو الصهيوني والتي ساهمت فيها فصائل شعبنا الفلسطيني وقواه وفعالياته جميعها». وجاء هذا التأكيد بعد أن أعلن المتحدثون باسم الفصائل التزامهم به، وأوضحت التقارير أن شعبنا يضع التحرك عليه مطلباً أولاً.

خط آخر أخضر للتحرك بارز اليوم هو خط «التعبئة القومية»، بلغة شعار منظمة التحرير الفلسطينية عند تأسيسها الذى جمع بين الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير. وهو خط «التضامن العربي» و«العمل العربي الموحد» و«العمل العربي المشترك»، وجميعها مصطلحات تؤكد فكرة واحدة تبدو اليوم بعد مضي عام على مدريد بالغة الوضوح بالغة الحاح. والفكرة هي أن هذه التعبئة القومية لطاقات الأمة على الصعيدين الشعبي والرسمي، هي التى ستجعل بإمكان المفاوض العربى أن يؤدي دوره لصالح أمته صموداً أمام محاولة املاء الآخر شروطه عليه ومبادرةً واثقةً لفرض الحق، وأن افتقاد التضامن على المستوى الرسمي يهدد الكيانات العربية بلا استثناء من خلال تجرّؤ المتربصين بها عليها وتفجر المرارات داخلها صراعاتٍ تنهكها.

ملفتٌ للنظر اليوم بعد عام من مدريد أن الاقتناع غالب في أوساط أمتنا بضرورة التحرك على هذه الخطوط الخضراء. واذا كان «تضميد الجراح العربية» برز مطلباً ملحاً في اعقاب حرب الخليج واشتد الحاحه قبل مدريد لتحسين شروط عملية التفاوض على الأقل، فإنه اليوم بالغ الإلحاح بعد أن تمثل الجميع عبر عام بطوله من التفاوض في ظل افتقاد التضامن. وكم يسّر المرء وهو يرى في هذه الآونة محاولات جادة لتضميد الجراح على عدة مستويات، تبرز من بينها بخاصة الجهود المغربية التي تتم على مستوى القمة وتتصدى لجراح الموقع الأخطر في مشرقنا العربي. وها هي محاولات أخرى تتم لمعالجة الخلافات الثنائية القائمة بين «الجيران الجنب». ولعل الايام القريبة القادمة تأتينا بخبر نجاح هذه الجهود وهذه المحاولات. وعلينا أن نكثف عملنا على هذا الصعيد وعلى صعيد تمتين الوحدة الوطنية في كل قطر عربي وفي الساحة الفلسطينية بخاصة لما لها من

خصوصية، وعلى صعيد تصعيد «المقاومة» للاحتلال بكل صورها في جميع الاراضى العربية المحتلة.

* * *

إن أهم خط بارز في الخطوط الحمر اليوم بعد عام من مدريد في زمن التفاوض هو «ايقاف المقاومة والمساس بالانتفاضة». وليس خافياً أن مصمم عملية التفاوض الامريكي يحاول جهده الوصول الى هذا بأساليب مختلفة، ليُمكنّ العدو الاسرائيلي من إملاء شروطه وهو الذي تعهد له بأن يفاوض من موقع القوة وأن تتفوق قوته على قوة الدول العربية مجتمعة. وقد رأينا كيف تضمنت نقاط بيكر الست نقطة تتحدث عن «الطلب الى القادة الفلسطينيين ايقاف الانتفاضة بما في ذلك قتل المتعاونين» مقابل ماذا؟ مقابل «انسحاب بعض وحدات من الجيش الاسرائيلي انسحاباً تدريجياً من المدن في الاراضي العربية المحتلة». وتذكرنا هذه النقطة بالمحاولات المتكررة الامريكية التي جرت منذ الشهر الثاني للانتفاضة في مطلع عام ١٩٨٨ وحاولت أن تقنع اطرافاً عربية بذلك وبتجاوز هذا الخط الأحمر. وقد فشلت جميع هذه المحاولات. وإن نجاحنا في إفشال أية محاولات جديدة امريكية لتجاوز هذا الخط الأحمر يتطلب في زمن التفاوض «إبعاد الانتفاضة عن الصراع السياسي حول التسوية». وقد بدأ هذا الطلب يتردد كشعار في أوساط شعبنا وامتنا بعد أن بلوره عدد من المفكرين من بينهم الأخ منير شفيق الذي كتب مقالاً بهذا العنوان في مطلع هذا العام. وواضح أن التسوية كانت وستبقى محل خلاف سياسي بين القوى السياسية في وطننا، ولكن الانتفاضة والمقاومة بعامة هي محل اتفاق ولقاء على أرض النزال في مواجهة إرهاب العدو وعسفه وعدوانه واطماعه التي لا حد لها.

خط أحمر آخر لا يجوز لأحد منّا الاقتراب منه، نراه بارزاً اليوم بعد عام من مدريد، هو «الانجرار الى دموية الصراع». وخطر «دموية الصراع» هو واحد من أخطار عمليات التفاوض التي تدخلها حركات التحرير. فالخلاف السياسي في هذه العمليات لا محالة واقع بين القوى السياسية في حركات التحرير هذه. وأحد أهداف العدو المستعمر من عملية التفاوض هو تفجير هذا الخلاف السياسي وتحويله الى صراع دموي ينهك حركة التحرير ويصرفها عن مقاومته هو. بل ان هذا العدو يعمد الى التفنن في محاولات الايقاع، وهاهي الامثلة تتتالى أمامنا في جنوب افريقيا. ومن هنا فإن التنبه لهذا الخط

الأحمر والالتزام بعدم الاقتراب منه يأتي تعبيراً عن الوعي. وقد رأينا كيف تجسد هذا الخطر عملياً في لحظة مشئومة في ساحتنا قبل شهور، ثم كيف تكاتف ابناء شعبنا لدفعه بعيداً. وها هو بيان المجلس المركزي «يدين اللجوء الى الأساليب غير الديموقراطية واستخدام العنف بين قوى الشعب الفلسطيني المناضلة، ويؤكد على احترام التعددية السياسية وحرية الرأى والرأي الآخر». والحق أن السبيل للتحصن إزاء تجاوز الخطين الأحمرين هو اتصال الحوار بين العاملين على ارض الواقع في كل المستويات والبحث عن نقاط اللقاء في مواجهة العدو.

الخط الأحمر الثالث الذي أصبح بارزاً بوضوح هو «الانسياق الى الانفراد». ومعلوم أن مصمم عملية التفاوض الامريكي قصد في تصميمه أن يدفع الاطراف العربية الى هذا الانسياق دفعاً، وفاءً بتعهده للعدو الاسرائيلي أن يتفاوض مع كل طرف عربي على انفراد فضلاً عن تعهده الذي ذكرناه بأن يتفاوض من موقع القوة. ويلفت النظر أن اسحق رابين طور أساليب اسحق شامير في محاولات الايقاع بين الاطراف العربية، فتحدث عن التقدم على هذه الجبهة ثم كل تلك الجبهة ثم عاد للتحدث عن هذه الجبهة. وهلم جرا. وكان من المؤسف أن تصريحات صدرت في اوساطنا العربية وقعت في شرك رد الفعل، ولكنها لم تلبث ان توارت أمام تصريحات جديدة عبرت عن التنبه لهذا الشرك وأخذت الموقف الفاعل. وواضح اليوم أن الاقتناع سائد بضرورة العمل المشترك على الصعيد العربي بين الاطراف المفاوضة وتحقيق أعلى قدر من التنسيق فى تحركاتها والالتزام بالحل الشامل على كل الجبهات.

الخط الأحمر الرابع الذي أصبح بارزاً بوضوح بعد عام من مدريد هو «الغفلة عن القدس». فلا يجوز أن يقترب أحد من هذا «المحظور». وينبغي أن تكون قضية القدس في بؤرة الاهتمام، وأن نقاوم بقوة محاولات العدو الالتفاف حولها أو «مسخها» وتغيير جوهرها. ومعلوم أن مصمم عملية التفاوض الامريكي قصد في تصميمه تمكين العدو من الاستمرار في هذه المحاولات، وفرض فرضاً على الاطراف العربية تأجيل بحث قضية القدس. وها هي احدى نقاط بيكر الست «تمسح» قضية القدس، فلا تشير الا الى «ادارة المسجد الاقصى ومسجد عمر» في معرض الحديث عن «مفاوضات تقترح البدء فيها» وتشترك فيها «عناصر دينية عربية» كذا! مقابل ماذا؟ مقابل «الغاء المقاطعة العربية للشركات الاجنبية التى تتعامل مع اسرائيل». وقضية القدس كما يفهمها شعبنا

وتفهمها أمتنا وتفهمها الشرعية الدولية هي قضية «احتلال المدينة» الواقعة بكاملها تحت الاحتلال الاسرائيلي في جزئها الشرقي المحتل عام ٦٧ وجزئها الغربي المحتل منذ عام ٤٨. ولابديل عن طرح القضية بكاملها ومن منطلق كونها وطن شعب فلسطين واحدى اعظم حواضر الوطن العربي وكون هذا الشعب الحفيظ عليها القائم على مدى العصور باستضافة المؤمنين الحجيج الذين يزورونها.

* * *

اصل في هذا الحديث عند هذا الحد، وقد حل يوم ١٩٩٢/١٠/٣٠، وتوقف المشاركون في الجولة السابعة عن مباحثاتهم اسبوعاً لحين انتهاء الانتخابات الامريكية بدون ان يحققوا نتائج ملموسة بعد. وأول مايتداعي الى الخاصر عند سماع هذه الأخبار أن الولايات المتحدة لم توفِ بالتزامها الوارد في رسالة التطمينات الى الفلسطينيين في الجزء الخاص بالفترة الزمنية والسقف الزمني، حين قررت «انها ستبذل قصارى جهدها لتحقيق اهداف التوصل لاتفاق حول ترتيبات حكم الذات خلال سنة واحدة». فها هى السنة تنقضي والولايات المتحدة في خضم معركة الانتخابات والحكومة الاسرائيلية سادرة في غَيِّهَا عاجزة عن اتخاذ القرارات المصيرية.

يتداعى الى الخاطر ما كان عليه البعض قبل عام من الذين حصروا رهانهم على التفاوض فقط، وما أصبح اكثرهم عليه اليوم. ويلفت النظر أن ظاهرة «الركون الى نوايا العدو» التى سماها البعض «بالتصهين»، وكانت مستفحلة قبل عام يجاهر من وقع فى فخها بتجاوز الخطوط الحمر وبترديد محرمات، هى اليوم في انحسار وقد عاد من عاد عنها وخفف غلاتها من غلوائهم.

يتداعى الى الخاطر كيف استجاب ابناء الشعب والأمة لتحديات عملية التفاوض والمخاطر المقترنة بها بتمجيد المقاومة والتعلق بها والتشبث بالكفاح المسلح استجابة فطرية وعقلية. وكم اسعدني أن ادعى هذا الاسبوع لمائدة مستديرة نظمتها لجنة التضامن الأسيوى الافريقى عن «حركات التحرير والكفاح المسلح» بمناسبة مضى ربع قرن على وفاة تشى جيفارا. فقد بدا لي أن عشرة أعوام من الجهد الامريكى المتصل في منطقتنا لصرف الانظار عن الكفاح المسلح بمختلف السبل ترهيباً وترغيباً لم تصل الى هدفها. ولن تصل بإذن الله لأن المقاومة بكل اشكالها حق لكل من احتلت أرضه. وهذه المقاومة هى التى تصل بنا وبعدونا الى السلام العادل القائم على تحرير الارض.

٥ - بين عملية التسوية الجارية
وعملية السلام المطلوبة
•• في ذكرى الانتفاضة

المرحلة الجديدة التي دخلها الصراع العربي الصهيوني بانعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ تشهد اليوم ونحن نستقبل عاماً ميلادياً جديداً هو عام ١٩٩٣ تفاعلات بالغة الحدة. وواضح أن الجريمة الاسرائيلية بابعاد أربعماية وخمسة عشر من فاعليات الشعب العربي الفلسطيني والازمة التي سببتها لاتزال تتفاعل ولها مابعدها.

لقد كان دخول الانتفاضة الفلسطينية عامها السادس يوم ١٩٩٢/١٢/٩ مناسبة لوقفة مراجعة عربية لما يجري على صعيد هذا الصراع. وشهدت جامعة الدول العربية بهذه المناسبة انعقاد ندوة فكرية فيها ضمن احتفالها بيوم التضامن مع شعب فلسطين حول «الظروف والمناخ المطلوب لعملية السلام»، شارك فيها إثنا عشر من المعنيين، مساء يوم ١٩٩٢/١٢/١٠.

حين جاءتني الدعوة للمشاركة تأملت طويلاً في الموضوع، ووجدت أن الحديث هو عن الظروف المحيطة بعملية التسوية الجارية والمناخ المطلوب لدفع «عملية السلام»، وأني أميزّ بين العملية الجارية التى لا استطيع أن أصفها بأنها «عملية سلام» وبين عملية السلام التي يمكن الوصول اليها من خلال تصميم متقن. واستلهمت في حديثي مكان الندوة ومناسبتها. فنحن نلتقي في بيت العرب بمناسبة يوم التضامن مع شعب فلسطين المحدد له يوم ١١/٢٩ من كل عام ذكرى تقسيم فلسطين بقرار أممي صدر عام ١٩٤٧ ويأتي اللقاء وقد دخلت الانتفاضة عامها السادس، ومضى عام بطوله واربعون يوماً على انعقاد مؤتمر مدريد.

موضوعنا هو «الظروف والمناخ المطلوب لدفع عملية السلام»، وأول ما يتبادر الى الذهن بشأن الظروف المحيطة بعملية التسوية الجارية أنها صعبة معقدة. فما يجري في اطار هذه العملية على صعيد المباحثات الثنائية بين الاطراف العربية المشاركة والطرف الاسرائيلي في المسار الأول، وعلى صعيد المفاوضات المتعددة الأطراف في المسار الآخر، لايشير الى امكانية التوصل الى نتائج ملموسة بشأن جوهر الصراع العربي الصهيوني، ولا

يوحي بوجود «عملية سلام» حقيقية تحدث، ويثير شكوكاً قوية في سلامة «تصميم» هذه العملية وحدود «التزام» راعييها بتنفيذ تعهداتها بشأنها والنهوض بمسؤولياتهما تجاهها. وقد مضى يوم ١٩٩٢/١٠/٣٠ دون أن نشهد تحقق ما تضمنته دعوة الرئيسين بوش وجورباتشيف لحضور مؤتمر مدريد من «التوصل الى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة» بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. كذلك فإن مايجري على أرض الواقع في ساحة الصراع في أراضينا المحتلة والمغتصبة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان يؤكد أن عملية التسوية الجارية أدت الى تصعيد العدوان الاسرائيلي تهجيراً لليهود من أوطانهم واستعماراً استيطانياً في الاراضي العربية وإرهاباً رسمياً وغير رسمي صهيونياً لشعب فلسطين العربي سجلّ خطه البياني ارتفاعاً غير مسبوق واعتداءات بريةً وبحريةً وجويةً على جنوب لبنان بلغت أعلى حد لها منذ الهجوم الاسرائيلي على لبنان في صيف عام ١٩٨٢. كما أدت عملية التسوية الجارية في الوقت نفسه الى تصعيد الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية في مواجهة هذا العدوان، وفي مجابهة ما تتضمنه هذه العملية الجارية من أخطار على الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب والأمة على السواء.

واضح في الوقت نفسه أن عملية التسوية هذه مستمرة رغم الظروف الصعبة المعقدة المحيطة بها. وهناك حرص من الادارة الامريكية التى «صممتها» على توفير حد من قوة الدفع اللازم لاستمرارها. وتحاول هذه الادارة وهي تصفي أعمالها التأكيد على أن هذه العملية «أثبتت قدرتها على الصمود والتغلب على العقبات الاجرائية والبحث في المسائل الجوهرية المتعلقة بالأرض والسلام والأمن». وهذا ما صرح به الناطق بلسان البيت الابيض فيتزووتر يوم ٩٢/١٢/٧ وهو يعلن عن عزم الرئيس بوش استقبال ممثلي الاطراف المفاوضة في ختام الجولة الثامنة للمباحثات الثنائية. ولكن كثيرين لا يوافقون على هذا «الحكم» مشيرين الى الثغرات الواسعة في «تصميم بنيان هذه العملية» التي أصبحت واضحة من خلال الممارسة للعامة، ومحذرين من «أن من شأن تسوية غير حقيقية أن تزيد من حدة الصراع». وهذا ما صرح به السناتور جورج ماكغفرن مؤخراً ونشره مايكل سابا في الحياة يوم ٩٢/١٢/٨. والحق أن المتأمل في مسار هذه العملية يلاحظ أن المناخ الذي اوجدته يسهم بنصيب كبير فى اشتداد التوتر في ساحة الصراع وتعقيد الظروف المحيطة به وتصعيبها.

السؤال الذى يلِح في ضوء ماسبق هو:

ما الذي ينبغي أن نعمله نحن العرب لتحويل عملية التسوية الجارية الى عملية سلامٍ حقيقية؟

اجتهادي في الاجابة عن هذا السؤال هي أن هناك ثلاثة أمور مترابطة لابد من القيام بها.

أولها: الكشف عن جميع جوانب الخلل الذي تعاني منه عملية التسوية الجارية وإعلانه.

ثانيها: تحديد ما هو مطلوب لمعالجة هذا الخلل وصولاً الى تصميم عملية سلام حقيقية

ثالثها: بلورة برنامج عمل للنجاح في هذه المعالجة يحقق معنى التضامن مع شعب فلسطين، ويحمي مصالح امتنا العربية، ويسهم في بلوغ سلام قائم على العدل.

لقد انطلق «مصمم» عملية التسوية الجارية في «تصميمه» لها من فرضيتين لم تثبت صحة أي منهما. الأولى هي أن مجرد الاتيان باطراف الصراع للجلوس على مائدة التفاوض كفيل بتوفير قوة دفع ذاتية لعملية التسوية وبإذابة الجليد القائم بين هذه الاطراف وبتوصلهم الى اتفاقات. وقد شكك كثيرون في صحة هذه الفرضية ومنهم جورج بول وكيل وزارة الخارجية الامريكية الاسبق، وجاءت الممارسة العملية على مدى عام لتؤكد خطأها. والفرضية الأخرى هي أنه في حال تعثر المفاوضات والاقتراب من وصولها طريقاً مسدوداً فإن بإمكان راعيي المؤتمر، وأحدهما بخاصة، التدخل من موقع «الحكم» لحسم الأمر. وكان هنري كسينجر من الذين انطلقوا من هذه الفرضية في ورقته «برنامج عمل لما بعد الحرب» التى نشرتها مجلة نيوزويك يوم ١٩٩١/١/٢٨ في معرض تشديده على ان تتم عملية التسوية للصراع العربي الصهيوني بعيداً عن الأمم المتحدة، كي لا تستدرج الولايات المتحدة بتأييدها اسرائيل الى موقع الخصم؛ وأن تتولى هى رعاية العملية مع الاتحاد السوفييتي لتصبح حكماً. وقد رأينا كيف بدت قدرة الولايات المتحدة على «الحسم» محدودة جداً لاسباب مختلفة داخلية وخارجية، على مدى عام بطوله.

الخلل الذى ترتب على هذا المنطلق تجسّد في ثغرات واسعة في «تصميم» العملية. فالأساس هو «قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨»؛ وقد قبلت الولايات المتحدة

بأن الأول منهما ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ له تفسيرات مختلفة، وسجلت ذلك كتابة في رسالة التطمينات الى الحكومة الاسرائيلية، وبأن هذه التفسيرات ستعرض اثناء المفاوضات. وهكذا أقيمت العملية على أساس واهٍ لايعرض الا لجزء من قضية فلسطين، هو الخاص بالضفة والقطاع، ويغفل تماماً الاجزاء الثلاثة الأخرى، وهي حق العودة لفلسطيني ١٩٤٨ الموجودين خارج وطنهم، واوضاع المقيمين منهم تحت التفرقية الصهيونية، والقدس. ويترك المجال بالنسبة لهذا الجزء الأول أن يتعامل كل طرف معه على اساس تفسيره الخاص للقرار. وها هو عام مضى ولم تسلم اسرائيل بأن القرار يلزمها بالانسحاب من أي من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة والقطاع والجولان. بل إن اسرائيل تأبى في مباحثاتها مع لبنان الالتزام بالانسحاب من الاراضي التى تحتلها في جنوبه تنفيذاً لقرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن. والأخطر من هذا كله أن اسرائيل في تفسيرها للقرار تخرج القدس تماماً من البحث وتعتبر ضمها لها بالقوة نهائياً؛ وأن الولايات المتحدة في تصميمها للعملية الجارية تجنبت البحث في موضوع القدس طيلة الفترة الانتقالية على الأقل.

لقد حاول «مصمم» العملية الالتفاف على التمثيل الفلسطيني فيها، فأبى التعامل مع الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتحدث عن فلسطينيين يفاوضون اسرائيل في مسار، وتتم دعوتهم كجزء من الوفد الفلسطيني الاردني، وحدد أنهم من المناطق ويوافقون على مفاوضات على مسارين وبمراحل وعلى استعداد للعيش بسلام مع اسرائيل. وبما أنه كان يعلم باستحالة وجود فلسطينيين مفاوضين بدون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية فقد وضع في تصميمه أن يحصل هؤلاء على ضوء أخضر من قيادة المنظمة. وليس خافياً أن هذا الالتفاف على التمثيل الفلسطيني هو في الأصل مطلب اسرائيلي الهدف منه تجنب البحث في قضية فلسطين والاقتصار على ترتيب اوضاع الضفة والقطاع. وما اوضح الخلل الناجم عن ذلك.

لبّى مصمم العملية مطلباً اسرائيلياً آخر هو عدم اشراك الامم المتحدة وتجنبها اطاراً، فوضع اطاراً آخر رأيناه في مدريد. ولم يكن خافياً ان الاعتراض الاسرائيلي على ان تكون الامم المتحدة اطاراً هو حرصها على ابعاد الشرعية الدولية عن العملية، وعدم اعتمادها مرجعية لتفسير الأساس. وهكذا بقيت العملية بدون مرجعية. وهذا خلل آخر.

لعل اكبر خلل في تصميم العملية كان في خطواتها؛ فتحديد فترة انتقال لمدة

ثلاث سنوات تكون فيها اسرائيل مطلقة اليد في الاراضي المحتلة، وبدون حسم لما سيحدث مستقبلاً، كان يعني في حقيقة الأمر فتح الباب على مصراعيه لتصعيد التوتر. ولو أن الأمر كان يرمي لبلوغ سلام فعلاً إذن لجرى تحديد وقت للانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة.

الحاجة ملحة اليوم لتعريف كل المعنيين بالخلل الذي يفعل فعله في عملية التسوية الجارية، وكشفه وفضحه على الملأ، وتنبيه المصمم الامريكي إليه والى الاخطار المترتبة عليه.

والحاجة ملحة أيضاً لمعالجته على صعيد الأساس والطرف الفلسطيني والاطار والخطوات، وبقية أجزاء قضية فلسطين الثلاثة الاخرى وهي القدس وحق العودة وحقوق فلسطيني ٤٨ في وطنهم. وبدون هذه المعالجة تبقى عملية التسوية الجارية بعيدة جداً عن أن تكون عملية سلام.

لابد من التحذير هنا أن أي ترقيع في المعالجة لن يكون مجدياً. نقول هذا لأن البعض يتجه هذه الايام كما تشير بعض التقارير الى القيام بدبلوماسية سرية للتوصل الى اتفاق مبادئ لتفسير الأساس، وبدون التزام الولايات المتحدة كتابة بتفسير واضح محدد للاساس ينص صراحة على الانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي المحتلة بما فيها القدس في زمن محدد قصير تبقى عملية التسوية بعيدة جداً عن ان تكون عملية سلام، وعلينا ان نوطن انفسنا لما ستسببه من تصعيد اعظم للتوتر في منطقتنا.

وبعد ..

فإن معالجة الخلل في تصميم عملية التسوية الجارية وتحويلها الى عملية سلام فعلية يقتضى منا نحن العرب عملاً دائباً وجهوداً قوية نبذلها. ولابد أن نسارع الى بلورة برنامج لهذا العمل يحقق عملياً معنى التضامن مع شعب فلسطين ويحمي مصالح الأمة العربية ويسهم في بلوغ سلام عادل.

أمور ثلاثة يجب ان يستهدفها هذا البرنامج. أولها – ايجاد حقائق جديدة على ارض الصراع بعمل ميداني فاعل. فهذه الحقائق هي التي ستكفل حدوث التحول في الموقف الأمريكي وتفرض نفسها على العدو الاسرائيلي وتجعل تفاوضنا مثمراً. وثانيها – طرح افكارنا نحن بشأن مستقبل منطقتنا نحن ومكانها من العالم وصولاً الى نظام عربي اسلامي اقليمي لدائرة الحضارة العربية الاسلامية يكون بديلاً صحيحاً لهذا النظام الشرق

أوسطي الذي تحاول الولايات المتحدة اقامته. وثالثها حصر مالدينا من أوراق عربية – وهي كثيرة – ووضع خطط تنفيذية لاستخدامها في تحرك سياسي شامل.

لابد أن يكون الاقدام على بلورة هذا البرنامج بروح مفعمة بالثقة بقدرتنا على الفعل وصنع مستقبلنا. فمن يفتقدون الثقة بأنفسهم وبأمتهم لايستطيعون حراكاً فاعلاً، ولا يملكون الا الاستسلام لتنفيذ برامج توضع لهم.

إن اهم الحقائق الجديدة التى ينبغي ايجادها تأتى من خلال تصعيد الانتفاضة على جميع الصعد ودعم صمود أهلنا المنتفضين وتبني مؤسساتهم المجتمعية التي اثبتت فاعليتها. كما تأتي من خلال تصعيد المقاومة في جنوب لبنان ودعمها بكل السبل. وإن ما اثبتته الانتفاضة والمقاومة على ارض الواقع يؤكد لنا أن رهاننا رابح بإذن الله.

ان أهم الافكار التي يجب ان نطرحها على العالم هي فكرة تصفية الاستعمار الاستيطاني من عالمنا بعد انتهاء الحرب الباردة في منطقتنا العربية وفي جنوب افريقيا على السواء. ولابد من الغاء قانون العودة الاسرائيلي.

إن أهم بند فى حصر اوراقنا هو تلك الأوراق الخاصة بعلاقتنا بالولايات المتحدة الامريكية، لأن تحركنا السياسى يجب أن يركز على السياسة الامريكية في المنطقة من خلال حوار حول توازن المصالح العربية الامريكية. ولابد أن تدرك واشنطن أن استمرارها في اغفال المصالح العربية سيؤدى حتماً الى تهديد مصالحها في منطقتنا. فالام لا تسكت عن العداء الذي يستهدفها ولاتقبل تصرفات من له معيار مزدوج، يكيل بكيلين. وأمتنا العربية تتميز بالنفس الطويل في مواجهة العدوان.

ويبرز السؤال في ختام هذا الحديث

من هي الجهة العربية التي تتحمل مسؤولية بلورة هذا البرنامج؟

ويأتي الجواب

إنها الامانة العامة لجامعة الدول العربية المسؤولة عن صياغة ما يتوصل اليه العمل العربي المشترك وإن بإمكان هذه الامانة العامة أن تبادر فوراً الى تكليف لجنة تفكر في احدى ادارتها المعنية تضم مفكرين ومختصين وتعكف على بلورة مشروع هذا البرنامج لتقدمه لاعضائها مجتمعين لاقراره.

اننا نخوض صراعاً يتطلب نفساً طويلاً. واذا كانت الامانة العامة لم تبادر في موضوعات عربية ملحّة حدثت منذ حرب الخليج وابرزها ترتيب البيت العربى والصومال، فإننا لن نملَّ الدعوة الى قيامها بدورها مستلهمين روح الانتفاض في مطلع العام السادس للانتفاضة.

الفصل الخامس

الانتفاضة وتفاعلات «التسوية» في عام ١٩٩٣

١ - قضية المبعدين الفلسطينيين

استشراف الأهداف والأبعاد

هذا هو عنوان المحاضرة التى دعيت لإلقائها فى المُجمّع الثقافى فى أبوظبى بالامارات العربية يوم الأحد ١٩٩٣/١/١٢. وقد رحبّت بالدعوة وعبّرت فى مطلع حديثى عن فرحتى باختيار هذا الموضوع الذى يدعونا الى أن نقدّم قراءة عربية مسلمة نابعة من حضارتنا لهذه القضية، ملاحظاً أنه طيلة شهر مضى على حادث الإبعاد كانت الصحف ووكالات الأنباء فى عالمنا تقدّم قراءات أخرى «صهيونية» أو متأثرة - على الأقل - بمقولة صهيونية تلتمس مُبرِّراً للابعاد «لأنه يمسّ أمن اسرائيل» بزعم أن المبعدين يهددون هذا الأمن.

تناولت هذه القضية فى محاضرتى فى عدد من النقاط عرضتها جريدة الخليج فى عددها الصادر فى يوم الأحد ١٩٩٣/١/١٧.

النقطة الأولى تتناول الوقائع. ففى صباح الثالث عشر من ديسمبر ١٩٩٢ قامت مجموعة تنتمى لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» احدى حركات المقاومة الفلسطينية بخطف رقيب اسرائيلى من حرس الحدود الاسرائيلى. وحرس الحدود هؤلاء مشهورون بسجّلهم الحافل بالتعذيب والعسف. وقد أصدرت حماس بيانا بالخطف طالبت فيه بالافراج عن الشيخ أحمد ياسين المعتقل فى السجون الاسرائيلية والذى اعطى مثلاً رائعاً فى الجهاد والصمود. وحدد البيان مهلة زمنية لحكومة اسرائيل منذراً بأنها إن لم تفرج عن الشيخ يتم قتل الرقيب الاسرائيلى.

تمضى الوقائع. الحكومة الاسرائيلية لم تستجب واكتفى رئيسها اسحق رابين بتصريح مبهم عن استعداد للتحدث دون وعد. قُتل الرقيب من حرس الحدود، وامكن رغم محاصرة الجيش الاسرائيلى كل الطرق وضع الجثة فى مكان بعيد. سارعت الحكومة الاسرائيلية باعتقال ألف ومائتين، ثم اجتمعت واتخذت قراراً بالابعاد باجماع اعضائها عدا وزير «عدل» امتنع عن التصويت. وفى اليوم التالى كان عدد الذين ابعدوا حسب تصريح متحدث اسرائيلى اربعماية وخمسة عشر. وهذا رقم لم يسبق له مثيل منذ

سنوات. وهكذا طرحت القضية بقوة، وكان من نتائج الطرح اجتماع مجلس الأمن في الأسبوع نفسه واتخاذه القرار رقم ٧٩٩ قبيل عطلة عيد الميلاد الذى طالب بإعادة المبعدين ولكنه لم ينص على اية اجراءات عملية تتخذ لتحقيق ذلك. وفى هذا الصدد يقول د.مفيد شهاب الخبير فى القانون الدولى – إنه ما لم ينص على رقم الفصل من الميثاق الاممى فإن ذلك يعنى الفصل السادس الذى لا توجد فيه اية اجراءات. فالاجراءات مذكورة فى الفصل السابع وهى تبدأ اقتصادية ثم سياسية ثم عسكرية.

تطورات القضية تتالت. واخوتنا المبعدون اعطوا مثلاً رائعاً على كيفية صمود الابطال. وقد تابعهم الاعلام العالمى، وصار لقضيتهم مضاعفات من أهمها موقف الحكومة اللبنانية. فلأول مرة استطاعت هذه الحكومة بعد أن استعاد لبنان عافيته أن تقول «لا لم يعد حائطى واطئاً وأنا لن أسمح بأى ابعاد الى لبنان». وكان الاردن قد وقف في وجه الابعاد منذ عام ١٩٨٨، رغم تحريض اريل شارون على أن تقوم اسرائيل بالابعاد الى الاردن. وما أروع موقف أهلنا اللبنانيين فى مرج الزهور من اخوتهم المبعدين.

لماذا حدثت حادثة الرقيب الاسرائيلى؟ القراءة الاجنبية لاتطرح هذا السؤال وهى تتخذ موقف الصمت المطبق منه. وقبل حادثة الرقيب واجه اهلنا في احد مخيمات غزة العسف الصهيونى فقتلوا ثلاثة جنود اسرائيليين فى ذكرى دخول الانتفاضة عامها السادس التى حلت بعد انتهاء الجولة السابعة من المحادثات الثنائية. وجدير بالذكر أن الوفد الفلسطينى المفاوض قدم فى تلك الجولة ورقة تتضمن عشر نقاط حول معايير حقوق الانسان من وحى مناقشة مستفيضة جرت فى المجلس المركزى الفلسطينى. وتضمنت هذه الورقة انهاء عمليات الابعاد، واعادة جميع المبعدين. وآخر نقطة فيها التوقف عن قلع الأشجار من جذورها. وهى بمجملها تصور بشاعة الجرائم التى يقترفها الاحتلال.

لقد رفع كثيرون اصواتهم بعد مدريد متوجهين الى مجلس الأمن والى الولايات المتحدة مطالبين بايقاف العسف الاسرائيلى، مذكرين بوعود الوزير بيكر لقيادات فلسطينية بقرب اتخاذ اجراءات لدعم الثقة بين يدى انعقاد مؤتمر التسوية، وكان هؤلاء قد قدموا له اربعين مطلباً لوقف اربعين انتهاكاً لحقوق الانسان الفلسطينى. ونذكر كيف ان الوزير بيكر تحدث فى خطابه فى ختام مؤتمر مدريد عن البعد الانسانى فى هذا

الصراع. وقد مضت سنة بطولها وفات الموعد الذى حددته الولايات المتحدة للاتفاق حول الفترة الانتقالية فى ١٩٩٢/١٠/٣١ بعد عام على انعقاد مؤتمر مدريد. ولم يرَ الشعب العربى الفلسطينى وقفاً للانتهاكات الاسرائيلية.

كان ضرورياً والحال كذلك أن تتصاعد الانتفاضة فى وقت لم يؤت العمل السياسى فيه ثماراً. وقد مارست «المقاومة» بخطف الجندى حقاً مشروعاً.

النقطتان الثانية والثالثة فى محاضرتى تتعلقان بالابعاد فى السياسة «الاسرائيلية» ثم فى القانون الدولى والمباحثات وسأجمع بينهما كسباً للوقت.

الابعاد اجراء تتبعه الحكومات الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧. وهو واحد من «اجراءات ادارية» تتخذها لمواجهة مقاومة الشعب العربى الفلسطينى تشمل فيما تشمل الاعتقال ونسف البيوت. والإبعاد فى السياسة الاسرائيلية تتخذ له مبررات «قانونية» بالمفهوم الاسرائيلى «للقانون» وهو مفهوم مختل أساسه عنصرى. والمبرر الأول الزعم أن بريطانيا سنت عام ١٩٤٥ قانون طوارئ اثناء استعمارها فلسطين تحت اسم الانتداب يسمح بابعاد فلسطينيين واقتلاعهم من وطنهم، واسرائيل تطبق هذا القانون عليهم. والمبرر الآخر هو الاوامر العسكرية الاسرائيلية. وهذه مرت بأربع مراحل بين أعوام ٦٧ و ٧١ و ٧٨ و٨٢. وقد صرح العدو فى مطلع المرحلة الأولى بعد احتلاله الضفة الغربية والقطاع انه سيلتزم بالقانون الدولى وباتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بالاراضى المحتلة. واحدى مواد هذه الاتفاقية تحرّم تحريماً باتاً أى نوع من الابعاد. وما أسرع أن صدر بعد شهور أمر عسكرى الغى ما جاء فى ذلك البيان. ثم صدر أمر عسكرى آخر بعد سنة ألغى كل ما جاء فى البيانات الثلاثة. وهكذا انتقل العدو الاسرائيلى من وصف الاراضى التى احتلها بأنها «محتلة» الى القول بأنها «محررة» الى تسميتها «يهودا و السامرة»، وقد ركّزت الاوامر العسكرية الاسرائيلية فى المرحلة الأولى على مصادرة حقوق شعبنا فى مجتمعه المدنى. ثم ركّزت فى المرحلة الثانية على ما يمكنّ من غرس المستعمرين المستوطنين الصهاينة. وركّزت فى المرحلة الثالثة على ربط هؤلاء بمن سبقهم فى الاستعمار الاستيطانى لفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. أما فى المرحلة الرابعة فكان التركيز على تنفيذ سياسة إبعاد الفلسطينيين. والملفت أن عدونا يحرص على أن يسبغ على انتهاكاته هذه صفة قانونية، ولديه مؤسسات دولية قانونية تساعده على اقتراف هذا الاثم. ومثل على ذلك ما فعله يهودا فلور الذى قدم دراسة يحاول ان يثبت فيها ان

اتفاقية جنيف لاتنطبق على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ودراسات أخرى مماثلة مفضوحة على الصعيد العالمى ببعدها عن الموضوعية وبانحيازها وعنصريتها.

السند القانونى للإبعاد إذن اكذوبة كبرى. والابعاد على صعيد الممارسة هو جريمة كبرى. وهى تقع حين يتم اتخاذ أمر عسكرى بالابعاد. ويكون للضحية ان يعترض الى لجنة ثم الى المحكمة العليا الاسرائيلية، وهذه اللجنة لاتبحث ابداً فى «اسباب الإبعاد» التى تذرعت بها السلطات العسكرية وانما تبحث فى الاجراءات ومدى سلامتها. وهى تخاطب من اصدر الأمر العسكرى الذى هو أعلى منها مستوى فلا تملك ان تفرض عليه العودة عن أمره. أما المحكمة العليا فلا تعلم المتهم «بجريمته» المزعومة. وهو عادة لم يقترف اية جريمة، لأنه لو فعل لجرى تقديمه الى محكمة. وتبقى الاسباب التى وضعتها الحكومة مبرراً للابعاد سراً لديها، ولا يجوز حتى لمحامى الضحية أن يطلع عليها. ويصدر القرار وليس للمحكمة العليا الا ان تراجع الاجراءات. ولهذا رأينا أن كل القضايا التى رفعت امام المحكمة العليا لابطال الابعاد رفضت الا مرة واحدة ارضاء للولايات المتحدة بشأن مواطنة امريكية فلسطينية.

يبرز عند هذا الحد سؤال هو «هل كان قرار رابين هذا بابعاد هذا العدد من الفعاليات الفلسطينية رد فعل أم فعل مبيّت؟ وكيف يمكن التعامل معه مستقبلاً؟

إن لشخصية الرجل تأثيرها فى صنع هذا القرار، وإن للمناخ السائد فى الكيان الصهيونى تأثيره، فأما الرجل فقد ترأس الوزارة مرة أخرى بعد الانتخابات الاخيرة صيف ١٩٩٢. وقد تولى مسؤولياته وسط حملة اعلامية غربية قوية تأثّر بها بعضنا. ويومها اطلقنا صيحتنا التى تنبه الى ضرورة التفريق بين الوهم والصواب وتقدم «رابين بدون أوهام». فهو رجل تجاوز السبعين من عمره. عسكرى. قام بإبعاد ١١٥٦ من ابناء فلسطين خارج الضفة والقطاع اثناء وزارته السابقة. وهو ينتمى لحزب العمل الذى يعتبر ان الابعاد من الاسلحة الماضية. وقد جاء الى الحكم بدعم من اليهودية الغربية ومن الولايات المتحدة الامريكية لأنه يوصف بالعملية البراغماتية. وسياسته فى خطوطها الرئيسية صهيونية توسعية.

المناخ السائد فى الكيان الصهيونى يشجع ايضاً على اقتراف جريمة الابعاد. فمنذ عام ١٩٨٧ بدأ اصطلاح «الترانسفير» بالظهور فى عهد وزارة الائتلاف بين ليكود والعمل. والترانسفير تعنى الابعاد الجماعى. وقد صدر مؤخراً كتاب بالعربية تضمن عشر

بحوث صهيونية في الموضوع قدم له د. محجوب عمر. وكتب واحداً من هذه البحوث اسحق شامير الذى شارك فى مذبحة دير ياسين التى هى احدى محطات الابعاد الجماعي. وهناك بحث عن الممارسة الصهيونية والابعاد على مدى قرن. وأصبح المصطلح منذ ١٩٨٨ يتداول علناً. وكان رابين يردد وهو وزير للحرب آنذاك «إن انجح وسيلة نتبعها هى الابعاد». وكان أحد مستشاريه المقربين رحبعام زئيفى يقول «اعطونى سنة من الزمن، وانا انقل لكم مائة ألف بهدوء».

اجتهادنا فى الاجابة عن السؤال أن نسبة رد الفعل فى قرار الابعاد الأخير عالية. وهو رد فعل على الانتفاضة التى اكملت ست سنوات وعبرت عن صحوة فى الأمة. وكانت تباشير هذه الصحوة قد ظهرت منذ عام ١٩٨٢ . وعدونا اليوم امام امتحان فريد فى تاريخه. هل يبقى متشبثاً بعقيدته الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية أم يتخلى عنها ليصبح متسأمناً كما اصبح من بقى من الفرنجة فى بلادنا؟ هل سيعود عن سياسة الإبعاد ويواجه مسألة الاعتراف بحقوق شعب فلسطين؟

هناك جهة أخرى تمر فى امتحان دقيق ايضاً هى منظمة الامم المتحدة. وجوهر ما تمتحن به هو مسألة «المعيارين» التى أصبحت مطروحة بقوة على كل لسان فى عالمنا. وقد سمعنا مسؤولاً امريكياً مؤخراً يعبر فى محاضرة له عن القلق لأن الامم المتحدة لم تعمل فى البوسنة ما كان ينبغى ان تعمل واعتمدت المعيارين، مما سبب غضب العالم الاسلامى ونغمته. وقد اعترف ايجلبرجر بوجود مبرر للغضب وقال إن تأجيل معالجة قضية فلسطين اوصل العالم الاسلامى الى الحالة التى هو فيها. وكان السؤال الكبير الذى برز فى اعقاب زلزال اوروبا الشرقية «هل سيكون للمنظمة الامية دور فاعل فى حلّ النزاعات فى عالمنا؟» وهل آن الآوان لها ان تتطور ولو جزئياً بعد مضى اكثر من اربعة عقود على ولادتها فى اعقاب الحرب العالمية الثانية؟ وقد جاء فى رسالة لامينها العام تتصل بالابعاد أن هذه القضية تتعلق بالمبادئ. والمبادئ فى مجلس الأمن تكاد تكون منسية.

إن الفشل فى هذا الامتحان سيؤدى الى يأس الكثيرين من هذه المنظمة الاممية. وستكون له عواقب وخيمة.

النقطة الرابعة اطرحها من خلال الاجابة عن سؤال حول أثر قضية المبعدين على عملية التسوية الجارية. وواضح أن هذه العملية وصلت اليوم حدّ ما يسمى فى الفيزياء

«النقطة الحرجة». وقد أوضحت مداولات كثيرة بشأنها في اوساطنا العلمية أنها عملية تعاني من خلل كبير في تصميمها، وفي اركانها الاربع اساسها واطرافها واطارها وخطواتها. وهي مستمرة رغم الخلل لأن هناك دولة كبرى وراءها لاتفتأ تعطيها قوة دفع. ولكن اقتناعاً متزايداً بضرورة اصلاح الخلل أصبح عاماً اوساطاً كثيرة. وها هي قضية المبعدين تنبه بشدة على وجود هذا الخلل، وتهيئ مناخاً صالحاً لمعالجته. ولابد من ثم للقيام بتحرك سياسي واسع ومن زرع حقائق في أرض الواقع لإصلاح عملية التسوية، لأنها في صورتها الراهنة ستنتهي الى فرض اتفاقات «مملاة» على الاطراف العربية إملاءً. وهذه لا تصنع سلاماً عادلاً.

لقد اغتنم عدونا فرصة الدخول في مباحثات عملية التسوية ليصعد ممارساته القمعية على ابناء شعبنا، يحرّكه منطق القوة الغاشمة وغرائز المستعمر المستوطن، وهو لا يرى أبعد من أنفه. وتبين الاحصاءات أن عدد المعتقلين الاداريين في سجونه كما تعترف بها التقارير الاسرائيلية الرسمية، تجاوز اربعة عشر ألفاً، وأن مجموع من مروا بالاعتقال الاداري من ابناء فلسطين ثمانون الفاً، تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثلاثين في أغلب الاحيان ومنهم ايضاً كهول وشيوخ من الرجال والنساء. وقد رأينا كيف ان احد المبعدين فتى في السادسة عشرة. وواضح أن هذا العسف الصهيوني سيزيد في تصميم الناس على المقاومة وتصعيد الانتفاضة. وهذا ما توقعه ضابط اسرائيلي رفض ان يذكر اسمه للصحيفة التي سألته هل ستنتهي الانتفاضة بعد شهر؟ فكان جوابه «بل ستقوى وتتسع ويتضاعف اعداد المنتفضين. نحن لم نترك أسرة من هذا الشعب الا وألحقنا بها اذى مباشراً، ولم نترك فرداً الا ومسسنا كرامته بشكل أو بآخر». ونحن نقول إن هذا السجل الصهيوني الحافل بالجرائم لابد أن يواجه.

النقطة الأخيرة في هذا الحديث هي بشأن استجابتنا لتحدي قضية المبعدين. فهذه القضية تتحدانا على مختلف الصعد.

نبدأ بالصعيد الفلسطيني فنرى تحدياً برز قبل الابعاد، دارت بشأنه مناقشة مستفيضة في اجتماع المجلس المركزي الماضي في تشرين أول – نوفمبر ١٩٩٢، وهو خطر نشوب صراع دموي بين فصائل المقاومة المجاهدة نفسها. ويبرز هذا الخطر من خلال وجود اخطاء يحاول العدو ان ينفذ منها. ولا بدّ من الوقوف في وجه هذا الخطر وتحريم الاقتتال. وقد رأينا مثلاً حين حصلت مواجهات بين فصيلين في القطاع

فتنادى اهلنا من مختلف انحاء فلسطين وحاصروا هذا النزاع.

واضح أن عدونا يحاول النفخ في تناقضات ثانوية قائمة بين فصائلنا، ليشغلها عن تناقضها الرئيسي معه، ولتتبدد قواها في نزاعاتها الداخلية. وهو يستغل اجواء عملية التسوية والاختلاف القائم بين الفصائل بشأنها، ويتحدث عن معتدلين ومتطرفين. ومعلوم أن حزب العمل يعمد الى اسلوب مختلف عن اسلوب تكتل «ليكود». وحكومته تعتمد زخرف القول وتطرح أشد الافكار عنصرية باسلوب غير مباشر. وقد رأينا هذه الحكومة مؤخراً تتبنى باسم الصهيونية تنظيم حملة عالمية ضد ما اسمته خطر «الأصولية الاسلامية». وبلغت الجرأة بشيمون بيريز حدّ طرح هذا الأمر من خلال تصريحات متتالية على الدول العربية متحدثاً عن ثلاثة اخطار تواجه ما يسميه منطقة الشرق الاوسط. وهو يذكر خطر الصحراء وخطر الفقر ليصل الى بيت القصيد وهو ما يسميه خطر التطرف. ويفصل الحديث عن «التطرف» في اوساطنا ولكنه لا يعرض لسبب رئيسي فيه وهو العدوان الصهيوني. كما أنه لا يشير بكلمة الى «تطرف» المستعمرين المستوطنين الصهاينة الذين يقترفون الجرائم يومياً ضد ابناء فلسطين.

ان الاستجابة للتحدي في ساحتنا الفلسطينية هو بأن نحقق وحدتنا الوطنية على هدف استمرار المقاومة وتصعيد الانتفاضة، مستلهمين ارادة شعبنا مستمدين القوة منه.

على الصعيد العربي تدعونا قضية المبعدين الى الاستجابة لتحديها بصياغة موقف عربي واحد. وهذا يذكرنا بالحاجة الماسة الى «رأب الصدع» القائم في «النظام العربي» والعودة الى التضامن والتعالي عن الجراح والخروج من أسر رد الفعل. نحن جميعاً نعيش مشاعر الألم الذي اقترن بزلزال الخليج ولكن هذا لا يعني أن نبقى اسرى المشاعر، ولا نعالج المشكلة القائمة في نظامنا العربي. وما أعظم الخطر الذي يواجه هذا النظام العربي اليوم، في وقت يجري فيه العمل بدأب لفرض نظام جديد على منطقتنا. نظام صممته الولايات المتحدة الامريكية بمشورة «اليهودية الصهيونية الامريكية» اطلقت عليه اسم نظام الشرق الأوسط وتريد أن تجعل القيادة فيه «لاسرائيل». وقد تحدث عنه شيمون بيريز في بحث نشره في كتاب «ماذا بعد عاصفة الخليج». وأوضح أن هذا النظام سيحكم ستة أمور في الوطن العربي، هي نظم الحكم، وتوزيع الثروة، والاقتصاد، والسكان، والبيئة، والتسلح، وسيقوم على اطر تنفيذية هي مجلس الزراعة في المنطقة، ومجلس تخطيط تربوي، وصندوق مشترك.

لابد اذن من الحفاظ على النظام العربى فى مواجهة هذا الخطر. وهذا يقتضى منا تحركاً على الصعيد الرسمى العربى. والقيام بهذا التحرك ممكن. وقد رأينا بالأمس وزراء الخارجية العرب يجتمعون لأول مرة منذ اجتياح العراق للكويت ليبحثوا قضية المبعدين ويبلوروا موقفاً واحداً بشأنها.

وبعد ..

هل سنشهد حلاً سريعاً لقضية ابطالنا المبعدين ينهى معاناتهم ومعاناتنا؟

إن عدونا يحاول الالتفاف على هذا الحل. ونحن نراه يتحدث عن اعادة تسعة ثم عشرين ثم خمسين على مراحل. وعلينا من ثم أن نحشد طاقاتنا فى تحرك سياسى يستهدف عودتهم جميعاً رافعين شعاراً مبدئياً هو «لابديل عن عودة كل المبعدين وبأسرع وقت ممكن». ولتكن رسالتنا فى هذا التحرك واضحة فى مخاطبة الولايات المتحدة بخاصة «نحن أصحاب المنطقة. ونحن نتطلع الى اقامة علاقات مبنية على أسس صحيحة متينة مع كل القوى فى عالمنا قائمة على توازن المصالح. وإن للولايات المتحدة مصالحها فى منطقتنا، وان لنا مصالح فى اقامة علاقة متوازنة معها تقوم على احترام متبادل. ولا بديل عن حل عادل لقضية المبعدين وقضية فلسطين بعامة لكى يستتب السلام.

٢ - قضيتان عربيتان

روابط شعبية عربية في مواجهة الخطر، ومعالجة إحباط المثقفين

في خضم النظر في قضايا أمتنا العربية المختلفة، يطيب لي أن استحضر ذكريات رحلة قمت بها الى الامارات العربية في الاسبوع الثالث من شهر يناير / كانون ثانٍ من عام ١٩٩٣. وألاحظ أن مرور تسعة اسابيع على عودتي من تلك الرحلة زادتني تشوقاً للحديث عن القضايا التى برزت أمامي خلالها والانطباعات التى خرجت بها منها.

شددت الرحال الى الامارات هذه المرة تلبية لدعوة كريمة تلقيتها من المجمع الثقافي في أبوظبى لالقاء محاضرة عن «قضية المبعدين، استشراف الأهداف والأبعاد». وقد اسعدني حين وصلتني هذه الدعوة وأنا في زيارة لاداء العمرة بمكة المكرمة، أن أجد المجمع الثقافي قد أولى قضية اخوتنا المبعدين عنايته وجعل لها أولوية فى موسم محاضراته، متحيا الفرصة لتقديم قراءة عربية اسلامية لهذه القضية في وقت كان الاعلام الغربي بعامة والاعلام الصهيوني بخاصة يقدم لها قراءة غربية سيطرت على وسائل الاعلام التى يهيمن عليها. وهذا ما جعلني أتحمس لتلبية الدعوة والاستعداد لاعادة النظر في برنامج نشاطاتى لأسافر في الموعد المقترح لالقاء المحاضرة وامكث اسبوعاً بطوله بين ابوظبي والشارقة في عدة نشاطات ثقافية. وقد تضمنت هذه النشاطات في ابوظبي فضلاً عن المحاضرة، المشاركة في ندوة نظمها المجمع حول عملية التسوية الجارية وشارك فيها عدد من الباحثين، ومجموعة لقاءات فكرية مع عدد من الاخوة المعنيين بقضايا أمتهم، كما تضمنت في الشارقة محاضرة في «النادي الثقافي العربى» عن «امتنا وقضية فلسطين في المرحلة الراهنة» وعدة لقاءات في رحاب دائرة الاعلام وجريدة الخليج والتلفاز واخوة كرام شرفوني بدعواتهم التكريمية.

* * *

برزت أمامي قضية العلاقات بين شعوب أمتنا العربية، وأنا التقي بإخوة من الامارات مع اشقاء لهم عرب يعيشون معهم في صفاء، وأنا مغمور بكرم هؤلاء وهؤلاء

ولطفهم، أتأمل في المناخ الفكري السائد بينهم والحاح قضية ترتيب البيت العربي عليهم، وأعيش معهم عملية تلاقح الافكار حول ماينبغي عمله، وكم أسعدني أن يحرص الجميع على ابراز هويتي «العربية» في التعريف بي، وما لمسته في جميع المناسبات من تقدير «للفكر العربي» واحساس بثقل الامانة التي يحملها المشتغلون به، ولاحظت بعين التقدير الحرص على ابراز انتمائي الوطني ضمن هويتي العربية بهدف التأكيد على أن قضية فلسطين هي قضية الامة جمعا، والاعتزاز بالاواصر التي تشد شعوب الامة العربية الى شعب فلسطين العربي.

لقد تأكد لي أن العلاقات بين شعوب امتنا العربية يحكمها في هذه المرحلة شأنها في تارسخ طويل الايمان بوحدة هذه الامة نشأة ومساراً ومصيراً، وأن ما عكرّ اجواءها وغطى سماءها بعيون سوداء بفعل زلزال الخليج هو حدث عارض يصفو بعده الجو وتبدو روعة السماء الزرقاء بعد تبدد تلك الغيوم السوداء. وكم سرني أن اسمع على الصعيدين الشعبي والرسمي الحديث عن «التسامح المطلوب بين الاخوة اذا حدث ما يوتر العلاقات بينهم»، ولم اسمع قط من يضع شرطاً لهذا التسامح ويرهن تضميد الجراح العربية بتنفيذ هذا الشرط.

بدا واضحاً لي أن هناك عاملين يفعلان فعلاً ايجابياً قوياً في تعزيز العلاقات بين شعوب متنا العربية. أولهما قيام بعض ابناء الأمة بالتعبير عن ضميرها واداء فرض الجهاد لبلوغ اهدافها. والآخر هو بروز خطر مشترك يتهدد الأمة والوطن جميعاً.

لاشك أن المثل الذي قدمه اخوتنا المبعدون الابطال في محنتهم كان له دور كبير في تعزيز الترابط.

فقد تحدث هؤلاء الابطال بلسان كل عربي وهم يعرضون قضيتهم ويتخذون مواقفهم ويصبرون ويصابرون بطون، فكانوا للامة جمعاء. ولاشك في أن تصاعد الانتفاضة والمقاومة بعد الابعاد رداً على الجريمة الصهيونية النكراء والارهاب الاسرائيلى كان له هو الآخر دور كبير.

الخطر المشترك الذي فعل فعله في تعزيز العلاقات بين شعوب امتنا العربية، برز منذ دخولنا عام ١٩٩٣ الميلادى فى عدة صور، منها جريمة الابعاد الجماعى الاسرائيلية، وقيام رئيس دولة عظمى قبل انتهاء ولايته بممارسة غطرسة القوة في

منطقتنا وسط اقتناع عالمي بأنه يستجيب لنوازع شخصية ولا يحسب حساب نتائج فعله على اطراف أخرى في المنطقة، وحدوث تواطؤ للالتفاف على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩ الخاص باعادة المبعدين شاركت فيه دولة كبرى وبدا فيه مجلس الأمن على حقيقته المؤسفة، والبدء بمحاولة فرض نظام جائر على المنطقة.

الجديد الذى برز على صعيد العلاقات بين شعوب امتنا العربية وأسعدني أن أرى عدة امثلة عليه، هو «المناعة ضد اعلام الأزمات» عند الغالبية، وعزلة من يتولى كبر هذا الاعلام وقيام بعض أهل الحل والعقد والرأي في عدة اقطار عربية بالتصدي لهؤلاء بقوة وحزم.

كثيرة هي الامثلة التى رأيتها على هذه المناعة في المحاضرات والندوات واللقاءات، واذكر بالتقدير كيف أن أخاً دبلوماسياً مخضرماً أكد فكرة ان جميع العرب رسمياً وشعبياً خسروا الكثير في زلزال الخليج، في معرض تعليقه على جزئية وردت في حديثي عن شروط مؤتمر مدريد أشرت فيه الى ما قاله رئيس عربي للمفاوضين بأن عليهم الا يتصرفوا كمنهزمين، وهو قول مفهوم في السياق الذي ورد فيه، ولكن تأكيد الفكرة جاء ليذكر بالمنظور العربي الشامل للأمور، ومن هذه الامثلة احتفال عدد من أهل الرأى بمقال نشره احد أبناء المنطقة يوم ٩٣/١/١٣ في جريدة عربية تصدر في لندن رداً على ماورد في افتتاح جريدة خليجية تحت عنوان ان نسيتم فلن ننسى. وعنوان المقال الرد «إن جهلت فلن نجهل». وكم اسعدني أن يحمل لي أخ كريم من أهل الرأى المقال وأن اقرأ ما فيه. ومن هذه الامثلة رد الفعل الذى بدا واضحاً إثر نشر تلك الجريدة افتتاحية يوم ١٩٩٣/١/١٨ مست مقدسات العلاقات بين الدول العربية. ولقد دار الحوار طويلاً عن دعايات اعلام الازمات ومحاولة العدو وبعض الاقلام الموالية له إثارة النعرات بين شعوبنا، وانسياق بعضنا في خضم اقتتال الاخوة وراء هذه الاثارة. وتذكرت وأنا فرح بتأمل ماتكون لدينا من مناعة عند غالبيتنا ما قرأته في عدد مجلة تايم الامريكية يوم ٩١/٥/٢٠ عما اسمته «الصحافة الصفراء» في الهند التى تغذي الكراهية بين ابناء الوطن الواحد مما سبب حدوث ثلاثة وستين اضطراباً في ثلاث سنوات، وكيف انزل مجلس الصحافة الهندي عقوبات على اربع صحف هندوسية بسبب «بعدها الشاسع عن المسؤولية وسلوكها غير اللائق في تشجيع «هستيريا

الجماعة» على اساس من الشائعات والتوقعات ومن خلال المبالغة والتشويه باستخدام العناوين الصارخة».

لقد تذكرت هذا الذى قرأته قبل اكثر من عام ونصف لأن عدداً من أهل الرأى العرب يستشعرون الحاجة لوجود مجلس شعبي عربي للصحافة يرعي تنفيذ ميثاق شرف صحفي عربى، ويتواصل مع الحكومات لكي تنأى بنفسها عن الوقوع في دعايات اعلام الازمات وتتنبه لما يسببه الذين يخوضوه فيها من جروح في العلاقات الرسمية يصعب علاجها؛ كما يكون لهذا المجلس أن ينزل عقوبات معنوية لمن يخل بميثاق الشرف الصحفي العربي. ويستشعر بعض أهل الرأي العرب ضرورة اشعار المثقفين العرب الذين تولوا كبر تشجيع تغذية الكراهية بين شعوب الأمة، بجسامة الخطأ الذي اقترفوه وعونهم على تجاوزه. وقد لفت نظرى أن أخوة أعزاء لنا في الخليج قاموا بذلك ونجحوا في واقعة بعينها نجاحاً كبيراً.

كثيراً ما تطرق حديث العلاقات بين الشعوب العربية الى «الاجراءات» التى تولد حساسيات قطرية وتعرقل انسياب الحركة بين اقطارنا العربية فتضر بالاقتصاد العربى وتنزل به خسائر كبيرة.

ان هذه الاجراءات التى فرض اكثرها إبان زلزال الخليج لم تخفّ، وأنها كانت سبباً في زيادة المتاعب أمام القائمين على الأمن مع أنها اتخذت بحجة الأمن. واذا كانت شعوبنا العربية قد كونت مناعة ضد اعلام الازمات فإنها تتطلع الى اعادة النظر في هذه الاجراءات توطئة لالغائها. ولاشك في ان فتح حوار بين المعنيين على المستويين القطرى والقومي سيبلور افكاراً محددة بهذا الشأن، ويبدو هذا الأمر ملحاً في اقطار بعينها، للسياحة العربية مكان خاص في اقتصادها؛ وقد أدت «الاجراءات» الى اغلاق باب هذه السياحة في احيان كثيرة وجرت محاولة التعويض بالاعتماد على السياحة الخارجية الاجنبية ثم ما اسرع ماتبين إثر وقوع احداث معينة أنه لا غنى ابداً عن السياحة العربية. ومع ذلك رأينا مسؤول السياحة يتحدث عن السياحة الداخلية دون العربية.

* * *

قضية أخرى أخذت قسطاً من الحوار في أوساط الخاصة، هى ظاهرة الاحباط الملاحظ في اوساط بعض المثقفين العرب وكيفية معالجتها. فهؤلاء المثقفون يعيشون

حالة من الاحباط الشديد يجعلهم ينظرون الى الأمور بمنظار أسود ويكاد يصل بهم الى اليأس من الاصلاح، فتراهم أقرب الى الشلل على صعيد الفعل ودائبي الشكوى على صعيد القول يلصقون بأمتهم صفة العجز.

أوضح الحوار بعد أن قام بتحليل الظاهرة أن هذا الاحباط يصيب اكثر مايصيب «مكتبين» أصبحوا أسرى المكتبية وحرفية التعليمات، وأولئك الذين يتعرضون لدعايات اعلام الازمة بشكل واسع من خلال انشدادهم لسماع ما يذيعه وقراءة ماينشره. وقد أصبح من سمات هؤلاء وهؤلاء «التندر» على عيوب يرونها في «العرب» يردونها وكأنهم ليسوا من العرب.

بلور الحوار حول هذه القضية هدفاً على المشتغلين بالفكر العرب أن يحققوه وهو انقاذ هؤلاء المحيطين من احباطهم، وايقاف انتشار الظاهرة بتحصين الآخرين ازاءها. وأوضح هذا الحوار الفرق بين التشاؤم اليائس والتشاؤم الفاعل، وعرض صورة اوضاعنا بما فيها من عيوب وحسنات.

العيوب وكيفية معالجتها، وتوقف امام الحسنات لا هرباً من العيوب بل لمواجهتها، ولاحظ «الحيوية» مع بها شعوب امتنا في زمن الانتفاض وكثيراً من الصور الايجابية التي تجسدت فيها هذه الحيوية. ونبّه الى أن عدونا الصهيوني العنصري يراهن على انتشار هذا الاحباط في تنفيذ مخططه لفرض نظام على منطقتنا تكون له فيه الهيمنة، وانتهى الى أن سبيل انقاذ المحيطين هو فى اشراكهم فى تنفيذ مشروعات تنهض بالأمة في إطار مشروعها العمرانى الحضاري.

لقد وجدت الحوار حول هذه القضية، وأنا مشارك فيه منذ زلزال الخليج، يكتسب طعما خاصاً في المجمع الثقافي فى أبوظبي وفى مؤسسة الخليج والتفاز بالشارقة. وذلك لأن هذه المؤسسات الثقافية والاعلامية جسدّت عملياً احترام حرية الكلمة والحرص على تلامح الافكار على الصعيد العربى، فأثمرت في ظل ظروف صعبة اعلاماً يستطيع أن يواجه «دعايات اعلام الازمة» بما يتضمنه من «كلمة طيبة» والكلمة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها. ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض.

تداعى الى خاطرى وأنا ألاحظ هذا الطعم الخاص للحوار حول هذه القضية أننى

تابعت على مدى عشر سنين الكتابة الاسبوعية حول قضايا أمتنا، وكانت «الخليج» المنبر الدائم الذى لم يهتزم إبان الاعاصير والزلازل الأمين في التعبير عن الرأى والرأى الآ]ر ضمن الالتزام بالهوية ودوائر انتمائها. كما تداعى الى خاطرى أننى أزور المجمع الثقافى للمرة الثالثة و«أبوظبى» للمرة الخامسة. وكم اسعدنى أن الاحظ ثمار الزرع الثقافى، والمناخ الذى يعبق بالروائح الزكية لهذه الثمار.

* * *

اذا كانت هاتان القضيتان تتصلان بأمتنا، فهناك قضية ثالثة تتصل بما يجرى على الساحة الدولية من موقف تجاهنا، برزت بقوة في الحوار الغني حول «قضية المبعدين» وهي تستحق حديثاً آخر.

٣ - توجه الإدارة الأمريكية الجديدة

تجاه اسرائيل والمنطقة

إستهلال سييء ودعم للعدوان

بعد مضي خمسة شهور على مباشرة الرئيس الامريكي بيل كلينتون وادارته مسؤولية الحكم في الولايات المتحدة، يمكن للمراقب أن يتعرف على توجه الادارة الامريكية الجديدة تجاه اسرائيل والمنطقة من خلال مراجعة ممارساتها العملية. وقد حفلت هذه الشهور الخمسة بهذه الممارسات.

تزامنت هذه الفترة الأولى من عهد الادارة الديموقراطية مع دخول الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق رابين النصف الثاني من عامها الأول. وقد أثر توجه ادارة كلينتون تجاه اسرائيل تأثيراً قوياً في الممارسات الاسرائيلية طوال هذه الفترة. وتأكدت من خلال هذه الممارسات والصورة الحقيقية لاسحاق رابين وحكومته بدون اوهام الموهومين.

* * *

حين انتهى عام ١٩٩٢، بدا واضحاً أن المرحلة الجديدة التي دخلها الصراع العربي الصهيوني بانعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ تشهد تفاعلات حادة على مختلف الصعد، وأن رؤية الفكر العربي لمتطلباتها كانت نافذة. وبدت الظروف المحيطة بعملية التسوية الجارية صعبة معقدة. وبان الخلل الموجود في «التصميم» الامريكي للعملية، أساساً واطرافاً واطاراً وخطواتٍ، لكثيرين في وطننا والعالم. ووضح ايضاً أن الولايات المتحدة الامريكية مازالت مصممة على متابعة هذه العملية، وتوفير حدٍ من قوة الدفع لها بغية استمرارها. وقد رأينا كيف صرح الناطق باسم البيت الأبيض يوم ١٩٩٢/١٢/٧ وهو يعلن عن عزم الرئيس بوش قبل انتهاء ولايته، استقبال رؤساء الوفود في ختام الجولة الثامنة «إن هذه العملية اثبتت قدرتها على الصمود والتغلب على العقبات الاجرائية والبحث في المسائل الجوهرية المتعلقة بالارض والسلام والأمن». هذا على الرغم من تزايد أصوات أمريكية «تحذر ان من شأن تسوية غير حقيقية أن تزيد من حدة الصراع» شأن السناتور جورج ماكفرن (الحياة ٩٢/١٢/٨).

استمرت هذه التفاعلات الحادة على الوتيرة نفسها بعد تولي الرئيس بيل كلينتون وادارته الديموقراطية مقاليد الأمور في البيت الأبيض، ودخول حكومة اسحق رابين النصف الثاني من عامها الأول.

تتأمل في توجه الادارة الامريكية الجديدة تجاه منطقتنا وفي علاقاتها مع اسرائيل، فيلفت نظرنا بداية استهلالها ولايتها بابرام صفقة منفردة مع الحكومة الاسرائيلية بشأن قضية المبعدين الفلسطينيين ومنع مجلس الأمن من فرض عقوبات على اسرائيل لتنفيذ قراره رقم ٧٩٩. وقد صاغت الخارجية الامريكية وثيقة لتكون اساساً لمناقشات مندوبتها في مجلس الأمن تمهيداً لإلغاء عقد اجتماع المجلس والتوصل الى الاعلان الذى صدر عنه. وتضمنت هذه الوثيقة التى نشرتها صحيفة معاريف يوم ١٩٩٣/٢/١٤ الزعم بأن «المسار الذى أعلنته اسرائيل في الأول من شباط / فبراير بشأن قضية المبعدين ينسجم تماماً مع قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ الذى تؤيده الولايات المتحدة وتواصل تأييده»، وأن «اسرائيل وضعت اطاراً لتجسيد القرار حتى نهاية السنة الجارية. وسيعاد خلال عشرة شهور تقريباً كافة المبعدين. ويمكن لعدد كبير منهم العودة قبل ذلك»، وأن «الاعلان الاسرائيلي يشكل استجابة لقرار مجلس الأمن بصورة ملموسة من خلال جدول زمني معقول، ولايمكن قول الشئ نفسه بالنسبة لقرارات مجلس الأمن الأخرى التى يتم مواصلة تجاهلها مثل القرارين ٧٣١ و٧٤٨ الخاصة بليبيا»، وأن شعور مجلس الأمن وكأن قراره لا يتم تطبيقه فيه قليل من الصدقية لا يبرر اتخاذ اجراءات أخرى من شأنها أن تسبب ضرراً لحل مسألة المبعدين والتشويش على إحياء مسيرة السلام». وعليه فإن الولايات المتحدة «لاترى حاجة الى أى عمل اضافي من جانب مجلس الأمن في قضية المبعدين. وستعارض أى قرار لمجلس الأمن تحت الفصل السابع (اى فرض عقوبات على اسرائيل)»، وتعارض كل قرار أو اعلان من جانب مجلس الأمن يدعو اسرائيل لاتخاذ خطوات اضافية غير المسار الذى اعلنت عنه، وتعارض أى دعوة من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة لاتخاذ خطوات أخرى الا اذا كانت مرتبطة بتنفيذ المسار الذى اعلنت عنه اسرائيل او فيما يتعلق بمسائل في مجال المساعدات الانسانية».

إن الوقوف أمام ابرام ادارة كلينتون هذه الصفقة وصياغتها هذه الوثيقة ضرورى لا لأنه يتعلق بتنفيذ قرار ٧٩٩ الذى اصدره مجلس الأمن بشأن قضية بالغة الأهمية هى

قضية المبعدين فحسب؛ بل لأنه يكشف عن توجه الادارة نحو منطقتنا وطريقة تعاملها مع مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة بعامة وأمينها العام في الأيام الأولى لمباشرتها ولايتها من البيت الابيض. ولاحاجة بنا الى ان نسهب الحديث فيما ادت اليه الصفقة من تعطيل قرار مجلس الامن. وها قد مضى عند كتابة هذه السطور اكثر من خمسة شهور والمبعدون مازالوا في «مرج الزهور» والاعلام الامريكي ملتزم بسياسة التعتيم الاعلامي على قضيتهم، والأمن العام لا يحرك ساكناً، ومجلس الأمن قد سلم لأحد اعضائه بإبرام صفقة بعيداً عنه تشلّ حركته وتفقده الصدق فيما يخص قراراً اتخذه. وان لنا ان نتصور إثر ذلك كله في نفوس الشعوب المعنية بالنسبة لنظرتهم الى الشرعية الدولية والى الدولة التي تتصدى لقيادة العالم.

لقد عمدت ادارة كلينتون الى اعلان عزمها على ان تكون «شريكا كاملاً» في عملية التسوية الجارية تحت رعايتها. واتفقت مع الحكومة الاسرائيلية حين جاء رئيسها في زيارة لواشنطن في آذار – مارس ١٩٩٣ على أن معنى الشريك الكامل في المفهوم الامريكي يقتضي «مشاورة اسرائيل قبل أن تقدم الادارة الامريكية اية مقترحات الى مائدة المفاوضات بين العرب واسرائيل بشأن مستقبل منطقة الشرق الأوسط». وتم الاتفاق ايضاً اثناء هذه الزيارة على تطوير التحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي الذي وقع قبل خمس سنوات. وعني هذا التطوير بالمجال الاستراتيجي العسكري، واستهدف تحويل اسرائيل «الى مخزن سلاح وتحويل موانئها الى مراسٍ للأساطيل الحربية الامريكية لمواجهة أية طوارئ». وابرز نقاط هذا الاتفاق كما جاء في تقرير للاهرام يوم ١٩٩٣/٣/٣٠ من مندوبتها في القدس هي «عرقلة مساعي ايران للتسلح بالصواريخ والاسلحة غير التقليدية»، والتصدي المشترك لنشاطاتها واتهامها بأنها «دولة ترعى الارهاب وتمارسه من خلال عملاء»، «وتطوير منظومات دفاعية ضد الصواريخ البالستية بالاضافة الى صارخ اكيتس»، و«زيادة طاقة الانذار المبكر في اسرائيل لمواجهة الهجوم الصاروخي وتحسينها وزيادة نسبة مشاركة اسرائيل في مبادرة الدفاع العالمية المشتركة بين روسيا والولايات المتحدة»، «والتعاون في مجال المخابرات واعطاء تصاريح لشركات الاسلحة الامريكية لبيع تقنية وقطع غيار خاصة لاسرائيل»، «وضم ومشاركة فرق امريكية في القوة الدولية التي سترافق وتضمن ترتيبات الأمن عندما يتم انجاز تسوية سلمية في الشرق الأوسط»، والمحافظة على حجم المساعدة العسكرية لاسرائيل بالرغم

من التقليصات في موازنة الدفاع الامريكية». كما تم الاتفاق «على التعاون عبر الجسر الاسرائيلي للتغلغل في روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة»، وكذلك «تخصيص مليار دولار حتى سبتمبر ١٩٩٣ بواسطة طرح سندات اسرائيلية لمدة ثلاثين سنة في السوق الامريكية بفائدة ٥ر٧٪».

حين نتأمل في نقاط هذا الاتفاق من منظور محاولة الولايات المتحدة فرض النظام شرق الاوسطي على منطقتنا، نجد أنه ينطلق من الاستمرار في اعتماد «اسرائيل» قاعدة عسكرية «امريكية» في قلب المنطقة مع التركيز على هذه القاعدة في هذه المرحلة. كما نجد أنه يعطى دوراً خاصاً للقائمين على هذه القاعدة العسكرية ويسند اليهم مهام محددة، مثل مهمة التصدى لاحدى دول المنطقة ونشاطاتها. واذا كانت هذه الدولة عند ابرام الاتفاق هي ايران فإنها في وقت آخر يمكن أن تكون دولة أخرى. ونجد ايضاً أنه – أى الاتفاق – يطور دور اسرائيل التقليدي في الاستراتيجية الامريكية تجاه الاتحاد السوفيتي السابق بحيث يكون اليوم موجهاً للتغلغل في روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة. وبديهي أن الاتفاق يعمل على ضمان الولايات المتحدة أمن هذه القاعدة العسكرية بصور مختلفة من بينها مشاركة فرق امريكية في القوة الدولية التى تضمن ترتيبات الأمن.

واضح إذاً أن ادارة الرئيس كلينتون في تصورها للنظام شرق الأوسطي تولى عناية خاصة للعلاقة الخاصة باسرائيل، وتسند الى الدولة الصهيونية دوراً عسكرياً في الدائرتين العربية والاسلامية. وقد أكد وزير الدفاع الامريكي لينس أسبن ذلك في خطابه يوم ١٩٩٣/٦/١٥ أمام اللجنة الامريكية الاسرائيلية للعلاقات العامة (ايباك) عشية استئاف الجولة العاشرة من المفاوضات الثنائية المباشرة بين الاطراف العربية واسرائيل. وتحدث بصراحة متناهية عن علاقة امريكا باسرائيل مشيراً الى تعهد الرئيس بيل كلينتون لاسحق رابين مواجهة مخاطر أمنية جديدة تهدد الدولة الصهيونية حسب رؤيتهما هي «بين السكين والصاروخ» ومعرباً عن ثقته بأنها ستتمكن من مواجهتها بمساعدة الولايات المتحدة. وعرض وزير الدفاع في معرض شرحه للوضع الدولي الى عدد من الدول في المنطقة لديها اسلحة متطورة وتسعى الى مزيد من التطوير ليقول إنه لايمكن السماح لهذه الدول بالاستمرار في هذه المساعى. واعتبر أن سوريا تبقى الدولة التى تشكل التهديد الاكبر لاسرائيل في مجال الاسلحة التقليدية، وذكر أن لديها ولدى ليبيا وايران

اسلحة بيولوجية وان ايران والعراق قد يحصلان على الاسلحة النووية مع نهاية العقد الحالي؛ وأن اسرائيل تتمتع بتفوق عسكرى نوعى واضح على الدول العربية وفي استطاعتها «الانتصار بشكل حاسم» اذا اضطرت الى خوض حرب ولكن ذلك لايعني أنها لا تواجه مخاطر الصواريخ البالستية والسكين. وانتهى الى «أن الاهداف الامريكية ترتكز على ابقاء المساعدات العسكرية لاسرائيل لكي تستمر في الوثوق بعملية السلام(!!) والمحافظة على التفوق التكنولوجى المتطور بما في ذلك ترتيبات أمنية ملموسة واتصالات عسكرية - عسكرية ومناورات مشتركة والمحافظة على وجود عسكرى امريكى قوي في المنطقة والعمل مع اسرائيل على منع انتشار الاسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية».

لعل اكثر ما يلفت النظر في توجه ادارة الرئيس كلينتون تجاه منطقتنا وفي علاقاتها مع اسرائيل، أن هذه الادارة غدت منذ أيامها الأولى أسيرة المدرسة الصهيونية في الفكر السياسي الامريكي، وأدارت ظهرها تماماً لمدرسة أخرى أمريكية في الفكر السياسي الامريكي تحذر من مغبة الاعتماد على «القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية» في رسم الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقتنا، وتحمّل التحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي مسؤولية سعي دول المنطقة لامتلاك الاسلحة غير التقليدية لانه مكنّ اسرائيل من الانفراد في امتلاك هذه الاسلحة، وتدعو الى ايجاد نظام اقليمى لمنطقتنا معبر عنها لا تكون لاسرائيل فيه اليد العليا مع ضمان الامن الاسرائيلى بمعاهدة أمنية مع الولايات المتحدة. وقد كان ممن عبر عن هذه المدرسة تشارلز ويليامزماينز رئيس تحرير مجلة فورين بوليسى في مقاله في اعقاب حرب الخليج، ومن قبله عدد من اعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب الذين واجهوا المدرسة الصهيونية من امثال فولبرايت وبيرسي وفندلي وابورزق.

إن لنا أن نتوقع آثاراً قوية تنجم عن هذا التوجه تتسم بالحدة كرد فعل لما يتسم به من حدة، في منطقتنا وفي الولايات المتحدة على السواء. وتشهد الولايات المتحدة اليوم صدور أصوات امريكية تتميز بالحكمة تحذر من هذا التوجه، ومنها صوت السياسي المخضرم جورج بول الذى اصدر كتابا مشتركاً مع «دوجلاس بول» حول التورط الامريكى مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٧ حتى الوقت الحاضر، اختار له اسم «الارتباط العاطفي». و«الارتباط العاطفي» تعبير جاء على لسان جورج واشنطن في خطابه الوداعى الذى حذر فيه مواطنيه من الوقوع فى مثل هذه العلاقة مع اية أمة أخرى «لانه يخلق وهم وجود مصلحة مشتركة - بينما لا توجد مصلحة مشتركة».

٤ - مباحثات متعثرة وتصاعد الانتفاضة والمقاومة

نتابع النظر في التفاعلات الحادة التى يشهدها الصراع العربى الصهيونى اثناء محاولة الولايات المتحدة الامريكية فرض النظام شرق الأوسطي بعد تولى ادارة الرئيس كلينتون زمام الأمور في واشنطن، لنتعرف بخاصة على الآثار القوية التى نجمت عن توجه هذه الادارة تجاه منطقتنا، مركزين ابصارنا على مايحدث عملياً على أرض الواقع وما تولده هذه التفاعلات.

لقد دعا هذا التوجه الادارة الامريكية الى السعي لعقد جولة تاسعة للمباحثات الثنائية في واشنطن؛ كى تخرج من «الزنأة» التي أصبحت فيها بعد ابرام الصفقة مع اسرائيل لتعطيل دور مجلس الأمن في تنفيذ القرار ٧٩٩ الخاص بالمبعدين وتجديد التحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلى. وكان عليها في سعيها هذا أن تمارس ضغوطاً شديدة على الطرف الفلسطيني بخاصة كي يحضر هذه الجولة قبل «عودة المبعدين». وقد قرنت ممارسة هذه الضغوط بتقديم «وعود» لمعالجة جزئيات في الخلل الموجود في «صيغة مدريد»، ولجأت مرة أخرى الى سياسة التضخيم الاعلامي في تصوير هذه الوعود وكأنها انجازات عظيمة ليجوز أمرها على الناس متجاهلة ردود الفعل التى تنجم مستقبلاً عدم الوفاء وعن تكشف حقيقة أن ما زعم أنه شحم ليس الا ورماً. وهكذا رأينا كيف عرضت الخارجية الامريكية أن ينضم «مقدسي» الى الوفد المفاوض، وقبلت حكومة رابين ذلك «وطنطن» الاعلام بهذا الانجاز بينما أوضحت حكومة رابين أن هذا «المقدسي» له مكان آخر للاقامة غير القدس!! ورأينا كيف وعدت الخارجية الامريكية بعدد من الأمور بشأن «الابعاد» بهدف منعه مستقبلاً وإعادة كل المبعدين عبر ربع قرن، فإذا بالأمر يسفر عن بقاء المبعدين الاربعمائة في مرج الزهور وعودة ثلاثين من آلاف المبعدين السابقين. ورأينا كيف وعد «الشريك الكامل» طرح تفسيره لما جاء في رسالة التطمينات الامريكية للفلسطينيين بما يحسم أمر أساس العملية وترابط مراحل الحل وصلاحيات مجلس الحكم الذاتي في التشريع، فإذا بهذه الوعود تتبخر وتنتهي

الجولة التاسعة بفشل ذريع، عبر عنه احد مسؤولى الوفد الفلسطيني في تصريح نشرته الحياة يوم ٩٣/٦/٢١ ابان الجولة العاشرة بقوله «كانت الجولة التاسعة التى بدأت يوم ٩٣/٤/٢٠ اسوأ الجولات. وقد وافقنا على المشاركة فيها لأن الامريكيين قدموا لنا سلسلة من الوعود التي لم يتحقق أى شئ منها تقريباً». وانتهت الجولة التاسعة باجراء أزمة بين «الفلسطينيين» المفاوضين وواشنطن بسبب مشروع اعلان مبادئ مشترك للحكم الذاتي في الاراضى المحتلة قدمته واشنطن الى الوفدين الاسرائيلي والفلسطيني هو في جوهره مشروع اسرائيلي تبنت فيه الولايات المتحدة المواقف الاسرائيلية وأعدته بالتنسيق مع اسرائيل.

لايبدو مصير الجولة العاشرة عند كتابة هذه السطور مختلفاً عن سابقتها، وهى التى بدأت يوم ٩٣/٦/١٥ فعلى الرغم من تصريحات وزير الخارجية الامريكي المتفائلة اثناء أيام الجولة الأولى، اذا بناطق بلسان الخارجية الامريكية يعلن بعد ذلك بما يكشف عن تعثرها ويشير الى أن الوفود المتفاوضة ليست مخولة من حكوماتها وأن الأمر بحاجة الى أن ترمي الولايات المتحدة بثقلها الى آخر هذا الحديث المكرر. وقد تزامنت هذه الجولة العاشرة مع سعي امريكي مكثف مع عدد من الدول العربية لرفع المقاطعة العربية عن اسرائيل. وحقق هذا السعي نتائج مع اكثر من دولة، وكان من مظاهر السعي عقد اجتماعات بعض لجان المفاوضات متعددة الأطراف في عواصم عربية بمشاركة الوفود الاسرائيلية الأمر الذي جعل الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني تصرح يوم ١٩٩٣/٦/٢٠ «ان رفع المقاطعة العربية وحتى الثانوية منها هو بالنسبة الينا أمر خطير جداً. إنه يعني اعطاء اسرائيل الثمن مسبقا ويخلق واقعاً يؤثر فى البعد السياسي وفي الحل السياسي» واعربت عن عدم رضاها عن التوجه لعقد اجتماعات بعض لجان المفاوضات متعددة الاطراف في دول عربية. وأعلنت واشنطن عن عزمها على ارسال مبعوث لدول المنطقة وطرح مشروع اعلان مبادئ اعدته.

لعل اخطر ما نجم عن توجه ادارة كلينتون هذا في علاقاتها مع اسرائيل هو ازدياد تجرؤ حكومة رابين على تصعيد الارهاب الصهيوني الذى سجل خطه البياني ارتفاعاً حاداً في اعقاب الصفقة الامريكية الاسرائيلية بشأن المبعدين. وقد أوضحت دراسة مقارنة لهذا الارهاب بين عهدى شامير ورابين أن شهر آذار / مارس ١٩٩٣ شهد أعلى رقم من الشهداء الذين قتلهم الرصاص الصهيوني بالدم البارد وأعلى رقم لاطلاق

الرصاص على ابناء الشعب الفلسطيني وأعلى رقم للضرب وتكسير العظام، (٢١ شهيداً، و٥١٠ اطلاق رصاص، و٤٦٠ ضرب). وشهدت هذه الفترة قيام الحكم العسكري في قطاع غزة بنسف البيوت وضربها بالصواريخ والقذائف والعبوات الناسفة. وما أفظع ما جرى في خان يونس على هذا الصعيد في شهر فبراير / شباط ١٩٩٣. وقد وصف شيئاً منه جدعون ليفي هاآرتس يوم ١٩٩٣/٢/١٩ قائلاً «مرة أخرى خان يونس ومرة اخرى بيوت مدمرة. لقد عملوا يوم الخميس الماضي هنا بحثاً عن مطلوبين. ومرة أخرى طبقّ الجيش الاسرائيلي هنا الاسلوب الجديد. لقد اطلقوا قذائف وصواريخ ووضعوا عبوات ناسفة. ثلاث مرات في الاسابيع الاخيرة توجهت لهذا المكان لمشاهدة الدمار وكنت في كل مرة اشاهد صوراً اكثر رعباً. ووفقاً لبيانات الجيش فإن الاضرار هذه المرة لحقت بعدد اكبر من البيوت، مائة وسبعون بيتاً دمرت، عشرة منها تدميراً كاملاً. وليس هذا فقط بل أصبح الاسلوب اكثر فظاظة، فالرجال يكبلون بالاصفاد ولايسمح لهم بقضاء الحاجة وعيونهم معصوبة ولايزودون الا بماء للشرب على مدى نهار بطوله وهم يسمعون اصوات الانفجارات والجنود يقولون لهم «بولوا في ملابسكم». ويلفت النظر أن هذا التصعيد في الارهاب الصهيوني أوقع ضحايا كثيرين بين الأطفال فبلغت نسبة الزيادة بالمقارنة مع عهد شامير ٢٨٠٪. كما أن هذا التصعيد أخذ شكلاً حاداً في عمليات التنكيل والتعذيب. وقد نشر مركز بتسليم لحقوق الانسان تقريراً أوضح فيه «أن المخابرات تتبع اساليب مهينة واساءات وتهديداً وآلاماً جسدية بغية تحطيم نفسية من يحقق معه. وقد يصل هذا التنكيل حد موت من يتعرض له». وكان من أحد أشكال هذا التصعيد الاستخدام المتزايد للوحدات الخاصة المعروفة «بالمستعربين» لتنفيذ عمليات القتل الفورى للاشخاص المطلوبين. وقد سجل تقرير لمركز غزة للحقوق والقانون صدر في شهر آيار / مايو ١٩٩٣ ذلك. ولم يتردد احد قادة هذه الوحدات المعروفة باسم «دوبدوبان» واسمه المقدم رامى ان يجيب عن سؤال حول مصطلح «تنفيذ الاعدام» في أن يقول «ما الذى علينا عمله حين نلتقى بمطلوبين «مخربين»؟ هل تريدون ان نقدم لهم باقة من الورود»؟ كاشفاً عن جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار. وكما هو متوقع فقد شمل هذا الارهاب الصهيوني الذى صعدته حكومة رابين جنوب لبنان فضلاً عن فلسطين، حيث استخدم هناك ايضاً القصف الجوي لقرى آمنة.

يستوقفنا ونحن نتابع هذه التفاعلات الحادة التى يشهدها الصراع العربى الصهيونى في عهد ادارة كلنتون، هذا التصاعد في الانتفاضة والمقاومة. وهو تصاعد مثّل رداً قوياً على تصعيد الارهاب الصهيوني، وفرض على الجيش الاسرائيلي فرض ما اعتبره المعلق العسكرى زئيف شيف حرب استنزاف، وطرح قضية جديدة على المستعمر المستوطن الصهيوني عبرّ عنها هذا المستعمر المستوطن بمصطلح قضية «الأمن الشخصي» التى كانت مدار النقاش بين الاسرائيليين ونقلها وزير خارجيتهم الى وزير الدفاع الذى رأيناه يتحدث عنها أمام «ايباك».

سيسجل تاريخ هذه الصفحة من الصراع العربى الصهيوني كيف أن «افراداً معدودين» جلهم من الشباب فيهم الذكر والانثى على السواء استطاعوا أن يعبروا عن ارادة شعبهم وأمتهم بعد أن تمثلوها وأن يردوا على الارهاب الصهيوني بعمليات فردية سلاحهم فيها هو «الشبرية» في غالب الأحيان مع ايمان يورث شجاعة منقطعة النظير. وقد جعل ردهم هذا كل مستعمر مستوطن صهيونى يتحسس رأسه وصدره ويناقش مسألة أمنه الشخصي بعد أن كان «يزايد» على اقرانه في المناقشات حول «أمن اسرائيل والحدود الأمنة». ولقد اعترف شيمون بيريز في مقابلة لصحيفة دافار الاسرائيلية يوم ١٩٩٣/٤/١١ بأن «الأمن الشخصى في اسرائيل اهتز تماماً». ووصف حال الحكومة الاسرائيلية وهي تتخذ اجراءات انفعالية قائلاً «كان مطلوباً من الحكومة هو اعطاء رد بصدد الأمن الأمن الشخصي. وقد قصدت من الطوق الأمني الذى فرضته وقف عمليات الطعن. لقد شعر طاعنو السكاكين بالنشوة، وفكروا ان اسرائيل تحت السكين. وساد التشكك في اسرائيل». والحق أن هذا التشكك وصل حد البحث في اقتراحات حول ضمان الفرد الاسرائيلي أمنه. وقد اجاب رفائيل ايتان في معاريف يوم ١٩٩٣/٣/١٠ «على كل واحد ان يكون حارساً مدنياً ويتزود بالسلاح ويسمح له بأن يطلق النار حسب القواعد المعمول بها في الجيش. وبكلمات أخرى على المواطن ان يدافع عن نفسه..» وايتان هذا هو رئيس حركة تسوميت في الكنيست وصاحب السجل الأسود فى جرائم الحرب في لبنان. واجاب اورى اور رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست».. اذا تفحص الناس الحقائق سيدركون كم هذه المشكلة معقدة وخطيرة. ان الحل الوحيد يكمن في المخابرات الجيدة جداً، ووحدات جيدة من المستعربين، وجهاز الأمن العام، تساند جميعها الجيش..».

لقد اعترف زئيف شيف في هاآرتس يوم ١٩٩٣/٣/٢٦ بأن مستوى الانتفاضة ارتفع واصبحت اكثر خطورة. ورصد ثلاثة تغيرات حدثت ودلل عليها. «أولها أن هذه هى المرة الأولى التى تدور فيها حرب عصابات في المناطق حتى وان كانت في مراحلها الأولى. وثانيها انتقل الفلسطينيون لاستخدام موسع جداً لاطلاق النار على أهداف اسرائيلية، وثالثها ما طرأ من تغير في البنية التنظيمية السياسية للانتفاضة.. ويجد الانتقال الى حرب العصابات تعبيره بوجود مجموعات فلسطينية صغيرة مسلحة يسميها الجيش الاسرائيلى المطلوبين، تعمل في المدن وفى القرى وتتحرك بسرعة كبيرة من مكان لآخر ويقدم لها الفلسطينيون المساعدات..» وبعد أن استعرض حصيلة حرب العصابات هذه بالارقام انتهى الى القول «النتيجة البارزة التى يمكن استخلاصها من كل ذلك تؤكد استنزاف الردع الاسرائيلى بدرجة كبيرة مقابل رجال المنظمات الفلسطينية. ولا ريب في ان الفلسطينيين يعرفون بالضبط ماهية القوة الشاملة لاسرائيل. أما سخرية الاقدار فتكمن في ان اسرائيل في نفس الاسبوع الذى تحقق فيه انجازات رائعة في مجال تطوير صاروخ جيتس المضاد للصواريخ ليست قادرة على العثور على رد لظاهرة الطعن بالسكاكين التى تزعزع أمنها الداخلي. وربما لا تعتبر هذه مسألة متعلقة بوجود اسرائيل كما يوضح اسحق رابين رئيس الحكومة لكنها تستنزف روحية الجمهور ومعنوياته وقد تؤدى الى زعزعة رئيس الحكومة والمسيرة السلمية».

اتخذت الحكومة الاسرائيلية في نهاية شهر آذار / مارس ١٩٩٣ قراراً بمنع سكان قطاع غزة وسياراتهم وآلياتهم وبضائعهم من تجاوز حاجزين يفصلانه عن فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، في عملية عزل للقطاع عن العالم. واذا كان هذا القرار يحمل فى طياته محاولة الصهاينة الانتقام من اهل القطاع بأبشع وسائل التضييق على أهله، فإنه يعبر عن تسليم اسرائيل بفصل الاراضى الفلسطينية التى احتلتها عام ١٩٦٧ عن الاراضى الفلسطينية التى احتلتها عام ١٩٤٨ وقامت عليها يومذاك. وسيسجل تاريخ المرحلة أن الذي اجبر الصهاينة على اتخاذ هذا القرار هو الانتفاضة. وقد اصبح الاتجاه العام بين المستعمرين المستوطنين الصهاينة هو الى الانفصال الكامل عن العرب، كما تشير دراستان صدرتا عن جامعة تل ابيب وعرضتهما صحيفة هاآرتس يوم ١٩٩٣/٣/١١. ولاتزال ردود الفعل مستمرة بشأن ماينبغي ان يكون عليه التصرف تجاه قطاع غزة وسط اصوات اسرائيلية كثيرة تنادي «بالهروب الاسرائيلي» منه لأن «محاولة

السيطرة على القطاع تبتلع طاقات الجيش الاسرائيلي بصورة متزايدة». ويذكر بعض هذه الاصوات بما اقترفته اسرائيل من جرائم في القطاع تؤكد كما يقول زئيف زئيف في هاآرتس يوم ٩٣/٣/٥ «على فشل التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي الذى لايعدو كونه مجرد مزيد من القرارات الانفعالية الايديولوجية التى تتخذ بوادر تكتيك عسكرية فإن أعمى البصيرة فقط هو الذى لم يكن بإمكانه وقبل عشرة اعوام توقع مايحدث هذه الأيام.. لكننا تابعنا سلب مياه قطاع غزة الشحيحة جداً عاماً بعد عام. وتابعنا سلب اراضيها القليلة واقامة مستوطنات جديدة وذلك فقط من اجل زيادة اليأس في نفوس السكان الذين أصبحوا في وضع لايوجد لديهم ما يخسرونه فيه».

تواكب تصاعد الانتفاضة مع تصاعد المقاومة في جنوب لبنان التى اسهمت في الرد على الارهاب الاسرائيلي الصهيوني الذي صعدته حكومة رابين منذ اطمأنت الى توجه ادارة كلينتون في منطقتنا. وما أروع الصفحات التى سجلتها هذه المقاومة. وقد أجاب الجنرال الاحتياطى اورى اور رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الذي شغل منصب قائد المنطقة الشمالية بين عامى ٨٢ و٨٦ على سؤال لهارتس يوم ٩٣/٢/٢٨ حول ما اذا كان الجيش الاسرائيلى غير مؤهل لمنع سقوط صواريخ الكاتيوشا على مستوطنات الشمال قائلا «خلال الخمس عشرة سنة اتبعت جميع الوسائل لمنع سقوط الكاتيوشا على الشمال، واستمرت الصواريخ في السقوط رغم دخول الجيش الاسرائيلي للبنان والوصول الى بيروت. وفى اعتقادى انه طالما لم يتم التوصل الى حل سياسى يشمل لبنان فإن صواريخ الكاتيوشا ستستمر في السقوط». ويشبّه مسؤولون اسرائيليون هذه المقاومة بضباب كثيف يربض فوق صدر اسرائيل. ويرونها خطراً مباشراً يفوق على المدى القصير أى خطر سابق. ويقرر معهد الابحاث الاستراتيجي في جامعة تل أبيب أن هذه المقاومة لاتعيش في فراغ بل ملتحمة بالجماهير المتعاطفة معها وهي تتميز بأن رجالها بفضل حماسهم وتدينهم محصنون تماماً في وجه الاختراق الاستخباري (هعولام هازيه في ١٩٩٣/١/٦).

٥ - عن الهروب الإسرائيلي الوشيك من قطاع غزة

تتوقع «زرقاء اليمامة» هروباً اسرائيلياً وشيكاً من قطاع غزة. فهي ترى بوضوح «علامات» تدل على قرب حدوثه، تذكرها بعلامات رأتها قبيل «الهروب الاسرائيلي» من صيدا وصور قبل ثمان سنوات في شباط / فبراير ١٩٨٥.

يطرح هذا التوقع على «الفكر العربي» ثلاثة واجبات عليه ان ينهض بها.

الأول: هو تنبيه الامة الى ما رأته زرقاء اليمامة من «علامات»، ودعوتها الى تكثيف الجهد للتعجيل في «طرد المحتل الصهيوني» والتهيؤ للوفاء بمتطلبات بناء القطاع بعد التحرير.

والثاني: هو استشراف آفاق مرحلة ما بعد «الهروب الاسرائيلي» من القطاع في زمن الانتفاض، وتحديد ما ينبغي عمله فى القطاع والضفة في ضوء تشوف ابعاد هذه المرحلة.

والثالث: هو بلورة برنامج عمل تنفيذي للفترة الراهنة، يُعجِّل بإخراج الاسرائيليين ويوفر متطلبات الحكم الوطني.

العلامات التى رأتها «زرقاء اليمامة» على قرب «الهروب الاسرائيلي» من قطاع غزة كثيرة ومتلاحقة منذ دخول الانتفاضة الفلسطينية عامها السادس يوم ١٩٩٢/١٢/٩ واقدام اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية على اقتراف جريمة ابعاد اكثر من اربعماية من ابناء فلسطين خارج وطنهم.

رأت «زرقاء اليمامة» فكرة «الهروب من القطاع» وقد اضحت مسيطرة على اذهان كثير من الاسرائيليين. النقاش حول هذه الفكرة محتدم في اوساطهم. يشارك فيه اهالي الجنود الشباب الذين يعودون مهتزين ممزقين بعد ان ساقتهم «المؤسسة الصهيونية العنصرية» الى الضفة والقطاع لتنفيذ جرائمها البشعة ضد شعب فلسطين فإذا بهم يواجهون حقيقة المقاومة والانتفاضة ويصلون نارها. ويشارك فيه اهل الرأى فتتتالى كتاباتهم في الصحف. ويشارك فيه أكابر مجرميها من وزير الداخلية الى وزير الخارجية

الى وزير الحرب رئيس الوزراء فضلاً عن قادة الجيش، وقد سلموا باستحالة استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية.

تجاوز هذا النقاش اقرار الفكرة من حيث المبدأ، فأصبح الآن متركزاً على كيفية تنفيذها بدون حدوث مضاعفات لها تهدد الاسرائيليين، وبشكل يمكّن الصهاينة من اقتراف مزيد من الجرائم ضد شعب فلسطين العربي.

لقد سلّم اسحق رابين أخيراً وهو عائد من واشنطن في الاسبوع الرابع من شهر مارس / آذار ١٩٩٣ بان هناك كيانين مختلفين دينياً وسياسياً وقومياً، وان شهر / آذار مارس كان شهراً دموياً قتل فيه عشرة اسرائيليين منهم ثلاثة جنود، وان حل المشاكل لن يتم الا على مائدة المفاوضات. ولم يذكر عدد الشهداء الفلسطينيين والجرحى. واعلن موشى شاحال وزير الداخلية الاسرائيلي في اجتماع الوزارة يوم ١٩٩٣/٣/٢١ انه «ليست هناك وسيلة لإنهاء العنف تماماً طالما ظلت اسرائيل تحكم اكثر من مليونى فلسطيني في الضفة والقطاع رغماً عن ارادتهم». وتحدث مسؤول عسكرى كبير لوكالة «فرانس برس» طلب عدم ذكر اسمه عن الوضع في القطاع والضفة فقال «من قبل كان جنودنا يتعرضون لاطلاق النار مرة في الاسبوع اما الآن فهم يتعرضون لذلك كل يوم، لم يعد الجيش الاسرائيلي يواجه رشق الحجارة فقط، كما كان الأمر مع بداية الانتفاضة قبل خمس سنوات، بل بات امام حرب استنزاف امتدت لتصل الى قلب اسرائيل والقدس الغربية. وقد بلغ غضب الاسرائيليين ذروته بسبب الهجمات بالسكين».

كان الاسرائيليون قد دأبوا منذ شهور وهم يناقشون فكرة الهروب، على ترديد عبارات تشير الى اقتناع رسخ في عقول الكثيرين منهم، «اخلاء غزة ضرورة ملحة»، «يجب اغراق غزة في البحر»، «يجب الخروج من غزة فوراً»، «يجب التخلص من قطاع المشاكل بأسرع وقت ممكن». وقد أوضح الجنرال احتياط اوري أور في عل همشمار يوم ٩٣/١/١١ وهو يردد هذه العبارات «انها تمثل اتجاه التيار في اسرائيل وتتعمق في الرأي العام وتزداد قوة» ثم قال «تقريباً لايوجد اعتراض حالياً على ضرورة مغادرة غزة». وركز حديثه على ان الانسحاب الاسرائيلي من القطاع لا ينبغي ان يتم فجأة «وهرباً منها فى منتصف الليل» وانما من خلال متابعة مسيرة التسوية، وما اكثر مايجري تشبيه غزة في أوساط الاسرائيليين بلبنان المقاوم وترديد القول «ان تكون في غزة لهو نقمة مثلها مثل لبنان». اما الجنود الاسرائيليون فقد شاع بينهم وصف القطاع بانه بمثابة «جهنم

لهم».

ان جلّ احاديث السياسيين والكتاب بشأن قطاع غزة في الكيان الصهيوني تتناول كيف يكون الانسحاب او الخروج أو الهروب بحيث لا تكون له مضاعفات في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وقد عبر يوسي اولمرت في يديعوت يوم ٩٣/٢/١ عن خشيته من ان غزة ستلاحق الاسرائيليين حتى لو انسحبوا من جانب واحد، وقال «ان تكون فيها لهو نقمة، ولكن الانصراف منها دون تسوية من شأنه ان يكون نقمة ايضاً.. فغزة لايمكن اغلاقها اغلاقاً محكماً، وعزلها عن باقي اجزاء ارض اسرائيل، ولايمكن لأى جدار كهربائى او وسائل الكترونية أن تحقق هذا الهدف». وضرب اولمرت مثلا بما يجري على طول الحدود بين المكسيك وتكساس في الولايات المتحدة الامريكية. واشار الى ان هناك فلسطينيين» هدفهم صرف اسرائيل ليس من غزة فحسب بل من كامل فلسطين. والانسحاب من طرف واحد من غزة لن يضعف دوافعهم لمواصلة المس بنا، بل بالعكس سيحثهم على ان يطاردونا.. ويلفت النظر ان شبح قيام الانتفاضة بمطاردة الاسرائيليين بعد هروبهم من غزة الى عسقلان ويافا وبير السبع وحيفا والناصرة وصفد يؤرق عدداً من الاسرائيليين. وقد لاحظ بعض اهلنا في القطاع ان ضباط المخابرات الاسرائيلية يكررون طرح سؤال على من يستدعونه للاستجواب من اهل الحل والعقد «من يضمن لنا اذا انسحبنا الا تلحقوا بنا في تل ابيب!!» وواضح ان هذا السؤال صادر عن مستعمر صهيوني مستوطن يعلم ما جنت يداه فلا يعرف الشعور بالأمن، ولذلك نراه منساقاً وراء ما يتوهم انه يضمن امنه فيغرق في بحر ممارسات أمنية حافلة بالارهاب والعسف وما يعتبر جرائم ضد الانسانية. وهكذا يضع نفسه بين نارين، المقاومة التى تواجهه مادام يحتل اراضى القطاع والضفة، ونار الخطر الذى قد يتعرض له اذا هرب من تلك الاراضي.

التأمل في الواقع القائم في أراضينا الفلسطينية المحتلة في ضوء هذه «العلامات» ينتهي بنا الى انه لاتزال هناك جولة اخيرة حاسمة بين اهلنا في القطاع والضفة والعدو الاسرائيلي لابد ان ننتصر فيها كي يحدث «الهروب الاسرائيلي» المتوقع. وهذا ما يدعو أمتنا الى ان تدعم الاهل وهم يخوضون هذه الجولة للتعجيل في طرد المحتل الصهيوني.

نحن اذن على ابواب مرحلة جديدة في الصراع العربي الصهيونى من المتوقع ان

يحدث فيها هروب اسرائيلي من القطاع. وهذا التوقع يطرح علينا قضايا أمنية واقتصادية وسياسية تتعلق بهذه المرحلة، وضرورة بلورة برنامج للتعامل معها. وقد بدا واضحاً منذ ان صدرت تصريحات اسرائيلية عن الانسحاب من القطاع ان هناك قلقاً يعتري البعض بشأن هذه القضايا جرى التعبير عنه بصور مختلفة في أوساطنا العربية، وتحمس العدو للضرب على اوتاره، وبدا في التعبير احياناً وكأن هناك من يفضل انسحاباً اسرائيلياً متفقا عليه على «هروب اسرائيلي» من طرف واحد يحدث بين يوم وليلة. وواضح ان الجولة الحاسمة لن تدع هناك مجالا لمثل هذا الطرح لأن نتائجها هى التى تحدد شكل الهروب. وفي كل الاحوال لابد من النظر في القضايا المطروحة منذ الآن. وخير منهج للتعامل معها هو منهج الدراسة المستقبلية الذي يستشرف آفاق المرحلة الجديدة ليحدد ماينبغي عمله، لان استشراف المستقبل يجعلنا اقدر على التعامل مع الواقع القائم.

في استشراف افاق المرحلة الجديدة تبرز القضية الامنية بقوة، ويثور التساؤل حول ما اذا كان القطاع سيشهد بعد «الهروب الاسرائيلي» صراعا دموياً بين فصائل فلسطينية في غياب وجود سلطة محلية ممسكة بزمام الأمور، وتبرز امام البعض اشباح الاقتتالات الاهلية التي عاشها عالمنا المعاصر، والحق ان هذه القضية مهمة وتستحق ان نوليها عناية وندرسها بموضوعية. والدراسة الموضوعية لهذه الصراعات الدموية تبين ان في نشوبها يوجد عامل داخلي وآخر خارجي، فأما العامل الداخلي في فلسطيننا العربية، فقرائن كثيرة تؤكد قدرة أهلنا جماهير ومؤسسات وقيادة على ضبطه. وقد رأينا كيف استطاع الأهل في صيف عام ١٩٩٢ ان يوقفوا صراعاً نشب بين الفصيلين الرئيسيين في القطاع خلال يوم واحد فقط، وتم توقيع قيادتى الفصيلين على وثيقة شرف بعدم الاقتتال. وهذه الاستطاعة نابعة من كون مجتمعنا مجتمع عائلات وقبائل وعشائر تعتز بانتماءاتها الوطنية والقومية والدينية والحضارية وتتمسك بالقيم الدينية ولها خبرتها الطويلة في العيش المشترك في الوطن الواحد، والفصائل الفلسطينية تقف على قاعدة هذا البناء الاجتماعى الراسخ. وقد سمعنا امثلة كثيرة على قدرة «العائلة» على حل اى خلاف يحدث بين ابنائها المنتمين الى الفصائل، وقدرة «الحارة» على حل مثل هذا الخلاف اذا نشب بين ابناء من عائلتين او اكثر.

ان توافر هذه الاستطاعة والقدرة لا يعني ان نغفل عن هذه القضية ولا نوجد المؤسسة المعنية بها، لان احتمال وقوع خلل في الظروف الاستثنائية التي نعيشها امر

وارد، ولأن العدو، وهذا هو الاهم، سيحاول في نطاق العامل الخارجي للاقتتال ان يوقع بين اهلنا بأساليب مختلفة مقترفاً مزيداً من الجرائم ضد شعبنا، وكلنا يذكر ما فعله لإذكاء نار الاقتتال في لبنان واساليبه في ذلك من دس العملاء الى تفجير السيارات المفخخة.

ايجاد المؤسسة المعنية بالقضية الامنية اذن نقطة اساسية في برنامج عملنا التنفيذي في الفترة الراهنة، وواضح اننا لانبدأ هنا من فراغ، فهناك في القطاع والضفة اطر مؤسسية تتدرج من الحى في المعسكر والمدينة الى القطاع كله. وما علينا الا ان نصوغها في اطار واحد.

القضية الاقتصادية تبرز بقوة هى الاخرى. فواقع الامر في قطاع غزة اننا امام رقعة ضيقة من الارض (حوالى ٣٦٠ كلم٢) فيها قرابة المليون نسمة (اعلى نسبة كثافة سكانية)، وان هناك اعلى نسبة بطالة بين الشباب (تتجاوز ٤٠ ٪)، وان سبعين الف عامل من اهل القطاع يعملون في المصانع الاسرائيلية داخل الكيان الصهيوني، ويخشى اولئك الذين يتخوفون من هروب اسرائيلى مفاجئ ان يواجه اهل القطاع بمشكلة اقتصادية حادة سيحرص العدو الاسرائيلي على زيادة حدتها انسجاماً مع طبيعته العنصرية الصهيونية، والحق ان مشكلة القطاع الاقتصادية هى احد ما تكون عليه اليوم اثناء رزوحه تحت الاحتلال الاسرائيلي، وبسبب هذا الاحتلال فغير خافٍ ان المخططين الصهاينة العنصريين «جعلوا اقتصاد القطاع متعلقاً بالحبل السرى للاقتصاد الاسرائيلي» على حد تعبير يوسى اولمرت، ومعلوم ايضاً ان المحتل الاسرائيلي سرق كل مياه القطاع وحول مياه وادى غزة عن مجراها. وهكذا فحلّ المشكلة يبدأ بانهاء هذا الاحتلال وطرد الاسرائيليين العسكريين والمستوطنين المستعمرين الذين اغتصبوا ثلث اراضى القطاع. واستكمال حل المشكلة يأتى فى اطار ربط القطاع بمنطقته العربية وعودته الى وضعه الطبيعي كما كان عبر آلاف السنين، وما اسرع ما تثمر هذه العودة ازدهاراً.

تشوف المستقبل في المرحلة الجديدة اذن يؤكد لنا ان معالجة قضية القطاع الاقتصادية انما تكون بانهاء الاحتلال، ويدعونا الى وضع هذه المعالجة نقطة اساسية في برنامج عملنا التنفيذي، والحديث ذو شجون في تفصيل هذه النقطة.

ماذا عن القضية السياسية؟ هناك موضوعان ملحان فيها، الأول هو اثر تحرير القطاع على تحرير الضفة، والآخر هو البناء المؤسسى الذى يتولى زمام الامور بعد

الهرب الاسرائيلي.

نقدم الموضوع الأول، لأن الفرحة بتحرير القطاع لا تكتمل الا بتحرير الضفة، ويخشى البعض ان يحاول العدو بعد الهرب من القطاع تركيز قواته فى الضفة لقمع الانتفاضة هناك، والتشبث باحتلالها، والتوسع فى اقامة المستعمرات الاستيطانية فيها، واحكام قبضته على بيت المقدس. وسيكون اقدر على ذلك - في رأى هذا البعض - حين يتخفف من اعباء احتلاله للقطاع، والحق ان هذه الخشية لها ما يبررها، ولكن التغلب عليها يتحقق بطرد العدو من القطاع، فهذا الطرد بما يتضمنه من هروب اسرائيلي سيوجد مناخاً يضاعف اهلنا فيه جهودهم لتحرير الضفة وبيت المقدس. وستركز أمتنا جهودها لبلوغ هذا الهدف، وسيكون على العدو ان يستنفر قواته لتقف على خطوط القطاع، اما الموضوع الثانى الخاص بالبناء المؤسسى فمفتاحه هو العودة الى الشعب. وما ايسر ان يبني الشعب مؤسساته حين يحكم نفسه بنفسه، ولأهلنا في القطاع ممارسة ثورية ديموقراطية عريقة، ونواة هذا البناء المؤسسى موجودة فعلاً وكان لها دورها الفاعل في تسيير الامور في زمن الانتفاض.

معالجة القضية السياسية بشقيها نقطة اساسية اخرى في برنامج عملنا التنفيذي.

لقد بلور لنا تشوف مستقبل المرحلة الجديدة نقاط برنامج العمل التنفيذي للفترة الراهنة الذي يجب ان تتبناه جميع الدول العربية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وسيكون للعمل العربي المشترك دور خاص في تنفيذه من خلال جامعة الدول العربية، وان لنا ان نحدد نحن العرب حدود مشاركة المنظمة الدولية في ضوء الظروف الراهنة وخبرتنا السابقة.

ملف قطاع غزة اذا مفتوح امامنا مرة أخرى، وهو يذكرنا بما حدث في ربيع عام ١٩٥٧ حين استطاع اهلنا في القطاع بمقاومتهم وبمساندة امتهم فرض الخروج الاسرائيلي منه وانهاء الوصاية الدولية. كما يذكرنا بما حدث قبل ثمانية اعوام فى صيدا وصور والنبطية حين فرض اهلنا هناك بمقاومتهم وبمساندة امتهم فرض الانسحاب الاسرائيلي هرباً.

واعود الى ما سجلته عن الانسحاب الاسرائيلي من صيدا وصور والنبطية في كتابي «بداية الصحوة العربية فى مواجهة الغزوة الصهيونية العنصرية»، فأرى فظاعة ما اقترفته قوات الاحتلال الاسرائيلية من جرائم بقيادة اسحق رابين نفسه وكيف اعلنت

شعار «القبضة ذات القفاز الحديدى»، وقول رابين نفسه في الكنيست «ان القوات الاسرائيلية ستواصل غاراتها ضد قرى الجنوب اللبنانى ومدنه»، وصورة مجرم الحرب الاسرائيلي وهى تذكرنا «بإرناط» مجرم الحرب الفرنجى الذى نال جزاءه على يد صلاح الدين بعد حطين.

لقد سقط شعار «القبضة ذات القفاز الحديدى» الذى رفعه الصهاينة، وليس امام اليهود الاسرائيليين إذا ارادوا السلام العادل والأمن للجميع الا ان ينبذوا الصهيونية، والجولة الحاسمة المقبلة في قطاع غزة ستكون علامة على تقدمنا في طريق تحرير وطننا، ولابد ان نكسبها، وهي تستحق منا حشد كل طاقاتنا لتصعيد الانتفاضة، هذا التصعيد الذي سيجعل مفاوضات التسوية تتحرك ويدفع عدونا الى التسليم بحقوقنا ويقنع مزيداً من اليهود بنبذ الصهيونية وهذا ما تتوقعه «زرقاء اليمامة».

٦ - نية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الاستقالة وثلاث قضايا

الأنباء الصحفية التي وصلتني حيث أقيم بالقاهرة حول نية سماحة الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني «الاستقالة من منصبه خلال دورة المجلس المقبلة التي لم يحدد موعدها بعد، وأنه يعتبر نفسه في حل من مهامها اعتباراً من هذه اللحظة»، وأنه في رسالته الى رئاسة المنظمة في تونس «أعلن أن استقالته لأسباب صحية»، وأنه أوضح أنه مستاء من «القرارات الفردية التي يتخذها بعض القيادات والشخصيات الفلسطينية»... هذه الانباء تدعوني بداية الى أن اسأل الله سبحانه أن يسبغ على شيخنا الجليل ثوب الصحة والعافية ويذهب عنه البأس ويحفظه ويرعاه، مستحضراً رحلة حياته الحافلة بالعطاء على مدى عقود من السنين باعتباره واحداً من «علماء الدين» البارزين «ومجاهداً عاملاً» لتحرير فلسطين وقضايا العرب والمسلمين بعامة «وسياسياً عملياً» شغل عدداً من المناصب العامة في الساحتين التوأمين فلسطين والأردن.

* * *

ثلاث قضايا تثيرها عندي هذه الانباء التي صدرت يوم ١٩٩٣/٥//٢٣.

القضية الأولى: صحيحة تتعلق بوضع سماحة الشيخ الجليل الصحي ومسؤوليات المنصب العام الذي يشغله رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني ورئيساً من ثم للمجلس المركزي الفلسطيني. وقد برز التساؤل هل هذا الوضع بعد دخول الشيخ عقد التسعين يسمح بالقيام بهذه المسؤوليات على الصورة المناسبة التي يحرص عليها سماحة الشيخ نفسه والمقدرون لعطائه والحريصون على عملنا المؤسسي، وقضية الوضع الصحي ومسؤوليات المنصب العام مطروحة في مختلف انحاء عالمنا مع نزوع انظمة كثيرة فيه الى العهود لشيوخ معمرين (بفتح الميم الثانية) في تولي مناصب قيادية. وهذه القضية لم تكن غائبة عن اذهان عدد من أهل الحل والعقد في الساحة الفلسطينية عند انعقاد المجلس الوطنى الفلسطيني في دورته الأخيرة «العشرين» في ايلول / سبتمبر ١٩٩١.

وقد دعتهم الى تحرك سريع صبيحة يوم الافتتاح حين بلغ مسامعهم خبر اتفاق اللجنة التنفيذية والأمناء العاملين للفصائل عند منتصف الليل على اعادة ترشيح سماحة الشيخ السائح رئيس المجلس فترة أخرى وقبوله هذا الترشيح أمام ما رآه من الحاحهم وهو الذي كان قد أبدى في تصريحات صحفية عدم رغبته في تجديد ترشيحه. واستلهم هذا التحرك السريع الذي قام به بعض اعضاء المجلس ارادة كثيرين من الاعضاء عبروا من موقع تقديرهم للشيخ الجليل عن معارضتهم لإلقاء هذه المسؤولية الثقيلة عليه في هذه السن المباركة، وللطريقة التى تم الاتفاق فيها بين الفصائل على هذا الترشيح الذي لايفسح المجال لتداول مواقع السلطة واحداث تغيير مطلوب في العمل المؤسسى مبقياً كل شئ على حاله. وعبرّ هذا التحرك عملياً عن نفسه بعد أن توقف رئيس السلطة التنفيذية وأعلن هذا الترشيح لمنصب رئاسة السلطة التشريعية متوقعاً مع كثيرين فوز المرشح بالتزكية، فإذا بأحد الأعضاء يعتلي المنصة، ويعبرّ بعد التحية عن ادراكه للدوافع التي حدت بالأخ رئيس اللجنة التنفيذية لاعادة ترشيح سماحة الشيخ، ويشير الى ما حفل به سجل المرشح من انجازات، ثم يقول «ولكن من موقع هذا الادراك ومن التقدير العظيم لشيخنا ومن الأخذ في الاعتبار رغبته التي ابداها في الصحافة بعدم الترشيح، انطلق من التقاليد الشورية الديمواطية التي نشيد بها في احاديثنا مذكراً نفسي بأن الديموقراطية في جوهرها حرية تعبير وتداول مواقع السلطة لأرشح أخاً آخر..» وتجاوب اعضاء كثيرون مع هذا الطرح بعد خروجهم من وقع المفاجأة، وفتح باب الترشيح، ومارس المجلس الاقتراع لأول مرة منذ الدورة الثالثة عشرة عام ١٩٧٧، وحصل الشيخ على ٥٦٪ بالمائة من الأصوات جلها أصوات الاعضاء الملتزمين بالفصائل الذين دعتهم تنظيماتهم الى الالتزام بالتصويت للمرشح التي اتفقت عليه. وتلقى سماحة الشيخ تهنئة من صميم القلب بعد أن قاموا بواجبهم في محاولة معالجة تلك القضية وارساء تقاليد في عملنا المؤسسي بشأنها. ونحن حين نستذكر اليوم هذا الذى حدث، نحمد لسماحة الشيخ الخطوة التي خطاها من موقع تقديرنا له ولعطائه ونتمنى له الصحة والعافية ونعرب عن اعتزازنا به علماً من اعلام شعبنا وأمتنا؛ كما نرجو أن يستخلص العاملون في ساحتنا الفلسطينية والساحة العربية بعامة العبرة والدرس في هذه القضية من خلال مراجعة مواقفهم منها سابقاً؛ ونرجو أخيراً ان نلفت الانتباه لأهمية هذه القضية وضرورة التعامل معها ببصيرة الرؤية المستقبلية وارساء تقاليد بشأنها تأخذ بعين الاعتبار

الحرص على صحة المعمرين والحرص على العمل المؤسسي.

القضية الثانية سياسية تتعلق برؤية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لمسار عملية التسوية الجارية يوم ١٩٩٣/٥/٢٣ موضحاً فيها «ان قراره تقديم الاستقالة هو بسبب المرض أولاً ثم بسبب الظروف والاوضاع التي تظهر على الساحة، سواء من الادارة الامريكية أو اسرائيل أو من الوفد الفلسطيني المفاوض أو من القيادة الفلسطينية»، فرئيس المجلس الوطني يعلن أن لنّيته في الاستقالة بعداً سياسياً مقترناً ببعد الوضع الصحي. وهذه قضية تستحق أن يوقفَ عندها لأن الموقف السياسي هنا هو من شخصية معروفة «بمرونتها الفائقة» و«بالعملية» و«بالحس الوطني الدقيق» في الوقت نفسه، ولأن هذه الشخصية تحتل موقع رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي فهي على اطلاع بما يجري في قمة العمل الفلسطيني من تحركات، وعلى مايجيش في أوساط اعضاء المجلس من تفاعلات، وعلى ما يشيع في أوساط عامة شعبنا وأمتنا من قناعات، هذا فضلاً عن كونها في مرحلة من العمل يتهيأ فيها المؤمن للقاء وجه ربه فيقوى شعوره بالمسؤولية ويفكر بما سيسجله التاريخ ويسأل الله سبحانه «حسن الختام». وكم يتأثر المرء وهو يقرأ في تصريحات سماحة الشيخ قوله «انه لايستطيع ان يكون رئيساً لأعلى سلطة في المنظمة حتى لايسجل التاريخ عليه انه قبل الاستسلام الذي يريد الامريكيون والاسرائيليون فرضه على الفلسطينيين عن طريق مفاوضات منقوصة كانت نتيجتها مزيداً من الانقسام بين الفلسطينيين»؛ وقوله «إنه لايستطيع بعد هذا العمر الطويل أن يقبل سلاماً منقوصاً يعتبر خيانة عظمى لله والوطن عبر الاعتراف باسرائيل واعطائها مجالا للعبث بالشعب الفلسطيني والأمة العربية»؛ وقوله «إنه رغم ايمانه بالسلام الا أن مايفرض على الفلسطينيين بعيد عن السلام، وهو لايريد أن يكون مسؤولاً عن الأضرار التي تلحق بالشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة».

حين نتأمل في توقيت اتخاذ رئيس المجلس الوطني موقفه هذا، وفي أسباب اتخاذه؛ نجد أن التوقيت جاء في اعقاب الجولة التاسعة للمفاوضات الثنائية، ونميّز سببين :

الأول مباشر يتعلق بما أحاط بهذه الجولة عند الدخول فيها واثناءها وفي اعقابها. فقد حدث الدخول فيها دون تنفيذ قرار ٧٩٩ الخاص بالاخوة «المبعدين» على أمل قيام الولايات المتحدة بتنفيذ وعود قال الداخلون إنهم تلقوها منها. وأكد ما جرى اثناء

الجولة أن الادارة الامريكية منحازة تماماً الى العدو الاسرائيلي على مائدة التفاوض في واشنطن، وأن المستعمرين المستوطنين الصهاينة يستغلون عملية التسوية الجارية لتصعيد عدوانهم على شعب فلسطين العربي فى فلسطين المحتلة وعلى شعب لبنان العربي في جنوب لبنان. وكشف ما تردد في اعقاب الجولة من تصريحات وما حدث من تحركات للطرف الفلسطيني المفاوض عن تناقضات داخله تفعل فعلها فيه. وقد اشارت تصريحات رئيس المجلس الى استيائه من هذه التناقضات والى «الظروف والأوضاع التى تظهر على الساحة سواء من الادارة الامريكية او اسرائيل أو الوفد الفلسطيني المفاوض أو من القيادة الفلسطينية». والحق أن الادارة الامريكية ستدرك مستقبلاً عمق الشرخ الذي أحدثه ابرامها الصفقة مع اسرائيل للالتفاف على تنفيذ قرار ٧٩٩ في نفسية أولئك الذين كان لديهم بصيص أمل في امكانية أن «تعدل» ولو مرة في تعاملها مع طرفي الصراع العربي الصهيوني. وسيأتى هذا الادراك عبر مضاعفات هذا الفعل الشنيع وتداعياته المستمرة. وهذا السبب المباشرة في موقف رئيس المجلس هو القشة التي قصمت ظهر البعير.

السبب الآخر بعيد في جذوره، امتد الحمل به طويلاً في اعقاب الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني آخر عام ١٩٨٨ ثم في اعقاب الدورة العشرين خريف عام ١٩٩١ بخاصة، وثقل ما تراكم من أحمال على الظهر حتى لم يبق الا انتظار القشة التى تقصم هذا الظهر. فسماحة الشيخ تابع من موقعه جميع التحركات التى حدثت منذ إعلان «قيام دولة فلسطين»، واستمع الى مواقف اعضاء المجلسين الوطني والمركزى منها وردود أفعالهم عليها، ولاحظ الانطباع العام حولها في أوساط عامة شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وعالمنا الاسلامي وهو الحريص على انتمائه لهذه الدوائر الثلاث؛ ولابد أن رئيس المجلس الوطني، مع مكتب المجلس، قام بمراجعة بينه وبين نفسه لمدى اتفاق بعض هذه التحركات أو اختلافها مع ميثاق المنظمة، وهو الأمين عليه المسؤول عن احترامه، فى ضوء ما اثاره عدد من اعضاء المجلس من أهل الحل والعقد بشأن بعض هذه التحركات واعتمادها تفسيرات خاصة لقرارات اتخذها المجلس الوطني حمّلها اكثر مما تحتمل وذهبت بعيداً في الاستناد اليها». ومعلوم أن المجلس الوطني في دوريته الاخيرتين شهد وقوف عدد من الاعضاء امام شروط عملية التسوية المعروضة وأمام توقيت التفاوض، مبينين إخلال هذه الشروط بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وعدم مناسبة التوقيت الذي فرضته الولايات

المتحدة كي تستفرد بالاطراف العربية طرفاً، طرفا، في غياب الموقف العربي الواحد. ومعلوم ايضاً أن دورة المجلس المركزي الأخيرة في منتصف تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٢ شهدت مراجعة شاملة لجولات التفاوض الست التي حدثت منذ انعقاد مؤتمر مدريد، ووضع شروط واضحة للاستمرار في الجولة السابعة، وطرح بدائل صريحة، والتأكيد على ان الاولوية لايجاد الحقائق على ارض الصراع، ومن ثم للوحدة الوطنية، ومواجهة محاولات العدو جرّ بعض فصائلنا الى الاقتتال فيما بينها، والعمل على ايجاد موقف عربي واحد شعبي ورسمي يدعم الانتفاضة. ولقد تضمنت تصريحات سماحة الشيخ «دعوته الفصائل والقوى الفلسطينية سواء المؤطرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية أو التى تقف خارجها لفتح حوار وطني شامل يعيد لحمة الوحدة الوطنية الفلسطينية مطالباً الذين خرجوا من اطار المنظمة العودة اليه».

السؤال الذي قد يطرحه البعض حول هذا الموقف السياسي لرئيس المجلس الوطني هو لماذا آثر سماحة الشيخ الاستقالة بدل محاولة السعي لتنفيذ هذا الذي يدعو اليه وفتح الحوار الوطني الشامل وهو في موقعه الذي يعتبر أعلى سلطة تشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية؟ وواضح أن هذا البعض مدرك أن الوضع الصحي هو أحد اسباب ايثار الاستقالة، وهم في الوقت نفسه يرجون الا يكون السبب الأقوى في ايثار الاستقالة هو الشعور بعدم امكانية التأثير الفعال من داخل المؤسسة في وضعها الراهن بحكم ظروف عدة محيطة بها؛ لأن هذا الشعور يدعو الى القلق على حال المؤسسة. وهو اذا عمّ سيزيد فى انتشار ظاهرة ترك المواقع القيادية فيها أو تجميد النشاط. ويلاحظ هذا البعض بقلق أن الموقع الآخر الذى يماثل فى أهميته على الصعيد المالي أهمية موقع رئاسة المجلس الوطني، ونعنى به رئاسة مجلس ادارة الصندوق القومى يدخل في هذه الظاهرة عملياً، وأن ذلك أدى الى عدم انعقاد مجلس ادارة الصندوق القومى منذ فترة في وقت تشتد الحاجة فيه الى قيامه بالنظر في اوضاع المنظمة المالية ومعالجة مايواجهها من مشكلات.

* * *

القضية الثالثة عملية، تتعلق بما ينبغي عمله بعد الوقوف أمام هذا الحدث الذي شهدته الساحة الفلسطينية. ونبدأ بالساحة العربية التي نرجو أن تولي الانتباه الكافي للحدث ولا تمر به مرّ الكرام. فهل لنا أن نتوقع ادراكاً أفضل لنبض اهلنا في الداخل

والخارج على الصعيد الرسمي العربي، وتفهماً لشكوكهم العميقة في عملية التسوية الجارية، واستشعاراً لما يواجهه المنتفعون والمقاومون من تصعيد الارهاب الصهيوني في ظل هذه العملية؟ وهل لنا أن نتوقع ايضاً على هذا الصعيد الرسمي العربي وقفة في مواجهة محاولة فرض نظام شرق أوسطى على دول منطقتنا العربية والاسلامية؟ وهل لنا من ثم أن نرى سعياً لبناء موقف عربي واحد يعمل للوصول بالولايات المتحدة الى التحول عن عملية التسوية الجارية لعملية سلام عادل حقيقية ويصون الحقوق الفلسطينية ويدعم المنتفض الفلسطيني والمقاوم اللبناني؟ ولقد تضمنت تصريحات سماحة الشيخ «دعوته القيادة الفلسطينية للسعي الى موقف عربي متكافل والا تنفرد أو تشذ عن رأي الامة العربية. كما دعا الامة العربية للوقوف موقفاً متضامناً مع الشعب الفلسطيني». وهل لّنا أن ننتظر حرصاً من جميع الدول العربية على الكيان الفلسطيني الذي تجسده منظمة التحرير الفلسطينية يتجلى في دعمه ومساندته؟

واضح أن الساحة الفلسطينية بحاجة الى أن تشهد وقفة تدعو اليها سلسلة الاحداث المتتالية منذ دخول الانتفاضة عامها السادس قبل حوالي ستة شهور، وآخر هذه الأحداث ما أعلنه رئيس المجلس الوطني وأولها اقدام الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق رابين على ابعاد اكثر من اربعماية من ابناء فلسطين المجاهدين. ولابد أن تشهد هذه الوقفة مراجعة لكل الاوضاع في الساحة، وتركزّهمها على توفير متطلبات مواجهة الارهاب الصهيوني وتصعيد الانتفاضة وايجاد الحقائق على أرض الصراع، وتحقيق التلاحم بين امتنا العربية والانتفاضة. كما لابد أن تشهد هذه الوقفة اعادة نظر في المسار من خلال القيام بعملية نقدية قائمة على محاسبة النفس لعملية التسوية الجارية لاتخاذ موقف فاعل يتكامل مع موقف فاعل آخر تقفه الاطراف العربية. والخطوة الأولى في هذه الوقفة هى اجراء حوار وطني شامل يجسد العضوية الطبيعية لكل فلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية التى تضمنتها المادة ١ من النظام الاساسي، وينتهي بإعادة بناء المنظمة بما يكفل لها الوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة من النضال الفلسطيني التي بدأت مع انعقاد مؤتمر مدريد وبرز فيها خطر شديد على الحقوق الوطنية لشعب فلسطين العربي غير القابلة للتصرف، وسيساعد على انجاح هذه الخطوة قيام كل مسؤول في الساحة الفلسطينية بمراجعة ومحاسبة للنفس بينه وبين نفسه فقط مستذكراً أنه لايجوز التوقيع على التسليم بشبر واحد من ارض فلسطين كلها، ومستحضراً عهده

باحترام ميثاق المنظمة ومتطلعاً الى أن يستجيب الله سبحانه لدعائه بحسن الختام، وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً، وواثقاً بنصر الله للمرابطين الصابرين في صراع النفس الطويل.

٧ - مالم يوضع في الحسبان بشأن هذا العدوان

مايستطيع أن يجزم به دارس التاريخ المتشوف للمستقبل وسط دخان الغارات الاسرائيلية الآثمة على لبنان منذ يوم الأحد ١٩٩٣/٧/٢٥ هو أن نتائج هذه العملية الحربية الاسرائيلية الجديدة ستتجاوز في المدى القريب والمدى المتوسط على السواء ما أرادته الحكومة الاسرائيلية منها وما توقعته الادارة الامريكية لها.

سابق لأوانه القيام بتحديد هذه النتائج، والعملية لاتزال مستمرة منذ أربعة أيام ولما تتوقف بعد، و«إعلام الازمات» يتفنن في التضليل ويشلّ تفكير من يقع ضحية له ويمزّق نفسه. وما هو مؤكد الآن أن هذه العملية الحربية التي تشارك فيها قوات جوية وبحرية تقوم بغارات جوية وقصف صاروخي ومدفعي على اكثر من خمسين موقعاً في شمال لبنان وشرقه وجنوبه، هي الأعنف والأشرس منذ أحد عشر عاماً. وهي تدعو الى الخاطر الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ بعد زيارة الرئيس السادات للكنيست الاسرائيلي في القدس وقبل ابرام اتفاقات كامب دافيد، وكذلك الاجتياح الاسرائيلي للبنان واحتلال بيروت لعام ١٩٨٢ الذى صدرت في اعقابه مبادرة الرئيس ريجان يوم ٨٢/٩/١. وقد سجّل تاريخ المنطقة أن نتائج هذين الإجتياجين الاسرائيليين للبنان تجاوزت ما ارادته الحكومة الاسرائيلية برئاسة الارهابى مناحيم بيجين منهما، وكان من بين هذه النتائج اعتزاله هو شخصياً وانسحابه من الحياة العامة وتصاعد المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان الى حد فرض على «اسرائيل» الانسحاب من صيدا والنبطية وصور هرباً من تكاليف الاحتلال الاسرائيلي الباهظة لها. كما سجل تاريخ المنطقة أن تلك النتائج تجاوزت ايضاً ما توقعته الادارة الامريكية آنذاك. وكان من بينها أيضاً استقالة الجنرال الكسندر هيج وزير الخارجية الامريكي وتكبد الولايات المتحدة خسائر كبيرة في الأرواح في حادث تفجير السفارة الامريكية ببيروت.

تجاهر حكومة اسرائيل برئاسة اسحق رابين أنها تستهدف من هذه العملية الحربية تهجير مائتى ألف لبناني من بيوتهم وأراضيهم وتشريدهم للضغط على الحكومة اللبنانية

كي تمنع المقاومة المستمرة في جنوب لبناني للاحتلال الاسرائيلي لأراضٍ لبنانية أطلق عليها اسم «الحزام الأمني». وهكذا تعاود اسرائيل اقتراف جريمة تهجير المدنيين الآمنين وتشريدهم لإسكات المقاومة وإجبار الحكومات العربية على التخلي عن حق المقاومة الذي تكفله المواثيق الدولية وتضييق الخناق على المقاومين للاحتلال. وهي الجريمة التي تتالت حلقاتها منذ مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ مروراً بمدن القناة المصرية والقنيطرة السورية عام ١٩٦٧ وبقرى جنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨. ولا تخفي حكومة رابين انها تستهدف من هذه العملية الحربية أيضاً تطمين المستعمرين المستوطنين الصهاينة في شمال فلسطين الذين يتخوفون من أن تطولهم عمليات المقاومة، وارسال رسائل للمفاوضين العرب من خلال «تظاهره العربدة هذه» بأنها مصممة على عدم الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ومتمسكة بتفسيرها لقرار ٢٤٢ وبشروطها الخاصة بالتسليم بمطالبها بداية ومن ثم البحث في امكانية الانسحاب من بعض هذه الاراضى على الجبهتين السورية واللبنانية وتطبيق مشروعها هي للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة من اراضي فلسطين. كذلك لايخفى على المتابعين أن حكومة رابين تستهدف من هذه العملية الحربية أيضاً فتح ملف جديد قبل زيارة وزير الخارجية الامريكي المحددة للمنطقة التي تستهدف التحضير للجولة الحادية عشرة من مباحثات التسوية الثنائية، والانشغال بهذا الملف عن موضوع الانسحاب الذي هو جوهر القضية، تماماً كما فعلت قبل الجولة التاسعة حين اقدمت على الابعاد الجماعي لاكثر من اربعماية من فعاليات شعب فلسطين العربي.

احدى النتائج التى ستظهر بعد حين لهذه العملية الحربية الاسرائيلية متجاوزة مااستهدفته حكومة رابين منها هي ظهور أشكال جديدة للمقاومة يكون العامل الاقوى فيها هو العقيدة الدينية والانتماء القومى وتستقطب دائرة أوسع من ابناء أمتنا في لبنان وخارجه. ولقد رأينا كيف نتج عن الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ظهور شكل جديد من المقاومة كثرت فيه العمليات الاستشهادية واتسعت فيه دائرة المقاومين. ومازلنا نذكر الحيرة التي وقع فيها إعلام الازمات الغربي وهو يتابع أخبار هذا الشكل الجديد بعد أن كان قد صمّ الآذان وأرهق الأعين بالصوت والصورة لمنظر تلفزي يظهر نفراً زعم أنهم من أهل الجنوب اللبناني وهم يرحبون بجحافل الجيش الاسرائيلي المجتاح «ويرشون عليهم حبات من الرز» على حد زعمهم. ويستحضر دارس التاريخ المتشوف

للمستقبل كيف تطور هذا الشكل الجديد خلال عقد من السنين وكيف تميز عن سابقه بمميزات كان أحدها هو «استعصاؤه على الاختراق الاستخباري» على حد تعبير دراسة اسرائيلية. كما يتداعى الى خاطره اشكال المقاومة التي ظهرت تباعاً للاحتلال الفرنجي لاجزاء من وطننا في بلاد الشام ومصر إبان حروب الفرنجة، ويتوقف بخاصة أمام جماعات «الفداوية» التى خلدت في الذاكرة الشعبية الى وقت قريب من خلال سيرة الظاهر بيبرس التي كانت تغنى على الربابة.

هذه الاشكال الجديدة للمقاومة ستجسد الصورة المعاصرة لفكرة «الرباط والثغر» التى بلورتها أمتنا في مواجهة الأعداء المتربصين بها. ويستطيع دارس التاريخ المتشوف للمستقبل أن يجزم بأن هذه المقاومة ستستمر مادام الاحتلال قائماً. وهكذا فإن الكرة ستبقى في ملعب اسرائيل التى سيكون عليها أن تنهى الاحتلال اذا أرادت سلاماً لليهود. وهذا لن يحدث الا اذا نبذ اليهود الصهيونية واختاروا العدل والأمان. وسيكون على الحكومات أن توطن نفسها على هذا الأمر في وطننا.

لقد وضح منذ اليوم الأول لهذه العملية الحربية الاسرائيلية أن الادارة الامريكية كانت على علم مسبق بها، بل وأنها أعطت الضوء الأخضر لاسرائيل لتنفذها، وكان ريان كروكر السفير الامريكي في بيروت قد أبلغ بعض المسؤولين اللبنانيين «توقعه قيام اسرائيل بعمليات عسكرية رداً على استهداف جنودها داخل الحزام الأمني» كما أفادت التقارير الصحفية، وما أسرع ما صدر بيان الخارجية الامريكية حاملاً على حزب الله ومجموعات أخرى، ومتهماً اياهم بالعمل لتقويض عملية السلام، وجاء تصريح وزير الخارجية كريستوفر من أقصى الشرق حيث كان في سنغافورة مردداً الصدى. ولم تلبث الادارة الامريكية في اليوم الثالث للعملية أن حملّت ايران وحزب الله المسؤولية مبررة قيام اسرائيل بعمليتها وساكتة عن جريمة تهجير مائتي ألف مدني وداعية الاطراف العربية الى ضبط النفس. وتحدث الرئيس الامريكي كلينتون في اليوم الرابع واضعاً المعتدي الذى يحتل الارض والمعتدى عليه على قدم المساواة.

ما هي أهداف الادارة الامريكية من إعطاء الضوء الأخضر لقيام اسرائيل بهذه العملية الحربية وتقديم الدعم السياسي لها؟

أحد الأهداف قديم، وهو ان يتفاوض لبنان مع اسرائيل في ظل هيمنة اسرائيلية تفرض عليه شروطها ولايملك الا التسليم بها، كما حدث في اتفاق ١٩٨٣/٥/١٧.

وهذا يقتضي القضاء على المقاومة اللبنانية في الجنوب. أما تنفيذ القرار الاممي الصادر عن مجلس الأمن رقم ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني فهو غير وارد عندها وإن اعلنت الولايات المتحدة التزامها بتنفيذه.

هل يكون من بين الأهداف واحد جديد يقع في اطار اختبارات القوة الامريكية لايران ويستهدف فتح باب للأخذ والرد؟

لقد أفادت تقارير صحفية أن السفير الامريكي كروكر ردّ على منتقدى الولايات المتحدة بأن هناك مشكلة اسمها حزب الله الذى كبر جسمه وحجمه على نحو بات يهدد سير عملية التسوية الجارية وفقاً «للتصميم» المعدّ لها ويتداعى الى الخاصر حديث سياسي عربى مخضرم التقى بمارتن انديك مستشار الامن في وزارة الخارجية الامريكية في ربيع هذا العام، «بدا لي من خلال ماسمعته منه أن هاجس الادارة الامريكية هو كيفية تطويع دولتين في المنطقة تعارضان عملية التسوية الجارية، ولم يكن حريصاً على مشاعري وهو يتحدث عن حكومات الدول التى تشارك في هذه العملية بأسلوب غير لائق، تماماً كما لم تكن قراءته لمواقف هذه الدول التي تتصف بالمرونة قراءة صحيحة في أغلب الأحيان».

أياً كانت الأهداف الامريكية من دعم هذه العملية الحربية الاسرائيلية، فإن احدى النتائج التى ستظهر بعد حين لها ولم تتوقعها الادارة الامريكية هي الصورة التي ستكون للولايات المتحدة في أذهان عامة الناس في المنطقة. والحق أن سلوك الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في اعقاب زلزالي اوروبا الشرقية والخليج انتهى من رسم الخطوط الأساسية لهذه الصورة بشكل يجعلها بالغة البشاعة. ويكفي أن نستحضر هذا السلوك في البوسنة وفي الصومال وفي لبنان وفي فلسطين وفي العراق لنتأكد من ذلك.

ان هذا السلوك الامريكى يدعو كثيرين في منطقتنا الى النظر في مكوناته والرجوع الى تاريخ الولايات المتحدة لفهمه ودراسة ما يكتب في تحليله. واذا كان المرحوم جمال حمدان قد استجاب لهذه الدعوة في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ والسلوك الامريكي أثناءها، وقدّم لنا رؤية ثاقبة في كتابه «استراتيجية الاستعمار والتحرير» للولايات المتحدة من منظور دولى كوكبي، فإن من المتوقع أن يحدث تركيز في هذه المرحلة على تتبع أصول الموقف الامريكي من وطننا العربي. وقد حرص أحد كبار مؤرخى بلاد الشام د.عبد الكريم غرابة على القيام بذلك وهو يدرس دور الولايات المتحدة في دعم

التهجير الصهيوني لليهود من اوطانهم في أوروبا الشرقية قبل ثلاثة أعوام، فوقف أمام عدد من الوقائع الحافلة بذكريات مريرة وكان مما قاله:

«وأمر الولايات المتحدة أغرب وأعجب، فهي اغنى واقوى دولة في العالم، وقد تكون اعتى الدول في التاريخ، وقد قامت منذ تأسيسها على القرصنة، والاعتداء على الغير، وسلب حقوقهم، وانتزاع أرضهم، وابادتهم والتسبب في ذلك. ووجهت أشد العداء في سياستها الخارجية للعرب والمسلمين. فقد سعى ممثل الثورة الامريكية في باريس بنجامين فرانكلين الى جمع كلمة الدول الأوروبية قبل عام ١٧٧٦ ضد دول الشمال الافريقي. وأيده في ذلك زميله توماس جفرسون. وفاوض فرانكلين، مخادعاً، اكبر ملك عربي في ذلك الزمن، السلطان المولى محمد الثالث عبد الله ملك المغرب، واقنعه بالاعتراف بالجمهورية الجديدة. فكانت المغرب أول من اعترف بجمهورية الولايات المتحدة عام ١٧٧٨م أى بعد عامين من الاستقلال، واتصل السلطان بالكونغرس الأمريكي لهذه الغاية وأبرم معاهدة صداقة أول عام ١٢٠٠ هـ . ١٧٨٦م أى قبل أن يصبح للدولة الجديدة رئيس للجمهورية.

وكان جزاء العرب مختلفا وتضمن المزيد من الاعتداء والتآمر. فقد وجه جفرسون عندما أصبح الرئيس الثالث للبلاد أول حملة عدوانية امريكية للخارج ضد دولة طرابلس بعد عشر سنوات من وفاة السلطان محمد بن عبد الله. ونظم الامريكيون لتلك الحرب نشيداً لمشاة بحريتهم «من شواطئ طرابلس الى تلال مونتزوما» ومازالوا ينشدونه. وأمر الرئيس الامريكى الرابع ماديسون بتعقب قائد الاسطول الجزائرى القبطان حميدو وثم قتله يوم السبت ١٧ حزيران ١٨١٥م آخر جمادى الأولى ١٢٣٠هـ.

وواصلت الولايات المتحدة أعمالها العدوانية. فقد أمر الرئيس السادس آدمز اسطوله بالتوجه الى شرق البحر المتوسط لتحطيم الاسطول العثمانى، فكأنما مد آدمز مبدأ سلفه مونرو من امريكا الى شرق المتوسط. ولم يتح للاسطول الامريكي أن يقوم بعمل لأن الاسطولين البريطانى والفرنسي كانا قد حطما السفن العثمانية والجزائرية والطرابلسية والتونسية في نفارينو عام ١٨٢٧م.

وأمر الرئيس الحادى عشر بولك ونائبه دالاس، بعيد الحرب العدوانية على المكسيك بتوجيه حملة استطلاعية الى حوض الاردن، ووصلت الحملة وعلى رأسها الكابتن البحرى لنش الى الاردن عام ١٨٤٨. ودرست الحملة مياه الاردن وامكانية

تحويل المنطقة الى ارض ميعاد، وشبه لنش العرب بالهنود الحمر وأراد لهم مصيراً أسوأ، ووصل فلسطين في عهد الرئيس السادس عشر إبراهام لنكولن، وابان الحرب الاهلية الامريكية مجموعة من الامريكيين الذين اقاموا مستوطنات مسيحية مع كنائسها في المنطقة بين يافا وغزة. وخططت امريكا لتغيير البنية السكانية في آسيا الوسطى لتجريد السكان الأصليين المسلمين من أراضيهم الخصبة ودفعهم الى المناطق الفقيرة مما يؤدي الى انقاص عددهم. وقد ساعدت الخطة روسيا القيصرية على احلال الروس في المناطق الخصبة، ومولت الولايات المتحدة المشروع كما مولت من قبل مشروع التوسع في سيبيريا.

ومع كل هذا ورغم الدور الامريكي البارز في صياغة وعد بلفور، طالب بعض العرب عام ١٩٢٠ بالانتداب الامريكي على سوريا، كذلك طالب الأكراد والأرمن وبعض الاتراك بانتداب امريكي. ولم يتصور أحد أن هذه الدولة المحنة العطوف ستكون الدولة الاستعمارية الاولى في العالم، إنهم لم يعرفوا تاريخها ليروا مسار مستقبلها، تصورها الناس حرة من الأوهام والاحقاد التاريخية ولكن يبدو أنها تعاني من مجموعة الاوهام والاحقاد التي ورثتها المجموعات البشرية التي تتألف منها الولايات المتحدة». وقد انتهى د.غرايبة الى القول إن امريكا اليوم دولة غنية جداً وقوية جداً يصعب مواجهتها أو تحديها، ولكن التفاهم معها أو الاعتماد على مواثيقها وعهودها اصعب من ذلك كله.. ولا خيار أمام الدول الا مجاملتها وتحمل اذاها الى أن يبرز من يتحداها أو تنهار من الداخل.

إن هذه الصورة التي ستكون للولايات المتحدة في أذهان عامة الناس في منطقتنا سوف تفعل فعلها في نظرتهم اليها وسلوكهم نحوها. ولما كانت المصالح الامريكية في منطقتنا كثيرة، فإن لنا أن نتصور ما سيترتب على هذه النتيجة من آثار سلبية. وواضح أن هناك امريكيين كثيرين يدركون ذلك، وقد بات واضحاً ايضاً أن هناك امكانية دعم هذا التيار المدرك، وأن التصدي لتلك السياسات الامريكية العدوانية، لابد أن يكون بالعمل من داخلها، ذلك ان سياستها تخضع لضغوط داخلية، وقد نجح الفيتناميون وغيرهم في تأليب الرأي العامل الامريكي حين مسّت مصالحه.

بقي ان نلاحظ أخيراً أن هذه العملية الحربية الاسرائيلية أكدت مرة أخرى أن مسؤولية تصاعد التوتر في المنطقة تقع على كاهل عملية التسوية الجارية التي اطلق عليها مصممها اسم «عملية السلام» وصممّها في صورة تجعلها «محرضة على الحرب»، الامر الذي يؤكد ضرورة تغيير تصميمها.

٨ - إلى أين يودي هذا الكتاب بصاحبه ؟!

لايكاد يمضي يوم دون أن يبرز هذا السؤال أمام من يتابع أخبار الممارسات الاسرائيلية في اطار الصراع العربي الصهيوني. وهو أحياناً يلح الحاحاً قوياً حين يسجل الخط البياني لهذه الممارسات قفزة شاقولية، مثلما حدث في الاسبوع الأخير من شهر تموز / يوليو ٩٣ إبان العملية الحربية الاسرائيلية على لبنان التى تضمنت جرائم جرح مئات المدنيين وقتل حوالي مائة وخمسين وتشريد نصف مليون منهم وهدم منازل في تسعين قرية. كما يلح هذا السؤال ايضاً حين يجري حديث أو يحتدم نقاش حول هذه الممارسات في أوساط الاسرائيليين وبين اليهود الصهاينة منهم واليهود غير الصهاينة، وهم اليوم قلة.

لقد ألح السؤال يوم السبت ٩٣/٨/١٤ حين نشرت الصحف مانقلته وكالة رويتر من القدس المحتلة عن رفض المحكمة العليا في اسرائيل التماساً من جماعة لحقوق الانسان تطالب بإلغاء تعليمات استجواب الشرطة السرية التى تسمح باستخدام ضغوط نفسية على المعتقلين الفلسطينيين، وعن احتفاظ هذه المحكمة بحق اصدار احكام في شأن هذه التعليمات اذا أثيرت هذه المسألة في وقت لاحق وفيما يتعلق بقضية محددة، والجماعة التى قدمت الالتماس هذه المرة هي «اللجنة العامة الاسرائيلية لمناهضة التعذيب» وقد أوضحت في التماسها ما أوضحته جهات كثيرة أخرى فلسطينية وعربية وغربية ودولية من أن التعليمات الاسرائيلية الرسمية تسمح بتعذيب المعتقلين الفلسطينيين جسمياً ونفسياً. وقد تضمن ردّ قاضي هذه المحكمة العليا الاسرائيلية واسمه مناحيم ايلون القول «انني لا ارى لنفسى صلةً بأية فرضية فيما يتعلق بشرعية الانشطة لمحققي جهاز الأمن العام. وحين تثار في المستقبل وبطريقة ملموسة هذه المسألة فإنني احتفظ بحق قبول أو رفض أى جزء من توصيات «لجنة لاندو» أو تعليمات المحققين كلها». و«لجنة لاندو» هذه عينتها الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٨٧ ، أجازت استخدام «قدر معقول من الضغوط النفسية» من جانب محققى جهاز

الأمن الداخلي الذى يعرف باسم «شين بيت».

الكتاب الذى يبرز السؤال بشأنه ويلح أحياناً هو «كتاب الممارسات الاسرائيلية في أرضينا العربية المحتلة في فلسطين والجولان السورية وجنوب لبنان». والكتاب في لساننا العربى من «كتب» وتعنى «جمع أشياء مع بعضها لاخراج معنى مفيد»، وهو إذاً يسجِّل أعمالا». وهذا ما يجعل أعمال الانسان كلها «كتباً».

الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أن نستحضر مضمون كتاب الممارسات الاسرائيلية هذا، ونتأمل في خلاصته. والحق أن التقارير التي تحدثت عن هذا المضمون كثيرة، وذاكرة شعبنا التاريخية في وطننا المحتل تحتفظ به في دقائقه، ولكن ما نتطلع اليه في هذا المقام هو عصارة. وقد استوقفتني مؤخراً دراسة تضمنت هذه العصارة فيما يخص جانباً واحداً من جوانب هذه الممارسات، وهو جانب «المعتقلين الفلسطينيين وذويهم». ويمكننا من خلال استحضار عصارة هذا الجانب أن نكوّن فكرة عن الجوانب الأخرى.

الدراسة تحمل عنوان «التعذيب والصحة القعلية» وعنواناً بحروف أصغر «تجربة الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية»، وهى صادرة عن «برنامج غزة للصحة النفسية» في مايو / آيار ١٩٩٣. ومما شدني اليها اعتمادها المنهج العلمي وطريقة عرض النتائج التي توصلت اليها. وقد شملت الدراسة ٤٧٧ معتقلاً سابقاً أمضوا مابين ستة شهور وعشر سنوات في المعتقلات الاسرائيلية، وأعضاءً من عائلاتهم. ومعلوم أن عدد من جرى اعتقالهم من ابناء شعب فلسطين العربي منذ عام ١٩٦٧ في الضفة والقطاع بلغ حوالي أربعماية ألف فلسطينى. وجلّ هؤلاء اعتقلوا إدارياً وبعضهم بأحكام أصدرتها المحاكم الاسرائيلية وفق «قانون المحتل» الذي ليس له في غالب الاحيان من القانون الا اسمه.

تبين هذه الدراسة فيما يخص أعمار المعتقلين أن ٢ر٠ ٪ منهم لم يبلغوا سن الرابعة عشرة، وأن ١٤ر٧ ٪ منهم هم بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة، وأن ٤٨ر٨ ٪ منهم هم بين العشرين والرابعة والعشرين، وأن ٢٤ر٧ ٪ منهم هم بين الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين، وأن ٦ر٩ ٪ منهم هم بين الثلاثين والرابعة والثلاثين، وأن ١ر٧ ٪ هم بين الخامسة والثلاثين والتاسعة والثلاثين، وأن ١ر٥ ٪ هم بين الاربعين والرابعة والاربعين، وأخيراً هناك ١ر٥ ٪ فوق الخامسة والاربعين. وهكذا يقول كتاب الممارسات الاسرائيلية

إن الاعتقال الاسرائيلي لايوفر صغيراً ولا كبيراً في العمر، ويستهدف بخاصة سن الحداثة والشباب. وهو يمتد من شهور الى سنين، فهناك ٢٧٫٧٪ من المعتقلين أمضوا مابين ستة شهور وواحد عشر شهراً، وترتفع النسبة الى ٦٤٫٠٪ لمن امضوا مابين إثنى عشر شهراً وتسعة وخمسين شهراً، وهناك ٦٫٨٪ لمن أمضى اكثر من ستين شهراً، ونسبة العزّاب من المعتقلين هي ٦٢٫٧٪ أما المتزوجون أصحاب الأسر فنسبتهم ٣٧٫٣٪، وهناك ٤٧٫٨٪ اعتقلوا لمرة واحدة و٢٤٫٩٪ اعتقلوا مرتين و١٣٫٦٪ اعتقلوا ثلاث مرات و٦٫٣٪ اعتقلوا اربع مرات. وقد بلغت مرات الاعتقال احياناً عشر مرات.

يتضمن كتاب الممارسات الاسرائيلية طرق التعذيب التى يتبعها الاسرائيليون في أجهزتهم الرسمية، وهى نوعان جسمية بدنية ونفسية عقلية. وقد أوضحت الدراسة أن بنود التعذيب البدني هي خمسة عشر بنداً؛ أولها الضرب ونسبة من يتعرض له ٩٥٫٨٪، وثانيها «الثلاجة» — وهي وضع المعتقل في ثلاجة تحت وطأة برد شديد — ونسبة من يتعرض له ٩٢٫٩٪، وثالثها الوقوف لساعات طويلة ونسبة من يتعرض له ٩١٫٦٪، ورابعها شدّ الاعضاء ومطّها ونسبة من يتعرض له ٧٩٫٩٪، وخامسها الضرب بعصا خيزران أو بنبوّت أو بسلك الخ.. ونسبة من يتعرض له ٨٠٫١٪، وسادسها «الفرن» وهو وضع المعتقل في مكان شديد الحرارة ونسبة من يتعرض له ٧٦٫٧٪، وسابعها الضغط الشديد على العنق بنسبة ٦٨٫١٪، وثامنها الوخز بنسبة ٦١٫٤٪، وتاسعها تقطيع الجلد بنسبة ٣٫٨٪، وعاشرها «الشبح» أو التعليق بنسبة ٧٦٫١٪، والحادي عشر هو الاغراق في الماء بنسبة ١٩٫١٪، والثاني عشر هو الغاز الملهب الكيماوي بنسبة ١٣٫٤٪، والثالث عشر هو إدخال أدوات في موضع العفة من أمام ومن خلف بنسب ١١٫١٪، والرابع عشر هو الضغط الشديد على الخصيتين بنسبة ٦٦٪، وأخيراً الخامس عشر هو الصدمة الكهربائية بنسبة ٥٫٩٪.

يستشعر المرء عند هذا الحد من استحضاره كتاب الممارسات الاسرائيلية، الحاجة لالتقاط الانفاس وهو يتصور ما يجري على صعيد التعذيب البدني لابناء فلسطين المعتقلين في السجون الاسرائيلية. ويقف أمام عنوان التعذيب النفسى في هذا الكتاب مستذكراً أن لجنة رسمية اسرائيلية اسمها «لجنة لاندو» تشكلت عام ١٩٨٧ وأجازت استخدام «قدر معقول من الضغوط النفسية» لجهاز «شين بيت» الذي اشتهر بوسائله القمعية وارهابه البشع.

توضح دراسة «التعذيب والصحة العقلية» أن طرق التعذيب النفسي في السجون الاسرائيلية عشرون طريقة وجميعها تمارس بنسب عالية عدا واحد منها يحمل رقم ١٧ في الدراسة وهو «إجبار المعتقل على الدخول في قبر» ونسبته ٢٫٣٪. وتتدرج هذه الطرق من توجيه الاهانات اللفظية الى إلصاق تهم كاذبة الى التهديدات الشخصية الى السخرية، والنسب هنا تفوق ٩٠٪. ثم تمضى الى التعرية بالاكراه وكشف العورة، والتهديد بإلحاق الأذى بالأهل، واعلام المعتقل بأن فرداً من أسرته تعرض لاغتصاب المحققين، واكراه المعتقل على مشاهدة عملية تعذيب آخرين، وحرمانه من الطعام، وفرض العزلة الكاملة عليه، وعصب عينيه، وحرمانه من الماء، وتقييد حركته، وحرمانه من النوم فلا ينام اكثر من اربع ساعات يومياً، وإهمال تطبيبه، ووضعه تحت وطأة ضجيج مكثف، وإحاطته بصراخ عالٍ، وأخيراً تسليط أضواء مبهرة قوية عليه باستمرار. وتوضح هذه الدراسة ما تتعرض له أسر المعتقلين وعائلاتهم من إساءات اثناء عملية الاعتقال وإبان فترة الاعتقال وبعد الافراج عن المعتقل. وهذه الاساءات تمس الأباء والأمهات والأزواج والاخوة والابناء، ومن صورها اقتحام البيوت ليلاً أو نهاراً وضرب افراد الأسرة وعزلهم في غرفة واذلالهم أمام اطفالهم وتحطيم أثاث المنزل. وتمضي الدراسة فتعرض للمشاكل الصحية التي يتعرض لها المعتقلون بسبب التعذيب بنوعيه، والصعوبات التي تعترضهم للتكيف من جديد بعد انتهاء الاعتقال.

نستطيع بعد أن أخذنا فكرة عن هذا الجزء من كتاب الممارسات الاسرائيلية أن نتصور بقية أجزائه التي تتضمن جرائم الابعاد ونسف البيوت ومصادرة الاراضي وسلب الأموال بالضرائب التعسفية التي بلغت ستاً وثلاثين ضريبة. ومازلنا نعيش مأساة المبعدين الاربعمائة في مرج الزهور الذى اقدمت حكومة اسحق رابين على ابعادهم جماعياً يوم ٩٣/١٢/١٨. ولن يكون صعباً على من يقرأ هذا الكتاب أن يدرك أن هذه الممارسات هي أحد الاسباب الرئيسية في «توليد» «التطرف» في المنطقة.

والحق أن من الملفت للنظر أن هذه الممارسات العدوانية زادت بعد مدريد عدداً وتصاعدت نوعاً، على غير ما توقع كثيرون، وعلى غير ما وعد وزير الخارجية الامريكي السابق جيمس بيكر من قابلهم من الفلسطينيين قبيل انعقاد مؤتمر التسوية في ٩١/١٠/٣٠ أو في خطابه الذي ألقاه في نهاية المؤتمر وركز فيه على ضرورة الاهتمام بالجانب الانساني. وقد ترك بيكر الادارة وتبخرت وعوده في الهواء، والملفت

للنظر ايضاً أن خلفه كريستوفر وهو قانوني شغل فيما سبق بمعالجة مسألة الرهائن الامريكيين لدى ايران، استهل عهده بابرام صفقة لتمكين الحكومة الاسرائيلية من عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ بشأن عودة المبعدين الفورية، وساهم مع بقية اعضاء الادارة الامريكية الديموقراطية في تمكين اسرائيل من القيام بعمليتها الحربية في جنوب لبنان واطلاق يدها في تهجير المدنيين وجرح مئات منهم وقتل حوالي مائة وخمسين.

واضح أن مسؤولية ما يضمه كتاب الممارسات الاسرائيلية من جرائم تقشعر لها الابدان، انما تقع على كاهل الصهيونية والقوى الدولية الداعمة لها. ولايبدو حتى الآن أن طرفي هذا التحالف جادين في مواجهة السؤال الذي يبرز ويلح بشأن هذا الكتاب؛ بل اننا نجدهما سادرين فى التصرف بمنطق «غطرسة القوة» بفعل تيار غالب فيهما لايلتفت لاصوات قليلة تخرج من داخلهما تدعو الى مراجعة وتحذر من مغبة هذه الممارسات.

اذا كانت هذه الأصوات داخل الحركة الصهيونية قليلة، فإن أصواتاً أخرى أكثر نجدها تصدر عن دائرة اليهود غير الصهاينة وهم اليوم قلة، وتتزايد هذه الأصوات يوماً بعد يوم معبرة عن قلق شديد من مضمون كتاب الممارسات الاسرائيلية ومن المصير الذى سينتهى اليه صاحبه. ومن الملاحظ أن أصحاب هذه الأصوات بدأوا يتجمعون في لجان وجماعات، منها هذه اللجنة التى تناهض التعذيب، ومنها «تجمع ربايات من اجل حقوق الانسان» ومنها مركز «بتسليم» لحقوق الانسان وغيرها، والهامش المحدود الذي تسمح لهم الحركة الصهيونية به وهي المهيمنة في الكيان الصهيوني يتيح لهم حداً أدنى من حرية التعبير، وهي تسمح به ضمن متطلبات صورة ترسمها لنفسها في الغرب على أنها تحترم التعددية داخلها، وإن كانت هذه التعددية مقصورة على اليهود ضمن مفهوم عنصرى يبيح التسلط على غيرهم.

إن أصحاب هذه الأصوات من اليهود غير الصهاينة يجيبون عن هذا السؤال جازمين بأن هذا الكتاب سيودى بصاحبه الى كارثة. وقد سمعت واحداً منهم عاد الى جنسية أبيه الاوروبية وغادر الكيان الاسرائيلي وهو يقول «اشعر بالرعب حين يأمر رئيس الوزراء الاسرائيلي باقتراف هذه الجرائم ثم يعلن بأنه يفعل ذلك حماية لليهود.. لقد تأكد لي مبكراً خطر الصهيونية على مستقبل اليهود ليس في فلسطين والبلاد العربية فحسب بل في الغرب ايضاً».

لايتردد المؤمنون في عالمنا وفي أوساطنا على السواء، في تقديم إجابة فورية واثقة على هذا السؤال، معتمدين شواهد ملموسة، بأن هذا الكتاب سيودى بصاحبه الى سوء المصير في الحياة الدنيا. ومن أبسط هذه الشواهد هذه المقاومة المتصلة للعدوان التى تجدد نفسها ويسلم كل جيل فيها رايته لجيل جديد، والدراسة التى عرضناها تكشف في جانب منها عن مدى اقبال ابناء الشعب العربي الفلسطيني على هذه المقاومة، ويضيف هؤلاء المؤمنون في اجابتهم: إن هذا الكتاب سيودى بصاحبه في الحياة الأخرى الى جهنم وبئس المصير، منطلقين من اعتقاد راسخ، ويستحضر بعضهم آيات سورة الحشر التي تنتهي بقوله تعالى «ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم فى الدنيا، ولهم فى الآخرة عذاب النار».

إن هذه الاجابة الواثقة عن هذا السؤال هي التى تحث صاحبها على العمل بكل ما أوتي من قوة لمواجهة الارهاب الصهيوني بكل أشكاله وصولاً الى تحرير فلسطين. وهذا العمل المبارك كفيل بأن يصل بقطاعات أوسع من اليهود الى نبذ الصهيونية ليعيشوا في أمان ويتجنبوا سوء المصير فى الدارين.

الفصل السادس

في مواجهة اتفاق أوسلو

١ - قياس الاتفاق والرأي المبدئي فيه

لا للاتفاق في ضوء مقياسنا الوطني القومي الحضاري الإنساني

في ١٩٩٣/٩/٢ بعد يوم من نشر مسودة اتفاق حكومة اسرائيل مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كتبت :

«حدث جلل يهز أمتنا العربية هزاً وشعب فلسطين العربي بخاصة؛ يثير تساؤلات في أوساط عالمنا الاسلامي مفعمة بريبة وتوجس؛ يتابعه الأحرار في العالم المؤمنون بالسلام القائم على العدل بحيرة. زلزلته تصيب كثيرين من أبناء قومنا بذهول فتراهم سكارى وما هم بسكارى وتورثهم إحباطاً شديداً بمزيق النفس ويشتت الفكر.

دعايات «إعلام الازمات» ترافق الحدث؛ وهَمُّ موجهها تزيين الاتفاق وتسويقه ومحاصرة الانسان العربي وشلّه عن التفكير وتطمين الناس في عالمنا، وهي تهلل للاتفاق الذى تم بين حكومة اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٩٩٣/٨/١٩ في مفاوضات سرية بشأن «اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية».

تحركات قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية التي توجه هذه الدعايات تتتالي بعد الحدث، لتفرض الاتفاق وتجعله أمراً واقعاً مفنّنة في أساليب الترغيب والترهيب، وحكومات دول كثيرة في عالمنا ترحب به أو تقبل على استحياء.

ردودُ أفعال عربية حادة معادية رافضة تظهر هنا وهناك في أوساط شعوبنا العربية، على ما طرح بشأن الاتفاق، وبعض استجابات فاعلة.

الحاجة ماسة وسط هذا كله الى التماسك وإعمال الفكر وإمعان النظر وحزم الأمر والمبادرة بالفعل، وثقة المؤمنين بالله قوية لاتتزعزع وبأمتهم المجاهدة وبشعب فلسطين العربى صاحب الانتفاضة وبالأحرار في عالمنا وبأنفسهم».

* * *

تابعت الكتابة بعد خمسة أيام أمضيت فيها ساعات كثيرة في دراسة المسودة والحوار حولها، قبيل انعقاد اللجنة التنفيذية فى ٩٣/٩/٩ نهوضاً بواجب إعمال الفكر

يأتي هذا الحديث عما اعلن بشأن مسودة الاتفاق حول اعلان المبادئ؛ مبيناً بداية أهداف الحديث «ولا خير في كثير من نجواهم الا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس»، وصفة كاتبه والأرض التي يقف عليها فهذا من حق القارئ، وموضحاً المقياس الذي يعتمده في قياس هذا الاتفاق، ومحللاً رغم وجود صعوبات نصوص الاتفاق ومتتبعاً أبعاده وسابراً أغواره، ومتشوفاً تداعيات العمل به، ومقترحاً ماينبغي عمله.

أهم أهداف هذا الحديث هي:

* الخروج من حالة الحيرة والريبة والاحباط ورد الفعل الى حالة اليقين والوضوح والحرية والفعل من خلال المعرفة والفكر.

* استدراك ماينبغي استدراكه فلسطينياً وعربياً ودولياً، وفي الاعتبار أننا أمام مسودة اتفاق لم تعرض بعد رسمياً على أى من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية حتى كتابة هذه السطور من اللجنة التنفيذية الى المجلس المركزي الى المجلس الوطنى، ولم تكن هذه المؤسسات على علم بالمفاوضات السرية الجارية للتوصل الى الاتفاق الذى تحمل مسؤولية اتخاذ قرار السير فيها رئيس اللجنة التنفيذية وعهد الى بعض معاونيه في إجرائها. كما أن في الاعتبار ايضاً أن الحكومات العربية، وإن اعطى بعضها مباركته الأولية للاتفاق أو أعلن انه لن يحول دون ممارسة منظمة التحرير الفلسطينية حريتها فى اتخاذ القرار بشأنه، فإنه لاتزال أمام هذه الحكومات الفرصة لهذا الاستدراك، والأمر نفسه يصدق على حكومات دول العالم الاسلامي والعالم أجمع.

* الاسهام في الحوار الدائر حول الاتفاق في الساحتين الفلسطينية والعربية والانتقال به الى التحديد من العمومية والى النظرة الشاملة من النظرة الجزئية بغية تجنّب احتدام الصراع أو السقوط في مهاوي دمويته وحشد الطاقات لمواجهة الأخطار والوصول الى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التعبئة القومية، وهذان هما العنصران اللذان يتضمنّهما شعار منظمة التحرير الفلسطينية مع عنصر التحرير، وحماية الأمن العربي القومي.

* تحديد ماينبغي عمله في ضوء ما سينتهي اليه أمر مسودة الاتفاق خلال الأيام القادمة، كي يسود العدل فيستتب السلام، فلا استتباب للسلام ولا دوام بدون سيادة العدل. وأبسط مقياس للعدل هو «أن لاترضى للآخرين ما لاترضاه لنفسك» و«أن تحب لهم ما تحب لنفسك».

* * *

صفة كاتب هذا الحديث تحددها دوائر انتمائه ضمن هويته الواحدة ومجالات نشاطاته

– فهو من العالمين الذين خلقهم الله تعالى من ذكر وأنثى وجعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا أو يتعاونوا على البر والتقوى، نصب عينيه أن يعم العالم السلام القائم على العدل.

– وهو واحد من ابناء الحضارة العربية الاسلامية التي ساهم في تشييدها مؤمنون بالله من عدة أديان، والتي تحرض في قوامها على الربط بين السياسة والأخلاق، وهو يدين بالاسلام الذى يعتبر اليهود من اهل الكتاب.

– وهو واحد من ابناء الأمة العربية ومن شعب فلسطين العربي ملتزم بالعمل للمشروع العمراني الحضاري العربي بأهدافه كلها ومنها هدفا التحرير والوحدة.

– وهو على صعيد ساحة العمل الفلسطيني عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو في المجلس المركزي والمجلس الوطني والصندوق القومي ورئيس المجلس الاعلى للتربية والثقاة والعلوم، وقد كان له شرف المشاركة في تأسيس المنظمة عام ١٩٦٤. وهو على صعيد ساحة العمل العربي عضو في عدد من المؤسسات العربية الطوعية الأهلية.

والأرض التي يقف عليها كاتب هذا الحديث فيما يخص مسودة الاتفاق، هى أنه كان من الذين لم يوافقوا على المشاركة في التصويت على قرارات المجلس الوطني بشأن الموقف السياسي في الدورة التاسعة عشرة عام ١٩٨٨، وأعلن معارضته المسببة لقبول منظمة التحرير الفلسطينية صيغة مدريد واطار عملية التسوية في المجلس الوطني في الدورة العشرين مبيناً رأيه في توقيت التفاوض واسلوبه والخلل القائم في هذه العملية أساساً واطرافاً واطاراً وخطوات، وهو على الرغم من ذلك ملتزم بالمنظمة التي تجسد الكيان الفلسطيني حريص على البقاء في السفينة الواحدة التي تجمع ابناء شعب فلسطين العربي بفصائله وقواه وفعالياته متابع القيام بدوره في مؤسسات المنظمة مهما أصاب هذه المؤسسات من عنت، وقد طرح رأيه في مسار عملية التسوية في اجتماع المجلس المركزي الأخير يوم ١٥/١٠/١٩٩٢ بتونس بصراحة كاملة وفيما ينبغي عمله.

توضيح هذه الصفة وهذه الأرض يُمكّن كاتب الحديث من أن يكون مطمئناً الى أن القارئ سيفهمه اذا قال بانه لم يفاجأ بإعلان خبر المفاوضات السرية والوصول الى مسودة اتفاق والمضمون في خطوطه الأساسية فقد كانت هذه الخطوط واضحة له قبيل انعقاد مؤتمر مدريد وزادت وضوحاً بعد عشرة شهور مع نقاط بيكر الست التى طرحها في آخر زيارة مكوكية له ضمن عمله كوزير للخارجية الامريكية يوم ١٩٩٢/٧/١٥ بعد تولى اسحق رابين رئاسة الحكومة الاسرائيلية. كما أن التوضيح يجعل القارئ متوقعاً ماذا سيكون عليه رأي كاتب الحديث في هذا الاتفاق في ضوء رأيه في عملية التسوية الجارية التي رأى دوماً أنها تسبب زيادة التوتر في المنطقة ومن ثم يصعب تقبل اطلاق اسم عملية سلام عليها وقد صدّقت الأحداث هذا الرأى.

* * *

المقياس الذى يقترح كاتب هذا الحديث اعتماده في قياس هذا الاتفاق له أبعاده الفلسطينية والعربية والاسرائيلية والدولية. وهو يتألف من عدة عناصر تتصل بهذه الأبعاد. وكم هو مُخطئ ذلك الذى يظن أن أمر الاتفاق يخص «الفلسطينيين» و«الاسرائيليين» وحدهم. ويكفي القاء نظرة على الملحق الرابع فيه الخاص «بالمنطقة» للتأكد من أنه يخص جميع «العرب». كما أن الاحاطة به كله توضح صلته الوثيقة بمخطط الولايات المتحدة الامريكية الرامي الى اقامة نظام شرق أوسطي في اطار سعيها الى إقامة نظام عالمي جديد تكون القيادة فيه لها منفردة.

العنصر الأول في هذا المقياس على صعيد بعده الفلسطيني هو «الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف» لشعب فلسطين العربي التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. وهذه الصفات للحقوق اطلقتها الامم المتحدة نفسها. ويتصل هذا العنصر بحقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التجسيد لكيان شعب فلسطين العربي الواحد، وكل فلسطيني بحكم نظامها الأساسي عضو طبيعي فيها، والشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لاتزول وتنتقل من الاباء الى الأبناء وفق المادة الرابعة من الميثاق. وهكذا فإن هذه الحقوق هي لكل فلسطيني عربي مسلماً كان أم نصرانياً أم يهودياً في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ مفروض عليه ان يحمل الجنسية الاسرائيلية، أو في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، أو خارج موطنه فلسطين في الدول

العربية ودول أجنبية. ولا بد من الأخذ في الاعتبار في التعامل مع هذا العنصر أن عملية التسوية الجارية كرست تقسيم قضية فلسطين الى أربعة أجزاء وركزت على التعامل مع جزء واحد فقط الذى هو جزء الضفة والقطاع دون القدس من الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وصمتت عن الجزء الخاص بابناء شعب فلسطين خارج موطنهم الا من اشارة عابرة ضمن عنوان «اللاجئين» في اطار المفاوضات متعددة الأطراف. وكان صمتها تاماً ومطبقاً بشأن الجزء الخاص بأبناء شعب فلسطين العربي داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الذين فرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية ويخضعون لاشكال من التمييز العنصرى لأنهم ليسوا يهوداً.

السؤال الرئيسي الذي يبرز بشأن هذا الاتفاق الخاص باعلان المبادئ في ضوء هذا العنصر من المقياس هو:

«كيف يبدو هذا الاتفاق في موقفه من هذه الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربى بأقسامه الأربعة في الخارج، والضفة والقطاع، والقدس، وفى الكيان الاسرائيلي؟

يتفرع من هذا السؤال الرئيسى اسئلة على الأخ رئيس اللجنة التنفيذية الاجابة عنها بحكم أنه تحمل مسؤولية ابرام مسودة الاتفاق من جهة، وبحكم الأمانة التى يحملها على عاتقه كرئيس للمنظمة وهو الحريص على هذه الأمانة.

هل يضمن هذا الاتفاق بالنسبة لفلسطيني الخارج ممارسة حق العودة الى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفقاً لقرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ من حيث المبدأ؟ وهل التزمت الولايات المتحدة الامريكية بما عليه حال اكثر من ثلاثة ملايين ونصف فلسطيني يعانون من مشاكل مستعصية على صعد الاقامة والعمل والتنقل والتعليم والصحة في ضوء تشبثهم بحق العودة ورفضهم «التوطين» من حيث المبدأ وأى تعويض عن «الموطن» نفسه ومطالبتهم بحق التعويض عن دخل ممتلكاتهم.

لقد تركز اعلان المبادئ على الضفة والقطاع فهل يضمن الاتفاق بالنسبة لفلسطيني الضفة والقطاع ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال الكامل؟ ومتى؟ وهل تعهدت الولايات المتحدة بذلك علماً بأن الادارة الجديدة تصرّ في حديثها على استخدام مصطلح الاراضي المتنازع عليها بدلاً من الاراضى المحتلة سواء في الامم المتحدة أو

في مخاطبتنا؟ وما هو الموقف الاسرائيلي من هذا الحق من حيث المبدأ؟

ماهي التعهدات التي أخذناها بشأن حقوقنا في القدس، سواء الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧ أو الغربية المحتلة عام ١٩٤٨، وشعب فلسطين العربى متمسك بهذه الحقوق؟ وذلك حين يجري فتح موضوع القدس في بداية العام الثالث؟

ماذا عن حقوق أهلنا في الكيان الاسرائيلي فيما يخص الحفاظ على هويتهم الثقافية الذى أكدت عليه الشرعية الدولية، أو فيما يخص إنهاء التفرقة العنصرية التي تمارس عليهم؟ أو فيما يخص تواصلهم مع بقية شعبهم؟

العنصر الثاني في هذا المقياس على صعيد بعده العربي هو «الأمن القومى العربي» بمعناه الشمولي في اطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى، وله حديثه التفصيلى.

العنصر الثالث في هذا المقياس على صعيد بعده الاسرائيلي هو «نبذ اليهود للصهيونية التوسعية» ومفهومهم لما ورد في ديباجة الاتفاق من حديث عن الاعتراف المتبادل بينهم وبين الفلسطينيين «لحقوقهما السياسية والشرعية». فما هو التحديد الاسرائيلي للحقوق الاسرائيلية ولما للحقوق الفلسطينية؟ وما هو المفهوم الاسرائيلى للمصالحة التاريخية؟ ولهذا العنصر حديثه التفصيلي.

العنصر الرابع في هذا المقياس على صعيد بعده الدولي هو «تأثيره على» اقامة نظام نابع من المنطقة يسهم ايجابياً في اقامة نظام عالمي جديد متوازن قائم على العدل. ولهذا العنصر حديثه التفصيلي.

كان الرأي المبدئي الذى توصلت اليه بشأن هذا الاتفاق حين اعتمدت هذا المقياس في قياسه، بعد قراءة متأنية له مساء يوم الاربعاء ١٩٩٣/٩/١، سلبياً، وأنَّ على منظمة التحرير الفلسطينية بجميع مؤسساتها القيادية.. اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني ان لا تقبله، وتصمد أمام ضغوط دعايات اعلام الازمات وترغيب قوى الهيمنة الدولية وترهيبها، وأن تأخذ الوقت الكافي في تمحيصه واستدراك ماينبغي استدراكه للوصول الى اتفاق حول اعلان المبادئ مقبول. والأمر نفسه يصدق على الحكومات العربية؛ وقد أعلنت هذا الرأي المبدئي في لقاء لدعم صمود القدس عقد في عمان يوم ١٩٩٣/٩/٤ في خطاب ألقيته وأكدت فيه على الحاجة الى التماسك أمام الحدث الجلل والحوار بين جميع الآراء وصولاً الى تجنب احتدام الصراع

وتعزيز وحدتنا الوطنية. وأجد لزاماً عليّ بين يدي اجتماع للجنة التنفيذية جرت الدعوة اليه يوم ١٩٩٣/٨/٩، أن أؤكد هذا الرأى بعد أيام ثمانية أمضيت فيها ساعات كثيرة في إعمال الفكر وإمعان النظر والحوار المتعق مع مختصين فلسطينيين وعرب وأجانب، ملاحظاً أن ما قرأناه من مسودة اتفاق هو ما نشرته جريدة يديعوت احرونوت» الاسرائيلية يوم ١٩٩٣/٨/٣١، وأن النص الرسمي لم يعلن بعد، وأن هناك اشارات كثيرة لنصوص لم تتضمنها «المسودة». وإنّ لنا من ثم أن نمضي في قراءة تحليلية لنصوصه متتبعين أبعاده سابرين أغواره متشوفين تداعيات العمل به مقترحين ما ينبغى عمله، ومنبهين في الوقت نفسه أن مصير الاتفاقات التي بتم في «ضوء الظلام» على حد تعبير شاعر عربى مصري في قصيدة قالها قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو الى فشل، وأن من حق ابناء امتنا أن يمحصوا ما يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم، ومن حق أبناء شعب فلسطين أن يتمسكوا بحقوقهم الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف وبكيانهم الذى تجسده منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ - التعرف على الاتفاق وبُعده الدولي

أهداف قوى الهيمنة الدولية من الاتفاق

في قراءتنا التحليلة لنصوص «مسودة الاتفاق النهائية» المتفق عليها بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٩ عبر «مفاوضات سرية» جرت في النرويج بين وفد اسرائيلي رسمي ووفد «فلسطيني» شكله رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن «اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية» نلاحظ بداية بين يدي القراءة عدداً من الأمور:

* أننا نقف أمام إعلان مبادئ ستحكم خطوطه الأساسية مسار الاتفاق في المرحلة الانتقالية التي تستمر خمس سنوات حال الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا والوضع النهائي بعدها.

* أن نجاح أي اتفاق بشأن قضية فلسطين يتوقف على تعامله مع الواقع القائم على الأرض وحلِه لبعض المشكلات الحادة وايحائه بأن الطريق مفتوح أمام حل البعض الآخر.

* اننا نعالج قضية فلسطين بأجزائها الاربعة التى تترابط بقوة ببعضها البعض وتتبادل التأثير، وهي الجزء الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، والجزء الخاص بالقدس، والجزء الخاص بالفلسطينيين المشردين منذ عام ١٩٤٨ خارج فلسطين وحقوقهم، والجزء الخاص بالفلسطينيين في الكيان الاسرائيلي. وهذا يعني أن نركز انظارنا على «الشعب» و«الأرض» فيما يخص الطرف الفلسطيني، وعلى التهجير الصهيوني والتغلغل والتوسع فيما يخص الطرف الاسرائيلي مستذكرين حقيقة أن الصهيونية حركة تقوم على «تهجير» لأراضٍ تسيطر عليها بالقوة وترتبط بقوى دولية تسعى الى الهيمنة على منطقتنا.

* اننا نتعامل مع مصطلحات مستخدمة فى الاتفاق ينبغي أن نحرص على تحديد دقيق لمدلولاتها، فهناك مثلاً «الشعب الفلسطيني» و«فلسطينيون في الضفة والقطاع» و«فلسطينيون شردوا من الضفة والقطاع عام ١٩٦٧» ولاجئون، وجميع هذه المصطلحات تتعلق بشعب فلسطين العربي. وفيما يتعلق بالانسحاب الاسرائيلي هناك مصطلحان هما «اعادة انتشار القوات العسكرية»، و«الانسحاب». وهكذا بالنسبة للقدس

هناك «القدس» القديمة والشرقية والغربية و«منطقة القدس».

* * *

نتعرف على وثيقة «مسودة الاتفاق النهائية»، كما نشرتها عدة صحف عربية نقلاً عن جريدة يديعون احرونوت الاسرائيلية، فنجد أنها تتألف من ديباجة وسبعة عشر بنداً تمثل المبادئ الخاصة برتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية وأربعة ملاحق - وانفردت جريدة واحدة بذكر ملحق خامس - وجدول زمني.

تحدد الديباجة في المسودة الطرفين المتفقين بأنهما حكومة اسرائيل، والفريق الفلسطيني «في الوفد الاردني الفلسطيني المشترك الى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط ممثل الشعب الفلسطيني، وليس صعباً ادراك سبب عدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية على أنها الطرف الفلسطيني الذي جاء تعريفه مشيراً الى صيغة مدريد والى الصفة التمثيلية، فذكر المنظمة يتوقف على اتمام خطوة إعترافها باسرائيل رسمياً ويأتي ذكر الطرفين في نهاية الوثيقة حيث التوقيعات عليها «عن حكومة اسرائيل» وعن الفلسطينيين ويشهد على الاتفاق الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي راعيا «مؤتمر السلام». وقد اصبحت المنظمة الطرف الذى يوقع بعد قيام رئيسها بخطوة الاعتراف في رسالته لرئيس الحكومة الاسرائيلية يوم ٩٣/٩/١٠ واعتراف اسرائيل بالمنظمة ممثلا للشعب الفلسطيني على اساس ما التزمت به.

تتضمن الديباجة أن هذين الطرفين يتفقان على «أنه آن الآوان لوضع حد من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول الى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، وعليه يتفق الطرفان على المبادئ التالية»: ويلفت النظر في هذا النص طموحه العظيم الذي لانجد له مايسنده على ارض الواقع القائم حالياً ولعدة سنوات يستغرقها تطبيق خطوات الاتفاق، ونقف فيه أمام تعبير «الاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية» معاودين التساؤل هل حدث بحث في تحديد هذه الحقوق؟ وهل تم التوصل الى هذا التحديد؟ وما هو التحديد الاسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني السياسية والشرعية؟ وما هو التحديد الفلسطيني لحقوق «اسرائيل» السياسية والشرعية؟ كما نقف أمام تعبيرات «التعايش السلمي والأمن والكرامة والتسوية الشاملة العادلة الدائمة والمصالحة التاريخية» لنتساءل هل بلور الطرف الاسرائيلي

مايتطلبه ذلك منه على صعيدي المبادئ والممارسات؟. فعلى صعيد المبادئ فإن هذا يتطلب من الطرف الاسرائيلي الاعتراف بحقوق شعب فلسطين العربي الوطنية غير القابلة للتصرف كما حددتها الشرعية الدولية، وهو يتطلب على صعيد الممارسات مجموعة خطوات سريعة، من اطلاق سراح المعتقلين الى السماح بعودة المبعدين الى تغيير نمط سلوك الاحتلال العسكري توطئة لانسحابه السريع الى .. الى..»

المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية جاءت في سبعة عشر بنداً عناوينها هي «هدف المفاوضات، واطار عمل للمرحلة الانتقالية، والانتخابات، والولاية، والفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية، والبند السابع عن «الاتفاقية الانتقالية»، والنظام العام والأمن، والقوانين والأوامر العسكرية، والتعاون الاسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية، والارتباط والتعاون مع مصر والاردن، واعادة انتشار القوات الاسرائيلية، والانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وحل النزاعات، والتعاون الفلسطيني الاسرائيلي المتعلق بالبرامج الاقليمية، وأخيراً البند السابع عشر فقرتان مختلفتان. أما الملاحق فالأول هو «بروتوكول حول روح وشروط الانتخابات، والثاني «بروتوكول حول انسحاب قوات اسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا»، والثالث بروتوكول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية، والرابع بروتوكول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة، أما الخامس فيتعلق بمسؤولية اسرائيل عن المستوطنات والمدنيين وحق القوات العسكرية الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين الاستخدام الحر للطرق في قطاع غزة ومنطقة أريحا.

لعل من أهم ما في هذه الوثيقة هو «ذيلها» ونصه «حُرِّر – أي هذا الاتفاق – في واشنطن دي. سي. هذا ... يوم ... ١٩٩٣. وفي سطر آخر «عن حكومة اسرائيل عن الفلسطينيين». وفي سطر ثالث شهد عليه «الولايات المتحدة الامريكية الاتحاد الروسي».

إن ذيل الاتفاق هذا يشير في سطره الأول وسطره الثالث الى البعد الدولي لهذا الاتفاق. فواشنطن دي.سي عاصمة الولايات المتحدة الامريكية هي المكان المتفق عليه للتوقيع. وامريكا الدولة المتصدية لقيادة العالم المتزعمة إقامة نظام عالمي جديد فيه هي الشاهد الأول ومعها كشاهد ثانٍ الاتحاد الروسي باعتباره امتداداً للاتحاد

السوفييتي السابق الذى قبل أن يكون معها راعياً آخر «لمؤتمر سلام الشرق الأوسط» ضمن دور محدود جداً.

في قراءتنا التحليلية للاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني نبدأ بالوقوف أمام بعده الدولي لأنه في رأينا أفضل مدخل لمقاربته وهو يستحق عناية خاصة منا. فهذا الاتفاق – في رؤية المؤرخ – هو في المقام الأول ثمرة تحرك امريكي ينفذ سياسة امريكية تنطلق من رؤية استراتيجية امريكية لمنطقتنا، وما احتفال الولايات المتحدة الامريكية بتوقيعه في البيت الابض في حفل وصف بأنه تاريخي الا تعبير عن ذلك. وأنا اكتب هذه السطور قبل ست ساعات من بدء هذا الحفل، والحق أن هذا المؤرخ حين يستحضر هذا التحرك الامريكي يرى في شريط مشاهد الشق «أ» من اتفاقات كامب دافيد الخاص «باسرائيل والفلسطينيين» التي تم التوقيع عليها في واشنطن يوم ١٩٧٨/٩/١٧، ويتذكر كيف تعذر تطبيقه. ثم يرى مبادزة الرئيس الامريكي رونالد ريجان يوم ١٩٨٢/٩/١ بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان ومعركة بيروت الكبرى، ويتذكر ايضاً كيف بقيت حبراً على ورق. ثم يرى اعلان شولتز وزير الخارجية الامريكي بدء الحوار من منظمة التحرير الفلسطينية إثر قيام رئيسها بتلبية الشروط الامريكية لهذا الحوار في تصريحات له في جنيف في كانون أول / ديسمبر ١٩٨٨ بعد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني وفي مطلع العام الثاني للانتفاضة الفلسطينية، ويتذكر كيف تعثَّر تحرك شولتز الذي كان يتعامل مع اسحق شامير رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك. ثم يرى متابعة الوزير جيمس بيكر التحرك الامريكي في عهد الرئيس جورج بوش منذ مطلع عام ١٩٨٩، ويتذكر ايقاف الحوار مع المنظمة ونقاط بيكر الخمس والمذكرة الامريكية لجامعة الدول العربية بمناسبة انعقاد القمة العربية الاستثنائية ببغداد في آيار / مايو ١٩٩٠ وتفجر أزمة الخليج باجتياح العراق الكويت يوم ١٩٩٠/٨/٢ عسكرياً واحتلالها وضمها وحرب الخليج في مطلع عام ١٩٩١ وهزيمة العراق العسكرية على أيدى قوات تحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

يتابع هذا المؤرخ استحضاره التحرك الامريكي بعد حرب الخليج، فيرى مبادرة الرئيس جورج بوش يوم ١٩٩١/٣/٦ بشأن ايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط اساسه قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام التي اقترنت بطرحه شعار «اقامة نظام عالمي جديد». ويتذكر تحرك وزير الخارجية بيكر إثر ذلك في عدة جولات

مكوكية لمنطقتنا أوصلت الى بلورة صيغة مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي افتتحه الرئيس بوش والرئيس جورباتشيف يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ في مدريد بحضور أطراف دولية كمراقبين ومشاركة اسرائيل واطراف عربية منهم فلسطينيون ضمن وفد اردني فلسطيني مشترك، ويرى المؤرخ أخيراً مشاهد جولات عشر تتتالى امامه في الشريط لمحادثات ثنائية بين اسرائيل والاطراف العربية في واشنطن واجتماعات كثيرة في اطار مفاوضات متعددة الاطراف يشارك فيها اكثر من ثلاثين دولة، ثم يأتي فجأة مشهد الاعلان عن التوصل لمسودة اتفاق، عبر مفاوضات سرية جرت في النرويج، بين الحكومة الاسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

يتأكد هذا المؤرخ بعد استحضار هذا التحرك الامريكي أن السياسة الامريكية التي استوجبته تنطلق من رؤية استراتيجية امريكية للمنطقة بلورت فكرة إقامة نظام اقليمي فيها يحمل اسم «النظام شرق الأوسطي» ويكون واحداً من الانظمة الاقليمية التي تقع في اطار «النظام العالمي الجديد». كما يتأكد أن وساطة النرويج ومن قبلها السويد في مرحلة سابقة كانت بعلم امريكا وموافقتها ومباركتها.

نبحث عن النصوص المتعلقة بهذا البعد الدولي في الاتفاق ونتأملها، فنجد في الديباجة اشارة الى «مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط»؛ ونجد في البند الأول الخاص بهدف المفاوضات ذكر لتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. كما نجد في الفقرة ٣ من البند الخامس عشر الخاص بحل النزاعات ذكر للجوء الى التحكيم وتشكيل «لجنة تحكيم» اذا فشل «التوفيق» المنصوص عليه في الفقرة ٢. ونجد أن البند السادس عشر ينص على أن الطرفين ينظران «الى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الاطراف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال»: برامج اقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة والقطاع كما هو مشار اليه في البروتوكول المرفق في الملحق رقم أربعة».

الملحق الرابع هذا مختص بالبعد الدولي للاتفاق متعامل مباشرة معه، وهو يتحدث عن «وضع» «برنامج تنمية» للمنطقة – بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة – تطلقه «مجموعة السبع» «الدول الصناعية السبع»، يتعاون الجانبان في اطار مساعي السلام المتعددة الاطراف للتشجيع على وضعه، ويطلبان من مجموعة السبع ان تسعى الى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الاعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية اضافة الى القطاع الخاص. ويتضمن هذا البرنامج «التنموي» شقين أحدهما للضفة والقطاع والآخر للمنطقة كلها. وأول نقطة

في الشق الآخر هي «تأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك للتنمية كخطوة ثانية». وهناك ثمان نقاط أخرى عن برامج إقليمية للمنطقة، والمنطقة هنا هى ماتسميه الولايات المتحدة «الشرق الأوسط» وهو يضم فضلاً عن الدول العربية والكيان الاسرائيلى عدة دول من الدائرة الإسلامية.

نصان آخران متعلقان بالبعد الدولي في هذا الاتفاق؛ نجد الأول في الملحق الأول الخاص بالانتخابات، فهناك اتفاقية يجب ان تبرم بين الطرفين اسمها اتفاقية الانتخابات تشمل في فقرة ب صيغة الاشراف المتفق عليه و«المراقبة الدولية» وتركيبتها الشخصية، ونجد النص الآخر في الملحق الثاني الخاص «بانسحاب قوات اسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا» في الفقرة د التى تتحدث عن «وجود دولي أو أجنبي حسب مايتفق حوله». وواضح أن مدلول تعبير «دولي» أو «دولية» يشير الى وجود خارجي تحدده في الدرجة الأولي الولايات المتحدة الامريكية التي تحرص في هذه المرحلة على توفير غطاء دولي لوجودها.

النتيجة التي نتوصل اليها من التأمل في البعد الدولي للاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني هي أن الولايات المتحدة الامريكية رسمت خطوطه الرئيسية وعملت للتوصل اليه كخطوة لابدّ منها لإقامة نظام شرق أوسطي بلورت تصوراً له ضمن النظام العالمي الجديد الذي تقيمه بمساعدة حليفتها بريطانيا. وقد عمدت الادارة الامريكية الجديدة الديموقراطية وهي تتطلع الى تحقيق إنجاز مشهود لها بعد أن تعثرت في الوفاء بعهود قطعتها للناخبين على صعيد السياسة الداخلية، الى أن تلوي ذراعي الطرفين الاسرائيلى والفلسطيني لاتخاذ ماوصفته على لسان وزير خارجيتها كريستوفر بأنه «قرارات صعبة» جاء وقت اتخاذها، وجاء «لَويها» لذراع الطرف الفلسطيني بالغ الشدة على عكس «لَويها» لذراع الطرف الاسرائيلي، ولاعجب في ذلك اذا تذكرنا دور مركز القوة اليهودي الامريكي في رسم خطوط الاتفاق الرئيسية. كما عمدت هذه الادارة الى «اقناع» الاطراف العربية بوسائل مختلفة ان لا تقف في وجه الاتفاق وتدعمه، وضمنت تأييد اكثر دول العالم له ومنظمة الأمم المتحدة. وهكذا يأتى الحفل التاريخي في البيت الابيض يوم الاثنين ١٩٩٣/٩/١٣ – يوم كتابة هذه السطور – معبراً عن أهمية البعد الدولي لهذا الاتفاق، ومؤذناً بتنفيذ عملية على جزء محدود من أرض فلسطين لها تداعياتها ومضاعفاتها، ومقدماً للعالم قيادة الحكومة الذاتية الفلسطينية القادمة التي اعترفت باسرائيل ووقعت على هذا الاتفاق واعلنت على الملأ في رسالة الى الحكومة الاسرائيلية التزامها بمجموعة أمور.

٣ - يوم خاص في قصة النظام شرق الأوسطي

ما أشد مرارات مشهد البيت الأبيض

يوم توقيع الاتفاق

يوم الإثنين ١٩٩٣/٩/١٣ هو «يوم خاص» في قصة النظام شرق الأوسطي، ففي هذا اليوم أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن مباشرة التطبيق العملي لهذا النظام فى حفل «مشهود» تم فيه توقيع «اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية» من قبل كل من حكومة اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والأيام القريبة القادمة ستكشف عما اذا كان ما جري في هذا اليوم قد أكمل «العملية» الامريكية لإقامة النظام شرق الأوسطى، وأزال جميع العقبات أمام السير في طريقه؛ أم أنه استثار مزيداً من الطاقات لمقاومة فرضه وفتح الباب واسعاً أمام حدوث تداعيات له وتتالى مضاعفات.

جرى هذا الحفل المشهود في حديقة البيت الأبيض بالعاصمة الامريكية واشنطن، وافتتحه الرئيس الامريكى كلينتون بحضور حوالي ثلاثة آلاف وخمسماية مدعو؛ فيهم رئيس المجموعة الاوروبية ووزراء خارجية اليابان وبلجيكا والنمسا والمغرب ومصر وتونس والنرويج والأمين العام للامم المتحدة ورؤساء البعثات الدبلوماسية العرب والأجانب المعتمدون في العاصمة الامريكية وحرم الرئيس المصري السابق أنور السادات؛ وفيهم امريكيون رسميون وشخصيات من القطاع الخاص، فبالاضافة الى الرئيس ونائبه وعقيلتيهما اعضاء الحكومة بمختلف وزرائها واجهزتها، ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومعظم أعضاء مجلس النواب والشيوخ حضر الرئيسان السابقان جورج بوش وجيمي كارتر ووزراء الخارجية السابقون سايروس فانس وهنري كيسنجر وجيمس بيكر وادمون مسكي وجورج شولتز ووليم روجرز والكسندر هيغ ولورنس ايغلبرغر ومستشاروا لأمن برنت سكو كرفت وروبرت ماكفرلين وزبيغينو بريجنسكى، ومئات من الشخصيات الامريكية العربية واليهودية ورجال أعمال امريكيون وفلسطينيون. وذكر صفات من حضر وأسماء بعضهم يعطينا فكرة عن نظرة الولايات المتحدة الامريكية الى حدث توقيع اعلان المبادئ، ويشير الى فصول سبقت في عملية إقامة النظام، ويوضح

الأطراف الذين سيشاركون في التطبيق، وقد تم بث الحفل تلفزياً بالاقمار الصناعية ليشاهده الملايين في مختلف انحاء عالمنا.

جاء الاعلان الامريكي عن مباشرة التطبيق العملي للنظام شرق الأوسطي في خطاب الرئيس كلينتون الافتتاحي حين قال «وصلنا الى سلام الشجعان، وفي كل انحاء الشرق الأوسط هناك توق عظيم الى حدوث المعجزة بقيام حياة عادية».. أتعهد بتقديم الدعم الفاعل للولايات المتحدة الامريكية في الجهود الصعبة المقبلة. والولايات المتحدة ملتزمة ضمان أن يزيد هذا الاتفاق الأمن لأولئك: الذين يتأثرون به.. دعونا نتصور معاً ما يمكن تحقيقه اذا استطعنا استثمار طاقة الاسرائيليين والفلسطينيين ومقدرتهم جميعاً في جهودكم الدؤوبة التي يمكن أن تسخر الآن في فلاحة الأرض وتوفير المياه العذبة وفي إنهاء المقاطعة وايجاد صناعات جديدة.. وقبل هذا كله دعونا نكرس انفسنا اليوم من أجل الجيل الآتي في منطقتكم». وقد تحدث وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر مؤكداً هذا الاعلان، فتحدث عن «هذه اللحظة لهذه المنطقة» التي حلم ملايين الناس بحلولها، واعتبر توقيع الاتفاق «خطوة مثيرة باتجاه احلال سلام عادل ودائم وشامل يحسن حياة شعوب الشرق الأوسط»، وأكد التزام الولايات المتحدة «باحلال سلام شامل بين اسرائيل وكل جيرانها العرب»، وأعرب عن عزم بلاده على «مساعدة الاطراف لتحويل الاتفاقات الى حقائق على الارض.. ومعارضة أي جهود لتخريب السلام، ولايمكن السماح بفشل هذا الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي». وقد اعترف الرئيس كلنتون بما يعترض التطبيق العملي من صعوبات فقال «ونحن ندرك ان أمامنا طريقاً صعباً». وحذا حذوه وزير الخارجية كريستوفر وهو يقول «هناك مشاكل كثيرة تنتظر الحل».

كان شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي حريصاً في خطابه في هذا الحفل المشهود على ابراز هذا الاعلان الامريكي عن مباشرة التطبيق العملي للنظام شرق الأوسطي. وقد فعل ذلك بحكم موقعه الرسمي في الكيان الاسرائيلي الذي تخصه الولايات المتحدة بدور خاص في هذا النظام، وكذلك بحكم أنه على الصعيد الشخصي كان من الذين شاركوا في بلورة تصور هذا النظام وتحمسوا لتنفيذه، فقد قال مخاطباً الوفد الفلسطيني «.. وكما وعدنا فإننا سنتفاوض معكم للتوصل الى تسوية دائمة وكذلك مع جميع جيراننا للتوصل الى سلام شامل، سلام للجميع، وسنساند الاتفاق

اقتصادياً، وسنحول مثلث المرارة الأردني - الفلسطيني - الاسرائيلي الى مثلث ظفر سياسي وازدهار اقتصادى، وسنزيل حواجزنا ونوسع الطرق حتى تكون هناك حرية اكبر لانتقال البضائع والضيوف في جميع الاماكن المقدسة والأماكن الأخرى. يجب ان يكون ما نقوم به الآن تكويناً جديداً، وعلينا أن نبني رابطة جديدة على أرضنا القديمة، شرق أوسط يكون للشعوب وشرق أوسط ينعم به الاطفال، ومن أجلهم يجب أن نضع حداً لما نهدره من جراء التسابق على التسلح ونستثمر مواردنا في التعليم..» ويلفت النظر في هذا الحديث تركيزه على البعد الاقتصادي في الاتفاق وانشغاله بأمر السوق شرق الاوسطية وإشارته الى مشروع الرابطة الثلاثية الاردنية الفلسطينية الاسرائيلية المطروح في اطار النظام شرق الأوسطي بما يشبه صيغة «بيني لوكس» بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. كما يلفت النظر ذكره الأطفال في وقت يعلم فيه جيداً أن الاتفاق الذي تم توقيعه حرم أكثر الأطفال الفلسطينيين العرب من جل حقوقهم الأساسية من حق العودة الى حق تقرير المصير، حين تجاهل تماماً ثلاثة أجزاء من قضية فلسطين هي جزء القدس وجزء أبناء شعب فلسطين المشردين منذ عام ١٩٤٨ وجزء أبناء شعب فلسطين الذين فرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية، وعمد الى استخدام مخدر في التعامل مع الجزء الرابع الخاص بالضفة والقطاع لم يعالج الداء بل سكّن بعض أعراضه وغشي البصر. والحق أن شيمون بيريز في حديثه هذا كان منسجماً مع اقتناعه بأن الاقتصاد هو مدخل السلام من موقع كونه «صهيونيا علمانياً»، وليس العدل، وقد مضى بيريز قائلاً في خطابه «دعونا نقول وداعاً للعداء.. دعونا نبني الشرق الأوسط ليكون منطقة أمل ننتج فيها غذاءنا اليوم ويكون الازدهار مضموناً فيها غداً، منطقة يكون فيها سوق مشتركة وشرق أدنى به جدول أعمال بعيد المدى». وانتهى مخاطباً الرئيس كلينتون «انكم تاريخياً ترأسون يوماً يعتبر الأكثر وعداً في تاريخ شعبنا ومنطقتنا الطويل»، مشيراً الى هذا اليوم الخاص في قصة النظام شرق الاوسطى.

لقد أكد اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي في خطابه على فكرة النظام شرق الأوسطي مستخدماً لغة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، «فأبرز صفته كجندى شارك في الحروب الاسرائيلية، وجاهر بزعم «أن القدس هي العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي» قاطعاً الطريق على نتيجة بحث موضوعها مستقبلاً، وذكر عدم الرغبة في الانتقام، ليقول بعد ذلك «اننا نتمنى ان نبدأ فصلاً جديداً في كتاب حياتنا الحزينة،

فصلاً من الاعتراف المتبادل وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتفاهم، ونأمل أن نبدأ عصراً جديداً في تاريخ الشرق الأوسط».

أشار أندريه كوزرييف وزير خارجية الاتحاد الروسى هو الآخر باعتباره ممثل أحد الداعيين لمؤتمر السلام الشرق الأوسط الى أن توقيع الاتفاق هو «خطوة أساسية كبيرة في طريق السلام الشامل في الشرق الأوسط»، وأكد «أن روسيا بصفتها أحد راعى المؤتمر لاتشهد فحسب عملية السلام، ولكنها شريكة وسوف تبذل كل الجهد مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاطراف المعنية الأخرى لكي نخطو الخطوات على هذا الطريق ولا نسمح لهذا الحدث الأساسي أن يفشل». ويستوقفنا هذا الاعلان عن عدم السماح بفشل الاتفاق مرة أخرى من الراعى الآخر، وكأن كلاً من «الراعيين» يشعر في أعماقه بأن في الاتفاق ماينذر بفشله. ونضع حديث الوزير عن الشراكة الروسية في حجمه بوزن روسيا اليوم. ونقف أمام انسياق أندريه كوزرييف وهو يرتجل حديثه الى اشارته الى «قوى أخرى تهدد أمن المنطقة» على حدود طاجيكستان وافغانستان، «قوى القهر والارهاب والتطرف الديني وليس الديني فحسب، بل السياسي ايضاً، يقومون بمهامهم المدمرة.. وأعرف أن هناك في اجزاء مختلفة من العالم علامات لهذه المخاطر الجديدة»، ونأسس لهذا الانسياق الذي ربط خطر التطرف الديني بالدائرة الاسلامية وهو الزعم الذي دأبت الصهيونية على ترديده في نطاق حملتها الدعائية عن «بروز التطرف الاسلامي خطراً يهدد الغرب بعد زوال الخطر الشيوعي»، ولا نستغرب عدم تطرقه لأسباب بروز التطرف الديني في عالمنا ولا عدم ذكره الاحتلال الروسي لافغانستان وقبل ذلك اواسط آسيا.

لم يُشِر محمود عباس في كلمته التى القاها باسم منظمة التحرير الفلسطينية الى النظام شرق الأوسطي ولكنه اشار الى احداث تجري «تطال مجمل منطقتنا»، والى المضي مع الاشقاء العرب في «المسيرة السلمية الشاملة». وجاءت إشارة عارضة أخرى «لسلام الشرق الأوسط» في كلمة رئيس المنظمة ياسر عرفات، وكان التركيز في الكلمتين القصيرتين على العلاقة الاسرائيلية الفلسطينية، ولكن رسالة ياسر عرفات الى اسحق رابين في ٩٣/٩/٩ التي اعترف فيها باسم منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل بدأت بقوله «ان توقيع اعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط». كما تعهدت «بأن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط».

وأكدت أن «مواد الميثاق الفلسيني التي تنكر حق اسرائيل في الوجود، وايضاً نقاط الميثاق التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول. وبالتالي ستعرض منظمة التحرير الفلسطينية على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني للموافقة عليها». وتتضمن احدى هذه المواد حديثاً صريحاً عن منطقة الشرق الأوسط ورؤية واضحة لها ولما يمثله الوجود الاسرائيلي فيها، فتقول «إن اسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع. ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ويؤدي الى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع الى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه». وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة التى تحمل رقم ٢٢ على أن «الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في اهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وأن اسرائيل هى اداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربى لضرب أمانى الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم». وتجدر الاشارة هنا الى أن هذه المادة كانت من بين المواد التي طرأ تعديل على صياغتها عام ١٩٦٨ حين تولت الفصائل الفلسطينية قيادة المنظمة، ويتضمن التعديل استخدام مصطلح «الامبريالية العالمية». وكان مضمونها قد جاء في المادة ١٩ من الميثاق التي تقول «الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في اهدافها، عنصرية تعصبية في تكوينها، وفاشستية بمراميها ووسائلها، وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار، مصدر دعم للقلق والاضطراب في الشرق الأوسط خاصة، وللأسرة الدولية عامة، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين جديرون بعون الأسرة الدولية وتأييدها».

ماذا جاء في الاتفاق الذى تم توقيعه يوم الاثنين ١٩٩٣/٩/١٣ بشأن النظام شرق الأوسطي؟

لقد اشارت الديباجة الى «مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط». ونصّ البند السادس عشر على أن الطرفين ينظران «الى مجموعات عمل المحادثات المتعددة

الأطراف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال»: برامج اقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة والقطاع كما هو مشار اليه في البروتوكول المرفق في الملحق رقم أربعة. ويلفت نظرنا استخدام مصطلح «خطة مارشال» الذي استخدمه شيمون بيريز في ترويجه للنظام شرق الأوسطي. وخطة «مارشال» كما هو معلوم هي تلك الخطة التي وضعتها الولايات المتحدة الامريكية لترتيب أوروبا الغربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية بعد تقسيم القارة. وقد نسبت الى «مارشال» الجنرال الامريكي الذي تولى وزارة خارجية بلده عام ١٩٤٧ وتقدم باقتراحه لمواجهة خطر انتشار الشيوعية.

تتأمل هذا الملحق الذي يحمل رقم اربعة في الاتفاق فنجد أن عنوانه هو «بروتوكول التعاون الاسرائيلي – الفلسطيني في برامج التنمية في المنطقة». ويلفت نظرنا العنوان بقوة من حيث حديثه عن «تعاون اسرائيلي فلسطيني» في اطار صيغة حددها اعلان المبادئ، الطرف الفلسطيني فيها هو حكومة ذاتية انتقالية ليس له أي سلطة على العلاقات الخارجية والأمن الخارجي (البند ب من النقطة الثالثة من الملحق الثاني)، وهو مربوط تماماً بالاقتصاد الاسرائيلي وفق ماحدّده الملحق الثالث الذي يحمل عنوان «بروتوكول التعاون الاسرائيلي – الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية»، فضلاً عن أنه لايزال تحت الاحتلال. وهكذا ندرك أن تعبير «التعاون» في هذا السياق يشير الى نوع من العلاقات التي يهيمن فيها طرف على طرف آخر ويوجهه.

نجد أيضاً أن هذا الملحق الرابع يضم ثلاث نقاط: نص الأولى هو «يتعاون الجانبان في اطار مساعي السلام المتعددة الاطراف للتشجيع على وضع «برنامج تنمية» للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تطلقه مجموعة السبع «الدول الصناعية السبع». ويطلب الجانبان من مجموعة السبع ان تسعى الى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الاعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية اضافة الى القطاع الخاص». وتشير النقطة الثانية الى وجود شقين في برنامج التنمية هذا أحدهما للضفة والقطاع والآخر للمنطقة. ويتضمن هذا الشق الآخر تسعة بنود هي «تأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة ثانية، وضع برنامج اسرائيلي – فلسطيني اردني مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت. قناة البحر المتوسط (غزة) – البحر الميت. مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية، برنامج اقليمي لتنمية

الزراعة يتضمن مسعى اقليمياً للوقاية من التصحر. ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها، تعاون اقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً. خطة تنمية اقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، تعاون اقليمي في مجالات أخرى». ونص النقطة الثالث هو «يعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف وينسقان تحركهما بهدف انجاحها، كما سيشجع الطرفان الانشطة الواقعة مابين اجتماعات العمل وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ضمن مجموعات العمل المتعددة الاطراف المختلفة».

واضح من نصوص هذا الملحق أن إقامة النظام شرق الأوسطي ومباشرة تطبيقه عملياً كانت نصب عين الولايات المتحدة وهي ترسم الخطوط الأساسية في اتفاق «اعلان المبادئ» الاسرائيلي الفلسطيني. وقد جاء توقيع الاتفاق ليؤذن بحدوث عدة خطوات سريعة من بينها قيام اتصالات علنية بين اسرائيل واكثر من حكومة عربية توطئة لاعلان الاعتراف المتبادل بين عدة دول عربية واسلامية وبين اسرائيل. وقد رأينا كيف تحدثت الرئاسة الامريكية عن «انهاء المقاطعة» وحرصت على ألا يكون رؤساء البعثات العربية الدبلوماسية من بين شهود حفل توقيع الاتفاق.

السؤال الذى برز من خلال هذا اليوم الخاص في قصة النظام شرق الأوسطي هو هل ماجرى في هذا اليوم اكمل العملية الامريكية لاقامة هذا النظام وأزال جميع العقبات من طريقه، أم أنه استثار مزيداً من الطاقات لمقاومة فرضه وفتح الباب واسعاً أمام حدوث تداعيات له وتتالي مضاعفات؟

لاشك في أن الأيام القادمة ستحمل في طياتها الاجابة عن هذا السؤال، ولكن زرقاء اليمامة ترى بوضوح منذ الآن تداعيات كثيرة تحدث ومعها مضاعفات خطيرة.

٤ - قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل:
اتفاق مُمْلى

سيذكر الاسبوع الثاني من شهر أيلول / سبتمبر من عام ١٩٩٣ في تاريخ الصراع العربي الصهيوني مقترناً باتفاقين أبرما فيه بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، الاتفاق الأول عرف باسم «اتفاق الاعتراف المتبادل» وتم توقيعه يوم الخميس ١٩٩٣/٩/٩. والاتفاق الآخر عرف باسم اتفاق «اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية»، وتم توقيعه يوم الاثنين ١٩٩٣/٩/١٣.

يقف دارس التاريخ والمستقبل وقفة طويلة أمام الاتفاق الأول مستشعراً ما له من أهمية بالغة لعدة أسباب يكفي أن نذكر منها:

* أنه كان شرطاً امريكياً لازماً لتوقيع الاتفاق الآخر في ساحة البيت الأبيض بواشنطن. وقد أشار اليه الرئيس الامريكي كلينتون في خطابه في حفل التوقيع حين قال «دعونا نصمم على ان يصبح هذا الاعتراف الجديد المتبادل عملية مستمرة تعيد فيها الأطراف المعنية قولبة جوهر الأسلوب الذي يرى أحدها من خلاله الطرف الآخر ويفهمه». كما اشار اليه وزير الخارجية الامريكي كريستوفر حين تحدث عن «شروط الاعتراف المتبادل» وأشاد بالمتفاوضين الاسرائيليين والفلسطينيين الذين «تجاوزوا عقبات كان يبدو مستحيلاً تجاوزها في صياغة اعلان المبادئ وشروط الاعتراف المتبادل وكسروا بذلك حواجز الكراهية والخوف، وأبدوا طوال عملية التفاوض شجاعة غير عادية» معبراً بلغة «التفكير الرغبي» حين تحدّث عن كسر حواجز الكراهية والخوف.

* أن هذا الاتفاق يتعلق في جزء منه بالبعد المعنوي الاخلافي للصراع، الأمر الذي يجعل له تأثيراً قوياً على مسار الأحداث القادمة، فهو من نوع الاتفاقات التي تمس القيم الأساسية في المجتمعات فيستمر مفعول تأثيرها فترة طويلة، ويتداعى الى الخاطر كمثل على هذه الاتفاقات اتفاق الصلح بين ألمانيا والدول التي انتصرت عليها في الحرب العالمية الأولى، الذي أبرم في فرساي عام ١٩١٩، والمادة ٢٣١ من هذا الاتفاق بخاصة، فقد اثار هذا الاتفاق «جدلاً ونقاشاً وتحاجاً بالاقلام» في أوروبا بعامة

والمانيا بخاصة - على حد تعبير بيير رونوفن في كتابه تاريخ القرن العشرين - وصف فيه كثيرون الاتفاق بأنه «إملاء» وليس اتفاقاً وأسموه «إملاء فرساي» فشاع هذا التعبير في المانيا منذ عام ١٩١٩، "Diktat de Versialles"، وقال هؤلاء «ان المادة ٢٣١ المتعلقة بخسائر الحرب في هذا الاتفاق تحمل اعترافاً من المانيا بجرم اثارة الحرب، فهي بالنسبة اليهم عار أريد عبئاً تلطيخهم به». وقد اعترف عدد من المؤرخين بأن هذا الاتفاق كان من طبيعته أن يحض المانيا على الرغبة بالثأر بسبب طريقته في التعامل مع البعد المعنوي للصراع الذي كان قائماً بينها وبين دول أوروبية أخرى. ويلفت النظر فيما صدر من كتابات عن اتفاق «الاعتراف المتبادل» في وطننا العربي خلال اسبوعين من توقيعه أن جلّها وقف أمام هذا البعد المعنوي فيه؛ وقد تساءل محمد سيد أحمد مثلاً في مقال له في الأهرام يوم ٩/١٦ «الاعتراف المتبادل - الى أى حد تحقق؟» وأوضح «ان من شروط الاعتراف المتبادل تحقيق قدر من التناظر بين طرفيه وهو شرط يفتقر اليه الاتفاق تماماً». وأشار نجيب محفوظ في وجهة نظره في الاهرام ايضاً في اليوم نفسه وهو يتحدث عن أول همّ في «شبكة من الهموم» الى أنه لابد للطرفين في مفاوضات السلام «أن يفهما أن المفاوضة تعني الالتقاء في موقع وسط»، وذلك بعد أن قال «أول ما يضايق ويغضب ويدمي المشاعر هو تعثر مفاوضات السلام أو توقفها ودورانها حول نفسها. لقد بعثت في الصدور آمالاً بقدوم المعتدلين من حزب العمل ولكننا لم نظفر بأى نتيجة ولا لاحت في الافق بوادر أمل. والفشل هنا غير جائز ولكن النجاح حتى الآن غير ممكن». وقد لفت النظر أن قول الاديب الكبير هذا جاء بعد توقيع الاتفاقين. كذلك قرأنا في جريدة الحياة يوم ٩/١٧ تأكيداً على هذا البعد المعنوي فيما كتبه عزمي بشارة الذي قرر أنه ليس للموافقة على الشروط الاسرائيلية في هذا الاتفاق من أجل توقيع الاتفاق الآخر «أى علاقة بالاعتراف المتبادل القائم على المساواة». وأمثلة أخرى.

* السبب الثالث في أهمية هذا الاتفاق البالغة هو أنه يعنى جميع الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية ولغير ذلك من أشكال السيطرة الاجنبية ولاسيما حركات التحرير الوطنى فى هذه الشعوب، بما تضمنه من أمور تتصل بقضايا الشرعية الدولية والقانون الدولى، مثل شرعية الكفاح ضد الاحتلال والعنصرية والتفريق بين المقاومة المشروعة والإرهاب غير المشروع؛ وبخاصة وأن توقيع الاتفاق يتم في بداية

المرحلة الجديدة التي دخلها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. وطبيعي أن يحوز هذا الاهتمام وهذه العناية من حركات التحرير في عالمنا، وأحد طرفيه هي منظمة التحرير الفلسطينية التي تبوأت مكاناً متميزاً بين هذه الحركات، وهذا الطرف يمثل شعب فلسطين العربي الذي تابع جهاده ضد الغزوة الاستعمارية الصهيونية على مدى اكثر من قرن، وطرفه الآخر هو «اسرائيل» التي أقامتها هذه الغزوة الاستعمارية الصهيونية.

* * *

ننظر في «اتفاق الاعتراف المتبادل» هذا، فنجد أنه يضم ثلاث رسائل. الرسالة الأولى موجهة من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي. والرسالة الثانية موجهة ايضاً من ياسر عرفات رئيس المنظمة الى وزير الخارجية النرويجي جوهان جورغن هورست. والرسالة الثالثة موجهة من اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل الى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

نتأمل الرسالة الأولى فنجد أنها أطول الرسائل الثلاث؛ ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية يوجه خطابه فيها الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، فهو البادئ بالاعتراف. ونجد أنها تتألف من مدخل في فقرة واحدة وأربع فقرات أخرى تضمنت تعهدات تتعهد بها منظمة التحرير الفلسطينية.

يقرر رئيس المنظمة في المدخل بداية «ان توقيع اعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط»، مشيراً الى الاتفاق السري الذي تم التوصل الى مسودته النهائية في اوسلو يوم ١٩٩٣/٨/١٩ بين الطرفين، والى عملية التوقيع التى تحدد لها يوم ١٩٩٣/٩/١٣ بالبيت الابيض في واشنطن. وتدعو هذه الجملة الى الخاطر مشروع النظام شرق الأوسطي الذى تعمل الولايات المتحدة الامريكية على اقامته في المنطقة. ويمضي رئيس المنظمة رأساً الى القول «وانني بدافع الاقتناع الجازم بذلك أود أن أؤكد التعهدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية». ونقف في قراءتنا التحليلية لهذه الجملة أمام كلمة «أؤكد» التي تعني التوكيد وتوحي في الوقت نفسه بأن هذه التعهدات سبق التعهد بها أو ببعضها، وهذه الرسالة تؤكدها. كما نقف أمام الدافع الذى ذكر لكتابة الرسالة وتأكيد التعهدات وهو «الاقتناع الجازم بالعهد الجديد الذي ينبنى به توقيع اعلان المبادئ»، فيبرز التساؤل ملحاً عما فى «اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية» من ملامح هذا العهد الجديد، وما هي الحقوق التي ستكون للشعب

الفلسطيني فيه من بين حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف التى حددتها الشرعية الدولية؟ ونستحضر قراءتنا التحليلية لمسودة الاتفاق النهائية الخاصة بهذا الاعلان، فنجد أن جلّ هذه الحقوق أُنكرت أو أُغفلت أو أُجتزئت فيه، فعلى أى أساس يقوم هذا الاقتناع الجازم الذي يدفع الى القيام بخطوة الاعتراف؟ هل هناك تعهدات اسرائيلية وأمريكية للمنظمة لم يعلن عنها؟!

– أول التعهدات التي يؤكدها رئيس المنظمة لرئيس وزراء اسرائيل هو «ان منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة اسرائيل فى العيش فى سلام وأمن، وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي»، ويلفت النظر في النص أن اعتراف المنظمة في هذا التعهد هو «بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن» وليس «بدولة اسرائيل» التي يعني ذكرها ومخاطبة رئيس وزرائها اعترافاً سابقاً بها، ولايتضمن النص مايوضح تحديد مفهوم «دولة اسرائيل» التي تعترف المنظمة بحقها في العيش في سلام وأمن، فهل يحدده القرار الأممي رقم ١٨١ الذي أقيمت على أساسه؟ أم تحدده خطوط ما قبل الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧؟ أم يحدده الأمر الواقع القائم اليوم الذي يتعامل معه اتفاق اعلان المبادئ؟ وتأتى الجملة الثانية في التعهد لتوحي عن بعد بالجواب عن هذا التساؤل، فالمنظمة توافق على القرارين الشهيرين اللذين اعتمدا وحدهما اساساً لما يسمى بعملية سلام الشرق الأوسط، مع اعطاء كل طرف من اطراف العملية الحق في تفسير أولهما رقم ٢٤٢ على هواه. والتفسير الاسرائيلي المفروض على أرض الواقع لايقبل خطوط ١٩٦٧ ويصر على التمسك بالقدس الكبرى والمستوطنات. ويدعو هذا التعهد الى الخاطر ما جاء في مفكرة الاتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة في ١٩٧٥/٩/١ الخاصة بمؤتمر جنيف للسلام في البند الثاني منها الذي نصه «ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياستها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية، أى أنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها مادامت منظمة التحرير الفلسطينية لاتعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». وقد تم ابرام هذا الاتفاق على يد هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي آنذاك بمناسبة ابرام اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل الخاصة بفك الاشتباك الثاني. وندرك في ضوء ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية أرادت هي ايضا هذا التعهد قبيل توقيع الاتفاق في واشنطن بين

اسرائيل والمنظمة.

– التعهد الثاني الذى يؤكده رئيس المنظمة في «اتفاق الاعتراف المتبادل» هو «أن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وبالمشاركة في ايجاد حل سلمي ينهي النزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المتعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم سيتم تسويتها عن طريق التفاوض». وهكذا نجد ان المنظمة تتعهد هنا بالتزام طريق التفاوض طريقاً وحيداً لتسوية المسائل المعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم، وهي مسائل اساسية من مسألة القدس الى مسألة المستوطنات الى مسألة اللاجئين الى مسألة الحدود.. وهدف التفاوض هو ايجاد «حل سلمي» ينهي النزاع بين الطرفين. وواضح أن هذا التعهد بالتفاوض السلمي يكمل التعهد بحق اسرائيل العيش في سلام وأمن.

– التعهد الثالث هو «ان منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ الارهاب وتتخلي عن أى عمل من أعمال العنف، وستتحمل المسؤولية بالنسبة الى كل عناصر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية، وتتعهد بتدارك أى انتهاك لهذه التعهدات وباتخاذ اجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها». وأول ما يخطر على البال عند قراءة هذا النص أنه من نوع النصوص التي تُملى إملاءً على من يكتبوها، فهو «نص مُملى»، ولايكون أمام كاتبه الا «الإذعان». وهو من نوع النصوص التي تمس القيم العلا في الاجتماع الانساني منذ كان لأنها تنافي الانصاف، ويقصد من يمليها منها الإيحاء «بأن جانبه فاضل وجانب العدو شرير»، على حدّ قول فولبرايت في كتابه غطرسة القوة. فهل يعقل لو أن النص لم يكن من هذا النوع أن يقبل رئيس حركة تحرير وطني هي واحدة من أعظم حركات التحرير الوطني في عالمنا، وقبلة انظار أحرار العالم على مدى عقود من السنين وفي السنوات الست الأخيرة بخاصة التي شهدت «الانتفاضة»، أن يتعهد «بنبذ الارهاب» وافساح المجال أمام الصاق شبهة الارهاب بجهاد شعب عظيم ضد غزوة استعمارية استيطانية صهيونية عنصرية استهدفته ؟؟؟!!! ولمن يوجّه هذا التعهد؟ لعدوه الذي يمارس ابشع انواع الارهاب الرسمى؟ هل يعقل لو أن النص لم يكن من النصوص «المملاة» أن لايشير رئيس حركة تحرير وطنى الى شرعية كفاح آلاف مؤلفة من ابناء شعبه جيلاً بعد جيل، إناثاً وذكوراً، اطفالاً وشباباً وشيوخاً؛ وجهاد قوافل من الشهداء، وهو الذى طالما أشاد بهذا الجهاد وهذا الكفاح وتغنى مع جميع الاحرار في العالم؟

هل يعقل ايضاً «أن يتعهد بالتخلي» عن أي عمل من أعمال العنف والشرعية الدولية تؤكد حق «الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية» غير القابل للتصرف في الكفاح ضد هذه النظم، وتخص بالذكر «حركات التحرير الوطني وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه ولاعلان مبادئ القانون الدولي» كما جاء في القرار الاممي ٦١/٤٠ الخاص بالارهاب «الحقيقي» الدولي، وليس لقارئ النص بعد أن يقرأ هذا التعهد بنبذ الارهاب والتخلي عن العنف أن يعجب مما جاء في اطر التعهد؛ لأن الحديث عن «اجراءات تأديبية» ضد أي مخالف لذلك التعهد، على الرغم من ظلاله السوداء ونفثاته الخنظلية يصبح وارداً!!، ولكنه مع ذلك لايستطيع أن يهضم ما في التعهد باتخاذ هذه الاجراءات التأديبية من مساس بمشاعر المعنيين ويأبى القلم أن يكتب كلمة أخرى. ويقف قارئ النص أمام مفارقة صارخة فيه، هي أن الذكر الوحيد في الرسالة لعناصرِ منظمة التحرير الفلسطينية وموظفيها جاء في معرض «نبذ الارهاب» و«التخلي عن العنف» و«التلويح بالتأديب»، ويالها من صورة رسمها النص لهذه المنظمة. ولقد كان واضحاً عند الذين أملوا هذا النص «إملاءً» أنه بحاجة كي «يبلع» ويستطيع كاتبه أن يكتبه، الى تمهيد فجاءت بداية فقرة التعهد الثالث لتقول «وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية ان توقيع اعلان المبادئ يعد حدثاً تاريخياً ينبئ بعهد جديد من التعايش السلمي يكون خالياً من العنف وأي عمل آخر يمكن أن يعرض للخطر السلام والاستقرار، فإن المنظمة...».

– كان واضحاً ايضاً لمملي هذا النص أن هذه التعهدات الثلاثة التي طالبوا رئيس المنظمة أن يتعهد بها لاسرائيل تخالف ما قامت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، كمؤسسة وحركة تحرير، ميثاقاً ونظاماً أساسياً وتاريخاً؛ ولذا فإنهم عمدوا الى طلب تعهد رابع تؤكد فيه منظمة التحرير الفلسطينية «أن مواد الميثاق الفلسطيني ونقاطه التي تنكر حق اسرائيل في الوجود، وايضاً نقاط الميثاق التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول. وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستعرض على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني للموافقة عليها». وقد حددت اسرائيل ثماني موادٍ من الميثاق تطالب بالغائها وهي المواد ٢ و٩ و١٠ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣، وفق ما أوردت وكالة «فرانس برس»، من أصل ثلاث وثلاثين مادة يتألف منها الميثاق الوطني الفلسطيني. وتتعلق هذه المواد الثماني بجوهر الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين. ويلفت النظر في هذا

التعهد الرابع القول بأن هذه المواد «اصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول». وهذا أمر لا يملك أحد أن يقرره من حيث الشكل «الا المجلس الوطني وبأكثرية ثلثي مجموع اعضائه في جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض»، وفق نص المادة ٣٣ آخر مواد الميثاق، أما من حيث المضمون فلا مجال لاقراره البتة لأنه يتناقض مع مبدأ قيام المنظمة؛ ولأن إلغاء هذه المواد يعني إلغاء المنظمة نفسها وقيام منظمة أخرى لا علاقة لها بالتحرير، وتعنى بجزء واحد من قضية فلسطين هو الجزء الخاص بقطاع غزة وبعض الضفة الغربية، كما يلفت النظر في هذا التعهد الرابع الخلط بين «المنظمة» و«قيادة المنظمة» عند الحديث عن عرض التغييرات على المجلس الوطني الفلسطيني»، إذ كيف تعرض المنظمة وهي «كل» على إحدى مؤسساتها – المجلس الوطني – وهو «جزء». وكأن هذا الخلط المقصود يجعل «القيادة» هي «المنظمة» وفقاً لمقولة لويس الرابع عشر الشهيرة.

نستطيع في ضوء ماسبق أن نتيقن من أن نص الاعتراف الفلسطيني باسرائيل في هذه الرسالة كان «مملى إملاءً». وهنا يبرز تساؤل ملح حول الاسباب التى حدت برئيس المنظمة أن يقبل بذلك وحول الضغوط التي تعرض لها، وهو الذى يعرف عنه زملاؤه اعتزازه بحركة التحرير التى قادها على مدى ربع قرن وحرصه على «الشكل» فضلاً عن «المضمون» تعبيراً عن هذا الاعتزاز. وبخاصة وأنه كان مدركاً دوماً المسؤولية التي تقع على كاهله من خلال القلم الذى يوقع به. ويبرز تساؤل ملح آخر حول مسؤولية الفريق السري من زملائه ومستشاريه الذي تفاوض سراً في اوسلو بدون علم اللجنة التنفيذية، فى دفع رئيس المنظمة الى قبول هذا الاعتراف المملى املاءً أو في عدم نصحه بالأ يقدم عليه؛ في وقت لاتزال الانتفاضة فيه تعطي بسخاء «وشيمتها الصبر»، ويبدو العدو فيه على وشك الهروب من «جحيم» قطاع غزة – على حد تعبيره –، وهناك حدّ أدنى من التنسيق العربي الرسمي بشأن مباحثات التسوية الثنائية الجارية فى واشنطن؟

نصل الى الرسالة الثانية في هذا الاتفاق، وهي كما رأينا من رئيس المنظمة الى وزير خارجية النرويج الوسيط الذى تم اعتماده في المفاوضات السرية في اوسلو عاصمة بلاده، وتاريخ الرسالة هو اليوم نفسه ١٩٩٣/٩/٩. فنجد أن رئيس المنظمة يؤكد للوسيط أن تصريحاته العلنية ستتضمن المواقف التالية عند توقيع المبادئ.. «إن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على

المشاركة في التدابير التي تؤدى الى التطبيع ورفض العنف والارهاب والاسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الايجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون».

نخرج من تأملنا في هذه الرسالة بأننا أمام تعهد آخر طلب من رئيس المنظمة أن يقدمه للوسيط هذه المرة، فهو بعد أن تعهد في رسالته لرئيس وزراء اسرائيل بتخلي المنظمة «عن الارهاب وأى عمل من أعمال العنف»، وبتحملها المسؤولية بالنسبة الى كل عناصر المنظمة وموظفيها، وبتداركها اى انتهاك لهذه التعهدات، وباتخاذها اجراءات تأديبية ضد أى مخالف، نجده يتعهد هنا بتشجيع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في التدابير المؤدية للتطبيع و.. و.. فواضعو الاتفاق لايكتفون بتعهد المنظمة بعدم مقاومة «اسرائيل» و«الاحتلال الاسرائيلي» الذى سيبقى رازحاً لفترة ست سنوات على الاقل حسب اتفاق اعلان المبادئ، وانما يطالبون بتعهد آخر هو أن تشجع المنظمة الناس على التطبيع مع اسرائيل والتجاوب مع التدابير التى تؤدي الى ايقاف المقاومة. ويبدو أنه حين تبين لواضع الاتفاق صعوبة ذكر هذا التعهد فى رسالة رئيس المنظمة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية لأنه يمثل دعوة لشعب يرزح تحت نير الاحتلال والاغتصاب أن يتعاون مع المغتصب المحتل، وهو أمر لم يسجله التاريخ ولا يقبله عقل، وجد المخرج في ان يذكر التعهد في رسالة يوجهها رئيس المنظمة الى الوسيط النرويجي.

يلفت النظر هنا أن رئيس المنظمة اضطر مرة أخرى لتجرع كأس الحديث عن «رفض العنف والارهاب» بكل مافيه من مرارة. كما يلفت النظر أن الوسيط النرويجي «جوهان جورغن هو لست» وهو وزير خارجية بلد عضو في الامم المتحدة غفل تماماً فى خضم الدور الذي أسند له فى هذه العملية عن البعد الاخلاقى لدوره، فقبل أن يسجل عليه أن يطلب من حركة تحرير وطنى ما طلبه منها مخالفاً روح الميثاق الاممى والشرعية الدولية والقانون الدولي. كما غفل عن المسؤولية المعنوية التى ستتحملها بلاده بفعل ذلك، والصورة التى ستكون لها في ذاكرة شعب فلسطين التاريخية والأمة العربية جمعاء والأحرار في العالم.

* * *

الرسالة الثالثة في اتفاق «الاعتراف المتبادل» هي الرد الاسرائيلي على ماجاء في رسالتى رئيس المنظمة، وهي تتألف من فقرة واحدة قصيرة شأن الرسالة الثانية. وفيها

يخاطب رئيس وزراء اسرائيل رئيس المنظمة قائلاً بدون أى تمهيد «رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ سبتمبر / ايلول ١٩٩٣ أود أن أعلن لكم انه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة فقد قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط».

أول ما يلفت النظر في هذه الرسالة حين نقارنها برسالة رئيس المنظمة أنها جاءت خالية من أية تعهدات كان على رئيس الوزراء الاسرائيلي أن يتعهد بها لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إذا أريد تحقيق قدر من التناظر في هذا الاعتراف المتبادل، ففيما يتعلق بأسباب الصراع العربي الصهيوني الأساسية يفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بايقاف التهجير الصهيونى لليهود من أوطانهم الى فلسطين والكف عن الدعوة لذلك والغاء قانون العودة الاسرائيلي الذى يمكن كل يهودى من اية جنسية كانت أن يحصل على الجنسية الاسرائيلية حال قدومه الى فلسطين، وأن تتعهد ايضاً بالتوقف عن الاستيطان الاستعمارى الصهيونى في الأراضي العربية وبالتخلي عن مخططات التوسع، وفيما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية الحالية التى تنفخ في أوار الصراع يفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بنبذ الارهاب الرسمى الذى تمارسه والافراج الفورى عن جميع المعتقلين الفلسطينيين والعودة الفورية لجميع المبعدين. ويفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية ايضاً بالاعتراف بحق جميع الشعوب العربية ومنها شعب فلسطين العربي بالعيش في سلام وأمن، وأن تقوم بالتخلص من جميع ما لدى اسرائيل من اسلحة غير تقليدية، وأن تعلن بأن جميع النصوص الصهيونية التى تمس العرب وتحث على التوسع وتعبر عن توجهات عنصرية «أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول».

كان المفروض أن يتعهد رئيس وزراء اسرائيل باسم الحكومة الاسرائيلية لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية بهذه التعهدات مادام قد طلب تلك التعهدات الواردة في الرسالتين؛ انسجاماً مع التناظر المطلوب في الاعتراف المتبادل، إذا كان حقاً يتطلع هو وحكومته الى «مصالحة تاريخية»، كما جاء في ديباجة اتفاق اعلان المبادئ؛ أو أن لايتورط بدايةً في طلب تعهدات من رئيس منظمة التحرير «نص مملى» من شأنه أن يخلف جرحاً غائراً في نفس كل فلسطيني وكل عربى وكل حرّ في عالمنا يزداد التهاباً

مع مضي الأيام ولايشفى الا باعادة الاعتبار للقيم المعنوية الاخلاقية التي مسّها، ويقدم لنا ما كتبه عزمي بشارة في الحياة يوم ١٩٩٣/٩/١٧ بعنوان «انها كأس السمّ.. فلا داعي للهتاف» مثلاً على تأثير هذا النص المملي في النفس حين يقول «لقد اسقط بياننا الى اسرائيل الرسمية تاريخنا، ولم يطالب حتى بالاعتذار بل كان يعتذر. كما أسقط بيان اسرائيل الرسمية تاريخهم معنا ناهيك عن طلب الصفح. لقد اعترفنا بكل شئ وطالما طالبنا المعتقلين بالصمت في غرف التحقيق. اعترفنا ب ٢٤٢ ناقصاً وعارياً من كل ما بحت حناجرنا في المطالبة بإكماله. واعترفنا بوجود اسرائيل كاملاً زائد الحق والشرعية. واعترفنا بالارهاب وأدناه. وقابل المجرم هذا الاعتراف باطلاق سراح منظمة التحرير الفلسطينية لتتحول الى طرف مشروع في المناطق المحتلة. تعهدنا بعدم استخدام العنف ولم يتعهدوا، طالبنا شعبنا بالتوقف عن رمي الحجارة ولم يطالبوا جنودهم، وطالما أدنا المقابلة والمساواة اصلاً بين الرصاص الاحتلال وحجارة الواقعين تحت الاحتلال. وها نحن تجاوزنا المساواة بين المجرم والضحية الى مطالبة الضحية وحدها بالتنازل عن العنف».

لقد اكتفى رئيس وزراء اسرائيل في رسالته الجوابية بإبلاغ رئيس المنظمة انه على ضوء تعهدات المنظمة قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بها «بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني»، وبدء مفاوضات معها فى اطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وتقف هنا أمام تعبير «الشعب الفلسطيني» لنلاحظ أن الحكومة الاسرائيلية سلّمت حين استخدمته بحقيقة كانت تدأب على انكارها، فاسرائيل منذ أقيمت وهي تنكر وجود الشعب الفلسطيني، وطالما ردد الصهاينة مقولة «أرض بلا شعب» حين تحدثوا عن فلسطين، ولم تجد جولدامائير وهي ترأس الحكومة الاسرائيلية حرجاً في أن تتساءل مكابرة «اين هم الفلسطينيون؟» وهي التى تحدثت عن الأرق التي يصيبها كل ليلة لنسبة التزايد العالية في أوساطهم. وقد اطلق الاسرائيليون على ابناء فلسطين الذين بقوا في ديارهم «عرب اسرائيل». وتمسك مناحيم بيجين في اتفاق كامب دافيد مع مصر والولايات المتحدة الامريكية باستخدام مصطلح «الفلسطينيين» حين طرح مشروعه لاقامة حكم ذاتي في «يهودا والسامرة» على حد تسميته للضفة الغربية وفي قطاع غزة للسكان دون الأرض، وتشبث اسحق شامير وهو يرأس الحكومة الاسرائيلية باستخدام هذا المصطلح في وثائق مؤتمر مدريد وماسمي «بعملية سلام الشرق الأوسط» عام ١٩٩١.

لاشك في أن التسليم الاسرائيلي بحقيقة الشعب الفلسطيني «تغير» هام يخرج بالاسرائيليين فيما يخص هذا الأمر من أسر العقيدة الصهيونية. وقد ورد مصطلح الشعب الفلسطيني مرتين في اتفاق اعلان المبادئ ايضاً؛ في الديباجة مع الحديث عن اتفاق حكومة اسرائيل مع ممثل الشعب الفلسطيني أنه آن الآوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية.. والمرة الأخرى في البند الثالث الخاص بالانتخابات في النقطة الثالثة التى تنص على أن هذه الانتخابات «ستشكل خطوة أولية انتقالية هامة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني». ولكن تساؤلاً يبرز هنا حول «المفهوم الاسرائيلي» «للشعب الفلسطيني ولحقوقه الشرعية ومطالبه العادلة»؟ وما اذا كان هذا المفهوم ينطبق مع المفهوم الفلسطيني لمصطلح الشعب الفلسطيني الذى تحدده المادتان ٥ و٦ من الميثاق الوطنى الفلسطيني، ونص المادة الخامسة هو «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني». وتنص المادة السادسة على أن «اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطينى حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين». ويمكن للقارئ المتمعن لاتفاقي «الاعتراف المتبادل» و«اعلان المبادئ» أن يصل الى أن المفهوم الاسرائيلي «للشعب الفلسطيني» مختلف عن المفهوم الفلسطيني، وهو ايضاً انتقائي ومتناقض كما سنرى حين نقوم بقراءتنا التحليلية لاتفاق اعلان المبادئ.

تجدر الاشارة هنا الى أن اسحق رابين في خطابه في حفل توقيع اتفاق المبادئ في البيت الابيض أعلن صراحة أن التسليم بحقيقة وجود الشعب الفلسطيني لم يكن أمراً سهلاً. وقد سمعناه يقول «دعونى اقول لكم ايها الفلسطينيون إنه محكوم علينا أن نعيش معاً على الأرض نفسها، على التربة نفسها..» وهو الصهيوني الذى طالما انكر الشعب الفلسطيني، وجاهر في اكثر من مناسبة بحماسة لسياسة طرد الفلسطينيين من وطنهم ومارس هذه السياسة.

يمكننا أن نلاحظ هنا ايضاً أن الاتفاقين مع ذكرهما «الشعب الفلسطيني» لم يتحدثا حديثاً مباشراً عن «الأرض الفلسطينية»، وجاء الحديث عن هذه الارض فى اتفاق «اعلان المبادئ» غير مباشر كما سنرى. وهذا يكشف عن صعوبة أمر تسليم

الاسرائيليين بهذه الحقيقة من جهة، وتربصهم للالتفاف حولها في الفترة الانتقالية من جهة أخرى.

لاشك في أن العامل الرئيسى في تحقيق هذا «التغير» الهام في الموقف الاسرائيلي من «الشعب الفلسطيني» هو النضال الفلسطيني المتصل الذى توجته انتفاضة السنوات الست. وقد تضافر معه عامل مساعد جدّ مؤخراً هو دعوة الولايات المتحدة اسرائيل اتخاذ هذه الخطوة التى لابد من اتخاذها بغية اقامة النظام شرق الأوسطي، ومقابل مجموعة الخطوات التي فرضت الولايات المتحدة على منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية اتخاذها تجاه اسرائيل. ونلاحظ أن ملامح هذه الدعوة تجلت في بعض نصوص «عملية مدريد»، وحين عجز اسحق شامير عن الاستجابة لها فى حدٍ أدنى، تحمست واشنطن لتولي حزب العمل السلطة في اسرائيل ليكون هو المستجيب، وهكذا فإننا نجد في التسليم الاسرائيلي بحقيقة الشعب الفلسطيني استجابة لدعوة امريكية وجهت باسلوب بالغ الرقة ومع وعود بمقابل مُغْرٍ على الصعيدين المعنوي والمادى، على غير ما رأيناه من شدة بالغة القسوة في أسلوب الاملاء الذي فرض على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الرسالتين الأولى والثانية.

لماذا كانت تلك الشدة الامريكية بالغة القسوة على منظمة التحرير الفلسطينية؟ يبرز هذا السؤال ونحن نختم قراءتنا التحليلية لاتفاق اعلان المبادئ؟

سبب رئيسي هو أن الولايات المتحدة الامريكية صنّفت المنظمة التي هى حركة تحرير وطني عدواً لها ولمصالحها في المنطقة. ومتوقع أن تتعامل معها من ثم بشدة، والقسوة التي اتسمت بها هذه الشدة تعود الى سبب آخر هو حالة «غطرسة القوة» التي أصبحت الولايات المتحدة أسيرة لها، وهي الحالة التي شرحها ويليام فولبرايت في كتابه الذي يحمل هذا الاسم وحذّر منها معرفاً اياها «بانها حالة نفسية تبدو فيها الأمة في حاجة الى اثبات انها الأكبر والأفضل والأقوى»، وأما القسوة البالغة على المنظمة فمردها الى مجموعة قوانين سنّها الكونغرس الامريكي منذ عام ١٩٨٢ تجاوزت بمراحل القيود الكيسنجرية للتعامل مع المنظمة التى الزم بها الولايات المتحدة أمام اسرائيل فى اتفاقية ١٩٧٥، وفرضت مزيداً من القيود. وقد نشرت جريدة الحياة في ٩٣/٩/٢٦ ثبتاً بأهم هذه القوانين التى بلغت ثمانية، وفيها اتهام للمنظمة بالارهاب ولرئيسها بدعم الارهاب ومنع التفاوض معها الى ان تلبي عدداً من الشروط ومقاومة

مشاركتها في منظمات الامم المتحدة. ومعلوم أن الكونغرس سن هذه القوانين بتأثير مركز القوة الامريكي الصهيوني. وكان لابد للادارة الامريكية اذا ارادت إعادة الحوار مع المنظمة من أن تفرض عليها القبول بهذه الشروط. وهكذا يبدو اتفاق الاعتراف المتبادل يوم ١٩٩٣/٩/٩، وكأن حاجة الولايات المتحدة اليه مثل حاجة اسرائيل اليه. وقد باشرت الادارة الامريكية بعد توقيع الاتفاق التحرك لالغاء هذه المجموعة من القوانين، فكان ان باشر مجلس الشيوخ عملية اصدار «قانون تسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط «لعام ١٩٩٣» الذى يمنح الرئيس كلنتون سلطة الغاء اربعة قوانين من أصل خمسة عشر قانوناً معادياً للمنظمة، كما ذكرت «الحياة» في ٩٣/٩/٣٠، وهكذا نجد الولايات المتحدة الامريكية في لجوئها الى اسلوب الشدة بالغة القسوة مع منظمة التحرير الفلسطينية، أسيرة مبدأ «الإملاء» وهو مبدأ وصفه فولبرايت «بانه غير حكيم وغير عملي عند التنفيذ وكم مرة تحول أعداء الأمس الى أصدقاء» !!

نستطيع إذاً أن نقدم تعليلاً للمسلك الامريكي في اقدامه على إملاء هذا الاتفاق على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن نفهم التجاوب الاسرائيلي معه. ولكن التساؤل الملح حول الاسباب التى حدت بقيادة المنظمة لقبول هذا الإملاء يبرز بقوة مرة أخرى، وبخاصة وأن التقويم الموضوعي للواقع القائم على أرض فلسطين وفى منطقتنا وللصورة الدولية يصل بنا الى أن انتفاضة شعبنا قادرة على الاستمرار وإذا كان مسنا قرح فقد مس العدو قرح مثله وأن خلل العلاقات العربية بعد زلزال الخليج يوشك أن يعالج، وأن العدو الصهيوني اتخذ قراره بالهروب من قطاع غزة، وأن حاجته وحاجة الولايات المتحدة للوصول الى تسوية في منطقتنا هي أشد من حاجتنا، وأنه كان يمكن من ثم بشيء من الصبر وباتقان عملية التفاوض وباتمامها في وضح النهار وباشراك جميع المؤسسات في صنع القرار الوصول الى اتفاق مغاير تماماً لروح هذا الاتفاق معبر عن القوة المعنوية الهائلة لحركات التحرير الوطني منسجم مع الشرعية الدولية والقانون الدولي.

إن القراءة التحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل تنتهي بنا الى أنه أُعد في «ضوء الظلام» سراً وبعيداً عن «المؤسسة الفلسطينية» وبدون علمها، وأنه من حيث نوعه من اتفاقات الإملاء المفروضة واستهدف الطرف الفلسطيني، وأنه مخالف في الشكل والمضمون لميثاق المنظمة ونظامها الأساسي الأمر الذى يشكك في أصوليته، وأنه على

صعيد القيم المعنوية الاخلاقية مناقض للشرعية الدولية والقانون الدولى بشأن قضية فلسطين وأنه من ثم يمثل مساساً بقيمة النضال من أجل التحرير، وأنه على الصعيد العملي مدخل خاطئ لبلوغ السلام القائم على العدل، وهو يسبب تصعيد التوتر، ومفعوله تدريجي وطويل المدى، وأن اعلانه تم في ظل ضغط دعايات اعلام الازمات الشديد، وأن هناك دولة كبرى مصممة على فرضه واقعاً بعد أن أملته إملاءً، وأنه أول اتفاق يبرم «باسم الفلسطينيين والشعب العربي الفلسطيني» مع اسرائيل ويا له من استهلال!!

نستطيع أن نقرر في ضوء ما سبق أن الشعب العربي الفلسطيني لن يقبل «باتفاق الاعتراف المتبادل» هذا، شأن شعوب أمتنا العربية جمعاء، وسيقاوم مع اشقائه جميع النصوص المملاة فيه عملياً بمتابعة النضال لتحرير فلسطين، وستتسع دائرة المقاومة هذه كلما انتشرت القراءة التحليلة لهذه النصوص وتضاءل تدريجياً تأثير دعايات اعلام الأزمات.

إن لنا أن نتوقع أن تتعامل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني مع «اتفاق الاعتراف المتبادل» على أنه «اتفاق مملى» على قيادة المنظمة، فلا يناقشه الاولان رسمياً؛ لأنه ليس من صلاحيات اللجنة التنفيذية أو المجلس المركزى ذلك، وفق ميثاق المنظمة ونظامها الأساسى. وإن لكاتب هذه السطور أن يعلن بصفته عضواً في المجلس المركزي رفضه لهذا الاتفاق لكل الاسباب التي أوضحتها هذه القراءة التحليلية، وهو عازم على المشاركة في اجتماع المجلس المركزي تعبيراً عن تمسكه بالمؤسسة في السراء والضراء وحين البأس ليطرح رأيه هذا ويشارك من ثم زملاءه في مناقشة ما ينبغي عمله للوفاء بمتطلبات مرحلة جديدة دخلتها قضية فلسطين والصراع العربى الصهيونى في الاسبوع الثانى من شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٣ وصولاً الى معالجة صحيحة لكل اجزاء القضية الخاصة بالضفة والقطاع، وبالقدس الكبرى، وبفلسطينى الخارج، وبفلسطينى الوطن المحتل عام ١٩٤٨. وهذا مايصل بنا الى القراءة التحليلية للاتفاق الثانى الخاص «باعلان المبادىء». والرحلة لاتزال طويلة فى صراعنا المبادئ مع العدو لبلوغ السلام العادل، ونفسنا فى هذا الصراع طويل.

٥ - أخطار اتفاق أوسلو على القدس ومواجهتها

موضوع هذا البحث هو «مواجهة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس وطمس هويتها الحضارية العربية الاسلامية»، وهو مقدم الى الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي في اطار الحوار الاسلامي المسيحي التي دعت اليها المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم. ويقع ضمن محورها الثالث «طمس الهوية الاسلامية وتهويد المدينة»، ونصب عينيه تحقيق أحد أهداف الندوة وهو «كشف مخططات التهويد التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتغيير طابع المدينة العربي - الاسلامي».

أخطار مرحلة جديدة على القدس

يأتي انعقاد هذه الندوة في الرباط بالمغرب في الاسبوع الثالث من شهر تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٣ بعد بضعة أسابيع من توقيع اتفاق اسرائيلي فلسطيني «بالاعتراف المتبادل» وآخر «بإعلان مبادئ حول ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية» في قطاع غزة والضفة الغربية، في الأسبوع الثاني من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٣. وذلك في اطار ما عرف باسم «عملية سلام الشرق الأوسط» التي افتتحت في مدريد يوم ١٩٩٣/١٠/٣٠. ومن الملفت أنه في الوقت الذي يتردد فيه حديث كثير عن آفاق السلام بعد هذه الخطوة، تتعاظم الاخطار المحدقة بالقدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، وتنذر بتصعيد التوتر في المدينة المقدسة بفعل الاصرار الصهيوني على «تهويدها» ونفي «الآخر» منها.

جاء مثل على هذا الاصرار في خطاب اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل في حفل توقيع اتفاق اعلان المبادئ بواشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ حين قال «أتينا من القدس العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي»، وتتالت أمثلة أخرى في تصريحات لشيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل قال فيها لمحطة CNN يوم ٩٣/٩/٢٨ «ستظل القدس عاصمة اسرائيل. يمكن لعرفات أن يأتي للصلاة فيها، لكنها ستبقى موحدة

وعاصمة اسرائيل». وقال فيها لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية في اليوم نفسه «لامجال لبرلنة القدس (نسبة الى برلين) إنها هويتنا الروحية»، وقال فيها لاجتماع في جامعة برنستون يوم ٩٣/٩/٢٩ «القدس ليست قبلة العرب القدس لها الأولولية في سياستنا وديننا. ستظل القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل خاضعة للسيادة الاسرائيلية. ومن مسؤوليتنا أن نؤمن الاماكن المقدسة المسيحية والاسلامية واليهودية». وقد كشف مستشار سياسى لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تصريح نشرته جريدة الأهرام يوم ١٩٩٣/٩/١١ «أن اسرائيل قدمت تعهداً ضمنياً بتجميد اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هذا التعهد لاينطبق على اقامة المستوطنات في منطقة القدس».

القدس في هويتها العربية الاسلامية

القدس التي تتعاظم الاخطار المحدقة بها في هذه الفترة هي عاصمة فلسطين. وقد احتل الصهاينة الجزء الغربي منها ومن منطقتها عام ١٩٤٨، وأعلنوه عاصمة لدولتهم اسرائيل التي أقيمت في ذلك العام. ثم احتلوا الجزء الشرقي منها ومن منطقتها في ٥ حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ وسارعوا الى ضمه لاسرائيل، فأصبحت القدس بكاملها تحت الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي.. المدينة القديمة داخل السور والمدينة الجديدة خارجه وقرى القدس ودساكرها. ومصطلح القدس في بحثنا يشمل الأرض والسكان والادارة والسياسة والمقدسات والهوية الحضارية. فهذه المدينة بناها الكنعانيون العرب في بدايات العصر البرنزي مع مجموعة مدن على طريق المياه بين الشمال والجنوب، واختاروا لها موقعاً متميزاً على مرتفع الضهور على مقربة من عين ماء، يخدم غرضاً دفاعياً استراتيجياً وآخر دينياً حيث بنوا فيه هيكلاً لمعبودهم «سالم»، وهي تتميز بهويتها الحضارية التي يحددها انتماؤها لحضارات المنطقة في القديم وللحضارة العربية الاسلامية منذ الفتح سنة ٦٣٨م و١٥ هـ.

لعل ابرز ما تميزت به القدس بفعل الحضارة العربية الاسلامية التى تمثلت حضارات المنطقة السابقة هو التنوع في اطار الوحدة، بهوية فلسطينية عربية اسلامية تقوم على التعدد. وقد تحدث عن هذه الهوية د.ألبرت أغازريان المقدسي الفلسطيني المسيحي الأرمني الأصل في الندوة الثالثة ليوم القدس «تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٢» من خلال تجربته الميدانية وهو يقوم بالتجوال مع باحثين وصحفيين واصدقاء في

المدينة القديمة يومياً حيث يقيم، فقال «حينما نتحدث عن أربعة أحياء في البلدة القديمة فإن في ذلك تبسيط للأمر. فداخل كل حي هنالك أحياء جانبية تعكس ثروة وغناء تعددية التراث العربي الاسلامي. نتحدث في الحي الاسلامي عن عرب مسلمين واكراد مسلمين سكنوا القدس أيام صلاح الدين الايوبي وعن موجات من الافغان وأخرى من الهنود ونقشبنديين والمغاربة المسلمين الذين أقاموا حي المغاربة الشهير الذى دمره الاسرائيليون عام ١٩٦٧. ونتحدث عن الحي المسيحي فنذكر العرب الروم والبيزنطيين بالاضافة الى الاقباط والأحباش وغيرهم. ونتحدث عن الحي اليهودي كما عهدناه عام ١٩٤٨ في التراث الطبيعي للبلاد فنذكر الاشكناز الغربيين والسفارديم الشرقيين ومدارس واجتهادات ومذاهب. هذه هي القدس بهويتها الفلسطينية العربية مرآة سليمة وليست مهشمة يحمل واحد قطعة منها فيرى جزءاً يريد رؤيته ولايرى الباقى. وهذا ماتفعله حكومة تحاول بشكل منهجي التركيز على شريحة واحدة وتهميش وإلغاء الشرائح الأخرى كافة».

قضية القدس

واضح أن الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني يطرح على شعب فلسطين العربي والامة العربية والعالم الاسلامي والعالم المسيحي والعالم أجمع قضية القدس. فقد مثل هذا الاحتلال - كما بلور بيان ندورة يوم القدس - على الصعيد العقيدي - الديني تدنيساً لمقدساتها الاسلامية والنصرانية واليهودية التى قام شعب فلسطين العربى عبر العصور بصيانتها وخدمتها واستضافة المؤمنين الذين يحجون اليها. كما أن هذا الاحتلال مثّل على الصعيد الحضاري تخريباً لعمرانها واقتصادها وبنيتها الاجتماعية والسكانية، ومحاولة لطمس هويتها العربية الاسلامية. ومثّل على الصعيد الاستراتيجي الأمني تهديداً مباشراً للدائرتين العربية والاسلامية ولكل العواصم العربية والاسلامية القريبة منها والبعيدة. وقضية القدس في جوهرها هى قضية تحريرها من هذا الاحتلال الصهيوني، وذلك ليس من منطلق عقيدي - ديني فحسب ولكن من منظور أمني استراتيجي وحضاري وانساني كذلك». وهكذا فإن قضية القدس هي جزء من قضية فلسطين الواحدة، تتكامل مع قضية الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧، ومع قضية أبناء فلسطين المشردين عن وطنهم منذ عام ١٩٤٨ المتطلعين لممارسة حقهم في العودة اليه، ومع قضية أبناء فلسطين المقيمين في وطنهم المحتل عام ١٩٤٨ الذين يحملون الجنسية

الاسرائيلية ويعانون من التفرقة ومن اغتصاب متلكاتهم ويتطلعون الى الحفاظ على هويتهم الثقافية العربية، وهى تنتمي الى قضايا «التحرير».

اتفاق اعلان المبادئ وقضية القدس

لقط سلط توقيع «اتفاق اعلان المبادئ» يوم ١٩٩٣/٩/١٣ الأضواء مرةً أخرى على قضية القدس، وأنذر بتعاظم الأخطار المحدقة بالمدينة المقدسة بفعل الاصرار الصهيوني على تنفيذ مخططات تهويدها أثناء الانشغال بتطبيق الاتفاق، استمراراً لما حدث منذ بدء عملية التسوية المعروفة باسم «عملية سلام الشرق الأوسط» في مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠، وحين ننظر في نصوص اتفاق اعلان المبادئ نجد أن قضية القدس لم تعالج فيه، وجرت الاشارة اليها في البند الخامس منه الخاص بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي في النقطة الثالثة من البند التي تقول «من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة». وستنطلق هذه المفاوضات خلال السنتين الأوليتين من الفترة الانتقالية التي تبدأ حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا. كما نجد اشارة أخرى تتصل بقضية القدس في الملحق الأول الخاص بروح الانتخابات التي ستجرى وشروطها في نقطته الأولي وهي «يحق لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاقية بين الطرفين». وهكذا ستواجه القدس مخططات التهويد ومحاولات الحكومة الاسرائيلية تنفيذ هذه المخططات على مدى سنتين ونصف منذ الآن قبل أن تبحث قضيتها في مفاوضات الوضع النهائي الذى حدد خطوطه الأساسية مؤتمر سلام الشرق الأوسط، وهى خطوط فتحت مجالاً واسعاً للاطماع الصهيونية أن تستشرى في القدس، واستحضارها ضروري بين يدى التعرف على المخططات الاسرائيلية الصهيونية لتهويد القدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل الصراع العربي الصهيوني التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد.

مؤتمر سلام الشرق الاوسط وقضية القدس

لم تتضمن الدعوة لحضور مؤتمر مدريد التى وجهها الرئيسان الامريكي والسوفييتي بوش وجورباتشيف أى ذكر لقضية القدس ومثلها جاءت دعوة وزيري الخارجية بيكر وبانكين. ولم تتضمن الدعوتان أية اشارة الى قرارات مجلس الأمن بشأن

القدس وأولها قرار رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٧، ولم يشر الرئيسان في خطابيهما في افتتاح المؤتمر الى القدس. وجاءت اشارة ضمنية لها في خطاب ممثل الجماعة الأوروبية حين قال «ان مواقفنا بشأن القضايا الخاصة بالاراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية معروفة». وقد علّق د.حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الاردني المشترك في خطابه على تغييب القدس عن المؤتمر فقال «القدس هي المدينة التي ليست فقط روح فلسطين بل مهد الديانات العالمية الثلاث، وهي موجودة حتى إن ادُّعى انها غائبة من هذا المسرح. هي واضحة رغم أن الاستبعاد المصطنع من هذا المؤتمر يعد إنكاراً لحقها في السعي وراء السلام والخلاص. فهي ايضاً قد عانت من الحرب والاحتلال، والقدس مدينة السلام منعت من حضور مؤتمر للسلام وحرمت من أداء دعوتها. ان القدس الفلسطينية عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة تعرف الوجود الفلسطيني في الماضي والحاضر والمستقبل حرمت واسكت صوتها وهويتها.. وهي تتحدى الملكية الخالصة والاسترقاق». وبالمقابل رأينا اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي منكراً وجود قضية للقدس بتأكيده على «اورشاليم» ومعبراً بين السطور عن ارتياحه لإبعادها عن المؤتمر، ويمكن أن نستخلص الخطوط الاساسية لمؤتمر سلام الشرق الأوسط التي رسمها «مصّممه» الامريكي من خلال رسائل التطمينات الامريكية للأطراف المشاركة بشأن قضية القدس. ومؤداها فصل هذه القضية عن قضية «المناطق» على حد تسميته للضفة والقطاع في المرحلة الأولى من المفاوضات، ورفض وجود مقدسي في الجانب الفلسطيني من الوفد المشترك وقبول وجود مقدسي أردني في الجانب الاردني، والموافقة على أن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالية الأمر الذي يعني حصره قضية القدس في كونها «قضية سكان مقدسيين عرب فلسطينيين وأماكن مقدسة»، والموافقة على اثارة قضية القدس الشرقية في المرحلة النهائية للمفاوضات وعلى مشاركة مقدسي فلسطيني فيها قابل للشروط الثلاثة التي وضعتها الولايات المتحدة شروطاً للمشاركة.

الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة تجاه القدس

نتعرف على المخططات الاسرائيلية الصهيونية لتهويد القدس في هذه المرحلة، فنتتبع آخر الاجراءات المتخذة بشأن بيت المقدس. وقد اتجهت انظار العالم الى هناك حين قامت الحكومة الاسرائيلية في نهاية شهر آذار / مارس الماضي ١٩٩٣ بإكمال

عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال سلسلة اجراءات. وتضمنت هذه الاجراءات شق طريق تلتف حول القدس وتصل بين جنوب الضفة ووسطها وشمالها لتحول دون عبور أبناء فلسطين بقدسهم في تنقلهم كما كان عليه الحال منذ آلاف السنين. كما تضمنت الاجراءات منع دخول ابناء فلسطين من الضفة والقطاع الى القدس الا بإذن مسبق وصريح، وتقييد حرية القادمين منهم للصلاة في المسجد الاقصى وكنيسة القيامة مسلمين ونصارى.

جاءت هذه الاجراءات الجديدة بعد تولي الادارة الامريكية الجديدة مقاليد الأمور في واشنطن، استمراراً لاجراءات سبقت، هدفها استكمال فرض الأمر الاسرائيلي على القدس لتكون تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة في ظل أية تسوية يتم التوصل اليها من خلال عملية سلام الشرق الأوسط. ومن ابرز تلك الاجراءات التي سبقت، الأمر الذي وقعه وزير الداخلية الاسرائيلية في فبراير / شباط ١٩٩٢ بعد ثلاثة شهور من انعقاد مؤتمر مدريد. ويقضي هذا الأمر «بتوسيع اراضي بلدية القدس والحاق خمسة عشر ألف دونم بها» (دافار في ١٩٩٢/١٢/١٤). وقد حضر مراسم توقيعه تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الاسرائيلي ونائبه والقائم بأعمال لواء القدس ومدير عام سلطة تطوير القدس في ظل الاحتلال الصهيوني. وكان مما قاله كوليك في كلمته «ان الولايات المتحدة تدرج في شروطها الخاصة بتجميد الاستيطان القدس ايضاً. ولقد كانت القدس الموحدة وستبقى عاصمة اسرائيل وتحت سيادتها وحدها. وهذا الأمر يحظى بالاجماع في اسرائيل وفي أوساط يهود العالم ولايحتل طرح أى حل آخر للقدس». ويلفت النظر في هذا القول شأن التصريحات الاسرائيلية الرسمية بعامة أنه يقطع الطريق على احتمال طرح أى حل لقضية القدس الا التسلط الصهيوني الاسرائيلي عليها، وأنه يتخذ ذريعة لذلك اجماع الاسرائيليين ويهود العالم على ذلك دون أخذ في الاعتبار القانون الدولي والشرعية الدولية وإجماع شعب فلسطين العربي والأمة العربية والعالم الاسلامي على التمسك بتحرير القدس وبحقوقهم فيها، ومن بين تلك الاجراءات ايضاً التشديد الاسرائيلي على تطبيق قانون اسرائيلي صدر عام ١٩٧٣ يستهدف منع فلسطيني القدس من البناء بحجة «تحديد نسبة لإنشاء المباني العربية لاتتجاوز ٢٦٪». وقد تمّ هذا التحديد اثر احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، وقد قالت صحيفة جيروزاليم بوست في ١٩٩٣/٣/٨ وهي تتحدث عن هذه الاجراءات «ان كلاً من ليكود والعمل حافظتا على بقاء هذا

القانون سارياً وبشدة.. وان الفلسطينيين في القدس تذمروا مراراً من هذا القانون وأعربوا عن النقص الشديد الذي يواجهونه في المساكن، وشكوا كثيراً من اضطرارهم مغادرة المدينة بسبب ذلك النقص. كما أن من بين تلك الاجراءات تكثيف الاستيطان الاستعماري الصهيوني في القدس القديمة داخل السور بجوار المسجد الاقصى وكنيسة القيامة، وفي القرى العربية المحيطة بالقدس التى الحقت بالبلدية مثل العازرية وصور باهر حيث اقيمت في الاولى مستعمرة «معاليه أدونيم» واقيم في الأخرى مشروع جبل السور (حارحوما).

الموقف الاسرائيلي الحالي من القدس

يمكن القول في ضوء هذه الاجراءات ان الموقف الاسرائيلي من القدس في هذه المرحلة أصبح واضحاً كالصبح في استراتيجيته وتكتيكه. وقد أكده اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية مرات خلال الأيام الماضية في أحاديث للعالم وللعرب ولليهود. فاستراتيجياً، الموقف هو بلسانه «القدس قلب الشعب اليهودي وروحه، ومن ثم فإن حكومة اسرائيل هذه لايمكنها التنازل في شأن القدس الموحدة التى ستبقى الى الأبد تحت السيادة الاسرائيلية وعاصمتنا» كما جاء في بيان حكومي صدر يوم ٩٣/٦/٢٤ عن حديث وجهه رابين لانصار الصندوق القومي اليهودي، وواقعياً، تمضي حكومة رابين في سياسة اغتصاب القدس مستفيدة الى آخر مدى من «تصميم» عملية التسوية الجارية الذي أفسح المجال للعدو الصهيوني لأن يوجد واقعاً على الأرض بموافقة «المصمم» الامريكي الى حد تحدث عن اسحق شامير حين ترك السلطة بعد سقوط ليكود في الانتخابات مصارحاً أنه كان ينوي المماطلة في عملية التفاوض عشر سنوات يكون اثناءها قد اكمل اغتصاب القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ وطرد سكانها وتوطين المهجرين اليهود الذين تهجرهم الصهيونية من اوطانهم الى فلسطين. وقد قال رابين صراحة في مقابلة مع صحيفة القدس العربية الصادرة في الوطن المحتل يوم ٩٣/٦/١٠ «لدينا اتفاق مع الامريكيين على ان وضع القدس الموحدة لن يبحث ضمن اطار المجلس التنفيذي للسلطة الانتقالية، القدس جزء من اسرائيل ولن نناقش وضعها في الفترة الانتقالية». أما «تكتيكياً»، فإن رابين يقبل مشاركة «مقدسي» في المباحثات الثنائية ضمن الوفد الفلسطيني مادام لهذا المقدسي عنوان آخر في الضفة الغربية، وهو يقول لصحيفة القدس «أما بالنسبة الى

المشاركة في الانتخابات وأمور جانبية أخرى فيما يخص الفلسطينيين من سكان القدس فيمكن مناقشتها». ولا يضير الحكومة الاسرائيلية أن تتم هذه المناقشة وتستمر مادامت تقوم هي بتغيير الواقع على الأرض، وهاهي الاهرام تنشر يوم ٩٣/٧/٤ أن حركة «السلام الآن» الاسرائيلية أعلنت ان حكومة اسحق رابين اقامت مشاريع استيطانية في عامها الأول تفوق ما أنجزته حكومة ليكود السابقة في فترة مماثلة. ويتضمن «التكتيك» الاسرائيلي اقتراح أن توضع صناديق الاقتراع في الانتخابات التي اشار اليها رابين في كل من كنيسة القيامة والمسجد الاقصى، لكي تكون في اطار «القدس الدينية» التي يسكنها نصارى ومسلمون ويفتحها الاسرائيليون للزائرين القاصدين الاماكن المقدسة وهي تحت السيادة الاسرائيلية، تماماً كما رأينا في ما جرى في عيد الاضحى. ومعلوم أنه سبق لشيمون بيريز في دراسته عن النظام شرق الأوسطي التي نشرها في كتاب «ماذا بعد عاصفة الخليج» أن أوضح بجلاء «أن موضوع اورشليم – القدس» هو احد ثلاثة مواضيع جدية من وجهة النظر الاسرائيلية، والاثنان الآخران بكلماته هما «قضية العمق الاستراتيجي لاسرائيل التى تعاني من قلة العرض جغرافياً، والمستوطنات الاسرائيلية التي أصبحت حقيقة واقعة». وان لنا أن نقف أمام تعبير أصبحت حقيقة واقعة لندرك معنى فرض الأمر الواقع، وقال بيريز بشأن موضوع اورشليم، القدس «عملياً هناك اتفاق غير مكتوب على ترك موضوع اورشليم – القدس حتى نهاية المفاوضات، أو على اعتباره موضوعاً يتفق الطرفان على أنهما غير موافقين على أية حدود بشأنه، وعلى ترك الحياة لتجد مسالك حلول خاصة بها. كما يمكن تقسيم الموضوع لشقين سياسي وديني، سياسياً تكون اورشليم – القدس عاصمة اسرائيل، ودينياً تكون مفتوحة لكل الاديان الموجودة فيها». وواضح ان مقصده من قوله ترك الحياة لتجد مسالك حلول خاصة بها هو فرض الأمر الواقع، ولافت للنظر أنه يتحدث عن اديان موجودة فيها دون ذكر الاسلام والنصرانية.

الموقف الامريكي

إن هذا الموقف الاسرائيلي الصهيوني من القدس في هذه المرحلة الجديدة يجد له سندا قويا في الموقف الامريكي من القدس في «النظام شرق الأوسطي» وأصبح واضحاً تماماً للعامة بعد جولة المباحثات العاشرة وتقديم واشنطن وثيقة تتضمن افكارها بشأن دفع المفاوضات، بعد أن كان واضحاً للخاصة المتابعين. وقد وصفت الناطقة

بلسان الوفد الفلسطيني هذه الافكار «بأنها تدل على خرق للسياسة الامريكية منذ عهد الرئيس كارتر خصوصاً فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية» كما نقلت وكالة فرانس برس يوم ١٩٩٣/٧/١. ووضح أن هذه الوثيقة تحسم في أنه لا بحث في موضوع القدس خلال المرحلة الانتقاية، الأمر الذي يشكل تراجعاً عن رسالة الضمانات الامريكية في نظر الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني. كما وضح أن الولايات المتحدة ستستمر في عدم التدخل الفاعل لوقف الممارسات الاسرائيلية على الأرض في القدس ومنطقتها. والحق أن ما جاء في هذه الوثيقة لم يكن مفاجأة للخاصة المتابعين الذين وجدوا الموقف الامريكي من القدس من خلال دراستهم له هو في جوهره مساند للموقف الاسرائيلي الصهيوني استراتيجياً وواقعياً مع تغيير محدود في التكتيك. فهذا الموقف الامريكي يقول الآن بالقدس الموحدة ويقبل بالسيادة الاسرائيلية عليها عملياً مناقضاً ما يعلنه من تمسك بقرارات الشرعية الدولية بشأن القدس. وهو يكاد يسكت عن قيام الحكومة الاسرائيلية بمتابعة عمليات الاستيطان الاسرائيلي في القدس ومنطقتها، ويموّل هذه العمليات بضمانات القروض التي أعطاها. وهو يقبل بفكرة تقسيم موضوع القدس الى شقين سياسي وديني، ويسعى في هذه الآونة لمعالجة الشق الديني مسلماً بوجهة النظر الاسرائيلية في الشق السياسي من السيادة الاسرائيلية على القدس، بل إنه في وثيقته الاخيرة يفتح الباب أمام تسليمه بالسيادة الاسرائيلية على كل الأراضي العربية المحتلة في فلسطين عام ١٩٦٧ بقوله «ان السيادة على الارض ليست لأحد، وان الموضوع متروك للمستقبل». ويعمد هذا الموقف الامريكي أيضاً الى «استغلال» «معالجة هذا الشق الديني» ليحصل لاسرائيل على مكاسب لم تكن لتحلم بها وهي مستمرة في احتلال الاراضي العربية. وأول هذه «المكاسب» إنهاء المقاطعة العربية، وذروة هذه المكاسب أن تصبح اسرائيل من خلال النظام شرق الأوسطي وكيله المعتمد في التحكم بمقدرات المنطقة. ومعلوم أن مايجري على هذا الصعيد الخاص «بمعالجة الشق الديني» في موضوع القدس يقع ضمن الفكرة الخامسة من الافكار الستة التي حملها الوزير جيمس بيكر في آخر جولاته للمنطقة في منتصف شهر تموز / يوليو ١٩٩٢ ضمن ما اسمته اذاعة اسرائيل «صفقة سياسية كبري» اراد طرحها على الأطراف، وهذه الفكرة الخامسة هى «ضرورة الغاء المقاطعة العربية للشركات الاجنبية التي تتعامل مع اسرائيل، وبدء مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية عربية ربما بعضها من

السعودية حول ادارة المسجد الاقصى ومسجد عمر فى القدس». وها هي الادارة الجديدة التي تابعت تنفيذ هذه الفكرة تعين أحد اعضاء فريق الوزير بيكر مبعوثاً لها الى المنطقة في محاولة أخرى لمد عملية التفاوض بعد ماوصلت اليه الجولة العاشرة من فشل ذريع، فهل يكون هذا التحرك الجديد فى ظل عملية التسوية الجارية التي «أسس بنيانها على شفا جرف هارٍ» مختلفاً عن تحركات امريكية سبقت قال عنها «ميرون بنفنستي» في نشرته «المستوطنات والمستوطنون» بإمكان المرء ايجاد عامل مشترك بين مبادرات السلام الامريكية، وجهود التسوية بدءاً بخطة روجرز عام ١٩٦٩؛ فكل مبادرة سلام امريكية من هذه المبادرات دفعت الاسرائيليين الى زيادة النشاط الاستيطاني. ويبدو أن خطة السلام التى تقدم بها وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر قد أثارت الحافز بشكل أقوى مما كان عليه قبلاً» ؟

تجدر الاشارة هنا الى أن موقف الادارة الامريكية من القدس يتأثر كثيراً بموقف الكونغرس الامريكي الذي يقوم مركز القوة الصهيوني الامريكي بدور كبير في صياغته، بحكم ما لهذا المركز من نفوذ قوي في مجلس الكونغرس. وقد رأينا كيف اتخذ المجلسان في ربيع ١٩٩٠ قرارين بأن «القدس عاصمة دولة اسرائيل ويجب ان تبقى كذلك»، وصدر قرار مجلس الشيوخ رقم ١٠٦ يوم ١٩٩٠/٣/٢٢ متضمناً حيثيات تضرب عرض الحائط بالشرعية الدولية وتناقض مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ بشأن القدس.

أصول الموقف الاسرائيلى الحالي من القدس

يعود الموقف الاسرائيلي الحالي من القدس الى يوم احتلال الجزء الشرقي منها في ١٩٦٧/٦/٥، وكانت القدس الشرقية آنذاك جزءاً من الضفة الغربية تضم ١٢٩٫٤٧٢ نسمة أى حوالي ١٣٫٤٪ من سكان الضفة الغربية. وكانت مساحتها ادارياً ٣٨ ألف دونم، وقد سارعت اسرائيل الى توسيع الحدود الادارية للمدينة لتصبح مساحتها ١١٠ آلاف دونم هى أراضى ٢٨ قرية عربية مجاورة، وعمدت السلطات الاسرائيلية الى تحديد نسبة ثابتة للسكان في المدينة بحيث يكون ٧٤٪ منهم من اليهود و٢٦٪ من العرب مسلمين ونصارى، ولجأت هذه السلطات لتحقيق ذلك الى مجموعة اجراءات وممارسات واساليب، من بينها جعل الحصول على رخص بناءٍ أمراً شبه مستحيل بالنسبة للمواطنين العرب في القدس، والحجة المعلنة هى دائماً المخططات التنظيمية التى لم

تتم الموافقة عليها. وقد ذكرت صحيفة هاراتس في ١٩٩٠/٣/٢١ أن احدى الدراسات «أظهرت انه مابين عامي ٧٧ و٨٣ شيَّد اليهود في القدس ما معدله ٣٩٠ ألف متر مربع في كل عام منها ٧٠٪ لأغراض سكنية في حين أن ما سمح للعرب بتشييده خلال الفترة نفسها ٤٣ ألف متر مربع فقط، ٨٥٪ منها لاغراض السكن وهذا يعني أن نصيب الفرد اليهودى من البناء في القدس ٣ر١م٢ في السنة مقابل ٤ر٠٪ للفرد العربي». وكان من بين هذه الاجراءات كما يقول غازي السعدي في دراسته لندوة يوم القدس الثالثة «هدم احياء بكاملها في البلدة القديمة هي حي اشرف وباب السلسلة وحي المغاربة وحي الباشورة وارغام سكانها العرب على تركها واقامة الحي اليهودي في البلدة القديمة ومضايقة العرب من سكان الاحياء الأخرى لارغامهم على الرحيل ومصادرة اكثر من ٤٨ ألف دونم». وتمضى هذه الدراسة في ذكر هذه الاجراءات الصهيونية التى تتالت منذ احتلال القدس الشرقية؛ ومنها ضم القدس ادارياً وسياسياً للسيادة الاسرائيلية في ٦٧/٦/٢٨ رغم ارادة أهلها وجعلها عاصمة لاسرائيل رغم ارادة الشرعية الدولية، وحل مجلس امانة القدس العربي المنتخب وابعاد رئيسه والغاء القوانين الاردنية، والقيام بحفريات تحت الحرم القدسى الشريف، واحراق المسجد الاقصى في ١٩٦٩/٨/٢١ ، والاعتداء على عدد من الكنائس، ومنع العرب الغائبين من العودة الى منازلهم ومصادرة املاكهم، وتغيير اسماء الشوارع والساحات والميادين في المدينة بغية طمس هويتها العربية الاسلامية، والتعدي على الاوقاف الاسلامية، واعلان مشروع القدس الكبرى وفتح باب الهجرة اليهودية للقدس على مصراعيه.

المخطط الاسرائيلي للقدس الكبرى

نعود الى تركيز انظارنا على القدس فى المرحلة الراهنة بعد ابرام اتفاق اعلان المبادئ، فنجد أن الاخطار المتعاظمة المحدقة بها تتجسد في مشروع القدس الكبرى الذي تتبناه الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق رابين. وقد تحدث نداف شارغاي في هاآرتس يوم ١٩٩٣/٧/١٣ عن هذا المشروع في مقاله «القدس الكبرى - خطوط لخارطة التسوية» قائلا «حين يتحدث رابين عن القدس، فإنه يقصد القدس الكبرى التي تشكل منطقة تحيط بحدود البلدية من الشمال والشرق والجنوب، لأن خارطة حكومة رابين للاستيطان تشمل افرات وغروش عتيون ومعالى ادوميم وجبعات رئيف، ويجرى البناء فيها بطاقة كاملة». وأوضح أن لجنة التخطيط التابعة لبلدية القدس صادقت في

الآونة الأخيرة على الطريق الشرقي المحيط بالقدس وبعض اجزائه خارج حدود بلدية القدس، وأن خط الحدود الذى رسم قبل ٢٦ سنة على اساس الاعتبارات السياسية وبغض النظر عن اعتبارات التخطيط المدني مازال يشق اراضي بعض القرى العربية مثل بيت اكسا وبيت جالا وبيت ساحور وكفر عقب والعيزرية والعيسوية وقلنديا والطور وغيرها، وأنه من ناحية عملية هناك مدينة كبرى رسمت حدودها بقرار من الحكومة الاسرائيلية تمتد من غوش عتيسون جنوباً حتى معالي ادوميم شرقاً وبيت ايل شمالاً لغاية بيت شميش غرباً. وختم حديثه قائلاً «ان الصلة الوثيقة بين القدس ومنطقة القدس الكبرى تتلاءم مع موقف رابين الداعي لاستمرار الاستيطان في القدس الكبرى. كما تدعم تطلع الفلسطينيين لمسح خطوط بلدية القدس من خارطة التسوية المستقبلية. وقد يكون بامكان رابين ان يوافق على طمس حدود بلدية القدس بدون مسحها تماماً. وهكذا يستمر الاستيطان الذي يؤيده رابين، ويحظى هذا الاستيطان بشرعية دولية».

لقد أثار الاعلام الاسرائيلى ضجة عالية فى صيف عام ١٩٩٣ حين اعلن نائب رئيس بلدية القدس الاسرائيلى ابراهام كحيلة أن اليهود أصبحوا أغلبية في القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، حيث وصل عددهم الى ١٦٠,٠٠٠ بينما عدد العرب ١٥٥,٠٠٠ من المسلمين والنصارى، وذلك فقاً لبحث مفصل اعدته دائرة التخطيط التي يرأسها. وقد ذكر ديربك براون في صحيفة جارديان البريطانية يوم ١٩٩٣/٧/٢١ وهو يعلق على هذا الاعلان «أن ارتفاع عدد السكان اليهود كان نتيجة التخطيط المصمم والإعانات الكريمة. وبفعل هذا التخطيط تمت مصادرة آلاف الافدنة العربية لاقامة مستوطنات جديدة عليها، واتخذت اجراءات لتشجيع الاسكان اليهودي وعدم تشجيع البناء العربي.. وقد استوطن منذ عام ١٩٦٧ حوالي ١٢٠,٠٠٠ يهودي في منطقة القدس المحتلة وما حولها بالاضافة الى ١٦٠,٠٠٠ في القطاع الشرقي من القدس. ويقدر كحيلة أن هناك ٤٠,٠٠٠ يهودي آخرين على مقربة.. وقد حدثت هذه الاغلبية خلال الثمانية عشر شهراً الماضية بفعل موجة التهجير الاخيرة من الاتحاد السوفيتي سابقاً».

تعدي اسرائيل على الوقف الديني

واضح أن عملية تهويد القدس هذه وطمس هويتها العربية الاسلامية انما تقوم على اغتصاب ممتلكات أهلها العرب مسلمين ونصارى. وقد استهدف هذا الاغتصاب

الصهيوني للممتلكات العربية الأوقاف الدينية بخاصة اسلامية كانت او نصرانية، ومعلوم أن القدس حافلة بهذه الاوقاف شأن فلسطين بعامة. وتقدم لنا مذكرة الشيخ أحمد الناطور عضو محكمة الاستئاف في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الى رئيس وزراء اسرائيل ووزير العدل الاسرائيلي في شهر نيسان / ابريل ١٩٩٣، وقد نشرتها القدس المقدسية يوم ٩٣/٤/١٠، فكرة واضحة وصورة دقيقة لما تعرضت له الاوقاف الاسلامية هناك من انتهاكات. قد رأينا اثباتها كاملة كملحق لهذا البحث.

مشكلات بدون حل

يلفت النظر أن المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس، لكونها قائمة على الاغتصاب تواجه مشكلات تحاول السلطات الاسرائيلية حلها عبثاً.

في مقدمة هذه المشكلات مشكلة تنظيمية أوجدتها اسرائيل باصرارها على توحيد القدس بعد عام ١٩٦٧، كما يقول المهندس ابراهيم الدقاق في بحثه «القدس المدينة والمعاش»، بعد أن تطور جزءاها الشرقي والغربي «تحت معايير متنافرة وفلسفتين لا تسمحان بالتكامل؛ فواجهتها قضية التوفيق بين رغباتها السياسية الاستراتيجية من جهة وبين طبيعة المدينة والواقع السكاني وحاجاته التنظيمية المتعارضة مع رغباتها من جهة ثانية. ولم تجد اسرائيل امام هذه الوقائع والرغبات المتعارضة الا اللجوء لاجراءات قسرية واعتباطية تفتقر الى المرونة محكومة بآلية خشنة تقوم على مبدأ تكييف المدينة وادائها قسراً لخدمة تصورات ذهنية لم تحسم على أرض الواقع. وتجاهلت اسرائيل بذلك طابع المدينة الأصيل وروحها التي نمت في اطارها عبر مراحل تاريخية متعددة. وعمدت الى فرض رؤية يتحكم فيها السياسي والاستراتيجي والعسكري». وهكذا رأيناها مثلاً تعزل المدينة القديمة لتحيلها «الى متحف يجعل سكانها اشكالاً من الشمع يجري حفظهم لمصلحة تجارة السياحة العالمية» على حد قول ميرون بنفنستي.

ثلاث مشكلات أخرى واجهت اسرائيل وهي تحاول ضبط المعادلة التي وضعتها لسكان القدس ضمن نسبة ٧٤٪ يهود و٢٦٪ عرب، وهي مشكلة ضبط هذا التوازن السكاني باستمرار، ومشكلة ضبط فضاء المدينة وانتشارها، ومشكلة تحقيق التلاحم بين القدس الشرقية والقدس الغربية، ويقول المهندس ابراهيم الدقاق «أما المشكلة الأولى فلم تجد حلاً لها»، إذ أحدثت الاجراءات الاسرائيلية نتائج عكسية في بعض الأحيان، فالهجرة العربية من القرى الى محيط القدس ادت الى قيام أحياء فقر عربية حولها من

الجهتين الشمالية والشرقية تفتقر الى التنظيم.. وتشجيع الهجرة اليهودية الى القدس لحفظ التوازن استدعى بناء مزيد من المجاورات السكنية اليهودية، والمشكلة الثانية هي نتاج الأولى. فقد خضعت القدس لنمو شبه عشوائي بفعل هاجس اسرائيل محاربة تزايد الوجود الفلسطيني فيها، وزيادة البناء لليهود دون اهتمام كاف للاصول والمعايير التنظيمية. «وهكذا تدور عملية تنظيم القدس في حلقة مفرغة تحل مشكلة اصغر تخلق مشكلة أكبر»، على حد قول المهندس الدقاق. أما المشكلة الثالثة فأساسها فني حضاري نابع من الاختلاف بين المجتمع الفلسطيني والتجمع الاسرائيلي وهو اختلاف واسع في ظل الاحتلال الصهيوني لفلسطين «ولايمكن طمسه بإجراءات تجميلية»، وبخاصة وان التخطيط الاسرائيلي سعى الى خنق الوجود الفلسطيني في القدس وحصره ضمن معازل فرض على سكانها التبعية للمجتمع الاسرائيلي.

مجموعة مشكلات أخرى يسببها الاستيطان الاسرائيلي في بيت المقدس من أهمها ايجاد حاجز بشري ومادي يفصل شمال الضفة عن جنوبها، وتهديد المواقع الدينية الاسلامية والنصرانية بالزوال، وتهديد التراث العربي الاسلامي بالطمس والهدم، وتخفيض نسبة مساحة المنطقة الأثرية ومعظمها اسلامية من القدس، وتضخيم نسبة الوجود البشري اليهودي. ويقول المهندس الدقاق «وتحت هذه الظروف تم خلال العقدين الماضيين اخراج حوالي ستة آلاف فلسطيني عربي من المدينة القديمة واحلال اربعة آلاف يهودي فيها»، ومن المتوقع تبعاً للمخططات الاسرائيلية اخراج سبعة آلاف فلسطيني عربي آخرين.

هكذا تبدو الأخطار المحدقة بالقدس في هذه المرحلة الجديدة من قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، بفعل المخططات الاسرائيلية الصهيونية والمشكلات الناجمة عنها، فكيف السبيل لمواجهة هذه الأخطار؟

مقاومة ابناء القدس البطولية

تتجه الانظار في المواجهة الى ابناء القدس العرب المسلمين والنصارى أول ماتتجه. وقد شدت مقاومتهم البطولية للاحتلال على مدى الاعوام الستة والعشرين الماضية أنظار شعبهم وأمتهم والعالم، وقدمت امثلة رائعة على الصمود والجهاد الدائب في مختلف الميادين، ولعل اكثر ما يلفت الانتباه في هذه المقاومة اعتمادها على المجتمع المدني الأهلي الطوعي الذي نجح أبناء القدس في اقامته على اساس قوي من

التنظيم، وقد اوردت دراسة الاستاذ غازي السعدي «القدس .. حقائق وارقام» الصادرة عن دار الجليل اسماء ست وثلاثين نقابة مهنية في القدس، وأسماء ست وعشرين جمعية، وأسماء ست جمعيات تعاونية، وأسماء واحد وعشرين اتحاداً ورابطة، واسماء سبعة نوادٍ، وأسماء ثماني فرق فنية، وأسماء ست عشرة من مؤسسات العمل الاجتماعي. ولكل تنظيم من هذه التنظيمات سجل حافل في النضال للحفاظ على الهوية ومواجهة الاغتصاب والقمع والتسلط. واكثر ما يميز هذا السجل أنه لم يقتصر على المقاومة السلبية بل قرنها دوماً بالمقاومة الايجابية. وقد استطاعت مؤسسات مقدسية عريقة أن تصمد أمام هذه المخططات الصهيونية الرهيبة، ومثل عليها جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية. كما استطاعت مؤسسات أخرى ان تقوم وتنمو كأمر واقع فرض نفسه، ومثل عليها واكبه كاتب هذه السطور من موقعه في المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم الفلسطيني، هو جامعة القدس بكلياتها المختلفة وقد قامت على نواة جمعية الطفل.

ويلفت النظر ايضاً في هذه المقاومة البطولية تلاحم ابناء القدس في الخارج معها، وهذا التلاحم هو أحد اسباب استمرارها ونموها، وما اكثر الامثلة، ومنها مثّل «يوم القدس» في ندواته السنوية التي تنعقد في ذكرى تحرير القدس من الفرنجة على يد صلاح الدين الايوبي يوم الثاني من تشرين أول / أكتوبر ١١٨٧م. ومأروع الأخوة الدينية في هذه المقاومة بين المسلمين والنصارى من ابناء القدس، وهي الاخوة التى عرفتها القدس عبر العصور منذ الفتح الاسلامى وشملت اليهود ايضاً قبل أن يصبحوا ضحية الصهيونية الاستعمارية العنصرية. وقد تفاعلت مقاومة ابناء القدس مع مقاومة ابناء فلسطين بعامة في مختلف المدن والقرى والنجوع، وأبرزت نموذج المقاومة الفلسطينية، ودخلت هذه المقاومة مرحلة متميزة بالانتفاضة التى بدأت يوم ١٩٨٧/١٢/٩، وهى اليوم في اواخر عامها السادس.

ماينبغى عمله

إن لنا أن نتوقع في هذه المرحلة الجديدة مع هذا التربص الصهيوني الاسرائيلى بالقدس أن تتعاظم المقاومة الفلسطينية وتتصاعد لتفشل مخططات تهويد بيت المقدس، وتصل باسرائيل الى التسليم بحقوق شعب فلسطين العربي في القدس وفلسطين غير القابلة للتصرف التى حددتها الشرعية الدولية، وطبيعي ان تتجه الانظار من أجل دعم هذه المقاومة الى شعوب الامة العربية وحكومات الدول العربية والى العالم الاسلامي شعوباً وحكومات والى اعضاء الاسرة الدولية التي تحترم القانون الدولي وتتطلع الى

الوصول للسلام العادل.

أول ماينبغي عمله هو التعامل مع قضية القدس باعتبارها قضية تحرير، والتمسك بمباشرة معالجتها فوراً وفقاً لاحكام الشرعية الدولية. وهذا يقتضي تغيير صيغة مدريد التى وضح عملياً أنها تعاني من خلل في أساسها واطارها وخطواتها. وقد رأينا كيف حاول المفاوض الفلسطينى تجاوز هذا الخلل وطرح قضية القدس على هذا الأساس دون جدوى حتى الآن.

لقد توصلت الندوة الثالثة ليوم القدس الى أن الانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل تمثل التعبير الصارخ عن رفض شعب فلسطين العربي للاحتلال وممارساته، وتمثل كذلك طموحاته فى التحرر من الاحتلال واسترداد حقوقه. وهذا ما يجعل مهمة استمرار الانتفاضة وتصعيدها وتوفير الدعم المادي والمعنوى لها ومعالجة ما يعترضها من عقبات، على رأس المهام المطلوبة باتجاه مواجهة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس وطمس هويتها. وهذه المهمة تتطلب ترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية ومتابعة المبادرات الشعبية والتمسك بأساليب العمل الشوري الديموقراطي. كما توصلت الندوة الى أن تحرير القدس هو ايضاً هدف عربي ومسئولية عربية، وأن من البديهي أمام المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس أن تستمر الدول العربية في مقاطعة اسرائيل ورفض اى تطبيع معها في ظل احتلالها اراضٍ عربية واغتصابها حقوق شعب فلسطين، والأمر نفسه يصدق على العالم الاسلام وجميع الدول التى تعمل للسلام العادل.

واضح أن جهداً خاصاً يجب أن يبذل على الصعيد الدولي للوصول بالولايات المتحدة الامريكية الى الالتزام بما قررته الشرعية الدولية بشأن قضية القدس والحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربى. وقد أوصت ندوة القدس «بالتنبيه الى المخاطر التي تحملها برامج الاحزاب الامريكية المعلنة في حملاتها الانتخابية حول الاعتراف بكون القدس عاصمة لدولة اسرائيل، مما يجعل المخاطر المحيقة بالطابع العربي والاسلامي مخاطر حقيقية وملحة». وطالبت «بمتابعة أمر اتفاق تم عقده في ١٩٨٨/١/٢٨ بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة أعطت الأولى الثانية حق تملك عقار فى تل أبيب واستئجار عقار في القدس لمدة ٩٩ عاماً لقاء أجر سنوي قدره دولار واحد، علماً بأن العقار المؤجر هو وقف ذري للشيخ المرحوم محمد الخليلي، وله طابع تاريخي وديني؛ واثارة هذا الموضوع قانونياً ودبلوماسياً لكونه يتناقض

مع القانون الامريكي والالتزامات الامريكية منذ عام ١٩٤٧». وهذا مثل واحد من أمثلة كثيرة.

وبعد..

فإن لنا ان نتطلع الى تضافر الجهود الخيرّة للنجاح في مواجهة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل قضية فلسطين، وبلوغ هدف تحرير القدس الذى يصل بنا الى السلام العادل.

٦ - نص الخطاب الذي عرضته في اجتماع
المجلس المركزي الفلسطيني فى ١١/١٠/١٩٩٣ بتونس
لا للإتفاق المملى•• نعم لمتابعة النضال وصولاً للحق والسلام العادل

اخوتي وأخواتي •• سلام الله عليكم ورحمته وبركاته

مرة أخرى نلتقي في «المؤسسة»، في رحاب مجلسنا المركزي، بين أعطاف منظمتنا.. منظمة التحرير الفلسطينية، اللقاء هذه المرة في «يوم خاص» من أيام شعبنا ومنظمته. وقد يصبح «يوماً فاصلاً»، فالسفينة التى تقلنا جميعاً في مهب الريح تمخر عباب أمواج متلاطمة، وواجبنا أن نتكاتف ونعمل معاً كى ننقذها، ونحن جميعاً في ساحتنا الفلسطينية ضمن هذه السفينة، على اختلاف آرائنا، في خندق واحد في مواجهة عدو يتربص بناء هدفه أن يتغلب علينا، فالمعركة اليوم كما كانت دوماً هي بيننا وبينه.

اجتماعنا هذا يتميز بوجود مراقبين من ابناء شعبنا جاءوا من مختلف أماكن تجمعه، أوجّه التحية حارةً لهم، وأقف أمام المعنى الكبير الذى يبرز من خلال مشاركتهم لنا اليوم، فمنهم من جاء من ربوع فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. ومنهم من جاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنهم من جاء من بيت المقدس، ومنهم من جاء من خارج وطننا فلسطين. وهذا يرمز الى وحدة قضية فلسطين التى عمدت صيغة مدريد وماسمي بمؤتمر سلام الشرق الأوسط الى تقسيمها أربعة اقسام، ملتفة على ثلاثة منها ومتعاملة مع قسم واحد فقط هو قسم الضفة والقطاع. ولكم نبهنا في مؤسساتنا الى أن صيغة مدريد هذه تعاني من خلل كبير في أساسها واطرافها واطارها وخطواتها وحذرنا من مغبة التعامل معها ودعونا الى متابعة النضال حتى يتم تغييرها.

انظار كثيرة متجهة الينا في اجتماعنا هذا تترقب ما ينتهي اليه وما سيقال فيه، انظار أبناء شعبنا في داخل وطننا المحتل وخارجه. أنظار أبناء أمتنا في وطننا الكبير من المحيط الى الخيج، أنظار أبناء الحضارة العربية الاسلامية في دائرتها الواسعة، وانظار المناضلين من أجل الحرية والسلام القائم على العدل في عالمنا والمنتمين الى حركات التحرر الوطني بخاصة.

لقد استمعنا ملياً يوم أمس لعروض اخوة لنا أخذوا على عاتقهم ابرام اتفاق «اسرائيلي فلسطيني» وتحملوا مسؤولية إبرامه بشقيه، شق الاعتراف المتبادل وشق اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، أفاض هؤلاء الاخوة في شرح الظروف التي دعتهم الى القيام بذلك وقدموا قراءتهم للواقع القائم اليوم في وطننا ومنطقتنا والعالم، وهي قراءة نختلف معها، وبيّنوا ايجابيات الاتفاق واشاروا الى بعض سلبياته، ودعونا الى إبداء الرأي فيه والتصديق عليه. واستمعنا قبل ذلك الى الأخ رئيس المجلس بالوكالة وهو يحثنا على مناقشة الاتفاق وصولاً الى قبوله أو رفضه.

نستجيب لهذه الدعوة وفاءً بواجبنا، ونُمعن النظر في هذا الاتفاق ونُعمل الفكر كي نحزم الأمر ونمارس الفعل لبلوغ أهدافنا وأهمها تحرير وطننا، وحاجتنا ماسة الى امعان النظر وإعمال الفكر أمام نوعين من الضغوط نتعرض لها، ضغوط «دعايات اعلام الأزمة» التي يوجهها الاعلام الغربي المتحكم لزخرفة الاتفاق وتزيينه وتزويقه بغية تسويقه؛ وهذه الضغوط تستهدف تشتيت فكرنا وخطف أبصارنا، والنوع الآخر ضغوط «الكاسحة الامريكية» التي وجهتها واشنطن لتأمين الموافقة على الاتفاق ولو بالقوة محذرة من يقف في طريقها، ومعلوم أن مفعول دعايات اعلام الأزمة هو دوماً وقتي، ومدى تأثيره الزمني محدود وقصير، وما أسرع ما يأخذ مفعوله وتأثيره في التناقص حتى يتلاشى أمام حقائق الواقع القائم. ومعلوم ايضاً أن قوة دفع «الكاسحة الامريكية» سرعان ما تقل حين تواجه بجبال جليدية من إرادة الحق.

* * *

أُجمل رأيي في هذا الاتفاق بشقيه فأقول: «لأننا أمناء على الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني؛ ولاننا أوفياء لانتمائنا العربي ملتحمون بنضال شعوب أمتنا العربية؛ ولأننا مترابطون متكافلون مع حركات التحرير في عالمنا ونحن نواجه معاً الاستعمار والعنصرية؛ ولأننا أبناء حضارة عربية اسلامية شارك في تشييدها المسلمون والنصارى واليهود، لم تعرف في تاريخها الحافل بروز مشكلة يهودية كتلك التي برزت في الحضارة الغربية وهي تطرح حلاً لهذه المشكلة يحرر اليهود من أسر الصهيونية العنصرية؛ وأخيراً لأننا نريد السلام القائم على العدل ونعمل له ولرفع المعاناة عن شعبنا أينما كان ونستشعر الأواصر التي تجمعنا فيما بيننا ومع الأخ رئيس اللجنة التنفيذية الذي تحمل مسؤولية ابرام هذا الاتفاق؛ فانني أدعو المجلس الى عدم

التصديق على الاتفاق بشقيه وعدم التصويت أيضاً.

إن لمجلسنا أن يناقش مضمون الاتفاق ويبلور أفكاراً بشأنه، ولكن ليس له من حيث الشكل أن يصوت عليه، فالاتفاق يتصل بأمور أساسية تتعلق بتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ليس من صلاحيات هذا المجلس المركزي أن يبت بها. ولايملك ذلك الا المجلس الوطني الفلسطيني في جلسة خاصة يدعى اليها من أجل غرض تعديل الميثاق وفق نص المادة ٣٣ آخر مواد الميثاق الوطني الفلسطيني، ويذكر الاخوة الذين شاركوا في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ كم صرف المؤتمر التأسيسي الذي تحول الى مجلس وطني من الوقت في صياغة هذه المادة حرصاً على الميثاق وحفاظا عليه ليصل الى النص الذي تضمنه الميثاق «لايعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطنى لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض، ويبقى المجال مفتوحاً أمام مجلسنا المركزي لمناقشة مضمون الاتفاق وفقاً لاختصاصاته التي حددتها المادتان ٥ و ٦ من لائحته الداخلية مادامت اللجنة التنفيذية قد قدمت الاتفاق اليه، ومادام ملتزماً بقرارات المجلس الوطني والميثاق.

أخواتي وإخوتى

لماذا لا نوافق على مضمون هذا الاتفاق بشقيه؟ ما هو المقياس الذي نقيسه به ونعتمده في الحكم له أو عليه؟

المقياس الذي نعتمده نابع من طبيعة قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني وأبعادهما، فقضية فلسطين لها أبعادها المحلية والاقليمية والدولية، وهذا الصراع له في أحد طرفيه الخاص بنا بعد فلسطيني هو جزء من البعد العربي الاسلامي التحررى، وله في طرف العدو بعد اسرائيلي صهيوني هو جزء من البعد الاستعماري الغربي، وهكذا فإن مقياسنا على صعيد البعد الفلسطيني هو حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف - على حد تعبير الشرعية الدولية - «حقنا في تقرير المصير وحقنا في العودة وحقنا في إقامة الدولة»، أى تحرير فلسطين المحتلة لتأخذ مكانها في وطننا العربي الكبير، وهو على صعيد البعيد العربي الاسلامي التحرري «أمن الوطن العربي والعالم الاسلامي وحركات التحرر». أما على صعيد البعد الاسرائيلي الصهيوني فهو «نبذ الصهيونية بعنصريتها وأطماعها التوسعية»، وعلى صعيد البعد الاستعمارى الغربي هو «التخلي عن

الهيمنة والاطماع الاستعمارية والتعامل بندية وإقامة نظام عالمي جديد قائم على العدل والمساواة». وكم يخطئ من يَغفَل عن أى من هذه الابعاد. وواضح أن البعد الأخير «الاستعمارى الغربي» يدعونا الى قراءة هذا الاتفاق في ضوء سعي الولايات المتحدة الامريكية لإقامة نظام شرق أوسطي في منطقتنا يكون لاسرائيل دور متميز فيه، وضعت تصميمه انطلاقاً من سعيها لإقامة نظام عالمي جديد تنفرد فيه بقيادة العالم.

* * *

نبدأ بالشق الأول من هذا «الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني» وهو الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل الذى تم التوقيع عليه يوم ١٩٩٣/٩/٩ . فنقف أمامه وقفة متأنية لما له من أهمية بالغة، وتنبع هذه الأهمية البالغة من حقيقة أنه كان شرطاً امريكياً لازماً لتوقيع الاتفاق الآخر فى ساحة البيت الابيض بواشنطن، وحقيقة أنه يتعلق في جزء منه بالبعد المعنوي الاخلاقي للصراع الذى يبرز تأثيره القوي على مجرد الاحداث تدريجياً ويستمر مفعوله لفترة طويلة، وحقيقة أنه يعني جميع الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية ولاسيما حركات التحرر الوطني في هذه الشعوب بما تضمنه من أمور تتصل بالشرعية الدولية والقانون الدولي وحق الكفاح بكل السبل ضد الاحتلال والعنصرية والتفريق بين المقاومة المشروعة والارهاب غير المشروع. وطبيعي أن يحوز عناية واهتماماً وهو يحدث في بداية مرحلة جديدة من النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وأحد طرفيه هي منظمة التحرير الفلسطينية احدى حركات التحرير في عالمنا التي تمثل شعباً تابع جهاده ضد الغزوة الاستعمارية الصهيونية على مدى اكثر من قرن، وطرفه الآخر هو اسرائيل التي أقامتها هذه الغزوة.

أوجز أيها الاخوة والاخوات قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل هذا سأتقدم بها الى رئاسة مجلسنا المركزي تتناول الرسائل الثلاث المؤلف منها، فأقول إنه فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية «اتفاق مملي». وهذا واضح جلي في رسالة الأخ رئيس المنظمة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي ورسالة الأخ رئيس المنظمة الى وزير خارجية النرويج، فهل يعقل لو أنه لم يكن من نوع «اتفاقات الاملاء» أن يقبل قائد حركة تحرير وطني هي قبلة انظار أحرار العالم على مدى عقود من السنين وفي السنوات الست الأخيرة التي شهدت «الانتفاضة»، أن يتعهد «بنبذ الارهاب» وهو تعبير يقصد منه إلصاق شبهة الارهاب بجهاد شعب عظيم ضد غزوة استعمارية استيطانية عنصرية استهدفته،

ولمن يوجه هذا التعهد؟ لرئيس وزراء اسرائيل التي تمارس أبشع أنواع الارهاب الرسمي، هل يعقل الا يشير الى شرعية كفاح شعبه جيلاً بعد جيل إناثاً وذكوراً أطفالاً وشباباً وشيوخاً وجهاد قوافل من الشهداء، وهو الذى طالما أشاد بهذا الجهاد وتغنى مع جميع الاحرار في العالم.، هل يعقل ايضاً ان يتعهد «بالتخلي عن أى عمل من أعمال العنف»، والشرعية الدولية تؤكد حق «الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية» في الكفاح ضد هذه النظم وفقاً لمقاصد الميثاق الأممي ومبادئه ولاعلان حقوق الانسان، والجهاد قبل ذلك وبعده فرض الهي على الانسان الذى كرمه الله بالحرية؟ وهل يعقل لو لم يكن نصاً مملى أن يتضمن التعهد حديثاً عن «اجراءات تأديبية» ضد أي مخالف وأن يأتي الذكر الوحيد في الرسالة لعناصر منظمة التحرير الفلسطينية وموظفيها في معرض نبذ الارهاب والتخلي عن العنف والتلويح بالتأديب؟. وقد سمعنا بالأمس أحد مفاوضي هذا الاتفاق يعتبر أن هذه التعهدات عادية وسبق اعلانها، الأمر الذى يشير الى الغفلة عن البعد المعنوي الاخلاقي الذي يمثله التعهد بهما الى العدو الغاصب، فضلاً عن أنه لم يسبق التعهد الا «بنبذ الارهاب» وفق التعريف الأممي «للارهاب» في القرار ٦١/٤٠ الذى يؤكد «أن كفاح الشعوب حق وشرف» وليس ارهاباً.

لقد نص التعهد الأول لرئاسة المنظمة في رسالته لرئيس الوزراء الاسرائيلي على «حق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن» وعلى موافقة المنظمة على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي اللذين اعتمدا وحدهما اساساً لما سمى بعملية سلام الشرق الأوسط مع اعطاء اسرائيل حق تفسير أولهما على هواها، ومعلوم أن هذا يوصل الى القفز على بقية قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، ومعلوم ايضاً أن التفسير الاسرائيلي المفروض على أرض الواقع لايقبل خطوط ١٩٦٧ ويصر على التمسك «بالقدس الكبرى» والمستوطنات الاسرائيلية. ونص التعهد الثانى على التزام المنظمة طريق التفاوض طريقاً وحيداً لتسوية المسائل المعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم، وهي مسائل اساسية «القدس والمستوطنات واللاجئون والحدود»، وواضح ان هذا التعهد بالتفاوض السلمي يكمل سابقه الخاص بحق اسرائيل العيش في سلام وأمن. وقد تحدثنا عن التعهد الثالث بنبذ الارهاب والتخلي عن العنف والتأديب، ويبقى التعهد الرابع فى الرسالة الأولى الذي تؤكد فيه منظمة التحرير الفلسطينية أن مواد الميثاق ونقاطه التي تنكر حق اسرائيل في الوجود أو التي تتعارض مع

التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت «عديمة الأثر وغير سارية المفعول». وبالتالي فإن المنظمة ستعرض على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني للموافقة عليها. ولقد تضمنت رسالة رئاسة المنظمة الى وزير خارجية النرويج تعهداً خامساً بأن التصريحات العلنية لرئيس المنظمة «تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على المشاركة في التدابير التى تؤدي الى التطبيع ورفض العنف والارهاب والاسهام فى تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الايجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون». ووراضح أن الوسيط النرويجى وهو يطلب هذا التعهد كان غافلاً تماماً عن البعد الاخلاقي لدوره، فقبل أن يسجل عليه التاريخ مخالفته بما طلب لروح الميثاق الاممي والشرعية الدولية والقانون الدولي والتعاليم السماوية قبل ذلك. كما غفل عن المسؤولية المعنوية التى ستتحملها بلاده بفعل ذلك، والصورة التى ستكون لها في ذاكرة شعب فلسطين التاريخية والأمة العربية والاحرار في العالم.

ماذا كان الرد الاسرائيلي على رئاسة المنظمة في اتفاق الاعتراف المتبادل؟ فقرة واحدة قصيرة يعلن فيها رئيس الوزراء الاسرائيلي انه في ضوء تعهدات المنظمة قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بها بصفتها الممثل «للشعب الفلسطيني» وبدء مفاوضات معها في اطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

أول ما يلفت النظر في هذه الرسالة حين نقارنها بالرسالتين السابقتين انها جاءت خالية من أية تعهدات كان على رئيس الوزراء الاسرائيلي ان يتعهد بها للمنظمة اذا أريد تحقيق قدر من التناظر في هذا الاعتراف المتبادل. كان عليه فيما يتعلق بأسباب الصراع العربي الصهيوني الأساسية أن يعلن تعهد الحكومة الاسرائيلية بايقاف التهجير الصهيوني لليهود من اوطانهم الى فلسطين والكف عن الدعوة لذلك والغاء قانون العودة الاسرائيلي الذي يمكن كل يهودي أياً كانت مواطنته أن يحصل على الجنسية الاسرائيلية حال قدومه الى فلسطين، وأن تتعهد الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بالنفخ في أوار الصراع بالتوقف عن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الاراضي العربية والتخلي عن مخططات التوسع ونبذ الارهاب الرسمي الذي تمارسه والافراج الفوري عن المعتقلين والعودة الفورية للمبعدين، وأن تعترف بحق جميع الشعوب العربية ومنها شعب فلسطين العربي بالعيش فى سلام وأمن وتلتزم من ثم بالتخلص من جميع مالدى اسرائيل من اسلحة غير تقليدية، وأن تعلن بأن جميع النصوص الصهيونية التي تمس العرب وتحث على التوسع

وتعبر عن توجهات عنصرية «اصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول»، وأن تعبر عن أسفها واعتذارها لما لحق بشعب فلسطين العربي من الظلم والمعاناة، هذا ما كان ينبغي اذا كانت الحكومة الاسرائيلية تتطلع حقاً الى «مصالحة تاريخية»، مقروناً بالانسحاب الفوري من جميع الاراضي العربية المحتلة.

نعم لقد تحدثت رسالة رئيس الوزراء الاسرائيلي عن «الشعب الفلسطيني» وهذا تغير هام يخرج بالاسرائيليين فيما يخص هذا الأمر من أسر العقيدة الصهيونية التي انكرت وجود هذا الشعب وردد اتباعها مقولة «ارض بلا شعب»، ونحن نسجله، ولكننا نضعه في حجمه الطبيعي ولانغالي فنبني عليه عليه أحلاماً لايصدقها واقع الحال كما فعل أحد الاخوة المتحدثين بالأمس وهو يقدم قراءته القانونية، ونلاحظ في الوقت نفسه أن هذا الاعتراف بالشعب الفلسطيني لم يقترن باعتراف صريح بالأرض الفلسطينية التى تدور فكرة الحكم الذاتي حول انكارها، كما نلاحظ أنه كان على أساس تعهدات المنظمة التي أمليت عليها.

واضح أن الولايات المتحدة الامريكية هي التي أملت هذا الاتفاق على منظمة التحرير الفلسطينية، فهي التي سنّت سلطتها التشريعية ممثلة في مجلسي الكونغرس مجموعة قوانين تتهمها ورئيسها بالارهاب ودعمه وتفرض شروطاً بالغة القسوة على التفاوض معها. ولقد أملت هذا الاتفاق بهذه الصورة لأنها أسيرة «غطرسة القوة» التي تحدث عنها وليم فولبرايت في كتابه الذي يحمل هذا الاسم، ولأنها أسيرة «مبدأ الإملاء» الذي يستهدف «الايحاء بأن جانبها فاضل وجانب العدو شرير. وهو مبدأ غير حكيم وغير عملي عند التنفيذ» كما يقول فولبرايت، ويمس القيم العلا.

إن القراءة التحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل هذا الذى أُعد سراً في ضوء الظلام، تنتهي بنا الى أنه فيما يخصنا «اتفاق مملى». وهو مخالف في الشكل والمضمون لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها الأساسي، وهو مناقض لأحكام الشرعية الدولية والقانون الدولي بشأن قضية فلسطين، وهو لذلك كله مدخل خاطئ لبلوغ السلام القائم على العدل، وسيكون سبباً في تصعيد التوتر في المنطقة. وطبيعي إذاً طلبنا أن لايقبل مجلسنا المركزي التصويت عليه ويرفض تصديقه.

* * *

أخواتي وإخوتي

نأتي الى اتفاق «اعلان المبادئ»، والحديث عنه ذو شجون؛ وقد سمعنا من «تفاوض» على ابرامه من اخوتنا يقول يوم أمس «إنه لم يكن هناك خيار آخر» و«إنه خطوة انتقالية أولى ولو كان نهائياً لاعتبره...» كما سمعنا قبل قليل أخانا د.حيدر عبد الشافي وهو يشرح أسباب «عدم ارتياحه» للاتفاق «وتحفظه عليه» ويتحدث أيضاً عن تبعات موقف الموافقة وتبعات موقف المعارضة، والوقت لايسمح لي في هذا المقام بعرض قراءة تحليلية أعددتها، وسأقدمها كاملة لرئاسة المجلس، واكتفى هنا بتقديم عصارتها وقياس هذا الاتفاق بالمقياس الذي اعتمدناه بأبعاده الاربعة، آخذاً بعين الاعتبار ديباجة الاتفاق وبنوده السبعة عشر وملاحقه الخمسة.

ماذا عن الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف فيه نصاً وتطبيقاً؟

لقد تحدثت الديباجة عن ممثل الشعب الفلسطيني وعن الاعتراف المتبادل بينه وبين حكومة اسرائيل «بحقوقهما السياسية والشرعية والوصول الى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية». واوضحت النقطة الثالثة من البند الثالث أن الانتخابات «ستشكل خطوة هامة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني». ونستحضر في اذهاننا هذه الحقوق الشرعية ونبحث عنها في الاتفاق، فنجد فيما يتعلق «بالأرض الفلسطينية» أن أساس التسوية النهائية هو قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذان يتعاملان مع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا الأساس يغفل جميع قرارات الشرعية الدولية الأخرى التي تعاملت مع بقية اراضي فلسطين، وهو في التفسير الامريكي له يتعامل في نطاق ما احتل عام ١٩٦٧ مع «أراضٍ» بدون أل التعريف. وكلنا يعرف التفسير الاسرائيلي له الذي أعطت صيغة مدريد لاسرائيل الحق في طرحه. وقد تحدث البند الرابع عن ولاية المجلس المنتخب فذكر أنها تشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة «باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، وينظر الطرفان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية يحافظ على وحدتها في الفترة الانتقالية». ويليه البند الخامس متناولاً «الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي» فيتحدث عن ثلاث قضايا تتعلق بالأرض هي القدس والمستوطنات والحدود. وهكذا تصبح «الارض الفلسطينية»

التي يتناولها هذا الاتفاق هي اراضٍ في الضفة الغربية وقطاع غزة بدون «القدس الكبرى» وبدون اراضي المستوطنات. ويلفت النظر انه فيما عدا النص على «الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا» في البند الرابع عشر والملحق الثاني، فإن الاتفاق يخلو من أى حديث عن الانسحاب الاسرائيلي من بقية الاراضى المحتلة عام ٦٧. ويكتفي بالحديث عن اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية الذى تناوله في البند الثالث عشر. وهكذا فإن أقصي ما يمكن استعادته من «ارضنا الفلسطينية» وفق هذا الاتفاق في الوضع النهائى هو في أحسن تقدير ارض القطاع وأرض الضفة بدون القدس الكبرى مع بقاء «أرض المستوطنات» الاسرائيلية في اطار اتفاق خاص مع تعديلات فى الخطوط. وهذا لايصل الى ١٥ ٪ من أرض فلسطين، وهو يعني أن هذه النسبة هي أراضي الدولة الفلسطينية التي يجري الحديث عنها وعاصمتها «القدس الشريف»!

إن حقوقنا في القدس غير القابلة للتصرف حددتها الشرعية الدولية في قرار مجلس الأمن ٢٥٢ لعام ١٩٦٧ وبقية القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، فماذا عنها في هذا الاتفاق نصاً وتطبيقاً؟ لاذكر للقدس في بنود الاتفاق الا مرة واحدة في النقطة الثانية من البند الخامس عند الحديث عن مفاوضات الوضع النهائى التى ستغطى قضايا متبقية من بينها قضية القدس، وهناك ذكر «لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها» في النقطة الأولى من الملحق الأول الخاص «بالانتخابات روحاً وشروطاً»، فهؤلاء «يحق لهم المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاقية بين الطرفين». فالتعامل في هذا النص مع «السكان دون الارض» وفق منطق «الحكم الذاتي» الجائر، والحق أن توقيع هذا الاتفاق أنذر بدخول القدس فترة تتعاظم فيها الاخطار الصهيونية عليها، حيث سيجهد عدونا الاسرائيلي خلال سنتين قبل مفاوضات الوضع النهائى واثناءها ليستكمل فرض الأمر الواقع في مشروعه الخاص بالقدس الكبرى. وسوف تناقش ندوة عن القدس تنظمها بعد اسبوع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة هذه المخاطر ويسعدنى أن أقدم نسخة من دراستي عن المخاصر في هذه الندوة الى رئاسة المجلس. واكتفى هنا بالاشارة الى تصريح نشرته «الاهرام» يوم ٩٣/٩/١١ قال فيه احد اخوتنا المفاوضين إن المنظمة تلقت تعهداً ضمنياً من اسرائيل بتجميد اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع وعدم بناء مستوطنات جديدة. ولكن هذا التعهد لاينطبق على المستوطنات في منطقة القدس. وواضح أن عدونا الاسرائيلي يجاهر باغتصابه القدس وبأنها ستكون عاصمته

الأبدية كما رأينا وسمعنا رابين يقول في حفل توقيع الاتفاق في البيت الأبيض، وأنّ أقصى ما يقبل به لنا هو الصلاة في الاماكن المقدسة في البلدة القديمة، ورفع علم عليها كما قال في مناسبة أخرى، ولم يخطئ العدو في قراءته لشعبنا ولأمتنا وموقفنا من القدس، لأننا سنتابع النضال حتى تحريرها ولا بديل.

إن حق العودة الى كل شبر من فلسطين وطننا هو حق طبيعي أكدته الشرعية الدولية والقانون الدولي، فماذا عنه في هذا الاتفاق؟ لا ذكر لهذا الحق في «اعلان المبادئ». والاشارة الوحيدة الى إمكانية بحثه في مفاوضات الوضع النهائي هي النقطة الثالثة من البند الخامس التي تشير الى قضية اللاجئين كواحدة من القضايا المتبقية. ونحن نعلم أن تناول هذه القضية في المفاوضات المتعددة الأطراف يتم على أساس الفقرة جـ من البند الثاني من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ التى تتحدث عن حل مشكلة اللاجئين دون تخصيص، ويفسرها عدونا على أنها تشمل اللاجئين العرب واللاجئين اليهود الذين جاءوا من البلاد العربية الى فلسطين على حد زعمه، ونحن نتابع تصريحات العدو حول استحالة إعادة أحد من لاجئي عام ١٩٤٨ الذين يتجاوز عددهم الملايين الثلاثة، وتبجحه بأن هناك تفاهماً حول ذلك ضمنياً في صيغة مدريد، كما اننا غير غافلين عن أحاديث «التوطين» و«التعويض»، والوطن لايعوّض، وحق العودة لايسقط بالتعويض، فالتعويض هو عن الخسائر المادية والمعاناة المعنوية. وهو حق لكل من شردته الغزوة الصهيونية يقترن بحقه الأساسي بالعودة، وحاشى لأى فلسطيني أن يوافق على مفهوم التعويض عن الوطن، وطنه ووطن آبائه ووطن أولاده من بعده. ولقد تساءل كثيرون من أبناء فلسطين المشردين عام ١٩٤٨ عند ابرام هذا الاتفاق عن إمكانية عودتهم ومتى تكون؟ وكم كان الجواب صعباً ومرّاً وما أشد ما يسببه من خيبة أمل. ولقد تضمن الاتفاق في بنده الثاني عشر الخاص بالارتباط والتعاون مع مصر والاردن حديثاً عن «ترتيبات تعاون» تشمل «تكوين لجنة متابعة ستقرر من خلال اتفاقية، ماهية صيغة دخولٍ لاشخاصٍ شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧». ونلاحظ هنا غياب الـ التعريف في تحديد هؤلاء الاشخاص، الأمر الذى يشير الى البعض وليس الكل، وما اكثر ما تفتقد «ال التعريف» في نصوص هذا الاتفاق.

ايها الاخوة والاخوات

واضح في ضوء ماسبق أن هذا الاتفاق لا يلبي متطلبات الحد الأدنى فيما يخص

معالجة جزء الضفة والقطاع، وهو يحمل في طياته على صعيد هذا الجزء أن يكون خطوة تتلوها خطوات أو يكون تكريساً لواقع في حدود هذه الخطوة. كما أنه يعرض قدسنا لتعاظم الخطر الصهيوني عليها، وهو لايعالج الجزء الخاص بالمشردين من ابناء وطننا عام ١٩٤٨ ولا يتحدث عن حق عودتهم. أما الجزء الرابع الخاص بأهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ فلا إشارة اليه من قريب أو بعيد. وهؤلاء في قلوبنا تماماً كما أننا في قلوبهم، ونضالهم مستمر ورمزه «يوم الأرض».

هذا عن حال حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف في هذا الاتفاق، فماذا عن «أمن الوطن العربي والعالم الاسلامي وحركات التحرر» فيه؟

إن هذا الأمن مسألة بالغة الأهمية لنا نحن ابناء الشعب العربي الفلسطيني، فنحن ندرك موقعنا في أمتنا العربية وبين شعوب عالمنا الاسلامي وحركات التحرر في عالمنا، وقضيتنا في منشئها ومسارها ومصيرها قضية عربية وقضية اسلامية وقضية عالمية، ونحن نستشعر الاخطار الخارجية الناجمة عن تربص قوى الهيمنة بمنطقتنا وبحركات التحرر ونتكاتف مع اخوتنا لمواجهتها. وهذا اتفاق اعلان المبادئ يتضمن ملحقاً رابعاً عنوانه «بروتوكول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة» يطرح في القسم ب منه «برنامج تنمية اقتصادية للمنطقة» يثير قلقاً شديداً في اوساطنا وأوساط أمتنا، وذلك بما يتضمنه من محاولة نفاذ اسرائيل للمنطقة في اطار نظام شرق أوسطي وضعت خطوطه الولايات المتحدة الامريكية. وقد سبق لنا قبل عام في هذا المجلس أن شرحنا أبعاده وبينّا أخطاره. وقد جاء هذا الملحق بعد ملحق ثالث عنوانه «بروتوكول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية». وهو يضع الاقتصاد الفلسطيني في قبضة الاقتصاد الاسرائيلي. وما أشد ما يسببه من قلق في أوساطنا لأن اقتصادنا هو جزء من اقتصاد وطننا العربي، والأصل أن نبدأ بتحقيق الترابط بين اقتصادنا واقتصاد دولنا العربية الشقيقة، ولقد استمعنا بالأمس الى عرض للجانب الاقتصادى من هذا الاتفاق نختلف معه. والمجال لايتسع هنا للتفصيل وسنعرض مالدينا بهذا الشأن على اخوتنا، واكتفى باشارة الى دراسة نشرها «ميدل ايست ريبورت» تقرير الشرق الأوسط في عدد سبتمبر / اكتوبر ١٩٩٣ بعنوان «استراتيجية اسرائيل الاقتصادية أمام الاستقلال الفلسطيني»، لأشير دافيدي عرض فيها رؤية جمعية الصناعيين الاسرائيليين التي تتلخص بأنهم «يعملون لاقامة علاقة مع الفلسطينيين تعبّر عن الانتقال بالوضع من

«الاستعمار المباشر الى الاستعمار الجديد» مثلما كان عليه الحال بين فرنسا والكثير من مستعمراتها السابقة في أفريقيا. وقد أوضح «منسق العمليات الاسرائيلي في الاراضي» - كما يسمون مسؤول الاحتلال العسكرى لأراضينا الفلسطينية - أن هدف عمله المعلن هو «ادخال (إقتصاد الاراضى) في الاقتصاد الاسرائيلي».

إن حالة من القلق إزاء هذين الملحقين ومجمل «اعلان المبادئ» تعتري بعض ابناء أمتنا، وقد برز تساؤل في أوساطهم عما اذا كانوا سيواجهون بهجوم اقتصادى اسرائيلي يوضع اخوتهم الفلسطينيون في مقدمته بموجب هذا الاتفاق؟ ونحن نؤكد لهم ما يعلمونه جيداً ويراهنون عليه وهو ان شعب فلسطين العربي سيبقي ملتحماً باخوته العرب وفي طليعة الركب الذى يواجه المخططات الصهيونية الاستعمارية وستبقى انتفاضته ومقاومته بكل صورها خط الدفاع الأول عن بقية أجزاء الوطن العربي الكبير، وواضح أن هذا الجانب الاقتصادي في الاتفاق وثيق الصلة بجوانب النظام شرق الأوسطى الأخرى التي تريد الولايات المتحدة اقامته في منطقتنا وحددت لاسرائيل دوراً كبيراً تؤديه فيه، ولايتسع المجال للتفصيل.

واضح ايضاً أن حالة من القلق تعتري بعض اخوتنا المناضلين في انحاء عالمنا المختلفة، والحريصين على الشرعية الدولية والقانون الدولي. وقد دعا اتحاد المحامين العرب قبيل أيام الى حلقة علمية لتجيب عن تساؤل حول التعارض بين ما قام عليه اعلان المبادئ ومجمل نظام الشرعية الدولية.

مجمل القول في اتفاق اعلان المبادئ أنه بتقنينه الحكم الذاتي ولو لفترة انتقالية عرضّ الضفة والقطاع لمخاطر، وكان حمل نضال الانتفاضة فيهما يوشك أن يلد التحرير الكامل. كما أنه التف على اجزاء القضية الأخرى وهدد حقوقنا، وأنه يفتح ثغرة أخرى للعدو في حصن أمن وطننا العربي وعالمنا الاسلامي، وهذا يدعونا الى عدم التصديق عليه.

* * *

أيها الاخوة والاخوات

إن دعوتنا الى عدم التصديق على الاتفاق بشقيه تتضمن في طياتها عزماً على متابعة العمل الدائب لبلوغ السلام القائم على العدل، وتقترن بالدعوة الى بلورة برنامج عمل لهذه المرحلة الجديدة من الصراع العربي الصهيوني، إننا نتطلع الى استتباب

السلام العادل ونسعى اليه، ونحن نريد أن تنتهي معاناة شعبنا تحت الاحتلال الاسرائيلي بخاصة واينما كان من موقع ادراكنا لعظم هذه المعاناة ولطبيعتها وأنواعها. وكم وددنا لو أن ما تم التوصل اليه أنهى هذه المعاناة أو وضع الاسس لإنهائها مستقبلاً ولكننا نجد أنفسنا أمام تفاقم بعضها وبروز أنواع أخرى منها بفعله.

إننا ننطلق في الدعوة الى بلورة برنامج عمل هذه المرحلة من قراءة أخرى للأحداث تختلف عن تلك التى استمعنا اليها من إخوتنا الذين تحملوا مسؤولية ابرام الاتفاق. فقد سمعناهم يسهبون في شرح الضعف العربي بعد أزمة الخليج وحربه، وفي شرح معاناة شعبنا في الآونة الأخيرة، وفي شرح اشكال الضغط التى وقعت على منظمة التحرير الفلسطينية، وسمعناهم يؤكدون على العالم ذي القطب الواحد الذي نعيش فيه بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي. وماطرحوه صحيح ولكنه ليس كل الحقيقة. وهو يشير الى نصف الكأس الفارغ، ومطلوب أن نري ايضاً نصف الكأس الملآن ونحن نتحرى الرؤية الشاملة والإحاطة بالحقيقة كاملة. فالوضع العربي الذي بلغ من الضعف حدّه الاقصى عام ١٩٩٢ بدأ في التحسنّ واسترجاع عافيته، ورأينا حداً أدنى من التنسيق يتحقق بين الاطراف العربية، ولمسنا اقتناعاً من غالبيتها بضرورة المصالحة العربية. هذا على الصعيد الرسمي أما على الصعيد الشعبى فمظاهر الحيوية كثيرة وإن كان بعضها سلبى، وسيتحول الى ان يكون ايجابياً اذا حزمت الأمة أمرها على مواجهة العدو المتربص بها. وصحيح أن معاناة شعبنا زادت مؤخراً، ولكن انتفاضة تصاعدت لأنه يدرك أنها السبيل لإنهاء معاناته. وهو يدرك ايضاً أن عدونا يعاني. وقد اشتدت معاناته هو الآخر مؤخراً، «وإن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله». وهذه المعاناة هي التي أجبرته على اتخاذ قراره في ربيع هذا العام على الهروب من جحيم غزة على حد تعبيره ودعته الى البحث عن اسلوب لذلك يحفظ ماء وجهه، صحيح ايضاً أن الولايات المتحدة تتصرف وكأنها المنفردة بقيادة العالم، ولكن أعباء هذا التصرف ثقلت على كاهلها، وأصبح واضحاً أنها لن تستطيع أن تمضي في هذا الطريق طويلاً، وأن قوى دولية أخرى كثيرة موجودة في الصورة يمكن حشدها في دعوتنا لاحترام الشرعية الدولية والالتزام بها. ومجمل القول هو أن قراءتنا للأحداث الجارية تنتهي بنا الى أننا نملك مانستطيع به أن نتابع نضالنا لبلوغ السلام القائم على العدل سواء على صعيد شعبنا أو على صعيد أمتنا ودائرتنا الحضارية أو على صعيد العالم، وما أحوجنا في هذا

النضال الى التذرع بفضيلة الصبر الذي هو ضياء.

ننطلق في الدعوة الى بلورة برنامج عمل هذه المرحلة ايضاً، من حقيقة أن الصراع العربي الصهيوني مستمر لأن مسبباته لاتزال - كما رأينا - قائمة لم يعالجها هذا الاتفاق، ولأن الجدول الزمني الذي وضع للتنفيذ والخطوات التي حددت تجعل الفترة الانتقالية مرشحة لتشهد تداعيات ومضاعفات كثيرة.

إن أول ماينبغي عمله وأول نقطة في هذا البرنامج على الصعيد الفلسطيني هو الحفاظ على منظمة التحرير الفلسينية واعادة بنائها. ولقد اسعدني واسعدكم أن نسمع عدداً من اخوتنا يوم أمس يردون على تساؤلي حول مستقبل المنظمة الذي طرحته عند مناقشة مشروع جدول الأعمال، بأن المنظمة باقية وأن اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة واريحا لن تلغيها، والحق اننا فى اشد الحاجة اليوم الى منظمتنا قوية متماسكة لتظلنا جميعاً في الداخل والخارج ولتجسد كياننا الفلسطيني الواحد باجزائه الاربعة.

النقطة الأخرى في هذا البرنامج هي تحقيق الوحدة الوطنية في ساحتنا الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تتطلب منا مباشرة حوار شامل بين جميع الفصائل والقوى والفعاليات ومتابعته بصبر حتى نصل فيه الى تحقيقها. كما أنها تتطلب التصدي الواعي لمحاولات جرّ بعضنا الى مهاوي الصراع الدامي. وقد رأى شعبنا بأم عينيه هذه المحاولات وأعلن بملء الفم ضرورة قطع الطريق عليها والالتزام بتحريم دم كل فرد من ابناء شعبنا.

النقطة الثالثة في هذا البرنامج هي استمرار نضالنا والحفاظ على انتفاضتنا حتى نصل الى اعتراف العدو الصريح بحقوقنا الوطنية جميعها. لابد أن يستمر النضال حتى يتحول الحكم الذاتي في الضفة والقطاع الى تحرير لهما واستقلال فيهما، وحتى نفشل مشروع اسرائيل فيما يخص القدس الكبرى، وحتى نفرض عليها الاعتراف بحق العودة، وحتى ينبذ اليهود الصهيونية العدوانية العنصرية، وإن لنا أن نولي عناية خاصة في هذه المرحلة لحق العودة فننشئ مركزاً خاصاً يعنى بإعداد حصر «للعائدين» وبتنظيم حملات على الصعيد الدولي لتعبئة التأييد لممارسته ومقاومة التوطين والعناية بشؤون العائدين الحياتية في اماكن تجمعهم الى ان يعودوا، وطبيعي أن نصعد نضالنا لإزالة كل المستوطنات الاسرائيلية من اراضينا المحتلة عام ١٩٦٧، وأن نحرص على تقوية وشائجنا بأهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

إن أول نقطة في هذا البرنامج على الصعيد العربي هى التوجه الى أمتنا العربية بشعوبها وحكوماتها مؤكدين على ترابطنا معهم متطلعين الى الالتحام معاً للوفاء بمتطلبات هذه المرحلة من الصراع والوقوف في وجه محاولة فرض نظام شرق أوسطي علينا من قبل قوى الهيمنة الدولية، علينا أن نبدد سحابة الشك التى ظهرت في سمائنا العربية بفعل بعض ما جاء في الاتفاق، وعلينا أن نتعاون على الصعيد الشعبى لإحكام المقاطعة الشعبية لاسرائيل ان اضطرت الانظمة الى انهائها، ولعل هذا التعاون يساند حكوماتنا فتصمد أمام الضغوط الخارجية لإنهاء المقاطعة وتعلن للعالم أجمع «أن إنهاءها قبل التحرير انتحار اقتصادي، وأن مدخل السلام هو التحرير وليس الاقتصاد».

سيتحقق الانطلاق للعمل في الساحة الدولية اذا نحن نفذنا هذا البرنامج، وسننجح في حشد طاقات اشقائنا في دائرة الحضارة العربية الاسلامية وطاقات الاحرار في عالمنا، وستصل السفينة بإذن الله الى شاطئ التحرير، ويستتب السلام القائم على العدل حين ينبذ اليهود الصهيونية، فنعيش معاً كما كنا في ظل حضارتنا العربية الاسلامية، وتسهم حضارتنا مع حضارات عالمنا الأخرى في بناء نظام عالمي جديد أساسه العدل يحترم الشرعية ويصون العمران.

٧ - بيان الأمانة العامة
للمؤتمر القومي العربي عن الاتفاق إلى الأمة
الوفاء بمتطلبات المرحلة

١ - مدخل

سيذكر يوم الأول من شهر أيلول / سبتمبر من عام ١٩٩٣م في تاريخ الصراع العربي الصهيوني بأنه اليوم الذي أُعلن فيه خبر توصل «حكومة اسرائيل» و«قيادة منظمة التحرير الفلسطينية» الى مسودة اتفاق بشأن «اعتراف متبادل» و«اعلان مبادئ حول ترتيبات حكومة انتقالية ذاتية» من خلال مفاوضات سرية جرت في اوسلو عاصمة النرويج. وستحفظ الذاكرة التاريخية لأمتنا وقع هذا الحدث الجلل في أوساطها، وكيف هزّ الشعب العربي الفلسطيني وشعوب الأمة العربية كافةً هزاً عنيفاً، وأثار تساؤلات مفعمة بريبة وتوجس في أوساط شعوب العالم الاسلامي واحرار العالم العاملين لقضية التحرير والمؤمنين باقتران السلام بالعدل، كما ستحفظ الذاكرة التاريخية مارافق هذا الحدث من «دعايات إعلام أزمات» كان همها تزيين الاتفاق وتسويقه وسلب وعي الانسان العربي وشلّه عن التفكير دأبت قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية على بثها. وستحفظ ايضاً ما اقترن به هذا الحدث من تحركات هذه القوى لفرض الاتفاق وجعله أمراً واقعاً بأساليب من الترغيب والترهيب، وسيذكر الاسبوع الثاني من شهر أيلول / سبتمبر من عام ١٩٩٣ م في تاريخ الصراع العربي الصهيوني مقترناً بابرام اتفاق «الاعتراف المتبادل» يوم التاسع عبر رسائل متبادلة، وتوقيع اتفاق «اعلان المبادئ» يوم الثالث عشر في «حفل مشهود» في البيت الابيض الامريكي بواشنطن، وستحفظ ذاكرتنا التاريخية ما أثاره ذلك الحفل من ذكريات مريرة وما تضمنه من مساس أمتنا، كما ستحفظ مشاعر الغضب والألم التي أثارتها النصوص المملاة على الطرف العربي الفلسطيني في «الاعتراف المتبادل»، ورجع الجرح الغائر الذى سببته في نفسية الأمة.

لقد بدت الحاجة ماسة وسط أجواء هذا الحدث الجلل الى أن تتماسك الأمة بعد وقوع هذا الزلزال، وأن يُعمل ابناؤها الفكر ويمعنون النظر في المرحلة الجديدة التى دخلها الصراع العربي الصهيوني لوعي أبعادها وسبر أغوارها وتحديد متطلبات مواجهة

تحدياتها، وحزم الأمر والمبادرة الى الفعل، منطلقين من ايمان بالله لايتزعزع وثقة قوية بأمتهم المجاهدة وبالشعب العربي الفلسطيني صاحب الانتفاضة المباركة وبالأحرار في العالم.

إسهاماً في تلبية هذه الحاجة الماسة ونهوضاً بمسؤولية الفكر عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورة اجتماعات يومي ٢٧و١٩٩٣/١٠/٢٨م ببيروت ناقشت خلالها هذه المرحلة الجديدة في ضوء ابرام «الاتفاق الاسرائيلي – الفلسطيني». وقد استحضرت في مناقشات الحوار الذى دار فى الساحة العربية وساحة الحضارة العربية الاسلامية وساحات عالمنا الأخرى، واستخلصت الأفكار الرئيسية التي تضمنها هذا الحوار، ووقفت أمام ما بلوره الفكر العربي بشأن الاتفاق والمرحلة الجديدة، وسجلت بالتقدير اسهام «أهل الرأي» العرب الذين عالجوا الأمر بموضوعية والتزام بمسؤولية الكلمة مستلهمين نبض جماهير أمتهم، وتأملت التفاعلات الحادة الجارية في مختلف أوساط الأمة وما كشفت عنه من حس دقيق لدى الجماهير يمكنها من التمييز بين الصالح والطالح وحدس نافذ لدى جيل الشباب يمكنه من تشوف المستقبل المتضمن بلوغ الأمة أهدافها، ولاحظت أن هذا التكامل بين دور الفكر ودور الفعل سيمكن أمتنا من النهوض بمتطلبات المرحلة الجديدة.

إن الوفاء بمتطلبات هذه المرحلة الجديد يقتضي من أبناء الأمة جميعاً الالتزام بداية بمحددات واضحة في التعامل معها نابعة منّا معبرة عنّا. كما يقتضي تقويماً دقيقاً لهذا الاتفاق الذي وصف بأنه «زلزال سياسي قد يؤدى الى تغييرات في التضاريس السياسية لوطننا العربي وانهيارات فى بناها وتكويناتها»، وتشوف تداعياته ومضاعفاته وما ينتج عن فرضه من حقائق على أرض الواقع وما يتراكم من «طمي بركاني»، ويقتضي أخيراً، وهذا هو بيت القصيد، تحديد ماينبغي على الأمة عمله على صعيد مواجهة تحديات المرحلة.

* * *

٢ – في محددات التعامل

اول هذه المحددات هو الاحتكام الى العقل دون المساس بالوجدان والدراسة الموضوعية التي تلتزم بمبادئ اساسية لاتخرج عنها ولاتنصرف بها، أولها ايفاء كل انسان قدره وموضعه من الجهاد وحقه في الاجتهاد، وثانيها الالتزام بأن يبقى البحث

موضوعياً لايتناول الشخوص بل يتابع النصوص، وثالثها التمسك بضرورة الابتعاد عن أن كل أمر قد يحول اختلاف الآراء الى تناقض في المواقف، قد تؤدي الى صدام ومجابهة بين الأطراف.

ثاني هذه المحددات هو ادراك أن الأمة جميعها في سفينة واحدة، وأن كل ابنائها على اختلاف آرائهم ومواقعهم في خندق واحد في مواجهة عدو متربص بهم، فالمعركة اليوم كما كانت من قبل هي بيننا وبينه.

ثالث هذه المحددات هو الانطلاق من أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الصهيوني، وانها في المنشأ والمسار والمصير قضية عربية قومية، وأن هذا الصراع هو بين الأمة من جهة والتحالف الاستعماري الصهيوني الغربي من جهة أخرى الذي استهدف بالغزوة الصهيونية لفلسطين الوطن العربي كله ودائرة الحضارة العربية الاسلامية، وعمد الى تمكين اسرائيل من احتلال أراضٍ عربية أخرى.

رابع هذه المحددات هو استذكار أن قضية فلسطين الواحدة تتضمن أجزاء أربعة رسم ملامحها تطور الصراع، وهي الجزء الخاص بالقدس، والجزء الخاص ببقية الاراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقضية ابناء فلسطين المشردين منذ عام ١٩٤٨، وقضية أبناء فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في الكيان الصهيوني؛ وأن عملية التسوية التي بدأت في مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ باسم «سلام الشرق الأوسط» اقتصرت على التعامل مع الجزء الخاص بأراضي الضفة والقطاع، وحاولت اسقاط الاجزاء الباقية أو الالتفاف عليها.

خامس هذه المحددات هو وضوح المقياس الذي نعتمده في قياس أي اتفاق بشأن هذا الصراع العربي الصهيوني في ضوء المحددين السابقين، فهذا المقياس فيما يخص البعد العربي في الصراع هو «أمن هذا الوطن العربي ودائرته الحضارية والحفاظ على مصالحهما»، وهو فيما يخص البعد الفلسطيني المتفرع من هذا البعد العربي «الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني على حد تعبير الشرعية الدولية.. حقه فى العودة وحقه فى تقرير المصير وحقه في اقامة الدولة المستقلة».

سادس هذه المحددات هو استحضار الهدف النهائي الذى تسعى اليه أمتنا العربية على الصعد المحلية والاقليمية والدولية وهو استتباب السلام القائم على العدل وازدهار

العمران الحضاري استلهاماً لروح الحضارة الاسلامية التى شارك في بنائها مسلمون ونصارى ويهود ومؤمنون - بأديانٍ أخرى ولم تعرف في تاريخها بروز «مشكلة يهودية» كما حدث في حضارة أخرى، وهذا الهدف النهائي يتطلب العمل من أجل اقامة نظام عالمي أساسه العدل وتعارف الحضارات وتعاونها، وهو يدعو الى أن يكون المقياس الذي نعتمده في قياس أى اتفاق في بعده الدولي هو «احترام الشرعية الدولية ومقاومة الهيمنة والطغيان» ، «ونبذ الصهيونية» العنصرية التوسعية.

سابع هذه المحددات هو استذكار حقيقة أن الصراع العربي الصهيوني هو من الصراعات الممتدة التي مرت بمراحل، وله أبعاده المحلية والاقليمية والدولية، ولن يتحقق انهاؤه الا بإزالة مسبباته، وهو يحتاج فى التعامل معه الى الصبر على الوفاء بمتطلباته والتحلي بالنفس الطويل والثقة بقدرة الأمة على المواجهة وتمثل روح الانتفاض والمقاومة فيها.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، وهي تستحضر ما جاء في بيانها الصادر في ١٩٩١/١٠/٢٥ قبيل انعقاد مؤتمر مدريد الذي تضمن محددات التعامل وحذر من مغبة القبول بشروط عملية التسوية التى اطلق عليها اسم «سلام الشرق الأوسط» ، وأوضح أن «الحقوق التاريخية للشعوب والامم لايجوز التصرف فيها تحت وطأة ظرف ضاغط، كما لايجوز لقيادة أو جيل أو لقطر أو لمجموعة اقطار أن تتصرف بحقوق الأمة كلها» ، لتدعو أبناء الأمة العربية كافة الى الوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة في الصراع العربي الصهيوني، وهي على ثقة من التزامهم بهذه المحددات الواضحة في التعامل مع هذه المرحلة وفي قراءة الاتفاق وتقويمه.

٣- في قراءة الاتفاق وتقويمه

لقد نظر الفكر العربي بإمعان في الاتفاق الذي تم ابرامه بين «حكومة اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية» في شقه الخاص «بالاعتراف المتبادل» وشقه الخاص «باعلان المبادئ» فدرسه من حيث ارتباطه بما يجري في منطقتنا العربية وشكله ومضمونه وانعكاساته، ومايتصل به من مفاوضات بشأنه وميزانية واقتصاد ووضع انتقالي ووضع دائم وتشريع وترتيبات، وتوصل الى مجموعة أمور.

أولاً: إن ابرام هذا الاتفاق يقع ضمن سعي قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية إقامة نظام شرق أوسطي في دائرتنا الحضارية العربية الاسلامية تكون

«لاسرائيل» فيه اليد العليا. وقد بدا واضحاً من نصوص «اعلان المبادئ» أن ساحة الاتفاق تتجاوز فلسطين الى المنطقة وأنه لايحصر مفاعيله ونتائجه بطرفيه فحسب بل يشمل اطرافاً أخرى لم تشارك في توقيعه ولا في التفاوض حوله أصلاً. وهذا ما يؤكد أنه ليس شأناً فلسطينياً فحسب كما يحاول البعض أن يصوره، وانما هو شأن عربي اسلامي واسع تعنى به شعوب المنطقة وانظمتها بشكل مباشر.

ثانيا: لقد جاء ابرام الاتفاق في وقت اتخذ العدو الاسرائيلي فيه قراراً بالهروب من «جحيم قطاع غزة» على حد تعبيره، والانتفاضة لاتزال تعطى، وقد بدأ حد أدنى من التنسيق العربي الرسمي بشأن مباحثات التسوية الثنائية الجارية في واشنطن، والرأى العام العربي يطالب بالمصالحة العربية وتقوية النظام العربي، والمناخ السائد على المستوى الرسمي العربي يشير الى قرب انفراج ما سببه زلزال الخليج من ازمات في العلاقات بين الحكومات العربية.

ثالثاً: تم إعداد الاتفاق سراً في الظلام بعيداً عن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبدون علمها، واتبعت في إقراره في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزى أساليب لم يتعود عليها العمل الفلسطيني من قبل.

رابعاً: إن الاتفاق من حيث نوعه - كما يتضح من نصوصه - هو من اتفاقات الإملاء التي يجري فرضها بالاكراه، وتستهدف فيما تستهدف الايحاء بأن قوى الهيمنة التي تمليه جانبها فاضل وجانب الشعوب التى تكافحها شرير، فتعمد الى اثبات نصوص يقصد منها النيل من نضال الشعوب بوصمه بأنه ارهاب وإنكار حق المقاومة عليها واستخدام ألفاظ جارحة بقصد تلطيخها بالعار، ومن مظاهر الاملاء في هذا الاتفاق فرض التعهد بنبذ الارهاب لإلصاق شبهة الارهاب بجهاد الشعب العربى الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني العنصري، وفرض التعهد بالتخلي عن أى عمل من أعمال العنف وبتأديب المخالفين، بينما الشرعية الدولية تؤكد حق الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية في الكفاح بكل السبل ضد هذه النظم. وقد جاء شق الاعتراف المتبادل في هذا الاتفاق فيما يخص الطرف الفلسطيني بفعل هذا الاملاء مخالفاً في الشكل والمضمون لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها الأساسي، ومناقضاً على صعيد القيم المعنوية الاخلاقية للشرعية الدولية والقانون الدولي بشأن قضية فلسطين، وماساً بقيمة النضال من اجل التحرير، فكان على الصعيد العملي مدخلاً خاطئاً لبلوغ السلام

القائم على العدل وسبباً في تصعيد التوتر والنفخ في أوار الصراع، وستحمل الولايات المتحدة الامريكية التي مكّنت الحركة الصهيونية من إملائه نصيبها الكبير من المسؤولية المعنوية والمادية للنتائج الوخيمة المترتبة على ذلك.

خامساً: إن الاتفاق من حيث مضمونه في ضوء المقياس الذي اعتمدناه لقياسه جاء مفرطاً بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني، فهو يخلو فيما يخص الجزء الخاص بالضفة والقطاع من قضية فلسطين من الحديث عن «الارض الفلسطينية» فيما عدا الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا، ويترك أرض المستوطنات والقدس الكبرى لمفاوضات الوضع النهائي، وهكذا فإنه لايلبي متطلبات الحد الأدنى ويحمل في طياته تكريس احتلال جزء كبير من الضفة الغربية، وهو يعرض قدسنا لتعاظم الخطر الصهيونى عليها في الفترة الانتقالية، وهو يعالج جزئياً أمر بعض من شردوا عام ١٩٦٧، ولايتحدث عن حق لعودة لمن شردوا عام ١٩٤٨، ولايشير من قريب أو بعيد لأهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. كما جاء هذا الاتفاق مهدداً باختراق صهيوني اسرائيلي للوطن العربى ودائرته الحضارية اقتصادي وأمني، وجاء ليزيد من إحكام قبضة الحركة الصهيونية على مصير اليهود في أوطانهم، ويضعف الأصوات المعادية للصهيونية في أوساطهم، وجاء ليغرى قوى الهيمنة الدولية بمزيد من التنكر للشرعية الدولية والامعان في ممارسة غطرسة القوة. ولقد كرس هذا الاتفاق فصل قضية فلسطين عن عمقها العربي الاسلامي، وتجزئتها الى أجزاء لا رابط بينها، وهو يستهدف بتركيزه على الدور الامني للحكومة الذاتية الى تحويلها الى نوع من حزام أمني للكيان الصهيوني، ولعل اخطر ما فيه أنه تضمن اعترافاً فلسطينياً بشرعية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وأفسح المجال من ثم لقوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية كي تمارس الضغوط على جميع الدول التي لم تعترف باسرائيل لتقوم بذلك وبخاصة الدول الاسلامية، ولعل الأمر الوحيد الذي مثل تغيراً في الموقف الصهيوني في هذا الاتفاق هو ذكر «الشعب الفلسطيني»، وهذا تغير هام يخرج بالاسرائيليين فيما يخص هذا الأمر من أسر العقيدة الصهيونية التي انكرت وجود هذا الشعب وردد اتباعها مقولة أرض بلا شعب، ونحن نسجل هذا التغير مؤكدين أنه جاء بفعل النضال المتصل للشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية الذي توجته الانتفاضة والمقاومة، ولكننا في الوقت نفسه نضعه في حجمه الحقيقي ولا نغالي فيه، لأن هذا الاعتراف لم يقترن

باعتراف صريح بالأرض الفلسطينية التي تدور فكرة الحكم الذاتي حول انكارها. وهكذا يمكن النظر لهذا التغير على أنه حرف أول في ابجدتة سنفرض على عدونا من خلال النضال المستمر نطق بقية حروفها، ولاشك في أن فرض الاتفاق وتطبيقه على ارض الواقع سيحدث تفاعلات حادة ويوجد حقائق جديدة تستطيع القوى المناضلة التعامل معها بمنطق الفعل لتوظيفتها لصالح تحقيق مكاسب وانتصارات على طريق التحرير واحترام حقوق الانسان، ولقد توصلت الدراسة التى قامت بها المنظمة العربية لحقوق الانسان لهذا الاتفاق في ميزان حقوق الانسان الى أنه أخل بحق تقرير المصير وبحق الشعب الفلسطيني في العودة واستبعد التعرض لمصير المعتقلين والمسجونين السياسيين والمبعدين ووضع سلطة الحكم الذاتى الفلسطيني تحت وطأة الضغوط الاسرائيلية لكيلا تلتزم بما اعلنته قيادة المنظمة من عزمها الالتزام بمعايير حقوق الانسان.

سادساً: لايمكن انهاء الحديث عن الاتفاق دون التطرق الى حديث عنه من حيث الاخراج، وهنا تجدر الاشارة الى الدور الذى قبل وزير خارجية النرويج وهي دولة عضو في الأمم المتحدة القيام بطلبه تعهداً من رئيس المنظمة يخالف منطق الشرعية الدولية يردد فيه تعبير نبذ الارهاب ويشجع التطبيع تحت الاحتلال. كما يشار الى الخلل المشهود الذى اقامته الادارة الامريكية في البيت الأبيض، وما حمل في طياته من معانٍ تساند منطق الهيمنة، وما ردد فيه الطرف الصهيونى من مزاعم، وأداء الطرف الفلسطيني الذي لم يحاول أن يفند هذه المزاعم ولم يذكر نضال الشعب والأمة على غير مارآه العالم وسمعه في خطاب رئيس المنظمة أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، ويشار ايضاً الى مشاركة اطراف دولية عدة والامم المتحدة ايضاً في تأييد الاتفاق دون ذكر ما تضمنه من نقص وتناقض الشرعية الدولية.

إن الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي في ضوء ما سبق تنبه الى المخاطر التى ستنجم عن تطبيق هذا الاتفاق، وهى تدعو الأمة العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي للتنبه الى هذه المخاطر ومواجهتها.

٤ - في مخاطر تطبيق الاتفاق

ا - على صعيد قضية فلسطين

١- ان هذا الاتفاق يطرح بقوة تساؤلاً حول مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية ومصيرها، كتعبير عن الكيان السياسي لشعب فلسطين كله وعن هويته الوطنية، وهو

يطرح اشكالية التمثيل السياسي للمنظمة وسلطة الحكم الذاتي التى جردت منها سلطة البحث فى السياسة الخارجية والدفاع والأمن لتكون في يد الاحتلال الاسرائيلي.

٢- ان هذا الاتفاق يمثل خطراً على مستقبل الانتفاضة بما تضمنه من دور أمنى لسلطة الحكم الذاتى، وهو ينذر باحتمال نشوب صراع فلسطيني قد يؤدي الى الاقتتال بين مؤيديه ومعارضيه، كما ينذر بخطر ضغوط قوى الهيمنة لتوطين ابناء فلسطين خارج وطنهم.

٣- إن الاجواء المحيطة بالاتفاق والخطوات التي حددت لتطبيقه على الأرض تجعل من الممكن حدوث ممارسات خاطئة لسلطة الحكم الذاتي في ظل الضغط الاسرائيلي عليها مما يمس الوحدة الوطنية والديموقراطية.

٤- إن هذا الاتفاق عبر ملحقه الذي يتحدث عن تعاون اقتصادي بين «اسرائيل» والحكم الذاتي الفلسطيني يحمل في طياته خطر وضع يجمع بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد، واستخدام بعض شرائح المجتمع الفلسطيني تحت الضغط في المشروع الصهيوني للتغلغل في المنطقة سعياً لتحقيق حلم «اسرائيل العظمى» كقوة اقتصادية وسياسية تحركها.

ب - على صعيد أمن الوطن العربي

٥- ان الخطوة الانفرادية التي مثّلها توقيع هذا الاتفاق تفسح المجال للعدو الاسرائيلي كي يتابع محاولاته للاستمرار في احتلال الجولان السورى والشريط المحتل في جنوب لبنان.

٦- إن ابرام الاتفاق يمثل خطوة مهمة في تطبيق النظام شرق الأوسطي، ويمثل من ثم تهديداً آخر للنظام العربي.

٧- لقد أفسح هذا الاتفاق المجال للعدو الاسرائيلي كي يجاهر بطرح فكرة إقامة علاقة ثلاثية بين اسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني والأردن، والضغط من ثم على الأردن لقبول هذه الفكرة التي تستهدف فيما تستهدف التمهيد للتغلغل الاسرائيلى في الجزيرة العربية وعزلها عن مصر وسوريا.

٨- جاء ابرام الاتفاق ليمكن الولايات المتحدة الامريكية من ممارسة ضغوطها على الدول العربية لانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل، وهكذا رأينا بعض هذه الدول تتخذ

خطوات في هذا الطريق، فبرز خطر التطبيع مع العدو قوياً بينما هو متمسك باحتلال الارض العربية.

٥- في الاسباب والظروف المؤدية الى الاتفاق

إن اتفاق غزة - أريحا لم يكن من الممكن إنجازه، أو الوصول إليه، لولا أن مهّدت له، وتسببت بايجاده، ظروف وعوامل دولية وعربية وفلسطينية لابد من إيجازها بسرعة:

١- إن هذا الاتفاق هو نتيجة طبيعية لسمتين رئيسيتين طبعتا الأوضاع العربية عموماً وامتدتا لتطبعا الساحة الفلسطينية بطابعهما.

السمة الأولى: هى سيطرة المصالح القطرية والكيانية الضيقة (وأحياناً ما دون القطرية) على الأداء السياسي العربي بكل تلاوينه ومؤسساته. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة الى انفراد نظام أنور السادات بتوقيع اتفاق «كامب ديفيد» مع اسرائيل وما ترتب عليه من استبعاد الحل العسكري للصراع.

السمة الثانية: تغييب الديمقراطية والمشاركة الشعبية عن القرارات المصيرية.

٢- إن هذا الاتفاق جاء نتيجة طبيعية لحربى الخليج الأولى والثانية ولما نجم عنهما من تداعيات مأساوية خطيرة مازالت مستمرة سواء من خلال انهيار منظومة التضامن العربى والاسلامي، أو من خلال استنزاف الموارد النفطية العربية، أو من خلال استمرار الحصار على العراق وتعطيل دوره كعمق استراتيجي للمواجهة مع العدو الإسرائيلي.

٣- فهذا الاتفاق هو نتيجة لتحوّلات عالمية كبرى تمثّلت في انهيار المنظومة الاشتراكية وفي قيام نظام عالمي جديد بقيادة القطب الامريكي الأوحد الشديد الانحياز للمصالح والأهداف الاسرائيلية. كما أن هذا الاتفاق هو أيضاً وليد قراءة مستعجلة للواقع الدولي تجاهلت ما يجابهه من تحديات سواء داخل مركزه القيادي أو على المستوى العالمي، فبدلاً من أن تكون حركة التحرير الفلسطينية في طليعة المعترضين عليه الساعين الى تغييره فقد تحوّلت لتصبح أحد عناصر تثبيت هذا الواقع الدولي وحده بعناصر جديدة.

٤- إن هذا الاتفاق هو إعلان عن عجز حركة التحرر العربية عبر السنوات الخمسين المنصرمة عن صوغ برنامج عملي متكامل لمجابهة التحدّى الصهيونى

ولخوض معركة التحرير نتيجة انهماكها في صراعات أجنحتها الدامية، وانغماسها في لعبة الوصول الى السلطة بأى ثمن، الأمر الذى قادها الى مساومات معلنة وغير معلنة على حساب القضية المركزية.

٥- إن هذا الاتفاق هو نتيجة تخطيط طويل الأمد استهدف البنية القيادية الفلسطينية سواء عبر اغتيال بعض أبرز قادتها، أو على استدراجها الى حالة من الترهّل والتعب والإنهاك والمصالح والامتيازات، أفرزت مع الزمن شبكة من العلاقات والقيم والمفاهيم والأوضاع أخذت تضغط على القرار الفلسطيني تدريجياً لإفراغه من مضمونه الثوري والوطني ولدفعه الى حالة من اليأس والإحباط تسمح بتمرير اتفاق كاتفاق ١٣ أيلول.

٦- في المواجهة والوفاء بمتطلبات المرحلة

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي وهي تشارك في الدعوة الى مواجهة مخاطر الاتفاق والوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة في الصراع العربي الصهيوني، تدرك أن هذه الدعوة تتضمن في طياتها عزماً على متابعة النضال لبلوغ السلام القائم على العدل ولإنهاء معاناة الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي واينما كان من موقع معرفة شدة هذه المعاناة واشكالها، كما تدرك ان هذه الدعوة تتطلب بلورة برنامج عمل لهذه المرحلة ينطلق من قراءة موضوعية للواقع القائم تحيط بسلبياته وايجابياته، ومن معرفة بحيوية أمتنا ووعي بحال العدو الذى يشهد أنواعاً من المعاناة، ومن فهم للصورة الدولية وما يطرأ عليها، وقد توصلت المناقشات الى عدد من النقاط بهذا الشأن.

أولاً - إن أول ماينبغي عمله هو متابعة «أهل الرأي» في الأمة جهودهم لتوعية ابناء أمتهم بحقائق الاتفاق ومخاطره، حتى تعم المعرفة بها وتبدد دعايات اعلام الازمات وتمهد لحشد طاقات الأمة بغية الوفاء بمتطلبات المواجهة، وهذه التوعية ضرورية أيضاً للحيلولة دون املاء اتفاقات مماثلة على اطراف عربية أخرى، ولإشعار قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية بالخطأ الجسيم الذى وقعت فيه حين مست القيم المعنوية الاخلاقية فخلفت جرحاً غائراً في نفسية الأمة تزيده الايام التهابا ولا يشفيه الا محو الصيغ المملاة واقامة العدل، وواضح أن جميع المؤسسات والتنظيمات مدعوة للمشاركة في حملة التوعية هذه، كل في مجاله.

ثانياً - يتضمن هذا البرنامج على صعيد قضية فلسطين الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها التجسيد للكيان الفلسطيني والتمسك بميثاقها الوطني. كما يتضمن العمل على استمرار الانتفاضة ودعمها بكل ما تحتاجه وتجنيبها شرور الصراع الداخلي بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها من خلال مباشرة حوار شامل بين جميع الفصائل والقوى والفعليات ومتابعته بصبر، ويتضمن البرنامج على هذا الصعيد ايضاً استمرار النضال لإنهاء الحكم الذاتي باسرع وقت ممكن وتحرير الضفة والقطاع، ولإفشال المشروع الاسرائيلي فيما يخص السيطرة على القدس الكبرى، ولفرض الاعتراف على العدو بحق العودة الى فلسطين لكل واحد من ابنائها، وهو يتضمن ايضاً العمل للافراج عن جميع المعتقلين واعادة المبعدين، ومقاومة كل صور التبعية الاقتصادية للعدو، ومواجهة محاولات فرض التوطين على ابناء فلسطين في الخارج بحجة التعويض وتأكيد أن الحق في الوطن لايعوض بمال وأن التعويض هو عن المعاناة، والعناية بشؤون العائدين الحياتية في اماكن تجمعهم الى ان يعودوا الى وطنهم، وتصعيد النضال لإزالة كل المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والحرص على تقوية الروابط مع ابناء فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الصامدين.

ثالثاً - يتضمن هذا البرنامج على صعيد قضية أمن الوطن العربي متابعة المقاومة لفرض الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان، وتقديم الدعم لهذه المقاومة مادياً ومعنوياً. كما يتضمن الدعوة الى الحفاظ على النظام العربي في مواجهة النظام شرق الأوسطي وتعزيزه بتطبيق الاتفاقات العربية وتطويره وتحقيق المصالحة العربية واقامة علاقات وحدوية، وهو يتضمن ايضاً العمل لتمكين الانظمة العربية من مواجهة الضغوط الامريكية الاسرائيلية بالتزامها بالتغيير الديموقراطي والاستجابة لإرادة شعوبها واحترام حقوق الانسان. ويتضمن البرنامج أخيراً مقاومة كل اشكال التطبيع مع العدو الذي يحتل الأراضي العربية، ودعوة الحكومات العربية الى رفض إنهاء مقاطعة اسرائيل والصمود أمام الضغوط الامريكية الداعية الى ذلك، واطلاق حركة شعبية واسعة لمقاومة التطبيع تمتد الى كل قرية وحي على امتداد الوطن العربى وتستند الى مركز علمي يختص بملاحقة نشاطات العدو الاقتصادية وتحديدها ومحاولات تخريبه الثقافي والتربوي والاعلامي وافشالها.

رابعاً - يعني هذا البرنامج بالتحرك على الصعيد الدولي للدعوة الى اعتماد العدل

سبيلاً للسلام المستتب، واحترام الشرعية الدولية وتطبيقها، وتأكيد حق الشعوب بمقاومة الاحتلال والاستعمار والعنصرية، وكشف حقيقة الصهيونية العنصرية التوسعية وانتهاكاتها لحقوق الانسان وما تمارسه من ارهاب، ومطالبة اليهود بنبذها اذا ارادوا العيش في ظل السلام العادل، وايضاح العلاقة بين الممارسات الصهيونية وما تشهده دول الغرب من تنامي العداء لليهود فيها، والتوعية بأخطار قانون العودة الاسرائيلي الذي يفسح المجال بتهجير اليهود من اوطانهم الى فلسطين على أمن منطقتنا العربية وعلى أمن اليهود والدعوة الى الغاء هذا القانون، وتعزيز الروابط مع حركات التحرر العالمية المقاومة للاستعمار والصهيونية واشكال الهيمنة الأخرى.

إن الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي وهي تقدم رؤية الفكر العربي لمتطلبات المرحلة الجديدة للصراع العربي الصهيوني بمناسبة وقوع هذا الحدث الجلل، لتثق بأن الأمة قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات والتقدم على طريق تحرير فلسطين وتنفيذ مشروعها الحضاري العربي بكل عناصره والاسهام في تعزيز العمران البشرى في عالمنا واقامة السلام القائم على العدل.

الفصل السابع

شهادتي عما جرى
في إجتماع المجلس المركزي الفلسطيني

(تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٣)

١ - حين تم الكشف عن إتفاق أوسلو السرى

هذه «شهادتي» بشأن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد يومي الأحد والاثنين ١٠ و١١ تشرين أول / اكتوبر من عام ١٩٩٣ بتونس لمناقشة «اتفاق غزة - اريحا أولاً» والتصويت عليه. وقد اغتنمت فسحة من الوقت في وقفة عيد الاضحى لعام ١٤١٤ لأعكف على كتابتها.

وضعت مخطط الاحاديث التي تتضمن هذه الشهادة فور انتهاء الاجتماع والعودة الى القاهرة حيث أقيم. ورتبت ملفاً ضم الأوراق التي حملتها معي، وباشرت الكتابة بحماسٍ مستشعراً واجب تسجيل ماجرى من وجهة نظر «شاهدٍ مشاركٍ متابعٍ دارسٍ للتاريخ»، وبخاصة بعد أن لمست قلة التقارير الصحفية التي عنيت بتقديم صورة وافية عما جرى وما اعتورها من نقص، ولكنني لم ألبث أن اضطررت للتوقف بعد خطوة أولى، لأتحوّل الى الكتابة في موضوعاتٍ أخرى تتصل بالحدث وبأمور ملحة، وكنت كلما فرغت من إنجاز واجبٍ، ألحّ واجب آخر يطلب الانجاز؛ مع تتالى أحداث حيوية تطلبت المعالجة، وتتابعِ ندواتٍ فكرية شاركت فيها بأوراق بحثية، وكم من مرة عاودني الحماس لأداء واجب تسجيلِ شهادتي في أعقاب جلسات دار فيها الحديث عما جرى في ذلك الاجتماع، فكنت أراجع ملف الأوراق وأعد نفسي بالاعتكاف في اقرب فرصة.

آخر هذه المرات كان يوم أمس، ونحن على أبواب اجازة عيد الأضحى المبارك، حين سعدت بلقاء أخي العزيز ادوارد سعيد أثناء زيارة قام بها للقاهرة، ودار الحديث بيننا حول قضيتنا وشؤون أمتنا وشجوننا وأحوال عالمنا، وتطرق فيما تطرق الى ماجرى في اجتماع المجلس المركزي. وجاء ذكر اخينا العزيز شفيق الحوت، وتداعى الى خاطري ما وعدته به والسيدة حرمه الاخت العزيزة بيان نويهض قبل اسابيع في بيروت بتسجيل هذه الشهادة لتكمل ما كتبناه عن الاتفاق الذي بوشر في تنفيذه هذا الاسبوع.

* * *

لقد وقفت يوم أمس سواء في الحديث مع أخي ادوارد سعيد أو في حديث مع أخوين قدما من قطاع غزة، أمام الحديث الذي عاشه القطاع يوم أمس الأول حين انسحبت قوات اسرائيلية من مدينة غزة وأخلت مقر المجلس التشريعي وحجارة أطفال الانتفاضة تلاحقها، وكان واضحاً لي أنه سيكون لهذا الحدث تداعياته ومضاعفاته التي تدعونا الى التعامل معه بمنطق الفعل، وهاهي سلطة فلسطينية تتولى مسؤولية حكم ذاتي محدود، تنفيذاً للاتفاق التنفيذي الذي تم التوقيع عليه يوم ١٩٩٤/٥/٤ في القاهرة لتنفيذ اتفاق اعلان المبادئ، في قطاع غزة ومنطقة اريحا، على واحد من سبعماية جزء من أرض فلسطين، ولواحد من سبعة أجزاء من الشعب العربي الفلسطيني؛ بينما تتكثف محاولات قوى الهيمنة الدولية والصهيونية العالمية لفرض الحل العنصري الصهيوني في فلسطين، في وقت شهد انتصار الحل غير العنصري لمشكلة المستعمرين المستوطنين البيض في جنوب افريقيا وسقوط قلعتهم العنصرية هناك، وما أعظم هذه المفارقة التاريخية. وقد كتبت عنها متشوفاً ما بعدها وعازماً على النظر في ما ينبغي عمله للوصول الى الحل غير العنصري في فلسطين في ضوء ماجرى في جنوب افريقيا.

* * *

أبدأ تسجيل شهادتي هذه، يوم وقفة عيد الاضحى المبارك لعام ١٤١٤هـ الموافق للعشرين من شهر آيار/مايو لعام ١٩٩٤، فتُلِحّ ذكرى مضي ثلاثين عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وذكرى مضي ستة واربعين عاماً على نكبة فلسطين؛ ويلح معنى الفداء في يوم الفداء. وتتتابع أمامي صور كثيرة من وطننا فلسطين حفظتها في مخيلتي منذ تفتحت عيناي على الحياة في يافا، وصور أخرى كثيرة من مسيرة المنظمة شهدتها منذ مشاركتي في المؤتمر التأسيسي الأول عام ١٩٦٤.

* * *

استحضر بداية ماكتبته قبل سبعة شهور إثر عودتي من تونس ومشاركتي في اعمال المجلس.

«هذه أحاديث عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد يومي ١٠و١٩٩٣/١٠/١١، أباشر كتابتها بعد مضي اسبوع على هذا الانعقاد، وما أكثر الأحاديث التي ستتناول هذا الاجتماع في أوساط شعبنا وأوساط أمتنا على السواء، في دوائر «الخاصة» وبين «العامة» في «دواوينهم» حيث تَلَذُّ رواية «الحكايات» و«الخراريف»

ويطيب السماع ويدور الحوار لتتبلور عصارات تبقى في ذاكراتنا التاريخية عنه، ولقد وصف هذا الاجتماع بأنه «تاريخي» وقلت عنه في مستهل خطابي فى المجلس «إنه يتم في «يوم خاص» من أيام شعبنا ومنظمته وقد يكون يوماً فاصلاً».

سأحرص في هذه الأحاديث على الجمع بين صفتي «المشارك» و«المتابع»، والصفة الأولي تدعوني الى أن أقدم شهادتي، وهي بطبيعة الحال ستكون «ذاتية»، والصفة الأخرى تدعوني الى متابعة ماجرى وتحليله وتقويمه، ولابد أن تكون «موضوعية».

استحضر ظروف انعقاد هذا الاجتماع، فأجد أنه جاء بعد أربعين يوماً من اعلان خبر الانتهاء من مفاوضات سرية جرت بين الحكومة الاسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في اوسلو عاصمة النرويج وتوصلت الى «مسودة اتفاق نهائية» لاعلان مبادئ حول ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية. كما جاء بعد حوالي شهر من توقيع اتفاق «الاعتراف المتبادل» يوم ٩/٩ وتوقيع «اتفاق اعلان المبادئ» يوم ٩/١٣ في حفل مشهود بالبيض الابيض الامريكي، وبعد حوالي اسبوعين من توجيه الدعوة اليه. وقد حفلت هذه الفترة بتفاعلات حادة جداً أثارها خبر الاتفاق ومضمونه، وتوقع كثيرون اثناءها دعوة المجلس الوطني للانعقاد حيث جاءت اشارة الى ذلك في رسالة رئيس المنظمة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، واستبعد ذلك كثيرون في ظل الظروف المحيطة، ورجح بعضهم دعوة المجلس المركزي.

كان متوقعاً في ساحة مثل ساحة العمل الفلسطيني بطبيعتها «الفسيفسائية» وبتنوع الظروف المحيطة بالعاملين فيها، أن تأتي ردود الفعل على دعوة المجلس المركزي للانعقاد متباينة، وأن تتعدد من ثم المواقف ازاءها، فهناك من اتخذ فوراً موقف الرفض لها منطلقاً من أنه لايجوز للمجلس أن يبحث في «الاتفاق» أو يصدق عليه وفقاً لنظامه ولميثاق المنظمة ونظامها الأساسي. وقد قاطع هؤلاء الاجتماع، وكانوا عددياً في حدود خمسة اعضاء المجلس وضموا بعض المستقلين وممثلين عن عدة فصائل، وهناك من تحمس للانعقاد واتخذ موقف قبول الدعوة فوراً مجادلاً أن صلاحيات المجلس تمكنه من التصديق على الاتفاق، وأن هناك حاجة ماسة لانعقاده، وهناك من توزع بين قبول الدعوة أو رفضها، لأنه من حيث «انظمة» المنظمة لايعتقد أن للمجلس المركزي هذه الصلاحية ولكنه من حيث «واقع الحال» يعتقد أن للمجلس

صلاحية مناقشة هذا الواقع والحاجة ماسة الى هذه المناقشة حفاظاً على المنظمة ووفاءً بحق العمل الفلسطيني.

لقد بدت لي هذه المواقف الثلاثة مفهومة ومبررة ومتكاملة في نطاق فهمي لساحة العمل الفلسطيني، وكان كثير من الأعضاء المستقلين عن الفصائل من الموقف الثالث حين وصلتهم الدعوة، وما أشد ما عانوا وهم يقلبّون الأمر ويمعنون النظر ويعملون الفكر ليخرجوا من توزعهم الى الغياب أو الحضور، واذكر انني لجأت الى مشاورة اخوة حكماء وسألت عدداً ممن حولي من غير أعضاء المجلس لأتخذ قراري، فكان هناك ما يشبه الاجماع على ضرورة المشاركة بالنسبة لمستقل مثلي ليطرح رأيه ويقوم بدوره وفاء بواجب عضويته، وكم أسعدني أن أجد عدداً من اخوتي المستقلين قد وصلوا الى ماوصلت اليه من ضرورة المشاركة حين دخلت قاعة الاجتماع ورأيتهم أمامي، وقد لاحظت أن من بين هؤلاء عدداً من الذين شاركوا في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ أقل من عدد أصابع اليدين، ففاضت شجوني».

* * *

تداعت الى خاطري وأنا جالس في قاعة الاجتماع التي دخلتها مبكراً، ذكرى فترة الاربعين يوماً قبله وما حفلت به من تفاعلات حادة، ومقدار المعاناة التي عشتها اثناءها.

تذكرت كيف انني أحسست مساء يوم ١٩٩٣/٨/٣١ وانا في الطائرة الى عمان اقرأ احدى الصحف، بنذر إعصار قادم، فالتقرير الذى قرأته في الصحيفة كان يشي بأن «اتفاقا» نضج بشأن المسار الفلسطيني في عملية التسوية التي بدأت بمدريد، وأن أمراً «دُبِّر بليلٍ» سيقع، وقد أمضيت بقية رحلة الطائرة اكتب في «بطاقاتي» ما استوقفني في التقرير «وأتأمل» فيه، وتذكرت كيف انني صباح يوم الاربعاء ١٩٩٣/٩/١، وقد تهيأتُ للذهاب الى الندوة العلمية التي قدمت للمشاركة فيها، وبدأت أتصفح صحيفة الصباح، وقعت عيناي على عنوان بالحرف الكبير الأسود «نص الاتفاق بين المنظمة واسرائيل حول مشروع الحكم الذاتي»، فقرأت النص بإمعان قراءةً أولى، وبذلت جهداً كي أتماسك أمام «الإعصار» الذي رأيته وصل.

تذكرت ايضاً كيف أدركت شدة قوة الاعصار حين عاودتُ قراءة الصحيفة و«فَلَيتُ» أخبارها فتكشفت مشاهد من شريطٍ معدّ للعرض، وحاورتُ بشأنه زملائي في

الندوة وكانوا نخبة من المفكرين والممارسين، وكيف باشرتُ كتابة أول مقالاتي حول مسودة الاتفاق مساء يوم ١٩٩٣/٩/٢، واستهللته بوصف الاعصار «حدث جلل يهزني .. هزاً.. يثير تساؤلات .. وحيرة .. زلزلته تصيب كثيرين بذهول .. وتورثهم احباطاً شديداً، دعايات «اعلام ازمات» ترافقه لتزيينه وتسويقه.. تحركات قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية لتفرض الاتفاق، ردود افعال عربية حادة..» ثم قلت «الحاجة ماسة وسط هذا كله الى التماسك واعمال الفكر وإمعان النظر وحزم الأمر والمبادرة بالفعل..»

وتذكرت كيف تابعتُ دراسة الاتفاق مع عدد من الاخوة القادمين من الداخل على هامش اجتماع لمجلس التربية الفلسطيني الذي أتولى مسؤوليته ضمن رئاستي للمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم يوم ٩/٣، ثم بلورت رأيي المبدئي، وأعلنته في لقاء لدعم صمود القدس يوم ٩٣/٩/٤، وهو «أنه على منظمة التحرير الفلسطينية بجميع مؤسساتها القيادية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني ان لاتقبله وتصمد امام ضغوط دعايات اعلام الازمات وترغيب قوى الهيمنة الدولية وترهيبها، وان تأخذ الوقت الكافي في تمحيصه.. والأمر نفسه يصدق على الحكومات العربية»، ونبهت الى أن مصير الاتفاقات التي تتم في «ضوء الظلام» هو الى فشل.. وكان تعبير «ضوء الظلام» قد تداعى الى خاطرى عند الكشف عن مفاوضات اوسلو السرية، ضمن ابيات من قصيدة قرأتها فيما اذكر في كتاب «فاروق.. ملكاً» لأحمد بهاء الدين قبل اربعين سنة، وهي مشاعر مصري قالها بمناسبة الكشف عن مفاوضات سرية أجرتها بريطانيا مع حكومة مصر عام ١٩٥٢ إثر حريق القاهرة؛ وقد أعلن الشاعر في خاتمة القصيدة إنه «لن ينام» و«لن يرضى المفاوضة التى بدأت على ضوء الظلام»، وكان استهلها بقوله إنه «سينام لكى لايرى مايتعرض له وطنه من شراء وبيع في مفاوضات سرية حددت انجلترا توقيتها بحيث أصبح في مقدورها أن تفاوض نفسها في حقيقة الأمر، وتبيع وتبتاع». وتذكرت كيف حرصت فيما كتبت على الا أشير الى هذا الاستهلال كي اتجنب «الإثارة» في وقت تشتد الحاجة فيه الى إعمال العقل وضبط العواطف.

كان آخر ما مرّ أمامي من شريط ذكرياتي عن الاسبوع الذي أُمضيته في عمان، لقائي بأحد أعضاء اللجنة التنفيذية من اخوتي المستقلين عن التنظيمات تفضل بزيارتي قبيل سفره للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية بتونس الذي تمت الدعوة اليه للنظر في مسودة الاتفاق؛ وكيف حرصت على أن أشرح «رأيي» له تفصيلاً موضحاً

«المخاطر» التي تحفل بها نصوص اعلان المبادئ هذا على «حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف»، ومنبهاً الى «مخالفة بعض هذه النصوص لميثاقنا ونظامنا الأساسي»، وعدم دستورية أيِّ قبول بها لتناقضها مع جوهر المبادئ التي قامت عليها منظمة التحرير الفلسطينية، وتذكرت كيف حرص زائري على ان يسجل رؤوس أقلام حديثي ويأخذ بطاقات سجلت فيها مجمل ملاحظاتي وافكاري، مبيِّناً أنه سينقل هذا الحديث عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها.

خطر على بالي عند هذا الحد من تداعي خواطري وأنا جالس في قاعة اجتماع المجلس المركزي في انتظار افتتاح الجلسة، مدى حرصنا على التمسك «بالمؤسسة» بالرغم مما آلت اليه اوضاعها في السنوات الخمس الماضية منذ دورة المجلس الوطني في الجزائر عام ١٩٨٨ واعلان ما سمي بوثيقة الاستقلال يوم ٨٨/١١/١٥ وبدولة فلسطين، وقد استمر هذا الحرص انطلاقاً من ضرورة الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية التي شاركنا في تأسيسها لتكون التجسيد للكيان الفلسطيني الذي يقف على أرضه الرمزية كل ابناء شعب فلسطين العربي ويعملوا معاً لتحرير وطنهم فلسطين.

٢ - قرار بالحضور

أتابع تسجيل «شهادتي» بشأن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي دعى لمناقشة اتفاق غزة - اريحا أولاً والتصويت عليه يومي ١٠و١٩٩٣/١٠/١١ بتونس، واستحضر بقية خواطري التى تداعت وأنا جالس في قاعة الاجتماع عن الفترة التي سبقته منذ الكشف عن مباحثات اوسلو السرية ونشر مسودة الاتفاق الذى اسفر عنها يوم ١٩٩٣/٨/٣١.

تذكرت كيف تابعتُ حال عودتي من عمان الى القاهرة ماجرى في تونس في الاسبوع الثاني من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ على صعيد اجتماع اللجنة التنفيذية الذي تمت الدعوة اليه لاقرار مسودة الاتفاق، وقد كنت مدركاً أن هذا الاقرار مطلب مستعجل امريكي ليتم التوقيع على الاتفاق في واشنطن. ولم يخامرني أمل كبير في أن ترفض اللجنة التنفيذية إقرار الاتفاق لمعرفتي بما كانت عليه أوضاعها، ولخبرتي في «اسلوب» رئاستها في استخلاص قرارات منها ومن المجلس المركزي، ولملاحظتي سرعة «الكاسحة» الامريكية العاملة لفتح الطريق أمام تنفيذ مشاهد هذا الجزء من عملية التسوية وكثافة اعلام الازمات الضاغط لاتمام الخطوة، وما أسرع ماعرفنا أن اللجنة اجتمعت يومي الاربعاء والخميس ٨ و١٩٩٣/٩/٩ بحضور نصاب من اعضائها، وغياب الاخوين شفيق الحوت ومحمود درويش من المستقلين اللذين كانا أعلنا تجميد عضويتهما في شهر آب / أغسطس قبل الكشف عن اتفاق اوسلو، بسبب ما آلت اليه اوضاع المنظمة ومؤسسة اللجنة التنفيذية. كما عرفنا أن الأخ عبد الله حوراني من المستقلين أعلن رفضه للاتفاق وعدم شرعية البحث فيه وجمّد عضويته، وكذلك فعل الأخ عبد الرحيم ملوح ممثل الجبهة الشعبية في اللجنة التنفيذية والأخ تيسير خالد ممثل الجبهة الديموقراطية والأخ محمود اسماعيل ممثل الجبهة العربية فيها، وأن الأخ فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية وهو من «فتح» أعلن معارضته الاتفاق وصوّت

ضده، وأن الأخ علي اسحق ممثل جبهة التحرير أعلن في الإجتماع رفضه للإتفاقين*، وأن الأخ جمال الصوراني من المستقلين امتنع عن التصويت، وأن الأخ الأب ايليا خوري من المستقلين لم يحضر. ولكنه اتصل هاتفياً من عمان أثناء الاجتماع ليبلغ موافقته أما الذين وافقوا على الاتفاق وصوتوا له من اعضاء اللجنة التنفيذية فكانوا الاخوة ياسر عرفات رئيسها ومحمود عباس وهما من فتح، وسمير غوشة ممثل جبهة النضال، وياسر عبد ربه ممثل جناح آخر من الجبهة الديموقراطية شكل حزباً جديداً، وسليمان نجاب ممثل الحزب الشيوعي «الشعب» وجاويد الغصين رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي، وياسر عمرو، ومحمد زهدي النشاشيبي من المستقلين؛ وهكذا كان مجموع من صوّت للاتفاق تسعة اعضاء من أصل ثمانية عشر عضواً في اللجنة التنفيذية انتخبهم المجلس الوطني في دورة عام ١٩٩١، ومن بين خمسة عشر عضواً حضروا الاجتماع.

تذكرت ايضاً الرعشة التي أصابتني وأنا أسمع في نشرة أخبار منتصف الليل بعد انقضاء يوم الخميس ٩/٩ النصوص الحرفية للرسالتين المتبادلتين بين رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس الوزراء الاسرائيلي بصدد الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل ورسالة الأول الى وزير خارجية النرويج؛ فاعترتني رعشة لاتزال تعتريني كلما استحضرت ماجاء في اتفاق الاعتراف المتبادلِ هذا الذي نزل عليّ كالصاعقة، ودعاني الى استنفار طاقتي لكتابة دراسة تحليلية له تفنّده وتبين فظاعة «الإملاء» فيه وتتساءل عن سرّ

---

* بادر الأخ علي اسحق بعد نشر «الشهادة» في صحيفة الرأي الأردنية الى كتابة «توضيح» حول ماجرى في اجتماعات اللجنة التنفيذية تضمن خمس نقاط، هي:

١ – أن الأخوين تيسير خالد من الجبهة الديمقراطية وعبد الرحيم ملوح من الجبهة الشعبية لم يحضرا الاجتماعات وأعلنا رفضهما في بيانات وزعت على الصحف.

٢ – أن الأخ أبو اللطف وزير الخارجية وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح» لم يحضر الاجتماعات ولم يصوت وأعلن من منزله ببيان مكتوب وزع على الصحفيين رفضه للاتفاقية وللإعتراف المتبادل.

٣ – اعلن علي اسحق أثناء الاجتماع رفضه للاتفاقية وللاعتراف المتبادل.

٤ – اعتبر الصوت التاسع، صوت الأب ايليا خوري الذى اتصل هاتفيا أثناء الاجتماع ليبلغ موافقته من عمان ولا أعرف مدى قانونية هذا التصويت.

٥ – لولا المقاطعة السلبية للغائبين عن الاجتماع لأحيل موضوع اقرار الاتفاقية للمجلس المركزى بكل تأكيد ولما أقرته اللجنة التنفيذية ولاختل موضوع التصويت في اللجنة، حيث أعرب واحد على الأقل من الحاضرين عن ضرورة بحث الاتفاقية في المجلس المركزي «كونه أكبر من اللجنة التنفيذية».

«الاذعان» لهذا «الاملاء» الذي استهدف الاجهاز على تراثنا النضالي كله، وبلغ الى حدّ فرض تغيير ثماني مواد من ميثاقنا الوطني الفلسطيني اشترطت اسرائيل الغاءها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني.

تداعى الى خاطري عند هذا الحد ما عانيته وكثيرون من ابناء أمتنا ونحن نشاهد توقيع اتفاق «اعلان المبادئ حول ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية» في واشنطن في «حفل مشهود» يوم الاثنين ١٩٩٤/٩/١٣، ومدى المرارة التي احسسنا بها ونحن نرى مشاركة رموز تولت كبر العداء لأمتنا، وتبجح عدونا في حديثه، و«أداء» رئيس اللجنة التنفيذية وعضوها، وتذكرت كيف عكفت على كتابة تحليلي للبعد الدولي لهذا الاتفاق ولمكان هذا الاحتفال في قصة النظام شرق الأوسطي الذي تسعى الولايات المتحدة لفرضه على منطقتنا مسندة لاسرائيل دور القيادة فيه.

تداعت الى خاطري ايضاً متابعتي للتفاعلات التي أحدثها هذا الحدث في اوساطنا العربية، وتأملي بخاصة في أثر دعايات اعلام الأزمات على عامة الناس وشريحة المثقفين منهم، وانطلاقي للمشاركة في المحافل الفكرية والسياسية بهدف طرح الحقائق التي غيبتها تلك الدعايات في دائرة «الخاصة» توطئة لانتشارها. وتذكرت كيف كنت أصحو بعد ساعتين من النوم على غير عادتي لأجلس للقراءة والتأمل والكتابة، ثم اسارع بعد نوم قليل الى لقاءات هنا وهناك خرجت منها ومن الحوار الغني الذي دار فيها بصياغة موقف متكامل من «الاتفاقين» - الاعتراف المتبادل واعلان المبادئ - يرفضهما، وبتصور واضح لكيفية اعلان هذا الموقف، ولما ينبغي عمله.

تذكرت بخاصة ثلاثة لقاءات كان لها دور خاص في البلورة النهائية للموقف، أولها ضم عدداً من المفكرين والخبراء البارزين والممارسين السياسيين من اعضاء المؤتمر القومي العربي من مختلف الاتجاهات الفكرية شرفوني في منزلي في مطلع الاسبوع الثالث من شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٣، وقد شهد اللقاء طرح وجهتي النظر المؤيدة لما تم باعتباره خطوة والمعارضة لما تم باعتباره تهديدا. وتناول الحوار جميع الابعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية للاتفاق بموضوعية، وانتهى الى استشعار عظم التهديد. وثاني هذه اللقاءات كان في مركز دراسات الحضارة وضم نخبة من قيادات التيار الاسلامي والتيار العربي عرضت فيه تحليلي للاتفاقين، ثم استمعت على مدى ساعتين لعصارات أفكار عبرت عن نبض قلب الأمة، وثالث هذه اللقاءات كان في

مقر الحزب العربي الديموقراطي الناصري في ندوة حول «الاتفاقين» شاركت فيها مع الاخوة د.عصمت سيف الدولة ود.حسام عيسى ود. حسن نافعة، واستمعنا لحوار غني شارك فيه شبان وكهول وشيوخ. وقد لفت نظري في اللقاءين مدى مرارات القيادات العربية الشعبية التي طالما وقفت مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من هذه القيادة لما أقدم عليه رئيس اللجنة التنفيذية، ومدى عمق ادراك هذه القيادات لخطر «الاتفاقين» على الأمة كلها، ومدى تمسك هذه القيادات بعروبة قضية فلسطين وإسلاميتها، فهي قضية شعب فلسطين العربي وكل العرب وكل المسلمين. هذا في الوقت الذي كان فيه «اعلام الازمات» يتفنن في دعاياته الواعدة عامة الناس «بالسمن والعسل»، وكان فيه عدد كبير من «المثقفين» المتأثرين بهذه الدعايات مخطوفي البصر «بزخرف» حفل واشنطن المشهود مسلوبي الوعي غير مدركين حقائق الاتفاقين.

تداعى الى خاطري أيضاً فضل «نفر» من الكتاب العرب في مواجهة دعايات اعلام الازمات هذه، والمجاهرة بطرح آرائهم الموضوعية في الاتفاقين، بينما كانت بعض الاقلام العربية المشهورة تزين ماحدث، وقد حفظ التاريخ لأولئك النفر من الكتاب العرب فضل «الريادة»، ومثل عليهم «ادوارد سعيد» الذي كتب في احدى الصحف العربية مفنداً «الاتفاق» وداعياً الى رفضه ومبينا اخطاره ومحملاً رئاسة اللجنة التنفيذية مسؤوليتها في إبرامه، ومخالفة ميثاق المنظمة ونظامها الاساسي، ولم يلب «ادوارد سعيد» «الاستاذ الامريكي العربي الفلسطيني» الدعوة لحضور حفل واشنطن المشهود انسجاماً مع موقفه على الرغم من أنها جاءته من ست قنوات رسمية.

وصل بي شريط ذكرياتي عن فترة الاربعين يوماً التي سبقت انعقاد المجلس المركزي، الى يوم ٩/٢٨ حين وصلني نبأ دعوة المجلس المركزي الفلسطيني في تونس يوم ١٠/١٠، وتذكرت كيف أنني توقعت صدور هذه الدعوة وسجلت ذلك في دفتر خواطري يوم ٩/٥/ مرجحاً عدم دعوة المجلس الوطني في هذه الفترة لأن دعوته تستلزم عدة أمور لاتستلزمها دعوة المجلس المركزي، ولأن التزام رئيس اللجنة التنفيذية بعرض موضوع التغيير في الميثاق الذي جاء في رسالته لرئيس حكومة اسرائيل جاء خلواً من تحديد موعد لذلك. كما تذكرت كيف تابعت مواقف الفصائل واعضاء المجلس من المشاركة من خلال وسائل الاعلام، وأنا أبلور موقفي من المشاركة، فقرأت أن الجبهتين الشعبية والديموقراطية ستقاطعان، وقرأت أن عدداً من الاعضاء

المستقلين المقيمين في الأردن اجتمعوا وأعلنوا مقاطعتهم الاجتماع ورفضهم للاتفاق، وكانوا حوالي عشرين عضواً. وقد عنيت أن أعرف لماذا رجحوا المقاطعة على طرح رفضهم في اجتماع المجلس نفسه فعلمت أن وجهة نظر المشاركة طرحت ولكن تغلّبت عليها وجهة نظر المقاطعة، وأن أحد الاعضاء اشار الى «فقدان الأمن» في مكان اجتماع المجلس بالنسبة للمعارضين. وتذكرت كيف أخذت قراري بالحضور واعلان موقفي بعد أن تشاورت مع خاصة أخوتي في الدائرتين العربية والفلسطينية في مصر العربية حيث أقيم، فكان هناك اجماع بينهم على المشاركة وقول كلمتي بشأن الاتفاقين في المجلس نفسه، وكم اسعدني أن جميع افراد أسرتي كانوا من هذا الرأي.

تذكرت ايضاً كيف أني بينما كنت أعد نفسي للسفر يوم الجمع ١٠/٨ اذا بأخي هاني الحسن يتصل بي من الخارج، فأعلمه بعزمي على المشاركة؛ ويعلمني بأنه هو ايضاً متجه الى تونس وقد بلغه أن منزله تعرض للتفتيش وحرّاسه تعرضوا للمساءلة، وأنه قد لا يحضر المجلس لأن اللجنة المركزية لفتح ستسمي الأعضاء الفتحويين لهذه الدورة وهو يرجح أنه لن يكون بينهم بسبب معارضة الاتفاق، وتواعدنا على اللقاء في تونس، وألّح عليّ في المساء أن اتصل ببيروت مستفسراً عن أخي شفيق الحوت، فأعلمتني حرمه د.بيان نهويض بأنني سأراه في تونس.

تنبهت من خواطري هذه وأنا فى قاعة الاجتماع حين سمعت صوت «أبي هادر» شفيق الحوت، فالتفتُّ لأراه في مدخلها، وقمت للقائه معانقاً، وجاء ليجلس على مقربة حيث كنت أجلس في منتصف القاعة التي بدأت تمتلئ بالاعضاء وبالمراقبين والاداريين والمرافقين، وحمي وطيد التحيات مع هذا الامتلاء فأقبلت على عدد من خاصة اخوتي واخواتي الذين فاضت شجوني عند لقائهم ممن شارك في تأسيس المنظمة وفي مسيرتها عبر ثلاثة عقود من السنين، ولاحظت انهم بتلقائية تجاوروا فى مقاعدهم وسط القاعة، وتأثرت وأننا أرى عدداً من اخوتي اعضاء المجلس يقبلون عليّ من المنتمين لمختلف الفصائل فألاقيهم بشوق وقد ربطتني بكل واحد منهم ذكريات في طريق العمل لتحرير فلسطيننا الحبيبة.

كانت الساعة قد اقتربت من السابعة مساءً موعد افتتاح الاجتماع، وتأملت في القاعة فوجدتها امتلأت بنصفيها، النصف الذي على شمال مدخلها ناحية الشرق للأعضاء، والنصف الآخر للمراقبين الذين تجاوز عددهم المائة جاءوا من مختلف أنحاء

فلسطيننا ومن مختلف أماكن التجمع في الخارج. وكم تأثرت وانا أرى هذا الحشد.

عمني شعور بالراحة تغلب على ما أصابني من تعب جسدي بفعل السفر يومين متتالين وعدم أخذ قسط من النوم ساعة القيلولة بعد الوصول، تأكدت من صواب قراري بالمجيء، والمشاركة، وتذكرت قول أخ كبير من مناضلي أمتنا عن أهمية «الحضور في المحفل» وعدم الاكتفاء بإرسال رأي اليه، «لأن الرأي المؤثر هو الذي يتبلور من خلال التفاعل مع الآخرين ويطرح عليه مباشرة». أحسست بسعادة غامرة للقاء إخوة كثيرين جمعنا العمل معاً خلال مسيرة ثلاثة عقود في اطار هذه المنظمة التي شارك بعضنا في تأسيسها؛ وللتعرف على إخوة آخرين القاهم لأول مرة من بين «المراقبين»، لاحظت برضا أن مشاعر الغضب والألم والمرارة التي عرفتها خلال فترة المعاناة تجاه من تولوا مسؤولية الدخول في المفاوضات السرية وابرام اتفاق، لم تحل دون أن نلتقي للبحث في مصير مشترك؛ وهي تحثني على أن اسمع لهم بذهن مفتوح شرحهم لما فعلوه وأناقشهم فيه، وصولاً الى إبعاد السفينة التي تقلّنا جميعاً عن الارتطام بالصخور وابلاغها شاطئ السلامة، وكم ألحت علي فكرة «السفينة».

بدأ الاجتماع حين أعلن نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون «ابوالأديب» افتتاحه، وتداعى الى خاطري سماحة الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الذي استقال في ربيع عام ١٩٩٣ واعتكف بعد أن شارك بفعالية في أعمال هذه «المؤسسة» منذ دورة عمان خريف عام ١٩٨٤، وما كتبته عن استقالته، وصحبتنا في آخر دورة مجلس مركزي ترأسها خريف عام ١٩٩٢ حين جمعنا بيت واحد. ولاحظت أن ملفاً يجري توزيعه علينا، فأخذت نسختي وتصفحت مايضمه الملف من أوراق. وبدأت أقرأ مشروع جدول الأعمال حين سمعت نائب الرئيس يشير اليه.

٣ - إفتتاح الإجتماع
وحديث رئيس اللجنة التنفيذية

كان واضحاً عند بدء أعمال المجلس المركزي الفلسطيني مساء الأحد ١٩٩٤/١٠/١٠ أن مكتب المجلس بذل جهداً خاصاً في التحضير لهذا الاجتماع الذي وصفه البعض بأنه «خاص» و«تاريخي». وبدا ذلك في توزيع ملف على أعضاء المجلس يحتوي على «مشروع جدول الأعمال، ونص «اعلان المبادئ» باللغتين العربية والانجليزية، ونص القرار الخاص بانشاء المجلس المركزي الصادر في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني عام ١٩٨٤، ونص القرار الخاص بتشكيله في الدورة العشرين، واللائحة الداخلية للمجلس المركزي، وقرار تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين الصادر في الدورة التاسعة عشرة غير العادية عام ١٩٨٨».

كانت دلالة محتويات الملف واضحة، تشير الى حرص مكتب المجلس على سلامة اجراءات اتخاذ القرار، وعلى وضع نص اعلان المبادئ أمام الاعضاء، ووضعهم أمام مسؤوليتهم. وقد بيّن رئيس الاجتماع نائب رئيس المجلس الوطني الأخ سليم الزعنون «ابو الاديب» في كلمته الافتتاحية هذا الحرص ودعا الأعضاء الى أن يناقشوا بحرية بنود جدول الأعمال واعلان المبادئ لأن المجلس بحاجة الى أن يسمع وجهة نظر «المعارض» حاجته الى سماع شرح من تبنوا إبرام الاتفاق. ولم يكن اسلوب العمل فى اجتماعات المجلس المركزي يألف توزيع ملف من هذا النوع، إذ كانت أغلب التقارير المقدمة والمناقشات حولها شفهية عدا استثناءات قليلة.

تلقى اعضاء المجلس ايضاً في بداية الاجتماع دراسة عن «اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي» أعدها مركز التخطيط الفلسطيني التابع لرئيس اللجنة التنفيذية، حملت عنوان «دراسة مقارنة». وقد بدا جلياً من تصفحها أنها تستهدف القول «ليس في الامكان ابدع مما كان» من خلال تقديم تحليل باسلوب يحرص على الشكل الاكاديمي، ويجيب عن سؤال «هل كان متوقعاً أن يلبي أى اتفاق ما ورد من مطالب فلسطينية في مفاوضات تفترض مسبقاً تقديم تنازلات متبادلة من الجانبين؟» وجاءت الاشارة واضحة فى مقدمة هذه الدراسة الى «ما أثاره هذا الاتفاق من بلبلة وجدل»،

والى صعوبة اجرائها «في ظل افتقاد النصوص الرسمية للأوراق.. وعقبة الأمانة في الترجمة المنشورة للنصوص».

كان مما لفت انتباهي وأنا انظر في محتويات الملف الذي تم توزيعه خلّوه من وثيقة اتفاق «الاعتراف المتبادل» بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل الذى تم توقيعه يوم ٩٣/٩/٩. وقد لاحظت أن مشروع جدول الاعمال جاء خالياً من الاشارة الى هذا الاتفاق، وقد تضمن اربعة بنود هي «اتفاق اعلان المبادئ، ومهام المرحلة القادمة وتصوراتها، ومجلس السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يستجد».

حين بدأ البحث في اقرار مشروع جدول الاعمال، وجدت الأخ العضو صالح البرغوثي يميل اليّ هامساً في أذني، وكنت أجلس الى جواره، بأنه يلاحظ أن البند الأول يقتصر على مناقشة «اعلان المبادئ» دون ذكر «الاعتراف المتبادل». ووافقته على ضرورة طلب ادراج «اتفاق الاعتراف المتبادل»، فطلب الكلمة وفعل ذلك بلغة تقريرية قوية واستجاب رئيس الجلسة لطلبه. وقد طلبت الكلمة حين وصلنا الى البند الثالث الخاص «بمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية» لأتساءل «هل سيتضمن هذا البند بحث مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية في ضوء التطورات الأخيرة التي تضع علامة استفهام كبيرة حول هذا المستقبل؟ فإن كان يتضمن فيها ونعمت والا فإنني ارجو ادراج بند مستقبل المنظمة على جدول الاعمال، «وجاء جواب رئيس الجلسة بعد التداول مع رئيس اللجنة التنفيذية بأنه يتضمن، وأن لنا أن نناقش «مستقبل المنظمة» في هذا البند. وقد لاحظت تجاوب عدد من الاعضاء مع إثارة هذا الموضوع وارتياحهم للاتفاق على بحثه.

كانت أمانة مكتب المجلس قد قامت قبل اقرار مشروع جدول الأعمال بإحصاء عدد الحاضرين من الاعضاء، فوجدتهم ثلاثة وثمانين عضواً من أصل مائة وعشرة أعضاءً، وقد اشاعت نسبة الحضور التى تجاوزت سبعين بالمائة شعوراً بالارتياح عند من يريد تأييد الاتفاق الذي وقع في واشنطن ومن يريد معارضته من اعضاء المجلس على السواء، وذلك لأن هذه النسبة كشفت عن حرص على التمسك «بالمؤسسة»، وهو أمر بالغ االأهمية في الازمات، وكان واضحاً أن قيادة المنظمة بذلت جهداً كبيراً في العمل لتأمين هذه النسبة بعد أن أعلنت بعض الفصائل الفلسطينية مقاطعتها الاجتماع وكشفت مواقف عدد من أهل الرأي من المستقلين أنهم سيعارضون الاتفاق. وقد لاحظت وأنا أتابع عملية العدّ أن في الغائبين ممثلي الجبهة الشعبية وممثلي الجبهة

الديموقراطية فضلاً عن ممثلي فصيلي القيادة العامة والصاعدة اللذين يقاطعان أعمال المجلس منذ عام ١٩٨٤ والدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، وهؤلاء لهم عشرة اعضاء في المجلس المركزي، ولاحظت أن النسبة الاكبر من بقية الغائبين كانت من فئة المستقلين عن التنظيمات ممن أعلن معارضته في بيان أو تغيب لعذر صحي، ولكنّ المرض الشديد لم يحل دون حضور ثلاثة على الأقل من المستقلين استجابوا لرجاء بالحرص على الحضور، اثبت اثنان منهما وجودهما ثم غادرا بعد أن فوضا بالتصويت بالموافقة أحدهما الى المستشفى والآخر الى الفندق، ووصل الثالث في اليوم الثاني ليدلي بصوته بالموافقة، ولاحظت ايضاً وانا استحضر خريطة التمثيل في المجلس المركزي أن جلّ ممثلي «فتح» حاضرون، وأن تغييراً حدث في تسمية بعضهم فلم يأت اسم الأخ هاني الحسن من بين اسماء ممثلي فتح في هذه الدورة، وأن ممثلي النضال الشعبي والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية حاضرون، شأن ممثلي الاتحادات الشعبية والعسكريين، ولاحظت أخيراً حضور بعض الاعضاء من المستقلين من شريحة رجال الأعمال الذين نادراً ماحضروا اجتماعات المجلس المركزي، وتجدر الاشارة هنا الى أن ممثلي الفصائل والاتحادات الشعبية والعسكريين تسميهم منظماتهم وفق اجراءاتها المعتمدة، بينما ينتخب المجلس الوطني الاعضاء المستقلين الذين يفوزون عادة بالتزكية وتوافق الأعضاء.

تضمنت كلمة رئيس الجلسة الافتتاحية ترحيباً حاراً بالأخوة المراقبين الذين قدموا لحضور هذا الاجتماع، فتجاوب أعضاء المجلس بالتصفيق الحار، وتأملت في الوجوه القادمة الجالسة في النصف الآخر من القاعة، فميزّت بعض شخصيات من الضفة والقطاع والقدس أعرفها من قبل، وأخرى من المهجر، ولاحظت وجود وجوه جديدة عرفت أن بعضها من المناضلين الذين امضوا فترات طويلة في المعتقلات الاسرائيلية، وأن منها أخوة قدموا من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وأحدهم وهو الأخ «طلب الصانع» عضو في الكنيست الاسرائيلي. وكانت هذه أول مرة يشارك فيها إخوة من الوطن المحتل في اجتماع للمجلس المركزي بصفة مراقبين، وتداعي الى خاطري كيف تردد في أوساط المجلس الوطني في الدورة السابعة عشرة ٨٤ إحتمال قدوم فلسطيني عربي عضو في الكنيست للمشاركة مراقباً، ولكن محاولته لم تنجح، وبدا لي في لحظة التأمل هذه كيف يجسد هذا الحضور قضية فلسطين باجزائها الاربعة التي تحددت بفعل «صيغة مدريد» مؤكداً وحدة شعب فلسطين العربي، وهذه الاجزاء هي

فلسطين المحتلة عام ٦٧ في الضفة والقطاع، والقدس، وفلسطينيو الخارج اللاجئون العائدون، وفلسطينيو الارض المحتلة عام ١٩٤٨ الذين فرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية، وقد لاحظت أن ممن حضر للمشاركة في هذا الاجتماع ايضاً وجلسوا بين اعضاء المجلس المركزي بعض الاخوة اعضاء الوفد الفلسطيني المشارك في مباحثات عملية التسوية ومنهم رئيس الوفد الأخ د.حيدر عبد الشافي والناطق بلسان الوفد الاخت د.حنان عشراوى.

اتجهت الانظار في القاعة الى الأخ رئيس اللجنة التنفيذية حين دعاه رئيس الجلسة الى الحديث الى المجلس حول بنود جدول الأعمال، كما جرت عليه العادة. وقد وجدت نفسي أصيخ السمع لأبي عمار وأُسجل ما يستوقفني من حديثه، وما يتداعى الى خاطرى من أفكار وتساؤلات وتعليقات من وحي هذا الحديث، وبدا لي أن أتتبع اسلوبه في عرض الموضوع خطوة خطوة وهو يحاول اقناع الحاضرين بما أقدم عليه، ولفتني طيلة الحديث أن الرجل لم يكن متألقاً ولا متحمساً، وتداعى الى خاطرى ما كان يتميز به من «حماس» في فترة ما قبل الخروج من بيروت عام ١٩٨٢، وما أصابه من فتور إثر تعرضه لحادث وقوع طائرته في ربيع ١٩٩٢، وأنه أكمل الرابعة والستين من عمره وبرنامج اسفاره المكثف على حاله.

كان مما سجلته من وحي حديث رئيس اللجنة التنفيذية، استهلاله بقراءة الاية الكريمة «انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد». ثم قوله «هذا اجتماع هام ومصيري أمامنا جدول أعمال حافل.. أول بند هو المصادقة على اعلان المبادئ الذي وقع في واشنطن.. هذا الاعلان جاء بعد نقاشات طويلة في الجولات المستمرة في واشنطن» ثم اشادة بالدكتور حيدر عبد الشافي وترديد شعار «على طريق انشاء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس»، وقد سجلت تعليقاً على ذلك لنفسي «بات ضرورياً المصارحة بشأن تداول هذا الشعار بعد ابرام اتفاق اعلان المبادئ، فما هي رقعة هذه الدولة وما نسبتها من أرض فلسطين؟»، وتابعت تسجيل رؤوس اقلام الحديث «اشادة بأبي علاء.. قنوات أخرى كانت مفتوحة اثناء المباحثات الثنائية في واشنطن.. في مصر وتونس وغيرها.. النرويج.. اشادة بوزير خارجية النرويج مقابلة شالوميت ألوني وغيرها لكسر الجمود.. أبلغنا العرب». ثم انتهى رئيس اللجنة التنفيذية الى القول «ما قدمناه في واشنطن أحسن مما وصلنا اليه، ولكن ما وصلنا اليه أفضل مما قدمه الاسرائيليون، والمفاوضات جصيلة نقاش وتوازن قوى»، وهى لابد أن تصل الى حل

تفشل ثم تنجح. وقد سجلت تعليقاً على ذلك لنفسي «الأمر يستأهل تعليقاً على هذا الحديث عن التفاوض يبين أصول علم التفاوض»، كما سجلت «هناك قراءة مختلفة تماماً لما جرى تبدأ بمفتاح لفهم مجريات الأحداث هو النظام شرق الأوسطي»، وتابعت تسجيل رؤوس اقلام الحديث «ثم تقديم الاتفاق للامم المتحدة والجامعة العربية.. و.. ارجو ان توافقوا على الاتفاق..»

تضمن حديث رئيس اللجنة التنفيذية بعد ذلك عرضاً تاريخياً لقضية فلسطين جاءت اشارة فيه لوعد بلفور وللنقاط العشر عام ١٩٧٤ ولاعلان الدولة المستقلة عام ١٩٨٨، ثم لما بعد الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة «وحيد قرن» وحرب الخليج، ثم اشارة لما صرح به فيرنون والترز من السعي الامريكى لتجفيف موارد منظمة التحرير الفلسطينية، ثم مبادرة بوش، ثم قال «رحنا الى مدريد على اساس سلطة الحكومة الذاتية. فى هذا الاتفاق يمكن كتابة مائة صفحة ضد ومائتا صفحة مع، هل ننتظركم خمس سنين كل واحد يخلع شوكه بايديه، السلام هو السلام الفلسطيني، ما فيه احد يزاود علينا، لأول مرة في العصر الحديث اعترف العالم بنا في واشنطن، أبومازن وقع باسم المنظمة، ستشكل لجنة للقدس اتفقت مع رابين عليها فيها شاحال والحسيني، هناك الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية، القدس واللاجئين القدامى والمستوطنات والحدود النهائية ستبحث مستقبلاً، انا لي أراضى القرى السبع التى ضمت الى لبنان حديثاً، النازحون عام ١٩٦٧ حوالي ٦٧٥ ألف نازح، لأول مرة ثبت الشعب الفلسطيني على الخريطة السياسية، لأول مرة ينسحبوا من أرض فلسطينية، بقية الارض المحتلة ستناقش في مباحثات واشنطن، يرتفع العلم الفلسطيني على كل الارض الفلسطينية «نريد ان نمن على الذين آمنوا»، نريد أن ننشئ دولة تعددية، استقرار، حقوق انسان، قرار مؤسسات لحفظ حقوق الانسان طبقاً لاتفاقيات جنيف، اقتصاد منتعش، على الله الاتكال، نصلي في القدس».

بدا لي الحديث مفتقداً الترتيب، عاكساً شعوراً بإحباط تجري محاولة إخفائه؛ ولاعجب في ذلك فأحلام صاحب الحديث كانت كبيرة كالجبل وما تمخض عن الاتفاق شئ آخر. وقد لاحظت أن ترديد شعارات الدولة المستقلة والرقم الصعب والسلام الفلسطيني وغيرها من شعارات تضرب على وتر الهوية الوطنية لم تحرك نفوس السامعين كما كان شأنها قبلاً. ولاعجب في ذلك فالسامعون كانوا مدركين حقيقة الوضع، وكان ترديدها على العكس من ذلك يثير تساؤلا ويسبب مرارات. واذكر انني سجلت

عدداً من التعليقات لنفسي كي آخذها في الاعتبار في خطابي للمجلس. وقد كتبت بعد سماع العرض التاريخي «هناك قراءة أخرى للاحداث تقارب الموضوع من زاوية نضال الشعب وآخر حلقات سلسلته هذه الانتفاضة»، وكتبت بعد سماع شرح الواقع العربي اثر حرب الخليج وما يعانيه من تردٍ هذا نصف الكأس الفارغ، وهناك نصف آخر ملآن فلماذا لا نستحضره. وهو يشير الى جوانب قوة فينا وجوانب ضعف في العدو». وكتبت بعد سماع حديث الانسحاب من ارض فلسطينية «لقد استطاعت الانتفاضة أن تجعل العدو في ربيع ١٩٩٣ يقرر الهروب من قطاع غزة ليخرج من جحيم القطاع. فماذا فعل المفاوض؟» وكتبت بعد سماع حديث ارتفاع العلم الفلسطيني على كل الارض الفلسطينية «أصبح من الضروري في ضوء هذا القول تعريف المقصودِ بالارض الفلسطينية عند قائله، اليست فلسطينٍ كلها ارضاً فلسطينية! هل هذا الاتفاق يمكّن من رفع العلم عليها كلها؟ أم هناك فَهم آخر؟» وكتبت بعد سماع الاستشهاد بسورة الفتح وانتهاء الصراع «الصراع ينتهي حين تنتهي اسبابه، وهذا الاتفاق لم ينه شيئاً»، وكتبت عند سماع الحديث عن الدولة التعددية واقتصادها المنتعش «الحكم الذاتي صيغة تبقي الاحتلال قائما»، والاحتلال يورث الشرور، ولايمكن أن يفسح المجال لانتعاش الاقتصاد، وماذا عن مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية» وكتبت عند سماع قول «نصلى في القدس» «آن الآوان أن نقف أمام هذا الشعار لتحديد مدلوله، هل المقصود القدس المحرر، أم هي صلاة في المسجد والكنيسة وهما تحت الاحتلال الاسرائيلي؟ ألم يفرض هذا الاتفاق تأجيل بحث موضوع القدس خلال فترة الانتقال تاركاً العدو مطلق اليد فيها؟!»

شعور من الحزن عميق اعتراني عند نهاية حديث الأخ رئيس اللجنة التنفيذية، وتداعى الى خاطري شريط مشاهد لزمالة جمعتنا في اللجنة التنفيذية على مدى سبع سنين وثمانية شهور بين ٧٧ و٨٤ ما أكثر ما تبادلنا فيها مع زملائنا أحاديث النجوى عن نضال شعبنا وادارة صراعنا مع العدو واحلامنا وتمسكنا بحقوقنا وثقتنا بالمستقبل، واستشعرت مسئوليته في ما ينبغي قوله أمام هذا المجلس في هذا الاجتماع.

٤ - عروض رسمية أخرى

بعد أن انتهى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من حديثه الى المجلس المركزي، تطلعت مع الحاضرين الى سماع بقية التقارير التي تتناول ما جرى في اوسلو وتطرح وجهة النظر الرسمية للقيادة، ولكن رئيس الجلسة آثر أن يعطى الكلمة لأحد المراقبين الضيوف، هو الأخ طلب الصانع من أهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وذلك وفق تقليد متبع في اجتماعات المجلس الوطني بالاستماع الى كلمات «المراقبين» بين عروض التقارير وخطابات الأعضاء.

تابعت حديث الأخ طلب الصانع بمشاعري وعقلي، رأيته يقبّل العلم الفلسطيني ويبدأ منشداً بيت ابى القاسم الشابي «اذا الشعب يوماً أراد الحياة»، فأعطيت لمشاعري العنان، وأنا من جيل من الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية يحمل مشاعر خاصة تجاه أهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، الذين بقوا في وطننا بعد النكبة وعانوا صنوف التسلط العنصري الصهيوني وصمدوا شأن أسلافنا وفرضت عليهم «الجنسية الاسرائيلية» وبرزت في أوساطهم عدة اجتهادات في كيفية مواجهة الغاصب المستعمر المستوطن فمنهم من رفض المشاركة في المؤسسات الاسرائيلية، ومنهم من شارك في بعضها دفاعاً عن بعض حقوق، ومنهم من قبل المشاركة في الكنيست قابلاً العمل من خلال الكيان الاسرائيلي لتلبية بعض مصالح أهله.

سجّلت من هذا الحديث تأكيد قائله «مهما ابعدتنا الأيام وفرقنا نبقى جزءاً لايتجزأ من الشعب الفلسطيني، آلامنا واحدة وآمالنا» «أنا عربي فلسطيني.. ونحن جئناكم وفداً من الحزب الديموقراطي العربي لنعبر عن فخرنا واعتزازنا بصمود شعبنا التاريخي، وننقل اليكم تأييد الأهل للخطوة الشجاعة والحكيمة التي وضعت شعبنا على الخريطة السياسية». وهنا وجدت عقلي يتكامل مع مشاعري ويستحضر هامش تحرك إخوتنا المشاركين في الكنيست الاسرائيلي، وقد أحسن المتحدث في تحديد هويته وانتمائه لشعبه وأمته، ثم أشاد بنضال شعبه ورأى فيما تحقق ثمرة من ثمرات هذا النضال، وذكر اسمي المناضل «الزريعي» والمجاهد الشيخ «أحمد ياسين» كمثلين

وطالب حكومة رابين باطلاق سراح المعتقلين وايقاف جميع أعمال التنكيل واعادة المبعدين، وختم حديثه بقوله «الاتفاق هو المدماك الأول» وذكر القدس الشريف عاصمة والعلم الفلسطيني بألوانه الاربعة يرفرف، وقال موجهاً حديثه لأعضاء المجلس المركزي «تحاوروا تناقشوا اختلفوا اتفقوا»، وكانت رسالة حديثه الى المجلس حَثٌّ غير مباشر على تأييد اتفاق اعلان المبادئ.

أعطى رئيس الجلسة الكلمة بعد ذلك للأخ الياس فريج من أهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، وهو رئيس بلدية بيت لحم المعروف، وقد سجلت من حديثه قوله «هذه الجلسة تاريخية» واشارته الى مضي حوالي خمسين سنة على النكبة، والى احتفال البيت الابيض بتوقيع اتفاق تاريخي هو بداية للحل السلمي، وكتبت معلقاً «هل هو بداية للحل السلمي فعلاً؟» وهنأ المتحدث المخضرم رئيس اللجنة التنفيذية وأبا علاء على جهديهما في ابرام الاتفاق، وآثر الاختصار «فهذا ليس وقت خطابات» واتجه الى الاعضاء قائلاً «نناشدكم الموافقة على الاتفاق، لنا ابناء في السجون ومبعدون، استصرخ ضمائركم، قرار حاسم مؤيد، انظار العالم تتطلع اليكم». وقد كتبت حين تحدث عن المعتقلين والمبعدين «هل تم شئ بشأنهم في هذا الاتفاق»؟ وكانت رسالة المتحدث حث مباشر على الموافقة. وهكذا جاء اختيار المتحدثين من أهلنا ٤٨ وأهلنا ٦٧ من المؤيدين للاتفاق، وقد تداعت الى خاطرى أسماء شخصيات في المنطقتين من الذين أعلنوا معارضتهم، ومنهم المناضل صالح البرانسي من اهلنا ٤٨ والمناضل بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس الاسبق.

دعا رئيس الجلسة الأخ أبا اللطف فاروق قدومي لتقديم تقرير اللجنة التنفيذية، وهو رئيس الدائرة السياسية فيها، وباشر الأخ ابو اللطف حديثه وسط تساؤل الكثيرين في القاعة عما سيقول اليوم وهو الذي أعلن رفضه للاتفاق في اجتماع اللجنة التنفيذية، وقد أوضح بداية أنه سيتحدث هنا مقدماً تقرير اللجنة التنفيذية، أما موقفه الشخصي فمعروف، وهكذا قدم عرضاً للاتفاق ولما جرى منذ اجتماع المجلس المركزي السابق على مسارات التفاوض، في واشنطن ثم في اوسلو، وسجلت من كلماته وصفه الاتفاق «بأنه يتضمن مبادئ عامة بعضها غامض، وأن بقية المشاكل الشائكة مؤجلة، وهي المستوطنات واللاجئون والقدس والاجراءات الامنية والحدود، وأن الاتفاق أثار ردود فعل متنوعة بين معارض ومؤيد، وأن الجامعة العربية ناقشت الاتفاق واصدرت قراراً يؤكد على أن السلام الشامل والعادل والدائم يستند الى تنفيذ قرار ٢٤٢ و«يقيمّ» الاتفاق بأنه خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام وينبغي أن يستكمل على

المسارات كافة»، وقد اشار الى مباحثات واشنطن والى مادار فيها حول المهام الوظيفية للحكم الذاتي وكيف برز اقتراح الانسحاب المبكر من قطاع غزة وأريحا من أرض مساحتها حوالي ٣٦٠ كم٢ وفيها حوالي ٩٥٠ ألفاً من أهلنا منهم ستون بالمائة من اللاجئين وفيها سبع عشرة مستوطنة، وانتهى الى القول «نحن أمام واقع جديد» ودعا المجلس الى دراسة الاتفاق «بعناية فائقة وحذر شديد والحرص على الوحدة الوطنية والوفاق العربي والسعي لتحقيقهما»، وصارح بأننا أمام خيارات صعبة شاقة ولابد من الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، وهنا أوضح أن الدائرة السياسية ستبقى في تونس خمس سنوات أخرى وأشار الى «نقطة النظام» التي أثرتها بشأن مستقبل منظمة التحرير عند مناقشة بنود مشروع جدول الأعمال ليقول بصوته الجهوري وبنبرة قوية «نعم ياأخي الدكتور الدجاني المنظمة يجب أن تبقى».

بدا لي أن حديث أخي أبي اللطف الى المجلس المركزي تضمن رسالة من عدة نقاط، سلطت احداها ضوءاً على حقيقة الاتفاق وملابسات ابرامه وعدم موافقة الدائرة السياسية عليه، وأوجزت الثانية الموقف العربي منه، واشارت الثالثة الى أنه سيصبح أمراً واقعاً وأن التعامل معه يجب ان يكون بحذر شديد لدفع اخطار وجلب منافع. وكان مجمل الرسالة فيما يخص صاحبها أنه مع معارضة الاتفاق سيتابع دوره في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية رئيساً للدائرة السياسية ضمن معادلة تحددت عبر ممارسة سنوات، محكومة بأوضاع حركة فتح التي يتولى أمانة سر لجنتها المركزية وبالعلاقات بين الفصائل والفعاليات والقوى في الساحة الفلسطينية؛ وقد وضع نصب عينيه هدف الحفاظ على المنظمة يعمل له مع حرّاسها الأوائل الذين ناضلوا من خلالها ونذروا انفسهم للوصول بها الى شاطئ التحرير الفلسطيني، واذا كانت هذه المعادلة غير واضحة لكثيرين احتاروا في فهم موقف رئيس الدائرة السياسية، فإنها كانت واضحة لي وكان موقف أخي أبي اللطف مفهوماً على صعيد الاستمرار في دائرة القيادة التنفيذية على الرغم من معارضة الاتفاق، كما كان موقفه الرافض للاتفاق محل تقديري، وقد تداعت الى خاطري وأنا اتابع حديثه رفقة جمعتنا معاً في العمل السياسي الخارجي عرفت خلالها حرص أبي اللطف على التمسك بالثوابت الوطنية وبالتنسيق العربي، وتذكرت عدداً من المواقف التي عبرت عن ذلك ومنها موقفه في قمة فاس الأولي عام ١٩٨١، واستحضرت دور اختنا أم اللطف الايجابي الفاعل في بلورة هذه المواقف ودعمها بما تتميز به من وعي سياسي وحس وطني.

جاء دور «الأخ محمود عباس أبو مازن» عضو اللجنة التنفيذية المسؤول عن دائرة

العلاقات الخارجية الذى وقّع اتفاق واشنطن بعد أن تحمل مسؤولية الانفراد هو وزميل له مع رئيس اللجنة التنفيذية في اتخاذ قرار الذهاب الى اوسلو بعيداً عن اللجنة التنفيذية وغيرها من مؤسسات العمل الفلسطيني، وقد حرصت على أن يكون ذهني مفتوحاً وعقلي متفتحاً لسماعه لايصدنّي عن ذلك رأيي المخالف جذرياً لخطه السياسي الذي انتهجه سنوات وجاهر به سواء فيما يخص أمتنا العربية ودولها أو ما يخص عدوّنا الصهيوني.

وكان أبومازن دائب الدعوة الى الانفراد الفلسطيني في التسوية بعيداً عن التنسيق العربي الذي له رأي سيئ فيه، والى التفاهم المباشر مع العدو الصهيوني والعمل لكسب ثقته كي يعطينا بعض حقوقنا والتعاون من ثم معه ليكون للدولة الفلسطينية دورها في المنطقة، وقد طرح مراراً في تصريحاته فكرة «كونفدرالية مع اسرائيل».

رأيت القاعة مترقّبة ما سيقوله هذا الذي اقترن اسمه بمباحثات اوسلو السرية ورددته وسائل الاعلام الغربي والعالمي من بعدها صباحاً ومساءً الاربعين يوماً الماضية، واحسست تطلّع من في القاعة من اعضاء ومراقبين لسماع مزيد عما نقلته الأخبار حول تلك المباحثات يوضح لهم ماذا تم؟ والى ثم وصل؟ ولماذا السرية؟ والمباحثات الثنائية في واشنطن أكملت عشر جولات علنية؟ وزاد من تطلعها أن حديث رئيس اللجنة التنفيذية لم يشفِ غليلها وأن حديث رئيس الدائرة السياسية لم يتطرق لما جرى في اوسلو.

سجلت من حديث عضو اللجنة التنفيذية المختص بالعلاقات الدولية استهلاله «قبل ان ندخل الى صلب الموضوع لابد من مقدمة بسيطة، نذكر حرب الخليج التى انتهت بنتائجها المدمرة على الشعب الفلسطيني»، ثم سجلت اشارات لما جاء في هذه المقدمة من عرض «لمبادرة بوش» وللمباحثات الثنائية بعد مؤتمر مدريد، وصولاً الى قوله «جاءت مفاوضات اوسلو قناة خلفية اكثر وضوحاً واكثر صراحة». ثم شرح كيف بدأت هذه القناة «بلقاء لأبي علاء بواحد من الاسرائيليين في سرية أعقبه لقاء بمستشار رابين الذي وجه اسئلة مختلفة»، وكيف عمد الاسرائيليون الى «وضعنا تحت تجارب عديدة» واشاعة الخبر في صحف اسرائيلية، ثم صدور تصريح لرابين «اذا وصلنا الى اعلان مبادئ ننسحب من قطاع غزة»، ثم كيف برزت فكرة الانسحاب من «منطقة اريحا»، و«المنطقة هنا ليست المدينة وليست اللواء وانما شيئ بينهما»، ثم حديث عن «الممر» و«المعابر» التى ستربط بين غزة واريحا وبينهما وبين مصر والاردن و«هذه خاضعة لمفاوضات ستجري في طابا»، ووصل المتحدث الى الحديث عن موضوع

الاعتراف المتبادل، فأصخت السمع لأن جرح ما أملي علينا في «الاعتراف المتبادل» عميق لدي، فوجئت بدرجة برود المتحدث وهو يمرّ به سريعاً مقرراً «جاءوا بشروطهم، تم قبولها بلا ثمن ندفعه، لأن هناك قرارات بشأنها في دورة المجلس الوطني عام ١٩٨٨، ثم انتقل المتحدث الى ذكر ما استطاع هو وزملاؤه أن يحصلوا عليه في هذه السرية «كانوا رافضين استخدام مصطلح الشعب الفلسطيني، النازحون لم تكن واردة الاشارة اليهم، مشكلة اللاجئين، حسن، انها أجلت، أهم نقطة، نجاحنا في وضع قراري ٢٤٢ و٣٣٨ والربط بين المرحلتين وتنفيذ ٢٤٢. وهناك ما قدمناه نحن، وهكذا تم التوصل الى اعلان مبادئ وخمسة ملاحق»، وختم المتحدث هذا العرض بقوله «باختصار إن ما تم التوصل اليه يحمل في بطنه دولة أو تكريس الاحتلال، هذا يتوقف على اسلوبنا في التعامل معه، عقل الثورة غير عقل الدولة، علينا أن نلبس ثوباً جديداً».

كان وقع ختام العرض شديداً عليّ وعلى كثيرين، «أي مقامرة هذه بنضال شعب لأكثر من قرن تنتهي إما بدولة هي في حقيقتها «دويلة» على جزء صغير من الوطن، وإما بتكريس الاحتلال الصهيوني لفلسطين كلها؟!». «أي شكل يأخذه هذا الثوب الجديد؟ وأية مفاهيم غذّي بها عقل الدولة الذي يحلُّ محلَّ عقل الثورة»؟ «هل يمكن أن يوصل هذا المسار الَى تسوية تأتي بسلام عادل؟ أم أنه سيؤجج نار الصراع؟» ولكن على الرغم من شدة وقع هذا الختام واستيائي منه، فإنني قدّرت للمتحدث صدقه في تقويمه لما تم التوصل اليه وفي مطالبته بعقل وثوب جديدين، وقد كشف اسلوبه في هذه المطالبة للعارفين بأوضاع الساحة الفلسطينية عن وقوع خلاف داخل «فريق أوسلو» حول كيفية التعامل مع اتفاق اعلان المبادئ، وما أسرع ماجاءت أحاديث تالية لتسلِّط مزيداً من الأضواء على طبيعة هذا الخلاف وحدوده وتفاعلاته.

تعليقات عدة سجلتها لنفسي على ماجاء في الحديث، كتبت فيما يخص عرض الاحداث منذ زلزال الخليج «قراءة ناقصة خاطئة تبرر نهجاً خاطئاً»، وكتبت فيما يخص قناة اوسلو «ما مبرِّر فتح هذه القناة السرِّية ومباحثات واشنطن مستمرة؟ أليس فيها خضوع لمطلب العدو في اجراء مباحثات سرية مع كل طرف عربي على حدة؟ وكتبت فيما يخصّ تصريح رابين عن الانسحاب من قطاع غزة «لماذا لانستحضر ماجرى في القطاع خلال ربيع ٩٣ على صعيد مقاومة شعبنا وتصعيد الانتفاضة مما فرض على العدو اتخاذ قرار بالهروب من جحيم غزة كان ينبغي أن يدفع ثمنه كاملاً، وها نحن بدلاً من ذلك نمكنه من خلال اوسلو بابتزازنا». وكتبت فيما يخص حديث الاعتراف المتبادل «أهذا ماتعتقده أننا لم ندفع جديداً فيه؟ يا للهول!! إن ما أُملي علينا

فيه مساس بشعبنا وجهاده وإهانة لاتغتفر»، وكتبت فيما يخص تأجيل مشكلة اللاجئين «لماذا لم نتمسك بمبدأ حق العودة، وهو من الثوابت؟!» وكتبت تعليقاً أخيراً على محصلة الحديث «أي تفاوض هذا؟»

استشعرت مرة أخرى مسؤولية أعضاء المجلس المركزي من حُرّاس المنظمة القدامى في تناول جميع هذه النقاط في مداخلاتهم، ووطّنت نفسي على أن اراجع كل ما سجلته من تعليقات لأضمّنه خطابي، وتداعت الى خاطري وأنا أرى المتحدث يعود الى مقعده، صورته وهو شابٌ جاوز العشرين حين عرفته بدمشق وحماسه للجهاد من أجل تحرير فلسطين والعودة الى بلدته في فلسطين المحتلة ٤٨ واقباله على التدريب العسكري حين سنحت فرصته لنا إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وتساءلت ماذا أبقت له اوسلو وواشنطن من أحلام، ولأجيال جديدة شابة تنتمي الى صفد ويافا وعكا وبير السبع وجميع اراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وللقدس بل وللضفة والقطاع ايضاً؟ وخطر على بالي أن عرضه لاتفاق اعلان المبادئ حدد السقف للضفة والقطاع في حدود حكم ذاتي تتحكم فيه اسرائيل ملئ بالغام المستوطنات.

عند هذا الحد من الاحاديث كان مالدى اللجنة التنفيذية لتقوله للمجلس المركزي قد اكتمل رسمياً من خلال ماطرحه رئيسها وعضواها المختصان، وبقي أن يتحدث عضو آخر هو الأخ ياسر عبد ربه الذي شارك في مفاوضات اوسلو السرية، وإخوة آخرون شاركوا في مقدمتهم الأخ أحمد قريع أبو علاء.

٥ - ختام العروض الرسمية

ترقب اعضاء المجلس المركزي ما سيقوله الأخ أحمد قريع المعروف لهم بأبي علاء، حين دعاه رئيس المجلس بالنيابة الى الحديث، وكانت وسائل الاعلام لم تفتأ تردد اسمه منذ الكشف عن مباحثات اوسلو السرية باعتباره أحد أبطال «القصة الحافلة بالأسرار والمغامرات».

وجدت نفسي حريصاً على سماع كل كلمة من الحديث، أتابعه بقلب واجف وبشعور الأخ على أخيه المشفق عليه من دخوله دهاليز بيت مجهول. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يستمع فيها المجلس المركزي لأبي علاء في موضوع تفاوض سياسي بعيداً عن المجال الذي اختص به وهو مجال المال والاقتصاد. وكنت عرفته جاداً في عمله موضوعياً في حديثه حين يتحدث في مجال اختصاصه، من خلال احتكاكي به في مجلس ادارة الصندوق القومي.

سجلت لنفسي من حديث أبي علاء نقاطاً أراد طرحها «أضيف شيئاً قليلاً، أتوقف امام محطات.. ظروف ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد.. صلة قناة واشنطن بالقناة الخلفية في اوسلو.. ما بعد الاتفاق»، ثم «حرب الخليج.. بعد مدريد.. حسم الوضع في الشرق الاوسط.. هو عند الغرب سوق للاستهلاك ومخزن للطاقة.. أحداث تجري فيه.. الصومال.. ليبيا.. حصار منظمة التحرير الفلسطينية.. لم يكن هناك خيار آخر أمامنا. حنان (يقصد السيدة حنان عشراوي) هي التي حدثتني عن الرجل الاسرائيلي في لندن.. كان هناك توجه امريكي اسرائيلي لفتح قناة أخرى.. لم تكن قناة «منقطعة الصلة عن قناة واشنطن»، ثم كيف يمكن أن «نقيِّم» الاتفاق؟ هل هو اتفاق نهائي؟ اذا كان كذلك فهو خيانة، هو اتفاق انتقالي، ومن هنا «تقييمنا» يجب ان يختلف.. سلطة الحكم الذاتي ليست استقلال وليست سيادة دولة، ماذا في الاتفاق.. الشعب الفلسطيني.. نص على المستوى السياسي، الانتخابات.. خطوة على طريق الحقوق المشروعة، الاشراف الدولي على الانتخابات.. وجود دولي في غزة وأريحا.. نص على

الانسحاب من أراضٍ فلسطينية.. وحدة الاراضي الفلسطينية.. تحديد «أجندة» المرحلة النهائية.. العلاقة مع الجيران.. سلطات واسعة في غزة وأريحا، ماذا عن اللاجئين؟ ورد ذكرهم مرتين الاولى في «أجندة» الوضع النهائي والاخرى ضمن قرار ٢٤٢.. والقدس، هناك رسالة خاصة بموضوع القدس.. حديث كثير يدور حول الملاحق الاقتصادية، هل أصبحنا تابعين لاسرائيل اقتصادياً؟ انا أرى اننا خطونا خطوة الى أمام، هي فك ارتباط مع اسرائيل. هناك ملحق اقتصادي للمرحلة الانتقالية يتضمن موضوع التعاون والاستخدام العادل للمياه.. سيكون هناك ربط اقليمي.. سنبحث في موضوع الطاقة وموضوع التجارة.. انا لست خائفاً من اسرائيل، ثم «ما بعد الاتفاق» اصبح حقيقة وجزءاً من التاريخ، يضعنا امام مسؤوليات جديدة.. استكمال عملية التفاوض».

بدا لي حديث أبي علاء صريحاً حين وصف الاتفاق المبرم، وحدّد حدود سلطة الحكم الذاتي، وأصدر حكماً عليه لو أنه كان نهائياً، وبدا لي الحديث واضحاً وأضاف جديداً حين سلط أضواء على الجانب الاقتصادي في الاتفاق، وجعل مقياسه في الحكم المقارنة بين ما هو قائم في ظل الاحتلال وما سيكون عليه الحال في ظل سلطة الحكم الذاتي. وبدا ايضاً مراهناً على مابعد الفترة الانتقالية، وقد سجلت لنفسي وأنا أتابع هذا الحديث تخوفي من فكرة الربط الاقليمي، واشارة الى ما تتضمنه صيغة الحكم الذاتي من تعقيد، و وقوفي امام شعار الاستخدام العادل للمياه مستذكراً بحثاً لي عن المياه كتبته قبل عشرة أعوام أو يزيد. بينت فيه أن مشكلة المياه المطروحة اليوم هي نتاج الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتخريبه الحضاري، واستشعرت ضرورة أن اطرح في المجلس الرؤية الاسرائيلية الاقتصادية للاتفاق، وكان أحد مراكز بحوثنا العربية زودني بدراسة عنها.

جاء الدور بعد أبي علاء على الأخ ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية رئيس دائرة الاعلام الذى شارك في مباحثات اوسلو السرية. وقد سجلت لنفسي من حديثه توضيحه لثلاث نقاط كانت مرشدة للمفاوض الفلسطيني هي «تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأن الاتفاق ليس لغزة واريحا فقط بل للضفة ايضاً، وأن الولاية الجغرافية تشمل كل الأرض الفلسطينية مع استثناءات للمرحلة النهائية». كما وضح «أن قيام السلطة الفلسطينية بموجب الاتفاق لاينبغي أن يمس منظمة التحرير الفلسطينية، فهذه السلطة تشكل هيئات جديدة»، وهنا سمعت المتحدث يشير الى سؤالى الخاص

بمستقبل منظمة التحرير الفلسطينية مؤكداً أن المنظمة هي اطار الكيان الفلسطيني. وقد شدد على أهمية الوحدة الوطنية قائلا «ينبغي أن يتوقف مجلسنا أمام هذه النقطة، وان يؤكد اجتماعنا ماتضمنه اعلان الاستقلال. الخصم لن ينسحب بشكل نهائي أو يتخلى»، كما نبّه الى ضرورة العناية «بعلاقاتنا العربية».

كان واضحاً من الحديث للعارفين بدخائل البيت القيادي الفلسطيني أن هناك حواراً دائراً فيه حول العلاقة بين سلطة الحكم الذاتي ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأن هناك أكثر من رأي بشأن هذه العلاقة، وأن كثيرين من المشاركين في «العملية»، من موقع التأييد لها أو المعارضة، قلقون على مستقبل المنظمة التي تجسد الكيان الفلسطيني كله وتعمل لقضية فلسطين بأجزائها كلها، وهم مدركون بأن سلطة الحكم الذاتي محصورة في أحسن الأحوال بالقطاع والضفة، ولاعلاقة لها بالقدس أو بالعودة أو بفلسطيني ١٩٤٨. وقد وصل هؤلاء الى ادراك ما نبهنا اليه في اجتماع المجلس الوطني ١٩٩١ قبيل مدريد من أن عملية التسوية هذه تستهدف إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني وإنهاء الجامعة العربية على الصعيد القومي لصالح نظام شرق اوسطي، وبدا واضحاً من مجموع الاحاديث أن هناك أيضاً خلافاً حول العناصر القيادية التى تتولي سلطة الحكم الذاتى ولمن تكون رئاسة هذه السلطة، وعلاقة رئيس المنظمة تحديداً بها، وقد استوقفني في الحديث استخدام تعبير «الخصم» في الدلالة على «العدو الصهيوني» ولكن هذا الاستخدام لم يفاجئني لأن الدخول فى عملية التسوية كان مشروطاً بأن يقبل الفلسطينيون الذين يشاركون فيها بشروط مسبقة منها الاعتراف باسرائيل والتعهد بالحرص على أمن اسرائيل، وهذا يتطلب منهم أن يغيروا المصطلحات التي كانوا يستخدمونها فيصبح «العدو» «خصماً» ثم «جاراً» بغض النظر عن كونه غاصباً محتلاً مجاهراً بعنصريته.

كان التقرير التالي الذي رغبت القيادة أن يستمع اليه المجلس المركزي في معرض تقديمها اتفاق اعلان المبادئ وطلبها الموافقة عليه، هو لعضو المجلس رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني د.أنيس القاسم، وكانت الساعة قد جاوزت الحادية عشرة وقد مضى على اعضاء المجلس خمس ساعات وهو جلوس، والتعب بان على نسبة كبيرة منهم خصوصاً أولئك الذين وصلوا في اليوم نفسه من اماكن بعيدة، وقد اختار المتحدث أن يتناول في حديثه «المفهوم القانوني للاعتراف الاسرائيلي بالمنظمة»

من خلال ماورد في «اتفاق الاعتراف المتبادل». وكان اعضاء كثيرون في المجلس يتطلعون الى أن يسمعوا منه ايضاً عن «المفهوم القانونى لاعتراف المنظمة باسرائيل»، واذكر من حديثه انه ابرز ماورد في رسالة رئيس الوزراء الاسرائيلي الى رئيس المنظمة من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها «الممثل للشعب الفلسطيني»، وهو الاعتراف الذي مهدّ له اسحق رابين بقوله للسيد ياسر عرفات «رداً على رسالتكم .. أود أن اعلن لكم انه فى ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في الرسالة فقد قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف..»، ولاأذكر أن المتحدث تناول التعهدات التى جاءت في الفقرات الثلاث الأولى من رسالة رئيس المنظمة، والخاصة بالاعتراف بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن، وبتسوية جميع المسائل المعلقة التي ترتبط بالحل الدائم عن طريق التفاوض، وبالتخلي عن الارهاب وعن أى عمل من أعمال العنف، وبتأديب من يخالف. ولكنه عني بتناول ما جاء في الفقرة الرابعة التي أكد فيها رئيس المنظمة أن مواد «الميثاق» ونقاطه التى تنكر حق اسرائيل في الوجود، وتتعارض مع التعهدات «أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول» وبالتالي ستعرض على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق للموافقة عليها. وقد جاءت عناية المتحدث بهذا المتعهد بأن قدّم قراءة قانونية تطمئن اعضاء المجلس المركزي الى أنه حتى لو تم تغيير المواد التي طلبت اسرائيل تغييرها من الميثاق فإن ما بقي من مواد الميثاق يفي بالغرض!!

سرّني أن يجري التطرق في الحديث الى «اتفاق الاعتراف المتبادل» لأن جميع من تحدثوا قبلاً قفزوا فوقه أو مروا به مرور الكرام، مع أن عضو المجلس الأخ صالح البرغوثي طلب ادراجه على جدول الأعمال كما سبق ان ذكرنا. وكنت مدركاً دواعى عناية المتحدث بهذا الموضوع، ليس فقط لأنه رئيس اللجنة القانونية، بل لأنه ايضاً كان عضواً في لجنة الميثاق في المؤتمر التأسيسي للمنظمة عام ١٩٦٤، وقد تداعى الى خاطري شريط مشاهد جلسات ذلك المؤتمر وكيف حرص الاعضاء المؤسسون على اثبات نص يمنع المساس بالميثاق ويجعل أى تعديل فيه خاضعاً لضوابط محكمة. وألح علي التساؤل هل قامت اللجنة القانونية ورئاستها بتنبيه رئاسة المنظمة الى هذا النص وهذه الضوابط حين سجل على نفسه هذا التعهد، وبدا أن كثيراً من اعضاء المجلس لم يدركوا هدف المتحدث من حديثه، فسمعت احدهم الى جانبي يقول «إن

رئيس اللجنة القانونية يرش على الموت سكراً»، وسمعت آخر يتساءل «ماذا يريد أن يقول لنا». وقد بادر الأخ شفيق الحوت المتحدث حين عاد الى كرسيه القريب منّا سائلاً إياه عن مقصده وقائلاً له «هل نفهم من حديثك أنه كان على اسرائيل أن تطالبنا بحذف كل مواد الميثاق؟!» وسجلّت لنفسي أن من الضروري تناول موضوع تغيير بعض مواد الميثاق في حديثي للمجلس، وهو الموضوع الذي كنت تناولته في دراستي الشاملة عن «اتفاق الاعتراف المتبادل» التى نشرتها اكثر من صحيفة، وتأملت في حال اللجنة القانونية وتداعي الى خاطري الدور الذي قامت به منذ انعقاد المجلس الوطني في دورة ١٩٨٨ واصدار ما عرف باعلان الاستقلال، واتخاذ القيادة مواقف تتصل بجوهر الميثاق والنظام الاساسي للمنظمة.

كان التعب قد اشتد على كثير من الحضور عند هذا الحد، فبادرت الى سؤال رئاسة الجلسة عن موعد الانتهاء، وجاء الجواب بأن هناك متكلماً أخيراً في هذا اليوم هو الأخ حكم بلعادي ممثل المنظمة في تونس الذي حضر توقيع اتفاق واشنطن وتردد اسمه باعتباره مرشحاً لمنصب المسؤول الأول عن الأمن في سلطة الحكم الذاتي. وكانت وكالات الانباء قد نقلت على لسانه تصريحات رداً على اسئلة صحفية اسرائيلية نسبت اليه فيها قوله إنه سيؤدب المخالفين المعارضين للاتفاق. وقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل حادة في الساحة الفلسطينية، وكنت قرأت قبيل وصولي الى تونس جواب أخي شفيق الحوت لمراسل مجلة الوطن العربي على سؤال عن هذا التصريح قال فيه «إن على من يقول مثل هذا الحديث أن يعرض نفسه على طبيب نفسي» ودعا من نُسب اليه التصريح أن يكذبه، وقد رأيت زميلنا قبيل افتتاح الجلسة يأتي ناحيتنا ليقول للأخ شفيق الحوت معاتباً *«أهكذا تقول عني في الوطن العربي»! فبادرت الى القول* «لقد تحدث ابوهادر عن من يقول مثل هذا الحديث، ودعاك الى تكذيبه ونحن ندعوك معه الى ذلك».

لم أسجل لنفسي في ورقتي شيئاً من حديث المتحدث، ربما بسبب التعب الذي اعتراني بعد جلوس ست ساعات في جلسة من نوع خاص في اعقاب رحلة طويلة، وربما بسبب الهرج والضجيج الذي بدأ يتعالى في القاعة مع استمرار المتحدث وقتاً غير قصير وغفلته عن وضع المستمعين اليه في تلك الساعة المتأخرة من الليل ومواجهته لهم في مطلع حديثه بقوله إنه يعجب «لعدم تحملهم وهم الذين يريدون تحرير

فلسطين». وقد تأخر رئيس الجلسة الأخ ابوالاديب بأدبه الجم في تنبيه المتحدث الى الوقت، فكان أن ظهر الانفعال على الأخ رئيس اللجنة التنفيذية قائلاً بصوت عالٍ ناهرٍ للمتحدث «لقد مضى عليك خمس وثلاثون دقيقة»، وأغلب الظن أنني ايضاً لم أجد في الحديث ما يمكن أن اعتبره اضافة لما قيل، وتأكد لي وأنا استمع الى احتفال الحضور بإعلان انتهاء الجلسة وتعبيراتهم عن تنفس الصعداء أهمية أن يلاحظ المتحدث، مهما كان توقه للحديث، حال المستمعين جسدياً ونفسياً وعقلياً ويستجيب لهذا الحال بحسن التصرف واحسان تقدير مدة حديثه. كما تأكد لي مدى استياء كثيرين من الحضور من التصريحات التي نسبت للمتحدث ولم يسمعوا نفياً لها.

وهكذا انتهى اليوم الأول في اجتماع المجلس المركزي بعد منتصف الليل بقليل، وتطلع الحضور الى اليوم الثاني الذي خصص لمناقشة هذه التقارير المقدمة من القيادة حول الاتفاق بشقيه، الاعتراف المتبادل واعلان المبادئ.

٦ - حديثا قيادتين من الداخل

استشعر الحاجة عند هذا الحد من «شهادتي» عما جرى في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني ٩٣، وبين يدي عرضي لما جرى في اليوم الثانى الاثنين ١٩٩٣/١٠/١١، أن أذكّر بما قلته في مستهلها من أنها شهادة أجمع فيها بين صفتي «المشارك» و«المتابع»، «وهي بطبيعة الحال ستكون ذاتية» بحكم الصفة الأولى. «والصفة الأخرى تدعوني الى متابعة ماجرى وتحليله وتقويمه ولابد أن تكون موضوعية».

كانت الساعة قد اقتربت من الواحدة بعد منتصف الليل حين عدنا الى الفندق، وكنتُ قد تعرضت في الدقائق الاخيرة من الاجتماع لعارضٍ صحي تفاعل في حدوثه جو القاعة الضاغط الذي نجم عن عدم التقيد بقاعدة عدم التدخين في قاعات الاجتماعات، واتصال الجلسة لست ساعات بدون راحة، ومتابعة السفر يومين متتالين قبل ذلك، وبدت لي الرحلة بين مقر الاجتماع والفندق الذي ننزل فيه وكأنها «أطول رحلة» بسبب ذلك العارض الصحي، ونجحت في اخفاء ما بي على زملائي في الحافلة، الى أن تنبه بعضهم عند الوصول لما أعانيه فتفضلوا بمعاونتي، وحمدت الله حين استلقيت في سريري واستعنت به سائلاً إياه أن «يذهب ما بي من بأس» لأستطيع القيام بواجبي في الصباح، وسارعت الى النوم كي أصحو مبكراً وأعكف على وضع اللمسات الأخيرة لخطابي في المجلس، وقد عمني على الرغم من الإرهاق الشديد شعور بالصفاء.

أعود الى ما سجلته في أوراقي في الصباح في معرض إعدادي لما سأقول، فأجد «تصور للخطاب.. قصير، مباشر، حازم، محدد، استهلال.. هذا يوم خاص في تاريخ شعبنا وأمتنا وحركات التحرير في العالم، وفي تاريخ القانون الدولي والشرعية الدولية، وفي تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، الانظار متجهة الينا، يجب ان لاتقع المعركة بيننا، نحن في خندق واحد ضد عدو «أشر»، وأجد «تحية ودعاء واشارة الى مؤسستنا والعودة اليها والالتزام بها في السراء والضراء وحين البأس.. منذ يوم مجيد من ايام شعبنا يوم

١٩٦٤/٥/٢٨ أقمنا فيه منظمة التحرير الفلسطينية تجسيداً لكيان شعبنا ونحن نلتقي على ارضها الرمزية في البأساء والضراء، وهانحن نجتمع اليوم وسط أجواء متقلبة، والاعاصير تحيط بسفينتنا التى لن نفارقها، وهمّنا أن نتجنب صخوراً تحطمها وأن نصل بها الى شاطئ التحرير». وأجد .. مخطط الكلمة.. «مدخل، السفينة الواحدة، التردد بشأن المشاركة، الحسم بالمشاركة، الاتفاق من حيث الشكل، ومن حيث المضمون، تداعيات ومضاعفات وفرص. فيما ينبغي، عمله دفع مخاطر جلب منافع، هذا يقتضي فهم مايجري حولنا بداية ثم تحديد كيفية التعامل معه، ماذا بشأن مستقبل المنظمة؟ ماذا بشأن أجزاء قضية فلسطين الاخرى، سيكون ابرام الاتفاق سبباً لتصاعد التوتر في المنطقة كما حدث بعد انعقاد مؤتمر مدريد، فماذا اعددنا لحماية شعبنا؟ فلنحدد المقياس الذي نقيس به الاتفاق، وأبعاد الاتفاق، ولنستذكر اجزاء قضية فلسطين الاربعة، ونقف أمام ما في الاتفاق من أخطار وألغام، «وأجد أخيراً» الدعوة بداية الى رفض الاتفاق شكلاً ومضموماً ومعارضة التصويت عليه في المجلس لأن ذلك مخالف للميثاق، ومن حيث المضمون نحن أمام اتفاق «مملى علينا إملاء» «مخالف لقراراتنا»، سيبقى هدفنا هو بلوغ السلام القائم على العدل.. هل مثل هذا الاتفاق بداية لحل سلمي!!.. معاناة شعبنا في الضفة والقطاع، في أماكن التجمع، في القدس، في فلسطين المحتلة ١٩٤٨.. قراءة الاتفاق من وجهة نظر اسرائيلية.. غزة والاقتصاد الاسرائيلي.. قراءة الاتفاق من وجهة نظر امريكية.. قضية اللاجئين.. حق العودة.. خطر التوطين، جماع ما سمعناه من عروض الاخوة يؤكد «أننا قبلنا مضطرين ما أُملي علينا».. هو «اتفاق مملى» رسائل الاعتراف المتبادل تجسد معنى الاملاء الآية الكريمة «إلا من أكره» القراءة الخاطئة تبدأ دوماً بحديث الهزيمة، ماذا عن الانتفاضة في وطننا المحتل والصحوة في وطننا العربي وعالمنا الاسلامي!!

كان هذا هو حديث النفس صباح اليوم الثاني من وحي ماسمعناه من عروض في اليوم الأول، وبين يدي مناقشة هذه العروض فـي المجلس، وإن لنا أن نتصور «حديث النفس» عند كثير من الحاضرين اعضاءً ومراقبين، لكي نستحضر في اذهاننا ما أحاط باجتماع المجلس المركزي من مشاعر وما تفاعل في عقول الحاضرين من هواجس وأفكار.

بدأ العمل وقد امتلأت القاعة في الموعد المحدد، ودعا رئيس المجلس بالنيابة

الأخ د.حيدر عبد الشافي للحديث، بعد أن سجل أمين عام المجلس الوطني الأخ محمد صبيح اسماء طالبي الكلمة، وكان واضحاً أن الشيخ الجليل رئيس الوفد الفلسطيني في الوفد الاردني الفلسطيني فى مباحثات واشنطن الثنائية ضمن صيغة مؤتمر مدريد، لديه مايقول للمجلس المركزي بشأن هذا الاتفاق الذي تم وضع مسودته في أوسلو سراً وبمعزل عن الوفد الفلسطيني الرسمي المفاوض، وقد حدد المتحدث في مستهل حديثه أنه سيتحدّث عن «مسؤوليات وتبعات أى موقف يقفه المجلس المركزي» إزاء اتفاق اعلان المبادئ. وكان مما سجلته من حديثه تذكيره الحضور بما أعلنه فور الكشف عن الاتفاق من عدم ارتياحه وتحفظه عليه، لأن هذا الاتفاق لم يتصد الى ادعاء وضع اسرائيل في الاراضي المحتلة، ولأن هناك اعتراضات رئيسية عليه فيما يتعلق بالمستوطنات الاسرائيلية والقدس المحتلة عام ١٩٦٧، وعدم التزام اسرائيل فيه باتفاقات جنيف الخاصة بالاراضي تحت الاحتلال، وأوضح المتحدث أن الاتفاق سيجري تنفيذه سواء وافقنا أم لم نوافق، وعلينا من ثم أن نقف امام تبعات موقف المعارضة ومسؤولياته، ملاحظاً أن هناك جواً عالمياً تريد دول كثيرة فيه والاوروبية بخاصة أن تسهم في هذه العملية الجارية، ولابد من أخذ هذا في الاعتبار في تعبيرنا عن موقفنا من الاتفاق، وانتقل المتحدث بعد ذلك الى جوهر مداخلته وهي أن نعني بترتيب البيت الفلسطيني لأن أموراً كثيرة تتوقف على ذلك، وهي الفكرة التي مافتئ الدكتور حيدر عبد الشافي يؤكد عليها منذ قبوله مسؤولية رئاسة الوفد إثر مؤتمر مدريد. وقد كان كعهده صريحاً واضحاً حين التفت الى رئيس اللجنة التنفيذية ودعاه الى تغيير منهجه في القيادة وإنهاء تفرده.

جاء حديث هذا الشيخ الجليل الذى شارك في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، واضعاً نقاطاً على حروف في تحفظه الصريح على الاتفاق واسباب ذلك التحفظ وبخاصة مسألة القدس ووضع الاراضي المحتلة، وقد سجلت لنفسي في ورقتي «وكأني بالمتحدث ينبّه ايضاً الى قصور الاتفاق الفاضح في مسائل اساسية أخرى علينا أن نتحدث عنها وفي مقدمتها «حق العودة» لأكثر من نصف شعبنا الذين شردتهم نكبة عام ١٩٤٨، لأنه حصر حديثه في حدود المرحلة الراهنة من المباحثات». وقد أثار حديثه تساؤلاً ملحاً على كثيرين منذ الكشف عن مفاوضات اوسلو «لماذا عملت الولايات المتحدة واسرائيل على اعتماد قناة مفاوضات سرية في اوسلو بينما المفاوضات

العلنية كانت جارية في واشنطن تحت سمع العالم وبصره ووفق صيغة مدريد التي صممتها الولايات المتحدة بنفسها؟ لماذا يصر العدو في مفاوضاته مع الاطراف العربية على البدء بمفاوضات سرية دوماً؟ لماذا قبلت القيادة الفلسطينية السير في مسار الانفراد في أوسلو؟» كما طرح حديثه طرحاً مباشراً مسألة تفرد رئيس اللجنة التنفيذية في اطار الوضع الذي أصبحت عليه مؤسسات المنظمة منذ عام ١٩٨٨، وتداعت الى خاطري وأنا اتابع المتحدث وهو يختم حديثه بتصريحاته التى تحفظ فيها على الاتفاق منذ الكشف عليه، ومواقفه التي تابعتها على مدى ثلاثة عقود منذ التحضير لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مواقف تميزت بالعقلانية والانسجام مع النفس والشجاعة وبأنها حصيلة «اجتهاد» تحترمه سواء اتفقت معه أم اختلفت، وتذكرت عملنا معاً في تأسيس التنظيم الشعبي الفلسطيني عام ١٩٦٥ بعد قيام المنظمة حين كان عضواً في اللجنة التنفيذية، ثم خوضه الانتخابات التي جرت في اطار هذا التنظيم عام ٦٦ وكنت مشرفاً عليها فى اللجنة التنفيذية الثالثة وما شهد به العدو عن صموده بعد حرب عام ١٩٦٧، وبخاصة ما كتبه موشى ديان في كتابه «اختراق» الذى تحدث فيه عن اتفاقات كامب دافيد، وأخيراً «اجتهاده» المشرف في مؤتمر مدريد ورئاسته الوفد الفلسطيني، ومرت أمامي أطياف إخوة آخرين من مؤسسي المنظمة رحلوا عنا، ومنهم الأخ أحمد الشقيري والأخ عبد الخالق يغمور والأخ محمد نمر المصري، فثارت شجوني واستحضرت مواقفهم الصلبة في حفاظهم على «حق» شعبنا، وأنا على وشك التحدث للمجلس.

كان المتحدث التالى هو الأخ بشير البرغوثي من فعاليات الضفة الغربية وقيادات حزب الشعب الذي يضم بعض من كانوا في الحزب الشيوعي، وهو الحزب الذي جرى تمثيله مؤخراً في اللجنة التنفيذية في شخص الأخ سليمان النجاب، بعد أن تحول الحزب الشيوعي الى عدة أحزاب في اعقاب زلزال أوروبا الشرقية والانفتاح الديموقراطي في الاردن، وقد عبر حديثه عن موقفٍ متفهمٍ لابرام الاتفاق مستعد للتعامل معه، معني في المقام الأول بأن يحسن الطرف الفلسطيني التصرف فيما سيعطى من سلطات في حدود الحكم الذاتي المحدود، مؤكدٍ على اعتماد السلطة الفلسطينية الديموقراطية، ومنادٍ بعدم التفرد، ولم يكن في الجزء الأول من هذا الموقف «مفاجأة» في ضوء موقف هذا «التيار اليساري» منذ عام ١٩٤٨ الذي قبل بقرار تقسيم فلسطين، وتداعى الى خاطري كيف كان ممثل حزب الشعب في اللجنة التنفيذية هو الذي تحدث في اجتماع

المجلس المركزي ببغداد يوم ١٩٨٨/٧/٣١ داعياً الى اعلان القبول بالتقسيم وممهداً لقيادة المنظمة وقيادة فتح الطريق لطرح فكرة دعوة المجلس الوطني لاجتماع الدورة التاسعة عشرة التي جرى فيها اعلان ما عرف بوثيقة الاستقلال في ١٩٨٨/١١/١٥ متضمنة لأول مرة اشارة لقرار ١٨١ في معرض السرد التاريخي لتطورات القضية، بعد أن تم اتفاق الفصائل على هذا الاجتماع، وذلك وسط معارضة نفرٍ من الاعضاء المستقلين من حرس المنظمة القديم، وتذكرت كيف خرج الأخ صالح البرغوثي من جلسة المجلس المركزي ذاك محتجاً بأن دعوة الزميل تخالف الميثاق.

لم يغب عن العارفين ببواطن الأمور ما أشار اليه الجزء الآخر من حديث الأخ بشير البرغوثي من قلق «حزب الشعب» من «اسلوب التفرد» لدى رئيس اللجنة التنفيذية، وتحسبه من أن تعتمد السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي التي ستقوم هذا الأسلوب، ولذا جاء تأكيد المتحدث على ضرورة اعتماد الديموقرطاية ملتقياً مع ما طرحه بعض من سبقه في الحديث.

جرى التقليد في اجتماعات المجلس المركزي أن يأتي الدور في الحديث على ممثلي الفصائل الفلسطينية بعد الفراغ من سماع العروض الرسمية لقيادة المنظمة، لكي تطرح هذه الفصائل مواقفها الخاصة، وان كانت مشاركة في اللجنة التنفيذية، وكان الغالب أن تبدأ الجبهتان الشعبية والديموقراطية على التوالي الحديث. ولكن هاتين الجبهتين غابتا عن هذا الاجتماع مقاطعتين، واكتفتيا بإعلان موقف شديد المعارضة لاتفاق اعلان المبادئ عبرتا عنه بمقاطعة ممثليهما عبد الرحيم ملوح وتيسير خالد في اللجنة التنفيذية اجتماعاتها، ومقاطعة اعضائهما في المجلس المركزي هذا الاجتماع، وبتصريحات قوية منددة بالاتفاق أدلى بها أمين عام الشعبية د.جورج حبش وأمين عام الديموقراطية السيد نايف حواتمة، وقد تداعى الى خاطري وأنا ألاحظ غياب الجبهتين، ذكرى فصائل أخرى وأعضاء مستقلين قاطعوا أعمال المجلسين الوطني والمركزى منذ آخر عام ١٩٨٤، ونشطوا من خلال جبهة انقاذ مقرها دمشق ترأسها الأخ خالد الفاهوم أحد مؤسسى منظمة التحرير الفلسطينية الذي شغل عضوية لجنتها التنفيذية الأولى وترأس مجلسها الوطني سنوات كثيرة طيلة عقد السبعينات واوائل عقد الثمانينات، وكان موقف هذه الفصائل وهؤلاء الاعضاء معارضاً بشدة اتفاق إعلان المبادئ عبروا عنه مجتمعين وفرادى في بيانات وتصريحات.

تهيأ الحاضرون في قاعة الاجتماع بعد سماع حديثي الاخوين د.حيدر عبد الشافي وبشير البرغوثي في مستهل أعمال اليوم الثاني، لسماع المناقشات ووجهة النظر الأخرى المخالفة لما سمعوه والمعارضة للاتفاق، وكان عدد من الاعضاء قد سجّل اسمه لدى أمانة سر المجلس طالباً الكلمة. وقد قال لي أخي شفيق الحوت وقد تفضل بتسجيل اسمي ثم اسمه في ورقة وسلمها «ها أنا سجلت اسمي بعد اسمك في ورقة واحدة معاً لنتحدث متتابعين كما تعودنا»، وتداعى الى خاطري وأنا أشكره كيف كان هذا شأننا في دورات كثيرة منذ مطلع السبعينات.

٧ - أول الأصوات المعارضة

تعوّد المجلسان الوطني والمركزي في دوراتهما المتعاقبة على أن يستمعا الى «مداخلات» عدد من الاعضاء المستقلين عن التنظيمات من مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت رئاستهما سواء في عهد الأخ خالد الفاهوم أو في عهد سماحة الشيخ عبد الحميد السائح، تحرص على أن يفتتح بعض هؤلاء الأعضاء المناقشة العامة بعد بيانات اللجنة التنفيذية وقيادات الفصائل، وكان هذا الحرص محل رضا القيادة والأعضاء على السواء لما تتسم به هذه المداخلات من غنى وما تحدثه من حيوية في عمل المجلسين.

تعوّد المجلس المركزي ايضاً على أن يرى رئيس اللجنة التنفيذية حين تبدأ المناقشة العامة وهو يتابع مداخلات الأعضاء ويتخذ مواقف إزاء المعارضين يعبر عنها بأساليب خاصة خبرها المخضرمون، وأذكر انني حين كتبت عن اجتماع المجلس المركزي ٩٢ تحدثت عن أربعة منها صنفتها، أولها أن ينصرف عن متابعة المتحدث الى ملف أوراقه فيفتحه ويشرع في القراءة والتوقيع، وثانيها أن يقوم باستدعاء بعض معاونيه ليكلفهم بأمور بينما المتحدث يتحدث مما يؤثر على درجة إنصات القاعة وقد يؤدي الى إرباك المتحدث، ويكون اللجوء الى هذا الاسلوب اذا زادت نغمة المعارضة، وثالثها أن يلجأ الى مقاطعة المتحدث ايجابياً في حالة نجاح الحديث في شد القاعة واثارة اعجابها، فيوافقه، ورابعها أن يقاطع المتحدث محتجاً أو مستنكراً أو مخالفاً متظاهراً بالغضب الشديد ورافعاً صوته. وكان هذا الاسلوب الرابع يؤثر جو المجلس، وقد يؤدى الى مشادة بين المتحدث وبينه بالكلمات، أو الى اختصار المتحدث حديثه، كما يدعو رئاسة الجلسة الى التدخل راجية رئيس اللجنة التنفيذية الا يقاطع المتحدث، واذكر انني تحدثت عن لجوئه معي في اجتماع المجلس المركزي ٩٢ الى الاسلوب الثالث بالمقاطعة الايجابية حين كنت اتحدث عن قضية القدس واطرح معلومات عن نقاط بيكر الست التي جاء بها في صيف ذلك العام. وقد خبرت ايضاً لجوءه معي الى

الاسلوبين الأول والثاني، ولكني لا أذكر انه لجأ معي قط الى الاسلوب الرابع.

أعلن رئيس المجلس بالنيابة بدء المناقشة العامة، وسمعته وهو يدعوني لأكون أول المتحدثين من المستقلين عن التنظيمات، وكنت رغبت اليه والى امين سر المجلس الأخ محمد صبيح أن اتحدث مبكراً نظراً لحالتي الصحية بسبب الوعكة التي اصابتني في الليلة الفائتة؛ فقدرت استجابتهما وقمت الى المنصة التي سرعان ما أحاط بها الاعلاميون بآلات التصوير التي معهم، وكنت قد أكملت إعداد خطابي فجر ذلك اليوم في صورته الاخيرة وصغت كتابة معظمه، وعزمت على أن أعرضه «ارتجالاً» — كما هي عادتي — في «عصارات» خلال عشرين دقيقة.

خمس أفكار استهللت بطرحها حديثي وجعلتها مدخله.

اولاها تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية وابرزت فيها معنى لقائنا مرة أخرى في المؤسسة في رحاب مجلسنا المركزي بين أعطاف منظمتنا منظمة التحرير الفلسطينية، و«اللقاء هذه المرة يأتي في يوم خاص من ايام شعبنا ومنظمته»، ونبهت الى أن هذا اليوم الخاص قد يصبح يوماً فاصلاً، «فالسفينة التي تقلنا جميعاً في مهب الريح وتمخر عباب امواج متلاطمة، وواجبنا ان نتكاتف ونعمل معاً كي ننقذها، ونحن جميعاً في ساحتنا الفلسطينية ضمن هذه السفينة، على اختلاف آرائنا، في خندق واحد في مواجهة عدو يتربص بنا وهدفه ان يتغلب علينا». وكنت قاصداً أن استحضر ذكرى الاخوة الغائبين عن الاجتماع من مقاطعين له وغير مشاركين، تأكيداً على ان المنظمة هي لشعبنا كله، وختمت هذه الفكرة الأولى بقولي عن العدو «فالمعركة اليوم كما كانت دوماً هي بيننا وبينه» منبهاً الى المحاولات الجارية لتحويل الخلاف حول الاتفاق في ساحتنا الى صراع واقتتال فيما بيننا.

الفكرة الثانية تتعلق بقضية فلسطين في جميع اجزائها، واستذكار ترابط هذه الاجزاء التى فصلت بينها عملية التسوية، وقد طرحتها من خلال تحية الاخوة المراقبين الذين جاء بعضهم من ربوع فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، ومنهم من جاء من الضفة والقطاع، ومنهم من جاء من بيت المقدس، ومنهم من جاء من خارج فلسطين، واشرت الى ان صيغة مدريد تعاملت مع جزء واحد هو الخاص بالضفة والقطاع ملتفة على الاجزاء الثلاثة الباقية، وذكرت بموقفنا الرافض لها وما نبهنا به في مؤسساتنا الى أن هذه الصيغة تعاني من خلل كبير في اساسها واطرافها واطارها وخطواتها وحذرنا من

مغبة التعامل معها ودعونا الى متابعة النضال حتى يتم تغييرها.

الفكرة الثالثة تتعلق بموقع قضية فلسطين بين قضايا وطننا العربي وعالمنا الاسلامي وحركات التحرر في عالمنا، وقد طرحتها من خلال الحديث عن «الانظار الكثيرة المتجهة الينا في اجتماعنا هذا تترقب ماينتهي اليه وما سيقال فيه، انظار شعبنا في داخل الوطن وخارجه، وانظار امتنا في وطننا الكبير من المحيط الى الخليج، وانظار ابناء الحضارة العربية الاسلامية في دائرتها الواسعة، وانظار المناضلين من اجل الحرية والسلام القائم على العدل في عالمنا والمنتمين الى حركات التحرر الوطني بخاصة»، وكان قصدي ان اذكر بحقيقة كون قضية فلسطين قضية وطنية تخص ابناء فلسطين في الداخل والخارج في مواجهة تناسي البعض جزء الخارج، وهي قضية قومية تخص الامة كلها في منشئها ومسارها ومصيرها، وقضية حضارية تخص دائرتنا الحضارية الاسلامية، وأخيراً هي قضية عالمية لكونها من اهم قضايا التحرر الوطني، وذلك في مواجهة من استدرجوا منا، سواء من ابناء فلسطين أو ابناء الوطن العربي، الى القبول بفصل العدو لها عن دوائرها القومية والحضارية والعالمية وحصرها في «اقليمية» جزئية.

الفكرة الرابعة تتعلق بدور المجلس المركزي في مناقشة ما سمعه من عروض من أبرموا الاتفاق، فالمجلس مدعو الى القيام بمسؤوليته في ابداء الرأى فيه واتخاذ موقف منه في ضوء هذه المناقشة، وقد طرحت هذه الفكرة من خلال الاشارة الى «استماعنا مليا» لعرروض اخوة لنا اخذوا على عاتقهم ابرام اتفاق اسرائيلي – فلسطيني وتحملوا مسؤولية ابرامه بشقيه، شق الاعتراف المتبادل وشق اعلان المبادئ». وقد قصدت أن اذكر الشق الأول لخطورته. كما اشرت الى أن هؤلاء الاخوة «افاضوا في شرح الظروف التي دعتهم الى القيام بذلك وقدموا قراءتهم للواقع القائم اليوم في وطننا ومنطقتنا والعالم، وهي قراءة نختلف معها».

الفكرة الخامسة تتعلق بالضغوط التي نتعرض لها للتأثير على قرارنا. وقد طرحتها في معرض استجابتي لدعوة رئيس المجلس بالنيابة بأن نناقش الاتفاق قائلاً «وفاءً بواجبنا ونمعن النظر فيه ونعمل الفكر كي نحزم الأمر ونمارس الفعل لبلوغ اهدافنا واهمها تحرير ارضنا، وحاجتنا ماسة لامعان النظر واعمال الفكر أمام نوعين من الضغوط نتعرض لها». وتحدثت عن النوع الأول وهو ضغوط «دعايات اعلام الأزمة» التي يوجهها الاعلام الغربي المتحكم لزخرفة الاتفاق وتزيينه بغية تسويقه، وعن النوع الثاني وهو

ضغوط «الكاسحة الامريكية» التي وجهتها واشنطن لتأمين الموافقة على الاتفاق ولو بالقوة، وأوضحت أن مفعول النوع الأول هو «دوماً وقتي» ماأسرع مايتلاشى، وأن قوة دفع الكاسحة سرعان ماتقل حين تواجه بجبال جليدية من ارادة الحق.

لاحظت بعد الانتهاء من المدخل تجاوب القاعة مع هذه الافكار الخمس التي أجملت فيها ماتخرج به النظرة الشاملة للموضوع، وانتقلت فوراً الى طرح رأيي مسبباً في الاتفاق بشقيه، وقائلاً أجمل رأيي فأقول: لأننا أمناء على الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني، ولأننا أوفياء لانتمائنا العربي ملتحمون بنضال شعوب امتنا العربية، ولأننا مترابطون متكافلون مع حركات التحرير في عالمنا ونحن نواجه معاً الاستعمار والعنصرية، ولأننا ابناء حضارة عربية اسلامية شارك في تشييدها المسلمون والنصاري واليهود ولم تعرف في تاريخها الحافل بروز «مشكلة يهودية» كتلك التي برزت في الحضارة الغربية وهي تطرح حلاً لهذه المشكلة يحرر اليهود من أسر الصهيونية العنصرية، واخيراً لاننا نريد السلام القائم على العدل ونعمل له ولرفع المعاناة عن شعبنا اينما كان ونستشعر الأواصر التى تجمع فيما بيننا ومع الأخ رئيس اللجنة التنفيذية الذي تحمل مسؤولية ابرام هذا الاتفاق، فإنني ادعو المجلس الى عدم التصديق على الاتفاق بشقيه وعدم التصويت ايضاً».

كان لهذه الدعوة دويّ في القاعة، وقد قرأت في الوجوه تجاوب البعض معها بقوة، واستغراب البعض وبخاصة بين المراقبين الذين يحضرون لأول مرة، وانفعال من تولوا ابرام اتفاق اوسلو السري، وتشوُّق هؤلاء جميعاً لمتابعة الحديث، وما أسرع أن تابعت قائلاً «إن لمجلسنا أن يناقش مضمون الاتفاق ويبلور افكاراً بشأنه، ولكن ليس له من حيث الشكل أن يصوت عليه»، لأن ذلك ليس من صلاحية المجلس حسب ميثاقنا ونظامنا الأساسي، وبدأت أشرح لماذا لانوافق على مضمون الاتفاق بشقيه، فطرحت المقياس الذي نقيسه به ونعتمده في الحكم عليه، وهو مقياس يتحدد في ضوء أبعاد قضية فلسطين ويتضمن «حقوقنا الوطنية» و«أمن وطننا العربي وعالمنا الاسلامي» و«نبذ الصهيونية التوسعية العنصرية» و«التخلي عن الهيمنة واقامة نظام عادل»، مشيراً الى محاولة الولايات المتحدة فرض نظام شرق أوسطي ضمن سعيها لاقامة نظام عالمي جديد. وشرعت في الحديث عن شق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل الذي تم التوقيع عليه يوم ٩٣/٩/٩، فبيّنت أنه «يتعلق في جزء منه بالبعد

المعنوي الاخلاقي للصراع الذي يبرز تأثيره القوي على مجرى الاحداث تدريجياً ويستمر مفعوله فترة طويلة» واوجزت قراءتي التحليلية لهذا الشق بكلمتين قائلاً «إنه فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية «اتفاق مملى».

لاحظت عند هذا الحد أن الأخ رئيس اللجنة التنفيذية قد انتفض وتحفز بعد أن استخدم الاسلوبين الأول والثاني في التعامل مع حديثي، ومضيت أشرح التعهدات الواردة في رسالته الى رئيس الوزراء الاسرائيلي بهدوء وحزم فإذا به ينفجر مقاطعاً بحدة «لا..لا..لا أسمح أن يقال مملى .. اسحب هذه الكلمة.. أنا لا أحد يملي علي.. أنت من الصبح يادكتور لم توفرنا.. انت معارض.. انا عبد الناصر لم يملي عليّ.. انت ناصرى تعرف ذلك.. لا.. لا اسحبها يادكتور.. انا لم اتعهد بشئ لم اتعهد به سابقاً.. احنا في عام ١٩٨٨ اعلنا الامتناع عن الارهاب».

احتفظت بهدوئي اثناء انفجار أخي رئيس اللجنة التنفيذية، ورأيت عدداً من اعضاء المجلس البارزين الذين لهم عليه دالة يطالبونه بالهدوء وأن يدع الأخ الدكتور «أحمد صدقي» «أبا الطيب» ان يكمل حديثه، وتركت لرئيس الجلسة ان يضبط الأمر وسط اصوات تطالب بعدم المقاطعة. وقد وضعت يدي على خدي اثناء ذلك وتأملت للحظة مشاعري؛ فوجدت أني لم أغضب مع انها كانت المرة الأولى – فى رفقة عمل امتدت اكثر من عقدين من السنين – التى يلجأ فيها رئيس اللجنة التنفيذية معي للأسلوب الرابع، ولكني كنت مدركاً ما يعانيه من ضغوط، وآسفاً لأنه لم يتنبه لما وراء وصفي الاتفاق بأنه «مملى» وهو الذى كان يفاخر في حديثه لزملائه «منكتاً» «بأنه يلقطها وهي طايرة».

سيطر الهدوء على القاعة مرة أخرى فتابعت الحديث متجهاً بداية الى رئيس اللجنة التنفيذية ثم للأعضاء وقائلاً بصوت هادئ سرعان ما ارتفع تدريجياً «لك يا أبا عمار أن تبحث عن كلمة أخرى نصف بها هذا الاتفاق، وارجوكم يااخوتى أن تسهموا في ذلك، ولكنّ أخاك صرف ساعات طويلة ليجد هذه الكلمة، وذلك من أجل شعبنا ومنظمتنا ومن أجلك أنت. اذا لم يكن الاتفاق كذلك فكيف يمكن أن نرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يتعهد بنبذ الارهاب، ولمن لرئيس وزراء اسرائيل، وكأننا كنا نمارس الارهاب!؟ ثم نراه يتعهد بالتوقف عن العنف، والمقاومة حق مشروع لنا بكل صورها كفلته المواثيق الدولية؟! ويتعهد بتأديب المخالفين ولايرد ذكر اسم المنظمة

والعاملين فيها الا في هذا السياق»؟ ونراه بعد ذلك يتعهد لوزير خارجية النرويج بأن تكون تصريحاته تؤيد التطبيع وتقنع شعبنا به وهو لايزال تحت الاحتلال؟ وبالمناسبة فان وزير خارجية النرويج هذا سيساءل على طلبه ذلك منا، وهو يمثل بلداً عضواً في الامم المتحدة يفترض فيها ان تحترم الشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة وحق الشعوب في الكفاح ضد العنصرية والاستعمار الاستيطاني، نعم ان جميع نصوص رسالة الاعتراف باسرائيل مفروضة. وقد اسهمت الولايات المتحدة بهذا الفرض بمنطق غطرسة القوة لأنها أصبحت اسيرة هذه النصوص بفعل مجموعة قرارات اتخذها الكونغرس الامريكي بتأثير مركز القوة الصهيوني فيه». وتابعت قائلاً «إن ابرز ما في اتفاق الاعتراف المتبادل هو عدم التناظر، وهذا مالاحظه معلقون غاية في الاعتدال ولو اننا امام اتفاق متناظر لكان على رئيس الوزراء الاسرائيلي أن يتعهد في رسالته الى رئيس المنظمة بنبذ الصهيونية ونبذ الارهاب الرسمي والاعتذار عن الممارسات الارهابية والقمع والتخلي عن التوسع». ثم تابعت «نعم لقد تحدث رئيس الوزراء عن الاعتراف بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني مستخدماً هذا المصطلح لأول مرة. ولكن الاتفاق بشقيه لايشير الى أن مفهومه لهذا المصطلح هو مفهومنا. وقد قرن اعترافه بالمنظمة ممثلاً بتعهداتها فجعله مشروطاً».

عدت الى سياق خطابي فختمت قراءتي لاتفاق الاعتراف المتبادل «بأنه مخالف في الشكل والمضمون لميثاق المنظمة ونظامها الأساسي، ومناقض لاحكام الشرعية الدولية بشأن قضية فلسطين، وهو لذلك كله مدخل خاطئ لبلوغ السلام القائم على العدل وسيكون سبباً في تصعيد التوتر في المنطقة. ولذا فاننا نرى الا يقبل مجلسنا المركزي التصويت عليه ويرفض تصديقه»، ثم انتقلت الى الحديث عن اتفاق اعلان المبادئ مبيناً أنه لم يحفظ حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، سواء في الضفة والقطاع أو بشأن القدس أو على صعيد حق العودة أو بالنسبة لأهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ومستعرضاً بنوده وملاحقه لأصل الى القول ان هذا الاتفاق لايلبي متطلبات الحد الأدنى فيما يخص معالجة جزء الضفة والقطاع، وهو يعرض قدسنا لتعاظم الخطر الصهيوني عليها في الفترة الانتقالية.. ثم بينت تأثير الاتفاق السلبي على أمن وطننا العربي، وتحدثت عن اخطار الاتفاق على الصعيد الاقتصادى وانتهيت الى المطالبة بعدم التصديق عليه، وخصصت الجزء الأخير من خطابي للحديث عما ينبغي عمله

وضرورة بلورة برنامج عمل هذه المرحلة ينطلق من قراءة أخرى للاحداث دولياً وعربياً وفلسطينياً، وطرحت ثلاث نقاط أولها اعادة بناء المنظمة مع التمسك ببقائها، وثانيها تحقيق الوحدة الوطنية على ارضها وفي اطارها، وثالثها استمرار النضال والحفاظ على الانتفاضة حتى نصل الى اعتراف العدو الصريح بحقوقنا الوطنية جميعها. كما طرحت على الصعيد العربي مواجهة فرض نظام الشرق الأوسط، وانتهيت الى القول «سيتحقق الانطلاق للعمل في الساحة الدولية اذا نحن نفذنا هذا البرنامج، وسننجح في حشد طاقات أشقائنا في دائرة الحضارة العربية الاسلامية وطاقات الاحرار في العالم، وستصل السفينة باذن الله الى شاطئ التحرير. ويستتب السلام القائم على العدل حين ينبذ اليهود الصهيونية، فنعيش معاً كما كنا في ظل حضارتنا. ونسهم مع حضارات عالمنا في بناء نظام عالمي جديد اساسه العدل يحترم الشرعية الدولية ويصون العمران».

كان تأثري بالغاً وأنا عائد الى مقعدي بينما ارتفع صوت التصفيق في ارجاء القاعة. وسمعت أباعمار يعلق على فكرة ان هذا الاتفاق طرح تساؤلاً حول مستقبل الشرعية الدولية في معالجة قضايا الشعوب فيقول لي «حتى الشرعية الدولية نتحمل نحن مسؤولية عدم احترامها يادكتور! اين البوسنة والصومال؟» فأجبت «من اجل البوسنة والصومال والمناضلين في كل مكان يجب الذود عن المبادئ والقيم، ومن أولى منا ذلك ياأبا عمار».

٨ - تشريح الإتفاق

حين يُكتب تاريخ المجلس المركزي الفلسطيني، اتوقع أن ينال اجتماعه في خريف ١٩٩٣ الذي اكتب شهادتي عما جرى فيه، مكاناً خاصاً بين اجتماعاته على مدى اكثر من عقدين من السنين، بظروف انعقاده وموضوعات بحثه وماجرى فيه من عروض ومناقشات. كما أتوقع أن يشار الى بضع مداخلات تميزت من بينها مداخلة أخي شفيق الحوت.

لقد قُدّر لي أن أتحمل مسؤولية عضوية المجلس المركزي منذ تأسيسه اوائل السبعينات؛ وكنت حريصاً على المشاركة الفعالة فيه، ولا أذكر أني غبت عن اجتماعاته الا مرة لوجودي بمهمة في الخارج، ومرة أخرى في اعقاب انعقاد مؤتمر مدريد في خريف ١٩٩١ لأنه دعي على عجل ولم تصلني الدعوة وانا في سفر لعمل علمي. وتحفظ ذاكرتي عدداً من الاجتماعات التي تميزت بأهمية خاصة لكل من المجلس المركزي والمجلس الوطني، وكانت فيها مداخلات لاتنسى من الاعضاء البارزين من المستقلين أو من قيادات الفصائل، وكان لأخي شفيق الحوت نصيب وافٍ منها. ولعلي اكتب عن هذه الاجتماعات في حديث الذكريات.

لا أذكر من بين جلسات هذه الاجتماعات الهامة جلسةً في أهمية جلسة صباح اليوم الثاني «الاثنين» من اجتماع المجلس المركزي ٩٣ على صعيد ما حفلت به مناقشات المجلس من افكار وما اتسمت به من صراحة وما صاحبها من عواطف وهي تتناول هذا الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني بشقيه الاعتراف المتبادل واعلان المبادئ الذي أُعدّ «بليل» سراً في اوسلو.

عدت الى مقعدي بعد إلقاء خطابي، فبادرني عدد من الاخوة بتحيات حارة وتعليقات دافئة تكررت فيها كلمتا «اتفاق مملى». ووجدت أحد كبار خبرائنا في القانون الدولي الأخ د.برهان حماد يرد على تساؤل أحد الاخوة عن المصطلح باللغة الانجليزية، فيكتب على ورقة أمامي Duress «ظروف الاكراه»، هذا تعبير قانوني يستخدم في المعاهدات عندما يكون أحد الأطراف فيها غير متكافئ مع الآخر ومضطر لتوقيعها، وهذا

في القانون يعطي الطرف الضعيف مستقبلاً الحق في «نبذ Renounce الاتفاق». وكنتُ قد ذكرت مصطلح «Dictate املاء» في كتاباتي ودللت بما ردده الألمان بعد تسويات ما بعد الحرب الأولى عن «إملاء فرساي»، فجاء جواب الزميل الخبير ليعرفنا بالمصطلح الآخر.

التزمنا الصمت حين بدأ المتحدث التالي كلامه مؤجلين التعليقات للاستراحة عقب انتهاء الجلسة وأنصت لما يقوله الأخ الاستاذ ناصيف عواد باسم الجبهة العربية لتحرير فلسطين. وكان ممثلو الجبهة في المجلس قد اوشكوا على الانسحاب من الاجتماع حين تقدم أحد الاخوة المراقبين من ساحة لبنان من ممثلي الجبهة سابقاً وأعلن أنه يطالب باعتماده «الممثل» بعد خروجه وعناصر ساحته عن التنظيم لأسباب عددها، واعتبر ممثلو الجبهة الأمر من تدبير قيادة المنظمة، وصارح بذلك عضو اللجنة التنفيذية عن الجبهة الأخ ابواسماعيل، وهو يخرج مع زملائه، ولم يعودوا الا بعد رجاء رئيس اللجنة التنفيذية الملّح لهم. وقد بدا «المشهد» للمخضرمين من اعضاء المجلس مؤسفاً و«بائخاً» وذكرهم بمشاهد انشقاقات التنظيمات في الساحة الفلسطينية وكيفية حدوثها واهدافها، وآخرها الانشقاق في الجبهة الديموقراطية.

أعلن المتحدث باسم الجبهة العربية الأخ ناصيف عواد معارضته الصريحة القوية للاتفاق في كلمة مكتوبة بعناية، وطالب بعدم التصويت عليه لأن ذلك مخالف للميثاق والنظام الأساسي، وأوضح أن ممثلي الجبهة سينسحبون من الاجتماع بعد طرح موقفهم على المجلس، وهذا يعني أنهم يعارضون الاتفاق ولكنهم لن يشاركوا في عملية التصويت، وجاء دور الأخ أبي العباس في الحديث ليعبر عن موقف جناحه في جبهة التحرير الفلسطينية التي كان يمثلها في اللجنة التنفيذية حتى عام ١٩٩١. وقد أحسن التعبير عن موقف معارض بصراحة وقوة في خطاب مكتوب أحسن قراءته شأن سابقه. والحق أن الخطابين كليهما فندّا الاتفاق بشقيه بنداً بنداً وشرحا محاذير المضي في هذا الطريق. وكم وددت لو تمّ توزيعهما على الاعضاء.

أصبح جو المعارضة عند هذا الحد واضحاً. وجاءت كلمة الأخت سميرة ابوغزالة لتزيده وضوحاً، وهي من مؤسسات اتحاد المرأة الفلسطينية ومن قياداته ومن الاعضاء المؤسسين لمنظمة التحرير الفلسطينية المستقلين عن التنظيمات. وقد وفقت باسلوب أدبي موجز في التنبيه الى محاذير الاتفاق مستخدمة «لو» في مدخل حديثها «لو نهض السلام على اساس التكافل؛ فإن التفاعل الخصب في الحضارات يمكن ان يكسب المنطقة وجهاً جديداً، ولكن اسرائيل يتأصل فيها الفكر التفوقي، فهو اذن سلام

مبني على تفوق.. فهو سلام التبعية، سلام مبرمج لاضفاء شرعية على الاحتلال. ولو كان ذكر السيادة الوطنية مكفولاً ومضموناً حتى بعد خمس سنوات لما شعرنا بفقدنا الاستقلال، ولما اخذت الشكوك تراودنا خصوصاً وهي تتعلق باكثر القضايا تعقيداً، القدس، المستوطنات، عودة اللاجئين، الحدود، الكيان الفلسطيني»، واستمرت «لو» في عرض المتحدثة لحال حقوقنا الوطنية وللاشارة الى النظام شرق الاوسطي وما يقترن به من احلام صهيونية بالهيمنة، تصل الاخت سميرة ابو غزالة الى الحديث عما رأته من خشية شعبنا أن تنتقل ممارسات المنظمة الخاطئة الى الوطن وتنعكس عليه انعكاسات سلبية تودى به الى اليأس «ان شعبنا في الداخل لايتحمل ممارسة حكم الفرد»، ثم لتدعو الى «ان يتوقف هذا التآلف بيننا وبين العدو السابق لأوانه. وان شعبنا ينتظر ومضة أمل.. فلا تطفئوها في وجهه»، وتحدثت الاخت سلوى ابو خضرا من قيادات اتحاد المرأة الفلسطينية ومن قيادات فتح، فعبرّت عن مشاعرها إزاء ما حدث وما اتسمت به هذه المشاعر من مرارة وبخاصة حين تم التوقيع في واشنطن على الطاولة التى تم توقيع اتفاقات كامب دافيد عليها، فكان ان تعرضت لمقاطعة الأخ رئيس اللجنة التنفيذية وهو يقول لها بصوت مرتفع غاضب هل من الضروري ذكر ذلك وهل كان لنا خيار في اختيار طاولة التوقيع!

كانت الساعة قد قاربت على الواحدة ظهراً حين نادى رئيس الجلسة على الأخ شفيق الحوت ليتحدث، وذلك بعد أن أوضح أمين سر المجلس لماذا لم يأت دور أبى هادر بعد دوري مباشرة كما جاء في طلب الكلمات، مبيناً أنه جرى تقديم دوري استثناءً بسبب ما ألمّ بي من وعكة. وبدأ الأخ شفيق الحوت خطابه الى المجلس الذي استمر قرابة الساعة وحفل بالكثير في مضمونه وفي اسلوب تقديمه وفي ما تخلله من مجادلة رئيس اللجنة التنفيذية للمتحدث. وقد عرض فيه أبوهادر بحثه القيم في دراسة الاتفاق الذي نشره مؤخراً في كتيب بعنوان «الحل المرفوض»، بما يناسب المحفل فجاء العرض جامعاً بين ما تتميز به كتابة شفيق الحوت من موضوعية وعلمية وما يتميز به أسلوبه الخطابي من تأثير في جدّه ودعاباته وسرعة بديهته ونقده اللاذع.

بدأ الأخ شفيق الحوت بصوت عميق هادئ «من موقع يحاول التجرد من أية مصلحة ذاتية أو تنظيمية أو نظامية، والتسامي على كل مشاعر الألم والحزن والغضب وخيبة الأمل، وتجاوز مشاعر الفرح المفتعل، والاحتكام الى العقل دون المساس بالوجدان، سأقول رأيي في هذه الاتفاقية التي لم افاجأ بها على الاطلاق، إذ عندما اطلعت عليها تذكرت خطاب شمعون بيريز في الامم المتحدة في الجمعية العامة في

العام الماضي فوجدت اننا قد حصلنا على ماوعدنا به ولخصه بأنه شيء دون الاستقلال مع جدول زمني، نحن أيها الاخوة أمام حدث من نوع مصيري يمس ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، ويجدر بنا أن نتوجه نحو «الرأي» العالي لا «الصوت» العالي لأن الصوت العالي سرعان مايذهب ادراج الرياح. كان من الممكن، واتمنى أن اقول وانا استهل فقدى لهذه الاتفاقية انني ارجو من الله سبحانه ان يكون في كل ما قرأته وفهمته ووصلت اليه خطأ في خطأ لأننا لسنا هنا في مجال سجال فكري مترف، انما نحن نتحدث عن المصير، وبوحي مما قاله الاخوان الذين طالبونا الدراسة بالعمق وحتى لايقال اننا نتهم الورد بأنه أحمر الخدين رحت ابحث عن احمر الخدين في هذا الاتفاق فلم أجد الا «سعداناً» أحمر الردفين.

كمهده استطاع ابوهادر بهذا المدخل أن يشد الاسماع. وقد تابعتُ تأثر الاخوة حين تمنى ان يكون مخطئاً، ثم تصفيق بعضهم بحماس مع ضحك مكتوم حين اورد تشبيه حمرة الخد بحمرة أخرى في مفارقة صارخة شديدة التعبير. ومضى الأخ شفيق الحوت متحدثاً أولاً في الشكل «لقد سميت هذه الاتفاقية اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية. وكان المطلوب اعلان مبادئ حول القضية برمتها وبكل ابعادها لتأتي ترتيبات المرحلة الانتقالية كجزء من كل متفق عليه. وعندما نمضي في قراءة اعلان المبادئ هذا وقراءة الاتفاقية نكتشف أنه لامبادئ هناك، وانما اشارات مبهمة لا مرجعية لها باستثناء القرار ٢٤٢ الذي اعتقد وارجو ان اكون مخطئاً اسقط كمرجعية قانونية في الصياغة وتحول الى ملحق لما ستؤول اليه المفاوضات النهائية. أي أن نتيجة المفاوضات هي المرجعية لا القانون الدولي، وفي سياق قراءتنا لبنود أخرى نجد اننا سلمنا مسبقاً بأن أرضنا لم تعد محتلة، واننا ارتضينا الاسلوب التفاوضي في تحقيق مايسمى بالانسحاب».

يا لمرّارة ما تكشف عنه القراءة المتعمقة لبنود اتفاق مملى، ويا لوقع الجهر بنتيجة هذه القراءة. وقد بدا ذلك واضحاً في القاعة، وهنا سمع من فيها الأخ رئيس اللجنة التنفيذية يقول مخاطباً المتحدث «طبعاً هذا رأيك»، ويرد المتحدث فوراً «ابوعمار انا مابحكي الا رأيي». فيعاود رئيس اللجنة التنفيذية «هذا رأيك فقط». ويعاود المتحدث «انا واحد عمره ما يحكي الارأيه، وانا مطلوب رأيي - أبوعمار - وعشت اقتات من رأيي»، مشيراً الى مهنته كاتباً وصحفياً.

تابع المتحدث بهدوء يقرأ نص ديباجة الاتفاق، ثم تناول عملية «الاعتراف» «الاعتراف لم يقتصر على حق اسرائيل في الوجود وانما اقترن بحقها في السلام والأمن،

وهذا لامثيل له في الاعتراف بين اى جهتين في الدنيا مما اضطرنا...» وهنا عاد رئيس اللجنة التنفيذية الى مقاطعته قائلاً «حتى لو كان القرار ٢٤٢ الذي قبلته الدول العربية كلها..» ويرد المتحدث مخاطباً المنصة «ارجو من السيد الرئيس..» ويتابع رئيس اللجنة التنفيذية «في قرار ٢٤٢ حدود معترف بها»، وهنا ارتفع صوت المتحدث قائلاً بحدة «هذا الزمك ان تنبذ العنف والارهاب، طول عمرنا نحن لسنا ارهابيين، انا قط لم اصدق المقولة الاسرائيلية بأنني ارهابي، انا مقاوم، انا صاحب حق، أما العنف وتأديب المخالفين..» واراد المتحدث ان يمضي في عرض ما جاء في الاعتراف من تعهد على هذا الصعيد، فجاءت مقاطعة رئيس اللجنة التنفيذية مرة أخرى قائلاً «ليش وافقت..» وأراد أن يكمل بذكر قرارات المجلس الوطني لدورة ١٩٨٨ ولكن المتحدث رد عليه بانفعال «انا في سنة ١٩٦٥ مشيت وراء رايتك لتحرير يافا وحيفا»، وانفعل رئيس اللجنة التنفيذية قائلا «انت في ١٩٨٨ وافقت على نبذ الارهاب شو ها التناقض..»

مضى الأخ شفيق الحوت في حديثه بصوت هادئ يحلل ماورد في الديباجة عن الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية «كلام جيد هذا، انا بس بعرف ان الحقوق السياسية والشرعية لاسرائيل معروفة، هى دولة ذات سيادة – في نظر الامم المتحدة. تصدر هويات وجوازات سفر، لها اساطيل، كاملة السيادة. اما ما هي حقوقي الشرعية والسياسية؟ طبعاً انا بفسرها شئ وغيري يفسرها شئ. ما أقوله معارضة بناءة كي يعرف إخوتنا في سياق التفاوض المستمر تحديد الحقوق السياسية والشرعية، انا لا اقبل أن أعيش في اطار شعب محروم من حقوق لايوجد على وجه الارض محروم منها، وهي حقه في تقرير مصيره وفى سيادته وفي اصدار هويته الوطنية، هل اكتفى بحرية التكاثر يعني، حرية الصحة ، حرية السياحة؟ هذه حريات لاقيمة لها إن لم تكن نابعة عن حق اساسي يصفه البعض بأنه الهي هو حق الانسان في تقرير مصيره».

شعر المتحدث أن الوقت يمضي وقد طالت الجلسة فقال «لن انقد كل الاتفاقية هى سبعة عشر بنداً، عندي عليها تسعة عشر تحفظاً. لكن أود أن اعطي نماذج للذين تكلموا محاولين أن يروجوها، هناك حديث عن الانتخابات. هذه الانتخابات لمجلس لايوصف بكلمة أخرى لأنه لا مثيل له في هذا العالم نستدل به في وصفه. هذا المجلس محكوم بطريقة انتخابه وبتحديد صلاحياته ومسؤولياته، هو مش بس انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني، بل هو انتهاك لحقوق القانون الدولي، ان هذا التدخل يعني ان كلمة انتخابات حرة غير واردة، واذا اردتم، هناك نصوص يمكن ان استدل بها. اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة الذي صدر عن الجمعية العامة للامم

المتحدة عام ١٩٦٠ ينص فيما ينص على ان لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولاحاجة الى مواد أخرى». واضاف المتحدث ملاحظاً أن اعتراف المنظمة بدولة اسرائيل ملزم حسب اتفاقية دولية عام ١٩٣٣ وغير قابل للتراجع «بينما اعتراف اسرائيل بنا كمنظمة قابل للتراجع ولذلك كانت الفترة التجريبية التي اخترعت في مشروع غزة اريحا حتى يروا ان كنا جديرين ونستحق ان ننجح ونؤدي اداءً حسناً فقد يستمر الاعتراف بنا، وقد لايستمر، إن يكن أداؤنا حسناً!!؟» وتابع المتحدث متناولاً موضوع القدس «يا اخوان الأمور المعلقة، القدس، وهناك حديث مشبوه عندما نركز على الكنائس والمساجد والمقدسات. أنا على رأسي القيامة والمسجد الاقصى ولكني لا اتنازل عن شبر من ارض القدس الشرقية ١٩٦٧. توسيع المسجد نوع من فاتيكان جديد لايغريني.. المهم القدس الشرقية وكل ما فيها مقدس». ثم جاء الى موضوع «اللاجئين» «وعدنا فقط بهذه الاتفاقية أن يبحث موضوع اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من سنة ١٩٤٨. وهناك حديث عن التوطين «عم بيصير».. فلسطينيو الشتات من حقهم ان يعيشوا في قلق هائل على مصيرهم، ونحن نعلم أي مصير ينتظرهم بعد ثلاث سنوات، لأن الحديث عن نازحي ٦٧ لايقل موضع الشبهة فيه رغم تصريحات الاخوة ووعودهم بأنها اشهر وسيعود مئات الآلاف من النازحين الى ارضنا المحتلة. هناك لجنة اسرائيلية فلسطينية اردنية مصرية لتبحث في نماذج للسماح لأشخاص، لأشخاص مش جموع..» وهنا يقاطع الأخ رئيس اللجنة التنفيذية المتحدث قائلاً «مش صحيح هذا». فيرد المتحدث «هذا هو النص يا ابا عمار». ويرد أبوعمار «أقرأ النص» ويشير الى التعبير بالانجليزية في النص الانجليزي. ويرد المتحدث «اقرأ انت»، ويداعب قائلاً «انجليزيتي احسن من انجليزيتك» "Modalities of admission for persons" ثم يقول «ابوعمار انا عم بدفاع عن اللاجئين، وانت ضدهم يعني؟! نحن في مركب واحد. شو يعني انا ضد عودتهم. انا احكي عن نصوص، ويرد ابو عمار مستثيراً «واضح انك متضايق من عودتهم» فيرد ابوهادر بلهجة فلسطينية لبنانية «طبعاً راح يرجعوا لبيت بيّي ياأبا عمار. ممنونك ياسيدي».

تابع المتحدث استعراض بقية نقاط دراسته بسرعة وتتابعت مقاطعات الأخ رئيس اللجنة التنفيذية والمساجلات بينهما. وقد سألت نفسي لماذا أجد نفسي حريصاً على اثبات هذه المساجلات في شهادتي، فجاءني الجواب لأنها تتضمن عصارات الافكار والمشاعر المستقرة في العقل والضمير والوجدان وقد أخرجتها اللحظة الحرجة التاريخية

من مكانها، وهي تشير الى توجهات مستقبلية، وتقدم صورة عما يجري في المجلس، وكانت النقطة الأخرى عن المستوطنات التي تساءل بشأنها المتحدث «هل سيستمر تسميتها، والتعبير لاحد الاخوان واقامة الأمني منها دون السياسي؟ وماذا سيبقى من الضفة بعد ثلاث سنوات، لا بل بعد خمس سنوات؟ هذا مع تجاوزنا عن السؤال حول مابقي الى الآن؟ وكلكم يعرف أنه تم بعد توقيع الاتفاقية اقامة مائة وحدة سكنية»، وجاء المتحدث الى نقطة السلطات فأشار الى مشروع مناحيم بيجين للحكم الذاتي عام ١٩٧٩ وما تضمنه ليقارنه بالمشروع الحالي وينتهي الى القول «فنحن في هذا الانجاز تنازلنا عن عشر وزارات اعطاها الليكود المتطرف وحجبها العمل المعتدل». ووصل المتحدث الى نقطة الأمن وما ان بدأ حتى قاطعه رئيس اللجنة التنفيذية، فسارع ابوهادر الى مقاطعته مشيراً الى سعة صدره ثم قائلاً «انت قضاؤنا وقدرنا ياأبا عمار قلت لك ذلك مرة فقلت لي «بجري وبجري» وصمتُ. أما الآن فأقول لك انت قضائي وقدري لكن بجرك دون عجرك». وهنا طلب رئيس اللجنة التنفيذية من رئيس المجلس نقطة نظام قائلا «لايحق لشفيق الحوت أن يقول بعجري» فرد المتحدث «انت اللي قلت في المجلس المركزي، وفيه شهود»، فطالب رئيس اللجنة التنفيذية بمسح التعبير، وانهى شفيق السجال بمداعبة «كلنا ممسوحين» ثم تابع بهدوء قائلاً «يا اخوان تكفى هذه بالنسبة للنص، ولى اعتراض على الأداء. أولا ياأخ اباعمار، والله انا اقول ما فى صدري لوجه الله وانت تعرف معاناتنا لما الواحد بيحكي كلمة ولاينام في الليل، ثلاث وثلاثون سنة مع بعض، انا كنت اتمنى لو عقد هذا المجلس قبل الذهاب الى واشنطن، وهيأنا الشعب ومارسنا الديموقراطية. أما الآن فالاجتماع.. كنا نتمني ونحن شعب عشنا خمس واربعين سنة محرومين من الوطن لانمارس حقنا في التعبير عن انفسنا وفي وطننا.. وارجو ان يتسع صدر أخي، كان اهلنا يتطلعون اليك عبر اجهزة التلفزيون، كنا نستحق ياابا عمار أداءً مختلفا، شهداؤنا كانوا يستحقون، جماهيرنا التى اوصلتك الى البيت الأبيض تستحق كلمة فيها اشارة.. وتابع مقارناً بين كلمتى المتحدثين الفلسطينيين فى واشنطن والمتحدثين الاسرائيليين. وبدا المجلس المركزي في تلك اللحظة وكأن على رأسه الطير وعكست وجوه الحاضرين مشاعر التجاوب مع هذا الطرح والمرارة لتذكر منظر «الأداء». وقد سجل كثيرون فضل الأخ شفيق في اثارة هذه النقطة التى وفاها حقها من موقعه واحداً من اكبر رجالنا الاعلاميين في الوطن العربي خبر الساحة الدولية وقام بدور الناطق الاعلامي لوفد فلسطين في الامم المتحدة قرابة عقدين من السنين.

خصص الأخ شفيق الحوت آخر خطابه لرؤية مستقبلية ركز فيها على البديل وهو «عروبة قضية فلسطين» فى هذا الصراع الذى سيستمر، مستذكراً خطورة تحويل القضية الى «قطرية» مفصولة عن دائرتها القومية وقائلاً «هي مناسبة ان اقول هنا اننا ارتكبنا خطيئة حين ركزنا على مايسمي بالقرار الفلسطيني واعطينا مبررات للدول العربية وحاشا أن اقول للجماهير العربية أن تغسل يديها من قضيتنا علنا.. هذا اقرار سأدعو في مناسبة قادمة الى اعادة النظر فيه لأن قضية الصراع ستدوم». ثم اكد على البعد القومى للقضية وهو يتحدث عن الانعكاسات وينبه الى ضرورة الحرص على العلاقات الحسنة مع الدول العربية محذراً من الانسياق في حمأة الغضب على الاتفاق في توترات. كما أوضح انه يعتقد بأنه كان من الممكن الوصول الى اتفاق أفضل من خلال التنسيق العربي. وحذّر من أن اسرائيل تريد اليوم أن تكون «عظمى» من خلال تغلغلها الاقتصادي في الوطن العربي كله بعد ان لم يعد مهماً لها القطاع والضفة، واشار الى ماجاء في كلمة أبى علاء «ان الخرائط مرسومة والمنطقة محكومة ولو كان الاتفاق نهائياً لكان خيانياً» ليقول «انا اعتقد يا اخوان ان هذا الاتفاق لم ينه الصراع. الصراع ينهيه معالجة الاسباب التى ولدته. وطالما هذه الاسباب قائمة فالصراع قائم. وقد يكون اسقط منه البعد العسكري ولكننا دخلنا باب حرب جديدة اقتصادية..» وختم الأخ شفيق قائلا «سيدي الرئيس انسجاماً مع قناعاتي فأنا لست رجلاً لكل الفصول ولكل البرامج السياسية من التحرير الى الدولة الفلسطينية الى غزة واريحا وما يتطلبه ذلك من تعبيرات جديدة، اعترف انني دون مزايدة على أحد لاأستطيع البقاء في منصبي التنفيذي، وأعلن أنني مستقيل من عضويتي في اللجنة التنفيذية ومن تمثيل منظمة التحرير في لبنان، وشكراً لكم».

ودوّت القاعة بالتصفيق، وكانت الساعة قد جاوزت الثانية بعد الظهر فأعلن رئيس المجلس الوطني بالنيابة رفع هذه الجلسة الصباحية.

٩ - ختام المناقشات

يستطيع المشارك في المحافل العامة، من مؤتمرات وندوات واجتماعات، أن يحكم على نجاحها بما يحدث بعد «رفع الجلسة» من تفاعلات بين الحاضرين. وقد جاءت التفاعلات في أعقاب الجلسة الصباحية من اليوم الثاني في اجتماع المجلس المركزي بالغة القوة، فكنت ترى الجميع في أحاديث مع بعضهم البعض، وترى كثيرين من الحاضرين يتجهون الى هذا المتحدث أو ذاك محيين ومعلقين، ويستطيع المتحدث في المحافل العامة أن يقيس مدى نجاحه في التعبير عن المجموع بعدد الذين يقصدونه بعد رفع الجلسة، وبنوعية مايقولونه في تحياتهم له وتعليقاتهم عليه، ثم باستمرار الحديث عما قال بين تجمعات الحاضرين وتداول بعض تعبيراته.

اكثر من ربع ساعة مضت بعد رفع الجلسة عليّ وعلى أخي شفيق الحوت، ونحن واقفين في ركننا وسط القاعة، وإخوة كرام من الحاضرين يتتالون لتحيتنا معبرين بوجوههم وعيونهم وبشدّ الأيدي وبألسنتهم عن موافقتهم لما سمعوه منا وتأييدهم واعجابهم بالجهر بالموقف. وقد سجلت في دفتر خواطري حين انفردت بنفسي نماذج مما سمعناه، واساليب الإدلاء به؛ واكتفي باشارات موجزة منها هنا أسوقها لاعطاء صورة عن الجو الذي ساد بعد تلك الجلسة وأنا اتغلب على حرج تسجيل حديث كريم عنا يشيد بما فعلناه. فهذا أخ عزيز من كبار فعالياتنا العلمية والثقافية يهرع ناحيتنا وهو يقول مؤشراً بيديه «مش معقول. والله انتو بتسووا بلد انتو الاثنين. ما حد منّا بقدر يقول اللي قلتوه. مش معقول. كنتما رائعين». وهذا علَم يحتل موقعاً قيادياً في موقع سياسي وآخر روحي يعانق بحرارة ويقبّل ويتحدث عن استمتاعه بالسماع لنا في كل مرة واستمتاعه اليوم اكثر من مرة واستفادته البالغة مما سمع وأن الافكار شدته أولاً ثم الاسلوب وأن الكلمة الواحدة كانت تقول الكثير وما أعظم نبض الحديث روحياً، وهذه اخت كريمة من المناضلات القياديات العاملات برفعة وصمت تعبر عن اعجابها وتقول «كتبت كل حرف». وهذا أخ كريم من شيوخ اللجنة التنفيذية يقصدنا من مكانه البعيد

ليقول «كنتما رائعين». وهذا زميل له يشكر ويقرر أنه سجل تحفظاته على الجانب الاقتصادي ويطلب الدراسة التي أشرت اليها. وهذا تعليق يفيض براءة وطهارة ونقاءً يأتي من أحد الاخوة المراقبين جاء مصافحاً وقائلاً بجدية وصرامة «أعجبتني كلمتك» وكأنه يمنح شهادة لا يمنحها بسهولة، وكنت لاحظت نظراته اثناء الجلسة ولفت نظري وجهه الصافي وشعر رأسه الابيض وشاربه الكثيف الاسود وعرفت في اليوم التالي حين زارني في الفندق أنه من اهلنا في القدس دخل السجن في الثالثة والعشرين من عمره عام ٦٩ وخرج منه فى الاربعين عام ٨٦، وامضى نصف سنوات الانتفاضة في الاعتقال الاداري. وكم سعدت بحديثه وأفدت. وكم تأثرت وهو يقول «كانت امنيتي بعد ان سمعتكما أن أجلس معكما. وبالأمس مساء جلست مع الأخ شفيق وانا اجلس معك اليوم». وهذا شيخ من المراقبين من وجوه قومنا يعلمني في المساء كيف سمع اشادة عدة تجمعات بما طرحناه.

بدأت جلسة المساء في ثاني أيام الاجتماع بُعيد السادسة مساءً. وتتالى المتحدثون حوالي أربع ساعات يدلون بآرائهم حول الاتفاق ويعلنون مواقفهم. وهكذا تم استكمال التعرف على الاتجاهات المختلفة. وقد تحدث في هذه الجلسة الأخ صالح البرغوثي، أحد شيوخ منظمة التحرير الفلسطينية، وواحد من أبرز حراسها القدامى الذين شاركوا في تأسيسها. وكما كان متوقعاً فقد أعلن بكلمة مكتوبة قرأها معارضته الصريحة للاتفاق، وبيّن مخالفته الصارخة للميثاق والنظام الأساسي، وشدد على عدم جواز التصويت عليه، وحرص في الوقت نفسه على أن يكون حديثه «هادئاً» بالمقياس النسبي لأن الموقف لايحتمل التفجير، ذلك أن مواقف الأخ أبي خالد المعارضة مشهورة بقوتها وصراحتها وتلقائيتها وبحفاظها على الثوابت، الأمر الذي كان يؤدي الى مواجهات بينه وبين رئيس اللجنة التنفيذية. وكم من مرة سجلّ له اخوانه فضل المبادرة في الجهر بالموقف. وتحدث الأخ د.عبد المجيد التايه وهو ايضاً من أبرز المعبرين عن وحدة منظمة التحرير الفلسطينية المتمسكين بالثوابت، فأعلن موقف المعارضة مبيناً اسبابها بموضوعية على صعيدي المضمون والشكل ومشدداً على عدم جواز التصويت على الاتفاق، وهو يماثل أخاه صالحاً في مبادرته الجهر بالموقف. وكان من الذين أعلنوا معارضتهم للاتفاق بخطاب قوي، موجّه جيش التحرير الوطني الفلسطيني الدينى الشيخ الشاب «نادر التميمي»، بلغة صريحة اكد فيها على القدس والجهاد، وعبرّ هؤلاء

عن اتجاه المعارضة الصريح.

عدة اخوة آخرين عبروا عن نقدهم للاتفاق وتحفظهم على كثير مما تضمنه وموافقتهم لكثير من وجهات النظر المعارضة، ولكنهم في المحصلة أعلنوا عن أنهم سيصوتون بنعم عليه اقتناعاً بانه في ضوء المعطيات القائمة «ليس في الامكان الا هذا» وأن علينا متابعة النضال لتحسين شروطه. وقد تحدث الأخ د.حنا ناصر «أبو موسى» بموضوعيته المعروفة وعلميته، وكانت هذه هي المرة الأولي التى يحضر فيها اجتماع المجلس المركزي بعد عودته الى بيرزيت مع اخوته «المبعدين» الثلاثين الذين سمح لهم بالعودة. وحرص أبوموسى على ان يبين في حديثه محاذير الاتفاق وجوانب النقص فيه، ولكنه أعلن أنه مع موافقته لكثير مما أثرناه من اعتراضات مشيراً الى الأخ شفيق الحوت والي، الا أنه يخالفنا في موقف عدم الموافقة الذى اتخذناه. ولم يكن صعباً علينا تفهم هذا الموقف ونحن نعلم الشروط التي يضعها العدو عند عودة المبعدين عليهم، ونعلم مدى أهمية الدور الذى يقوم به الأخ د.حنا ناصر رئيساً لجامعة بيرزيت في الداخل، استمراراً لدوره اثناء فترة ابعاده التى امتدت قرابة عقدين من السنين. وكم قدّرت هذا الدور من موقع زمالة عملنا فيها معاً في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني والصندوق القومي والمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم. وتحدث أيضاً الأخ د.اسعد عبد الرحمن الذي كان وصل لتوّه، فناقش الاتفاق بموضوعية معروف بها وبعلم، وهو أحد أبرز المتابعين النشطين في ساحتنا، وانتقد موقف الذين قاطعوا الاجتماع داعياً الى الحرص على الوحدة الوطنية وموجهاً التحية لاخوته الذين حرصوا على المجيء كي يعلنوا موقف المعارضة في «المؤسسة» وضرب مثلاً عليهم باسم أخي شفيق الحوت وباسمي. كما تحدث الأخ نبيل عمرو مستعرضاً الوضع الدولي وحقائقه ومتخذاً موقف الانطلاق مما تحقق بالاتفاق على ضآلته لايجاد حقائق على الارض ومتابعة العمل بأساليب جديدة، وكان الأخ نبيل عمرو قد برز منذ اجتماع المجلس الوطني ١٩٩١ من خلال خطابه فيه معبراً عن جيل ثانٍ من اخوتنا في فتح ممن خبر العمل الديبلوماسى في الساحة الدولية ينادي بالاصلاح واعتماد «العملية» والحرص على الديموقراطية.

جاء الدور أخيراً على عدة إخوة من «فتح» ليعبروا عن اتجاهات عدة في تنظيمهم في اطار الالتزام بالقرار الذى اتخذه التنظيم. وقد وفق الأخ صخر حبش في

حديثه الصريح في نقد الاتفاق وفي شرح متطلبات المرحلة الراهنة معبراً عن اتجاه معارض للذين تحمسوا «لأوسلو» من زملائهم، ومنادٍ بمتابعة النضال بأساليب تتفق مع المعطيات الجديدة، وساع لايجاد ضوابط في الممارسة، والذين يعرفون أبا نزار يقدرون فيه صفاء رؤيته وقدراته العملية التنظيمية وشاعريته أيضاً، ويسجلون له فضلاً في التغذية الفكرية لشباب تنظيمه وفي التوعية الفكرية العامة من خلال ندوات أحسن تنظيمها من بينها ندوة في ذكرى عام على استشهاد أبي جهاد أمير الجهاد الأخ خليل الوزير، وأخرى حول القدس في ذكرى استشهاد زميليه في اللجنة المركزية الأخ المرحوم صلاح خلف والأخ المرحوم هايل عبد الحميد في وقت كان الصمت فيه مطبقاً على «القدس» بعد «مدريد». وكان تصويت الأخ صخر حبش هو «الامتناع» لأن القرار التنظيمي ألزم الاعضاء بعدم الرفض. وتحدث الأخ عباس زكي فأحسن الحديث مقدماً فيه رؤية الذين عملوا في الانتفاضة من موقع مسؤوليته، وشارحاً تحفظاته على الاتفاق. وكان من بين الذين امتنعوا عن التصويت، ثم تحدث الأخ محمد غنيم أبو ماهر فقدم عرضاً وافياً شرح فيه المبررات التي دعت تنظيم فتح للموافقة على الاتفاق في ظل اوضاع دولية صعبة وأوضاع عربية متردية، وتناول أوضاع الساحة الفلسطينية بنظرة فتحوية تستثير حمية الاعضاء وتدعو الى الخاطر خطابات أخيه الراحل المرحوم أبي اياد التي كان يقدم بها موقف فتح في اجتماعات المجلسين الوطني والمركزي. وقد صوّت أبوماهر بالموافقة ملتزماً وهو المسؤول عن التعبئة والتنظيم وأحد أقدم اعضاء اللجنة المركزية المعروف بنضاله. واستمع المجلس المركزي الى خطاب من أحد المراقبين من جيل الشباب من القادمين من الوطن المحتل هو الأخ أحمد غنيم. وكان خطاباً يتدفق حماساً ويفيض حيوية ويزاوج في الموقف بين قبول هذا الجديد والعزم على استمرار النضال، وقد عبرّ عن اتجاه سائد في اوساط شباب تنظيم فتح في الداخل.

عند هذا الحد كانت اتجاهات الاعضاء قد جرى التعبير عنها، وكذلك جرى التعبير من خلال الذين تحدثوا عن الاتجاهات البارزة في الساحة العربية بعامة والساحة الفلسطينية بخاصة. وقد آثر عدد من الاعضاء عدم الحديث لأسباب مختلفة وعبروا عن مواقفهم أثناء التصويت أو بأحاديث مع رئيس اللجنة التنفيذية أو برسائل كتبوها له، وأشير من بين هؤلاء الى الأخ محمد ملحم عضو اللجنة التنفيذية سابقاً ورئيس بلدية حلحول المبعد، وقد كان من الذين صوتوا الى جانب رفض الاتفاق معبراً عن معارضته

له، كما أشير الى الأخ جمال الصوراني عضو اللجنة التنفيذية وأمين سرها الذى لم يؤيد الاتفاق في اللجنة التنفيذية وامتنع عن التصويت، وقد كان من الذين امتنعوا عن التصويت في المجلس المركزي، وأشير الى نموذج من الذين صوتوا بالموافقة، وفي انفسهم الكثير على الاتفاق، لاعتبارات عامة وخاصة. وهذا النموذج يقدم فكرة عن الاعتبارات العامة، وهو لواحد من مؤسسي المنظمة ومن قيادات تجمعات المخيمات. وقد لقيني في اليوم التالي واطلعني على رسالة كتبها «للأخ القائد رئيس دولة فلسطين» ضمنها رؤيته وقال فيها بعد التحية الطيبة «نغادر اليوم عائدين الى.. وقبل هذا المجلس بأيام كنا في وضع محير خاصة في المخيمات ومواقع التجمعات السكانية الفلسطينية، حيث دارت نقاشات حول الاتفاق اتخذت اشكالاً متباينة ومن حق الجماهير الفلسطينية ان تتخوف لأن رئيس الوزراء الاسرائيلي في الكنيست لم يتطرق الى القدس أو الانسحاب أو اللاجئين ولا السيادة على الارض، ولكن عقلاء الناس اعتبروه خطاب مفاوض والمفاوض جحود. وعلى كل حال رأينا من الأفضل أن نسير في مركب واحد لنحافظ على وحدة الصف الفلسطيني رغم كثرة المتاهات في طريق الاتفاق لأن الانقسام لايأتي بخير.. خاصة وأن الايام القادمة صعبة ومعقدة» وتمضي الرسالة فتؤكد على عدم تقسيم المسألة الى لاجئين ونازحين، وعلى ضرورة الربط بين الداخل والخارج، «ولقد أيدت القرار بجملته لأنه يربط الداخل بالخارج» وتختم الرسالة بعدد من النصائح والدعاء بتثبيت الخطى على الحق لما فيه خير شعبنا وقضيتنا المقدسة. ولم يخل المجلس من اعضاء كانت الاعتبارات الخاصة هي الغالبة على تصويتهم بالموافقة مستجيبين بالدرجة الأولى الى «استنخاء» أبي عمار لهم. وقد بذلت جهداً كبيراً لأفهم سلوك بعض هؤلاء والطريقة التى فكروا بها حين صوتوا بالموافقة بلا حرج وهم الذين التزموا بالنضال وحسنت سيرهم. وحاولت أن التمس العذر لهؤلاء الاخوة. وقد استوقفتني في اليوم التالي كلمات ذلك الشيخ من قيادات المخيمات الذى لقيني، «الله جعل العقل نعمة، والعقول حظوظ. وصاحب العقل الكبير ثروة لشعبه وهو الرجل. فالرجولة تتجلى في المواقف التي يتحدث فيها العقل».

لابد أن اشير أخيراً الى أعضاء لم يتحدثوا من شريحة نعرفها في ساحتنا باسم «رجال الأعمال». وكان بعض هؤلاء حريصين على المشاركة في اجتماع المجلس المركزي هذا؛ وقد بدت عليهم شدة الحماس للتصويت بالموافقة على الاتفاق. كما

كانوا ظاهري القلق من الصوت المعارض وما يلقاه من تجاوب، معنيين بأن يفرغ المجلس من اقرار الاتفاق. وقد حضر احدهم في اليوم الأول رغم توعكه ليشارك في تأمين النصاب، وأرسل في اليوم الثاني من الفندق تفويضاً بالتصويت بنعم، وتداعت الى خاطري أسماء نفر من هؤلاء ليسوا اعضاء في المجلس المركزي روّجوا بقوة للاتفاق تماماً كما تحمسوا من قبل «لمدريد»، وترددت احاديث عن مداولات يقومون بها مع رجال أعمال صهاينة حول مشاريع ما بعد الاتفاق، وغشيتني سحابة أسف وحزن وأنا اذكر مواقف لبعض هذه الفئة تتالت منذ مطلع الثمانينات تحث على تقديم التنازلات ولاتخفي فرحها بها حين تحدث. وقد أثارت آخر هذه المواقف بعض فصائلنا فأشارت في بياناتها إليها، ونعتت أصحابتها بالمصطلح الشائع في احدى مدارس الغرب الفكرية وهو «الكومبرادور» الذي يعني «الوسيط الرأسمالي المستغل» الذى يخدم قوى الهيمنة مقابل ما يدخل عليه من ثروات. كما تداعت الى خاطري اسماء «رجال أعمال» نأوا بأنفسهم عن مواطن الشبهات، وتمسكوا بالثوابت الوطنية، وبذلوا من أوقاتهم وأموالهم في العمل لقضية فلسطين، وكانوا يشاركون بفعالية في مؤسسات المنظمة المختلفة وبخاصة مجلس ادارة الصندوق القومي والمجلس الوطني ثم بدأوا يبتعدون عنها منذ عام ١٩٨٨. وقد حرص هؤلاء دوماً على الالتزام بالبعد الوطني والبعد القومي والبعد الروحي لقضيتهم، متابعين سير «رجال الاعمال» الوطنيين في نضال امتنا في القرن الأخير، في الوقت الذي بدا فيه ذلك النفر من «الوسطاء الرأسماليين» مبهورين بقوة الهيمنة ومشدودين لزخرفها مرددين مقولاتها منتهى طموحهم أن يقبلوا تابعين لها. وشتان بين موقف تلك الاكثرية التى تعمل فى النور وبصمت، وبين موقف هؤلاء الذين يعملون في «العتمة» ويكثرون «الضجيج» حين تسنح لهم الفرصة. ونحمد الله على أنهم قلة.

حان الوقت في الاجتماع بعد أن استوفى المجلس مناقشة الاتفاق، لعرضه على التصويت. وكان الاختلاف قائماً حول عملية العرض من حيث المبدأ بين رأي يقول بعدم جوازها ورأي يقول بجوازها.

١٠ - التصويت وقرار بشأن سلطة الحكم الذاتي

«التصويت» في الاجتماعات حول «أمر» هو الخطوة الأخيرة في عملية اتخاذ قرار بشأن هذا الأمر؟ حين يكون هناك اختلاف في الرأي بشأنه، ولم يحقق النظر فيه والنقاش «توافقاً» يجمع المشاركون من خلاله عليه. وكان واضحاً أن اتفاق اوسلو لايمكن أن يحظى بتوافق في الساحة الفلسطينية عليه، ومن هنا وضعت خطوة التصويت نصب العين حين جرى «تصميم» عملية اوسلو، ليتم اتخاذها في الساحة الفلسطينية وفي الساحة الاسرائيلية ايضاً التي كان واضحاً فيها هي الأخرى أن اتفاق اوسلو محل اختلاف شديد بين القوى السياسية فيها.

كان العدو الاسرائيلي قد قام بهذه الخطوة في الكنيست بعد التوقيع على الاتفاق في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ بأيام، وتم اقرار اتفاق اعلان المبادئ بأغلبية ضئيلة جداً، واتجهت انظار «الاعلام» الى اجتماع المجلس المركزي.

خطر على بالي وأنا أرى مكتب المجلس مشغولاً في تحضير نفسه لخطوة «التصويت»، أن اللجوء اليها في الساحة الفلسطينية لم يحدث الا مؤخراً في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة عام ١٩٨٨. وكان السائد قبل ذلك هو الوصول الى القرارات الحاسمة من خلال التوافق عليها بين جميع الفصائل والقوى والشخصيات، الذي كان يتحقق بعد نقاش طويل يبلور «القاسم المشترك الأعظم» - بالمصطلح الرياضي - لمختلف الآراء والاتجاهات. وتذكرت كيف تحفظت على اللجوء للتصويت في تلك الدورة، وطالبت بكلمة القيتها استمرار النقاش للوصول الى التوافق في ذلك الأمر المصيري الذي كان يجري بحثه والمتعلق بقرارات الشرعية الدولية وكيفية التعامل مع قرار ٢٤٢. وكنت واحداً من عدة أعضاء في المجلس لم يطمئنوا لفكرة التصويت حول «جزئية» من هذا الأمر المصيري، فأعلنوا عدم موافقتهم عليها بخروجهم من القاعة. وتذكرت كيف تم التصويت وأُعلنت أعداد الموافقين والمعارضين والممتنعين بشأن تلك الجزئية، ولم يظهر في الارقام المعلنة موقف غير

الموافقين على مبدأ التصويت بشأنها.

أعلن رئيس الجلسة أن المجلس سيباشر التصويت على الاتفاق، فارتفعت أصوات تقول بعدم جواز ذلك من حيث المبدأ لمخالفته للميثاق والنظام الأساسي. وعلا صوتا الاخوين صالح البرغوثي ود.عبد المجيد التايه من بين هذه الأصوات وكنت ممن شاركهما مع اخوة آخرين هذا الرأي. وبدا أن رئاسة الجلسة لم يبق أمامها الا أن تجري تصويتاً تتبيّن من خلاله من يوافق على التصويت ومن يعارضه من حيث المبدأ، وحدث شيء من الهرج كثرت فيه الاحاديث الثنائية، فتحرك الأخ امين سر المجلس الوطني محمد صبيح مهدئاً، ثم رأيته يأتي ناحيتنا وسط القاعة ليخاطبني والأخ صالح البرغوثي لافتاً النظر الى ما يمكن أن يترتب على عدم اجراء عملية التصويت على الاتفاق من محاولة دعوة المجلس الوطني، وكأنه يشير الى أننا أمام شرّين وهذا أهونهما، وكنّا مدركين للضغوط الدولية التي تمارس. وارتفع صوت الأخ رئيس اللجنة التنفيذية من المنصة، حيث يجلس، مخاطباً إيانا بما معناه أن التصويت هنا أفضل للموقف الذي نقفه، وتبادلنا الرأي بسرعة وانتهينا الى إعلام الأخ أمين سر المجلس بأننا لن نعترض على التصويت من حيث المبدأ.

عند هذا الحد برز سؤال طرحه بعض اعضاء المجلس على ماذا يكون التصويت؟ فهناك اتفاق «اعلان المبادئ» وهناك اتفاق «الاعتراف المتبادل»؟ وارتفعت أصوات كثيرة تقول باستحالة التصويت على اتفاق الاعتراف المتبادل لما تضمنه من تعهدات تعهّد بها رئيس اللجنة التنفيذية لرئيس الوزراء الاسرائيلي ولوزير خارجية النرويج، تخالف الميثاق والنظام الاساسي، وقد اوضحت مناقشات المجلس وجود معارضة شديدة لتقديمها وللاتفاق بمجمله. وتوتر الجوّ، وارتفع صوت يقول «إن الكنيست لم يصوت على هذا الاتفاق، فلماذا نفعل نحن؟» وتحرك أمين سر المجلس الأخ محمد صبيح بين عدد من الاعضاء والمنصة وهو يدعو لهذا الرأي، فكان أن توافق المجلس على عدم التصويت على اتفاق الاعتراف المتبادل، واعتباره أمراً أخذه رئيس اللجنة التنفيذية على عاتقه هو. وهكذا هدأ جوُّ المجلس. وكانت هناك سابقة أو أكثر أخذ فيها رئيس اللجنة التنفيذية على عاتقه اعلان قرار لم يبحثه المجلس الوطني أو اللجنة التنفيذية، مثلما حدث في المؤتمر الصحفي الذي عقده في جنيف إثر القائه خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون أول / ديسمبر ١٩٨٨ واعلن فيه قبوله بالشروط الامريكية

للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الذى كان وزير الخارجية الامريكي شولتز ينتظر سماعه، ليعلن فتح الحوار مع المنظمة.

بدأت عملية التصويت على اتفاق اعلان المبادئ برفع الأيدى. ولاحظ البعض تحرك أحد المسؤولين التنظيميين للاخوة في فتح ليتأكد من احترام اعضاء المجلس الفتحويين للقرار التنظيمى بعدم معارضة الاتفاق ووجوب تصويت اكثرهم بنعم مع اتاحة الفرصة لبعض اعضاء اللجنة المركزية الذين اعلنوا معارضتهم سابقاً أن يمتنعوا عن التصويت، وحين سأله رئيس الجلسة من يوافق على اتفاق اعلان المبادئ؛ ارتفعت أيادٍ كثيرة، جاء رفع بعضها بسرعة وقوة، وجاء رفع بعضها الآخر ببطء وتثاقل. وكان من هؤلاء زميل عضو لفت نظري وهو يجلس على مقربة مني، برأس أحد اتحاداتنا الشعبية معروف بمعارضته لهذا الخط السياسي منذ «مدريد»، رأيته يتردد في رفع يده وفي الالتزام بقرار تنظيمه، ثم يرفعها أُفقيَّة أمام نظرات من حوله، ثم الى أعلى تدريجياً وقد بدا «مقهوراً»، وعيناه تفيضان بمشاعر مفعمة بالحزن ويكاد الدمع ينفر منهما. وتمّ إحصاء الموافقين وأعلن رئيس الجلسة أنهم اثنان وستون عضواً.

سأل رئيس الجلسة من يعارض؟ ولايوافق على اتفاق اعلان المبادئ؟ فارتفعت ثماني أيادٍ بسرعة وبقوة وبحزم، وأصحابها هم الأخوة شفيق الحوت وصالح البرغوثي وعبد المجيد التايه ومحمد ملحم ونادر أسعد التميمي وابراهيم العتر وأبو العباس وأحمد صدقي الدجاني صاحب هذه الشهادة.

وسأل رئيس الجلسة من هو ممتنع؟ فارتفعت تسع أيادٍ من بين أصحابها الاخوة فاروق قدومي وصخر حبش وعباس زكي من اعضاء اللجنة المركزية في فتح وجمال الصوراني وياسر عمرو من اعضاء اللجنة التنفيذية وسميرة ابوغزالة وسلوى ابوخضرا من قيادات اتحاد المرأة الفلسطينية.

وهكذا انتهت عملية التصويت واعلن الرئيس موافقة المجلس المركزي الفلسطيني على اتفاق اعلان المبادئ باثنين وستين صوتاً مع معارضة سبعة أصوات وامتناع ثمانية عن التصويت.

بدا واضحاً بعد ذلك أن رئيس اللجنة التنفيذية حريص على أن يتخذ المجلس المركزي قراراً بشأن البند الأخير من جدول الأعمال وهو «السلطة الوطنية الفلسطينية»، وكانت الساعة قد قاربت منتصف الليل، وأشرق اليوم الثاني والأخير للاجتماع على

الانتهاء، وكان المجلس قد استمع الى تناول عدد من الاعضاء هذا البند في كلمتهم، وبلورت مناقشاتهم ضرورة الحفاظ على منظمة التحرير الفلسينية كياناً للشعب العربي الفلسطيني في داخل وطنه المحتل فلسطين وفي خارجه، واستمرار الدائرة السياسية للمنظمة في تونس تعبيراً عن ذلك، واعتماد اللجنة التنفيذية للمنظمة مرجعاً للسلطة الوطنية الفلسطينية التي ستقوم بموجب اتفاق اعلان المبادئ. وقد حرص رئيس اللجنة التنفيذية على أن يؤكد على هذه النقطة الأخيرة، موجهاً الحديث اليَّ ليطمئنني على مستقبل المنظمة، في ضوء نقطة النظام التى أثرتها عند مناقشة بنود مشروع جدول الأعمال وماجاء في خطابي.

لم يكن الوقت متسعاً لفتح نقاش ينضج صياغة قرار بشأن هذا الموضوع، تُطرح فيه تساؤلات حول الصلة التى ستقوم بين سلطة الحكم الذاتي في قطاع غزة واريحا واللجنة التنفيذية، والآلية التي تحكم هذه الصلة، وكيفية التوفيق بين متطلبات رئاسة سلطة حكم ذاتي تعمل والاحتلال الاسرائيلي رازح على صدرها ومتطلبات رئاسة لجنة تنفيذية لمنظمة تحرير تعمل على إنهاء هذا الاحتلال واسترجاع كل الحقوق اذا أصبح رئيس اللجنة التنفيذية رئيساً لسلطة الحكم الذاتي. وكان واضحاً من طرح رئيس اللجنة التنفيذية وإخوة آخرين من اعضاء المجلس الفتحويين أنهم حريصون في هذه المرحلة على الجمع بين الرئاستين في شخص واحد. وذلك في مواجهة تطلع البعض للفصل بينهما وطموح واحد من هؤلاء أن يحتل هو منصب رئاسة سلطة الحكم الذاتي. وهكذا تم الاكتفاء بمباركة المجلس هذا التوجه للحفاظ على المنظمة وبقاء الدائرة السياسية في تونس واعتماد اللجنة التنفيذية مرجعاً لسلطة الحكم الذاتى. وما أسرع ما أعلن رئيس المجلس الوطني بالنيابة بعد الفراغ من جدول الأعمال انتهاء هذا الاجتماع. وبدا لي أن الايام القادمة ستشهد تضارباً شديداً بين سلطة الحكم الذاتي واللجنة التنفيذية.

انتهى اجتماع المجلس المركزي، وتناقلت وسائل الاعلام نتيجة التصويت، مبرزة الموافقة على اتفاق اعلان المبادئ، ومعلنةً أن خطوةً اساسية في سلسلة خطوات عملية التسوية قد أنجزت، وتم بذلك فتح الطريق امام تنفيذ الخطوات التالية التي تم تحديد جدول زمني لانجازها، واختصر ماجرى من حديث على مدى يومين في المجلس وعلى مدى أربعين يوماً في الساحة الفلسطينية والساحة العربية من نقاش حول «الاتفاق» بشقيه بكلمة «الموافقة» منسوبة للطرف الفلسطيني في الصراع.

كيف نقرأ موضوعياً نتيجة التصويت هذه في ضوء المواقف التي تم اعلانها في الساحة الفلسطينية داخل المجلس المركزي وخارجه؟

برز هذا السؤال أمام بعض المخضرمين في العمل الفلسطيني في اليوم التالي، فاستذكروا أن عدد اعضاء المجلس المركزي مائة وعشرة أعضاء وأن الحاضرين كانوا ثلاثة وثمانين، وأن الغائبين عن التصويت وعددهم سبعة وعشرون عضواً جلهم ممن أعلن معارضته للاتفاق، وان هؤلاء يضمون اعضاء مؤسسين للمنظمة من المستقلين وممثلي الجبهة الشعبة والجبهة الديموقراطية والقيادة العامة والصاعقة والجبهة العربية، وأن تنظيمات لاتشارك في المجلس المركزي نمت في فترة الانتفاضة أعلنت معارضتها ومن ابرزها حماس والجهاد، وأن جل التنظيمات الشعبية أعلنت معارضتها، وأن نصف اعضاء اللجنة التنفيذية كانوا معارضين، وأن من تحمل مسؤولية ابرام الاتفاق خارج اطار مدريد اخوة من اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة واعضاء اللجنة المركزية لفتح لايتجاوز عددهم اصابع اليد الواحدة، وأن الموافقين من اعضاء المجلس المركزي يضمون اخوة من فتح وجبهة النضال وحزب الشعب وفدا (التنظيم الجديد الذي كان جزءاً من الجبهة الديموقراطية)، وأن عدداً من قيادات فتح كان من الممتنعين عن التصويت، وأن عدداً آخر جاهر بمعارضته في مؤسسات تنظيمه.

من حق الذين وافقوا على الاتفاق من اعضاء المجلس أن نذكر ايضاً أن كثيرين منهم كانوا يأملون في أن المفاوضات النهائية ستأتي بحقوق شعب فلسطين العربي الثابتة غير القابلة للتصرف في القدس وفي العودة وفي الدولة، وكانوا يراهنون على أن ما تم هو خطوة أولى متواضعة ستتلوها خطوات وأنه ليس بالامكان احسن مما كان. كما أن هؤلاء لم يكونوا قد درسوا النصوص ليدركوا ما يترتب عليها بشأن هذه الحقوق وبشأن حق المقاومة ليس في مستقبل ممارسته فحسب بل في ماضي الممارسة. ولو أنهم مثلا عرفوا أن العدو سيستند الى تعبير «نبذ الارهاب» ليستمر في اعتقال تسعة آلاف مناضل مقاوم من ابناء شعبنا متذرعاً بأنهم إرهابيون مارسوا الارهاب، وليمنع دخول عدد من القيادات الفلسطينية الى غزة وأريحا بزعم أنهم من الارهابيين الذين قاتلوه، كما لو أنهم تأملوا فيما يتضمنه هذا التعبير على الصعيد المعنوي من مساس بجهادنا ونضالنا وكفاحنا وبقيم الشرعية الدولية، لكان لهم وقفة مراجعة ونظر ولسحب بعضهم موافقته. وهناك بعض وافق بعد أن عرف وتأمل مقتنعاً بأن الاتفاق هو أقصى ما يأتي به ميزان

القوى الراهن، وأنه عندما يتغير هذا الميزان تتغير الأمور وتتجاوز الاتفاقات. ولم يناقش هذا البعض أثر الاتفاق السلبي على تغيير ميزان القوى الراهن لصالحنا، والقيود التى قيدنا بها ليمنعنا من هذا التغيير.

حين خرجنا من قاعة الاجتماع كان واضحاً أمامي اننا سنواجه حقائق مرحلة جديدة، وأن علينا أن نحسن التعامل معها ونصب أعيننا أهدافنا. واذكر أن أخاً قيادياً جمعتنا زمالة ورفقة سنوات عدة قال لي «الا تذهب الى غزة واريحا؟» فلم أجب. ولكنى لم ألبث أنتى حين انفردت بنفسي في هدأة الليل أن فكرت في السؤال، وبدا لي أن عدداً من الأخوة سيتطلعون الى الذهاب لغزة وأريحا وسيخوضون غمار تجربة هذا الحكم الذاتي، وسيعود بعضهم ممن هو من القطاع والضفة الى بيوتهم بعد السماح لهم بالعودة. واستحضرت صورة دارنا في يافا على شاطئ البحر في حي العجمي، وتذكرت إنكار عدونا الصهيوني لحقنا في العودة، واستذكرت مسؤوليتنا تجاه شعبنا المشرد وأمتنا التي تتعرض لمحاولة فرض نظام عليها تتحكم فيه «اسرائيل»، فتأكد لي أن الصراع مستمر، وأن نضالنا وجهادنا وكفاحنا سيقوى، وأن الموقع الذي اختاره في المواجهة هو ذلك الذي يوصلني الى يافا ويمنع العدو من النفاذ الى وطني العربي الكبير، وأنني واخوة كثيرين على موعد مع العودة الى ديارنا ندخلها بإرادتنا لا بإذن من العدو حين نهزم حله العنصرى وينتصر حلّنا الديموقراطي في فلسطين الواحدة بعاصمتها قدسنا الواحدة بكل مدنها وقراها وربوعها وبشعبها والمستأمنين من اليهود.

١١ - تفاعلات الحدث في دائرة الممارسين

لكل حدث آثاره على الأرض في ساحته، بما يولده من تفاعلات تظهر في دوائر كثيرة لها مركز واحد. فكأن الحدث هو ذلك الحجر الذي ما أن يقع على سطح ماء البركة الساكن حتى يتحرك محدثاً فيه عدداً من الدوائر تتسع بسرعة لتشمل البركة كلها.

كان يهمني بعد الفراغ من معمعة اجتماع المجلس المركزي أن أتعرف على تفاعلات حدث توقيع اتفاق واشنطن وما قيل بشأنه في المجلس في دائرة الاخوة المقيمين في تونس التي تحيط بدائرة اللجنة التنفيذية، ثم في بقية الدوائر في ساحتنا الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه.

تضم هذه الدائرة عشرات من الاخوة الذين تفرغوا للعمل الفلسطيني في المنظمة أو الفصائل، فيهم من يعمل في مواقع قيادية في دوائر المنظمة وفيهم من يحمل رتباً عالية في جيش التحرير الفلسطيني بعد خدمة عقدين من السنين أو يزيد، وفيهم من هو منتخب في قيادة فصيله أو في أحد التنظيمات الشعبية، وفيهم من تفرغ للبحث في وحدات البحث التى تضمها هذه المؤسسات. وهؤلاء الأخوة لهم دور في الاسهام في اعلان القرار، ودور اكبر في تنفيذه وتكوين المناخ المحيط به.

والحق أن هذا المناخ المحيط بالقرار والحدث له أهميته البالغة في معرفة ما سيؤول اليه الأمر على أرض الواقع. ومن هنا كنت استشعر أهمية خاصة للتعرف عليه وعلى مختلف الاجواء فيه. وهكذا أمضيت اليومين التاليين للاجتماع وأنا اتفاعل بدوري مع هذا المناخ المحيط بالأخوة المقيمين في تونس، ومع الاخوة المراقبين الذين جاءوا اليها ونلقاهم لأول مرة. ووزعت وقتي بين استقبال اخوة تفضلوا بزيارتي وقيامي بزيارة أخوة آخرين.

كان كثيرون في دائرة المقيمين في تونس مشغولين بهذا الزلزال الذي حدث، يتساءلون اسئلة كثيرة حول كيفية حدوثه وآثاره وما بعده. وقد هزهم على الصعيدين

العام والخاص. واذا كان العام قد أصاب الشعب كله والأمة كلها فإن لهم وضعاً خاصاً فيه، ومع أنهم خبروا زلازل من قبل عدة مرات الا أن هذا الزلزال مختلف في قوته وما يترتب عليه. وقد سمعت من اسئلتهم..

«ماحقيقة هذا الاتفاق؟ ما هو الانجاز الذى يحققه؟ كيف يكون هذا الحكم الذاتى .. ما هي صلاحياته؟ ماذا عن بقية الاهداف؟ هل سَنمكّن من العمل لها هناك في غزة واريحا؟ من سيدخل؟ وهل اذا دعي أحدنا للدخول يدخل؟» واسئلة أخرى. وقد لاحظت أن بعض كبار ضباط جيش التحرير وقفوا طويلاً أمام السؤال الأخير، وهم الذين قاتلوا العدو الصهيوني في اطار مؤسسة عسكرية رسمية بغض النظر عن حجمها. وكانوا حريصين على طلب رأي أهل الرأى. وكان الاجتهاد وهو أن الأصل استمرار العمل من أجل تحرير الوطن وخدمة الشعب، وأن دخول غزة واريحا من حيث المبدأ أمر ايجابي يمكِّن من أخذ مواقع جديدة حتى لو كانت هناك قيود يفرضها العدو، وأن الاضاءة في اى موقع مطلوبة مادام هناك التزام بالوطن والشعب. وتبقى هناك دائرة خاصة لكل حالة على حدة يقدرها حق قدرها صاحبها فيقرر بشأن أوضاع اسرته وبشأنه.

تداعى الى خاطري وأنا أتابع هذه التفاعلات في هذه الدائرة أن هؤلاء الاخوة اكملوا في تونس إحدى عشرة سنة كاملة منذ جاءوها من لبنان بعد معركة بيروت الكبرى عام ١٩٨٢. وتذكرت كيف زرت مع الأخ رئيس اللجنة التنفيذية معسكرهم الأول ومقر القيادة المؤقت. كما تذكرت المرات التي انتقلوا فيها عبر ربع قرن بين جزء وجزء من منطقة الصراع، وبدا واضحاً ان ظروف الموقع الجديد الذي سينتقلون اليه مختلفة وكذلك المهام التى سيعهد اليهم بها.

كان المناخ المحيط مفعماً بطرح سياسي يفسر ماجرى ويعطي رأياً فيه. وقد حرصت على أن أقرأ بعناية بعض ما صدر من نشرات سياسية تنظيمية عن بعض الفصائل الموافقة على الخطوة، وبخاصة ما صدر عن الاخوة في فتح، لأرى ما يتداولونه من أفكار. ووجدت أن احدى النشرات التى تحمل سلسلتها عنوان «رأينا» صدرت فى النصف الثاني من آب / اغسطس ١٩٩٣ أى قبيل الكشف عن «مسودة اوسلو»، تتحدث عن «غزة – اريحا أولاً – روايتان لحدث واسع». وقد انطلقت مما وصلت اليه مباحثات واشنطن في اطار صيغة مدريد بعد عشر جولات، لتقدم مايطرح

حول الاتفاق المنشود بين يدي الجولة الحادية عشرة، موردة روايتين اساسيتين احداهما اسرائيلية والأخرى فلسطينية، وواصفة المشروع الاسرائيلي بأنه مؤامرة ومقررة «أن الرؤية الاسرائيلية للاتفاق هي تحايل لتنفيذ المشروع الليكودي.. وان نص المشروع المطروح وعلى الرغم من مشاركة وفد منظمة التحرير الفلسطينية فى وضعه لايعبر عن الفهم الذى انطلق بداية على اساسه خيار غزة - اريحا أولاً.. فصيغته أقرب الى الفهم الاسرائيلى للمرحلة الانتقالية وتجزئتها، منها الى الفهم الفلسطيني للدخول المباشر في منطقة غزة واريحا الى المرحلة النهائية». وتنتهي النشرة بتحديد ما يحتاجه المشروع من تعديلات لتحقيق اربع قضايا هى: اعتراف الحكومة الاسرائيلية بالمنظمة اعتراف النّد، وان تكون السلطة المعطاة بعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة واريحا وطنية كاملة، وان يكون الارتباط واضحاً بين المرحلة النهائية في غزة واريحا وبين ما في الاراضي المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس، وأن تنعقد المؤسسات لاقرار الموقف لكي لا يؤدى الاختراق في عملية التفاوض الى ردة عكسية في الساحة الفلسطينية، مع دعوة للتمسك «بالثوابت وفى مقدمتها الوحدة الوطنية الراسخة التى من خلالها نستطيع صنع السلام الفلسطيني الذي يظلل فيه علم فلسطين دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

نشرة أخرى صدرت في النصف الأول من ايلول ٩٣ بعد الكشف عن مسودة اوسلو حملت عنوان «المجازفة التاريخية وأطواق السلامة الوطنية»، يكشف استهلالها عن عدم معرفة المؤسسة القيادية في فتح وهي اللجنة المركزية بما كان يجري في اوسلو، فهي تقول ان اعتماد اساليب التفاوض والتحاور السري مع العدو المحتل لأرضنا يثير الشكوك حول مصداقية النصوص الناتجة عن هذه الاساليب، واذا كانت سرية التفاوض والتحاور ضرورية في اساليب العمل النضالي، فإنها لايجوز أن تنسحب على القيادات العليا ذات العلاقة المباشرة بالعمل وبالقرار، ونخص بالذكر اللجنة المركزية لحركتنا التي وجدت أمامها اتفاقاً معتمداً وموقعاً عليه ومقراً من الوزارة الاسرائيلية، وكان عليها أن تقبل أو ترفض هذه الاتفاقية.. ولايجوز أن ينسلخ هذا الوضع أيضاً على اللجنة التنفيذية مما جعل بعض اعضائها يعلنون استقالاتهم أو تجميد عضويتهم فيها». وتشير النشرة الى كثيرين عبروا عن رفضهم أو تحفظهم، والى كثيرين ايضاً عبروا عن النشوة بالنصر الى درجة المبالغة، وتحذر من حدوث انقسام الشعب والفعاليات والمنظمات، ومن تغييب الروح الديموقراطية، ومن اقتتال يسيل فيه دم فلسطيني، وتقرر أن المجازفة

التاريخية التي اقحمت فيها الحركة والمنظمة والقضية برمتها نتيجة عملية المفاوضات السرية التي «تحمل في طياتها مخاطر جسيمة تهدد القضية الفلسطينية ومستقبل العالم العربي بأسره، تحمل في الوقت نفسه حقيقة التراجع الصهيوني عن جموده العقائدي فيما يتعلق بالارض ووجود الشعب الفلسطيني». ثم تتحدث النشرة عن اطواق السلامة الوطنية وهي الحفاظ على التنظيم، والحفاظ على المنظمة، والحرص على الترابط العربي، وطوق سلامة دولي، وتختم النشرة برفع شعار المحاسبة الصارمة لكل الظواهر الماضية حتى لايصبح (حاميها حراميها) وتطالب برفع شعار من اين لك هذا؟ «فبناء الدولة العتيدة يتطلب السواعد الصلبة والأكف الامينة النظيفة التي لاتعمل من اجل ذاتها وبناء مستقبلها الشخصي على حساب دماء الشهداء. ان مصداقية التطبيق تنطلق من هنا، من ادارة فعالة، حازمة، صارمة، جماعية القيادة.. شعارها المحاسبة والثواب والعقاب «ولكم في القصاص حياة يا اولي الألباب»».

نشرة ثالثة صدرت في النصف الثاني من شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٣ يكشف عنوانها عن شاغل بدأ يلّح على هذه الدائرة من الاخوة. والعنوان هو «منظمة التحرير من ذكر النحل.. الى صمام الأمان». ومعلوم أن دور ذكر النحل ينتهي بعد قيامه بعملية التلقيح. وقد اعتبرت النشرة «أن العدو الصهيوني باطرافه في حكومة رابين وفي الادارة الامريكية، يستهدفون توظيف المنظمة في دور ذكر النحل، بحيث تقوم بمهمة توقيع الاتفاق وتصفية ذاتها في آن واحد، ليتسنى للصهاينة فرض نصوص الاتفاق بالمفهوم الاسرائيلي بكل ما يحمله من كارثة على مستقبل النضال الفلسطيني والشعب الفلسطيني وقضيته العادلة والمقدسة، ناهيك عن ملاحقه الاقتصادية التي تحاول تكريس التبعية الاقتصادية للكيان الصهيوني الى درجة العبودية التى لا مناص منها ولا تحرر». كما اعتبرت أن قيام المنظمة بتوقيع الاتفاق في واشنطن مكنّها من فرض ذاتها دولياً، «مما يغير الكثير من جوهر النصوص لصالح قراءة الاتفاق بالمفهوم الفلسطيني». وأنه بإرادة التحدي وتحويل الغموض المدمر الى غموض بناء ومن أجل أن تبقى المنظمة تشكِّل صمام الأمان في كل خطوة وفي كل الاتجاهات، لابد من فرض مجموعة حقائق هي وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والوحدة الوطنية الفلسطينية. وقد شرحت النشرة كلاً من هذه الحقائق، ودعت الى رأب الصدع الذى سببته عملية الاتفاقية السرية في أوسلو وتفهم موقف الرافضين لهذه

الاتفاقية وتقديره، لأن «اعظم هزيمة يمكن أن تصيب الشعب الفلسطيني هو الاجماع على قبول نصوص اتفاقية اوسلو على الرغم من توقيع المنظمة لها. ان هذا الاجماع الذى لايمكن أن يتحقق هو اذعان يرفضه شعبنا، ولكن القبول بالتعامل مع الواقع الذى يفرضه الاتفاق المرفوض يجعل من دور المعارضة والرافضين للنصوص صمام أمان وحافزاً للموافقين، يجعل قراءتهم للنصوص انطلاقاً لتجسيد الارادة والرؤية الفلسطينية». ولاحظت النشرة أنه اذا كانت المعارضة في الكيان الصهيوني تشكل كابحاً لحكومة رابين من التساهل في تطبيق الاتفاق على أرض الواقع، فإن المعارضة الفلسطينية سواء في اللجنة التنفيذية أو اللجنة المركزية أو المجلس المركزي أو المجلس الثوري، تحول كارثة النصوص الى حوافز انتصار. وانتهت النشرة بالمراهنة على الشعب الذي هو الحقيقة الراسخة على ارض فلسطين، على أنه سيفرض على العدو الصهيوني الاذعان بأن قدس الاقداس هى عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

اكدت لي قراءتي هذه النشرات ماكنت اتوقعه من تفاعلات جارية داخل تنظيم حركة فتح، وسلطت أضواء على الموقف الوسط الذى ستنتهي اليه هذه التفاعلات القابل بالتعامل مع الاتفاق باعتباره أمراً وقع، على الرغم من وجود ملاحظات جذرية عليه، مع استمرار النضال من أجل بلوغ هدف دولة فلسطينية عاصمتها القدس، من موقع ادراك المخططات الصهيونية الرامية الى تصفية قضية فلسطين واختراق الوطن العربى. وتداعت الى خاطري النشرات التنظيمية التى صدرت عن الفصائل الأخرى الرافضة للاتفاق، وما تضمنته من دراسات موضوعية، وتأكيدها على جميع الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربى الفلسطينى وبخاصة حقه في العودة.

أخذ بعض التفاعلات الجارية في هذه الدائرة شكل الاستقطاب الحاد بين موقف «انغماسي» تقفه القلة المتحمسة للاتفاق التى تروّج له وتجاهر بالدعوة لتعاون اسرائيلي فلسطيني، وموقف مستجيب لتحدي الأمر الواقع الذى فرضه الاتفاق، وتجلي هذا الاستقطاب في محضر لاجتماع الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين عقد في النصف الثاني من ايلول / سبتمبر ١٩٩٣، كان يوزع نسخاً منه أحد الاخوة ليبيّن خطورة ذلك الموقف الانغماسي والمدى الذى وصل اليه. وقد قرأت في هذا المحضر لأصحاب الموقف المستجيب للتحدي قولهم بلغة الطلاب الحماسية «نحن لسنا فقط بوقا لقيادة م.ت.ف في الاتفاق الذى حصل نحن عندنا قناعات، أو لدى البعض فينا..

وأنا على الاقل لا اناضل من أجل غزة وأريحا.. طموحى ان يأخذ الجسم الشبابي دوره في الفترة القادمة في معركة البناء ومعركة الانسحاب الكامل وصولاً للحل النهائي اللى كلنا بنطمحله». كما قرأت لواحدٍ من أصحاب الموقف الانغماسي كلاماً اعتذر عن اثباته لمساسه بمقدسات في معرض دعوته للتبعية للعدو. والحق أني اشفقت على شاب في مثل هذا العمر ينزل لهذا الدرك الاسفل مجاهراً باقتراف محرمات يكشف كلامه عن نفس مهزومه مشوهة. وقد لفت انتباهي في هذا المحضر أن احد الشباب في معرض رفضه ان يكون اتحادهم الطلابي جسراً للتطبيع الاسرائيلي العربي يستشهد بأن الأخ أبو.. «واللى هو مايسترو العملية السياسية الأخيرة قال انه لا يوجد تطبيع الا بعد تسوية شاملة في المنطقة»، اذا بزميل له يسأله واذا وافق الأخ أبو.. هل تقبل؟ فيتمسك الشاب بموقفه ويقترح دعوة المنظمات الشعبية الفلسطينية لدراسة هذه المسألة. وقد تأكد لي أن هذه المنظمات الشعبية أخذت في غالبيتها موقف المستجيب للتحدي.

يلفت النظر في المناخ المحيط بعد وقوع الأحداث «الزلازل» التى تزلزل، أن شوق الانسان الى التعبير الشعري يقوى، فتزداد عناية الجماعة به، يردّده أفرادها ليعبر عما يجيش في نفوسهم، ويستلهمون منه ما يساعدهم على تحقيق التوازن في داخلهم و«جوّاهم». ويتداعى الى خاطري هنا كيف اسهم ديوان أبي الطيب المتبني في عوني على تحقيق هذا التوازن عام ١٩٧٧ واقبالي على قراءته وقت حدث زيارة الرئيس السادات للكنيست. وقد ضمّنت كتابي الانتفاضة وزلزال الخليج ماكتبته عن «غذاء النفس» لمواجهة ما اصابها بفعل الزلزال ملاحظاً دور الشعر في تحقيق التوازن الداخلي للانسان. وقد وجدت بعض اخوتي في تونس يتداولون قصائد فيها الكثير مما يعيشونه بأفكارهم وعواطفهم.

احدى هذه القصائد هي قصيدة «خطاب السلام» لمحمود درويش. وقد جرت إعادة طبعها وتوزيعها، وهي تتحدث بلسان «الرئيس» الذى أخذ قرار التخلي عن الحرب ضد العدو، فهو يخاطب الشعب سيد المعجزات يريده ان يرتفع الى مستوى العصر بعد أن خاض حروباً وقدم آلاف الشهداء ولم يعد بالامكان تقديم مزيد «فهل نستطيع المضي اماماً؟/وهذا الأمام حطام/ اليس السلام هو الحل؟ عاش السلام». وهو يعلن أنه بعد التأمل في وضعه الداخلي وبعد الصلاة على خاتم الانبياء «سأجنح للسلم ان جنحوا للحروب / سأجنح للغرب ان جنحوا للغروب / سأجنح للسلم مهما بنوا من حصون

ومهما اقاموا / على ارضنا ليعيش السلام». وهو ينادي الشعب بأنه «آن لنا ان نصحح تاريخنا / كي نضاهي الحضارات قولاً وفعلاً / وآن لنا ان نلقن اعداءنا السلم، درساً وحلاً / سنقطع عنهم جميع الذرائع كي لا/يفروا من السلم. ماذا يريدون؟ ماذا/ يريدون كل فلسطين؟ اهلا وسهلا/ يريدون اطراف سينا؟ اهلاً وسهلاً /» وتمضي القصيدة تعرض هذا الخطاب الذي ينتهي بالحديث عمن قضوا في سبيل الدفاع عن الذكريات «وعن وهمنا، فلهم أجرهم أو خطيئتهم عند ربهمو../ ومافات فات / ومن مات مات / سأقضي على الذكريات / ... .. / سأكسر ذاكرة الحرب ناموا كما لم تناموا / غداً تصبحونِ على الخبزِ والخير.. ناموا / غداً تصبحون على جنتي فاستريحوا وناموا / يعيش السلام يعيش النظام شلوم.. سلام!»

قصيدة أخرى من الشعر الشعبي لصخر اعادة طبعها وتوزيعها هي قصيدة «لازم تزبط» التي لها شعبية خاصة في أوساط هذه الدائرة. وقد قالها الشاعر في آب ١٩٧٢. وكتب في كانون ثانى ١٩٧٨ «كيف راح تزبط»، تكملة لها. والتاريخان يشيران الى حدثين زلزالين وقعا وهزا. والقصيدة تستجيب لتحديهما «عزم الثائر عمره ما يهبط / يطحن شوك الدنيا بضرسه / ويحرق نفسه / زي الشمعة / والمتردد والمتلخبط والمتشعبط / فوق اكتاف الثورة وحافظ / خط الرجعة / رجل تقدم ورجل تأخر / وبالنسبة له الثورة شغله / يمكن تزبط / هي الثورة فيها يمكن وميمكنشي / ليش اتسد الدرب علينا / ابعد .. صف يمينك امشى / سكة طويلة وصعبة حتماً / لازم تزبط». وتمضي القصيدة تخاطب هؤلاء المترددين المتلخبطين المتشعبطين الذين يريدون الحل السلمي ويشكون من طول حرب الشعب ويتحدثون باسم غلابى الشعب «الحرية بدها حرب ... هيه الناس تعبانه من مين؟ شعب الثورة عمره ما شح وحس الفقرا دايما صح وعزم الثائر عمره مايهبط.. لازم تزبط». وتمضي التكملة فتشرح «كيف راح تزبط» ملخصة قانون الانتفاض «غدر.. ظلم .. قهر» فلابد من الثورة. اما المستنقع الملآن الذى حدث داخل الثورة «فبدو ثورة .. والطغيان ... بدو زنود الشمس الحرة.. قلنا من المستنقع يطلع.. ثورة في الثورة .. طوفان».

ما اكثر ما تأملت في قانون الانتفاض وانا اتابع تفاعلات الحدث الزلزال في الساحة الفلسطينية بخاصة والساحة العربية بعامة. وكم اغتنيت اثناء وجودي في تونس في اعقاب الاجتماع بأحاديث بعض الاخوة الذين جاءوا من داخل وطننا المحتل. وقد

أكدت لي هذه الاحاديث أن لنا ان نراهن على وعِي جيل الانتفاضة الذين خبروا مقارعة العدو وصمدوا أمام ممارساته الارهابية فتألق معدنهم الثمين.

عشت في الأيام التالية بعد عودتي من الاجتماع التفاعلات الجارية في الدوائر الاخرى داخل الوطن وخارجه. ولاحظت ما لحملة الاعلام المروج المصاحبة للحدث من تأثير على عامة الناس. وحين تعمقت في دراسة هذا التأثير وجدت أنه يبدأ قوياً ويكوّن لديهم انطباعات، ويحدث تصادماً مع ذاكرتهم التاريخية، ثم ما أسرع ما تثور من خلاله اسئلة يجري تلمس أجوبة لها، فإذا بالاجوبة النابعة من الواقع تفعل فعلها في تبديد التأثير تدريجياً، فأما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض».

١٢- عن الإعلام المروّج وإعلام الكلمة الطيبة

الحديث عن تفاعلات حدث ما، لابد أن يشمل حديثاً عن الإعلام عن هذا الحدث المصاحب له. فالإعلام دوره. وهذا هو الشأن منذ كان الاجتماع الانساني. ولكن هذا الدور أخذ في عصرنا حجماً اكبر وتجري ممارسته باساليب أخرى، وذلك في ظل ثورة الاتصال التي نعيشها.

ركزت أجهزة الاعلام الغربية على نتيجة التصويت في المجلس المركزي، وأبرزت ما قاله المسؤولون عن ابرام الاتفاق، واشارت بسرعة وبايجاز للموقف المعارض. وهكذا رأى أبناء امتنا في الوطن العربى على شاشة «التلفاز» في اذاعته المرئية شريطاً اخبارياً قصيراً عن الاجتماع تضمن لقطات لرئيس اللجنة التنفيذية وهو يتحدث ولعضو اللجنة التنفيذية الذي وقع اتفاق اوسلو وهو يتحدث ولقطات سريعة للمجلس، واختار لقطة للصوت المعارض. وقد علمت أن هذه اللقطة كانت لي وأنا بادي الانفعال ألقي خطابي واشير بكلتا يدي. ويبدو أنها أخذت في اللحظة التي تحدثت فيها عما تضمنه اتفاق الاعتراف المتبادل من مساس بمقاومتنا لأني اذكر مدى تأثري وأنا اعترض على التعبير الذي يلمز مقاومتنا بأنها إرهاب، ولكنني اذكر ايضاً بأن جلّ الحديث كان بعيداً عن الانفعال حريصاً على الفعل، وكم أثارت هذه اللقطة من تساؤلات البسطاء الطيبين الذين تابعوا أحاديثي التلفزية عن سرّ انفعالي، وبخاصة وأنّ الاتفاق قدّم لهم إعلامياً في «التلفاز» على مدى اربعين يوماً على انه انجاز كبير. وقد ذكرتني هذه التغطية التلفزية للحدث بدراسة قمت بها مبكراً حول اسلوب الاعلام الغربي في تناول الاحداث تلفزياً، وكيف تختار الصور التى نراها على الشاشة الصغيرة؛ وتداعت الى خاطري أمثلة تغطية الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والاقتتال الفلسطيني في طرابلس عام ١٩٨٣ والمثل الصارخ اثناء حرب الخليج عام ١٩٩١.

لقد كتبت جريدة هيرالد تريبيون نصف عمود عن اجتماع المجلس يوم ١٩٩٣/٩/١٣ ابرزت في العنوان موافقة المجلس المركزي على الحكم الذاتي وانتقاده

«لاسلوب عرفات»، وذكرت التصويت ونتيجته وكيف أنه «لم يكن هناك شك بأن رئيس اللجنة التنفيذية سوف يربح في تصويت المجلس، وذلك لغياب الفصائل المعارضة ومقاطعتها الاجتماع». كما ذكرت أن «حلفاء عرفات ومعارضيه على السواء اتهموه بأسلوب التفرد في قيادته». ثم قالت «وقد استمع بصبر لزميله القديم الجرئ المتيقّن أحمد صدقي الدجاني أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية وهو يتهم الاتفاق مع اسرائيل بأنه أملي على المنظمة». واشارت الى دعوة محمود عباس وحيدر عبد الشافي السّيد عرفات إلتزام المؤسسة في اتخاذ القرار، والى ماقرره المجلس بشأن سلطة الحكم الذاتي واعتماد اللجنة التنفيذية للمنظمة مرجعية لهذه السلطة. وظهرت بعض الصحف العربية الصادرة في الخارج بتغطية موجزة للاجتماع تضمنت الاشارة الموجزة لما قاله المعارضون وللسجال الذي حدث بين رئيس اللجنة التنفيذية مع بعضهم اثناء مقاطعته لخطاباتهم. وقد تداول الناس هذه الاشارة على نطاق واسع، فكنت اسمع ترديدها في كل مكان حللت فيه لفترة تالية. وشاع من خلالها تعبير «اتفاق مملي» وقصة المقاطعة التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية والسجال الكلامي معه. وكان مما لفت انتباهي أن كثيراً من المندوبين الصحفيين لم يكونوا قادرين على التواصل مع كثير من اعضاء المجلس في ظل ظروف الاجتماع والاقامة، وهذا ما حرمهم من أن ينهلوا من النبع. واذكر أني أشرت الى ذلك في رسالة ارفقتها بمقال لي لأحدى الصحف العربية الصادرة في الخارج في موضوع فكري حييت فيها أسرة الصحيفة ودورها في طرح الآراء المختلفة في الاتفاق، وقلت متحدثاً عن أحدهم ومداعباً «فرحت بها تلميذاً نابهاً لي في احدى الجامعات العربية وصحفياً واعداً بعد تخرجه، سائلاً إياه «كم يعطي التحقيق الذى شارك فيه عن اجتماع المجلس المركزي من الدرجات من أصل عشرة، في ضوء توافر امكانية الأخذ من المصدر مباشرة وأبعث له بتحية خاصة مع تمنيات التقدم».

لم تلبث بعض الصحف العربية أن عُنيت بنشر ماطرحته الاصوات «المعارضة» في اجتماع المجلس المركزي، وأشير بالتقدير الى عدة صحف حرصت على نشر خطابي وخطاب أخي شفيق الحوت اللذين عرضناهما في المجلس كاملين. كما أشير الى حرص قيادات فلسطينية بارزة لم تشارك في الاجتماع لاسباب مختلفة، على أن تنشر رأيها في اعقاب الاجتماع مباشرة في مقالات أو في احاديث صحفية. وكم تأثرت وأنا

أقرأ تصريحات الأخ خالد الحسن ثم مقالاته الثلاث التي نشرها في صحيفة عربية تصدر في الخارج بعنوان «ما البديل وما العمل بعد توقيع اعلان المبادئ؟»، لأنه رغم مرضه جهر برأيه وأوضح «أن الشعب الفلسطيني سينفجر عندما يدرك حجم الظلم الذي لحقه»، وأنه «يمكن الغاء الاتفاق على المدى الطويل «بالاسلوب السياسي» «اذا توحدت المعارضة واحسن استخدام عنصر الزمن». وتكمن اهمية نقد أبي السعيد الاتفاق من كونه معروفاً في مختلف الاوساط بمرونته وبمواقفه الداعية الى التحرك السياسي وعدم الجمود التنظيمي وبطرحه افكاراً مثيرة للجدل في الساحة الفلسطينية تحظى باهتمام حتى من يعارضونها، لما يتميز به صاحبها مع وضوح وصدق مع النفس وحرص على «الاجتهاد» من موقعه في حركة فتح؛ فضلاً عن أنه ممن أيدوا التعامل مع صيغة مدريد في اجتماع المجلس الوطني في خريف ١٩٩١، واذكر انني حين حللت بالرباط بعد اسبوع من انعقاد المجلس للمشاركة ببحث عن الاخطار التى يتعرض لها بيت المقدس في ظل الاتفاق في ندوة للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، حرصت على زيارته في منزله هناك ووجدت زميلاً في الندوة هو الاديب اميل حبيبي الذي كان مستغرباً غاية الاستغراب موقف أبي السعيد وشاعراً بخيبة أمل لمعارضته الاتفاق. وقد أسهب ابو السعيد في شرح موقفه بحرارة رغم مرضه. وكانت مناسبة أن أوضح بدوري لصاحب «سداسية الايام الستة» و«المتشائل» ونحن عائدون معاً الى الفندق انطباعي عن موقفه بصراحة الاخوة الحريصة بعد أن تابعته في الندوة ثلاثة أيام ووجدته كما سجلت في دفتر خواطري «قد ذهب بعيداً وشط كثيراً» في تأييد الاتفاق واظهار الضيق من معارضيه، ورجوت أن يكون لحديث أبي السعيد وحديثي أثرهما في دعوة أديب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ لمراجعة موقفه. والحق أني لمست بعد ذلك منه حين اشتركنا في ندوةٍ بمعرض الكتاب بالقاهرة في فبراير / شباط ١٩٩٤ لغةً أهدأ وتفهماً أفضل لموقف معارضي الاتفاق، ولم يغب عني ما قصده حين وصف أحد هؤلاء المعارضين بأنه «فارس»، «فالفارس» هو غير «السياسي» عند «الواقعيين السياسيين»، ولكن «السياسي» عند الفاعلين السياسيين متمثل شيم الفروسية وقيمها.

تتداعى الى خاطري وانا اذكر حرص الأخ خالد الحسن على طرح موقفه الرافض للاتفاق في وسائل الاعلام، لعدم تمكنه من حضور اجتماع المجلس بسبب مرضه، اسماء اخوة كثيرين من القيادات الفلسطينية والفعاليات حرصت على ذلك من مختلف

الفصائل ومن المستقلين ممن سبقت لهم عضوية في المجلس المركزي. ومن بين هؤلاء أخوة من تنظيم فتح الذي اقرت مؤسساته الاتفاق، مثل الأخ رفيق النتشة عضو اللجنة المركزية السابق الحريص على الثوابت والتذكير بها في كتب نشرها، ومثل الأخ هاني الحسن عضو اللجنة المركزية الذي تابع نقد الاتفاق في عدد من الاحاديث الصحفية والمحاضرات. وقد أسهمت هذه القيادات والفعاليات في نشر الوعي بحقيقة الاتفاق في دائرة المتابعين من شعبنا وأمتنا، وتكاملت مع الأقلام العربية الكثيرة التي تحملت مسؤولية نشر الوعي.

هذا الحديث عن الإعلام الذي يصاحب الحدث يقودنا الى وقفة تأمل في تفاعل الناس مع ماقدمته لهم وسائل الاعلام حول الاتفاق. وحين استحضر كمثلٍ تجربتي الشخصية على هذا الصعيد، ألاحظ بداية أن تأثر غالبية الناس من غير المتابعين بحملات الاعلام المروجة للاتفاق كان عظيماً في الأيام الأولي، ويتداعى الى خاطرى كيف أقبل هؤلاء في عدة ساحات عربية وأجنبية على اخوانهم ومعارفهم من ابناء فلسطين مهنئين مباركين مستفسرين منهم عن موعد عودتهم الى فلسطين. وقد كان عليّ أن آخذ هؤلاء برفق في اجابتي كي لا تكون صدمة الحقائق لهم غير محتملة، وكم من أخ مثلي من ابناء فلسطين أجاب «نسأل الله الخير، الرحلة طويلة وبحاجة الى متابعة الجهاد والنضال والكفاح ولكنها ستصل بنا الى دارنا في فلسطين لنسعد باستقبالكم فيها بإذن الله». ثم يقدم لسائله جرعة محدودة من الحقائق. ولفت نظري في العمارة التى اسكنها في عاصمة عربية كبيرة أن جلّ جيراني الكرام أقبل عليّ مهنئاً عند اعلان الاتفاق بدرجات متفاوتة من الحماس له بمن في ذلك «عم محمد» الشيخ الحكيم حارس العمارة الذي عرفت فيه حكمة وتمحيصاً لما يسمع ويرى وقد جاوز السبعين. وكان الاستثناء الوحيد في العمارة جار كريم من «رجال الأعمال» جاوز السبعين ايضاً وامضى في شبابه عاماً في فلسطين والقدس، فقد جاءني وهو يضرب كفاً بكفٍ مستشعراً هول ماحدث وقوة الزلزلة. واذكر ايضاً أنني تلقيت في تلك الفترة هاتفاً، والاعلام المروّج على أشده، من واحد من ابناء فلسطين المقيمين في مصر، سألني فيه سؤالاً محدداً «هل حسم الاتفاق بشأن عودتنا؟ هل سيعود أخي النازح منذ ٦٧ ومتى؟ هل سنعود نحن اللاجئين منذ عام ١٩٤٨؟». وكان واضحاً أن السائل لم يجد فيما سمعه في الاعلام المروج جواباً على سؤاله، بل وجد فيه ما جعل «الفأر يلعب في

عبّه». كما لا أنسى ابنتنا العربية المسلمة خريجة الحقوق التي زارتنا لتطرح شكها في ما يقوله الاعلام المروج وتسأل عن الحقيقة وتصور الصراع الذي يحتدم داخلها وهي ترى تسليماً للعدو بمزاعمه وتفريطاً بحقوق ثابتة «وطبلاً وزمراً». ولا أنسى أخي المغربي الذى بادر يسألنى عن أريحا وما تقوله التوراة بشأنها، وقد لفتت انتباهه اشارة زعماء اسرائيل في الكنيست لهذه الاقوال. فأجبته مستذكراً دراسة كتبها «الايكونومس قسطنطين قرش» من الروم الارثوذوكس ووزعها في اجتماع المجلس المركزي جاء فيها «قرأ زعماء اسرائيل في الكنيسيت قبل تحرير الاتفاق من يشوع ٢ :١ – ٢٤ تبريراً لاخلائهم غزة وأريحا» تكون المدينة وكل ما فيها محرماً للرب. ملعون قدام الرب الرجل الذي يقوم ويبني هذه المدينة أريحا ببكره يؤسسها وبصغيره نصب أبوابها». وقد اكدت لي هذه التساؤلات وأمثالها كيف أن الاعلام المروِّج مهما كانت قوته فتأثيره وقتي ومتسارع في التناقص، وكنت أشرت الى هذه الحقيقة في خطابي في المجلس المركزي.

استنفر الاعلام المروِّج طاقاته الهائلة لنشر ما نسميه «دعايات إعلام الازمة» منذ الكشف عن اوسلو حتى اجتماع المجلس المركزي، «لتمرير الاتفاق» – حسب الاصطلاح الشائع في ساحتنا –، متحدياً بقوةٍ «الراسخين في العلم» العارفين بالحقائق. وقد استجاب هؤلاء لهذا التحدي بقوةٍ اعظم فحشدوا طاقاتهم لنشر ما يعرفونه من حقائق وتحليل نصوص الاتفاق معتمدين وسائل الحوار المباشر في احاديث وندوات ومحاضرات وكتابة المقالات والدراسات. كما طرحوا رؤيتهم لما ينبغي عمله. ويضيق هذا المجال عما هو اكثر من الاشارة العابرة لهذا الجهد الذي يستحق أن نوفيه حقه حصراً ودراسة وإحاطة، ونحن نؤرخ لهذه المرحلة من تاريخ الصراع العربي الصهيوني وللأفكار التي طرحت فيها.

لقد حرصت على أن اتابع هذه الاستجابة وأن أسهم فيها بأقصى الاستطاعة. وقدّرتُ من خلال المتابعة تقديراً عظيماً كلِ من استجاب للتحدي في الدوائر الفلسطينية والعربية والاسلامية والعالمية. كما وطنتُ نفسي على صعيد الاسهام الالتزام بمائة عمل فكري خلال عام من كتابة المقال والبحث الى المشاركة في الندوة أو المؤتمر الى القاء المحاضرات. وأحمد الله سبحانه أن قدرني على الوفاء بهذا الالتزام. وكم كانت سعادتي عظيمة حين قمت بوقفة في ربيع عام ١٩٩٤ في اعقاب مذبحة

الخليل التي قام بها صهاينة آثمون، ووجدت أن هذه الاستجابة للتحدى آتت أكلها وحققت هدفها بعودة الوعي للغالبية العظمى ممن تأثروا أول الأمر بالاعلام المروّج ودعاياته وزخرف قوله. وقد سجلت ذلك في مقالتي عن الاستجابة لتحدى المذبحة. ولكني كنت مدركاً في الوقت نفسه أن مصممي عملية التسوية الجارية وهم مدركون الأثر المؤقت لدعاياتهم سيعمدون الى تجديد هذا الأثر فترة بعد فترة بحملات اعلام مروّج جديدة كلما «دق الكوز بالجرة» وتم التوصل الى اتفاق حول جزئية في اتفاق من الاتفاقات التي تقرر العمل لبلوغها في اتفاق اعلان المبادئ الذي وصف بحق أن كل سطر فيه بحاجة الى اتفاق. وادراكنا لهذه الحقيقة يجعل استجابتنا للتحدي أقوى ولسان حالنا «وإن عدتم عدنا» حتى ينتصر الحق ويقضي الله أمراً مفعولاً.

لعل أهم ما اتسم به اعلام الاستجابة الفاعلة هذا لغته الموضوعية ونأيه عن فاحش القول. ويتداعى الى خاطري أمثلة عليه بيان الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي، وبيانات احزاب عربية وتنظيمات فلسطينية، وبيانات ونشرات التيار الاسلامي. وقد دعاني هذا الحرص الشديد على اللغة الموضوعية الحريصة على اواصر الاخوة التي تجمعنا الى أن اكتب لصحيفة عربية منبهاً الى خطأ مطبعي في عنوان اختارته لتقدم به محاضرة القيتها يتضمن كلمة خائبة في وصف مسودة اتفاقية اوسلو، فإذا بها تضع نقطة الباء فوق السطر. ورجوت الصحيفة التنويه بالخطأ ففعلت، وكنت لها شاكراً. وكان حافزي كما قلت في رسالتي «الحرص على أمانة الكلمة وعلى صورة معجمي السياسي وعلى القيم العلا التي نتمسك بها في عملنا العام وعلى الصحيفة نفسها التى نريدها مثالاً في تحري الدقة في نقل التصريحات وفي اختيار عناوين موضوعية». وما أروع اعلام الكلمة الطيبة.

١٣ - ختامٌ وحصاد عام

أصل الى نهاية هذه الشهادة في الاسبوع الأول من شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٤ الموافق الاسبوع الأخير من شهر ربيع الأول ١٤١٥هـ، فأكون قد شغلت بكتابتها ثلاثة شهور ونصف؛ حرصتُ خلالها على أن يبقى ملف الأوراق الخاص باجتماع المجلس المركزي ٩٣ معي، في حلي بالقاهرة حيث اقيم، وترحالي للمشاركة في نشاطات فكرية حين سافرت الى الرباط وبيروت والاسكندرية وعمان وجنيف، وللعيش اسبوعاً في كنف الاسرة مع الأولاد والاسباط والحفيدة على شاطئ البحر الابيض المتوسط وانظارنا متجهة الى «يافا مدينتنا» التي سنبقى نعمل مع ابناء شعبنا وابناء أمتنا للعودة اليها والى ربوع فلسطيننا.

كان الحفاظ على الذاكرة التاريخية هدفاً رئيسياً من هذه الشهادة، مترابطاً بهدف رئيسي آخر هو الوصول الى صنع مستقبلنا بعد استشرافه وتشوفه ورؤيته. وإن الذكرى تنفع المؤمنين في عملهم الصالحات ليتحقق وعد الله لهم باستخلافهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم، وبتبديلهم من بعد خوفهم أمناً.

استحضر ما التزمت به في مطلع هذه الشهادة من الحرص فيها «على الجمع بين صفتي «المشارك» و«المتابع»، والصفة الأولى تدعونى الى أن اقدم شهادتي، وهي بطبيعة الحال «ذاتية». والصفة الأخرى تدعوني الى متابعة ماجرى وتحليله وتقويمه، ولابد أن تكون «موضوعية»، راجياً أن اكون قد وفقت. وكم سيسعدنى أن أرى اخوة لي يسجلون شهاداتهم عن هذا الاجتماع وعن أحداث أخرى عامة. ويقيناً فإن هذه الشهادات ستكون ذات نفع للمؤرخ الذي سيؤرخ لهذه المرحلة من قضيتنا الفلسطينية. وهي ستعرض الاحداث من وجهة نظر كل منهم.

كان واضحاً عند انتهاء اجتماع المجلس المركزي أن عملية التسوية دخلت مرحلة جديدة، وأن اتفاقات أخرى بين الكيان الصهيوني والاطراف العربية الأخرى

المشاركة في هذه العملية سيكثف الجهد ويستمر السعي لابرامها بعد أن مهد «اتفاق واشنطن» لها الطريق، وأن صراعاً سيحتدم حول شروطها. كما كان واضحاً أن تغييرات على أرض الواقع ستحدث في غزة وأريحا، وفي بقية الضفة الغربية، وسيكون لها أثرها في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفي اماكن التجمع الفلسطيني خارج الوطن. وستكون لها ايضاً تداعيات ومضاعفات تتجاوز ما هو متصور في المخططات. وهكذا فإن النضال سيستمر وسيكون علينا فيه أن ندفع مخاطر ونجلب منافع، وأن يُحدد كل منا الموقع الذي يختاره للعمل الصالح في واحد من المجالات.

خمسة مجالات للعمل بدا من الضروري أن نوفيها حقها. أولها يشمل غزة واريحا والضفة كلها وأهداف العمل فيه هو إنهاء الاحتلال الاسرائيلي ورعاية مصالح أهلنا هناك والوصول الى ممارستهم حقوقهم كاملة ودفع خطر دموية الصراع بينهم. وثانيها يشمل ساحة الصراع العربي الصهيوني بكاملها واهداف العمل فيه استمرار التأكيد على حق مقاومة الاحتلال في وقت يسعى فيه الاتفاق المملى لانكار هذا الحق، وممارسة هذه المقاومة عملياً في مختلف صورها والدعوة الى التخلي عن الحل العنصري لقضية فلسطين والتمسك بالحل الديموقراطي في فلسطين الواحدة جزءاً من دائرتها العربية في ظل الانتماء للحضارة العربية الاسلامية، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية كياناً يجمع جميع ابناء الشعب العربي الفلسطيني داخل وطنهم وخارجهم حتى التحرير. وثالثها يشمل الوطن العربى الكبير واهداف العمل فيه حشد طاقات الأمة بشعوبها كافة لحماية الأمن العربي من الاختراق الصهيوني ولمساندة التحرك السياسي العربي ودعم المقاومة والانتفاضة ورابعها يركز على الحكومات العربية وأهداف العمل فيه مساندتها في كل ما من شأنه حماية المصالح العربية والتصدي للاختراق. وخامسها هو الساحة الدولية وأهداف العمل فيه التعريف بحقائق الصراع والدعوة للحل الديموقراطي والوصول باليهود الى نبذ العنصرية الصهيونية.

الشهور الأحد عشر التى مضت على اجتماع المجلس المركزي شهدت أحداثاً كثيرة،كشفت حقائق كانت خافية على كثيرين، وأكدت جميع ما طرحه المعارضون للاتفاق من حقيقة كونه مُملى وملىء بالالغام وكل سطر فيه بحاجة الى اتفاق وهو يعالج جزءاً واحداً من قضية فلسطين معالجة ناقصة ويحاول القفز على ثلاثة أجزاء

أخرى، على الصعيد الفلسطيني، ومن حقيقة كونه على الصعيد الصهيوني محاولة لتثبيت حل صهيوني عنصري للصراع واسناد دور اكبر لقلعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في استراتيجية قوى الهيمنة الدولية تجاه منطقتنا.

رأينا على صعيد ماسمي «بالتفاوض» جولات وجولات فرض فيها العدو نصوصه التي أعدها في معظم الأحيان، الى درجة أنه بدا و«كأنه يفاوض نفسه». وقد كان هذا ما قاله شيمون بيريز في تصريحات له يوم ١٩٩٤/٢/٤ بعد توقيع اتفاق القاهرة الأمني الخاص بالمعابر، وهو يقدم تقريره للحكومة «ليس لدى الفلسطينيين شئ كبير يقدمونه لاسرائيل. اننا بطريقة ما نتفاوض مع انفسنا». والواقع أن لدى الفلسطينيين ابناء الشعب العربي الفلسطيني كل شئ ولكن من تفاوض باسمهم تم تجريده تماماً من اوراقه قبل بدء التفاوض حين اخطأ في قبول الشروط التي وضعت للتفاوض وفي قبول توقيت التفاوض. وهكذا كرر بيريز المعنى الذي قاله ذلك الشاعر العربي المصري عن مفاوضات عام ١٩٥١ في مصر بين حكومتها وبريطانيا واشرت اليه في مطلع هذه الشهادة. وما أقسى المرارات التى عاناها من تابع هذه المفاوضات واطلع على دخائلها. وقد رأى العالم مثلاً حين عرض التلفاز حفل توقيع اتفاق ١٩٩٤/٥/٤ على الهواء.

رأينا على صعيد ماسمي من قبل فريق اوسلو «السلطة الوطنية الفلسطينية» وهى تتحول الى «سلطة فلسطينية للحكم الذاتي» بصلاحيات محدودة هى صلاحيات الإدارة المدنية التي طالما قاومها شعبنا. وقد وصلني اليوم كتاب أبيض رسمي صادر عن «منظمة التحرير الفلسطينية - السّلطة الفلسطينية» بعنوان «اتفاقية قطاع غزة ومنطقة اريحا» ترجمة رسمية معتمدة. ولفت نظرى أنه لم يستخدم مصطلح السلطة الوطنية الفلسطينية الذى كان احد بنود جدول أعمال اجتماع المجلس المركزي، وتداعى الى خاطري كيف تشدد العدو الاسرائيلي في رفضه صفة «الوطنية» واضطر الطرف الفلسطيني للقبول. كما تداعى الى خاطري كيف أصر العدو الاسرائيلي على عدم استخدام لقب «رئيس فلسطين» أو «رئيس دولة فلسطين» في وصف رئيس السلطة الفلسطينية السيد ياسر عرفات. وهو اللقب الذي كان رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة شديد الحرص عليه منذ اجتماع المجلس المركزي في ربيع عام ١٩٨٩ بتونس في اعقاب دورة المجلس الوطني ١٩٨٨، على الرغم من المعارضة الشديدة التي ظهرت

في الاجتماع لاستخدامه لاسباب تتعلق بالنظام الاساسي وبمسيرة النضال الفلسطيني. وهكذا رأينا السيد ياسر عرفات يتعهد بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى اسحق رابين بصفته رئيس الوزراء الاسرائيلي في رسالة بتاريخ ٩٤/٥/٤ مليئة بالتعهدات بأنه «عندما يدخل قطاع غزة ومنطقة اريحا سيستعمل لقب» Chairman (رئيس - بالعربية) السلطة الفلسطينية» أو «رئيس منظمة التحرير الفلسطينية» ولن يستعمل لقب «رئيس فلسطين President of Palestine».

رأينا على صعيد «التفكير الرغبي» لفريق اوسلو والوعود التي أطلقها أفراده بشأن عودة النازحين عام ١٩٦٧ الفورية السريعة وبشأن الانتعاش الاقتصادي والاموال التي ستتدفق وبشأن الافراج عن المعتقلين، كيف تبدد اكثرها فإذا به «سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً». فالتصريحات التى تتالت عن عودة ثمانماية وخمسين ألف نازحٍ ووجهت باستخفاف اسرائيلي، فإذا بالرقم ينخفض وينخفض الى أن نقرأ في اتفاق القاهرة الذي حمل رسمياً الآن اسم «اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا» أن لجنة مستديمة اسرائيلية فلسطينية مشتركة «تقرر بالاتفاق اجراءات السماح بدخول الاشخاص المبعدين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ومعها الاجراءات اللازمة لمنع الاضطراب والاخلال بالنظام (مادة ١٦ فقرة ٢)، والتصريحات عن الانتعاش الاقتصادي سرعان ما قلت وتحولت الى تصريحات تشكو تأخر «الدول المانحة» غير متحرجة بدايةً من القبول بأن يربط مصير شعبنا بهبات تمنح وأن تكون سلطة الحكم الذاتي في موقع يدٍ سفلى تنتظر ما تقدمه لها يدٌ عليا، ونحن من حضارة التزمت شعار «اليد العليا خير من اليد السفلى».

رأينا على صعيد ابرام الاتفاق الاقتصادى الذي تم توقيعه في باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩ كيف جاء في اسسه - كما قال روجراوين في مقال له في «الحياة» اللندنية يوم ٩٤/٥/٢٦ «تمتشياً بدقة مع المطلب الاسرائيلي الرئيسي وهو اقامة اتحاد جمركي بين الاقتصاديين بتعريفة موحدة على البضائع الخارجية مع قيود على حركة اليد العاملة بينهما وضعت لخدمة اسرائيل.. وكان يمكن للفلسطينيين ان يصروا على استخدام الدينار الأردني وحده ولكنهم قبلوا استخدام الشيكل ايضاً». وقد جاء في هذا البروتوكول بالنص في (المادة ٤ بند ١٠ - ا) سيكون الشيكل الجديد N I S واحداً

من العملات المتداولة في المناطق.. وستكون أى عملة متداولة بما فيها الشيكل الجديد مقبولة للسلطة الفلسطينية..» ورأينا على صعيد الممارسة الاقتصادية أمثلة حية على ما صرح به «دون لوتمان» رئيس جمعية الصناعيين الاسرائيليين في اجتماع له مع اصحاب مصانع فلسطينيين «من ان الحدود الاقتصادية بين اسرائيل والاراضي يجب ان تبقى مفتوحة» وما علق به «آشر دافيدي» في مجلة ميدل ايست ريبورث سبتمبر/اكتوبر ١٩٩٣ من أن هناك توافقاً كاملاً استراتيجياً بين ممثلى قطاعات الاقتصاد الاسرائيليين والحكومة على ضرورة الحفاظ على التبعية الاقتصادية والاعتماد الاقتصادى للكيان الفلسطيني على اسرائيل» وكنت اشرت الى هذه الدراسة عن البعد الاقتصادى لاعلان المبادي في خطابي بالمجلس المركزي، وتتالت قصص «الوسطاء» الذين يتحركون لابرام صفقات تجارية وفاحت من حولِ بعضها روائح كريهة وترددت اخبار صحفية عن تحقيقات جرت مع بعض هؤلاء.

لعل أبشع مارأينا وأفظع خلال فترة الاحد عشر شهراً الماضية كان على صعيد المتعلقين من ابنائنا الابطال الذين اسهموا في انتفاضة شعبهم العظيمة سنوات، وعددهم يتجاوز الاربعة عشر ألفاً، فقد جعلهم العدو الاسرائيلي موضوعاً للتفاوض والمفروض في أية تسوية صحيحة أن يخرج هؤلاء الابطال من الاعتقال ويسهموا في رسم خطوط المرحلة الجديدة. واعتمد العدو على قبول رئيس اللجنة التنفيذية بتعبير نبذ الارهاب في اتفاق الاعتراف المتبادل، ليجاهر بالقول «إن هؤلاء ارهابيون وليسوا مقاومين ولا أبطال تحرير» مبرراً أمام العالم استمرار اعتقالهم، ثم ليرفض بحث ملفات ثلثيهم، ثم ليصنف الثلث الأخير الى من ينتمي لفصائل ترفض الاتفاق وأخرى تقبل به معلناً بأن لن يفرج عن الأولين. والحق أنني واخوتى في المجلس المركزى الذين رفضوا بقوة تعبير «نبذ الارهاب» الذى وصف به جهاد شعبنا كنّا مركزين على ما يتضمنه املاء هذا التعبير من مساس معنوي بكرامتنا ومن قصد الحاق وصمه بمقاومتنا، ولكني لم اكن اتصور أن العدو سيذهب في الاستناد الى هذا التعبير في أسر أبطالنا الى هذا المدى، ومعلوم أن هذا المساس المعنوي أمر لا تغفره الشعوب المناضلة من أجل حريتها المجاهدة في سبيل الله، فكيف اذا اقترن هذا المساس المعنوي بعسف يستهدف ابطال المقاومة.

يلح عليّ هنا أن أشير الى ما صدر عن فريق اوسلو في تبريره لقبوله هذا التعبير بأن

المجلس الوطني الفلسطيني كان قد وافق عليه في الدورة التاسعة عشرة، أمر لايستند على أساس، منافٍ للمنطق، مجافٍ للوقائع. وذلك ليس لمجرد أن المجلس الوطني لايملك بحكم الميثاق أن يعتبر مقاومة شعبنا ارهاباً، بل لأن المجلس الوطني في كل دوراته وفي هذه الدورة بالذات قد مجّد المقاومة ودعا الى تصعيد الانتفاضة. وهذا موضوع يستحق أن تفرد له دراسة خاصة.

كما يلح على هنا أن أشير الى ما سمعتُ أنه جاء على لسان أحد باحثينا الجادين في الصراع العربي الصهيوني، بعد أن بيّن جوانب القصور في هذا الاتفاق من القول «بأنه مع ذلك فلم يكن في الامكان أبدع مما كان»، لأتساءل «هل هذا القول صحيح؟» ثم لأجزم مجيباً «بانه غير صحيح» وأنه «كان في الإمكان الوصول لما هو أفضل كثيراً مما كان لو اخترنا نحن التوقيت المناسب لنا للتفاوض والتزمنا التنسيق العربي وتمسكنا بعلنية المفاوضات وتابعنا تصعيد الانتفاضة وبحثنا أمورنا في «المؤسسة» وتجملنا بالصبر الذي هو ضياء». وهذا ايضاً موضوع يستحق أن تفرد له دراسة خاصة. وقد غشيتني سحابة أسى حين سمعت عن صدور هذا القول عن الباحث الجاد كما غشيت كثيرين ممن عرفوه، ولم يفاجئنا أن يقوم البعض بتعميمه لاستغلاله في تبرير ما جرى من تفريط، ولو أن كل أمر واقع مفروض أصبح مبرراً بحجة أنه لم يكن في الامكان أبدع مما كان لما حدثت محاسبة عن تقصير.

إن مارأيناه من سلبيات الاتفاق على أرض الواقع خلال سنة لا يحول دون أن نرى ايجابيات حدثت تداعيات له ومضاعفات. فالانفراج المحدود الذي تشهده الحياة اليومية للاهل في قطاع غزة بعد طول معاناة هو أمر يسعدنا، ونحن نراهم يخرجون من وطأة منع التجول طيلة الليل، ويتنزهون على شاطئ البحر الذي منعوا منه سنوات. وإن كان المتوقع والمفروض أن تثمر انتفاضتهم العظيمة هروباً للعدو من القطاع وتصفية لكل مستعمراته الاستيطانية لولا حدوث اوسلو. ولعل من اهم الايجابيات التي تستحق أن ينوه بها نجاح شعبنا في تجنب دموية الصراع الى حد ليس بالقليل على عكس ما خطط له العدو، والفضل في ذلك هو لشعبنا ولجميع فصائلنا، من قبل ومن رفض، ولاقلام نزيهة قامت بواجبها في التوعية، اذكر مثلاً عليها قلم الأخ منير شفيق الذى كان لمقالاته في «فلسطين المسلمة» وغيرها تأثير ملموس على توجه تيار قوي في الساحة لتجنب دموية

الصراع في ساحتنا والتركيز على منازلة العدو؛ ثم لقيادات حكيمة في شعبنا.

أما أعظم ايجابية حدثت خلال العام فهي استمرار الانتفاضة ضد الاحتلال، تماماً كما توقعنا. وما أروع صور شبابنا في الضفة الغربية وهو يخوض يومياً معركة الحجارة ضد الجنود الصهاينة حين يمرون في شوارع المدن. وما اعظم دلالة عمليات المقاومة المسلحة الفئة التي جاءت رداً مشروعاً على الاحتلال وممارساته وجرائمه وبخاصة جريمة مذبحة الحرم الابراهيمي. وما أحلى تكامل هذه العمليات مع عمليات المقاومة في جنوب لبنان.

لقد جاء جلّ ما حدث على الصعيد الاسرائيلي خلال هذا العام مؤكداً استمرار العدو في تسلط الصهيونية العنصرية عليه، وفي وقوعه في أسر أفكار بالية عن الهيمنة والتوسع والتسلط سبيلاً للتعامل مع العرب ولفرض سلام عليهم. وقد رأينا امثلة صارخة على ذلك في قيام جولد شتاين بقتل المصلين الساجدين في الحرم الابراهيمي فجراً، وما جولدشتاين إلا نتاج حتمي لاستعمار صهيوني عنصري استيطاني في أرض عربية محتلة يهجر من خلاله يهود امريكيون نيويوركيون. ورأينا كيف تابع اسحق رابين من موقعه «وزيراً للدفاع؟؟!!» اصدار أوامره للجيش بقتل اكثر من ثلاثين شهيد بعد مذبحة الحرم بدم بارد. ورأينا كيف استمر في قصف القرى الآمنة في جنوب لبنان. ورأينا كيف تعامل مع قضية المعتقلين الفلسطينيين. ورأينا كيف تفنن في المس بمشاعر رئاسة السلطة الفلسطينية في مناسبات كثيرة منها اخراج عاملين في المنظمة من القطاع بحجة انهم ارهابيون بعد أن دخلوا معه. ومن المفارقات أن احدهم كان شديد الحماس للاتفاق وكتب مئات الصفحات في تأييده. ومنها قبل أيام قيام اسحق رابين بمنع السفير الباكستاني من زيارة قطاع غزة لمقابلة رئيس السلطة الفلسطينية، والتهجم على رئيسة وزراء باكستان لأنها لم تتصل باسرائيل من اجل زيارة القطاع تلبية لدعوة رئيس السلطة.

لايمثل هذا السلوك الاسرائيلي مفاجأة لمن درس الصهيونية العنصرية والاستعمار الاستيطاني، فهذا هو نتاجهما معاً. وأهم ما يتميز به هذا السلوك وهذه الممارسات الصهيونية عموماً هو قصر النظر. وهذه حقيقة بدأت تتكشف لبعض يهود العالم وبعض اليهود الاسرائيليين الذين ادركوا بأن تداعيات الاتفاق ستفرض على «اسرائيل» ان تواجه

اسئلة لابد ان تواجهها حول مستقبل الحل العنصري لقضية فلسطين وماهية هذه الدولة اليهودية وموقع عرب فلسطين فيها. وسيفرض عليها ذلك أن تنصت تدريجياً لتسمع خطوط الحل الديموقراطي الذي نطرحه. وسيدرك هذا الكيان الصهيوني أن ما سجله من نقاط انتصار على الصعيد الدولي باعتراف دول كثيرة به هو انتصار مؤقت لان العبرة هي بما يجري في ساحة الصراع على ارض فلسطين.

كثيرة هي الخواطر الاخري التي جاءتني وانا اكتب هذه الشهادة، ومنها حديث احد افراد فريق اوسلو لي اثناء اجتماع للصندوق القومي قبل سنوات عما سمعه من والده بأن «الأرض هي العرض»، ومنها الآية الكريمة في سورة النحل «من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان»، فالاتفاق المُملى لايأتي بسلام، لأنه لم يقم على العدل.

بقي أن اختم بالدعاء «ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا. ربنا ولا تحمل علينا إصْراً كما حملته على الذين من قبلنا. ربنا ولاتحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين».

الفصل الثامن

تداعيات بعد أوسلو
ومذبحة صهيونية أخرى

١- بحثاً عن الدلالة الاستراتيجية للقمة السورية الأمريكية في جنيف

أعاود الوقوف أمام قمة جنيف بين الرئيسين الأسد وكلينتون بعد مضي اسبوعين على انعقادها يوم الأحد ١٩٩٤/١/١٦؛ وقد انتهى ضغط الإعلام المكثف الذي رافقها، وانصرفت وسائله لمتابعة أحداث أخرى. وكانت وقفتي الأولى إثر الانعقاد، وقد عرضت ما خرجت به منها في حديث لاحدى محطات التلفزة العربية.

أراجع في هذه الوقفة ما خرجت به من سابقتها فتبرز أمامي عدة اسئلة حول أهمية انعقاد هذه القمة، ودلالتها الاستراتيجية، وما أسفرت عنه، وما هو مطلوب عمله عربياً في ضوء دلالتها الاستراتيجية ونتائجها.

* * *

تتحدد أهمية انعقاد هذه القمة، في ضوء السياق الذي حدثت فيه، والشكل الذي أخذته، وما دار في الاجتماع.

لقد جاء الانعقاد بعد عام من تولي الرئيس بيل كلينتون مسؤولياته في البيت الابيض على رأس ادارة ديموقراطية جديدة. وكانت هذه الادارة قد بدأت عملها بابرام صفقة منفردة مع حكومة اسحق رابين الاسرائيلية بشأن قضية المبعدين خارج الامم المتحدة بما مكنّ «اسرائيل» من عرقلة تنفيذ القرار الأممي الخاص بعودة المبعدين الفورية. كما كان رئيس هذه الادارة قد أعطى وعوداً كثيرة لاسرائيل اثناء حملته الانتخابية. وجاء الانعقاد بعد مضي عامين وشهرين على بدء عملية التسوية في مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ في اطار سعي الولايات المتحدة الامريكية لإقامة نظام شرق أوسطي؛ وكانت سوريا قد دخلت هذه العملية على صعيد المباحثات الثنائية ورفضت دخولها على صعيد المفاوضات متعددة الاطراف بعد تفاهم امريكي سوري تحقق إثر لقاء الرئيسين الأسد وبوش إبان أزمة الخليج. كما جاء هذا الانعقاد بعد اربعة شهور من توقيع «اعلان المبادئ» حول ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية» بين «حكومة اسرائيل» و«قيادة منظمة التحرير الفلسطينية» في واشنطن برعاية الولايات المتحدة وروسيا يوم

١٩٩٣/٩/١٣ إثر مفاوضات سرية جرت في اوسلو عاصمة النرويج.

تجدر الاشارة في معرض استحضار هذا السياق الى أن الحكومة الاسرائيلية برئاسة رابين رمت بكل ثقلها وثقل الحركة الصهيونية في الغرب لكي يحدث لقاء اسرائيلي سوري على مستوى القمة بين رابين والرئيس الأسد، ولإقناع سوريا باجراء مباحثات سرية مع اسرائيل. وقد صمدت سوريا أمام إلحاح اطراف غربية عليها للتجاوب مع هذين المطبين الاسرائيليين، ورفضتهما.

كان واضحاً أن اسرائيل تريد هذين الأمرين لكي تقيم علاقة مباشرة مع سوريا تمكنها من اقناع الولايات المتحدة بقدرتها على التعامل مع جميع الاطراف العربية، ومن ثم بعدم وجود حاجة لقيام واشنطن بالبحث مع أي من هذه الاطراف في «استراتيجية المنطقة»، وترك ذلك لاسرائيل واعتمادها وكيلاً مطلق اليد لها في المنطقة. ولكن بدا توتر الحكومة الاسرائيلية شديداً حين لم تنجح في الأمرين وقرر وارن كريستوفر وزير الخارجية الامريكي زيارة المنطقة في مطلع شهر كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣. ويومها كتبت بوست الاسرائيلية في ٩٣/١٢/٣ «إن بعض المسؤولين الاسرائيليين يتساءلون عن سبب زيارته.. وان رابين لايريد اشراك الامريكيين.. وهو ووزير خارجيته بيريز لايؤيدان رؤية امريكا لأهمية سوريا.. وقد تساءلت سراً مصادر وزارة الخارجية الاسرائيلية لماذا لاتحذو سوريا حذو قيادة منظمة التحرير..؟»

نستطيع في ضوء استحضار السياق الذي انعقد فيه اجتماع قمة جنيف بين الرئيسين الأسد وكلينتون أن ندرك أهمية هذا الانعقاد الذي مثّل في حد ذاته انتصاراً لوجهة النظر السورية العربية في أن قيام الولايات المتحدة ببحث «استراتيجية المنطقة» انما يكون مع الدول العربية مباشرة التي تأبى ان تعترف باسرائيل وكيلاً لامريكا، وأن التوصل الى تسوية الصراع انما يتم من خلال اتفاق عربي امريكي في المقام الأول لا تجد اسرائيل فكاكاً ولا مناصاً من تنفيذه، وليس من خلال اتفاق عربي اسرائيلي بداية.

لقد تأكدت أهمية هذا الانعقاد من خلال الشكل الذي اخذته القمة، وهو شكل مباحثات تتصف بالشمول والعمق وتستمر اكثر من اربع ساعات. كما تأكدت هذه الأهمية من خلال البنود التي تناولتها هذه المباحثات بدءاً من مفهوم السلام الى مفهوم العدل الى مفهوم الارهاب الى شمول الحل الى الاستيطان الى التسلح.

* * *

هل تضمن انعقاد هذه القمة في طياته إذاً دلالة استراتيجية جديدة على صعيد السياسة الامريكية تجاه المنطقة والصراع العربي الصهيوني المحتدم فيها، وما هي هذه الدلالة؟

القلق الاسرائيلي الشديد من القمة قبل انعقادها، وردود الفعل الاسرائيلية الحادة عليها بعد الانعقاد توحي بوجود هذه الدلالة الاستراتيجية الجديدة، وفي بحثنا عن هذه الدلالة نركز النظر على التطابق الذي كاد أن يكون تاماً بين السياسة الاسرائيلية والسياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧.

لقد رأينا كيف علق رابينوفتش سفير اسرائيل في واشنطن على انعقاد قمة جنيف بقوله «السوريون يعلقون أهمية كبرى على علاقتهم مع الولايات المتحدة. ولكن الجانب السوري لم يفهم حتي الآن انه يتعين عليه أن يأخذ وجهة نظرنا في الاعتبار لاسيما المعايير التى نضعها لمسألة الأمن وما نسميه الخطوط الحمراء». ورأينا كيف كان رد فعل رابين ثم رد فعل بيريز سلبياً إزاء ما صدر عن القمة. ثم رأينا عازار وايزمن الرئيس الاسرائيلي يقول اثناء زيارته تركيا في الاسبوع الأخير من شهر كانون ثانى / يناير ١٩٩٤ بان القمة السورية الامريكية «مخيبة»، وإن الرئيس الاسد لم يفهم توقعات الرأى العام الاسرائيلي، وإن عليه ان يتخذ قراراً جريئاً في المستقبل القريب ويجتمع مع الاسرائيليين ويتحدث اليهم ويتفهمهم ويتعرف على روح البلاد. ورأينا تحركاً صهيونياً امريكيا في الولايات المتحدة يعبر عن هذا القلق الصهيوني الشديد من انعقاد القمة، مما دعا وزير الخارجية الامريكي كريستوفر أن يلتقى بزعماء اليهود والامريكيين فى الاجتماع بواشنطن ضمَّ خمسة وسبعين منهم في ٩٤/١/٢٧، ويقدم ضمانات لهم ان بلاده لن تمارس ضغوطاً على أى من الطرفين السوري والاسرائيلي في المفاوضات حول هضبة الجولان (الحياة ١/٣٠).

ردود الفعل السلبية هذه على قمة جنيف في الاوساط الصهيونية بعامة والاسرائيلية بخاصة، تذكرنا كيف كانت السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني في الثمانينات تتبني وجهات النظر الاسرائيلية في ادارته بصورة تكاد تكون كاملة. وقد حدثت قفزة على هذا الصعيد مع تولي ادارة الرئيس ريغان مقاليد الأمور في واشنطن. ويومها رأينا كيف قامت اسرائيل بضرب المفاعل العراقى في حزيران / يونيو ١٩٨١، ثم كيف ابرمت الولايات المتحدة تحالفاً استراتيجياً مع اسرائيل أقدم بعده

مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك على اعلان ضم الجولان في مطلع عام ١٩٨٢ لاسرائيل، وتبجح وزير حربه آريل شارون بإعلان أن يد اسرائيل مطلقة للتحرك في دوائر مركزية أربع آخرها وأوسعها تمتد من باكستان شرقاً الى الأطلسي على ساحل المغرب غرباً. ونذكر كيف كانت جميع الحكومات العربية مستاءة من هذا الوضع وكيف عبرت القيادة العربية السورية مراراً للمسؤولين الامريكيين عن هذا الاستياء بقولها إن للولايات المتحدة سياسة اسرائيلية في المنطقة. وكان الجميع يتطلعون ليوم يصبح للولايات المتحدة سياسة امريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني متحررة من أسر النظرة الاسرائيلية الصهيونية. وكانت قوى المقاومة في الأمة تعمل لذلك.

كان واضحاً للفكر السياسي العربى آنذاك أن توجه السياسة الامريكية لتبني وجهات النظر الاسرائيلية في ادارة الصراع العربى الصهيوني تجلي منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وأنه متصل بالمرحلة التي دخلتها الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي. وقد جاءت ادارة ريغان الجمهورية عام ١٩٨٠ لتجعل الانتصار الامريكي في هذه الحرب هدفاً له أولوية عندها. وهكذا اخضعت سياستها في منطقتنا العربية لمتطلبات هذا الانتصار، فاطلقت يد القاعدة الاستعمارية الاستيطانية وزودتها بالتقنية اللازمة لتطوير صاروخ اريحا، وساندتها فى مجلس الأمن «بالفيتو» لتحول دون أى معارضة دولية عملية لعدوانها المستمر ولتمكنها من استمرار احتلالها للاراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ .

كان واضحاً ايضاً لقوى المقاومة في الأمة أن تحوّل السياسة الامريكية عن تبني وجهات النظر الاسرائيلية تجاه الصراع العربي الصهيوني انما يأتي بفعل عاملين أحدهما بيد العرب والآخر دولي يتعلق بانتهاء الحرب الباردة. والعامل العربي هو قدرة الأمة على الصمود وحصر مالديها من أوراق وتوظيف هذه الأوراق في مقاومة العدوان الاسرائيلي وارهاقه على الأرض وصولاً بالولايات المتحدة الى الاقتناع بضرورة مراجعة موقفها وبلورة سياسة امريكية تجاه الصراع. وقد تجلى هذا العامل في صور عدة كان أروعها وأفعلها المقاومة في جنوب لبنان بعد معركة بيروت الكبرى عام ١٩٨٢ والانتفاضة الفلسطينية منذ آخر عام ١٩٨٧.

نحن الآن في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة التي بانت بوضوح اثر زلزال اوروبا الشرقية عام ٨٩ وزلزال الخليج عام ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفييتي في العام

نفسه. وقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية أن العامل العربي له فاعليته في صورة السلبية والايجابية على السواء وفي محصلة الاوضاع المتناقضة المتداخلة التى برزت خلال الازمة والحرب في الخليج على صعيد الوطن العربى كله، وأن هذا العامل يدعوها الى أخذه بعين الاعتبار بقوة اكثر من أى وقت مضى منذ حرب رمضان عام ١٩٧٣. كما وجدت أن تغيراً جذرياً حدث في العامل الدولي بانهيار الاتحاد السوفيتي، الامر الذى دعاها الى رفع شعار اقامة نظام عالمي جديد بقيادتها، ومن ثم السعي لإقامة نظام في منطقتنا اطلقت عليه اسم النظام شرق الاوسطي. وهكذا طرح الرئيس بوش في آذار / مارس ٩١ مبادرته بشأن الصراع العربي الصهيوني، وتحرك وزير خارجيته بيكر لانضاج عقد «مؤتمر سلام» فتمّ انعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠.

لقد تضمنت هذه المبادرة الامريكية دلالة استراتيجية جديدة، تمثلت في الاتيان باسرائيل الى مائدة التفاوض، مع وفد فلسطيني اردني مشترك وسوريا ولبنان في مباحثات ثنائية كل على انفراد على اساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨ وتحت شعار «الأرض مقابل السلام»؛ بعد أن كانت السياسة الامريكية قد مكنّت اسرائيل من تكريس احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان والشريط الجنوبي في لبنان، منذ عام ١٩٧٨ الذي تم فيه توقيع اتفاقات كامب دافيد بين اسرائيل ومصر باشراف الولايات المتحدة. وكانت اسرائيل قد ركنت الى سياسة فرض الأمر الواقع على الدول العربية معتمدة على الدعم الامريكي الى حد أن اطلق شامير في افتتاح مؤتمر مدريد شعار «السلام مقابل السلام» ومع أن الولايات المتحدة أخذت جلّ وجهات النظر الاسرائيلية في «تصميمها» مؤتمر السلام، وهذا ما دعا البعض لتوجيه نقد شديد له والاعتراض عليه، الا أنها وضعت اسرائيل لأول مرة منذ كامب دافيد أمام مسألة بحث انسحابها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مقابل «السلام» وضرورة التكيف مع متطلبات اقامة نظام شرق أوسطي يجري بحثه في المفاوضات المتعددة الاطراف التى اقنعت الولايات المتحدة اكثر من ثلاثين دولة بحضورها؛ وفي ضوء الوضع الذي كانت عليه «اسرائيل» إبان ازمة الخليج حين بدت عبئاً على صانع السياسة الامريكية وابان حرب الخليج حين تعرضت لصواريخ عراقية.

إن المتتبع للسلوك الاسرائيلي منذ انعقاد مؤتمر مدريد يلاحظ كيف كان هذا السلوك محكوماً في الاغلب بكونه رد فعل. فعبثاً حاول شامير افراغ المحادثات الثنائية

من مضمونها الى أن سقط في الانتخابات أول صيف ١٩٩٢ وتنحى عن رئاسة التكتل الليكودي. وقد حاول اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد في اطار حكم «ائتلاف العمل» الذى ساعدته الولايات المتحدة الامريكية على الفوز في الانتخابات الاسرائيلية، أن تكون مسايرته لمطالب ادارة بوش في حدها الأدني فيما يخص التقدم في المحادثات الثنائية. وأقدم على جريمة ابعاد جماعي في شهر كانون أول / ديسمبر ١٩٩٢ لاربعماية من الفاعليات الفلسطينية. وعبثاً حاول قمع الانتفاضة وانهاء المقاومة في جنوب لبنان حتى أنه أقدم على جريمة أخرى بعدوانه طيلة اسبوع في نهاية شهر تموز / يوليو ١٩٩٣ على جنوب لبنان والبقاع.

كان هذا السلوك الاسرائيلي محكوماً في الاغلب بكونه رد فعل، لا لأن مراكز البحث الاسرائيلية والصهيونية في الغرب لم تدرس المتغيرات والمستجدات، بل لأن تلك طبيعة المستعمر المستوطن حين يواجه بحدوث تغير استراتيجي يطرأ على سياسات الدول الموجدة لقاعدة الاستعمار الاستيطاني. والحق أن هذه المراكز دأبت منذ عام ١٩٨٩ على مناقشة ما طرأ على قيمة اسرائيل الاستراتيجية بعد حدوث زلزال أوروبا الشرقية ثم بعد انتهاء الحرب الباردة تماماً إثر انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وتوزعت بين أقلية متفائلة واكثرية متشائمة في رؤيتها لمستقبل هذه القيمة عند الولايات المتحدة.

لقد تفننت حكومة رابين لتدلل للولايات المتحدة على أنها قادرة على الوصول بمفردها «للتفاهم» مع الأطراف العربية طرفاً طرفاً انطلاقاً من سياسة الأمر الواقع، ورمت بكل ثقلها وثقل الحركة الصهيونية في الغرب لتقنع واشنطن بدعمها لاجراء مباحثات سرية مع هذه الاطراف تنتهي بلقاءات علنية بين رابين وقيادات الاردن وسوريا ولبنان. وقد أعطتها واشنطن وادارتها الديموقراطية فرصة لتحقيق ذلك، وبخاصة بعد أن أجرت قيادة المنظمة مع اسرائيل مباحثات اوسلو السرية في صيف ١٩٩٣ ووقعت معها اتفاق اعلان المبادئ يوم ١٩٩٣/٩/١٣ في واشنطن. وانتهت هذه الفرصة في مطلع شهر كانون أول / ديسمبر الماضي بعد أن رفضت سوريا الأمرين بإصرار وتصاعدت المقاومة والانتفاضة فيي اعقاب توقيع اتفاق اعلان المبادئ. وهكذا قدم وزير الخارجية الامريكي كريستوفر للمنطقة وتقرر لقاء قمة جنيف بين الرئيسين الاسد وكلينتون على الرغم من معارضة اسرائيل والصهيونية في الغرب لها.

إن ما نصل اليه في ضوء هذه القراءة أن قمة جنيف ما كانت لتنعقد في ظل

الظروف القائمة لولا أمران:

الأول: هو استمرار قوى المقاومة في الأمة في الصمود في مواجهة العدوان الصهيوني، مقاومةً وانتفاضةً وفكراً سياسياً معارضاً لفرض نظام شرق أوسطي لاسرائيل فيه مكان متميز وتحركاً شعبياً رافضاً التطبيع وانهاء المقاطعة.

الآخر: هو تمسك القيادة العربية السورية بثوابت وادارتها الصراع بأسلوب يتصف بالمرونة والصبر، وتحقق حدّاً أدنى من التنسيق العربي

هل نستطيع القول عند هذا الحد ان الدلالة الاستراتيجية لهذه القمة هي أن السياسة الامريكية تجاه الصراع في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة قابلة لأن تصبح سياسة تحكمها رؤية امريكية لمنطقتنا تأخذ في الاعتبار بعض المتطلبات الاسرائيلية ولكنها لا تكون اسيرة وجهات النظر الاسرائيلية، وأن أخذها في الاعتبار متطلباتنا العربية يعتمد في المقام الأول على قوى المقاومة في الأمة واحسان القيادات العربية ادارة الصراع. وهذا ما يدعونا الى النظر فيما ينبغي عمله الآن عربياً في ضوء ما أسفرت عنه هذه القمة من نتائج وما ستقوم به اسرائيل من تحركات.

٢ - عمل «عربي» مطلوب بعد قمة الرئيسين الأسد و كلينتون

يتبادر الى الذهن فى ضوء انعقاد قمة الرئيسين الأسد وكلينتون يوم ١٩٩٤/١/١٦ في جنيف، وما أسفرت عنه، وما تقوم به اسرائيل من تحركات بعدها؛ أن هناك حاجة لعمل «عربي» مكثف تجاه الولايات المتحدة الامريكية للوصول الى «تفاهم» عربى – امريكي حول تسوية الصراع العربي الصهيوني ونظام منطقتنا الاقليمي، يترتب عليه ادخال تعديلات جذرية على «تصميم» «عملية سلام الشرق الأوسط» التي بدأت في مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠.

لقد نجحت هذه القمة في احداث فتحة اخرى في باب الولوج الى هذا التفاهم. وكان هذا الباب موارباً، فيه انفراج ضئيل حدث في اعقاب زلزال الخليج؛ حين شعرت الولايات المتحدة بحاجتها الماسة الى التباحث مع عدد من الدول العربية بشأن الأزمة التى بدأت يوم ٩٠/٨/٢، ثم في اعقاب الحرب التى كشفت حقائق استراتيجية تتصل بالصراع العربي الصهيوني ووضع اسرائيل في المنطقة. وقد رأينا آنذاك كيف طرح الرئيس بوش مبادرته بشأن تسوية الصراع وواجه في آخر صيف عام ١٩٩١ مركز القوة الصهيوني الامريكي صراحة لأول مرة منذ آخر عام ١٩٥٦ حين واجهه الرئيس ايزنهاور في أزمة حرب السويس والعدوان الثلاثي.

الفتحة التي احدثتها القمة في الباب ليست ضئيلة، ولكنها غير كافية ومحاولات اسرائيل لاغلاق الباب مستمرة. ومن هنا تبرز الحاجة للعمل «العربي» المكثف الذي يفتحه واسعاً ويصل بالولايات المتحدة الى ضرورة التفاهم معنا نحن العرب أهل المنطقة. ولاشك في أن تعرفنا على ماأسفرت عنه القمة من نتائج بعد أن تعرفنا على الدلالة الاستراتيجية لانعقادها يساعدنا على تحديد مقدار «الفتحة» وتصور العمل «العربي» المطلوب، وأمامنا البيانان المكتوبان اللذان ألقاهما الرئيسان في اعقاب القمة واجاباتهما، في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقداه، على اسئلة الصحفيين. وواضح أن البيانين أُعدا بعناية وكانا محل اتفاق شأن ترتيبات مباحثات القمة التي «تناولت كل شاردة وواردة» على حد تعبير تقرير «الحياة» عنها.

* * *

لقد اسفرت القمة عن «استعداد للعمل سوياً من أجل تحقيق سلام شامل كامل في المنطقة؛ والالتزام بالعمل لحل الخلافات الباقية كافة بهدف تحقيق السلام وتطلعات شعوب المنطقة، وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ووضع اتفاق مدريد موضع التنفيذ». ولفت الانتباه أن الرئيس الأسد أعرب في بيانه «عن الارتياح العميق لما عكسته هذه المحادثات من عزم الولايات المتحدة على بذل كل ما بوسعها للوصول بعملية السلام الى هدفها المنشود، هدف اقامة السلام العادل والشامل في المنطقة»، وأنه حدد سبيل هذا الوصول بأنه «عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الارض مقابل السلام». ويستوقفنا هنا ذكره قرار ٤٢٥ الخاص بالانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان في معرض ذكر «السلام العادل والشامل»، الأمر الذى اشار الى أن هذا الموضوع كان محل نظر في المباحثات شأن موضوع بقية الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ في الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة. وقد جاء استدراك الرئيس كلينتون في رده على سؤال خاص بموضوع لبنان ليؤكد هذه الاشارة «لقد ناقشنا اهمية أن يسير المسار اللبناني في موازاة المسار السوري الاسرائيلي وكررت تأكيد دعمي لاتفاق الطائف. ووافق الرئيس الأسد على أنه يجب ان تكون هناك نهاية ناجحة لعملية السلام تترك لبنان حراً ومستقلاً كوطن».

لفت الانتباه ايضاً أن الرئيس الأسد أوضح في بيانه أنه أكد للرئيس كلينتون «التزام سوريا الثابت بأسس عملية السلام ومبادئها، وايماننا القوى بأن السلام لايمكن ان يكون حقيقياً ودائماً شاملاً مستنداً الى مبادئ الشرعية الدولية والعدل. وهذا يعنى العمل الجاد لايجاد حل عادل على جميع المسارات، لأن شواهد التاريخ الماضي والحاضر اثبتت ان السلام المنفرد والحلول الجزئية لم تستطع أن تؤمن قيام السلام الحقيقي في المنطقة». ثم أعرب الرئيس الأسد عن ارتياحه «لأن الرئيس كلينتون شخصياً ملتزم بهدف السلام الشامل». وعلى هذا الاساس تم الاتفاق على العمل معاً، ويستوقفنا هنا استخدام مصطلح «السلام الحقيقي» وتحديد مفهومه بوضوح بأنه «السلام الشامل المستند الى مبادئ الشرعية الدولية والعدل». وقد استخدم الرئيس كلينتون في بيانه هذا المصطلح الذي لا نذكر أن الادارات الامريكية استخدمته قبلاً أو على الاقل لم تتعود استخدامه، وذلك حين قال.. والرئيس الأسد كما استمعتم للتو يشاطرني هدف تحقيق سلام شامل ودائم «ليس فقط لإنهاء الحرب، وانما لاقامة سلام حقيقي وشامل مع اسرائيل من شأنه ان يكفل علاقات عادية وسلمية بين جيران تربطهم

علاقات طيبة». ولكنه لم يوضح مفهومه «للسلام الحقيقي» هذا والاساس الذي يستند اليه. ويبدو لنا أن أمامنا جهداً كبيراً نبذله نحن العرب تجاه الولايات المتحدة لتعتمد «العدل» اساساً لهذا المفهوم وتحدده بوضوح بأنه تنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية، وأنه يجب «ان يكفل الحقوق العربية وينهي الاحتلال الاسرائيلي ويمكّن جميع شعوب المنطقة من العيش بسلام وأمان وكرامه»، على حد ما قاله الرئيس الأسد في بيانه حين أعلن أن سوريا تسعى الى السلام العادل والشامل مع اسرائيل كخيار استراتيجي يكفل ذلك كله.

واضح من البيانين أن القمة أسفرت عن تبادل وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بوضع المنطقة الاقليمي. فقد اشار الرئيس الاسد في بيانه الى ذلك حين قال.. «بحثنا في المسائل المتعلقة بالوضع الاقليمي، وفي كل ما من شأنه المساهمة في تحقيق الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط». واشار الرئيس كلينتون الى ذلك هو الآخر حين أوضح أنه قال للرئيس الأسد خلال الاجتماع «انني شخصياً ملتزم تحقيق سلام شامل وآمن من شأنه أن يؤدي الى مصالحة حقيقية بين شعوب الشرق الأوسط» وقد سلطت اجوبة الرئيسين على اسئلة الصحفيين في المؤتمر الصحفي أضواء على بعض هذه المسائل. فهناك مثلاً مسألة الاستيطان الصهيوني الاسرائيلي، وقد قال الرئيس كلينتون بشأنها إنها «أمر لابد أن يحسم في اطار عملية السلام وفي اطار قرارات الامم المتحدة ومبدأ الارض مقابل السلام». وكان أمراً باعثاً لقلقنا نحن العرب وصفه الاراضى المحتلة التى تقيم اسرائيل فيها هذه المستوطنات بأنها «مناطق متنازع عليها»، وهو يبين لنا أن هناك جهداً كبيراً علينا بذله نحن العرب لنصل بالولايات المتحدة الى الالتزام بالشرعية بشأن النظر الى هذه الاراضى والى الاستيطان الصهيوني فيها وفيه من حيث المبدأ، أعني الاستيطان نفسه. وهناك ايضاً مسألة سباق التسلح في المنطقة ونزع السلاح غير التقليدي منها؛ وقد أعرب الرئيس كلينتون عن اعتقاده بأن افضل فرصة متاحة لوقف أسلحة الدمار الشامل والنووية والبيولوجية والكيمياوية بهدف ابطال التسلح التقليدي في الشرق الاوسط هي اتمام عملية السلام في المنطقة. كما أن هناك مسألة «حق المقاومة» لمن احتلت أرضه والتفريق بينها وبين «الارهاب». وقد ذكرت بعض التقارير أن «لحظة توتر» مرت حين ردد الرئيس كلينتون الحديث الامريكي عن الارهاب وأن الرئيس الاسد كان واضحاً في قوله «لايجب ان تتهم الشعوب التي تقاوم الاحتلال بالارهاب»، وواضح أن أمامنا عملاً كثيراً لنصل بالولايات المتحدة الى التسليم بحق المقاومة.

مجمل القول فيما اسفرت عنه قمة جنيف على صعيد التباحث العربي الامريكي حول الصراع العربي الصهيوني ونظام منطقتنا الاقليمي أنها أكدته من حيث المبدأ، وحددت بنوداً اساسية في جدول أعماله، ونظرت في بعض هذه البنود. وتبقى الحاجة قائمة لعمل عربي مكثف لمتابعة ذلك، وصولاً الى «التفاهم» المطلوب الذي أهم بنوده الأساسية جميعها موضوع «مكان الكيان الاسرائيلي في منطقتنا ودوره ومستقبله».

واضح أن قمة جنيف بانعقادها ودلالة هذا الانعقاد الاستراتيجية وبما دار فيها بين الرئيسين الأسد وكلينتون مست هذا الموضوع في الصميم. ولذلك رأينا رد الفعل الاسرائيلي الصهيوني الحاد عليها. وقد أوضحت تقارير بعض المتابعين أن خلاصة تقويم حكومة رابين لنتائج القمة تحدثت عن خطأ اسرائيل بالسماح بتدخل الولايات المتحدة في المفاوضات مع سوريا، وأنه لابد من محاولة تصحيح هذه المعادلة مجدداً، ورفض تدخل أى طرف خارجي في مسيرة المفاوضات الثنائية. وهذا مايدعونا الى ان نتوقع مزيداً من التحركات الاسرائيلية والصهيونية في الغرب والمنطقة على السواء لاقناع الولايات المتحدة بترك أمر المفاوضات لاسرائيل ولاستدراج بعض الاطراف العربية لمباحثات سرية مع اسرائيل. ولكننا نتوقع في الوقت نفسه بأن تصطدم هذه التحركات بحقيقة أنها تسبح ضد التيار وتخالف في اتجاهها اتجاه حركة التاريخ.

لقد كان من أهم مالفت الانتباه على صعيد المباحثات الامريكية الاسرائيلية حول نتائج قمة جنيف التى اجراها دينيس روس مع اسحق رابين، أن منسق عملية التفاوض الامريكي واجه رئيس الوزارة الاسرائيلية «باعتراض على اخضاعه الجانب السياسي في عملية التسوية مع سوريا للجانب الأمني». وقلل روس من أهمية الجولان كحاجز دفاعي معتبراً الاتفاقات السياسية والضمانات الامنية الامريكية افضل تدبير أمني وقائي. وهذا يعني أن الولايات المتحدة ماضية في «اقناع» اسرائيل «بحقائق» ما بعد زلزال الخليج الاستراتيجية التى من بينها أن «أمن اسرائيل» لا يتحقق من خلال «الجغرافيا» والاحتفاظ بالاراضي المحتلة كما كان عليه الرأي في خضم الحرب الباردة والمواجهة الامريكية للاتحاد السوفييتي، وانما يتحقق بالضمانات الامنية الامريكية لاتفاقات سياسية تتم بين الدول العربية واسرائيل.

إن الفكر السياسي العربي مدعو لايلاء هذا التحول الاستراتيجي في «الرؤية الامريكية» لأن اسرائيل عناية خاصة، لسبر أغواره وفهم اسبابه واحسان التعامل معه بما يحقق مصالحنا العربية الحيوية. ويتداعي الى الخاطر تشوف تشارلز ويليامز ماينز المبكر لهذا التحول ودعوته الصريحة لحدوثه في مقاله الافتتاحي في مجلة «فورين بوليسى»

(العدد ٨٢ ربيع ١٩٩١) التي يرأس تحريرها. وقد كتب رؤيته في الايام الاخيرة لحرب الخليج مناقشاً الاسباب الاربعة التي دفعت الولايات المتحدة لخوض هذه الحرب وهي «النفط، والنظام الدولي، وأمن الولايات المتحدة، وأمن اسرائيل».

ناقش ماينز يومها أمن اسرائيل، وفي اعتباره «الأمن الجماعي» في العالم، داعياً الى تحقيقه من خلال الحل على المستوى الاقليمي «لأن الامم المتحدة لن تصبح في النهاية رجل شرطة»، ولأن الولايات المتحدة «واعية بالاعباء الباهظة للتدخل من دم يسيل ونقود تبدّد». ووقف ماينز أمام تعقيدات الحل على المستوى الاقليمي حين يكون في الاقليم «استعمار استيطاني» كما هو الشأن في الوطن العربي وجنوب افريقيا، لأن الصراع الناشب له بعد دولي، ولأن دول الاقليم في الحالين ترفض انضمام اسرائيل وجنوب افريقيا «للمنظمات الاقليمية ذات الصلة» وهي تخوض صراعاً معها. ونبّه ماينز الى التناقضات التي حفل بها النهج الامريكي في ضمان أمن اسرائيل ابان الحرب الباردة. ومثل على هذه التناقضات تمكين اسرائيل أن تكون دولة نووية في وقت يستحيل فيه أن ترضى دول المنطقة بذلك. وقد انتهجت الولايات المتحدة «سياسة الهجوم المنتظم على الدول التى تكون على وشك تطوير قدراتها النووية»، وكشفت أزمة الخليج ان مشكلة الانتشار النووي لايمكن حلها بهذه السياسة التي مثلت خرقاً مستمراً للقانون الدولي. وانتهى ماينز الى أن ضمان أمن اسرائيل يكون بابرام حلف رسمي أمني امريكي يضمنه وليس باخضاع جيرانها بالقوة لأن ذلك يؤدي الى سباق سلاح لاينتهي. وأوضح ماينز هذا الضمان يقتضي أن تجيب اسرائيل على مجموعة اسئلة صعبة منها «أى حدود لاسرائيل ستكون الولايات المتحدة ملزمة بالدفاع عنها؟ وهل ستكون اسرائيل مستعدة للالتزام بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وتنفيذهما على الاراضي التى احتلتها بصيغة الارض مقابل السلام؟ وهل ستقبل اسرائيل عدم القيام بأعمال تنتهك القانون الدولي وتلحق الضرر بمصالح الدولة الضامنة مثل إقامة المستوطنات؟» وقد رأى ماينز ان العلاقة الامريكية الاسرائيلية لن تعود ابداً لما كانت عليه قبل ازمة الخليج وأن الولايات المتحدة تحولت بفعل الأزمة من ممول لاسرائيل الى حامٍ لها. وتوقع أن الاسرائيليين سيضطرون الى مراجعة النفس والميل الى قبول النهج الجديد لأنهم سيواجهون بمشكلات امريكا المالية وانتشار التقنية العسكرية الراقية في المنطقة.

إن موضوع الرؤية الامريكية لأمن اسرائيل هو واحد من أهم بنود موضوع مكان «اسرائيل في المنطقة ودورها ومستقبلها» الذي ينبغي ان نبحثه «عربياً» مع الولايات المتحدة. والسنوات الثلاث التي مضت على حرب الخليج وكتابة «ماينز» رؤيته حفلت

بما يمكننا من طرح «رؤية» عربية تأخذ في الاعتبار الحقائق القائمة. ولقد رأينا مثلاً كيف رفضت مصر التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة الكيماوية مشترطة اخلاء المنطقة ككل من اسلحة الدمار الشامل، ومنبهة الى ان اسرائيل ماضية في تسلحها النووي. كما رأينا كيف استمرت اسرائيل في سياساتها العدوانية في فلسطين المحتلة وفي جنوب لبنان، ورأينا استمرار الانتفاضة والمقاومة، وتأثير العدوان الاسرائيلي في تغذية «التطرف» في المنطقة.

الحاجة ماسة لهذه «الرؤية العربية»، لأنها الشرط اللازم لهذا «العمل العربي» المكثف الذي يجب ان نقوم به تجاه الولايات المتحدة في هذه المرحلة، بهدف الوصول الى تفاهم عربي - امريكي يكفل المصالح المشتركة بروح توازن المصالح، وواضح أن الاتصالات الثنائية الجارية بين بعض الدول العربية تمهد لبلورة هذه الرؤية، ولكنها غير كافية، فهل آن الأوان أن نشهد اتصالات تباحثاً بين عدة دول عربية يمهد لعقد القمة العربية المنتظرة التي تصوغ هذه الرؤية العربية وتعتمد برامج العمل العربي المطلوب؟

إن الانظار متجهة بعد أن اصبحنا في عام ميلادي جديد، وفي ضوء انعقاد قمة الرئيسين الاسد وكلينتون، الى أن نجعل عام ١٩٩٤ عاماً لاعادة بناء التضامن العربي على اسس أمتن. وهذا هو الضمان لكي نتقدم في طريق تحقيق ما عبر عنه الرئيسيان في جنيف من أمل أن يكون عام ١٩٩٤ عام تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم.. السلام الحقيقي الذي يكفل الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين العربي وتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، ويشهد تحول اليهود عن الصهيونية العنصرية العدوانية.

٣ - قياس التحركات الأمريكية في عملية «سلام الشرق الأوسط»

إدارة الرئيس كلينتون الديموقراطية شأن سابقتها ادارة الرئيس بوش الجمهورية ألزمت نفسها بالعمل على تسوية الصراع العربي الصهيوني، وتابعت رعاية «عملية سلام الشرق الأوسط» التي «صممتها» الادارة السابقة وافتتحتها مع الاتحاد السوفييتي «السابق» في مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠.

عام بطوله مضى على ولاية الادارة الامريكية الجديدة، حفل بتحركات كثيرة قامت بها على صعيد الصراع العربي الصهيوني، يتداعي الى الخاطر منها، ابرام صفقة الالتفاف على التنفيذ الفوري للقرار الأممي الخاص بعودة المبعدين الفورية مع حكومة رابين، ودفع هذه الحكومة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لإجراء مباحثات اوسلو السرية ورعاية توقيعها على اتفاق «اعلان المبادئ» الخاص بترتيبات اقامة حكم ذاتي انتقالي في قطاع غزة وأريحا في واشنطن في البيت الابيض يوم ١٩٩٣/٩/١٣، ومشاركة الرئيس كلينتون في قمة جنيف التي جمعته بالرئيس الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية في مباحثات حول تسوية الصراع والعلاقات الثنائية واوضاع المنطقة يوم ١٩٩٤/١/١٦. هذا على المستوى السياسي. كما يتداعى الى الخاطر من تحركات ادارة كلينتون على مستويات أخرى سعيها الحثيث مع الدول العربية لإنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل الى حد مطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ قرار جماعي بذلك؛ وابرامها صفقة سلاح جديدة مع اسرائيل تتضمن طائرات متطورة؛ وتحركها النشط في اجتماعات اللجان الخمس في المفاوضات المتعددة الأطراف.

تبدو الحاجة ماسة في خضم هذه التحركات المستمرة وضجيج الاعلام عنها، الى النظر في مردودها على تسوية الصراع. ومن هنا يبرز السؤال

ماهو المقياس الذي يمكن اعتماده لقياس الآثار السلبية والايجابية لهذه التحركات على تسوية الصراع العربي الصهيوني؟

في الاجابة عن هذا السؤال يجب أن نضع في اعتبارنا في المقام الأول أن يكون

هذا المقياس مقبولاً امريكياً مادمنا سنعرض نتيجته على الادارة الامريكية نفسها، علماً بأن لنا ملاحظات جوهرية عليه اذا اعتمدنا الشرعية الدولية مقياساً بلْه إذا اعتمدنا ايضاً مقياس خبرتنا التاريخية.

لقد عمدت بعض مراكز البحث الامريكية الى وضع مقياس تقيس به التقدم على طريق تسوية الصراع. وجاء هذا المقياس واضحاً في تقرير «توماس ماتير» المحلل السياسي في «مجلس سياسة الشرق الأوسط» الذي رأس مجموعة من المستشارين والباحثين لاعداد خطة تستهدف احلام السلام في «الشرق الاوسط». وصدر هذا التقرير بعنوان «تحقيق السلام توصيات لسياسة الولايات المتحدة العربية الاسرائيلية بعد نجاح الرئيس كلينتون في الانتخابات، في مطلع عام ١٩٩٣.

ثلاث نقاط تضمنها هذا المقياس، وضعها التقرير في صورة تحديات تواجه ادارة الرئيس كلينتون.

النقطة الأولى: الاستيطان الاسرائيلي الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد أوضح هذا التقرير «أن التحدي الأول أمام الادارة القادمة أن تمنع أي انفجار جديد للنشاط الاستيطاني الاسرائيلي» في هذه الاراضي.

النقطة الثانية: حقوق الانسان العربي «الفلسطيني» و«السوري» و«اللبناني» في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان والشريط الجنوبى اللبنانى. وقد أوضح التقرير «ان التحدي الثاني لادارة كلينتون هو الزام اسرائيل بالمعايير المعترف بها دولياً لحقوق الانسان في هذه المناطق. فالقانون الدولي المعروف واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لحماية المدنيين زمن الحرب والعديد من قرارات مجلس الأمن أو تستنكر اطلاق الذخيرة الحية من قبل الجنود والمستوطنين على المدنيين العزّل، والقتل الذي تقوم به الفرق الاسرائيلية والتعذيب في السجون الاسرائيلية، وحظر التجول على المراكز السكنية الفلسطينية وهدم واغلاق البيوت واغلاق المؤسسات التعليمية الفلسطينية وفرض الضرائب الكبيرة بدون تمثيل ومصادرة الاراضى واقتلاع المحاصيل والبيارات وترحيل الأفراد».

النقطة الثالثة: الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد أوضح التقرير «أن التحدي الثالث والاهم لادارة كلينتون سيكون الحصول على تنازلات جوهرية بعيدة الأثر من اسرائيل تصل ذروتها بالانسحاب الاسرائيلي من كل

الضفة الغربية وقطاع غزة تقريباً وعودة حدود ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة فقط».

حين نتأمل في هذا المقياس نلاحظ ترابط النقاط الثلاث فيه وتكاملها. كما نلاحظ أن النقطتين الأولى والثانية تتعلقان بوقف العدوان الاسرائيلي «الصهيوني» في أفظع صوره توسعاً استيطانياً لليهود وقمعاً وارهاباً رسمياً للعرب. ونلاحظ أن النقطة الثالثة تتعلق بإنهاء هذا العدوان على الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بالانسحاب منها. ونلاحظ أخيراً أن هذا المقياس لم يتضمن نقاطاً أخرى يتضمنها مقياس الشرعية الدولية نكتفي بالاشارة اليها للذكرى. وهي: القدس، والعودة للنازحين واللاجئين على السواء، وحقوق عرب فلسطين عام ١٩٤٨ الذين فرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية.

سؤال آخر يبرز عند هذا الحد بعد اعتماد مقياس مقبول امريكياً لقياس التحركات الامريكية في عملية التسوية الجارية التي اطلقت عليها واشنطن اسم «عملية سلام الشرق الأوسط».

ماهي نتيجة قياس هذه التحركات بهذا المقياس في العام الأول من ولاية الرئيس كلينتون؟

يستطيع كل عربي أن يحاول الاجابة عن هذا السؤال. وعليه من أجل ذلك أن يقف وقفة يستحضر فيها ما تجمع لديه من معلومات حول هذه النقاط الثلاث من خلال متابعته اليومية للأحداث. ويقيناً فإنه سيخرج بانطباع عام سلبي جداً بشأن توقف العدوان الاسرائيلي الاستيطاني وبشأن توقف العدوان الاسرائيلي على حقوق الانسان العربي وبشأن انهاء العدوان الاسرائيلي بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولكن الانطباع العام لايكفي اذا أردنا بحثاً جاداً تجريه الدول العربية مع الادارة الامريكية حول حصاد هذه التحركات الامريكية المكثفة.

هل لنا إذاً أن نقترح قيام الادارات المعنية بالجامعة العربية ومنها إدارة فلسطين والادارة العربية بالأمانة، والادارات المعنية بوزارات الخارجية في الدول العربية، ومراكز البحث المهتمة في وطننا العربي، بايلاء هذا الموضوع حقه من الاهتمام والعناية والخروج علينا بتقارير دقيقة حول نتيجة قياس هذه التحركات الامريكية بالمقياس الذي تقبله الولايات المتحدة نفسها؛ وسيكون بالامكان استخلاص رؤية عربية واضحة من هذه التقارير.

إن الحاجة ماسة لهذه الرؤية العربية الواضحة لحصيلة التحركات الامريكية لتسوية

الصراع، لأنها سترى هل عملية التسوية الجارية تتقدم في طريق إقامة «سلام حقيقي»، وهو المصطلح الجديد الذي تردد مؤخراً في قمة الرئيسين كلينتون والأسد في جنيف مفسراً مصطلح «السلام الشامل والدائم» ومضيفاً اليه صفة «العدل». وواضح أنه اذا قالت الرؤية بغير ذلك فهذا يعني أن الأمر بحاجة الى مراجعة للوقوف على الخلل الموجود في العملية واصلاحه.

جدير بالذكر ونحن نعود الى تقرير «تحقيق السلام» هذا لكي نرى المقياس الذى حدده للتحركات الامريكية، أن هذا التقرير توقع أن تكون مهمة الادارة الامريكية في ايقاف النشاط الاستيطاني الاسرائيلي الصهيوني «مهمة صعبة»، «بسبب التفاهم السري الذي تم التوصل اليه بين بوش ورابين، وبسبب موقف كلينتون اثناء الحملة الانتخابية الذي عارض اي ربط بين ضمانات القرض وبناء المستوطنات». كما سجل التقرير بشأن حقوق الانسان العربي في الأراضي العربية المحتلة «أن حكومة رابين لاتزال تواصل القيام بهذه الاجراءات التي هي انتهاكات للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. وذكر التقرير وهو يشرح النقطة الثالثة في المقياس الخاصة بالانسحاب «ان اسرائيل صادرت وبشكل منتظم حوالي ٦٥٪ من أراضي الضفة الغربية و٣٠٪ من اراضي قطاع غزة خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، وأن اغلب هذه الاراضي لم يستخدم للمستوطنات». كما ذكر التقرير ان اسرائيل تستولى على ٨٣٪ من مياه الضفة الغربية، بينما يقيد الفلسطينيون بنسبة ١٧٪.

لقد واجه هذا التقرير الادارة الامريكية بحقيقة «ان القبول الامريكي بالاحتلال الاسرائيلي وبسياسة الاستيطان، الى جانب ضمان امريكا للتفوق العسكري الاسرائيلي على أى تجمع للخصوم العرب، اطال بالفعل النزاع الاقليمي الذي كاد أن يؤدي لمواجهة بين القوى الكبرى». وأوضح التقرير أن بعض صناع السياسة الامريكيين كانوا مخطئين حين ظنوا ان التفوق العسكري الاسرائيلي سيجعل اسرائيل اكثر ميلاً للانسحاب في مقابل السلام. فهذا التفوق العسكري مكنها في الحقيقة من المحافظة على احتلالها الاراضي ومن الاستيطان. وصارح التقرير بأن قيمة اسرائيل الاستراتيجية في عهد ما بعد الحرب الباردة تضاءلت حيث لم يعد هناك خطر سوفييتي محتمل، واثبتت حرب الخليج «ان مشاركة اسرائيل لم تكن ضرورية من الناحية العسكرية ولا مجدية من الناحية السياسية» في عملية التحالف بقيادة الولايات المتحدة» ونبه التقرير الى أن

محاولة اسرائيل إيهام امريكا والغرب بعامة بوجود خطر جديد على المصالح الغربية هو «الأصولية» لتبرر زعمها بحاجة الغرب لها، أمر لا تسنده الحقائق التي تبين أن العدوان الاسرائيلي المستمر هو احد اسباب «التطرف» الموجود عند البعض من العلمانيين أو الاسلاميين على السواء.

إن هذه الافكار التي جاءت في هذه التقارير، تتردد اليوم في اوساط امريكية معنية بالفكر السياسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. واستحضارنا لها ونحن نقيس التحركات الامريكية لتسوية الصراع هو بهدف تعزيز الاقتناع في اوساطنا بأن الموقف الامريكي من اسرائيل يمكن أن يتحول، فهو قابل للتحول، وأن تحوله يتحقق بمقدار استمرار الانتفاضة والمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني وحشد اوراقنا واحسان استخدامها في علاقتنا مع الولايات المتحدة الامريكية واتقان دبلوماسية الفعل.

٤ – وقفة أمام مذبحة صهيونية أخرى

تحليل الجريمة وتحديد المسئولية

المصاب جلل، والجريمة نكراء وتحديها بالغ الشدة، وهو يتطلب منا استجابة بالغة القوة. الحزن عميق. والغضب شديد. وهذه ساعة للعمل.

هي مذبحة صهيونية أخرى. وقعت فجر يوم الجمعة ١٦ رمضان ١٤١٤ هـ الموافق ٢٥ شباط / فبراير ١٩٩٤م. في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، استشهد فيها من المصلين المسلمين العرب الفلسطينيين اكثر من ستين، وجرح اكثر من خمسة أضعاف هذا العدد. ما أسرع ماتلاها استشهاد سبعة آخرين من بين الذين خرجوا متظاهرين للتعبير عن استنكارهم للجريمة النكراء التي استهدفت إخوانهم.

* * *

نقف أمام ما حدث كما نقلته الأنباء لنرسم صورته ونحفظها في ذاكرة أمتنا التاريخية.

مسلمون مؤمنون من أبناء مدينة الخليل، ساجدون بين يدي الله سبحانه في صلاة الفجر، فيهم الشيخ والكهل والشاب والطفل، في يوم من أيام شهر رمضان، وجميعهم من ابناء الشعب العربي الفلسطيني الصامدين، وعددهم يجاوز الألفين. ومستعمر مستوطن صهيوني عنصري يدخل الحرم الابراهيمي بلباس ضابط اسرائيلي أمام عيون جنود الاحتلال الاسرائيلي المحيطين بالحرم، وهو حامل رشاشاً من صنع اسرائيل سريع الطلقات تنطلق منه في الدقيقة الواحدة تسعماية طلقة، ومعه مساعدون على الأرجح وقنابل ومسدس، فيطلق الرصاص مرة ثم مرة ثم مرة على مدى عشر دقائق. ويدخل الجنود الاسرائيليون بعد سماعهم أصوات الرصاص والصياح، ثم يعودون ادراجهم كما قال شاهد عيان تاركين المجرم ليكمل جريمته. وهكذا استشهد من استشهد من المصلين الساجدين وجُرح من جُرح. وانتهى الفصل الأول من المذبحة.

الفصل الثاني بدأ بعد بضع ساعات حين خرج أبناء الخليل متظاهرين ثائرين

مستنكرين الجريمة النكراء، فإذا بالجيش الاسرائيلي يتصدى لهم باطلاق الرصاص الحي عليهم فيستشهد سبعة آخرون ويجرح عددٌ آخر.

* * *

نقف أمام مقترفي هذه الجريمة النكراء ومدبري هذه المذبحة الصهيونية الجديدة، لنفهم سلوكهم، وندرك حقيقتهم.

مستعمر مستوطن صهيوني عنصري اسمه «باروخ جولدشتاين» هو المنفذ الأول. عمره كما نقلت وكالات الانباء اثنتان واربعون سنة. مهنته طبيب، هو ضابط احتياط في الجيش الاسرائيلي. يقال إنه من تنظيم كاخ الذي اسسه المجرم العنصري «كاهانا». جاء الى فلسطيننا من نيويورك، قبل احدى عشرة سنة.

نتأمل في هذا المنفِّذ الأول للفصل الأول من المذبحة، فنجده متعلماً وقد جاوز الاربعين واتقن فن القتل اثناء خدمته في الجيش الاسرائيلي، وهو يمارس مهنة انسانية، فكيف يُقدم على هذه الجريمة النكراء؟ ويأتينا التفسير حين نستحضر عقيدته الصهيونية وما فيها من عنصرية، ونستحضر حقيقة أنه مستعمر مستوطن جاء ليغتصب أرض آخرين ووطن شعب آخر في قلب وطن كبير. فهذه الصفات الاربع لابد أن تنحرف بصاحبها وتسلبه انسانيته درجاتٍ. واذا كان باروخ جولدشتاين قد جسّد صورة صارخة بجريمته النكراء، فإن كل مستعمر مستوطن لابد وأن يحمل الجرثومة نفسها، وتتوقف درجة وحشيته على قوة الصفتين الأخريين عنده، ونعني بهما الصهيونية والعنصرية. وكلنا نذكر كيف دبرّ مناحيم بيجين مذبحة صبرا وشاتيلا مع ارييل شارون وآخرين، ثم ردد ببرود قولته «جوييم يقتلون جوييم». «أميون يقتلون أميين، فما شأننا نحن اليهود». وما ينطبق على «جولدشتاين» ينطبق على من خطط له ومن عاونه في تنفيذ جريمته.

نتأمل في منفذي الفصل الثاني من المذبحة، فنجد أننا أمام مؤسسة رسمية على رأسها رجل يحمل صفة «رئيس وزراء» وصفة «وزير دفاع» يأمر الجيش بالنزول الى الشوارع في مدينة الخليل للتصدي للمدنيين العزّل، واطلاق الرصاص اذا لزم الأمر. وفي هذه المؤسسة قيادة أركان جيش وضباط وجنود. وقد ألف هؤلاء قتل المدنيين العزل وتكسير العظام «بالدم البارد». وقد يتساءل البعض كيف لحكومة أن تألف ذلك؟ ويأتي الجواب «حين تكون حكومة مستعمرين مستوطنين عقيدتها الصهيونية وتسيطر عليها

العنصرية». وهذه الحكومة تستبيح لنفسها ايضاً مصادرة الاراضي وفرض الضرائب الجائرة وممارسة الارهاب الرسمي من عقاب جماعي الى ابعاد فردي أو جماعي لأصحاب الوطن.

* * *

نقف أمام موقع المذبحة الصهيونية الجديدة في التاريخ الصهيوني في فلسطين، لنستحضر بعدها التاريخي.

إنها حلقة في سلسلة من المذابح الصهيونية التى استهدفت الشعب العربى الفلسطيني والجرائم الصهيونية التى استهدفت شعوباً عربية أخرى. ويتداعي إلى الخاطر مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ التى شارك فيها بيجين وشامير، ومذابح قبية ونحالين وغزة وخانيونس في الخمسينات، وجرائم حرق المسجد الاقصى ومدرسة بحر البقر والاعتداءات على جنوب لبنان، وصولاً الى صبرا وشاتيلا وحمام الشط والقدس القديمة و.. و.. ونستذكر ما كتبه مناحيم بيجين في شرح فلسفة المذابح عند المستعمر المستوطن الصهيوني العنصري، وما قاله موشي ديان، وما مارسه اسحق رابين وإريل شارون كوزيري دفاع، وما نظرّ له الحاخام كاهانا وغيره من الحاخامين من أمثاله.

* * *

نقف أمام السياق الذي حدثت فيه هذه المذبحة الجديدة، لنتعرف على الأجواء المخيمة على مرتكبيها والمناخ الذي نضجت فيه، والمرحلة التي يمر بها الصراع العربي الصهيوني.

هي مذبحة وقعت بعد أكثر من خمسة شهور من توقيع اتفاق اعلان المبادئ حول ترتيبات حكومة ذاتية يوم ١٩٩٤/٩/١٣ في واشنطن بالبيت الأبيض الامريكي، وبعد اسبوعين من توقيع اتفاق أمني بشأن قطاع غزة ومنطقة اريحا والمعابر، بالأحرف الأولى يوم ١٩٩٤/٢/٩، بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية باشراف الولايات المتحدة الامريكية ورعايتها. كما وقعت هذه المذبحة بعد دخول الصراع مرحلة جديدة بانعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ ومباشرة عملية تسوية صممتها الولايات المتحدة الامريكية واطلقت عليها اسم «سلام الشرق الأوسط» وقامت برعايتها الفعلية وأشركت روسيا برعاية اسمية.

يلفت النظر في السياق أن هذه المذبحة جاءت بعد قيام سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي بقتل حوالي سبعين من ابناء فلسطين فيهم عدد من الاطفال، منذ توقيع اتفاق اعلان المبادئ، وجرحت أضعاف هذا العدد. وكان من بين الشهداء عدد ممن تسميهم الحكومة الاسرائيلية «المطاردين» وهم شباب من ابطال الانتفاضة قرر المحتل قتلهم في ظل الاتفاق الذي تم توقيعه لأنه مصمم على الانتقام منهم لأنهم قاوموا احتلاله بالسلاح ومصمم على وصفهم بالارهابيين مع أنهم مناضلون من أجل الحرية.

يلفت النظر في السياق أيضاً أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت بمذبحة أخرى قبل ذلك في القدس القديمة يوم ٨ أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٢، بعد حوالي عام من انعقاد مؤتمر مدريد، وأنها نفذّت مذبحة من نوع آخر في جنوب لبنان على مدى الاسبوع الاخير من شهر يوليو/تموز ١٩٩٣ كان ضحاياها حوالى مائة من بني الانسان فضلاً عن «الحرث والنسل» من النبات والحيوان.

على الرغم من هذا السياق، وهذه المرحلة من الصراع الحافلة بالجرائم الصهيونية، وهذه الاجواء الملبدة وهذا المناخ الحربي العدواني، فإن الولايات المتحدة مازالت تسمى عملية تسويتها هذه «عملية سلام»، ومثلها تفعل دول كثيرة تتأثر بها، وأطراف عربية مشاركة تفعل ذلك مضطرة، ويتساءل البسطاء من الناس الذين صدقوا التسمية بداية وتأثروا بدعايات الاعلام المرافقة لانعقاد مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق اعلان المبادئ، أى سلام هذا؟

***

نقف أمام تحديد المسؤولية عن هذه المذبحة على كاهل من تقع؟ كي نحدد من ينبغي أن يعاقب عليها، ونعرف من أسهم فيها مباشرة، أو بشكل غير مباشر، راضياً أو مضطراً.

واضح كالشمس ان المُنَفِّذ الأول للمذبحة باروخ جولدشتاين يتحمل مسؤولية المجرم المنفذ. وستحاول الحكومة الاسرائيلية والصهيونية العالمية أن تقصر المسؤولية عليه معتبرة جريمته النكراء عملاً فردياً. ولكن دلائل كثيرة تشير الى أن الأمر غير ذلك. فنحن أمام ضابط احتياطي في الجيش الاسرائيلي هو نتاج هذه المؤسسة. ونحن أمام

مستعمر مستوطن مكنّت له الحكومة الاسرائيلية أن يغتصب أرضاً عربية في الخليل، وسمحت له بأن يكون مدججاً بالسلاح، وشجعته عملياً على «أن يأخذ القانون» بيده - كما يقولون - والقانون هنا هو قانون المحتل الجائر الذي يقنن الاغتصاب. ونحن هنا أمام مستعمر مستوطن صهيوني عنصري عضو في حركة كاخ الصهيونية العنصرية التى تنشط علناً وتحت سمع الحكومة الاسرائيلية وبصرها، وضمن تجمع حركات المستعمرين المستوطنين ومجلسهم الذي يتلقى دعماً حكومياً، واذا كانت بعض وكالات الانباء قد تحدثت عن «عمل فردي» إثر وقوع المذبحة، فإن الاخبار القادمة من فلسطين المحتلة صباح اليوم التالي السبت وقت كتابة هذه السطور، تبين أن المجرم جولدشتاين كان برفقة عشرة من المستوطنين المستعمرين، وأنه ألقى قنبلتين قبل أن يباشر اطلاق رشاشه، وأنه لم يكن بالامكان التمييز بين المستعمر المستوطن والجندي الاسرائيلي، وكلهم في حقيقة الأمر جنود، الاحتياطى أو الذي في الخدمة. ألسنا إذاً أمام مسؤولية جماعية يتحملها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني العنصري وحكومته الاسرائيلية؟

أليست الحكومة الاسرائيلية ايضاً هي المُنَفّذ الثاني للفصل الثاني من المذبحة الذي كان مسرحه شوارع الخليل. أليس رئيسها ووزير حربها في الوقت نفسه هو الذي اعطى الأوامر للجنود باطلاق الرصاص على المدنيين العزل؟!

لابد إذن من تحميل هذا الكيان الصهيوني حكومةً وأحزاباً وحركاتٍ المسؤولية الكاملة عن هذه المذبحة. والحذّر الحذّر من الانخداع بمقولة إنها جريمة فرد أو أفراد، مهما ذرف المسئولون الرسميون في هذا الكيان «دموعَ التماسيح». وعلى أى يهودي في العالم يريد أن يتبرأ من هذه الجريمة النكراء أن يدلل على ذلك «قولاً» و«عملاً» بإعلانه نبذ الصهيونية العنصرية المسؤولة عن سلسلة المذابح هذه، ومواجهتها.

السؤال الذي يبرز هنا بإلحاح هو «هل يراجع أولئك الذين ساعدوا على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ مواقفهم في ضوء بشاعة هذه الجريمة النكراء؟ والانظار هنا تتجه في المقام الأول للولايات المتحدة الامريكية التي أعلنت ادارة الرئيس ريجان فيها «ان المستوطنات ليست غير شرعية» وعطلت تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التى ادانت اقامة المستعمرات الاستيطانية، وعرقلت اتخاذ الامم

المتحدة قرارات كثيرة بهذا الشأن «بالفيتو» الامريكي عليها. والانظار تتجه هنا الى الولايات المتحدة التي صممت «عملية تسوية» مكنّت للاستيطان الصهيوني الاستعماري أن يزدهر في ظلها بتأجيل موضوعه في ما أسمته الفترة الانتقالية وبتمكين اسرائيل من الانفراد بالقدس ومضاعفة الاستعمار الاستيطاني فيها، وبإعطاء الحكومة الاسرائيلية ضمانات القروض بعشرة بلايين دولار، ثم «بإملاء» اتفاق على «الفلسطينيين» يتيح للمستعمرات الاستيطانية أن تبقى وتنمو ويتعامل مع الضفة الغربية على أنها «أرض متنازع عليها»، وأخيراً وليس آخراً بالضغط على الدول العربية كي تنهي مقاطعتها لاسرائيل في ظل هذا الواقع لتتيح للكيان الصهيوني أن يتغلغل فيها.

* * *

نقف أخيراً أمام استجابتنا لتحدي هذه المذبحة بالغ الشدة كيف سيكون؟ لنبلور ما ينبغي عمله ونقوم بما ينبغي أن نقوم به وفاءً لدماء شهدائنا وجرحانا في هذه المذبحة وخلال الصراع العربي الصهيوني بعامة.

نتحدث عن استجابة وليس عن رد فعل وقتي تفرغ فيه شحنة الحزن وشحنة الغضب بكلمات وانفعالات. والاستجابة تتميز بأنها فعل يحكمه إعمال الفكر.

نتأمل بين يدي الاستجابة في عبرة ما حدث، وان يستشهد اكثر من ستين من المصلين المسلمين وهم سجود بين يدي الله في صلاة الفجر في شهر رمضان، ويجرح كثيرون آخرون. فأما الشهداء فهم أحياء عند ربهم يرزقون. وهم ينضمون الى قوافل من سبقوهم في طريق الاستشهاد ليحشروا مع الانبياء والصديقين وحسن أولئك رفيقاً. وذكراهم باقية معنا. فهل تكون العبرة هي أن نقف وقفة مراجعة لكل هذا الذى يجري أمامنا ومن حولنا؟

لابد اذاً من مراجعة أساسها استلهام الوحي الالهي فيما ينبغي ان يكون عليه موقفنا واستحضار القانون الدولي والشرعية الدولية.

القانون الدولي والشرعية الدولية لا يساويان بين المستعمر المستوطن ومن يقاومه دفاعاً عن نفسه. وهما تكفلان حق المقاومة. فهل يجوز أن يتردد في اوساطنا هذا «الحديث الامريكي» الذي يضع المعتدي والضحية في درجة واحدة؟ فليكف هؤلاء إذاً عن تشبيه المتطرفين من المستعمرين الصهاينة العنصريين بالمقاومين المجاهدين

المناضلين من أجل الحرية. ولنتكاتف جميعاً لدعوة الولايات المتحدة الى هذا التمييز، ومعها كل من يتأثر بها. ولْنعلِ من شأن المقاومة والمقاومين لأن هذا شرط لازم لبلوغ السلام الحقيقفي، ولا نكف عن التذكير بأنهم مناضلون من اجل الحرية وليسوا ارهابيين كما فرض «الاتفاق المملى» تسميتهم. ولنَقم بواجبنا في مساندتهم ودعمهم وصولاً الى الالتحام بانتفاضتهم التي يجب أن تستمر. ولنضع نصب اعيننا آيتي سورة الممتحنة «لاينهاكم الله عن .. انما ينهاكم الله»(٧ و٨). ونحن نحدد عدونا الذى ينبغي أن نواجهه.

علينا أن نتوافق نحن العرب جميعاً من وافق على عملية التسوية ومن لم يوافق، على أن هذه العملية تعاني من خلل كبير، وقد أكدت أحداث ثمانية وعشرين شهراً ذلك. وعلينا من ثم أن نكشف هذا الخلل ونفضحه للعالم وندعو الى اصلاحه جذرياً. فلا سلام بوجود مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧. ولاسلام مع الاغتصاب الصهيوني للقدس. ولاسلام مع حكم ذاتي تحت حراب الاحتلال. ولاسلام قبل ذلك كله مع بقاء الاحتلال في هذه الأراضي. ولاسلام بدون عودة أبناء فلسطين إلى وطنهم. ولا سلام بدون إنهاء التمييز الصهيوني على عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الذين بقوا فى وطنهم.

علينا نحن العرب أن نرفض إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ونصمد أمام الضغوط الامريكية على حكوماتنا لتفعل ذلك، ونرفض كل اشكال «التطبيع» المفروض فى ظل واقع الاحتلال. ولتجاهر حكوماتنا بذلك الآن بعد أن وقعت هذه المذبحة وكشفت ما كشفت من حقائق العدوان الصهيوني.

علينا أن نُكثّف الجهود لنصل بحكوماتنا العربية الى «ترتيب البيت العربي» حداً أدنى من الترتيب يُمكّن من حشد بعض اوراقنا العربية وهي كثيرة في مواجهتنا للعدوان الاسرائيلى المستمر، وفي سعينا للوصول بالولايات المتحدة الى مراجعة لسياساتها في منطقتنا واستراتيجيتها تجاهنا.

علينا أن نولي عناية خاصة لترتيب البيت الفلسطيني في ضوء ما أصاب منظمة التحرير الفلسطينية من وهن داخلي لأسباب داخلية في المقام الأول وأسباب اقليمية ودولية. والمسؤولية هنا فلسطينية وعربية معاً.

على كل منا أن يبلور ضمن هذه الاستجابة الجماعية ما عليه ان يقوم به من واجبات بقلبه أى عقله وبلسانه وبيده في مجال تغيير المنكر وعمل الصالح. ولنثق بأن قدرتنا على المواجهة هائلة، ونفسنا في هذا الصراع الممتد طويل، ولابديل عن النصر الذي هو من عند الله للذين ينصرون الحق. ورحم الله شهداءنا الابرار.

* * *

تبقى كلمة أخيرة تتعلق بهذه المباحثات الجارية والسؤال المطروح بالحاح بشأنها «هل يتابعها الطرف الفلسطيني، بعد هذه الجريمة النكراء، «وكأن شيئاً لم يكن»؛ أم يُجمدّ مشاركته فيها، كأضعف الاختيارات، إن لم يعلن توقفه عن المشاركة تماماً؟» وقد سبق أن أجاب المجلس المركزي عن هذا السؤال في اجتماعه في منتصف اكتوبر تشرين أول ١٩٩٢ حين طرح قبيل الجولة السابعة للمباحثات في اعقاب انتفاضة المعتقلين الابطال في السجون الاسرائيلية. وكان الجواب «الحد الأدني هو التجميد». وقد آن الأوان بعد كل ماجرى منذ ذلك الحين وآخره هذه المذبحة أن يكون الجواب هو «التوقف عن المشاركة» الى حين تغيير أساس العملية، وتحديد موعد نهائي للانسحاب الاسرائيلي، وفك المستوطنات، حيث لا جدوى من المشاركة. ولنركز الجهود على تعزيز صمود أهلنا وتصعيد الانتفاضة والمقاومة.

٥ـ لا «للإدارة بالكوارث» ... نعم للسلام الحقيقي

جاء صدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤ بشأن «المذبحة الرهيبة التي ارتكبت ضد المصلين في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٩٤ خلال شهر رمضان المبارك» نهاية لتحرك امريكي دبلوماسي مكثف لاحتواء نتائج المذبحة والجرائم الصهيونية الاسرائيلية التي تلتها على مسيرة التسوية الجارية منذ مؤتمر مدريد ٩١؛ وايذاناً بالعودة الى ادارة «عملية سلام الشرق الأوسط» بمنطق «الادارة بالكوارث» في مسلسل معدّ وضعت مشاهده سلفاً وأولها مشهد وفد اسرائيلي يذهب للتباحث مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس حول استئناف التفاوض الاسرائيلي الفلسطيني لتطبيق اتفاق «اعلان المبادئ»؛ وكأن جريمة المذبحة والجرائم التي تلتها لم تقع ولم تؤكد ضرورة المراجعة الجذرية لهذه العملية ولهذا الاتفاق الذي تم توقيعه بواشنطن يوم ٩٣/٩/١٣ وللاتفاقية الأمنية التي وقعت بالأحرف الأولى بالقاهرة يوم ٩٤/٢/٩.

طبيعي وهذا هو الحال أن نركز انظارنا على الإدارة الامريكية لعملية التسوية الجارية، ونحن معنيون بتطوير استجابتنا الفاعلة لتحدي مذبحة الحرم الابراهيمي الصهيونية. وهذا ما يدعونا الى تحليل التحرك الامريكي الدبلوماسي في اعقاب المذبحة وحتى صدور قرار مجلس الأمن بشأنها.

الانطباع الذي يخرج به من يتابع هذا التحرك الامريكي الدبلوماسي هو أنه محكوم بمنطق «الادارة بالكوارث». ومصطلح «الادارة بالكوارث» هو أحد مصطلحات المدرسة الامريكية في الادارة Management by Catastrophies ويرمز إليه M B C. وهو نمط سلبي في الادارة ينتمي الى «رد الفعل» لا الى «الاستجابة الفاعلة»، ويتسم بغياب النظرة الكلية فيه والانشغال بالجزئيات، والتقوقع في تفاصيل التخطيط ونسيان الأهداف التي وعد بتحقيقها. ويؤدي هذا النمط السلبي في الادارة الى وقوع «كوارث»؛ فإذا ما وقعت واحدة إذا بهذه الادارة بالكوارث تستنفر جميع قواها لتطويق الكارثة التي وقعت، مهملة واجباتها، الأمر الذي ينجم عنه مشاكل أخرى تسبب وقوع

كارثة جديدة. وهكذا دواليك. وشتان بين هذا النمط السلبي في الادارة والنمط الايجابي الذي يتردد فيه مصطلحا «الادارة بالأهداف» و«الادارة بالأهداف والنتائج».

غطى هذا التحرك الامريكي الدبلوماسي عدة ساحات، واتخذ عدداً من المواقف. وإن لنا ونحن نقوم بتحليله أن نقف أمام ابرز هذه الموقف، لنرى كيف بدا من خلالها؟ وما هي سماته؟

الموقف الأول: كان في ساحة الأمم المتحدة بعد ثلاثة أيام من وقوع مذبحة الحرم الابراهيمي الصهيونية. وقد جاء في اعقاب اقتراح الأمين العام بطرس غالي أن ينظر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في امكانية القبول بمراقبين دوليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حين أعلن ناطق باسم البعثة الامريكية لدى الامم المتحدة اسمه «جيمس روبن» أن على الامم المتحدة الا تتصرف بأية طريقة تحكم مسبقاً على هذه المحادثات. واننا لانعتقد أن اقتراح الأمين العام مفيد أو مساعده» وكان من الملفت أن يأتى هذا الموقف الامريكي سريعاً ومباشراً وحاداً في بعده عن اللباقة الدبلوماسية، في الوقت الذي كان الامين العام حريصاً فيه أشد الحرص على اختيار كل كلمة في رسالته الى اسحق رابين، وتجنُّب أية اشارة الى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع مثل القرار ٦٨١ الذي طالب الامين العام «بانشاء آلية مراقبة في الاراضي المحتلة وتقديم تقرير في شأنها الى مجلس الأمن». وعمدت البعثة الامريكية لدى الامم المتحدة الى تصعيد معارضتها لارسال مراقبين دوليين وتوجيه النقد لاقتراح الامين العام. الامر الذي دعا الناطق باسم الأمين العام «أحمد فوزي» الى التأكيد أن بطرس غالي يريد تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة، والقول «انني استغرب أن يأتي الرد من السيد روبن بدل السيدرابين. وليس مفيداً للناطق باسم البعثة الامريكية ان يدلي بهذا الموقف».

حين نمعن النظر في هذا الموقف الامريكي الأول نجد أنه استهدف شّل الامانة العامة للامم المتحدة عن القيام بأى تحرك في إطار واجباتها المنوطة بها، حمايةً لاسرائيل مما للشرعية الدولية من قوة معنوية. ونجد أيضاً أنه أراد التلويح للأمين العام القادم من «العالم الثالث» الذي ينتمي الى افريقيا والوطن العربي ومصر بأن لا مجال أمامه للتعبير عن «قيم» العالم الذي جاء منه في تعامله مع الجريمة الصهيونية النكراء. كما نجد أن هذا الموقف الامريكي أراد حصر التعامل الأممى مع المذبحة في الحدود التي رسمتها السياسية الامريكية لدور المنظمة الأممية في عملية سلام الشرق الأوسط، وهو دور يقدم مظلة شرعية للتحرك الامريكي دون أن يسمح بالتدخل والمشاركة.

الموقف الثاني: كان في البيت الأبيض في أعقاب سابقه، حين صرح الرئيس بيل كلينتون مساء الاربعاء ١٩٩٤/٣/٢ حاثاً قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على استئناف التفاوض في واشنطن، وكشف عن أنه اتصل برئيس عربي وينوي الاتصال بآخر، وأعرب عن اعتقاده «أن الفلسطينيين سيستأنفون المفاوضات»، ولاحظ أن «عرفات يواجه ضغوطاً داخلية»، وخاطب الفلسطينيين الذين يضغطون على السيد عرفات قائلاً «الشئ الوحيد الذي أقوله للفلسطينيين الذين يضغطون على السيد عرفات بعدم استئناف المفاوضات هو أن ذلك افضل طريقة لإعطاء النصر الى «المجنون» الذي قتل الفلسطينيين في الجامع. فلما تفعلون شيئاً يعطي النصر للمتطرفين من الجانبين». وقد كان من الملفت في هذا الموقف أن رئيس الولايات المتحدة أوحى في حديثه بأن جريمة المذبحة من عمل «فرد» واحد، وحكم على هذا الفرد بأنه «مجنون» أى أنه غير مسؤول، مستبقاً حتى تقرير لجنة التحقيق الاسرائيلية حول الحادث، ودون أن يشير الى جرائم الجيش الاسرائيلى اثناء المذبحة وفي اعقابها ضد المدنيين العزل. وواضح أن خبراء الادارة المعروفين بصهيونيتهم الذين اشاروا على الرئيس بهذا التصريح قصدوا أن يبرئوا الحكومة الاسرائيلية والحركة الصهيونية من الجرائم ومن تحمل المسؤولية. وكان من الملفت ايضا أن الرئيس لم يستخدم في تصريحه كلمة «إرهاب» التي يحرص خبراء ادارته على تكرارها حين يكون الحديث عن مناضلين من أجل الحرية مقاومين في حركات تحرير. ونلاحظ أن هذا الموقف الامريكي استخدم دبلوماسية الاتصال الشخصي من الرئيس الامريكي بالقيادات العربية لتحقيق هدف استئناف المفاوضات دون أن يقدّر أوضاع هذه القيادات في ظل تحدي المذبحة أو مشاعرهم. كما نلاحظ أنه كلّف وزير خارجيته الاتصال بقيادة المنظمة في تونس، بعد أن قطع بأن الفلسطينيين سيستأنفون المفاوضات، ليضغط عليها دون اعتبار لظروفها وموقف الشعب والأمة وآراء الحكومات العربية. وكان من الملفت ايضاً في هذا الموقف الامريكي أنه وضع المتطرفين من الجانبين فى سلة واحدة دون أى تمييز بين مستعمر مستوطن يحتل الارض ويحمل السلاح ويطلق الرصاص، وصاحب الأرض الذي يدافع عن نفسه ضد الاحتلال والعنصرية.

حين نمعن النظر في هذا الموقف الامريكي الثاني نجد أنه ركز على أمر واحد هو استئناف المفاوضات بهدف تعطيل أى تحرك دولي تقوم به الدول مجتمعة في الامم المتحدة أو فرادي لاتخاذ اجراءات لاتريدها اسرائيل. كما ركزّ على حلقة واحدة بعينها في السلسلة، وهي الحلقة الفلسطينية، ليعزلها عن بقية الحلقات. ولم يكلف نفسه مجرد

التفكير في جدوى استئناف المفاوضات التي كان من حصادها هذه المذبحة وآلافا من الجرائم الصهيونية التى اقترفت منذ انعقاد مؤتمر مدريد وتصاعدت بعد توقيع اعلان المبادئ؟

الموقف الثالث: كان في تونس يوم ١٩٩٤/٣/١١ حين سلم السفير الامريكي هناك جون مكارثي رسالة وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر الى رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات. وذلك بعد أن كان موفده دينيس روس منسق عملية السلام في وزارة الخارجية قد زار المنطقة وأجرى اتصالات مع بعض الاطراف فيها. وتتضمن هذه الرسالة عرض «صفقة» – بلغة الدبلوماسية الامريكية – من «خمسة عناصر» للاتفاق عليها «كي نواصل المسيرة» كل حد قول كريستوفر، ولا مجال لتنفيذ أى عنصر بمفرده لأن هذه العناصر تشكل «صفقة متكاملة» «يجب الاتفاق عليها في شكل كامل قبل تنفيذ أى جزء منها». وقد أوضح وزير الخارجية الامريكي في العنصر الأول أن الولايات المتحدة «سوف تمتنع عن التصويت» على مقطع في قرار مجلس الأمن يشير الى اتفاق جنيف الرابع. وأنه لن يكون هناك تصويت على القرار بكامله. كما أوضح في العنصر الثاني أن دينيس روس سيقوم بزيارة أخرى وسيكون مستعداً للسماع، ولكن لا مجال «لتقديم شروط جديدة أو شرط مسبقة تعيد فتح الاتفاقات التي تحملها هذه الرسالة أو تغير في التراتب». أما العناصر الثلاثة الباقية فهي تتحدث عن لقاءات فلسطينية اسرائيلية ثلاثة على مستوى مندوب رفيع المستوى أولاً ثم على مستوى وزارة الخارجية وأخيراً على مستوى الرئاستين «لتوقيع اتفاق التنفيذ».

حين نمعن النظر في هذا الموقف الامريكي الثالث نجد أنه رتّب صفقة هدفها تمكين اسرائيل من الاستفراد من جديد بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتصل بها الى القبول باتفاق «مملى»، بعد مفاوضات «يفاوض فيها بيريز نفسه» كما ردد في تصريح علني واحاديث خاصة، «لأنه ليس بيد المفاوض الفلسطيني مايقدمه» على حد قوله. وذلك بعد أن جردته عملية التسوية من كل الأوراق قبل أن يجلس للتفاوض.

ونصل الى الموقف الامريكي الرابع الذي كان في قاعة مجلس الأمن يوم ١٩٩٤/٣/١٩ عند التصويت على القرار ٩٠٤ بشأن مذبحة الحرم الابراهيمي الصهيونية، فقرة فقرة، وفي اعقاب التصويت. وقد قبلت الولايات المتحدة في هذا الموقف أن يصدر القرار بعد مضي ثلاثة اسابيع على وقوع المذبحة مشترطة التصويت عليه فقرة فقرة؛ ومسجلة امتناعها عن التصويت على الفقرة الثانية في ديباجة القرار لأنها ترفض وصف الاراضي المحتلة «بالأرض الفلسطينية المحتلة»، وكذلك امتناعها

عن التصويت على الفقرة الخامسة في الديباجة لأنه جاء فيها «ذكر القدس باعتبارها ضمن الاراضي التي احتلتها اسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧. وكان من الملفت في هذا الموقف الاسلوب الدبلوماسي الحاد الذي اعتمدته السفيرة الامريكية في شرحه، حين شددت مراراً في تصريحاتها على «ان الوفد الامريكي كان مستعداً لاستخدام «الفيتو» على القرار لو وردت الاشارة الى القدس كأرض محتلة في الفقرات العاملة وليس التمهيدية». كما كان من الملفت في هذا الموقف الامريكي أنه في معرض إدانته اللفظية للمجزرة في قرار آخر من قرارات مجلس الأمن غير القابلة للتنفيذ لافتقادها الآلية، أعلن أنه يرفض الاشارة الى «سيادة» فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لأنه يعتبرها الآن في واقع الأمر «أراضٍ متنازع عليها»، كما أعلن أنه لايعتبر القدس أرضاً محتلة. وكان الرئيس الامريكي قد أعلن قبل ثلاثة أيام في ١٩٩٤/٣/١٦ عقب استقباله اسحق رابين أنه «يعتبر القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل»، الأمر الذي أثار العالم الاسلامي والوطن العربي والمسيحيين الشرقيين وآخرين لأنه اعتبر تغييراً في الموقف الامريكي من القدس. واضطرت وزارة الخارجية الامريكية أن تعلن يوم ٩٤/٣/٢٢ أن هذا الموقف لم يتغير بغية تهدئة الخواطر وأن تصريحات الرئيس كانت في معرض تعليقه على مناقشات مجلس الأمن.

أربعة مواقف في اطار التحرك الامريكي الدبلوماسي في اعقاب مذبحة الحرم الابراهيمي الصهيونية، تجسد منطق «الادارة بالكوارث» الذي يحكم تعامل الولايات المتحدة مع الصراع العربي الصهيوني. وان أهم ما نخلص به من تمثل هذه الحقيقة هو أن لا نراهن على هذا النوع من ادارة الصراع في ان يوصل الى سلام حقيقي، وأن ندرك أنه يقع في إطار رد الفعل وهو بسبب ذلك يعاني من داخله، وأن نثق بأن استجابتنا الفاعلة قادرة على مجابهة مخاطره والوصول بالولايات المتحدة الى التخلي عنه والقيام بمراجعة تؤدى بها الى انتهاج طريق السلام الحقيقى.

٦ - متابعة استجابتنا الفاعلة لتحدي المذابح الصهيونية

حين نقول لا «للادارة بالكوارث» ونعم للسلام الحقيقي، نضع نصب أعيننا استجابتنا الفاعلة لتحدي المذابح الصهيونية، وآخرها مذبحة الحرم الابراهيمي يوم ١٥ رمضان ١٤١٤، ١٩٩٤/٢/٢٥ والمذبحة الممتدة منذ ذلك اليوم التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي يومياً مع سبق الاصرار، على مدى خمسة اسابيع.

الاستجابة الفاعلة هي سبيل الرد على هذه المذابح، وهي التي تثمر «أيام» الأمة، ومنها «يوم الارض» الذي نعيش ذكراه في الثلاثين من شهر مارس / آذار كل عام ميلادي منذ عام ١٩٧٦. وكل واحد من هذه «الايام» علامة بارزة في تاريخنا المستمر من يوم ذي قار قبيل الاسلام الى يوم بدر العظيم الى يوم حطين الى يوم بورسعيد الى يوم العاشر من رمضان.

متابعة الاستجابة الفاعلة بهدف تعظيمها ينبغي أن نوليه عناية وكذلك إعمال الفكر في ماينبغي عمله. والاستجابة الفاعلة - كما نذكر انفسنا دوماً - تختلف عن رد الفعل بأنها فعل للفكر فيه دور مهم يكفل استمرار الفعل وتوجيهه الوجهة الصحيحة. وقد رأينا منذ مذبحة الحرم الابراهيمي عدة ظواهر تظهر في أوساطنا تقع ضمن الاستجابة الفاعلة وتنتمي اليها، أشرت اليها في حديث سابق وأفصلها هنا.

أول هذه الظواهر هبة الشعب العربي الفلسطيني في مختلف ارجاء فلسطين المحتلة ضد الاحتلال في اطار انتفاضته التي هي اليوم في عامها السابع، فهذه الهبة مستمرة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وقد تعددت فيها صور المقاومة الايجابية والسلبية، من القيام بمظاهرات، ومن تجسيد للتكافل الاجتماعي، ومن مواجهة لتحركات العدو أحد أمثلتها رفض أهل الخليل للتعامل مع لجنة التحقيق الاسرائيلية في المذبحة تعبيراً عن رفض الاحتلال من حيث المبدأ وكل ما يترتب عليه فضلاً عن عدم الثقة به وبقانونه، ويكفي لإدراك مدى صعوبة الظروف المحيطة بهذه الهبة الشعبية أن نستذكر عمليات القتل اليومية التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي للمدنيين العزل من

ابناء فلسطين بأمر من اسحق رابين وزير الحرب الاسرائيلي الذي يرأس الحكومة، وقد بلغ عدد الشهداء بعد المذبحة حتى كتابة هذه السطور حوالي اربعين شهيداً، وبلغ عدد الجرحى عدة اضعاف. ولاتزال الهبة مستمرة على الرغم من محاولة تسكينها بإصدار قرار من مجلس الأمن حول المذبحة تضمن الادانة الكلامية اللفظية، وبالضغط على الاطراف العربية والطرف الفلسطيني منهم بخاصة للقبول باستئناف عملية التفاوض بدون أى تغيير في أساسها.

ثاني هذه الظواهر الهبة الشعبية العربية والاسلامية، المستمرة هي الأخرى معبرة عن نفسها بأشكال مختلفة. ولقد رأينا من هذه الاشكال المسيرات التلقائية، والحشود الهائلة في المساجد لصلاة الجمعة ولصلاة الفجر، وإقامة صلاة الغائب على أرواح الشهداء والدعاء لهم في الجوامع والكنائس، والتحركات الطلابية في الجامعات والمهنية والعمالية في النقابات والاتحادات. والحق أن هذه الهبة الشعبية في انحاء الوطن العربي والعالم الاسلامي كشفت عن وعي كامن بحقيقة الصهيونية كعقيدة لاستعمار استيطاني عنصري وبعلاقتها بقوى الهيمنة والطغيان في عالمنا، وعبرّت عن هذا الوعي الكامن الهتافات التي انطلقت بتلقائية هنا وهناك وهي تستحق القيام بدراسة خاصة لها. كما أوضحت هذه الهبة الشعبية مدى استعداد الناس للعطاء. وتضمنت وهذا هو الأهم مبادرات عملية على صعيد دعم الانتفاضة والمقاومة وعلى صعيد مواجهة الضغوط الامريكية لإنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل. ومن امثلة هذه المبادرات تشكيل لجان لدعم صمود الأهل وجمع تبرعات للمنتفضين والمقاومين والمجاهدين، ولدراسة سبل تعزيز المقاطعة الشعبية لاسرائيل وإحكامها أمام اساليب جديدة يجري اتباعها لفرض التطبيع.

ثالث هذه الظواهر «عودة الوعي» لنسبة غالبة من المثقفين العرب الذين «خضعوا بالقول» لوعود «مسيرة التسوية والنظام شرق الأوسطي». وقد عبرّ هؤلاء عن عودة الوعي اليهم بأشكال عدة مباشرة وغير مباشرة من خلال ما كتبوه أو صرحوا به أو بادروا اليه. وكانوا قد وقعوا منذ يوم ١٩٩٣/٩/١٣ تحت وطأة دعايات اعلام الازمات الذى زين لهم اتفاق اعلان المبادئ ووعدهم «بالسمن والعسل» فاندفعوا في تأييده قبل أن يدرسوه ويتمعنوا في نصوصه الخطيرة «المملاة». وتضمنت هذه الظاهرة الثالثة فرحة الأمة برجوع هؤلاء اليها وهم من أبنائها الأعزاء عليها. وقد كان من النتائج المهمة لهذا

الرجوع عزلة قلّة من المثقفين العرب لاتزال أسيرة الموقف الصهيوني الاستعماري الساعي لفرض النظام شرق الأوسطي. وكم كان من المؤسف أن يندفع أفراد من هؤلاء مجاهرين بالدعوة الى استئناف المفاوضات، وكأن مذبحة لم تحدث، بدون القيام بأية مراجعة ويتجرأوا ليصفوا الدعوة للمراجعة بأنها «طفولة سياسية» والداعين لها بأنهم «يخافون السلام». والتعبير عن الأسف هنا نابع من الحرص على رجوع هؤلاء أيضاً الى الاقتناع بضرورة معالجة الخلل الكامن في عملية التسوية كي تصبح عملية سلام حقيقي قائم على العدل.

رابع هذه الظواهر بروز استجابة رسمية عربية أولية لتحدي المذبحة في عدة صور، تضمنت تفهم الحكومات للاستجابة الشعبية وحرصها على عدم التصادم مع هذه الاستجابة قدر المستطاع، وصمودها أمام ضغوط أمريكية لاستمرار عملية التفاوض. وهكذا رأينا وفود لبنان وسوريا والأردن تعود من واشنطن إثر وقوع المذبحة قبل انتهاء جولة المباحثات الثنائية. ورأينا حداً من التحركات على الصعيد الدولي. وسمعنا تصريحات تنادي بمراجعة لأساس عملية التفاوض بشكل غير مباشر، من خلال مطالبتها بتوفير الأمن للفلسطينيين وتفكيك بعض المستوطنات وبحث موضوع الاستيطان الآن وفتح ملف قضية القدس الآن ايضاً، وعدم تأجيل الموضوعين الى ما بعد الفترة الانتقالية كما «أملي» اتفاق اعلان المبادئ. وقد جاء سفر موفد فلسطيني الى واشنطن مروراً بلندن تلبية لطلب امريكي من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، خارجاً عن هذه الظاهرة، وكذلك لقاءات اسرائيلية فلسطينية.

دللت هذه الظواهر الأربع على إدراك بمدى خطورة مذبحة الحرم الابراهيمي الصهيونية ضمن سياق وقوعها. فقد وقعت في مرحلة ما بعد انعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ الذي افتتح ماأسمته الولايات المتحدة «عملية سلام الشرق الأوسط»، بعد خمسة شهور من توقيع اتفاق غزة - أريحا أولاً في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣، واسبوعين من التوقيع بالأحرف الأولي على اتفاق القاهرة الأمني يوم ١٩٩٤/٢/٩. ووقعت والسعي الامريكي لفرض النظام شرق الأوسطي حثيث، لتعطي مثلاً حياً على النتيجة الحتمية لتفاعل عناصر الاستعمار والاستيطان والصهيونية والعنصرية في هذا الكيان الاسرائيلي، وماسيكون عليه السلوك الصهيوني في وطننا العربي ودائرتنا الحضارية العربية الاسلامية في ظل هذا النظام شرق الأوسطي. كما دللت هذه الظواهر الأربع على

قدرتنا على صنع الاستجابة الفاعلة لتحدى المذبحة وتحديات التحالف الصهيوني الاستعمارى بعامة.

ماذا عن مستقبل هذه الاستجابة الفاعلة في أوساطنا لتحديات التحالف الاستعمارى الصهيوني بعد صدور قرار مجلس الأمن يوم الجمعة ١٩٩٤/٣/١٨ بشأن مذبحة الحرم الابراهيمي الصهيونية؟

بين يدي الاجابة عن هذا السؤال تجدر الاشارة الى أن هذه التحديات ازدادت شدة بعد المذبحة، ويكفي التأكد من هذه الحقيقة أن نستحضر ما قام به الطرف الصهيوني في هذا التحالف خلال الاسابيع الثلاثة الماضية على صعيد «ارهاب» الفلسطينيين العرب بالرصاص الحي، والمجاهرة بالتشبث بالاستيطان والتوسع وفرض الأمر الواقع، والعدوان على جنوب لبنان؛ ثم نستحضر ما قامت به الادارة الامريكية في إدارتها للصراع بعد المذبحة بدءاً من تصريح الرئيس كلينتون يوم ١٩٩٤/٣/٢ الذي اعتبر فيه المذبحة فعلاً فردياً قام به مجنون ودعا الى استئناف التفاوض، مروراً بالسلوك الامريكي في مجلس الأمن والتحرك الامريكي مع العواصم العربية وتصريحات الرئيس كلينتون عند استقباله رابين حول القدس، وصولاً الى التحفظ الامريكي الصريح على لفظ «الاراضى الفلسطينية المحتلة» وعلى اعتبار القدس أرضاً محتلة. وإن لنا أن نتوقع مزيداً من شدة هذه التحديات الاستعمارية الصهيونية بعد صدور القرار تتجلى بتصعيد الضغوط على الاطراف العربية لاستئناف المفاوضات.

تجدر الاشارة ايضاً بين يدي الاجابة الى أن التحدي الاستعماري الصهيوني المتزايد منذ تحدي المذبحة يقع في إطار «رد الفعل»، وما يمكن أن نسميه «إدارة الصراع بالكوارث»؛ وهو ما يجعله منطوياً على ضعف شديد في داخله يمكن من الانتصار عليه بالاستجابة الصحيحة الفاعلة. وتستحق «ادارة الصراع بالكوارث» حديثاً خاصاً.

إن المناخ السائد في أوساطنا وفي العالم من حولنا مناسب للاستمرار في استجابتنا الفاعلة على كل الصعد، وتطويرها والتقدم بها على طريق تحقيق أهدافنا.

هل لنا أن نستجيب إذاً لتحدى الضغوط الامريكية لمتابعة عملية التفاوض وكأن مذبحة الحرم الابراهيمى لم تحدث، باتخاذ موقف عربي يتم التوافق عليه يدعو قبل المضي في عملية التفاوض إلى القيام بمراجعة جذرية لها تجعل اساسها قرارات الشرعية

الدولية وتحسم في أمر الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية؟

هل لنا أن نستجيب لتحدي «الارهاب» الصهيوني للشعب العربي الفلسطيني في فلسطيننا المحتلة، بممارسة حق الدفاع «انتفاضاً ومقاومةً». فهذا هو السبيل الحقيقي لتحقيق الأمن لأبناء فلسطين وللوصول بالمستوطنين الصهاينة الى التخلي عن أطماعهم في الضفة والقطاع والجولان.

هل لنا أن نستجيب لتحدي فرض التطبيع علينا مع من يحتل أراضينا العربية بالقوة ويرهب قومنا بالتمسك بممارسة حقنا في المقاطعة على الصعيدين الشعبي والرسمي. وقد آن الأوان لمراكز البحث في وطننا وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تضع بين يدي كل عربي «دليله» الى إحكام المقاطعة الشعبية التي يكفلها القانون الدولي.

هل لنا ان نستجيب لتحدي فرض الهيمنة الصهيونية على منطقتنا من خلال النظام شرق الأوسطي بتقوية النظام العربي، وبفضح الصهيونية العنصرية، ودعوة اليهود الى نبذها اذا ارادوا سلاماً قائماً على العدل حقيقياً مستتباً، والعمل للوصول بالولايات المتحدة الى تغيير استراتيجيتها تجاه منطقتنا واحترام حقوقنا ومصالحنا اذا أرادت أن نحترم مصالحها المشروعه.

٧ - عوْد إلى حديث نظام الشرق الأوسط

الحديث عن «نظام الشرق الأوسط» مستمر في وطننا العربي الكبير. ومن المتوقع أن يستمر مادامت عملية التسوية المعروفة باسم «مؤتمر سلام الشرق الاوسط» مستمرة. واذا كان عام ١٩٩٣ قد شهد حركة نشطة في الأوساط الفكرية العربية لمناقشة هذا المشروع المطروح على منطقتنا وتبيين أخطاره علينا، فإن عام ١٩٩٤ يشهد تفاعلات فكرية قوية لمواجهته تجري في محافل كثيرة.

كان السؤال الذى طرحته منظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية على هذا الصعيد في نطاق مشاركتها في الحوار الدائر حول هذا النظام هو «أتجمع عربى أم شرق أوسطي»، وخصصت ندوة للاجابة عليه انعقدت بالقاهرة يوم ٩٤/٤/١١. وقد شهد ذلك اليوم حواراً شائقاً شارك فيه اكثر من عشرين من أهل الرأى.

اذكر انني تحمست للمشاركة فى هذه الندوة لأهمية الموضوع ولمكانة المنظمة الداعية ورئيسها، فأجلت موعد سفري لعمل آخر يوماً. وتقدمت للندوة بورقة ضمت جزءاً من كتابي «مواجهة نظام الشرق الاوسط» الذى سيصدر قريباً بإذن الله. ثم رأيت أن أقدم عصارة موجزة تحاول الاجابة عن السؤال. وجاء دوري فى الحديث بعد أن افتتح د.مصطفى خليل الحوار بعرض استمر ساعة لأفكاره حول هذا الموضوع. وفيما يلى ماطرحته

* * *

سأقارب موضوع ندوتنا مقاربة أخرى، تتمثل ما سمعناه هذا الصباح. واوجز مقاربتي في مدخل ونقاط ثلاث

في المدخل تحية عطرة لهذا اللقاء، وشكر جزيل لهذه الدعوة الكريمة، وتحية قلبية لمصر العربية قلب وطننا العربي، الكبيرة برجالاتها. والرجالات تجمع الرجال والنساء. ووقفة أمام تعبير «الشعوب الافريقية الآسيوية» الوارد فى اسم منظمتنا الداعية، تستلهم دلالته الروحية وتستحضر ذكريات نضال هذه الشعوب فى نطاق ثورة التحرير التى

شهدها عالمنا المعاصر، ونحن نسعى لبناء عالم تشارك فيه كل الحضارات الانسانية.

أود الاشارة ايضاً فى هذا المدخل الى أن أخى د.مراد غالب رئيس المنظمة تكرم بالموافقة على توزيع ورقة لي جمعت فيها ثماني مقالات مما كتبت حول موضوع النظام شرق الاوسطى اخترتها بعناية لتتوافق مع مخطط ندوتنا. وفيها تفصيل لما سأطرحه بايجاز شديد.

اخر نقطة فى المدخل أننى من موقع عنايتى بدراسة تاريخ الافكار استطيع القول إن وطننا العربى يشهد فى أوساطه الفكرية حركة فكرية نشطة تقوم بها مراكز بحث في مختلف اقطاره وفي مصر العربية بخاصة. وتقدم مراكز البحث هذه مع كبار مفكرينا عطاءً فكرياً غنياً قادراً على الوفاء بمتطلبات هذا الوطن ودائرته الحضارية رالواسعة، والاسهام في اغناء الافكار في عالمنا.

نقطتي الأولى تحاول الاجابة عن الاسئلة الثلاثة التى طرحتها هذه الندوة. واولها سؤال ما هو مشروع الشرق أوسطية؟ ونجيب «هو مشروع واضح الملامح تجرى محاولة تطبيقه في منطقتنا بعد أن رسمت خطوطه الولايات المتحدة الامريكية. اقترح أن نتوافق على تسميته بما سماه أصحابه «مشروع نظام الشرق الأوسط»، وجزء منه هو «سوق الشرق الأوسط». وفى احدى المقالات ضمن ورقتي بين ايديكم قصة تحضير هذا المشروع في مركز الشرق الاوسط بجامعة هارفارد كما تمت خلال الثمانينات. وقد ناقش المؤتمر القومى العربي الرابع الذى انعقد قبل عام فى بيروت مشروع هذا النظام من ألفه الى بائه بمشاركة عدد من الاخوة الكرام الحاضرين هذه الندوة، كانوا في اعتباري وأنا اشير الى عطاء فكرنا العربي السخي.

بنود هذا المشروع مبلورة في تصور امريكي وآخر إسرائيلى مرتبط به، وهي تستهدف اقامة نظام لمنطقتنا التي جرت اعادة تحديدها امريكياً بعد انتهاء الحرب الباردة، فرأينا المستشرق البريطانى الامريكى برنارد لويس يقدم فى مجلة فورين افيرز صيف عام ١٩٩٢ تحديداً للشرق الاوسط يدخل فيه جمهوريات وسط آسيا الاسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وينعي في مقاله القومية العربية زاعماً بأنها انتهت. ويقوم هذا النظام على ركائز ست شرحها شيمون بيريز في مناسبتين في مصر، اولاهما حين أطل فى كتاب ماذا بعد عاصفة الخليج الذى اصدره مركز الاهرام فى اعقاب زلزال الخليج والأخرى في لقائىّ مع عدد من المثقفين في مركز الشرق الاوسط في نوفمبر ١٩٩٢.

والركائز الست هي اقتصاد وتسليح وبيئة وسكان وانظمة حكم واخيراً توزيع الثروة، يرى بيريز ضرورة اتفاق اسرائيل عليها مع دول المنطقة. وهناك شرح تفصيلي لهذه الركائز الست في ورقتي. وواضح أن المفاوضات متعددة الاطراف في ما سمي بعملية سلام الشرق الاوسط التي بدأت في مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ تحاول الوصول الى بلورة للصيغة النهائية للمشروع.

إن هذا النظام يتصور وضعاً للمنطقة تقوم فيه علاقات مرسومة بين دولها، ويكون لاسرائيل دور خاص في هذا الوضع تمارسه باعتبارها جزءاً من المنطقة وفي قلبها. ولن يكون في هذا الوضع مكان للجامعة العربية التى شاركت بكلمة في افتتاح هذه الندوة، لأن هذه الجامعة يجب أن تنتهي حسب تصور واضعي النظام بعد أن تتخذ قراراً بإنهاء مقاطعة اسرائيل، وينتهي معها النظام العربي، ليحل محله نظام شرق أوسطي. وقد افصحت عن ذلك مؤخراً الباحثة الامريكية «جوديث كيبر» في جوابها عن سؤال حول مستقبل الجامعة العربية في ندوة عقدت مؤخراً في نيويورك حول مصر.

مجمل القول فيما يتعلق بالسؤال الأول هناك تصور لمشروع نظام الشرق الأوسطي يجري طرحه عملياً بغية بلورة صيغته والتفاعلات حادة بشأنه.

السؤال الثاني المطروح علينا في هذه الندوة هو هل لهذا المشروع سوابق من قبل؟ ونجيب: نعم هناك سابقتان شهدتهما منطقتنا. الاخيرة منهما كانت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية حين جرى طرح مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط فى مطلع الخمسينات ثم مشروع حلف بغداد، فالحلف الاسلامى الى آخر ذلك.. وكلها فى اطار مفهوم «الشرق الاوسط» في السياسة الامريكية. والأولى منهما كانت فى اعقاب الحرب العالمية الأولى بعد مؤتمر فرساى حين حاولت بريطانيا بخاصة ترتيب المنطقة.

لماذا جرت المحاولتان؟ إحدى المقالات في ورقتى تجيب عن هذا السؤال ملاحظاً أن منطقتنا هذه تمثل دائرة حضارية واحدة جاء الاستعمار الغربي وجزأها بعد أن سيطر عليها، ثم حار فى تنظيمها وفي كيفية الربط بين اجزائها. وقد اتجه اثناء الحرب العالمية الثانية الى الموافقة على اقامة نظام عربى للاقطار العربية فيها من خلال جامعة الدول العربية، ثم اضطر الى الموافقة على قيام منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٦٩ إثر اقدام مستعمر مستوطن صهيوني بمحاولة حرق المسجد الاقصى. ولاتزال المحاولة الغربية لتنظيم هذه الدائرة الحضارية بما يحقق مصالح الغرب مستمرة. وبالمقابل فإن

السؤال مطروح علينا بشأن تصورنا لتنظيم دائإتنا، وفكرنا العربي قادر على ابداع الصيغة المناسبة.

نقطتي الثانية تلقى نظرة نقدية على مشروع نظام الشرق الاوسط هذا من خلال رؤية الواقع. ذلك أن محك المشروع هو ما ينجم عن محاولة تطبيقه على أرض الواقع. وكم من تخطيط على الورق تبدد على ارض الواقع وتعذر تنفيذه. وكم من تخطيط أدى الى نتائج غير تلك التى خطط لها واضعوه. وقد كرر مؤخراً مارتن انديك فى الكونجرس يوم ١٩٩٤/٢/٢٥ القول وهو يشرح سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران التى تريد الادارة الامريكية اتباعها الآن «إن الولايات المتحدة اتبعت تجاه العراق وايران استراتيجيتين من قبل احداهما فى السبعينات والأخرى فى الثمانينات ثبت عملياً أنهما كانتا استراتيجيتين كارثتين». وفي العدد الأخير من «فورين افيرز» نجد انطونى ليك مستشار الأمن القومي الامريكي يؤكد هذا الحكم.

نحن حريصون على أن ننطلق من رؤية الواقع كما طالبنا البعض. وهذا ما يدعونا الى ان نستحضر في اذهاننا ما حدث على أرض الواقع منذ بدء عملية سلام الشرق الاوسط في مدريد. لقد تصاعد التوتر، وكم من دماءٍ سالت، وازداد القمع الاسرائيلي للشعب العربي الفلسطيني، واستمرت الانتفاضة المباركة تواجهه بقوة. الا يدعونا هذا جميعاً الى اعادة النظر في هذه العملية التى تؤدى الى نتائج معاكسة للاسم الذى دعيت به؟ الا ينبغي أن نطرح افكاراً جديدة تأخذ في الاعتبار حقائق الواقع على الأرض وتستهدف بلوغ سلام حقيقي قائم على العدل؟

إن النظرة النقدية لمشروع نظام الشرق الأوسط تخرج بنا الى أن يتضمن محاولة دؤوبة من مخططيه لعزل مصر. وقد شرح هذه النقطة عدد من الاساتذة الكبار فى مصر والوطن العربي في عدة محافل، كل في اختصاصه. ويكفي ان نستحضر فكرة «المثلث الذهبي» في هذا المشروع بين اسرائيل والحكم الذاتى الفلسطيني والاردن وفكرة النفاذ من خلاله الى الجزيرة العربية والدول النفطية فيها، لنرى كيف يخطط واضعو المشروع لعزل مصر عن مشرق وطننا العربي، استمراراً لافكارهم القديمة تجاه مصر. ونحن ابناء المنطقة ندرك أن عزل مصر عن شقيقاتها يؤدى الى خلل كبير، وان تنظيم منطقتنا يقتضي أن تأخذ مصر مكانها في قلب وطننا العربي الكبير من خلال علاقات الاخوة مع الاقطار العربية الأخرى في الجناحين الشرقي والغربي.

ثم اننا بالنظرة النقدية لهذا المشروع نرى بوضوح أنه محاولة فجة غير ناضجة وغير واقعية للقفز على حقائق قضية فلسطين. وهى قضية تتعلق بمشكلة قائمة نريد حلاً لها اساسه السلام العادل الذى هو روح حضارتنا، والله يأمرنا بالعدل كي يستتب السلام. وقضية فلسطين تتضمن اربعة اجزاء ما لم نعالجها جميعاً فإنها لن تحل ولا بحال من الأحوال. الجزء الأول خاص بالضفة والقطاع وهو الذى اقتصرت عملية سلام الشرق الاوسط على التعامل معه وبصورة خاطئة، والجزء الآخر خاص بالقدس الكبرى، والجزء الثالث خاص بعودة ابناء فلسطين الذين اخرجوا من ديارهم منذ عام ١٩٤٨ وتطبيق قرار العودة من حيث المبدأ ثم تنظيمياً، والجزء الرابع خاص بأهلنا فلسطيني ١٩٤٨ الذين مازالوا تحت وطأة الممارسات العنصرية الصهيونية. وقد حاولت عملية سلام الشرق الأوسط الالتفاف على الجزأين الثاني والثالث، وتجاهلت الجزء الرابع كلياً.

ان هذا المشروع بالنظرة النقدية يرمي الى اعطاء اسرائيل دوراً خاصاً في المنطقة يمكنها من التدخل في المجالات الستة الاقتصاد والتسليح والبيئة والسكان وانظمة الحكم وتوزيع الثروة. وقد تحدث مارتن انديك بصراحة في كلمته بمجلس الشيوخ عن العلاقة الامريكية الخاصة باسرائيل وعن دور اسرائيل في المنطقة تبعاً لتصور السياسة الامريكية.

نقطتي الثالثة، تحاول الاجابة عن سؤال وماذا بعد؟ ما رؤيتنا المستقبلية لما ينبغي عمله!

نعتمد في اجابتنا منطق الفعل، وننطلق من الثقة بارادة الفعل في الحسم والثقة بإمكاناتنا الفكرية والسياسية والثقة بقدرتنا على ابداع أساليب فعالة في ادارة الصراع. فنحن نعرف الواقع الدولي وصعوباته، وعلينا أن نأخذ في الاعتبار متى نواجه وكيف؟ ومتى نداور وكيف؟ ومتى نحني الرأس للعاصفة ونقبل جزءاً معيناً مضطرين؟ ولكن لابد لنا على صعيد الافكار من المواجهة القاطعة لما هو ضار بنا، والجهر بما هو مصلحتنا.

لابد أن نتحاور، وأن نبحث، وأن نسأل اسئلة جذرية حول أمور تمسنا في الصميم، فمثلاً ما هو مستقبل الاستعمار الاستيطاني في منطقتنا؟ الى أين يؤدى هذا التهجير لمستعمرين مستوطنين يهجرون من اوطانهم الى فلسطين في قلب وطننا؟ وسنبلور افكاراً هي حصيلة جهدنا المشترك.

لابد أن نتشبث بكل قوة بعملنا العربي المشترك، حتي في حده الأدنى، ونعمل

على تطويره في ظل أوضاعه الصعبة؛ ونحن مدركون أننا نتحمل مسؤولية في صعوبة هذه الاوضاع، وأن بعضها مفروض علينا. وهناك امكانية كبيرة لتجدد الحياة في النظام العربي. وتتجه انظارنا الى دول معينة عربية تتحمل مسؤولية خاصة في تحقيق ذلك في مقدمتها هذا البلد وبلاد أخرى لها دوماً دور خاص في النظام العربي مثل سوريا والعراق والسعودية في المشرق، والجزائر والمغرب في المغرب.

لابد أن نقاوم فكرة قيام القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية بدور القيادة لمنطقتنا. ونحن على ثقة من أنه لامستقبل للاستعمار الاستيطاني في القرن الحادي والعشرين الميلادي. ولابد أن نطرح تصورنا نحن لكيفية ترتيب منطقتنا، بما يحقق مصالحنا ومصالح كل الأطراف الدولية ومنها الولايات المتحدة الامريكية، ويقيم علاقاتنا بهم على أساس من الندية. ولابد أن نخاطب اليهود في العالم وندعوهم الى نبذ «العنصرية الصهيونية» و«الصهيونية التوسعية» لأنها لن تأتي بحل لمشكلة يهودية وانما بتفاقم المشكلة، ونطرح عليهم الحل الذى ثبت نجاحه عبر قرون في ظل حضارتنا، لهم ما لنا وعليهم ما علينا. وثقتنا بالمستقبل عظيمة.

الفصل التاسع

اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا ..

لا للحل العنصري

١ - وقفة أمام مفارقة تاريخية وتشوف مابعدها

بين زوال التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وتكريسه في فلسطين

هي «مفارقة تاريخية» يوقف أمامها، تلك التي شهدها عالمنا في النصف الأول من شهر آيار / مايو ١٩٩٤، وهو يتابع ما جرى بشأن الاستعمار الاستيطاني الغربي العنصري في كلٍ من جنوب افريقيا وفلسطين.

في جنوب افريقيا جرت أول انتخابات «غير عنصرية» شارك فيها السكان من جميع الألوان، وحصل حزب «المؤتمر الافريقي» الذى قاد حركة التحرير هناك على غالبية المقاعد، فتولى زعيم الحركة نيلسون مانديلا رئاسة الدولة فى احتفال عالمي. وهكذا سقطت آخر قلاع الاستعمار الاستيطاني الغربي العنصري وأكبرها في قارة افريقيا، بعد أن سلّم أغلب قادة المستعمرين المستوطنين الاوربيين البيض بضرورة «نبذ العنصرية» وقبل زعيمهم دوكليرك بالمشاركة السياسية في دولة ديموقراطية تعددية.

في فلسطين بدأ تنفيذ «اتفاق» «مملى» تم توقيعه يوم ١٩٩٤/٥/٤ بالقاهرة بين حكومة اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ يقضى بإقامة «ادارة ذاتية محدودة للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا»، على جزء من سبعماية جزء من أرض فلسطين، ولجزء من سبعة أجزاء من الشعب العربى الفلسطيني؛ وبتسليم هذه الادارة الذاتية المحدودة «لسلطة فلسطينية» يرأسها رئيس المنظمة. وذلك تنفيذاً لاتفاق «اعلان المبادئ حول ترتيبات اقامة حكومة ذاتية انتقالية» الذى سبق توقيعه فى واشنطن برعاية الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية يوم ١٩٩٣/٩/١٣. وقد جاء هذا الاتفاق معبراً عن محاولة صهيونية تدعمها قوى الهيمنة الغربية لتكريس اسرائيل كياناً استعماريا استيطانياً صهيونياً و«دولة يهودية» في فلسطين، في قلب الوطن العربى، فجاءت «بنوده» في تعاملها مع كل من اليهود والعرب تنضح بالعنصرية والتمييز العنصرى ضد العرب.

المفارقة التاريخية بين الحدثين هي في أن أولهما جاء متفقاً مع حركة التاريخ التى أوضحت منذ تفجر ثورة التحرير في عالمنا المعاصر في اعقاب الحرب العالمية الثانية أن الاستعمار الاستيطاني العنصري الى زوال شأنه شأن الاستعمار بعامة. بينما جاء

الحدث الآخر معاكساً لحركة التاريخ هذه. وقد حسم الاتفاق الذي تم ابرامه في جنوب افريقيا مسألة إنهاء النظام العنصري، فبدأ الجميع هناك صفحة جديدة. بينما كرس الاتفاق الذى تم ابرامه بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني وفق صيغة مؤتمر مدريد لسلام الشرق الاوسط الكيان العنصري الصهيوني. ومكنّه من الهيمنة على مقدرات شعب فلسطين العربي، وأتاح له الخروج من «جحيم قطاع غزة» على حدّ وصفه مع بقاء قواعده ومستعمراته الاستيطانية فيه، وأن يتابع محاولاته لتهويد القدس، ولمنع اكثر من نصف شعب فلسطين العربي الموجودين خارج وطنهم من العودة، وللاستمرار في ممارسة التمييز على ابناء شعب فلسطين العربى الذين فرض عليهم الجنسية الاسرائيلية. وقد تجلت هذه المفارقة التاريخية فى مدى تجاوب المعنيين مع الإعلام الذي احاط بالحدثين. فعلى الرغم من أن قوى الهيمنة الدولية حرصت على احاطتهما بإعلام مكثف، الا أن الفارق كبير بين استقبال الحدث الأول بالفرحة الصادقة، ومشاعر المرارة التى استقبل بها كثيرون الحدث الآخر، ولم يفلح زخرف الإعلام الغربي أن يتغلب عليها.

مجموعة خواطر وتساؤلات وأفكار ألحت بفعل هذه المفارقة التاريخية.

تداعى الى الخاطر كيف بدأت قلاع الاستعمار الاستيطاني الأوروبى بالسقوط مع تدفق موجات التحرير في الخمسينات، فخرج المستعمرون المستوطنون الايطاليون من ليبيا في وطننا العربي. واندلعت الثورة ضد واحدة من أعتى قلاع الاستعمار الاستيطانى الفربى في الجزائر، وآثر المستعمرون المستوطنون الفرنسيون الخروج يوم استقلال الجزائر في الستينات. وحدث مثل ذلك في عدة انحاء من آسيا. واحتدم النضال الافريقى ضد القلاع العنصرية الأوروبية في افريقيا. وشغلت الامم المتحدة به، وجرى تعريف التمييز العنصرى في الاتفاقات الدولية عام ١٩٦٥ بأنه «كل تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على اساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الجنسي، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الاساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة فى مختلف الميادين». ولم يلبث النضال الافريقي أن بدأ يقطف ثماراً طيبة في السبعينات. واذكر اننى وأنا أتشوف ماذا بعد حرب رمضان عام ١٩٧٣ وقفت امام هذا النضال وكتبت «أنه سيؤدى حتماً الى زوال بقايا الاستعمار العنصري» وأشرت الى احداث جرت في البرتغال لأشير الى أن الدور جاء على

مستعمراتها في افريقيا «والبقية تأتي». وهكذا استمر تيار التاريخ في التدفق في أنحاء شتى من عالمنا. واتجهت الانظار الى جنوب افريقيا وفلسطين حيث استماتت قوى الهيمنة الغربية والصهيونية للابقاء على القلعتين الاستعماريتين العنصريتين فيهما، فقاومت هذه القوى تنفيذ القرارات الأممية الصادرة ضدهما وزودتهما بالسلاح النووى، في محاولة دائبة للوقوف في وجه تيار التاريخ، استمرت طيلة عقد الثمانينات. ثم حدث في بداية التسعينات أن انهار الاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة لقوى الهيمنة الغربية مع الهيمنة الشيوعية الغربية، فإذا بالقلعة العنصرية في جنوب افريقيا تهتز، واذا بالولايات المتحدة الامريكية ترمي بثقلها مع حليفاتها الغربيات لدعم الحل غير العنصري في جنوب افريقيا ممارسةً ضغوطها على المستعمرين المستوطنين البيض «لينبذوا العنصرية»، استجابة للنضال الافريقي الذى لم يهدأ، ولكن المفارقة بدت حادة بين هذا الموقف الامريكي والموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة الامريكية في الفترة نفسها بدعم الحل العنصري الصهيوني في فلسطين وممارسة اشد ضغوطها على قيادة العمل الفلسطينى لايقاف المقاومة، بينما الانتفاضة فى عامها السادس، ولاعلان «نبذ الارهاب» معتبرة هذه المقاومة العظيمة «ارهاباً». وهكذا «صممت» صيغة مؤتمر مدريد التى أوصلت الى اوسلو وواشنطن.

اكثر من سؤال يبرز عند هذا الحد.

لماذا فعلت قوى الهيمنة الغربية ذلك، ودعمت استمرار القلعة العنصرية الصهيونية في فلسطين في قلب وطننا العربي؟

اذكر أن عدداً من الممارسين والمفكرين العرب وقفوا امام هذا السؤال في جلسة على هامش انعقاد المؤتمر القومي الخامس فى بيروت بين ٩ و١٩٩٤/٥/١٢؛ وتضمنت اجاباتهم الاشارة الى «عنصر المكان» وأهمية الاستراتيجية في «الاستراتيجية الامريكية» لفترة ما بعد الحرب الباردة، والى «عنصر التاريخ» والنظرة الى دائرة الحضارة العربية الاسلامية، والى «عنصر الحال» في هذه الدائرة وما يتردد في الغرب من حديث عن «خطر» يأتى منها، ثم الى «عنصر الصهيونية» في الغرب. فهذه العناصر جميعها تفاعلت في هذا الموقف الغربي وجعلته يدعم الحل العنصري الصهيوني في فلسطين.

ماذا عن «عنصر» «ادارة الصراع» ودور «قيادة النضال التحرري» فيه؟ ذلك أن العناصر السابقة تحدد المجرى العريض للتوجه الغربي. ولكن الاجابة تبقى ناقصة بدون

التعرض لهذا العنصر.

اذكر أن أحد هؤلاء الممارسين ختم الحوار الذي دار حول هذا السؤال باستحضار ذكرياته عن نيلسون مانديلا وقد عرفه اوائل الستينات، حين جاء الى القاهرة متطلعاً لدعمها، وكانت ثورة ٢٣ يوليو قد التزمت بالعمل لتحرير افريقيا. ثم ذكر كيف اعتقل مانديلا وطالت فترة اعتقاله بينما النضال مستمر يقوده حزبه الافريقي ويستمد من صمود قيادته قوة، حتى اذا كانت سنة ١٩٨٥ ووجد النظام العنصرى ضرورة التفاهم عرض على مانديلا الخروج شريطة التوقف عن المقاومة لبدء التفاوض، فأبى مؤكداً ان المقاومة ستبقى حتى يلغى النظام العنصرى. وهكذا أعيد الى السجن اربع سنوات أخرى، اضطر بعدها النظام العنصرى الى اطلاق سراحه عام ١٩٩٠. فكان أول ما صرح به هو استمرار الكفاح بكل صوره ومنها الكفاح المسلح حتى يقضى على نظام الفصل العنصرى. ودعا العالم الى استمرار مقاطعة جنوب افريقيا الى ان يسلم العنصريون بنبذ العنصرية. وهكذا كان فما أن أعلنوا نبذ العنصرية حتى دعا العالم الى انهاء المقاطعة. وتداعى الى خاطري وانا أتأمل مرة أخرى في شريط الاحداث هذا، كيف استشهدت به في خطابي بالمجلس الوطني الفلسطيني في دورته بايلول ١٩٩١ قبيل مدريد في معرض الحديث عن توقيت التفاوض وضرورة ان يأتي هذا التوقيت بعد تسليم «القارونيين» بالحق وبجميع الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب المناضل، لأن اي «تفاوض» قبل ذلك هو «تسليم» لهؤلاء الطغاة، وليس بتفاوض، يجعلهم يفاوضون انفسهم ويمكنهم من فرض مايريدون. ومن هنا كانت دعوتي ودعوة عدد من الزملاء الى رفض صيغة مؤتمر سلام الشرق الاوسط في الصورة التي صممتها الولايات المتحدة لأنها ايضاً لن توصل الى سلام حقيقى وستصعد التوتر في المنطقة.

سؤال ثالث

ماذا بعد ابرام هذا الاتفاق التنفيذي المتعلق بفلسطين؟ هل ينجح فى عرقلة حركة التاريخ؟ أم أنه ستكون له مضاعفاته وتحدياته وتداعياته التي تفرض على قوى الهيمنة الغربية اعادة النظر في دعمها للحل العنصري في فلسطين، وتفرض على اليهودية العالمية نبذ الصهيونية العنصرية؟

لاشك في ان هذا الاتفاق التنفيذي يحمل معه تغييراً محدوداً على أرض الواقع في قطاع غزة، وهذا التغيير المحدود يمكن توظيفه ايجابياً من قبل قوى المقاومة

والانتفاضة تماماً كما يمكن أن يكون توظيف العدو له عاملاً سلبياً يواجه هذه القوى. والصراع سيحتدم على هذا الصعيد ولابد أن نحشد طاقاتنا ونحسن ادارته.

الأمر نفسه يصدق على المناخ الذي يكونه هذا الاتفاق. وواضح أن المقاومة ستستمر مادام الاحتلال جاثماً في الضفة الغربية؛ تماماً كما سيستمر التحرك في عملية التسوية الجارية وفقاً لإعلان المبادئ. وسنأتي الى «لحظة تاريخية» لا يكون للصهيونية فيها مناص من «تعريف اسرائيل». وهذا التعبير هو الذي استخدمه جوزيف الفير مدير مركز جافي للدراسات الاسرائيلية الاستراتيجية في تل أبيب في رده على سؤال صحفي مؤخراً، وهو جنرال سابق في الموساد.

لقد سألته مندوبة صحيفة الحياة عن تداعيات عملية التسوية على فلسطيني عام ١٩٤٨ وهل ستقود هذه التداعيات الى اعادة تعريف اسرائيل الدولة فأجاب كما جاء في (الحياة ٩٤/٢/١٢) موضحاً ان التداعيات ستؤثر «على الاسرائيليين من أصل فلسطيني حتى لو حصلوا على حقوق وواجبات متساوية مع اليهود في اسرائيل، وهذه بحد ذاتها ستشكل قضية اساسية إذ أن تعريف اسرائيل هو أنها دولة يهودية. ونحن لم نقرر بعد بين انفسنا مكانة الأقليات غير اليهودية في الدولة. نحن حتى لا نملك دستوراً وسيكون علينا أن نواجه ذلك». وحين سألته الصحفية ربى الحصري هل ستقود هذه القضايا الى إعادة «تعريف اسرائيل الدولة» أجابها «بل تعريف اسرائيل وليس اعادة تعريفها، لأننا لم نعرفها حتى الآن، فباستثناء اعلان الاستقلال نحن لانملك أى دستور. لقد تمكنا من تفادي هذا الموضوع الملح خلال الخمس والاربعين سنة الماضية لأننا كنا نُعرف أنفسنا بأننا أقلية في العالم العربي، والكل قبل بهذا التعريف بعض الشئ. ولكن الأمور لن تبقى كذلك. وسندخل في معضلة صهيونية فلسفية دستورية، اى كيف نسمى الدولة «دولة يهودية» وكيف نعرّف دور الأقليات غير اليهودية فيها». ومن الملفت أن يسمى الشعب العربى الفلسطينى في وطنه فلسطين أقلية غير يهودية، وهو استمرار لما فعله بلفور في تصريحه حين أشار الى هذا الشعب بقوله «غير اليهود». كما أن الملفت حديث «ألفير» الصريح عن ما أسماه «التمايزات الاجتماعية» التى عشناها خمسة واربعين عاماً ويقصد بها التمييز العنصري ضد العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفي فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧.

متى تحل هذه «اللحظة التاريخية» التى ستجعل يهوداً كثيرين يراجعون الحل

العنصرى الصهيونى، وتجعل القوى الغربية الداعمة لهم تتخلى عن هذا الحل وتشجعهم على نبذ الصهيونية العنصرية؟

الأمر يتوقف على مدى قوة النضال العربي ضد الحل العنصرى الصهيونى في فلسطين في المرحلة القادمة، فهو الكفيل بالحفاظ على قضية فلسطين حية؛ وهو عنصر حاسم في جعل الحكومة الاسرائيلية تؤثر الانسحاب الكامل من الاراضى العربية المحتلة على صيغة الحكم الذاتي، بالغة التعقيد؛ وهذا العنصر الحاسم يتفاعل مع عناصر أخرى دولية واقليمية ومحلية. وتتداعى الى الخاطر هنا سابقة حدثت في تونس يوم ١٩٥٥/٦/٣ حين أبرمت حكومة فرنسا برئاسة منديس فرانس اتفاق حكم ذاتي مع الحبيب بورقيبة يستمر عشرين عاماً، ثم اضطرت الى ترك تونس بعد تسعة شهور بينما كانت القوات الفرنسية تمنى بهزيمة الهند الصينية.

واضح أن الوقوف أمام هذه «المفارقة التاريخية» التى شهدها عالمنا في النصف الأول من شهر آيار / مايو ١٩٩٤؛ ورأى فيها سقوط القلعة العنصرية في جنوب افريقيا وتنفيذ الحل غير العنصري هناك، ومحاولة تثبيت القلعة العنصرية الصهيونية في فلسطين ومباشرة تنفيذ حل عنصرى هنا في قلب وطننا العربي؛ سيكون دافعاً قوياً لتصعيد النضال ضد هذا الحل العنصري وضد النظام شرق الأوسطي المقترن به، فهل لنا أن نتوقع أن يشارك شعب فلسطين العربى صاحب الانتفاضة المباركة فى استمرار هذا النضال وتصعيده أبناء الأمة العربية وجميع الشعوب في دائرة الحضارة العربية الاسلامية التي يستهدفها هذا الحل العنصري وهذا النظام بشرٍ مستطير.

إن لنا أن نتوقع ذلك ونسعى اليه، لأنه يسير مع حركة التاريخ. وهذا يدعونا الى وقفة أخرى نتأمل فيها عبرة ما حدث في جنوب افريقيا.

٢ - عبرة جنوب أفريقيا والحل غير العنصري في فلسطين

ما أحوجنا هذه الأيام الى التعرف على مسار الأحداث الذى أوصل الى «الحل غير العنصري» لمشكلة الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في جنوب افريقيا، ونحن نضع نصب العين الوصول الى هذا «الحل غير العنصري» لمشكلة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. فالمعنيون حقاً باستتباب السلام في منطقتنا مدركون أن عملية التسوية التى تنتهي الى تكريس القلعة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية لايمكن أن تأتي بالسلام بل هي سبب دائم لتصعيد التوتر. وهم من ثم مشغولون بما بعد ابرام الاتفاق التنفيذي لإقامة «ادارة ذاتية محدودة للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا» يوم ١٩٩٤/٥/٤، الذي بدأ تطبيقه وستكون له تداعياته ومضاعفاته. وقد وقفوا أمام المفارقة التاريخية التي شهدها عالمنا بين مايستهدفه المستعمرون المستوطنون الصهاينة هنا من الانكفاء العنصرى من خلال هذا الاتفاق وتسليم المستعمرين المستوطنين الاوروبيين هناك بنبذ العنصرية والقبول بالحل غير العنصرى.

إن بين الاستعمار الاستيطانى الأوروبى في جنوب افريقيا والاستعمار الاستيطاني الصهيونى في فلسطين أوجه شبه كثيرة. وهذا ما أثمر مشابهات تاريخية في مسار الأحداث في المنطقتين. وقد قفز الى ذهني تعبير «النظائر التاريخية» للدلالة على هذه المشابهات، مستذكراً تعبير «النظائر الجغرافية» الذي استخدمه مفكرنا العربى الراحل جمال حمدان للدلالة على المشابهات بين اقطار آسيا وأوروبا. وقد أوضح جمال حمدان وهو يشرح فكرة النظائر الجغرافية أنه «ليس على وجه الارض نقطتان - ودعك من منطقتين - متماثلتان تماماً في كل خصائصهما الطبيعية والبشرية.. وصح لذلك ان نقول بالمعنى الحرفي الصارم ان الجغرافيا - كالتاريخ - لاتكرر نفسها.. فإن الجغرافيا ليست تماماً على التباين الأرضي فحسب ولكنها ايضاً وبداهة وضمناً علم التشابه الارضي.. ومن هنا نعود دون تناقض حقيقي فنقول إن الجغرافيا قد تعيد نفسها مثلما قد يعيد التاريخ نفسه». والحق أن «النظائر التاريخية» هي وليدة السنن التى تحكم الحركة التاريخية، ومجالها هو الزمان كما أن المكان هو مجال النظائر الجغرافية.

نستحضر بين يدي التعرف على مسار الأحداث بشأن الاستعمار الاستيطانى في جنوب افريقيا بعض أوجه الشبه بينه وبين الاستعمار الاستيطاني في فلسطين... كلاهما أوروبى. وكلاهما ينتمي لتاريخ اوروبا الحديث بعد ما عرف بعصر النهضة الأوروبية، فى مرحلة الانقلاب التجارى الذى شهد تأسيس شركات الأقطار الأوروبية المسماة الشركات الشرقية. وكلاهما تغذّى بأفكار عنصرية ظهرت في بعض أوساط متدينين متعصبين أساءوا قراءة العهد القديم.

لقد أقامت شركة الهند الشرقية الهولندية أول محطة في رأس الرجاء عام ١٦٥٢، وحاولت اقامة مستعمرة يهودية في جزيرة كوراساد، وكان اتجاه التفكير الاستعمارى الاوروبى آنذاك الاستفادة من اليهود لما ظهر من قدراتهم على ممارسة النشاط التجارى والمالى والصيرفي. وفي تلك الفترة تبلورت «الصهيونية» على صعيد الفكر في الأوساط الغربية الاستعمارية من خلال تفاعل افكار الهيمنة والسمو القومي والتفوق العنصري، تماماً كما تبلورت عنصرية «البوير» في جنوب افريقيا وهم «الفلاحون» الهولنديون الذين حلوا هناك مستعمرين مستوطنين بعد ان هربوا من الاضطهاد الديني في بلادهم. وكان هؤلاء «صليبيين أشداء عنيدين يعملون بجد ويعتقدون اعتقاداً راسخاً أنهم شعب الله المختار وفي مرتبه أعلى من الشعوب الأصلية عمادهم الكتاب المقدس وعربة السفر والكرباج» على حد وصف الصحفي السنغالي ماكادو ندياتى لهم في مقاله قصة المأساة بمجلة رسالة اليونسكو (فبراير ١٩٩٢). وعلى الرغم من أن أهل البلاد أحسنوا استقبالهم الا أنهم سرعان ما طغوا وبغوا على أهل البلاد بغير حق واخضعوا بعضهم للعبودية رغم المقاومة الباسلة التى ابداها أهل البلاد. وقد بدأت الحركة الصهيونية بعد قرنين ونصف من تبلور الفكرة الصهيونية غزوتها الاستعمارية الاستيطانية لفلسطين في قلب الوطن العربى.

في كلٍ من هذين الاستعمارين الاستيطانيين قامت بريطانيا بدور خاص. فقد استولت على مدينة الرأس عام ١٨٠٦ من الهولنديين، وبدأت بإدخال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا منذ عام ١٨٤٥ بعد أن جعلت اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية عام ١٨٢٨. وتوسعت فى استغلال أهل البلاد «واهتمامها منصب على المصالح الاقتصادية قبل الاهتمام بالاعتبارات الانسانية». ولم يلبث ان ثار تناقض بينها وبين المستعمرين المستوطنين «البوير» «الذين كان نظام الفصل العنصري الذي يمارسونه ينتمي لاقتصادٍ من عصر آخر» فنشبت حرب بين الانجليز والبوير بين عامي ١٨٩٩ و١٩٠٢ تم من خلالها اخضاع «البوير». ولم تلبث بريطانيا أن نقلت السلطة

رسمياً عام ١٩١٠ الى هؤلاء المستعمرين المستوطنين واقامت اتحاد جنوب افريقيا. ولقد كانت بريطانيا هي التي شجعت على قيام حركة تتبنى الفكرة الصهيونية بين اليهود الأوربيين. وهي التي ساندت هذه الحركة الصهيونية في تحركها لتهجير يهودِ من اوروبا الشرقية الى فلسطين منذ عام ١٨٨٢ ليكونوا مستعمرين مستوطنين فيها. وهي التي اعلنت تصريح بلفور في ٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩١٧ بالعمل على انشاء دولة يهودية في فلسطين ووصفت شعب البلاد بأنهم السكان غير اليهود، ثم هي التي احتلت فلسطين واستعمرتها آخر عام ١٩١٧ بعد أن غدرت بالثورة العربية بقيادة الشريف حسين، ووضعت في صك الانتداب عام ١٩٢٢ النص على العمل لوضع البلاد في ظروف تمكن من اقامة الدولة اليهودية». وقد برز تناقض بينها وبين بعض العصابات الصهيونية ابان الحرب العالمية الثانية، ولكنها نقلت سلطتها فعلياً عام ١٩٤٨ للوكالة اليهودية ومكنتها من السيطرة على حوالي ٧٠٪ من أرض فلسطين أقامت عليها دولة اسرائيل.

المستعمرون المستوطنون الأوربيون البروتستانت في جنوب افريقيا اطلقوا على انفسهم اسم الأفريكانرز ليوحوا بأنهم مواطنو جنوب افريقيا، فهم المتأفرقون في حقيقة الأمر. والمستعمرون المستوطنون الأوربيون اليهود في فلسطين اطلقوا على انفسهم اسم الاسرائيليين وعلى الدولة التي اقاموها اسم اسرائيل ليوحوا بأنهم امتداد لبني اسرائيل الذين منهم يهود الوطن العربي، ونسبوا لانفسهم كل التراث الفلسطيني العربي.

اعتمد «المتأفرقون» العنصريون حال استلامهم الحكم من بريطانيا في جنوب افريقيا سياسة عنصرية ضد أصحاب البلاد، تماماً كما فعل الاسرائيليون الصهاينة في فلسطين حال اقامتهم اسرائيل. واستهدفت هذه السياسة العنصرية أول ما استهدفت «الأرض». وهكذا أصدر الأوربيون العنصريون في جنوب افريقيا عام ١٩١٣ «قانون الأرض» الذي حصر أهل البلاد في «معازل» مساحتها ٧٪ من مجموع مساحة البلاد ومنعهم من امتلاك الاراضي خارج هذه المعازل. وهذا ما فعله الاسرائيليون في فلسطين عام ١٩٤٨ حين اصدروا قانون الغائبين ووضعوا ايديهم على أراضي من شردوهم من اهل البلاد، ثم حصروا من بقي في معازل وصادروا جل أراضيهم. وفتح الأوربيون العنصريون باب الهجرة لأمثالهم من أوروبا، تماماً كما سنّ الاسرائيليون «قانون العودة» لكل يهودي ومنعوا من أخرجوهم من اهل البلاد من العودة الى ديارهم.

شملت السياسة العنصرية مختلف جوانب الحياة. فقامت حكومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا بحرمان أهل البلاد من حقهم في التصويت في الانتخابات

البرلمانية، ومع تزايد اعدادهم بنسب عالية زادت الحصة المخصصة لهم الى ١٣٪ عام ١٩٣٦. فكان الاوربيون العنصريون يملكون ٨٧٪ من الاراضي بينما عددهم ١٤٪ من السكان، وكان اهل البلاد الافارقة ونسبتهم ٨٦٪ يملكون ١٣٪. وفي عام ١٩٥٠ اصدر الاوربيون العنصريون في جنوب افريقيا قانون مناطق الجامعات لتوسيع الفصل العنصرى. وقد حرم الاسرائيليون الصهاينة اهل فلسطين الذين بقوا من أمور كثيرة، واعطوهم حق التصويت شكلاً، ولم يتول منهم أحد أى منصب عال كما حرموا بقية اهل فلسطين حتى عام ١٩٦٧ من كل شيء. وحكموا الضفة والقطاع بعد ان احتلوهما عام ١٩٦٧ حكماً عسكرياً فريداً في عنصريته.

نقف في مسار الأحداث الذي أوصل الى «الحل غير العنصري» في جنوب افريقيا عند سنة ١٩٥١ التى شهدت أقوى محاولة قام بها الأوربيون العنصريون هناك لتكريس نظام الفصل العنصري وتحصين قلعتهم الاستعمارية الاستيطانية العنصرية. وهذه المحاولة هى إقامة «البانتو ستانات» بإصدار قانون سلطات البانتو الذى نص على إقامة أماكن خاصة بهم، يسمى كل منها «بانتوستان». وقد عمدت حكومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا عام ١٩٧٦ الى اعلان «استقلال» مناطق البانتوستانات المزعومة، فاستنكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاعلان، ولم تحظ هذه المناطق بأى اعتراف دولي بها أو تبادل دبلوماسي معها. «والبانتو» هو مصطلح اوروبى للدلالة على الافارقة أهل البلاد.

واضح أن الفكر الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصرى لم يستطع أن يخرج من أسر فكرة حصر شعب فلسطين العربي الموجودين في وطنهم تحت الاغتصاب والاحتلال، في «معازل» خاصة بهم، وذلك بعد أن واجهت المحاولة الاسرائيلية تهجيرهم بالقوة إبعاداً وطرداً مقاومة شديدة. وهكذا رأينا الحركة الصهيونية تزين لقوى الهيمنة الدولية تبنّي اساساً عنصرياً لتسوية قضية فلسطين فيما سمي عملية سلام الشرق الأوسط. وهانحن نرى هذه القوى تفرض حكماً ذاتياً محدوداً على قطاع غزة أريحا محكوماً باتفاقات أمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية مع الكيان الاسرائيلي لتعزل حوالي سبع شعب فلسطين في رقعة من الأرض تمثل واحداً على سبعمائة من ارض فلسطين. ولم يعد خافياً أن استراتيجية المفاوض الاسرائيلي في المرحلة التالية من المفاوضات التي يفاوض فيها نفسه هي توسيع الحكم الذاتي المحدود ليشمل مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية في مدن الضفة الغربية من جنين شمالا الى نابلس الى رام الله والبيرة الى الخليل، بحيث يصبح هذا المعزل الفلسطيني يضم مليونين من عرب فلسطين

هم ثلث شعب فلسطين في رقعة من الارض تمثل أقل من واحد من عشرة اجزاء من أرض فلسطين، مع «عزل» أهل القدس في حي من احيائها، و«عزل» ثلاثة ارباع مليون من عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في بعض أحياء مدن الناصرة وعكا وحيفا ويافا وفي المثلث وفي بير السبع، وحرمان نصف شعب فلسطين العربي الموجود خارج وطنه من حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ومنها حقه في العودة الى وطنه.

إن النظير التاريخي لهذه المحاولة الاسرائيلية التي تجري عام ١٩٩٤ هو محاولة الاوروبيين العنصريين في جنوب افريقيا إقامة البانتوستانات عام ١٩٥١، ومعلوم أن هذه المحاولة الأوروبية العنصرية لم تنجح الا في تصعيد مقاومة اخوتنا الافارقة الابطال بقيادة حزب المؤتمر القومي الافريقي التي استمرت اربعة عقود من السنين وسط تزايد التأييد العالمي لها، الى أن أوصلت الى الحل غير العنصري في جنوب افريقيا واسقاط آخر قلاع العنصرية في القارة واكبرها وتسليم الاوربيين العنصريين بنبذ العنصرية والعيش في ظل «الديموقراطية» الحقة التي هي للجميع وعلى قدم المساواة وليس في ظل «ديموقراطية العنصريين» التي تتناقض في جوهرها مع «الديموقراطية الحقة» لأنها تنكر الآخر.

التاريخ لا يكرر نفسه ولكنه في الوقت نفسه محكوم بسنن تاريخية هي التي تحكم الحركة التاريخية وتؤدي الى مشابهات ونظائر تاريخية. فهل للمعنيين حقاً باستتباب السلام في منطقتنا أن يوطنوا انفسهم على تصعيد المقاومة لمحاولة تكريس القلعة العنصرية الصهيونية وحصر بعض شعب فلسطين العربي في رقعة صغيرة من وطنه في «معازل»، ويتابعوا الدعوة الى الحل غير العنصري في فلسطين الذي «سيضمن لكل يهودي أن يكون له ما للآخر وعليه ما على الآخر بعد أن ينبذ الصهيونية ويصبح مستأمناً». ونصب اعينهم يوم قادم في فلسطين هو نظير تاريخي ليوم تحرر جنوب افريقيا من العنصرية في الشهر الخامس من عام ١٩٩٤.

٣ - مواجهة الضغوط الإسرائيلية لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني والعمل للحل الديموقراطي

تتابع الحكومة الاسرائيلية ضغوطها على السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ليدعو المجلس الوطني الفلسطيني الى الانعقاد للعمل على إلغاء موادٍ من الميثاق الوطني الفلسطيني حددتها. وذلك في نطاق المحاولة الصهيونية المستمرة لتكريس حل غير ديموقراطى قائم على التمييز والعنصرية لقضية فلسطين جوهر الصراع العربى الصهيونى.

لقد قام اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي بتصعيد هذه الضغوط إثر ذهاب السيد ياسر عرفات الى «غزة وأريحا» يوم ١٩٩٤/٧/٢، لتولي رئاسة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق ١٩٩٣/٩/١٣ بواشنطن الخاص «باعلان المبادئ حول ترتيبات حكومة انتقالية ذاتية» واتفاق ١٩٩٤/٥/٤ بالقاهرة الخاص بتنفيذ الحكم الذاتي المحدود. فكان أن وقّع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على بيان مشترك مع رئيس الحكومة الاسرائيلية ووزير خارجيته صدر في باريس يوم ١٩٩٤/٧/٧ أكد فيه «التزامه العمل على دعوة المجلس الوطني الفلسطيني الى انعقاد فى غزة في المستقبل القريب، للعمل على ادخال التعديلات الضرورية على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار البيان الى ان هذه التعديلات يجب ان تأتي «مطابقة للالتزامات التى التزم بها السيد ياسر عرفات في رسالة وجهها الى اسحق رابين في ١٩٩٤/٥/٤، جرت الاشارة الى مضمونها في ديباجة الاتفاق التنفيذي.

بلغ الأمر برئيس الوزراء الاسرائيلي في تصعيده هذه الضغوط، و«إملائه» على رئيس اللجنة التنفيذية ما ينبغي أن يقرره المجلس الوطني الفلسطيني الذى سيدعى الى الانعقاد في غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي والهيمنة الاسرائيلية على السلطة الفلسطينية، مستغلاً الظروف الصعبة المحيطة بهذه السلطة؛ أن جاهر فى تصريحات له يوم ١٩٩٤/٧/١٥ بأن حكومته سوف تسمح للفلسطينيين المدرجين على ما أسماه «بالقائمة السوداء» بدخول مناطق الحكم الذاتى اذا قامت منظمة التحرير الفلسطينية

بتعديل موادٍ في الميثاق الوطني الفلسطيني، مكرراً الزعمَ الصهيوني «بأن هذه المواد تنص على تدمير اسرائيل». وقد جاءت هذه التصريحات في اعقاب قيام الحكومة الاسرائيلية بأمر منه شخصياً بمنع اربعة من مسؤولى منظمة التحرير الفلسطينية المشاركين في السلطة الفلسطينية للحكم الذاتى من دخول قطاع غزة بحجة «أنهم خططوا في الماضي أو اشتركوا في عمليات ضد اسرائيل»، أى لأنهم مارسوا حقهم المشروع في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. كما قام اسحق رابين بإثارة موضوع تعديل الميثاق في اجتماعه بالسيد ياسر عرفات في قاعدة للجيش الاسرائيلي على طرف قطاع غزة يوم ١٩٩٤/٨/١٠.

إن هذه الضغوط الاسرائيلية المتصاعدة لعقد المجلس الوطنى لتغيير الميثاق تمثل عدواناً صارخاً آخر على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره في جو من الحرية، وهو الحق الذي أكدته مراراً قرارات الأمم المتحدة. وهي تقدم مثلاً واضحاً آخر على صور الإملاء الاسرائيلي التي تجسدت في نصوص رسالة السيد عرفات الى رئيس الوزراء الاسرائيلي في اتفاق الاعتراف المتبادل بتاريخ ١٩٩٣/٩/٩ وفي نصوص اتفاق اعلان المبادئ ونصوص الاتفاق التنفيذي. وهي تؤكد مرة أخرى مضى الحركة الصهيونية في تشبثها «بالحل غير الديموقراطي القائم على التمييز والعنصرية لقضية فلسطين»، ومحاولتها المستمرة لقطع الطريق على «الحل الديموقراطي القائم على المساواة والعدل». كما أن التزام السيد ياسر عرفات مضطراً تحت وطأة هذه الضغوط، بالعمل على دعوة المجلس الوطني في قطاع غزة الذي لايزال تحت هيمنة الاحتلال الاسرائيلي المتحكم في المعابر منه وإليه، لتنفيذ الاملاء الاسرائيلي بتغيير الميثاق، جاء مخالفاً لنظام منظمة التحرير الفلسطينية الأساسي في المادة الثانية التى تحدد كيفية مباشرة المنظمة مسؤولياتها «وفق مبادئ الميثاق الوطني واحكام النظام الاساسي وما يصدر استناداً اليها من لوائح واحكام وقرارات». وهو يمس في الصميم المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق فى روحها وقصدها التى ارادت حماية الميثاق من التعرض لأى تعديل تحت أى نوع من «الإملاء»، فنصت «لايعدل الميثاق الا باكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعي اليها من اجل هذا الغرض». وبديهي أن تكون هذه الجلسة الخاصة غير خاضعة لتحكم سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فتعقد في مكان يكفل حرية التعبير. كما أن الالتزام بتغير الميثاق

يفتح الباب واسعاً أمام نجاح الحركة الصهيونية في فرض الحل غير الديمقراطي لقضية فلسطين، ويحاول قطع الطريق على الحل الديموقراطي الذى يوفر الأمن والسلام. وهذا هو أخطر ما في هذا الأمر.

تستحث هذه الأخطار نحن ابناء الشعب العربي الفلسطيني بعامة الأعضاء المؤسسين في منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وقيادات العمل الفلسطيني وممثلي تنظيمات شعبية فلسطينية ووجوه تجمعات فلسطينية وفعاليات فلسطينية، على مواجهة الضغوط الاسرائيلية المتصاعدة وتحمل مسؤولياتنا في متابعة العمل للوصول الى الحل الديموقراطى لقضية فلسطين، وذلك بطرح مجموعة حقائق حول ما يجري على هذا الصعيد، والدعوة الى مجموعة أعمال.

١- يأتى هذا التحرك الاسرائيلي لالغاء مواد من الميثاق الوطني الفلسطيني بهدف تكريس الحل غير الديموقراطى في فلسطين، في وقت ابتهج فيه العالم أجمع بانتصار الحل الديموقراطي في جنوب افريقيا واجراء أول انتخابات ديموقراطية هناك بعد أن سلّم المستعمرون المستوطنون هناك بنبذ التمييز والعنصرية. وكم بدت المفارقة حادة صارخة بين ما حدث في جنوب افريقيا وما حدث في فلسطين فى شهر آيار ١٩٩٤.

٢- ويأتى هذا التحرك الاسرائيلي ايضاً في وقت لاتزال «اسرائيل» فيه لم تحدد طبيعتها كدولة، ولم تلتزم بدستورٍ، ولم تحدد حدوداً؛ مكتفية بالقول إنها «دولة يهودية»؛ وماضية في تبني الصهيونية التوسعية الداعية الى تهجير اليهود من أوطانهم الى فلسطين ليمارسوا الاستعمار الاستيطاني في أراضي شعبها العربي الفلسطيني، وفقاً لما تسميه «قانون العودة».

٣- كما يأتى هذا التحرك الاسرائيلي في وقت تعمل اسرائيل فيه جاهدة لتغيير هوية القدس وفرض أمر واقع صهيوني فيها والمجاهرة بزعم انها عاصمة اسرائيل الابدية؛ وتتابع اسرائيل فيه ممارساتها العنصرية على اكثر من ثمانمائة ألف من عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ مسيحيين ومسلمين فرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية وحرمتهم من حقوق كثيرة؛ وتمنع اسرائيل فيه اكثر من ثلاثة ملايين من ابناء الشعب العربى الفلسطيني موجودين خارج وطنهم من العودة الى ديارهم وتنكر عليهم هذا الحق، وتتسلط اسرائيل فيه على اكثر من مليونين من ابناء الشعب العربي الفلسطيني في قطاع

غزة والضفة الغربية وراء ستار الحكم الذاتي المحدود لسلطة فلسطينية مقيدة، وتتجلى من خلال ذلك كله خطوط الحل الصهيوني لقضية فلسطين القائم على التمييز والعنصرية والمجافي للديموقراطية الذى يستهدف من خلال مفاوضات الحل النهائى ترسيخ اسرائيل دولة يهودية خالصة للمستعمرين المستوطنين الصهاينة على اكثر من تسعين بالمائة من أرض فلسطين، وحصر «الفلسطينيين» في «معازل» في اجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة لاتصل الى عشرة بالمائة من أرض فلسطين.

٤- إن الميثاق الوطني الفلسطيني هو من وضع مؤتمر معبر عن إرادة شعبية. وقد تمت صياغته عام ١٩٦٤ قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب عام ١٩٦٧. وتم ادخال تعديلات عليه عام ١٩٦٨ في ضوء ما استجد من ظروف بفعل هذه الحرب أحاطت بالعمل الفلسطيني. وهو يتألف من ثلاث وثلاثين مادة، تتحدث عن تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي والاغتصاب الاستعمارى الاستيطاني الصهيونى، والتحرير هو روح عصرنا منذ تدفقت ثورة التحرير في عالمنا إثر الحرب العالمية الثانية. ولم ترد في هذا الميثاق كلمة «التدمير». وقد نص بوضوح على ممارسة حق المقاومة بكل الوسائل الذي كفلته المواثيق الدولية وصولاً الى تحقيق السلام القائم على العدل.

٥- يفرق هذا الميثاق بين اليهودية والصهيونية. فهو ينظر الى اليهودية باعتبارها ديناً سماوياً في المادة عشرين. بينما يعتبر الصهيونية من خلال أهدافها في فلسطين وممارستها على الشعب العربى الفلسطيني حركة سياسية عنصرية عدوانية توسعية، واسرائيل هي أداتها. وهذا ما تؤكده الممارسات الصهيونية.

٦- يتضمن هذا الميثاق في نصوص مواده اسس الحل الديموقراطى لقضية فلسطين الذي يرسى قواعد علاقة صحيحة بين العرب مسلمين ومسيحيين واليهود عرباً كانوا أو غير عرب، فهو ينص في المادة السادسة على «أن اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيونى لها يعتبرون فلسطينيين». وهذا المبدأ ينطبق على كل اليهود العرب في الوطن العربي الكبير. وهو يؤكد حق كل يهودي غير عربى في المواطنة في أوطانهم حلاً للمسألة اليهودية التى برزت في الغرب.

٧- إن المواد التى تضغط الحكومة الاسرائيلية لإلغائها - كما اوردت وكالات الانباء - تمثل جزءاً هاماً من تصور «الحل الديموقراطى لقضية فلسطين». فالمادة الثانية تنص على «أن فلسطين بحدودها وحدة اقليمية لا تتجزأ». وهذه حقيقة جغرافية

قانونية، وقد جاهرت احزاب اسرائيلية صهيونية في سياساتها التوسعية المنادية بضم الضفة والقطاع لاستكمال اغتصاب فلسطين كلها. والغاء هذه المادة يستهدف التمهيد للحل غير الديموقراطى الذى يرمى الى تجزئة فلسطين بين دولة يهودية مغلقة و«معازل» للفلسطينيين في رقعة ضئيلة من وطنهم. والمادتان التاسعة والعاشرة تنصان على ممارسة الكفاح المسلح والعمل الفدائى لتحرير فلسطين تعبيراً عن الحق المشروع في مقاومة الاحتلال. والهدف من الغائهما فرض الحل القائم على التمييز والعنصرية غير الديموقراطية والمادتان التاسعة عشرة والعشرون تقولان ببطلان تقسيم فلسطين وتصريح بلفور وصك الانتداب لمغايرتها لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير. والمواد الحادية والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون تتحدث عن تحرير فلسطين وعن حقيقة الصهيونية التوسعية.

٨- لقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية انطلاقاً من ميثاقها خلال ثلاثة عقود مضت على قيامها، عن رغبتها الصادقة في الوصول الى حل ديموقراطي قائم على المساواة والعدل في فلسطين يوفر العيش الكريم للشعب العربي الفلسطيني مسلمين ومسيحيين ويهوداً ولليهود غير العرب الراغبين في العيش بأمن وسلام بعيداً عن أفكار الصهيونية التوسعية، وسط منطقة عربية فى ظل الحضارة العربية الاسلامية التى شارك فى تشييدها المسلمون والمسيحيون واليهود، والتى أعلت قيم المساواة والحرية والعدل والسلام، بين جميع الملل والأقوام. ولاتزال غالبية القوى الفلسطينية الفاعلة عازمة على متابعة العمل للوصول الى هذا الحل تملؤها الثقة بانتصاره، وبأن الحل غير الديموقراطى القائم على التمييز والعنصرية يحمل في طياته بذور فشله ومآله الى الفشل تماماً كما فشل حل «البانتوستانات» في جنوب افريقيا الذي جرت محاولة فرضه عام ١٩٥١.

إن لنا أن نتوقع في ضوء هذه الحقائق أن يكون الموقف الغالب في الساحة الفلسطينية هو رفض فكرة دعوة المجلس الوطني للانعقاد في قطاع غزة مادام الاحتلال الاسرائيلي يتحكم بالمعابر الى القطاع وبالأمن فيه. فلا انعقاد للمجلس تحت أسنة حراب الاحتلال، والوحدة الوطنية الفلسطينية التى تعزز هذا الموقف كفيلة بحماية الميثاق ومقاومة فرض «الاملاء» على المجلس الوطني الفلسطيني.

وإن لنا ان نتوقع أن يقوم مكتب المجلس الوطني الفلسطيني ورئيسه بالنيابة

بمسؤوليتهم التى حددها النظام الأساسي ولائحة المجلس الداخلية في حماية الميثاق. وكذلك اعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسها المنتخبون من قبل المجلس، حفاظاً على منظمة التحرير الفلسطينية كياناً لكل الشعب العربى الفلسطيني داخل وطنه المحتل وخارجه الى حين الوصول للحل الديموقراطى واحقاق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لهذا الشعب. وسيكون على مكتب المجلس واللجنة التنفيذية أن يباشرا السعى لعقد المجلس الوطنى فى جو من الحرية فى مقر جامعة الدول العربية ليرسم خطوط الحل الديموقراطى وما ينبغي عمله وصولاً اليه.

وان لنا ان نتوقع ايضاً أن تساند حكومات الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهتها الضغوط الاسرائيلية التى تستهدف فرض الحل العنصرى لقضية فلسطين، وكذلك في سعيها لعقد المجلس الوطني في مقر الجامعة، وأن تدعم صمود شعبنا في وطنه المحتل ومقاومته الاحتلال.

إن الحاجة ماسة لتكاتف الجهود العربية لتنظيم حملة توعية على الصعيد العالمي للتعريف بالميثاق الوطني الفلسطيني، وكشف اسباب الحملة الصهيونية عليه، وصلة هذه الحملة بمحاولة فرض الحل العنصري لقضية فلسطين، وشرح خطوط الحل الديموقراطى لقضية فلسطين. وعلينا ان ندعو جميع القوى العاملة للسلام العادل الى مساندة هذا الحل، وندعو الولايات المتحدة الامريكية الى مراجعة سياستها التى تساند الحل الصهيوني العنصري، وندعو الامم المتحدة الى القيام بدورها وفق ما نص عليه ميثاقها لتطبيق الشرعية الدولية في فلسطين وحماية حق الشعب العربي الفلسطيني في التعبير بحرية عن ارادته. وعلينا أخيراً أن ندعو اليهود اينما كانوا الى تفهم الحل الديموقراطي في فلسطين القائم على المساواة والعدل وتأييده، والتنبه لمخاطر الحل العنصري ولمضاعفاته وتداعياته على صعيد أمن عالمنا وسلامه وأمن كل يهودي، وصولاً الى استتباب السلام العادل والوئام بين الملل والاقوام في منطقتنا.

كتب للمؤلف

١ ـ السنوسية نشأتها ونموها فى القرن التاسع عشر ـ ١٩٦٧
٢ ـ احاديث عن تاريخ ليبيا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ ١٩٦٨
٣ ـ من المقاومة الى الثورة الشعبية فى فلسطين ـ ١٩٦٩
٤ ـ ليبيا قبيل الاحتلال الايطالى ـ ١٩٧٠
٥ ـ عبد الحميد الثانى فى التاريخ ـ نشر فصولا ـ ١٩٧١
٦ ـ هذه الليلة الطويلة ـ مسرحية ـ ١٩٧٢
٧ ـ عبد الناصر والثورة العربية ـ ١٩٧٣
٨ ـ ماذا بعد حرب رمضان ـ ١٩٧٤
٩ ـ وثائق تاريخ ليبيا ـ الوثائق العثمانية ـ ١٩٧٦
١٠ ـ بدايات اليقظة العربية الحديثة فى ليبيا ـ وثائق ـ ١٩٧٦
١١ ـ الحوار العربى الأوروبى ـ وجهة نظر عربية ـ ١٩٧٦
١٢ ـ العرب وتحديات المستقبل ـ ١٩٧٦
١٣ ـ الفلسطينيون فى الوطن العربى ـ مشاركة فى الاشراف ـ ١٩٧٨
١٤ ـ نظرات فى تاريخ فلسطين ـ نشر فصولا ـ ١٩٧٨
١٥ ـ رحلات ولحظات ممتدة ـ تأملات ـ ١٩٧٩
١٦ ـ العرب فى مواجهة عالم متغير ـ ١٩٧٩
١٧ ـ منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربى الأوروبى ـ ١٩٨٠
١٨ ـ الصراع العربى الاسرائيلى ومسيرة الشعب الفلسطينى فى الثمانينيات ـ ١٩٨٠
١٩ ـ عروبة واسلام ومعاصرة ـ ١٩٨١
٢٠ ـ رؤى مستقبلية عربية للثمانينات ـ ١٩٨٣
٢١ ـ نحو استراتيجية عربية للمواجهة ـ ١٩٨٤
٢٢ ـ صبرا وشاتيلا ـ ١٩٨٤

٢٣ ـ فكر وفعل ـ ١٩٨٥
٢٤ ـ حوار ومطارحات ـ ١٩٨٥
٢٥ ـ وثائق الحوار العربى الاوروبى ـ ١٩٨٦
٢٦ ـ بداية الصحوة العربية فى مواجهة الغزوة الصهيونية ـ ١٩٨٦
٢٧ ـ عن شعب فلسطين العربى ـ ١٩٨٦
٢٨ ـ العلاقات العربية الأوروبية ـ ١٩٨٧
٢٩ ـ نظرات فى قضايا معاصرة ـ ١٩٨٧
٣٠ ـ مستقبل الصراع العربى الصهيونى ـ ١٩٨٨
٣١ ـ الانتفاضة الفلسطينية والصحوة العربية ـ ١٩٨٨
٣٢ ـ الانتفاضة والتحرير ـ ١٩٨٩
٣٣ ـ الانتفاضة وادارة الصراع ـ ١٩٩٠
٣٤ ـ الانتفاضة وزلزال الخليج ـ ١٩٩١
٣٥ ـ مدرسة عربية فى علم السياسة ـ ١٩٨٩
٣٦ ـ فى الطريق الى حطين والقدس ـ ١٩٩٠
٣٧ ـ وحدة التنوع وحضارة عربية اسلامية ـ ١٩٩٠
٣٨ ـ عن المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة ـ ١٩٩١
٣٩ ـ الحوار العربى الأوروبى النشأة والمسار ـ ١٩٩٣
٤٠ ـ لحظات ممتدة أخرى (تحت الطبع) ـ ١٩٩٤
٤١ ـ في مواجهة نظام الشرق الأوسط ـ ١٩٩٤
٤٢ ـ عمران لا طغيان ـ ١٩٩٤
٤٣ ـ لا للحل العنصري في فلسطين ـ شهادة على مدريد وأوسلو ـ ١٩٩٤

International Press

٥ شارع جمال الشاهد — مدينة الصحفيين ت ٣٤٧٤٢٠٩

"يقدم هذا الكتاب شهادة تقول: «لا للحل العنصري في فلسطين» الذي تجري محاولة فرضه أمراً واقعاً هذه الأيام. و «نعم للحل الديموقراطي في فلسطين الواحدة ضمن وطن عربي كبير يعيش في ظل الحضارة العربية الاسلامية مع جميع الأوطان التي تستظل بها في عالم مترابط غني بتعاون الحضارات».

لقد استهدفت هذه الشهادة الاسهام في تعميم الوعي بما يجري، واستنفار المهمة لمتابعة النضال، وطرح الحل الصحيح، والحفاظ على الذاكرة التاريخية للأمة. وكم هو ضروري هذا الحفاظ في خضم حملات دعايات اعلام الازمات التي تستهدف مسح هذه الذاكرة."

